



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبحان

للغافل



عليه
صباح
الرمضان

www.ghaemiyeh.com
www.ghaemiyeh.org
www.ghaemiyeh.net
www.ghaemiyeh.ir

الأخبار الأختار

في فهم نقيب الأخبار

كاتب

المكاتب العامة محمد خير الدين

الشيخ محمد باقر الجليلي

الجزء الثامن

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ملاذ الاخيار فى فهم تهذيب الاخبار

كاتب:

محمد بن حسن شيخ طوسى (شيخ الطائفه)

نشرت فى الطباعة:

مكتبه آيه الله المرعشى النجفى العامه - قم

رقمى الناشر:

مركز القائميه باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
٤٩	ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار المجلد ٨
٤٩	اشاره
٥٠	[تتمه كتاب الحج]
٥٠	١٦ باب الذنج
٥٠	اشاره
٥٠	[الحديث ١]
٥٠	[الحديث ٢]
٥٢	[الحديث ٣]
٥٢	[الحديث ٤]
٥٢	[الحديث ٥]
٥٢	[الحديث ٦]
٥٣	[الحديث ٧]
٥٣	[الحديث ٨]
٥٥	[الحديث ٩]
٥٥	[الحديث ١٠]
٥٥	[الحديث ١١]
٥٥	[الحديث ١٢]
٥٦	[الحديث ١٣]
٥٦	[الحديث ١٤]
٥٦	[الحديث ١٥]
٥٧	[الحديث ١٦]
٥٧	[الحديث ١٧]
٥٨	[الحديث ١٨]

٥٨	[الحديث ١٩]
٥٨	[الحديث ٢٠]
٥٩	[الحديث ٢١]
٥٩	[الحديث ٢٢]
٥٩	[الحديث ٢٣]
٦٠	[الحديث ٢٤]
٦٠	[الحديث ٢٥]
٦٢	[الحديث ٢٦]
٦٣	[الحديث ٢٧]
٦٣	[الحديث ٢٨]
٦٣	[الحديث ٢٩]
٦٤	[الحديث ٣٠]
٦٤	[الحديث ٣١]
٦٥	[الحديث ٣٢]
٦٥	[الحديث ٣٣]
٦٧	[الحديث ٣٤]
٦٧	[الحديث ٣٥]
٦٧	[الحديث ٣٦]
٦٨	[الحديث ٣٧]
٦٨	[الحديث ٣٨]
٦٨	[الحديث ٣٩]
٦٩	[الحديث ٤٠]
٦٩	[الحديث ٤١]
٦٩	[الحديث ٤٢]
٧٠	[الحديث ٤٣]
٧٠	[الحديث ٤٤]

٧٠	[٤٥ الحديث]
٧١	[٤٦ الحديث]
٧١	[٤٧ الحديث]
٧١	[٤٨ الحديث]
٧١	[٤٩ الحديث]
٧٢	[٥٠ الحديث]
٧٢	[٥١ الحديث]
٧٣	[٥٢ الحديث]
٧٣	[٥٣ الحديث]
٧٤	[٥٤ الحديث]
٧٤	[٥٥ الحديث]
٧٤	[٥٦ الحديث]
٧٤	[٥٧ الحديث]
٧٤	[٥٨ الحديث]
٧٧	[٥٩ الحديث]
٧٧	[٦٠ الحديث]
٧٧	[٦١ الحديث]
٧٧	[٦٢ الحديث]
٧٨	[٦٣ الحديث]
٧٨	[٦٤ الحديث]
٧٨	[٦٥ الحديث]
٧٩	[٦٦ الحديث]
٨٠	[٦٧ الحديث]
٨٠	[٦٨ الحديث]
٨٠	[٦٩ الحديث]
٨١	[٧٠ الحديث]

٨١	[الحديث ٧١]
٨١	[الحديث ٧٢]
٨٢	[الحديث ٧٣]
٨٢	[الحديث ٧٤]
٨٣	[الحديث ٧٥]
٨٤	[الحديث ٧٦]
٨٤	[الحديث ٧٧]
٨٤	[الحديث ٧٨]
٨٥	[الحديث ٧٩]
٨٦	[الحديث ٨٠]
٨٦	[الحديث ٨١]
٨٦	[الحديث ٨٢]
٨٧	[الحديث ٨٣]
٨٧	[الحديث ٨٤]
٨٧	[الحديث ٨٥]
٨٩	[الحديث ٨٦]
٨٩	[الحديث ٨٧]
٨٩	[الحديث ٨٨]
٩٠	[الحديث ٨٩]
٩١	[الحديث ٩٠]
٩٢	[الحديث ٩١]
٩٢	[الحديث ٩٢]
٩٢	[الحديث ٩٣]
٩٣	[الحديث ٩٤]
٩٤	[الحديث ٩٥]
٩٤	[الحديث ٩٦]

٩٥	[الحديث ٩٧]
٩٥	[الحديث ٩٨]
٩٥	[الحديث ٩٩]
٩٥	[الحديث ١٠٠]
٩٦	[الحديث ١٠١]
٩٦	[الحديث ١٠٢]
٩٧	[الحديث ١٠٣]
٩٧	[الحديث ١٠٤]
٩٧	[الحديث ١٠٥]
٩٨	[الحديث ١٠٦]
٩٨	[الحديث ١٠٧]
٩٨	[الحديث ١٠٨]
٩٩	[الحديث ١٠٩]
٩٩	[الحديث ١١٠]
٩٩	[الحديث ١١١]
١٠١	[الحديث ١١٢]
١٠١	[الحديث ١١٣]
١٠١	[الحديث ١١٤]
١٠١	[الحديث ١١٥]
١٠٢	[الحديث ١١٦]
١٠٢	[الحديث ١١٧]
١٠٣	[الحديث ١١٨]
١٠٤	[الحديث ١١٩]
١٠٤	[الحديث ١٢٠]
١٠٤	[الحديث ١٢١]
١٠٤	[الحديث ١٢٢]

١٠٦	-----	[الحديث ١٢٣]
١٠٦	-----	[الحديث ١٢٤]
١٠٦	-----	[الحديث ١٢٥]
١٠٨	-----	[الحديث ١٢٦]
١٠٨	-----	[الحديث ١٢٧]
١٠٩	-----	[الحديث ١٢٨]
١١٠	-----	[الحديث ١٢٩]
١١٠	-----	[الحديث ١٣٠]
١١٠	-----	[الحديث ١٣١]
١١١	-----	[الحديث ١٣٢]
١١١	-----	[الحديث ١٣٣]
١١٢	-----	[الحديث ١٣٤]
١١٢	-----	[الحديث ١٣٥]
١١٢	-----	[الحديث ١٣٦]
١١٤	-----	[الحديث ١٣٧]
١١٤	-----	[الحديث ١٣٨]
١١٤	-----	[الحديث ١٣٩]
١١٤	-----	[الحديث ١٤٠]
١١٦	-----	[الحديث ١٤١]
١١٦	-----	[الحديث ١٤٢]
١١٦	-----	[الحديث ١٤٣]
١١٧	-----	[الحديث ١٤٤]
١١٧	-----	[الحديث ١٤٥]
١١٨	-----	[الحديث ١٤٦]
١١٩	-----	١٧ بابُ الخَلْقِ
١١٩	-----	اشاره

۱۱۹	[الحديث ۱]
۱۱۹	[الحديث ۲]
۱۲۱	[الحديث ۳]
۱۲۲	[الحديث ۴]
۱۲۲	[الحديث ۵]
۱۲۲	[الحديث ۶]
۱۲۳	[الحديث ۷]
۱۲۳	[الحديث ۸]
۱۲۳	[الحديث ۹]
۱۲۴	[الحديث ۱۰]
۱۲۴	[الحديث ۱۱]
۱۲۴	[الحديث ۱۲]
۱۲۴	[الحديث ۱۳]
۱۲۵	[الحديث ۱۴]
۱۲۵	[الحديث ۱۵]
۱۲۵	[الحديث ۱۶]
۱۲۶	[الحديث ۱۷]
۱۲۷	[الحديث ۱۸]
۱۲۷	[الحديث ۱۹]
۱۲۷	[الحديث ۲۰]
۱۲۷	[الحديث ۲۱]
۱۲۹	[الحديث ۲۲]
۱۲۹	[الحديث ۲۳]
۱۳۰	[الحديث ۲۴]
۱۳۱	[الحديث ۲۵]
۱۳۱	[الحديث ۲۶]

١٣٢ [الحديث ٢٧]

١٣٢ [الحديث ٢٨]

١٣٣ [الحديث ٢٩]

١٣٣ [الحديث ٣٠]

١٣٣ [الحديث ٣١]

١٣٤ [الحديث ٣٢]

١٣٤ [الحديث ٣٣]

١٣٤ ١٨ باب زياره البيت

١٣٤ اشاره

١٣٥ [الحديث ١]

١٣٥ [الحديث ٢]

١٣٥ [الحديث ٣]

١٣٦ [الحديث ٤]

١٣٧ [الحديث ٥]

١٣٧ [الحديث ٦]

١٣٧ [الحديث ٧]

١٣٧ [الحديث ٨]

١٣٨ [الحديث ٩]

١٣٨ [الحديث ١٠]

١٣٨ [الحديث ١١]

١٣٩ [الحديث ١٢]

١٤٠ [الحديث ١٣]

١٤١ [الحديث ١٤]

١٤٢ [الحديث ١٥]

١٤٢ [الحديث ١٦]

١٤٢ [الحديث ١٧]

١٤٤	[الحديث ١٨]
١٤٤	[الحديث ١٩]
١٤٤	[الحديث ٢٠]
١٤٥	[الحديث ٢١]
١٤٥	[الحديث ٢٢]
١٤٥	[الحديث ٢٣]
١٤٦	[الحديث ٢٤]
١٤٦	[الحديث ٢٥]
١٤٧	[الحديث ٢٦]
١٤٧	[الحديث ٢٧]
١٤٨	[الحديث ٢٨]
١٤٨	[الحديث ٢٩]
١٤٨	[الحديث ٣٠]
١٤٨	[الحديث ٣١]
١٤٩	[الحديث ٣٢]
١٤٩	[الحديث ٣٣]
١٤٩	[الحديث ٣٤]
١٤٩	[الحديث ٣٥]
١٥٠	[الحديث ٣٦]
١٥٠	[الحديث ٣٧]
١٥٠	[الحديث ٣٨]
١٥١	[الحديث ٣٩]
١٥١	[الحديث ٤٠]
١٥٢	[الحديث ٤١]
١٥٢	[الحديث ٤٢]
١٥٢	[الحديث ٤٣]

١٥٢ [الحديث ٤٤]

١٥٢ [الحديث ٤٥]

١٥٣ [الحديث ٤٦]

١٥٣ [الحديث ٤٧]

١٥٣ ١٩ بَابُ الرُّجُوعِ إِلَى مِثْيَ وَرَهْيِ الْجَمَارِ

١٥٣ اشاره

١٥٣ [الحديث ١]

١٥٥ [الحديث ٢]

١٥٥ [الحديث ٣]

١٥٥ [الحديث ٤]

١٥٥ [الحديث ٥]

١٥٦ [الحديث ٦]

١٥٦ [الحديث ٧]

١٥٧ [الحديث ٨]

١٥٧ [الحديث ٩]

١٥٧ [الحديث ١٠]

١٥٧ [الحديث ١١]

١٥٨ [الحديث ١٢]

١٦٠ [الحديث ١٣]

١٦٠ [الحديث ١٤]

١٦٠ [الحديث ١٥]

١٦١ [الحديث ١٦]

١٦١ [الحديث ١٧]

١٦١ [الحديث ١٨]

١٦٢ [الحديث ١٩]

١٦٢ [الحديث ٢٠]

١٦٤ [الحديث ٢١]

١٦٤ [الحديث ٢٢]

١٦٤ [الحديث ٢٣]

١٦٤ [الحديث ٢٤]

١٦٥ [الحديث ٢٥]

١٦٥ [الحديث ٢٦]

١٦٦ [الحديث ٢٧]

١٦٦ [الحديث ٢٨]

١٦٦ [الحديث ٢٩]

١٦٧ [الحديث ٣٠]

١٦٧ [الحديث ٣١]

١٦٧ [الحديث ٣٢]

١٦٧ [الحديث ٣٣]

١٦٨ [الحديث ٣٤]

١٦٨ [الحديث ٣٥]

١٦٨ [الحديث ٣٦]

١٦٨ [الحديث ٣٧]

١٦٩ [الحديث ٣٨]

١٦٩ ٢٠. بَابُ التَّقَرُّ مِنْ مِئْتَى

١٦٩ اشاره

١٧٠ [الحديث ١]

١٧٠ [الحديث ٢]

١٧٠ [الحديث ٣]

١٧١ [الحديث ٤]

١٧١ [الحديث ٥]

١٧١ [الحديث ٦]

١٧٢ [الحديث ٧]

١٧٢ [الحديث ٨]

١٧٢ [الحديث ٩]

١٧٢ [الحديث ١٠]

١٧٣ [الحديث ١١]

١٧٣ [الحديث ١٢]

١٧٣ [الحديث ١٣]

١٧٣ [الحديث ١٤]

١٧٤ [الحديث ١٥]

١٧٤ [الحديث ١٦]

١٧٤ [الحديث ١٧]

١٧٤ ٢١ باب دُخُولِ الْكُفْبَةِ

١٧٤ [الحديث ١]

١٧٤ [الحديث ٢]

١٧٤ [الحديث ٣]

١٧٨ [الحديث ٤]

١٧٩ [الحديث ٥]

١٧٩ [الحديث ٦]

١٧٩ [الحديث ٧]

١٧٩ [الحديث ٨]

١٨٠ [الحديث ٩]

١٨٠ [الحديث ١٠]

١٨١ [الحديث ١١]

١٨١ [الحديث ١٢]

١٨١ [الحديث ١٣]

١٨١ [الحديث ١٤]

١٨٢ ٢٢ بَابُ الْوَدَاعِ

١٨٢ [الحديث ١]

١٨٤ [الحديث ٢]

١٨٤ [الحديث ٣]

١٨٥ [الحديث ٤]

١٨٥ [الحديث ٥]

١٨٥ [الحديث ٦]

١٨٦ [الحديث ٧]

١٨٦ ٢٣ بَابُ تَفْصِيلِ فَرَائِضِ الْحَجِّ

١٨٦ اشاره

١٨٧ [الحديث ١]

١٨٨ [الحديث ٢]

١٨٨ [الحديث ٣]

١٨٩ [الحديث ٤]

١٩٠ [الحديث ٥]

١٩٠ [الحديث ٦]

١٩٠ [الحديث ٧]

١٩٠ [الحديث ٨]

١٩١ [الحديث ٩]

١٩١ [الحديث ١٠]

١٩١ [الحديث ١١]

١٩٣ [الحديث ١٢]

١٩٣ [الحديث ١٣]

١٩٣ [الحديث ١٤]

١٩٣ [الحديث ١٥]

١٩٤ [الحديث ١٦]

١٩٤ [الحديث ١٧]

١٩٥ [الحديث ١٨]

١٩٦ [الحديث ١٩]

١٩٦ [الحديث ٢٠]

١٩٦ [الحديث ٢١]

١٩٧ [الحديث ٢٢]

١٩٧ [الحديث ٢٣]

١٩٧ [الحديث ٢٤]

١٩٧ [الحديث ٢٥]

١٩٧ [الحديث ٢٦]

١٩٨ [الحديث ٢٧]

١٩٨ [الحديث ٢٨]

١٩٩ [الحديث ٢٩]

١٩٩ [الحديث ٣٠]

٢٠١ [الحديث ٣١]

٢٠٢ [الحديث ٣٢]

٢٠٢ [الحديث ٣٣]

٢٠٢ [الحديث ٣٤]

٢٠٣ [الحديث ٣٥]

٢٠٣ [الحديث ٣٦]

٢٠٣ [الحديث ٣٧]

٢٠٥ [الحديث ٣٨]

٢٠٦ [الحديث ٣٩]

٢٠٦ ٢٤ بَابُ مَا يَجِبُ عَلَى الْمُخْرِمِ اجْتِنَابُهُ فِي إِخْرَامِهِ.

٢٠٦ اشاره

٢٠٧ [الحديث ١]

٢٠٧	الحديث [٢]
٢٠٨	الحديث [٣]
٢٠٨	الحديث [٤]
٢٠٩	الحديث [٥]
٢٠٩	الحديث [٦]
٢٠٩	الحديث [٧]
٢٠٩	الحديث [٨]
٢١٠	الحديث [٩]
٢١٠	الحديث [١٠]
٢١٠	الحديث [١١]
٢١١	الحديث [١٢]
٢١١	الحديث [١٣]
٢١١	الحديث [١٤]
٢١٢	الحديث [١٥]
٢١٢	الحديث [١٦]
٢١٣	الحديث [١٧]
٢١٣	الحديث [١٨]
٢١٤	الحديث [١٩]
٢١٤	الحديث [٢٠]
٢١٤	الحديث [٢١]
٢١٤	الحديث [٢٢]
٢١٥	الحديث [٢٣]
٢١٥	الحديث [٢٤]
٢١٥	الحديث [٢٥]
٢١٥	الحديث [٢٦]
٢١٥	الحديث [٢٧]

٢١٤	[الحديث ٢٨]
٢١٤	[الحديث ٢٩]
٢١٧	[الحديث ٣٠]
٢١٨	[الحديث ٣١]
٢١٨	[الحديث ٣٢]
٢١٩	[الحديث ٣٣]
٢١٩	[الحديث ٣٤]
٢١٩	[الحديث ٣٥]
٢٢٠	[الحديث ٣٦]
٢٢٠	[الحديث ٣٧]
٢٢١	[الحديث ٣٨]
٢٢١	[الحديث ٣٨]
٢٢٣	[الحديث ٤٠]
٢٢٣	[الحديث ٤١]
٢٢٣	[الحديث ٤٢]
٢٢٥	[الحديث ٤٣]
٢٢٥	[الحديث ٤٤]
٢٢٥	[الحديث ٤٥]
٢٢٦	[الحديث ٤٦]
٢٢٦	[الحديث ٤٧]
٢٢٦	[الحديث ٤٨]
٢٢٨	[الحديث ٤٩]
٢٢٨	[الحديث ٥٠]
٢٢٨	[الحديث ٥١]
٢٢٩	[الحديث ٥٢]
٢٢٩	[الحديث ٥٣]

٢٣٠	[الحديث ٥٤]
٢٣٠	[الحديث ٥٥]
٢٣٠	[الحديث ٥٦]
٢٣٠	[الحديث ٥٧]
٢٣٠	[الحديث ٥٨]
٢٣١	[الحديث ٥٩]
٢٣١	[الحديث ٦٠]
٢٣٣	[الحديث ٦١]
٢٣٤	[الحديث ٦٢]
٢٣٤	[الحديث ٦٣]
٢٣٤	[الحديث ٦٤]
٢٣٤	[الحديث ٦٥]
٢٣٥	[الحديث ٦٦]
٢٣٥	[الحديث ٦٧]
٢٣٦	[الحديث ٦٨]
٢٣٦	[الحديث ٦٩]
٢٣٦	[الحديث ٧٠]
٢٣٦	[الحديث ٧١]
٢٣٦	[الحديث ٧٢]
٢٣٧	[الحديث ٧٣]
٢٣٧	[الحديث ٧٤]
٢٣٨	[الحديث ٧٥]
٢٣٨	[الحديث ٧٦]
٢٣٨	[الحديث ٧٧]
٢٣٨	[الحديث ٧٨]
٢٣٨	[الحديث ٧٩]

٢٣٩	[الحديث ٨٠]
٢٣٩	[الحديث ٨١]
٢٤١	[الحديث ٨٢]
٢٤١	[الحديث ٨٣]
٢٤١	[الحديث ٨٤]
٢٤١	[الحديث ٨٥]
٢٤٢	٢٥ باب الكَفَّارَةِ عَنْ خَطِّ الْمَخْرَمِ وَ تَعَدِّيهِ الشُّرُوطَ
٢٤٢	اشاره
٢٤٢	[الحديث ١]
٢٤٢	[الحديث ٢]
٢٤٣	[الحديث ٣]
٢٤٣	[الحديث ٤]
٢٤٤	[الحديث ٥]
٢٤٥	[الحديث ٦]
٢٤٦	[الحديث ٧]
٢٤٦	[الحديث ٨]
٢٤٦	[الحديث ٩]
٢٤٨	[الحديث ١٠]
٢٤٨	[الحديث ١١]
٢٤٨	[الحديث ١٢]
٢٤٨	[الحديث ١٣]
٢٤٩	[الحديث ١٤]
٢٤٩	[الحديث ١٥]
٢٥١	[الحديث ١٦]
٢٥١	[الحديث ١٧]
٢٥٢	[الحديث ١٨]

٢٥٣	[الحديث ١٩]
٢٥٣	[الحديث ٢٠]
٢٥٥	[الحديث ٢١]
٢٥٦	[الحديث ٢٢]
٢٥٦	[الحديث ٢٣]
٢٥٧	[الحديث ٢٤]
٢٥٩	[الحديث ٢٥]
٢٥٩	[الحديث ٢٦]
٢٥٩	[الحديث ٢٧]
٢٦١	[الحديث ٢٨]
٢٦١	[الحديث ٢٩]
٢٦١	[الحديث ٣٠]
٢٦٣	[الحديث ٣١]
٢٦٣	[الحديث ٣٢]
٢٦٣	[الحديث ٣٣]
٢٦٤	[الحديث ٣٤]
٢٦٤	[الحديث ٣٥]
٢٦٤	[الحديث ٣٦]
٢٦٥	[الحديث ٣٧]
٢٦٦	[الحديث ٣٨]
٢٦٦	[الحديث ٣٩]
٢٦٦	[الحديث ٤٠]
٢٦٧	[الحديث ٤١]
٢٦٧	[الحديث ٤٢]
٢٦٧	[الحديث ٤٣]
٢٦٧	[الحديث ٤٤]

٢٦٨	[٤٥ الحديث]
٢٦٩	[٤٦ الحديث]
٢٦٩	[٤٧ الحديث]
٢٦٩	[٤٨ الحديث]
٢٦٩	[٤٩ الحديث]
٢٧٠	[٥٠ الحديث]
٢٧٠	[٥١ الحديث]
٢٧٠	[٥٢ الحديث]
٢٧٢	[٥٣ الحديث]
٢٧٢	[٥٤ الحديث]
٢٧٤	[٥٥ الحديث]
٢٧٤	[٥٦ الحديث]
٢٧٤	[٥٧ الحديث]
٢٧٤	[٥٨ الحديث]
٢٧٥	[٥٩ الحديث]
٢٧٥	[٦٠ الحديث]
٢٧٧	[٦١ الحديث]
٢٧٨	[٦٢ الحديث]
٢٧٨	[٦٣ الحديث]
٢٨٠	[٦٤ الحديث]
٢٨١	[٦٥ الحديث]
٢٨١	[٦٦ الحديث]
٢٨١	[٦٧ الحديث]
٢٨٢	[٦٨ الحديث]
٢٨٢	[٦٩ الحديث]
٢٨٢	[٧٠ الحديث]

٢٨٥	[٧١ الحديث]
٢٨٥	[٧٢ الحديث]
٢٨٥	[٧٣ الحديث]
٢٨٦	[٧٤ الحديث]
٢٨٦	[٧٥ الحديث]
٢٨٦	[٧٦ الحديث]
٢٨٦	[٧٧ الحديث]
٢٨٧	[٧٨ الحديث]
٢٨٧	[٧٩ الحديث]
٢٨٧	[٨٠ الحديث]
٢٨٧	[٨١ الحديث]
٢٨٨	[٨٢ الحديث]
٢٨٨	[٨٣ الحديث]
٢٨٨	[٨٤ الحديث]
٢٨٩	[٨٥ الحديث]
٢٨٩	[٨٦ الحديث]
٢٩٠	[٨٧ الحديث]
٢٩٠	[٨٨ الحديث]
٢٩٠	[٨٩ الحديث]
٢٩١	[٩٠ الحديث]
٢٩١	[٩١ الحديث]
٢٩١	[٩٢ الحديث]
٢٩٢	[٩٣ الحديث]
٢٩٢	[٩٤ الحديث]
٢٩٣	[٩٥ الحديث]
٢٩٣	[٩٦ الحديث]

٢٩٤	[الحدیث ٩٧]
٢٩٤	[الحدیث ٩٨]
٢٩٥	[الحدیث ٩٩]
٢٩٤	[الحدیث ١٠٠]
٢٩٧	[الحدیث ١٠١]
٢٩٧	[الحدیث ١٠٢]
٢٩٧	[الحدیث ١٠٣]
٢٩٩	[الحدیث ١٠٤]
٢٩٩	[الحدیث ١٠٥]
٣٠٠	[الحدیث ١٠٦]
٣٠٠	[الحدیث ١٠٧]
٣٠٠	[الحدیث ١٠٨]
٣٠٠	[الحدیث ١٠٩]
٣٠١	[الحدیث ١١٠]
٣٠١	[الحدیث ١١١]
٣٠٢	[الحدیث ١١٢]
٣٠٢	[الحدیث ١١٣]
٣٠٢	[الحدیث ١١٤]
٣٠٣	[الحدیث ١١٥]
٣٠٤	[الحدیث ١١٦]
٣٠٤	[الحدیث ١١٧]
٣٠٤	[الحدیث ١١٨]
٣٠٤	[الحدیث ١١٩]
٣٠٥	[الحدیث ١٢٠]
٣٠٥	[الحدیث ١٢١]
٣٠٥	[الحدیث ١٢٢]

٣٠٦	[الحديث ١٢٣]
٣٠٦	[الحديث ١٢٤]
٣٠٧	[الحديث ١٢٥]
٣٠٨	[الحديث ١٢٦]
٣٠٨	[الحديث ١٢٧]
٣٠٨	[الحديث ١٢٨]
٣٠٩	[الحديث ١٢٩]
٣١٠	[الحديث ١٣٠]
٣١١	[الحديث ١٣١]
٣١١	[الحديث ١٣٢]
٣١٣	[الحديث ١٣٣]
٣١٣	[الحديث ١٣٤]
٣١٣	[الحديث ١٣٥]
٣١٤	[الحديث ١٣٦]
٣١٤	[الحديث ١٣٧]
٣١٤	[الحديث ١٣٨]
٣١٦	[الحديث ١٣٩]
٣١٦	[الحديث ١٤٠]
٣١٨	[الحديث ١٤١]
٣١٩	[الحديث ١٤٢]
٣١٩	[الحديث ١٤٣]
٣٢٠	[الحديث ١٤٤]
٣٢٠	[الحديث ١٤٥]
٣٢٠	[الحديث ١٤٦]
٣٢٢	[الحديث ١٤٧]
٣٢٢	[الحديث ١٤٨]

٣٢٤	[الحديث ١٤٩]
٣٢٤	[الحديث ١٥٠]
٣٢٤	[الحديث ١٥١]
٣٢٥	[الحديث ١٥٢]
٣٢٥	[الحديث ١٥٣]
٣٢٥	[الحديث ١٥٤]
٣٢٥	[الحديث ١٥٥]
٣٢٦	[الحديث ١٥٦]
٣٢٧	[الحديث ١٥٧]
٣٢٨	[الحديث ١٥٨]
٣٢٨	[الحديث ١٥٩]
٣٢٨	[الحديث ١٦٠]
٣٢٩	[الحديث ١٦١]
٣٢٩	[الحديث ١٦٢]
٣٢٩	[الحديث ١٦٣]
٣٣٠	[الحديث ١٦٤]
٣٣٠	[الحديث ١٦٥]
٣٣٠	[الحديث ١٦٦]
٣٣٢	[الحديث ١٦٧]
٣٣٢	[الحديث ١٦٨]
٣٣٢	[الحديث ١٦٩]
٣٣٣	[الحديث ١٧٠]
٣٣٤	[الحديث ١٧١]
٣٣٤	[الحديث ١٧٢]
٣٣٤	[الحديث ١٧٣]
٣٣٥	[الحديث ١٧٤]

۳۳۵	[الحديث ۱۷۵]
۳۳۵	[الحديث ۱۷۶]
۳۳۵	[الحديث ۱۷۷]
۳۳۶	[الحديث ۱۷۸]
۳۳۷	[الحديث ۱۷۹]
۳۳۷	[الحديث ۱۸۰]
۳۳۸	[الحديث ۱۸۱]
۳۳۸	[الحديث ۱۸۲]
۳۳۸	[الحديث ۱۸۳]
۳۴۰	[الحديث ۱۸۴]
۳۴۰	[الحديث ۱۸۵]
۳۴۱	[الحديث ۱۸۶]
۳۴۲	[الحديث ۱۸۷]
۳۴۲	[الحديث ۱۸۸]
۳۴۲	[الحديث ۱۸۹]
۳۴۲	[الحديث ۱۹۰]
۳۴۴	[الحديث ۱۹۱]
۳۴۴	[الحديث ۱۹۲]
۳۴۴	[الحديث ۱۹۳]
۳۴۴	[الحديث ۱۹۴]
۳۴۵	[الحديث ۱۹۵]
۳۴۵	[الحديث ۱۹۶]
۳۴۵	[الحديث ۱۹۷]
۳۴۷	[الحديث ۱۹۸]
۳۴۷	[الحديث ۱۹۹]
۳۴۸	[الحديث ۲۰۰]

٣٤٨	[الحديث ٢٠١]
٣٤٩	[الحديث ٢٠٢]
٣٤٩	[الحديث ٢٠٣]
٣٥٠	[الحديث ٢٠٤]
٣٥١	[الحديث ٢٠٥]
٣٥٢	[الحديث ٢٠٦]
٣٥٢	[الحديث ٢٠٧]
٣٥٢	[الحديث ٢٠٨]
٣٥٣	[الحديث ٢٠٩]
٣٥٣	[الحديث ٢١٠]
٣٥٥	[الحديث ٢١١]
٣٥٥	[الحديث ٢١٢]
٣٥٥	[الحديث ٢١٣]
٣٥٧	[الحديث ٢١٤]
٣٥٧	[الحديث ٢١٥]
٣٥٨	[الحديث ٢١٦]
٣٥٨	[الحديث ٢١٧]
٣٥٨	[الحديث ٢١٨]
٣٥٩	[الحديث ٢١٩]
٣٥٩	[الحديث ٢٢٠]
٣٥٩	[الحديث ٢٢١]
٣٥٩	[الحديث ٢٢٢]
٣٦٠	[الحديث ٢٢٣]
٣٦٠	[الحديث ٢٢٤]
٣٦٠	[الحديث ٢٢٥]
٣٦١	[الحديث ٢٢٦]

٣٦١	[الحديث ٢٢٧]
٣٦١	[الحديث ٢٢٨]
٣٦١	[الحديث ٢٢٩]
٣٦٢	[الحديث ٢٣٠]
٣٦٢	[الحديث ٢٣١]
٣٦٣	[الحديث ٢٣٢]
٣٦٣	[الحديث ٢٣٣]
٣٦٣	[الحديث ٢٣٤]
٣٦٤	[الحديث ٢٣٥]
٣٦٥	[الحديث ٢٣٦]
٣٦٥	[الحديث ٢٣٧]
٣٦٥	[الحديث ٢٣٨]
٣٦٦	[الحديث ٢٣٩]
٣٦٦	[الحديث ٢٤٠]
٣٦٦	[الحديث ٢٤١]
٣٦٧	[الحديث ٢٤٢]
٣٦٧	[الحديث ٢٤٣]
٣٦٨	[الحديث ٢٤٤]
٣٦٩	[الحديث ٢٤٥]
٣٧٠	[الحديث ٢٤٦]
٣٧٠	[الحديث ٢٤٧]
٣٧١	[الحديث ٢٤٨]
٣٧١	[الحديث ٢٤٩]
٣٧٢	[الحديث ٢٥٠]
٣٧٢	[الحديث ٢٥١]
٣٧٢	[الحديث ٢٥٢]

٣٧٢	[الحديث ٢٥٣]
٣٧٣	[الحديث ٢٥٤]
٣٧٣	[الحديث ٢٥٥]
٣٧٤	[الحديث ٢٥٦]
٣٧٤	[الحديث ٢٥٧]
٣٧٥	[الحديث ٢٥٨]
٣٧٥	[الحديث ٢٥٩]
٣٧٥	[الحديث ٢٦٠]
٣٧٦	[الحديث ٢٦١]
٣٧٦	[الحديث ٢٦٢]
٣٧٦	[الحديث ٢٦٣]
٣٧٧	[الحديث ٢٦٤]
٣٧٧	[الحديث ٢٦٥]
٣٧٧	[الحديث ٢٦٦]
٣٧٧	[الحديث ٢٦٧]
٣٧٩	٢٦ بَابُ مِنَ الرِّيَازَاتِ فِي فِقْهِ الْحَجِّ
٣٧٩	اشاره
٣٧٩	[الحديث ١]
٣٨٠	[الحديث ٢]
٣٨١	[الحديث ٣]
٣٨١	[الحديث ٤]
٣٨١	[الحديث ٥]
٣٨٢	[الحديث ٦]
٣٨٢	[الحديث ٧]
٣٨٢	[الحديث ٨]
٣٨٤	[الحديث ٩]

٣٨٥	[الحديث ١٠]
٣٨٥	[الحديث ١١]
٣٨٦	[الحديث ١٢]
٣٨٧	[الحديث ١٣]
٣٨٨	[الحديث ١٤]
٣٨٨	[الحديث ١٥]
٣٨٩	[الحديث ١٦]
٣٩٠	[الحديث ١٧]
٣٩١	[الحديث ١٨]
٣٩١	[الحديث ١٩]
٣٩١	[الحديث ٢٠]
٣٩٢	[الحديث ٢١]
٣٩٤	[الحديث ٢٢]
٣٩٤	[الحديث ٢٣]
٣٩٤	[الحديث ٢٤]
٣٩٤	[الحديث ٢٥]
٣٩٤	[الحديث ٢٦]
٣٩٨	[الحديث ٢٧]
٣٩٨	[الحديث ٢٨]
٣٩٨	[الحديث ٢٩]
٣٩٨	[الحديث ٣٠]
٣٩٩	[الحديث ٣١]
٣٩٩	[الحديث ٣٢]
٤٠٠	[الحديث ٣٣]
٤٠٠	[الحديث ٣٤]
٤٠١	[الحديث ٣٥]

٤٠١	[٣٦ الحديث]
٤٠١	[٣٧ الحديث]
٤٠٢	[٣٨ الحديث]
٤٠٢	[٣٩ الحديث]
٤٠٢	[٤٠ الحديث]
٤٠٣	[٤١ الحديث]
٤٠٣	[٤٢ الحديث]
٤٠٣	[٤٣ الحديث]
٤٠٤	[٤٤ الحديث]
٤٠٤	[٤٥ الحديث]
٤٠٤	[٤٦ الحديث]
٤٠٥	[٤٧ الحديث]
٤٠٥	[٤٨ الحديث]
٤٠٥	[٤٩ الحديث]
٤٠٦	[٥٠ الحديث]
٤٠٦	[٥١ الحديث]
٤٠٦	[٥٢ الحديث]
٤٠٦	[٥٣ الحديث]
٤٠٧	[٥٤ الحديث]
٤٠٧	[٥٥ الحديث]
٤٠٧	[٥٦ الحديث]
٤٠٨	[٥٧ الحديث]
٤٠٨	[٥٨ الحديث]
٤١٠	[٥٩ الحديث]
٤١٠	[٦٠ الحديث]
٤١١	[٦١ الحديث]

٤١٢	[الحديث ٦٢]
٤١٤	[الحديث ٦٣]
٤١٥	[الحديث ٦٤]
٤١٥	[الحديث ٦٥]
٤١٥	[الحديث ٦٦]
٤١٦	[الحديث ٦٧]
٤١٦	[الحديث ٦٨]
٤١٦	[الحديث ٦٩]
٤١٧	[الحديث ٧٠]
٤١٧	[الحديث ٧١]
٤١٩	[الحديث ٧٢]
٤١٩	[الحديث ٧٣]
٤٢١	[الحديث ٧٤]
٤٢٢	[الحديث ٧٥]
٤٢٢	[الحديث ٧٦]
٤٢٢	[الحديث ٧٧]
٤٢٢	[الحديث ٧٨]
٤٢٣	[الحديث ٧٩]
٤٢٣	[الحديث ٨٠]
٤٢٥	[الحديث ٨١]
٤٢٥	[الحديث ٨٢]
٤٢٥	[الحديث ٨٣]
٤٢٦	[الحديث ٨٤]
٤٢٧	[الحديث ٨٥]
٤٢٧	[الحديث ٨٦]
٤٢٧	[الحديث ٨٧]

٤٢٧	[الحديث ٨٨]
٤٢٨	[الحديث ٨٩]
٤٢٨	[الحديث ٩٠]
٤٢٩	[الحديث ٩١]
٤٣٠	[الحديث ٩٢]
٤٣٠	[الحديث ٩٣]
٤٣٢	[الحديث ٩٤]
٤٣٢	[الحديث ٩٥]
٤٣٥	[الحديث ٩٦]
٤٣٥	[الحديث ٩٧]
٤٣٥	[الحديث ٩٨]
٤٣٧	[الحديث ٩٩]
٤٣٧	[الحديث ١٠٠]
٤٣٧	[الحديث ١٠١]
٤٣٨	[الحديث ١٠٢]
٤٣٩	[الحديث ١٠٣]
٤٤٠	[الحديث ١٠٤]
٤٤٠	[الحديث ١٠٥]
٤٤٠	[الحديث ١٠٦]
٤٤١	[الحديث ١٠٧]
٤٤١	[الحديث ١٠٨]
٤٤٢	[الحديث ١٠٩]
٤٤٢	[الحديث ١١٠]
٤٤٢	[الحديث ١١١]
٤٤٨	[الحديث ١١٢]
٤٤٨	[الحديث ١١٣]

٤٤٩	[الحديث ١١٤]
٤٤٩	[الحديث ١١٥]
٤٥٠	[الحديث ١١٦]
٤٥٠	[الحديث ١١٧]
٤٥١	[الحديث ١١٨]
٤٥١	[الحديث ١١٩]
٤٥٢	[الحديث ١٢٠]
٤٥٢	[الحديث ١٢١]
٤٥٣	[الحديث ١٢٢]
٤٥٤	[الحديث ١٢٣]
٤٥٥	[الحديث ١٢٤]
٤٥٥	[الحديث ١٢٥]
٤٥٥	[الحديث ١٢٦]
٤٥٥	[الحديث ١٢٧]
٤٥٦	[الحديث ١٢٨]
٤٥٦	[الحديث ١٢٩]
٤٥٧	[الحديث ١٣٠]
٤٥٨	[الحديث ١٣١]
٤٥٨	[الحديث ١٣٢]
٤٥٩	[الحديث ١٣٣]
٤٦٠	[الحديث ١٣٤]
٤٦٠	[الحديث ١٣٥]
٤٦١	[الحديث ١٣٦]
٤٦١	[الحديث ١٣٧]
٤٦١	[الحديث ١٣٨]
٤٦١	[الحديث ١٣٩]

٤٦١	[الحديث ١٤٠]
٤٦٢	[الحديث ١٤١]
٤٦٢	[الحديث ١٤٢]
٤٦٣	[الحديث ١٤٣]
٤٦٣	[الحديث ١٤٤]
٤٦٣	[الحديث ١٤٥]
٤٦٣	[الحديث ١٤٦]
٤٦٥	[الحديث ١٤٧]
٤٦٥	[الحديث ١٤٨]
٤٦٧	[الحديث ١٤٩]
٤٦٧	[الحديث ١٥٠]
٤٦٧	[الحديث ١٥١]
٤٦٨	[الحديث ١٥٢]
٤٦٩	[الحديث ١٥٣]
٤٦٩	[الحديث ١٥٤]
٤٧١	[الحديث ١٥٥]
٤٧١	[الحديث ١٥٦]
٤٧١	[الحديث ١٥٧]
٤٧١	[الحديث ١٥٨]
٤٧١	[الحديث ١٥٩]
٤٧٢	[الحديث ١٦٠]
٤٧٢	[الحديث ١٦١]
٤٧٢	[الحديث ١٦٢]
٤٧٤	[الحديث ١٦٣]
٤٧٤	[الحديث ١٦٤]
٤٧٤	[الحديث ١٦٥]

٤٧٦	[الحديث ١٦٦]
٤٧٧	[الحديث ١٦٧]
٤٧٧	[الحديث ١٦٨]
٤٧٧	[الحديث ١٦٩]
٤٧٨	[الحديث ١٧٠]
٤٧٩	[الحديث ١٧١]
٤٧٩	[الحديث ١٧٢]
٤٧٩	[الحديث ١٧٣]
٤٨٠	[الحديث ١٧٤]
٤٨٠	[الحديث ١٧٥]
٤٨١	[الحديث ١٧٦]
٤٨٢	[الحديث ١٧٧]
٤٨٢	[الحديث ١٧٨]
٤٨٢	[الحديث ١٧٩]
٤٨٣	[الحديث ١٨٠]
٤٨٣	[الحديث ١٨١]
٤٨٣	[الحديث ١٨٢]
٤٨٤	[الحديث ١٨٣]
٤٨٤	[الحديث ١٨٤]
٤٨٤	[الحديث ١٨٥]
٤٨٤	[الحديث ١٨٦]
٤٨٥	[الحديث ١٨٧]
٤٨٥	[الحديث ١٨٨]
٤٨٥	[الحديث ١٨٩]
٤٨٦	[الحديث ١٩٠]
٤٨٦	[الحديث ١٩١]

٤٨٦	[الحديث ١٩٢]
٤٨٧	[الحديث ١٩٣]
٤٨٨	[الحديث ١٩٤]
٤٨٨	[الحديث ١٩٥]
٤٨٨	[الحديث ١٩٦]
٤٨٨	[الحديث ١٩٧]
٤٨٩	[الحديث ١٩٨]
٤٨٩	[الحديث ١٩٩]
٤٩١	[الحديث ٢٠٠]
٤٩٢	[الحديث ٢٠١]
٤٩٢	[الحديث ٢٠٢]
٤٩٢	[الحديث ٢٠٣]
٤٩٣	[الحديث ٢٠٤]
٤٩٣	[الحديث ٢٠٥]
٤٩٣	[الحديث ٢٠٦]
٤٩٤	[الحديث ٢٠٧]
٤٩٤	[الحديث ٢٠٨]
٤٩٤	[الحديث ٢٠٩]
٤٩٤	[الحديث ٢١٠]
٤٩٤	[الحديث ٢١١]
٤٩٨	[الحديث ٢١٢]
٤٩٨	[الحديث ٢١٣]
٤٩٨	[الحديث ٢١٤]
٤٩٩	[الحديث ٢١٥]
٤٩٩	[الحديث ٢١٦]
٤٩٩	[الحديث ٢١٧]

٥٠٠	-----	[الحديث ٢١٨]
٥٠١	-----	[الحديث ٢١٩]
٥٠٢	-----	[الحديث ٢٢٠]
٥٠٢	-----	[الحديث ٢٢١]
٥٠٢	-----	[الحديث ٢٢٢]
٥٠٣	-----	[الحديث ٢٢٣]
٥٠٣	-----	[الحديث ٢٢٤]
٥٠٣	-----	[الحديث ٢٢٥]
٥٠٣	-----	[الحديث ٢٢٦]
٥٠٤	-----	[الحديث ٢٢٧]
٥٠٤	-----	[الحديث ٢٢٨]
٥٠٥	-----	[الحديث ٢٢٩]
٥٠٥	-----	[الحديث ٢٣٠]
٥٠٦	-----	[الحديث ٢٣١]
٥٠٧	-----	[الحديث ٢٣٢]
٥٠٧	-----	[الحديث ٢٣٣]
٥٠٨	-----	[الحديث ٢٣٤]
٥٢٠	-----	[الحديث ٢٣٥]
٥٢١	-----	[الحديث ٢٣٦]
٥٢١	-----	[الحديث ٢٣٧]
٥٢١	-----	[الحديث ٢٣٨]
٥٢١	-----	[الحديث ٢٣٩]
٥٢٢	-----	[الحديث ٢٤٠]
٥٢٢	-----	[الحديث ٢٤١]
٥٢٢	-----	[الحديث ٢٤٢]
٥٢٣	-----	[الحديث ٢٤٣]

٥٢٣	[الحديث ٢٤٤]
٥٢٣	[الحديث ٢٤٥]
٥٢٥	[الحديث ٢٤٦]
٥٢٥	[الحديث ٢٤٧]
٥٢٥	[الحديث ٢٤٨]
٥٢٥	[الحديث ٢٤٩]
٥٢٦	[الحديث ٢٥٠]
٥٢٦	[الحديث ٢٥١]
٥٢٦	[الحديث ٢٥٢]
٥٢٨	[الحديث ٢٥٣]
٥٢٨	[الحديث ٢٥٤]
٥٢٨	[الحديث ٢٥٥]
٥٢٩	[الحديث ٢٥٦]
٥٢٩	[الحديث ٢٥٧]
٥٢٩	[الحديث ٢٥٨]
٥٣٠	[الحديث ٢٥٩]
٥٣٠	[الحديث ٢٦٠]
٥٣٠	[الحديث ٢٦١]
٥٣٠	[الحديث ٢٦٢]
٥٣١	[الحديث ٢٦٣]
٥٣١	[الحديث ٢٦٤]
٥٣١	[الحديث ٢٦٥]
٥٣٢	[الحديث ٢٦٦]
٥٣٢	[الحديث ٢٦٧]
٥٣٢	[الحديث ٢٦٨]
٥٣٣	[الحديث ٢٦٩]

٥٣٤	[الحديث ٢٧٠]
٥٣٤	[الحديث ٢٧١]
٥٣٥	[الحديث ٢٧٢]
٥٣٥	[الحديث ٢٧٣]
٥٣٥	[الحديث ٢٧٤]
٥٣٦	[الحديث ٢٧٥]
٥٣٦	[الحديث ٢٧٦]
٥٣٧	[الحديث ٢٧٧]
٥٣٧	[الحديث ٢٧٨]
٥٣٧	[الحديث ٢٧٩]
٥٣٧	[الحديث ٢٨٠]
٥٣٨	[الحديث ٢٨١]
٥٣٨	[الحديث ٢٨٢]
٥٣٨	[الحديث ٢٨٣]
٥٣٨	[الحديث ٢٨٤]
٥٣٩	[الحديث ٢٨٥]
٥٣٩	[الحديث ٢٨٦]
٥٤٠	[الحديث ٢٨٧]
٥٤٠	[الحديث ٢٨٨]
٥٤٠	[الحديث ٢٨٩]
٥٤٠	[الحديث ٢٩٠]
٥٤١	[الحديث ٢٩١]
٥٤١	[الحديث ٢٩٢]
٥٤١	[الحديث ٢٩٣]
٥٤٢	[الحديث ٢٩٤]
٥٤٢	[الحديث ٢٩٥]

٥٤٢	[الحديث ٢٩٦]
٥٤٣	[الحديث ٢٩٧]
٥٤٣	[الحديث ٢٩٨]
٥٤٣	[الحديث ٢٩٩]
٥٤٤	[الحديث ٣٠٠]
٥٤٤	[الحديث ٣٠١]
٥٤٤	[الحديث ٣٠٢]
٥٤٥	[الحديث ٣٠٣]
٥٤٥	[الحديث ٣٠٤]
٥٤٥	[الحديث ٣٠٥]
٥٤٥	[الحديث ٣٠٦]
٥٤٦	[الحديث ٣٠٧]
٥٤٦	[الحديث ٣٠٨]
٥٤٦	[الحديث ٣٠٩]
٥٤٦	[الحديث ٣١٠]
٥٤٧	[الحديث ٣١١]
٥٤٧	[الحديث ٣١٢]
٥٤٩	[الحديث ٣١٣]
٥٤٩	[الحديث ٣١٤]
٥٤٩	[الحديث ٣١٥]
٥٤٩	[الحديث ٣١٦]
٥٥٠	[الحديث ٣١٧]
٥٥٠	[الحديث ٣١٨]
٥٥٠	[الحديث ٣١٩]
٥٥٠	[الحديث ٣٢٠]
٥٥١	[الحديث ٣٢١]

٥٥١	[الحديث ٣٢٢]
٥٥١	[الحديث ٣٢٣]
٥٥١	[الحديث ٣٢٤]
٥٥٢	[الحديث ٣٢٥]
٥٥٣	[الحديث ٣٢٦]
٥٥٣	[الحديث ٣٢٧]
٥٥٣	[الحديث ٣٢٨]
٥٥٤	[الحديث ٣٢٩]
٥٥٤	[الحديث ٣٣٠]
٥٥٤	[الحديث ٣٣١]
٥٥٥	[الحديث ٣٣٢]
٥٥٥	[الحديث ٣٣٣]
٥٥٥	[الحديث ٣٣٤]
٥٥٦	[الحديث ٣٣٥]
٥٥٦	[الحديث ٣٣٦]
٥٥٦	[الحديث ٣٣٧]
٥٥٧	[الحديث ٣٣٨]
٥٥٧	[الحديث ٣٣٩]
٥٥٧	[الحديث ٣٤٠]
٥٥٨	[الحديث ٣٤١]
٥٥٨	[الحديث ٣٤٢]
٥٥٨	[الحديث ٣٤٣]
٥٥٩	[الحديث ٣٤٤]
٥٥٩	[الحديث ٣٤٥]
٥٥٩	[الحديث ٣٤٦]
٥٥٩	[الحديث ٣٤٧]

٥٦٠	[الحديث ٣٤٨]
٥٦٠	[الحديث ٣٤٩]
٥٦٠	[الحديث ٣٥٠]
٥٦١	[الحديث ٣٥١]
٥٦٢	[الحديث ٣٥٢]
٥٦٢	[الحديث ٣٥٣]
٥٦٣	[الحديث ٣٥٤]
٥٦٣	[الحديث ٣٥٥]
٥٦٣	[الحديث ٣٥٦]
٥٦٤	[الحديث ٣٥٧]
٥٦٤	[الحديث ٣٥٨]
٥٦٥	[الحديث ٣٥٩]
٥٦٥	[الحديث ٣٦٠]
٥٦٥	[الحديث ٣٦١]
٥٦٥	[الحديث ٣٦٢]
٥٦٦	[الحديث ٣٦٣]
٥٦٦	[الحديث ٣٦٤]
٥٦٦	[الحديث ٣٦٥]
٥٦٦	[الحديث ٣٦٦]
٥٦٧	[الحديث ٣٦٧]
٥٦٨	[الحديث ٣٦٨]
٥٦٨	[الحديث ٣٦٩]
٥٦٨	[الحديث ٣٧٠]
٥٦٨	[الحديث ٣٧١]
٥٦٩	[الحديث ٣٧٢]
٥٦٩	[الحديث ٣٧٣]

٥٦٩	[٣٧٤ الحديث]
٥٦٩	[٣٧٥ الحديث]
٥٧٠	[٣٧٦ الحديث]
٥٧٠	[٣٧٧ الحديث]
٥٧١	[٣٧٨ الحديث]
٥٧١	[٣٧٩ الحديث]
٥٧١	[٣٨٠ الحديث]
٥٧٣	[٣٨١ الحديث]
٥٧٣	[٣٨٢ الحديث]
٥٧٣	[٣٨٣ الحديث]
٥٧٥	[٣٨٤ الحديث]
٥٧٥	[٣٨٥ الحديث]
٥٧٥	[٣٨٦ الحديث]
٥٧٥	[٣٨٧ الحديث]
٥٧٦	[٣٨٨ الحديث]
٥٧٧	[٣٨٩ الحديث]
٥٧٧	[٣٩٠ الحديث]
٥٧٨	[٣٩١ الحديث]
٥٧٨	[٣٩٢ الحديث]
٥٧٨	[٣٩٣ الحديث]
٥٧٩	[٣٩٤ الحديث]
٥٧٩	[٣٩٥ الحديث]
٥٧٩	[٣٩٦ الحديث]
٥٧٩	[٣٩٧ الحديث]
٥٨٠	[٣٩٨ الحديث]
٥٨٠	[٣٩٩ الحديث]

٥٨٠	-----	[الحديث ٤٠٠]
٥٨٠	-----	[الحديث ٤٠١]
٥٨٠	-----	[الحديث ٤٠٢]
٥٨١	-----	[الحديث ٤٠٣]
٥٨١	-----	[الحديث ٤٠٤]
٥٨٢	-----	[الحديث ٤٠٥]
٥٨٢	-----	[الحديث ٤٠٦]
٥٨٣	-----	[الحديث ٤٠٧]
٥٨٣	-----	[الحديث ٤٠٨]
٥٨٣	-----	[الحديث ٤٠٩]
٥٨٣	-----	[الحديث ٤١٠]
٥٨٤	-----	[الحديث ٤١١]
٥٨٤	-----	[الحديث ٤١٢]
٥٨٤	-----	[الحديث ٤١٣]
٥٨٤	-----	[الحديث ٤١٤]
٥٨٤	-----	[الحديث ٤١٥]
٥٨٤	-----	[الحديث ٤١٦]
٥٨٤	-----	[الحديث ٤١٧]
٥٨٩	-----	تعريف مركز

ملاذ الأخبار فی فهم تهذیب الأخبار المجلد ۸

اشاره

سرشناسه : طوسی، محمد بن حسن، ق ۴۶۰ - ۳۸۵

عنوان قرار دادی : [تهذیب الاحکام. شرح]

عنوان و نام پدید آور : ملاذ الاخبار فی فهم تهذیب الاخبار [محمد بن حسن طوسی] / تالیف محمد باقر المجلسی؛ تحقیق مهدی الرجائی؛ باهتمام محمود المرعشی

مشخصات نشر : قم: مکتبه آیه الله المرعشی العامه، ۱۴۰۶ق. = ۱۳۶۴.

مشخصات ظاهری : ۱۶ ج. نمونه

فروست : (مخطوطات مکتبه آیه الله المرعشی العامه ۱۵)

وضعیت فهرست نویسی : فهرستنویسی قبلی

یادداشت : "شرحی است بر تهذیب الاحکام در شرح المقنعه للشیخ المفید"

یادداشت : کتابنامه به صورت زیر نویس

عنوان دیگر : تهذیب الاحکام

عنوان دیگر : المقنعه

موضوع : احادیث شیعه -- قرن ۵ ق

شناسه افزوده : مفید، محمد بن محمد، ۴۱۳ - ۳۳۶ق. المقنعه

شناسه افزوده : مجلسی، محمد باقر بن محمد تقی، ۱۱۱۱ - ۱۰۳۷ق. شارح

شناسه افزوده : رجائی، مهدی، ۱۳۳۶ - ، مصحح

رده بندی کنگره : BP۱۳۰/ط ۹ت ۹۰۲۶

رده بندی دیویی : ۲۹۷/۲۱۲

شماره کتابشناسی ملی : م ۶۷-۳۳۹

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ ثُمَّ يَشْتَرِي هَيْدِيَهُ الَّذِي فِيهِ مُتَعْتُهُ إِنْ كَانَ مِنَ الْبَيْدِنِ أَوْ مِنَ الْبَقْرِ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَحَلًّا فَمِنَ الْمَعْرِ تَيْسًا وَ يُعْظَمُ شَعَائِرَ اللَّهِ وَ الْهُدَى لَمَا يَجِبُ إِلَّا عَلَى الْمُتَمَتِّعِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَأَمَّا مَنْ لَيْسَ بِمُتَمَتِّعٍ فَلَمَا يَجِبُ عَلَيْهِ ذَلِكَ فَإِنْ ضَحَّى عَلَى سَبِيلِ التَّطَوُّعِ فَقَدْ أَصَابَ خَيْرًا وَ حَازَ ثَوَابًا وَ أَجْرًا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهُدَى فَأَوْجِبْ بظَاهِرِ اللَّفْظِ الَّذِي الْمُرَادُ بِهِ الْأَمْرُ الْهُدَى عَلَى الْمُتَمَتِّعِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ وَ لَمْ يُوجِبْ عَلَى غَيْرِهِ وَ يَدُلُّ عَلَيْهِ أَيْضًا مَا رَوَاهُ

[الحديث ١]

١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

باب الذبح قوله: و الهدى لا يجب إلا على متمتع لا خلاف في وجوب الهدى على المتمتع و عدم وجوبه على غيره.

الحديث الأول: ضعيف على المشهور.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٦

سِنَانٍ عَنِ ابْنِ مُسَيْكَانَ عَنْ سَعِيدِ الْأَعْرَجِ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع مَنْ تَمَتَّعَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ثُمَّ أَقَامَ بِمَكَّةَ حَتَّى يَخْضَرَ الْحُجُّ فَعَلَيْهِ شَاءَ وَ مَنْ تَمَتَّعَ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ ثُمَّ حَيَّأَ أَوْرَ مَكَّةَ حَتَّى يَخْضَرَ الْحُجُّ فَلَيْسَ عَلَيْهِ دَمٌ إِنَّمَا هِيَ حَجَّةٌ مُفْرَدَةٌ وَ إِنَّمَا الْأَضْحَى عَلَى أَهْلِ الْأَمْصَارِ.

[الحديث ٢]

٢ وَ الَّذِي رَوَاهُ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنِ الْعَيْصِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ قَالَ فِي رَجُلٍ اعْتَمَرَ فِي رَجَبٍ فَقَالَ إِنْ أَقَامَ بِمَكَّةَ حَتَّى يَخْرُجَ مِنْهَا حَاجًّا فَقَدْ وَجِبَ عَلَيْهِ هَدْيٌ فَإِنْ خَرَجَ مِنْ مَكَّةَ حَتَّى يُحْرِمَ مِنْ غَيْرِهَا فَلَيْسَ عَلَيْهِ هَدْيٌ.

فَمَحْمُولٌ عَلَى مَنْ أَقَامَ بِمَكَّةَ ثُمَّ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ لِأَنَّهُ مِمَّا نُدَبَ إِلَيْهِ وَ رُغِبَ فِيهِ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

قوله عليه السلام: و إنما الأضحى على أهل الأمصار قيل: مرجع الإشاره في قوله تعالى " ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ " الهدى لا التمتع، و قالوا: المكى إذا تمتع لا يجب عليه الهدى، و عليه حملوا هذه الأخبار، و قالوا:

المراد من الأضحى الهدى.

و يمكن أن يحمل على الاستحباب المؤكد، و يكون المراد بأهل الأمصار من ليس بمنى.

الحديث الثانى: صحيح.

قوله: ثم تمتع أى: اعتمر عمره أخرى، و هو بعيد، و تأويله الثانى أحسن، و هو مناسب لما قيل: إن الهدى جبران و ليس بنسك.

ملاذ الأخيار

[الحدِيث ٣]

٣ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيْهَلٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَنِ الْمُقِيمِ بِمَكَّةَ يُجْرَدُ الْحَجَّ أَوْ يَتَمَتَّعُ مَرَّةً أُخْرَى فَقَالَ يَتَمَتَّعُ أَحَبُّ إِلَيَّ وَ لِيَكُنْ إِحْرَامُهُ مِنْ مَسِيرِهِ لَيْلَهُ أَوْ لَيْلَتَيْنِ فَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى عُمْرَتِهِ فِي رَجَبٍ لَمْ يَكُنْ مُتَمَتَّعًا وَ إِذَا لَمْ يَكُنْ مُتَمَتَّعًا لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْهَدْيُ.

وَ يَجُوزُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ تَأْكِيدَ الْفَضْلِ لِأَنَّ مَنْ أَقَامَ بِمَكَّةَ وَ كَانَ قَدِ اعْتَمَرَ فِي رَجَبٍ فَالْفَضْلُ لَهُ أَنْ يُصَحِّيَ وَ إِنْ كَانَ لَوْ لَمْ يَفْعَلْهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ شَيْءٌ فَإِنْ كَانَ الْمُتَمَتَّعُ مَمْلُوكًا وَ قَدْ حَجَّ بِإِذْنِ مَوْلَاهُ فَمَوْلَاهُ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ ذَبَحَ عَنْهُ وَ إِنْ شَاءَ أَمَرَهُ بِالصَّوْمِ رَوَى

[الحدِيث ٤]

٤ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَالٍ عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنِ الْحَسَنِ

الحدِيث الثالث: حسن.

قوله: سألت الحسن عليه السلام عن المعتمر في بعض النسخ " عن المقيم " و الظاهر الجمع بينهما كما في بعض النسخ.

قوله: من مسيره ليله أى: أحد المواقيت.

قوله: فمولاه بالخيار هذا مما أجمع عليه الأصحاب.

الحدِيث الرابع: موثق كالصحيح.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٨

الْعَطَّارِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ أَمَرَ مَمْلُوكَهُ أَنْ يَتَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ أَوْ عَلَيْهِ أَنْ يَذْبَحَ عَنْهُ قَالَ لَا إِنْ اللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ .

[الحدِيث ٥]

٥ وَ عَنْهُ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي خَلْفٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ ع قُلْتُ أَمَرْتُ مَمْلُوكِي أَنْ يَتَمَتَّعَ فَقَالَ إِنْ شِئْتَ فَادْبَحْ عَنْهُ وَ إِنْ شِئْتَ فَمُرَّهُ فَلْيُصِّم.

[الحدِيث ٦]

٦ سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ قَالَ سَأَلَ رَجُلٌ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ أَمَرَ مَمْلُوكَهُ أَنْ يَتَمَتَّعَ قَالَ فَمُرُهُ فَلْيَصُمْ وَ إِنْ شِئْتَ فَادْبَحْ عَنْهُ

قوله: أ عليه أن يذبح عنه الظاهر أن الضمير في " عليه " راجع إلى المولى، و حينئذ فالمراد من التعليل أنه إن لم يكن العبد مالكا لشيء فيكون فرضه الصوم، فلا يلزم على الولي الهدى.

و يمكن إرجاع الضمير إلى العبد، و يظهر من التعليل أن الوصف في الآية توضيحي لا احترازي.

و يخطر بالبال أنه مع قطع النظر عن هذه الأخبار على تقدير تسليم كون الوصف توضيحيا لا دلالة فيها على عدم مالكيه العبد، بل على الأعم منه و من كونه محجورا عليه في التصرف، و القائلون بمالكيته قائلون بحجره، فلا يتم الاستدلال.

الحديث الخامس: صحيح.

الحديث السادس: صحيح.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٩

[الحديث ٧]

٧ وَ أَمَّا الْخَبْرُ الَّذِي رَوَاهُ الْحُسَيْنِيُّ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنِ الْعَلَمَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا عَ قَالَ سُئِلَ عَنِ الْمُتَمَتِّعِ كَمْ يُجْزِيهِ قَالَ شَاهٌ وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمُتَمَتِّعِ الْمَمْلُوكِ فَقَالَ عَلَيْهِ مِثْلُ مَا عَلَى الْحُرِّ إِمَّا أَضْحِيَهُ وَ إِمَّا صَوْمٌ.

فِيَحْتَمِلُ هَذَا الْخَبْرُ وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ مَمْلُوكًا ثُمَّ أُعْتِقَ قَبْلَ أَنْ يَفُوتَهُ أَحَدُ الْمَوْقِفَيْنِ فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الْهَدْيُ لِأَنَّهُ أَجْزَأُ عَنْهُ حُجُّهُ وَ الْحَالُ عَلَى مَا وَصَفْنَاهُ وَ قَدْ بَيَّنَّا فِيمَا تَقَدَّمَ ذَلِكَ وَ الْوَجْهُ الْآخِرُ أَنَّ الْمَوْلَى إِذَا لَمْ يَأْمُرْ عَبْدَهُ بِالصَّوْمِ إِلَى يَوْمِ النَّفْرِ الْآخِرِ فَإِنَّهُ يَلْزَمُهُ أَنْ يَدْبَحَ عَنْهُ وَ لَا يُجْزِيهِ الصَّوْمُ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٨]

٨ الْحُسَيْنِيُّ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي إِبْرَاهِيمَ عَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ عَلَامٍ أَخْرَجْتُهُ مَعِيَ فَأَمَرْتُهُ فَتَمَتَّعَ ثُمَّ أَهَلَ بِالْحَجِّ يَوْمَ التَّوْبَةِ

الحديث السابع: صحيح.

قوله عليه السلام: عليه مثل ما على الحر يمكن حمله على إذن المولى، و ظاهره مالكيه العبد، و لعل التشبيه في الكمية لا الكيفية.

الحديث الثامن: ضعيف.

قوله عليه السلام: ذهبت الأيام لعل المراد ذهاب أيام فضيلته، إذ لا خلاف بين الأصحاب أنه يبقى وقت الصوم طول ذى الحجة، والأظهر حملة على تأكيد استحباب الهدى على المولى حينئذ، والله يعلم.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ١٠

وَلَمْ أَدْبَحْ عَنْهُ أَفَلَهُ أَنْ يَصُومَ بَعْدَ النَّفْرِ فَقَالَ ذَهَبَتِ الْأَيَّامُ الَّتِي قَالَ اللَّهُ تَعَالَى أَلَا كُنْتَ أَمْرَتَهُ أَنْ يُفْرِدَ الْحَجَّ قُلْتُ طَلَبْتُ الْخَيْرَ فَقَالَ
كَمَا طَلَبْتُ الْخَيْرَ فَادْهَبْ فَادْبَحْ عَنْهُ شَاءَ سَمِينَهُ وَكَانَ ذَلِكَ يَوْمَ النَّفْرِ الْأَخِيرِ.

وَالْهُدَى الْوَاجِبُ عَلَى الْمُتَمَتِّعِ لَا يَجُوزُ أَنْ يَنْحَرَهُ إِلَّا بِمَنَى

وَ مَا لَيْسَ بِوَاجِبٍ فَيَجُوزُ نَحْرُهُ بِمَكَّةَ رَوَى ذَلِكَ

[الحديث ٩]

٩ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَبْدِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ وَ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَجْبُوبٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الْكَزْحِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ قَدِمَ بِهِدِيَهُ مَكَّةَ فِي الْعَشْرِ فَقَالَ إِنْ كَانَ هِدْيًا وَاجِبًا فَلَا يَنْحَرُهُ إِلَّا بِمَنَى وَ إِنْ كَانَ لَيْسَ بِوَاجِبٍ فَلْيَنْحَرُهُ بِمَكَّةَ إِنْ شَاءَ وَ إِنْ كَانَ قَدْ أَشْعَرَهُ أَوْ قَلَّدَهُ فَلَا يَنْحَرُهُ إِلَّا يَوْمَ الْأَضْحَى.

[الحديث ١٠]

١٠ وَ الَّذِي رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مَعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع إِنَّ أَهْلَ مَكَّةَ أَنْكَرُوا عَلَيْكَ أَنَّكَ ذَبَحْتَ هَدْيِكَ فِي مَنْزِلِكَ بِمَكَّةَ فَقَالَ إِنْ مَكَّةَ كُلَّهَا مَنْحَرٌ.

فَلَيْسَ فِي هَذَا الْخَبَرِ أَنَّهُ ذَبَحَ هِدْيَهُ الْوَاجِبَ وَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ هِدْيُهُ كَانَ تَطَوُّعًا وَ ذَلِكَ جَائِزٌ ذَبْحُهُ بِمَكَّةَ بِدَلَالَةِ الْخَبَرِ الْأَوَّلِ وَ الْحُكْمُ بِالْخَبَرِ الْأَوَّلِ أَوْلَى لِأَنَّهُ مُفْصَّلٌ وَ هَذَا الْخَبَرُ مُجْمَلٌ مُحْتَمِلٌ وَ مَنْ سَاقَ هِدْيًا فِي الْعُمْرَةِ فَلَا يَنْحَرُهُ إِلَّا بِمَكَّةَ رَوَى ذَلِكَ

قوله: لا يجوز أن ينحره هذا مما لا خلاف فيه.

الحديث التاسع: مجهول.

الحديث العاشر: حسن.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ١١

[الحديث ١١]

١١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ فَضَالٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ شُعَيْبِ الْعَقْرُقُوفِيِّ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع سَأَلْتُ فِي الْعُمْرَةِ يَدَنَهُ فَأَيُّ شَيْءٍ أُعْطِيَ مِنْهَا قَالَ كُلُّ ثَلَاثًا وَ أَهْدِ ثَلَاثًا وَ تَصَدَّقْ بِثَلَاثٍ.

فَأَمَّا أَيَّامُ النَّحْرِ فَارْبَعَةٌ أَيَّامٌ بِمَنَى وَ فِي غَيْرِ مَنَى ثَلَاثَةٌ أَيَّامٌ رَوَى ذَلِكَ

[الحديث ١٢]

١٢ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيْسَى عَنْ مُوسَى بْنِ الْقَاسِمِ الْبَجَلِيِّ وَ أَبِي قَتَادَةَ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ حَفْصِ الْقُمِّيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ

الحديث الحادى عشر: موثق كالصحيح.

و قال فى المدارك: يدل على وجوب نحر الهدى بمنى إن قرنه بإحرام الحج، و بمكه إن قرنه بإحرام العمره، مضافا إلى الإجماع و التأسى روايه عبد الأعلى و روايه العفرقوفى.

قوله عليه السلام: كل ثلثا المشهور أنه إنما يستحب هذا فى هدى السياق المتبرع به، أما الواجب كفاره أو بنذر إذا ساقه، فلا يصح تناول شىء منه.

قوله: فأربعة أيام الحكمان إجماعيان.

الحديث الثانى عشر: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ١٢

مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْأَضْحَى كَمْ هُوَ بِمِنَى فَقَالَ أَرْبَعَةُ أَيَّامٍ وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْأَضْحَى فِي غَيْرِ مِنَى فَقَالَ ثَلَاثَةٌ أَيَّامٍ قُلْتُ فَمَا تَقُولُ فِي رَجُلٍ مُسَافِرٍ قَدِمَ بَعْدَ الْأَضْحَى بِيَوْمَيْنِ أَلَهُ أَنْ يُضْحِيَ فِي الْيَوْمِ الثَّلَاثِ قَالَ نَعَمْ.

[الحديث ١٣]

١٣ وَ عَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَالٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ عَنْ عَمَّارِ السَّابِاطِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْأَضْحَى بِمِنَى فَقَالَ أَرْبَعَةُ أَيَّامٍ وَ عَنِ الْأَضْحَى فِي سَائِرِ الْبُلْدَانِ فَقَالَ ثَلَاثَةٌ أَيَّامٍ.

[الحديث ١٤]

١٤ وَ رَوَى أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ غِيَاثِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيٍّ ع قَالَ الْأَضْحَى ثَلَاثَةٌ أَيَّامٍ وَ أَفْضَلُهَا أَوْلَاهَا.

[الحديث ١٥]

١٥ وَ الَّذِي رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ عَنْ كَلْبِ الْأَسَدِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ النَّحْرِ فَقَالَ أَمَّا بِمِنَى فَثَلَاثَةٌ أَيَّامٍ وَ أَمَّا فِي الْبُلْدَانِ فَيَوْمٌ وَاحِدٌ

و ظاهره جواز الأضحى فى الأمصار فى اليوم الرابع عند الضروره، لأن الظاهر أن اليومين غير الأضحى.

و يمكن حمله على أن المراد الأضحى و يوم بعده، و يكون السؤال للتنصيص و التأكيد. أو المراد من الثالث الرابع، و يكون السؤال عن القادم إلى منى غير ناسك، فتأمل.

الحديث الثالث عشر: موثق.

الحديث الرابع عشر: موثق.

و هو محمول على أهل الأمصار.

الحديث الخامس عشر: حسن.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ١٣

[الحديث ١٦]

١٦ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيٍّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ الْأَضْحَى يَوْمَانِ بَعْدَ يَوْمِ النَّحْرِ بِمَنَى وَ يَوْمٌ وَاحِدٌ بِالْأَمْصَارِ.

فَلَا يُنَافِي مَا ذَكَرْنَاهُ لِأَنَّ هَذَيْنِ الْخَبْرَيْنِ مَحْمُولَانِ عَلَى أَنَّ أَيَّامَ النَّحْرِ الَّتِي لَا يَجُوزُ فِيهَا الصُّومُ بِمَنَى ثَلَاثَةٌ أَيَّامٌ وَ فِي سَائِرِ الْبُلْدَانِ يَوْمٌ وَاحِدٌ لِأَنَّ مَا بَعِيدَ يَوْمِ النَّحْرِ فِي سَائِرِ الْأَمْصَارِ يَجُوزُ صَوْمُهُ وَ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ - بِمَنَى إِلَّا بَعِيدَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ١٧]

١٧ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْ سَيِّفِ بْنِ عَمِيرَةَ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ النَّحْرُ بِمَنَى

الحديث السادس عشر: حسن.

قوله: لأن هذين الخبرين محمولان قال في المدارك: مقتضى هذا الحمل عدم تحريم صوم الثالث من أيام التشريق، و هو مشكل، لأنه مخالف لما أجمع عليه الأصحاب و دلت عليه أخبارهم.

و يمكن حمل روايه منصور على أن المراد بالصوم ما كان بدلا عن الهدى، لما سبق من أن الأظهر جواز صوم يوم الحصبه - و هو يوم النفر - في ذلك.

و الأجود حمل روايتي محمد بن مسلم و كليب الأسدي على أن الأفضل ذبح الأضحيه في الأمصار في يوم النحر، و في منى في

يوم النحر، أو في اليومين الأولين من أيام التشريق.

الحديث السابع عشر: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ١٤

ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَمَنْ أَرَادَ الصَّوْمَ لَمْ يَصُمْ حَتَّى تَمُضِيَ الثَّلَاثَةُ الْأَيَّامِ وَ النَّحْرُ بِالْأَمْصَارِ يَوْمٌ فَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَصُومَ صَامَ مِنَ الْغَدُوِّ.
وَ الَّذِي يُدَلُّ عَلَى مَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ فِي أَوَّلِ الْبَابِ مَا رَوَاهُ

[الحديث ١٨]

١٨ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُعَاوِيَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ ثُمَّ اشْتَرِ هَيْدِيكَ إِنْ كَانَ مِنَ الْبَدَنِ أَوْ مِنَ الْبَقْرِ وَإِلَّا فَاجْعَلْهُ
كَبْشًا سَمِينًا فَحَلًّا فَإِنْ لَمْ تَجِدْ كَبْشًا سَمِينًا فَحَلًّا فَمَوْجًا مِنَ الضَّأْنِ فَإِنْ لَمْ تَجِدْ فَتَيْسًا فَإِنْ لَمْ تَجِدْ فَمَا تَيْسَرَ عَلَيْكَ وَ عَظْمَ شَعَائِرِ اللَّهِ.
وَ أَفْضَلُ مَا يُضَحَّى الْإِنْسَانُ بِهِ مِنَ الْإِبِلِ وَ الْبَقْرِ ذَوَاتُ الْأَرْحَامِ رَوَى

[الحديث ١٩]

١٩ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع أَفْضَلُ الْبَدَنِ ذَوَاتُ الْأَرْحَامِ مِنَ الْإِبِلِ وَ الْبَقْرِ وَ قَدْ
يُجْزَى الذُّكُورَةُ مِنَ الْبَدَنِ وَ الصَّحَايَا مِنَ الْغَنَمِ الْفُحُولَةَ

الحديث الثامن عشر: موثق.

و فى القاموس: و جى ء هو بالضم فهو موجوء و وجى دق عروق خصيتيه و لم يخرجهما، أو هو رضهما.

قوله عليه السلام: و عظم شعائر الله أى: الهدى من شعائر الله فعظمها.

الحديث التاسع عشر: صحيح.

و المراد بذوات الأرحام الإناث منها.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ١٥

[الحديث ٢٠]

٢٠ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْإِبِلِ وَ

الْبَقْرِ أَيُّهُمَا أَفْضَلُ أَنْ يُضْحَى بِهِمَا قَالَ ذَوَاتُ الْأَرْحَامِ وَ سَأَلْتُهُ عَنْ أَسْنَانِهَا فَقَالَ أَمَّا الْبَقْرُ فَلَا يَضْرُكُ بِأَيِّ أَسْنَانِهَا ضَحِيَتْ وَ أَمَّا الْإِبِلُ فَلَا يَضْلُحُ إِلَّا النَّثِيُّ فَمَا فَوْقُ.

[الحديث ٢١]

٢١ وَ رَوَى أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَجْدُوبٍ عَنِ الْعَلَمَاءِ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْأَضَاحِيِّ فَقَالَ أَفْضَلُ الْأَضَاحِيِّ فِي الْحَجِّ الْإِبِلُ وَ الْبَقْرُ وَ قَالَ ذَوُو الْأَرْحَامِ وَ لَا يُضْحَى بِثَوْرٍ وَ لَا جَمَلٍ.

وَ يُجْزَى الذُّكُورَةُ مِنَ الْإِبِلِ فِي الْبِلَادِ رَوَى

و قال فى النهاية: البدنه تقع على الجمل و الناقه و البقره، و هى بالإبل أشبهه، و سميت بدنه لعظمها و سمنها. انتهى.

و اعلم أنه لا خلاف بين العلماء فى أن الهدى يجب أن يكون من النعم الثلاثه، و كذا الأضحيه. و لا خلاف أيضا فى استحباب الإناث من الإبل و البقر، و الذكور من الغنم و المعز.

و قال فى المنتهى: و لا نعلم خلافا فى جواز العكس فى البابين.

الحديث العشرون: حسن.

الحديث الحادى و العشرون: صحيح.

و يدل على كراهه التضحيه بالثور و الجمل.

و قيل: بكراهه التضحيه بالجاموس أيضا. و لم نقف على روايه تدل عليها.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ١٦

[الحديث ٢٢]

٢٢ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ وَ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ يَجُوزُ ذُكُورَةُ الْإِبِلِ وَ الْبَقْرِ فِي الْبُلْدَانِ إِذَا لَمْ يَجِدُوا الْإِنَاثَ وَ الْإِنَاثُ أَفْضَلُ.

فَأَمَّا مِنْ غَيْرِ الْإِبِلِ وَ الْبَقْرِ فَالْفَحْلُ رَوَى

[الحديث ٢٣]

٢٣ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْجُهَنِيِّ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عُمَارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ ضَحَى

رَسُولُ اللَّهِ ص بِكَبِشٍ أَجْدَعٌ أَمْلَحٌ فَحَلٌ سَمِينٌ.

[الحديث ٢٤]

٢٤ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُؤَيْدٍ وَصَفْوَانَ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِتَّانٍ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ص يُضَحِّي بِكَبِشٍ

الحديث الثاني والعشرون: صحيح.

الحديث الثالث والعشرون: ضعيف.

و في القاموس: يقال لولد الشاه في السنه الثانيه و للبقر و ذوات الحافر في الثالثه و للإبل في الخامسه أجدع. انتهى.

و الأشهر بين الفقهاء في ولد الضأن سبعة أشهر.

و في القاموس أيضا: الملمحه بياض يخالط سواد كالملمح محرکه كبش أملح و نعبه ملحاء.

الحديث الرابع والعشرون: صحيح.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ١٧

أَقْرَنَ فَحْلٌ يَنْظُرُ فِي سَوَادٍ وَ يَمْشِي فِي سَوَادٍ.

[الحديث ٢٥]

٢٥ وَ عَنْهُ عَنِ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى وَ فَضَالَةَ عَنِ الْعَلَاءِ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنِ أَحَدِهِمَا ع أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْأَضْحِيَّةِ فَقَالَ أَقْرَنُ فَحْلٌ سَمِينٌ عَظِيمُ الْعَيْنِ وَ الْمَأْذَنِ وَ الْحِدْعُ مِنَ الضَّأْنِ يُجْزَى وَ الثَّنْيِيُّ مِنَ الْمَعْزِ وَ الْفَحْلُ مِنَ الضَّأْنِ خَيْرٌ مِنَ الْمَوْجُوءِ وَ الْمَوْجُوءُ خَيْرٌ مِنَ النَّعْجَةِ وَ النَّعْجَةُ خَيْرٌ مِنَ الْمَعْزِ وَ قَالَ إِنْ اشْتَرَى أَضْحِيَّةً وَ هُوَ يَنْوِي أَنَّهَا سَمِينَةٌ فَخَرَجَتْ مَهْزُولَةً أَجْزَأَتْ عَنْهُ وَ إِنْ نَوَاهَا مَهْزُولَةً فَخَرَجَتْ سَمِينَةً أَجْزَأَتْ عَنْهُ وَ إِنْ نَوَاهَا مَهْزُولَةً لَمْ تُجْزَ عَنْهُ

قوله عليه السلام: ينظر في سواد و يمشى في سواد اختلف الأصحاب في تفسير هذا اللفظ، فقال بعضهم: المراد بذلك كون هذه المواضع سوادا، و اختاره ابن إدريس.

و قيل: معناه أن يكون من عظمه ينظر في شحمه و يمشى في فيئه و يرك في ظل شحمه.

و نقل عن بعض الفقهاء تفسير ثالث، و هو أن يكون السواد كناية عن المرعى و النبت، فإنه يطلق عليه ذلك لغه، و المعنى حينئذ

أن يكون الهدى رعى و مشى و نظر و برك في الخضره و المرعى فسمن لذلك.

و نقل عن القطب الراوندى أنه قال: إن التفسيرات الثلاث مرويه عن أهل البيت عليهم السلام.

الحديث الخامس و العشرون: صحيح.

و فى القاموس: النعجه الأثنى من الضأن. انتهى.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ١٨

وَ قَالَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص كَانَ يُضْحَى بِكَبْشٍ أَقْرَنَ عَظِيمٍ سَمِينٍ فَحَلَّ يَأْكُلُ فِي سَوَادٍ وَيَنْظُرُ فِي سَوَادٍ فَإِذَا لَمْ تَجِدُوا مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَاللَّهُ أَوْلَى بِالْعُدْرِ وَ قَالَ الْإِنَاثُ وَ الذُّكُورُ مِنَ الْإِبِلِ وَ الْبَقَرِ يُجْزَى وَ سَأَلْتُهُ أَيْضَاحِي بِالْخَصِيِّ قَالَ لَا.

[الحديث ٢٦]

٢٦ موسى بن القاسم عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله ع قال النعجه من الضأن إذا كانت سمينه أفضل من الخصي من الضأن وقال الكبش السمين خير من الخصي و من الأثنى و قال و سألته

و قطع الأصحاب بکراهه التضحية بالموجوء، و استدلوا عليها بهذا الخبر و صحيحه معاويه بن عمار، و لا يفهم منهما الكراهه صريحا، و إنما الاستفادة منهما أن الفحل من الضأن أفضل من الموجوء، و أن الموجوء من الضأن أفضل من المعز.

و قال فى الدروس: يستحب فى الأضحيه أن يكون سمينا ينظر و يمشى و يبرك فى سواد كالهدى، و لا يجزئ ذات عوار. و منع فى المبسوط من التضحية بالثور و الجمل بمنى لا بالأمصار، و قال: أفضل ألوانها الملحاء، و هى ما فيها بياض و سواد و البياض أكثر، ثم العفراء و هى البيضاء، ثم السوداء.

قوله عليه السلام: لم يجز عنه ظاهره الأعم مما قبل الذبح و بعده.

الحديث السادس و العشرون: صحيح.

قوله عليه السلام: الكبش السمين

الظاهر " التيس " مكان " الكبش " و هو الذكر من المعز، كما لا يخفى.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ١٩

عَنِ الْخَصِيِّ وَ عَنِ الْأَنْثَى فَقَالَ الْأَنْثَى أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الْخَصِيِّ.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ اعْلَمَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِي الْأَصَاحِي مِنَ الْبُذْنِ إِلَّا الثَّنَى وَ هُوَ الَّذِي قَدْ تَمَّ لَهُ خَمْسُ سَنِينَ وَ دَخَلَ فِي السَّادِسَةِ وَ لَا يَجُوزُ مِنَ الْبَقْرِ وَ الْمَعْرِ إِلَّا الثَّنَى وَ هُوَ الَّذِي تَمَّتْ لَهُ سَنَةٌ وَ دَخَلَ فِي الثَّانِيَةِ وَ يُجْزَى مِنَ الضَّأْنِ الْجَدْعُ لِسَنَةِ

[الحديث ٢٧]

٢٧ رَوَى مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ صَيْفَوَانَ عَنْ عِيصِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنِ عَلِيِّ ع أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ الثَّنَى مِنَ الْإِبِلِ وَ الثَّنَى مِنَ الْبَقْرِ وَ الثَّنَى مِنَ الْمَعْرِ وَ الْجَدْعُ مِنَ الضَّأْنِ

الحديث السابع والعشرون: صحيح.

و ذهب الأصحاب و أكثر العامه إلى أنه لا يجزئ فى الهدى فى غير الضأن إلا الثنى، و أما الضأن فيجزى منه الجدع.

و المشهور فى كلام الأصحاب أن الثنى من الإبل ما كان له خمس سنين و دخل فى السادسة، و من البقر و الغنم ما دخل فى الثانية. و ذكر العلامة فى موضع من التذكرة و المنتهى أن الثنى من المعز ما دخل فى الثالثة، و هو المطابق لكلام أهل اللغة.

قال الجوهري: الثنى الذى يلقى ثنيته، و يكون ذلك فى الظلف و الحافر فى السنه الثالثه، و فى الخف فى السنه السادسه.

و قال فى القاموس: الثنيه الناقه الطاعنه فى السادسة، و الفرس الداخله فى

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٢٠

[الحديث ٢٨]

٢٨ وَ عَنْهُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنِ ابْنِ سِنَانَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ يُجْزَى مِنَ الضَّأْنِ الْجَدْعُ وَ لَا يُجْزَى مِنَ الْمَعْرِ إِلَّا الثَّنَى.

[الحديث ٢٩]

٢٩ وَ رَوَى أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيْسَى عَنِ الْبَرْقِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنِ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ أَدْنَى مَا يُجْزَى مِنَ أَشْيَانِ الْغَنَمِ فِي الْهُدَى فَقَالَ الْجَدْعُ مِنَ الضَّأْنِ قُلْتُ فَالْمَعْرُ قَالَ لَا يَجُوزُ الْجَدْعُ مِنَ الْمَعْرِ قُلْتُ وَ لِمَ قَالَ لِأَنَّ الْجَدْعَ مِنَ الضَّأْنِ يَلْقَحُ وَ الْجَدْعُ مِنَ الْمَعْرِ لَا يَلْقَحُ

الرابعه، و الشاه فى الثالثه كالبقره.

و أما الجذع من الضأن، فقال العلامة فى التذكره و المنتهى: إنه ما كمل له سته أشهر. و هو موافق لكلام الجوهرى، و قيل: إنه ما كمل له سبعة أشهر و دخل فى الثامن.

و حكى فى التذكره عن ابن الأعرابى أنه قال: إن ولد الضأن إنما يجذع ابن سبعة أشهر إذا كان أبواه شابين، و لو كانا هرمين لم يجذع حتى يستكمل ثمانية شهر.

الحديث الثامن و العشرون: صحيح.

الحديث التاسع و العشرون: صحيح.

قوله عليه السلام: لأن الجذع من الضأن يلقح قال الفاضل التستري رحمه الله: لعل فيه إيماء إلى أن الخصى غير مجز، لأنه لا يلقح، و به تنبه فى المنتهى. انتهى.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٢١

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُضْحَىٰ إِلَّا بِمَا قَدْ عُرِّفَ بِهِ وَهُوَ الَّذِي أَحْضَرَ عَشِيَّهُ عَرَفَهُ بِعَرَفِهِ رَوَىٰ ذَلِكَ

[الحديث ٣٠]

٣٠ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ عَيْسَىٰ عَنْ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ لَا يُضْحَىٰ إِلَّا بِمَا قَدْ عُرِّفَ بِهِ.

[الحديث ٣١]

٣١ وَ رَوَىٰ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَىٰ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصِيرٍ قَالَ سِئِلَ عَنِ الْخَصِيِّ أَيْضَحَىٰ بِهِ قَالَ إِنْ كُنْتُمْ تُرِيدُونَ اللَّحْمَ فَدُونَكُمْ وَ قَالَ لَا يُضْحَىٰ إِلَّا بِمَا قَدْ عُرِّفَ بِهِ.

وَلَا يُنَافَىٰ هَذَا مَا رَوَاهُ

و فى المغرب: اللقاح بالفتح مصدر لفتح الناقه فهى لاقح إذا علققت.

قوله: و لا يجوز أن يضحي إلا بما قد عرف به ظاهره الوجوب، و حمل فى المنتهى كلامه على تأكيد الاستحباب، و ليس ببعيد.

و المشهور أن ذلك على الاستحباب، بل قال فى التذكره: و يستحب أن يكون مما عرف به، و هو الذى أحضر عرفه عشيه عرفه

إجماعاً.

و المشهور أنه يكفي في ثبوت التعريف أخبار البائع بذلك، لصحيحه سعيد ابن يسار الآتية.

الحديث الثلاثون: صحيح.

الحديث الحادى و الثلاثون: صحيح.

قوله عليه السلام: إن كنتم تريدون اللحم أى: إن لم يوجد السمين غير الخصى و أنتم تشترون لسمنه فلا بأس.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٢٢

[الحديث ٣٢]

٣٢ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْكَانَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَمَّنِ اشْتَرَى شَاءَ لَمْ يُعْرِفْ بِهَا قَالَ لَا بَأْسَ بِهَا عُرِّفَ بِهَا أَمْ لَمْ يُعْرِفْ.

لَإِنَّ هَذَا الْخَبَرَ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ إِذَا لَمْ يُعْرِفْ بِهَا الْمُشْتَرَى وَ ذَكَرَ الْبَائِعُ أَنَّهُ قَدْ عَرَّفَ بِهَا فَإِنَّهُ يُصَدِّقُهُ فِي ذَلِكَ وَ يُجْزَى عَنْهُ وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٣٣]

٣٣ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ صَيْفَوَانَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ إِنَّا نَشْتَرِي الْغَنَمَ بِمَنَى وَ لَسْنَا نَدْرِي عُرِّفَ بِهَا أَمْ لَا فَقَالَ إِنَّهُمْ لَا يَكْذِبُونَ لَا عَلَيْكَ ضَحٌّ بِهَا

و قيل المراد عدم الإجزاء، أى: إن أنتم تشترون اللحم و الأكل فدونكم، و أما للأضحيه و الهدى فلا.

و قد اختلف كلام الأصحاب فى حكم الخصى، فذهب الأكثر إلى عدم إجزائه، بل ظاهر التذكرة أنه قول علمائنا أجمع. و قال ابن أبى عقيل: إنه مكروه، و الأصح الأول. و لو لم يجد إلا الخصى، فالأظهر إجزاؤه، كما اختاره فى الدروس.

الحديث الثانى و الثلاثون: ضعيف.

قوله: لم يعرف بها الظاهر أنه على البناء للمفعول، و كان الشيخ قرأه على البناء للفاعل، و الأولى الحمل على الجواز، و حمل الأخبار السابقة على الاستحباب كما هو المشهور.

الحديث الثالث و الثلاثون: صحيح.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ تُجْزَى الْبَقْرَةُ عَنْ خَمْسِهِ إِذَا كَانُوا أَهْلَ بَيْتٍ لَا يَجُوزُ فِي الْهَدْيِ الْوَاجِبِ الْبَقْرَةُ وَالْيَدَنَةُ مَعَ التَّمَكُّنِ إِلَّا عَنْ
وَاحِدٍ وَإِنَّمَا تَجُوزُ عَنْ خَمْسِهِ وَعَنْ سَبْعِهِ وَعَنْ سَبْعِينَ عِنْدَ الضَّرُورَةِ وَعَدَمِ التَّمَكُّنِ

وَإِنْ كَانَ كُلُّ مَا قَلَّ الْمُشْتَرِكُونَ فِيهِ وَالْحَالُ مَا وَصَفْنَاهُ كَانَ أَفْضَلَ وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

قوله عليه السلام: إنهم لا يكذبون أى قرينه صدقهم ظاهره غالباً، أو المراد أنهم غير كاذبين شرعاً، لأنهم ذوو أيد على أموالهم فيسمع قولهم، و على الثانى فيمكن أن يقرأ على البناء للمفعول من التفعيل. و على الوجه الأول يفهم منه اشتراط الوثوق بقول البائع، أو انضمام قوله إلى القرائن، و ظاهر الأكثر عدمه.

قوله: و تجزى البقره عن خمسة اختلف الأصحاب فى هذه المسأله، فقال الشيخ فى موضع من الخلاف:

الهدى الواجب لا- يجزى إلا- واحد عن واحد. و به قطع ابن إدريس و المحقق و أكثر الأصحاب. و قال الشيخ فى النهايه و المبسوط و الجمل و موضع من الخلاف يجزى الهدى الواجب عند الضروره عن خمسة و عن سبعة و عن سبعين.

و قال المفيد: تجزى البقره عن خمسة إذا كانوا أهل بيت. و نحوه قال ابن بابويه. و قال سلاز: تجزى البقره عن خمسة و أطلق.

و قال فى المدارك: المسأله محل تردد، و إن كان القول بإجزاء البقره عن

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٢٤

[الحديث ٣٤]

٣٤ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِي الْحُسَيْنِ النَّخَعِيِّ عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلَبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ تُجْزَى الْبَقْرَةُ وَ الْبَدَنَةُ فِي الْأَمْصَارِ عَنْ سَبْعِهِ وَ لَا تُجْزَى بِمَنَى إِلَّا عَنْ وَاحِدٍ.

[الحديث ٣٥]

٣٥ رَوَى الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ عَنْ صَفْوَانَ عَنِ الْعَلَاءِ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا ع قَالَ لَا تَجُوزُ إِلَّا عَنْ وَاحِدٍ بِمَنَى.

[الحديث ٣٦]

٣٦ وَ الَّذِي رَوَاهُ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِي الْحُسَيْنِ النَّخَعِيِّ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ تُجْزَى الْبَقْرَةُ عَنْ خَمْسِهِ بِمَنَى إِذَا كَانُوا أَهْلَ خِوَانٍ وَاحِدٍ

خمسه غير بعيد.

الحديث الرابع و الثلاثون: صحيح.

الحديث الخامس و الثلاثون: صحيح.

قوله عليه السلام: لا تجوز إلا واحد بمنى قال الفاضل التستري رحمه الله: كذا فيما راجعنا من بعض النسخ، و فى المنتهى بخط مصنفه: لا تجوز البقره و البدنه إلا عن واحد. و مثله فى الاستبصار، إلا أنه سقط لفظه "لا"، و فى المختلف: لا تجزى البقره و البدنه إلا عن واحد.

الحديث السادس و الثلاثون: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٢٥

[الحديث ٣٧]

٣٧ وَ رَوَى الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ فَضَالٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْبُقْرَةِ يُصْحَى بِهَا فَقَالَ تُجْزَى عَنْ سَبْعَةٍ.

[الحديث ٣٨]

٣٨ وَ رَوَى سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْخَطَّابِ عَنْ وَهَيْبِ بْنِ حَفْصٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الْبُدْنَةُ وَ الْبُقْرَةُ تُجْزَى عَنْ سَبْعَةٍ إِذَا اجْتَمَعُوا مِنْ أَهْلِ بَيْتٍ وَاحِدٍ وَ مِنْ غَيْرِهِمْ.

[الحديث ٣٩]

٣٩ وَ عَنْهُ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ أَبِيهِ ع قَالَ الْبُقْرَةُ الْجَذَعَةُ تُجْزَى عَنْ ثَلَاثَةٍ مِنْ أَهْلِ بَيْتٍ وَاحِدٍ وَ الْمُسِنَّةُ تُجْزَى عَنْ

و فى القاموس: الخوان كغراب و كتاب ما يؤكل عليه الطعام.

و الظاهر أن المراد بأهل خوان واحد الرفقه المشتركون فى الأكل و الشرب لا أهل بيت واحد.

و قيل: إنه كناية عن كونهم أهل بيت واحد، و هو أعم من ذلك.

الحديث السابع و الثلاثون: موثق.

الحديث الثامن و الثلاثون: موثق كالصحيح.

قوله عليه السلام: إذا اجتمعوا أى: فى الزاد، ليوافق الخبر السابق.

الحديث التاسع و الثلاثون: ضعيف على المشهور.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨ ص: ٢٦

سَبَعَهُ نَفْرٌ مُتَفَرِّقِينَ وَ الْجُزُورُ تُجْزَى عَنْ عَشْرِهِ مُتَفَرِّقِينَ.

[الحديث ٤٠]

٤٠ وَ عَنْهُ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرِ الْحَمِيرِيِّ عَنِ عَلِيِّ بْنِ الرَّيَّانِ بْنِ الصَّلْتِ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الثَّالِثِ ع قَالَ كَتَبْتُ إِلَيْهِ أَسْأَلُهُ عَنِ الْجَامُوسِ عَنْ كَمْ يُجْزَى فِي الضَّحِيَّةِ فَجَاءَ فِي الْجَوَابِ إِنْ كَانَ ذَكَرًا فَعَنْ وَاحِدٍ وَإِنْ كَانَ أُنْثَى فَعَنْ سَبْعَةٍ.

[الحديث ٤١]

٤١ وَ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَصِيحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنِ رَجُلٍ يُسَمَّى سَيَّادَةَ قَالَ كُنَّا جَمَاعَةً بِمِنَى فَعَزَّتِ الْأَضَاحِيُّ فَنَظَرْنَا فَإِذَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع وَاقِفٌ عَلَى قَطِيعٍ يُسَاوِمُ بِنَعْمٍ وَ يِمَّا كَسَهُ مِكَاسًا شَدِيدًا فَوَقَفْنَا نَنْظُرُ فَلَمَّا فَرَغَ أَقْبَلَ عَلَيْنَا وَ قَالَ أَظُنُّكُمْ قَدْ تَعَجَّبْتُمْ مِنْ مِكَاسِي فَقُلْنَا نَعَمْ فَقَالَ إِنَّ الْمَعْبُودَ لَا مَحْمُودَ وَ لَا مَأْجُورَ أَلَكُمْ حَاجَةٌ قُلْنَا نَعَمْ أَصِيْلِحَكَ اللَّهُ إِنْ الْأَضَاحِيَّ قَدْ عَزَّتْ عَلَيْنَا قَالَ فَاجْتَمِعُوا فَاشْتَرُوا جُزُورًا فَانْحَرُوهَا فِيمَا بَيْنَكُمْ قُلْنَا وَ لَا تَبْلُغْ نَفَقَتَنَا ذَلِكَ قَالَ فَاجْتَمِعُوا فَاشْتَرُوا بَقْرَةً فِيمَا بَيْنَكُمْ قُلْنَا فَلَا تَبْلُغْ نَفَقَتَنَا ذَلِكَ قَالَ فَاجْتَمِعُوا فَاشْتَرُوا شَاهًا فَادْبُحُوهَا فِيمَا بَيْنَكُمْ قُلْنَا تُجْزَى عَنْ سَبْعَةٍ قَالَ نَعَمْ وَ عَنْ سَبْعِينَ

قوله عليه السلام: متفرقين أى: فى المنزل، فلا ينافى اجتماعهم فى الزاد.

الحديث الأربعون: صحيح.

الحديث الحادى و الأربعون: مجهول.

قوله: و يما كسه مكاسا شديدا يمكن أن يكون مكاسه عليه السلام لبيان الجواز، أو لكونهم مخالفين، فلا ينافى ما ورد من عدم المكاس فى ثمن الهدى.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨ ص: ٢٧

[الحديث ٤٢]

٤٢ وَ عَنْهُ عَنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ ابْنِ أُذَيْنَةَ عَنْ حُمْرَانَ قَالَ عَزَّتِ الْيَدُنُ سَيْنَهُ بِمِنَى حَتَّى بَلَغَتِ الْيَدُنَهُ مِائَةَ دِينَارٍ فَسَيَّلَ أَبُو جَعْفَرٍ عَنِ ذَلِكَ فَقَالَ اشْتَرِكُوا فِيهَا قَالَ قُلْتُ وَ كَمْ قَالَ مَا خَفَّ فَهُوَ أَفْضَلُ فَقَالَ قُلْتُ عَنْ كَمْ يُجْزَى فَقَالَ عَنْ سَبْعِينَ.

[الحديث ٤٣]

٤٣ وَ رَوَى سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ فَضَالٍ عَنْ سَيِّدَةِ الْقَطَانِ وَ عَلِيِّ بْنِ أَشْبَاطٍ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَاعِ قَالَا قُلْنَا لَهُ جُعِلْنَا فِدَاكَ عَزَّتِ الْأَضَاحِيُّ عَلَيْنَا بِمَكَّةَ أَفِيَجْزِي اثْنَيْنِ أَنْ يَشْتَرِكَا فِي شَاهٍ فَقَالَ نَعَمْ وَ عَنْ سَبْعِينَ.

فَالكَلَامُ فِي هَذِهِ الْأَخْبَارِ مَعَ اخْتِلَافِ الْأَفْظَاهِمَا وَ مَعَانِيهَا مِنْ وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ لَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْهَا أَنَّهُ يُجْزَى عَنْ سَبْعَةٍ وَ عَنْ خَمْسَةٍ وَ عَنْ سَبْعِينَ عَلَى حَسَبِ اخْتِلَافِ الْأَفْظَاهِمَا فِي الْهَدْيِ الْوَاجِبِ أَوْ التَّطَوُّعِ وَ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهَا صَرِيحٌ بِذَلِكَ حَمَلْنَاهَا عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهَا مَا لَيْسَ بِوَاجِبٍ دُونَ مَا هُوَ وَاجِبٌ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ وَاحِدًا إِلَّا عَنْ وَاحِدٍ حَسَبَ مَا ذَكَرْنَاهُ أَوَّلًا وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٤٤]

٤٤ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

قوله: إن الأضحى قد عزت علينا يمكن أن يكون سؤالهم عن الأضحى المستحب بعد أن ذبحوا الهدى الواجب، أو كان حجهم مفردا.

الحديث الثاني والأربعون: حسن.

الحديث الثالث والأربعون: موثق.

الحديث الرابع والأربعون: ضعيف على المشهور.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٢٨

عَلِيَّ الْحَلَبِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّفْرِ أَ تُجْزِيهِمُ الْبَقَرَةُ قَالَ أَمَّا فِي الْهَدْيِ فَلَا وَ أَمَّا فِي الْأَضَاحِيِّ فَنَعَمْ.

وَ الْوَجْهُ الْأَخْرُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ أَنَّمَا يَسُوعُ فِي حَالِ الضَّرُورَةِ وَ قَدْ مَضَى فِي تَضَاعِيفِ هَذِهِ الْأَخْبَارِ مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ وَ يَزِيدُهُ بَيَانًا مَا رَوَاهُ

[الحديث ٤٥]

٤٥ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي عَلِيِّ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا إِبْرَاهِيمَ عَ عَنْ قَوْمٍ غَلَّتْ عَلَيْهِمُ الْأَضَاحِيُّ وَ هُمْ مُتَمَتِّعُونَ وَ هُمْ مُتَرَفِقُونَ لَيْسُوا بِأَهْلِ بَيْتٍ وَاحِدٍ وَ قَدْ اجْتَمَعُوا فِي مَسِيرِهِمْ وَ مِضْرَبُهُمْ وَاحِدًا لَهُمْ أَنْ يَذْبَحُوا بَقَرَةً فَقَالَ لَا أَحِبُّ ذَلِكَ إِلَّا مِنْ ضَرُورَةٍ.

وَلَا يُجُوزُ التَّضْحِيهِ بِالْخَصِيِّ وَقَدْ مَضَى ذِكْرُ ذَلِكَ وَيزِيدُهُ بَيَانًا مَا رَوَاهُ

[الحديث ٤٦]

٤٦ الحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ صَفْوَانَ عَنِ الْعَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا

و نقل العلامة في المنتهى الإجماع على أجزاء الهدى الواحد في التطوع عن سبعة نفر، سواء كان من الإبل أو البقر أو الغنم.

و قال في التذكرة: أما التطوع فيجزى الواحد عن سبعة و عن سبعين حال الاختيار، سواء كان من الإبل أو البقر أو الغنم إجماعاً.

الحديث الخامس و الأربعون: صحيح.

و يمكن حمل هذا الخبر أيضاً على المستحبه، و ليس في قوله "و هم متمتعون" صراحه في أن السؤال عن الهدى، لكن الظاهر ذلك.

الحديث السادس و الأربعون: صحيح.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٢٩

ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْأُضْحِيِّ بِالْخَصِيِّ قَالَ لَا.

وَمَنْ ضَحَّى بِخَصِيِّ وَجَبَ عَلَيْهِ الْإِعَادَةُ إِذَا قَدَّرَ عَلَيْهِ رَوَى

[الحديث ٤٧]

٤٧ الحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ صَفْوَانَ عَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا إِبْرَاهِيمَ عَنِ الرَّجُلِ يَشْتَرِي الْهَدْيَ فَلَمَّا ذَبَحَهُ إِذَا هُوَ خَصِيٌّ مَجْبُوبٌ وَ لَمْ يَكُنْ يَعْلَمُ أَنَّ الْخَصِيَّ لَا يُجْزَى فِي الْهَدْيِ هَلْ يُجْزَى أَمْ يُعِيدُهُ قَالَ لَا يُجْزَى إِلَّا أَنْ يَكُونَ لِقُوَّةٍ بِهِ عَلَيْهِ.

[الحديث ٤٨]

٤٨ وَ رَوَى مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ صَفْوَانَ عَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يَشْتَرِي الْكَبْشَ فَيَجِدُهُ خَصِيًّا مَجْبُوبًا قَالَ إِنْ كَانَ صَاحِبُهُ مُوسِرًا فَلْيَشْتَرِ مَكَانَهُ.

وَ يُشْتَحَبُ أَنْ يُضْحَى بِالسَّمِينِ رَوَى

[الحديث ٤٩]

٤٩ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ تَكُونُ ضَحَايَاكُمْ سِمَانًا فَإِنَّ أَبَا جَعْفَرٍ ع كَانَ يَسْتَحِبُّ أَنْ تَكُونَ أُضْحِيَّتُهُ سَمِينَةً

و قد مر الكلام فيه.

الحديث السابع و الأربعون: صحيح.

و يدل على الإجزاء عند الضروره، كما اخترناه سابقا.

الحديث الثامن و الأربعون: صحيح.

الحديث التاسع و الأربعون: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٣٠

[الحديث ٥٠]

٥٠ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ آبَائِهِ ع قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص صَدَقَهُ رَغِيفٌ خَيْرٌ مِنْ نُسْكَ مَهْرُولٍ.

وَ مَنْ اشْتَرَى هَدِيَّةً سَمِينًا فَوَجَدَهُ كَذَلِكَ أَوْ وَجَدَهُ مَهْرُولًا فَقَدْ أَجْزَأَ عَنْهُ وَ إِنْ اشْتَرَاهُ مَهْرُولًا مَعَ الْعِلْمِ بِذَلِكَ لَمْ يُجْزِ عَنْهُ رَوَى

[الحديث ٥١]

٥١ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ سَيِّفِ بْنِ مَنصُورٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ وَ إِنْ اشْتَرَى الرَّجُلُ هَدِيَّةً وَ هُوَ يَرَى أَنَّهُ سَمِينٌ أَجْزَأَ عَنْهُ وَ إِنْ لَمْ يَجِدْهُ سَمِينًا وَ مَنْ اشْتَرَى هَدِيَّةً وَ هُوَ يَرَى أَنَّهُ مَهْرُولٌ فَوَجَدَهُ سَمِينًا أَجْزَأَ عَنْهُ وَ إِنْ اشْتَرَاهُ وَ هُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ مَهْرُولٌ لَمْ يُجْزِ عَنْهُ.

وَ مَنْ اشْتَرَى هَدِيَّةً ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَشْتَرِيَ أَسْمَنَ مِنْهُ فَلْيَشْتَرِهِ وَ لِيَبْعِ الْأَوَّلَ إِنْ شَاءَ رَوَى ذَلِكَ

الحديث الخمسون: ضعيف على المشهور.

الحديث الحادى و الخمسون: صحيح.

و فى بعض النسخ موسى بن القاسم بن سيف، و الظاهر أنه غلط.

و المشهور بين الأصحاب أنه لو اشترى هديا على أنه سمين، فخرج مهزولا، فإن كان بعد الذبح فقد أجزأ عنه، و لو كان قبل الذبح لم يجز عنه لا طلاق الروايات.

وقيل: بالأجزاء هنا أيضا. و هو شاذ، لكن لا تأبى عنه الروايات.

و لو اشتراه على أنه مهزول فبان كذلك لم يجز عنه.

و لو خرج سمينا فإن كان قبل الذبح، فلا ريب فى الأجزاء عنه، و إن كان بعده فاختلف فيه كلام الأصحاب، و ذهب الأكثر إلى الأجزاء أيضا. و قال ابن أبى عقيل: إنه لا يجزيه ذلك.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٣١

[الحديث ٥٢]

٥٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَغُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ اشْتَرَى شَاءً ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَشْتَرِيَ أَشْمَنَ مِنْهَا قَالَ يَشْتَرِيهَا فَإِذَا اشْتَرَى بَاعَ الْأُولَى وَ لَا أَدْرِي شَاءَ قَالَ أَوْ بَقْرَةً.

وَ حَدُّ الْهُزَالِ الَّذِي لَا يُجْزَى فِي الْأَضَاحِيِّ أَنْ لَا يَكُونَ عَلَى كُلَيْتَيْهَا شَيْءٌ مِنَ الشَّحْمِ رَوَى ذَلِكَ

[الحديث ٥٣]

٥٣ مُحَمَّدُ بْنُ عِيْسَى عَنْ يَاسِينَ الضَّرِيرِ عَنْ حَرِيزِ عَنِ الْفَضْلِ قَالَ حَجَجْتُ بِأَهْلِي سَنَةَ فَعَزَّتِ الْأَضَاحِيُّ فَأَنْطَلَقْتُ فَاشْتَرَيْتُ شَاتَيْنِ بَعْلَاءٍ فَلَمَّا أَلْقَيْتُ إِهَابَيْهِمَا نَدِمْتُ نَدَامَةً شَدِيدَةً لِمَا رَأَيْتُ بِهِمَا مِنَ الْهُزَالِ فَأَتَيْتُهُ فَأَخْبَرْتُهُ ذَلِكَ فَقَالَ إِنْ كَانَ عَلَى كُلَيْتَيْهِمَا شَيْءٌ مِنَ الشَّحْمِ أَجْزَأَتْ

الحديث الثانی و الخمسون: حسن.

قوله: و لا أدري شاه قال أى فى قوله " فى رجل اشترى شاه " شك فى أنه قال شاه أو قال مكانه بقره.

قوله: و حد الهزال هذا التفسير للهزال هو المشهور بين الأصحاب.

الحديث الثالث و الخمسون: مجهول.

و فى الكافى و المنتهى بخط مصنفه " الفضل " بدون الياء.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٣٢

[الحدیث ۵۴]

۵۴ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنِ ابْنِ أَبِي نَضِيرٍ الْبُغْدَادِيِّ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى الْمُقْرِي عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ مُوسَى عَنْ إِسْرَائِيلَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ شُرَيْحِ بْنِ هَانِيٍّ عَنْ عَلِيِّ ص قَالَ أَمَرْنَا رَسُولُ اللَّهِ ص فِي الْأَصَاحِي أَنْ نَسْتَشْرِفَ الْعَيْنَ وَالْأُذُنَ وَنَهَانَا عَنِ الْخَرْقَاءِ وَالشَّرْقَاءِ وَالْمَقَابِلَةِ وَالْمَدَابِرِهِ.

[الحدیث ۵۵]

۵۵ وَعَنْهُ عَنْ بُنَانِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ الْمُغِيرَةِ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ آبَائِهِ ع قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص

الحدیث الرابع و الخمسون: ضعيف.

و فی المغرب: استشرفوا العين و الأذن أى: تأملوا سلامتهما من آفه جدع أو عور أو اطلبوهما شريفتين بالتمام و السلامه.

و فيه أيضا: الخرقاء من الشاه المثقوبه الأذن. و الشرقاء من الشاه المشقوقه الأذن. انتهى.

و فی القاموس: شاه مقابله بفتح الباء قطعت من أذنها قطعه و تركت معلقه من قدم.

و فيه أيضا: هو شق فى الأذن ثم يفتل ذلك، فإن أقبل به فهو إقباله و إن أدبر به فإدباره، و الجلده المعلقه من الأذن هى الإقباله و الإدباره كأنها زنمه، و الشاه مدابره و مقابله.

الحدیث الخامس و الخمسون: ضعيف على المشهور.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ۸ ص: ۳۳

لَمَا يُضَحَّى بِالْعَرَجَاءِ بَيْنَ عَرَجَيْهَا وَ لَمَا بِالْعَوْرَاءِ بَيْنَ عَوْرَتَيْهَا وَ لَهَا بِالْعَجْفَاءِ وَ لَهَا بِالْخُرْمَاءِ وَ لَهَا بِالْحَيْدَاءِ وَ لَهَا بِالْعَضْبَاءِ مَكْسُورَةَ الْقَرْنِ وَ الْجَدَاءِ مَقْطُوعَةَ الْأُذُنِ.

وَ إِذَا كَانَ قَرْنُ الدَّاحِلِ صَحِيحًا فَلَا بَأْسَ بِالتَّضْحِيهِ بِهِ وَ إِنْ كَانَ مَا ظَهَرَ مِنْهُ مَقْطُوعًا أَوْ مَكْسُورًا رَوَى ذَلِكَ

[الحدیث ۵۶]

۵۶ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنِ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ قَالَ فِي الْمَقْطُوعِ

قوله عليه السلام: ولا بالخرماء و في الفقيه: ولا بالجرباء، أى التى أصابها الجرب.

و فى القاموس: خرم فلانا شق وتره أنفه، و هو ما بين منخريه، فخرم هو كفرح، أى: تخرمت وترته، و الخرمه محرکه موضع الخرم من الأنف، و الخرماء الأذن المنخرمه.

قوله: و إذا كان القرن الداخلى

هذا هو المشهور. و قال ابن بابويه: سمعت شيخنا محمد بن الحسن يقول:

سمعت محمد بن الحسن الصفار يقول: إذا ذهب من القرن الداخل ثلثاه و بقي ثلثه، فلا بأس بأن يضحى به.

الحديث السادس و الخمسون: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٣٤

الْقُرُونِ أَوْ الْمَكْسُورِ الْقُرُونِ إِذَا كَانَ الْقُرُونُ الدَّاخِلُ صَحِيحًا فَلَا بَأْسَ وَإِنْ كَانَ الْقُرُونُ الظَّاهِرُ الْخَارِجُ مَقْطُوعًا.

[الحديث ٥٧]

٥٧ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصِيرٍ يَأْسِنَادُ لَهُ عَنْ أَحَدِهِمَا قَالَ سُئِلَ عَنِ الْأَصَاحِيِّ إِذَا كَانَتِ الْأُذُنُ مَشْقُوقَةً أَوْ مَثْقُوبَةً بِسْمِهِ فَقَالَ مَا لَمْ يَكُنْ مِنْهَا مَقْطُوعًا فَلَا بَأْسَ.

وَ مَنْ اشْتَرَى هَدِيَّةً ثُمَّ وَجَدَ بِهَا عَيْبًا فَإِنَّهُ لَا يُجْزَى عَنْهُ رَوَى ذَلِكَ

[الحديث ٥٨]

٥٨ عَلِيُّ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ أَنَّهُ سَأَلَهُ عَنِ الرَّجُلِ يَشْتَرِي الْأُضْحِيَّةَ عَوْرَاءً فَلَا يَعْلَمُ إِلَّا بَعْدَ شِرَائِهَا هَلْ يُجْزَى عَنْهُ قَالَ نَعَمْ إِلَّا أَنْ يَكُونَ هَدِيًّا وَاجِبًا فَإِنَّهُ لَا يُجُوزُ نَاقِصًا.

وَ مَنْ اشْتَرَى هَدِيَّةً وَ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ بِهَا عَيْبًا وَ نَقَدَ ثَمَنَهُ ثُمَّ وَجَدَ بِهِ عَيْبًا فَإِنَّهُ قَدْ أَجْزَأَ

الحديث السابع و الخمسون: مرسل كالصحيح.

و يستفاد منه أجزاء مشقوقة الأذن و مثقوبتها إذا لم يذهب منها شىء كما هو المشهور. و قد قطع الأصحاب أجزاء الجماء، و هى التى لم يخلق لها قرن، و الصمعاء و هى الفاقد الأذن خلقه للأصل.

الحديث الثامن و الخمسون: صحيح.

قوله: و من اشترى هديه و لم يعلم فى الصحاح: و الهدى ما يهدى إلى الحرم من النعم الواحد هديه و هديه انتهى.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٣٥

عَنْهُ رَوَى ذَلِكَ

[الحديث ٥٩]

٥٩ الْحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى عَنْ عِمْرَانَ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ مَنْ اشْتَرَى هَدِيًّا وَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ بِهِ عَيْبًا حَتَّى نَقَدَ ثَمَنَهُ ثُمَّ عَلِمَ بَعْدُ فَقَدْ تَمَّ.

وَلَا يُنَافِي هَذَا الْخَبْرُ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٦٠]

٦٠ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ فِي رَجُلٍ اشْتَرَى هَدِيًّا وَكَانَ بِهِ عَيْبٌ عَوْرٌ أَوْ غَيْرُهُ فَقَالَ إِنْ كَانَ قَدْ نَقَدَ ثَمَنَهُ فَقَدْ أَجْزَأَ عَنْهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ نَقَدَ ثَمَنَهُ رَدَّهُ وَاشْتَرَى غَيْرَهُ. لِأَنَّ هَذَا الْخَبَرَ مَحْمُولٌ عَلَى مَنْ اشْتَرَى وَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ بِهِ عَيْبًا ثُمَّ عَلِمَ قَبْلَ أَنْ يَنْقُذَ الثَّمَنَ عَلَيْهِ ثُمَّ نَقَدَ الثَّمَنَ بَعْدَ ذَلِكَ فَإِنَّ عَلَيْهِ رَدَّ الْهَدْيِ وَأَنْ يَشْتَرِدَّ الثَّمَنَ وَيَشْتَرِيَ بَدَلَهُ وَلَا تَنَافَى بَيْنَ الْخَبْرَيْنِ

والمشهور عدم الإجزاء، سواء ظهر النقصان قبل الذبح أو بعده، و سواء نقد الثمن أم لا.

الحديث التاسع والخمسون: صحيح.

الحديث الستون: حسن.

قوله عليه السلام: إن كان قد نقد ثمنه رده في بعض النسخ: إن كان قد نقد ثمنه فقد أجزأ عنه، و إن لم يكن نقد ثمنه رده. و كذا في الكافي، و هو لا يناسب توجيه الشيخ.

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨ ص: ٣٦

وَالنَّحْرُ لَا يَجُوزُ إِلَّا بِمَنَى إِذَا كَانَ فِي الْحَجِّ أَوْ فِي كَفَّارِهِ فِي إِحْرَامِ الْحَجِّ وَقَدْ بَيَّنَّا ذَلِكَ فِيمَا تَقَدَّمَ وَ يَزِيدُهُ بَيَانًا مَا رَوَاهُ

[الحديث ٦١]

٦١ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ عَنْ أَبَانَ عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع لَا هَدْيَ إِلَّا مِنَ الْإِبِلِ وَلَا ذَبْحَ إِلَّا بِمَنَى.

وَمَنَى كُلُّهُ مَنْحَرٌ وَأَفْضَلُهُ الْمَسْجِدُ رَوَى ذَلِكَ

[الحديث ٦٢]

٦٢ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنِ الْحَسَنِ اللَّوْثِيِّ قَالَ حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مَجْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبَابٍ عَنْ مِسْمَعٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ مَنَى

كُلَّهُ مَنْحَرٌ وَ أَفْضَلُ الْمَنْحَرِ كُلُّهُ الْمَسْجِدُ.

وَ مَنْ اشْتَرَى هَيْدِيَهُ فَهَلَكَ فَإِنْ كَانَ تَطَوُّعًا فَقَدْ أَجْزَأَ عَنْهُ وَ إِنْ كَانَ وَاجِبًا أَوْ فِي جَزَاءِ الصَّيْدِ فَعَلَيْهِ الْبَدَلُ وَ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهُ وَ إِذَا كَانَ تَطَوُّعًا جَازَ لَهُ الْأَكْلُ مِنْهُ رَوَى

الحديث الحادى و الستون: موثق أو حسن.

قوله عليه السلام: لا هدى إلا من الإبل لعل المراد الهدى الكامل.

الحديث الثانى و الستون: صحيح على الظاهر.

إذ الحسن اللؤلؤى وثقه النجاشى و ضعفه الصدوق، و أكثر الأصحاب تلقوا حديثه بالقبول.

و ظاهره جواز النحر فى المسجد، و لعله مخالف للإجماع.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٣٧

[الحديث ٦٣]

٦٣ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى وَ فَضَالَهِ عَنِ الْعَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْهَدْيِ الَّذِي يُقَلَّدُ أَوْ يُشَعَّرُ ثُمَّ يَعْطَبُ قَالَ إِنْ كَانَ تَطَوُّعًا فَلَيْسَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ وَ إِنْ كَانَ جَزَاءً أَوْ نَذْرًا فَعَلَيْهِ بَدَلُهُ.

[الحديث ٦٤]

٦٤ وَ عَنْهُ عَنِ فَضَالَهِ بْنِ أَيُّوبَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ أَهْدَى هَدِيًّا فَانْكَسِرَتْ فَقَالَ إِنْ كَانَتْ مَضْمُونَةً فَعَلَيْهِ مَكَانُهَا وَ الْمَضْمُونُ مَا كَانَ نَذْرًا أَوْ جَزَاءً أَوْ يَمِينًا وَ لَهُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَضْمُونًا فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ.

قَوْلُهُ ع وَ لَهُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ إِذَا كَانَ تَطَوُّعًا دُونَ أَنْ يَكُونَ وَاجِبًا لِأَنَّ مَا يَكُونُ وَاجِبًا لَا يَجُوزُ الْأَكْلُ مِنْهُ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٦٥]

٦٥ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمْرَةَ عَنْ

و يمكن حمله على أن المراد أنه أفضل أجزاء المنحر للعبادة، أو المراد القريب منه.

الحديث الثالث و الستون: صحيح.

الحديث الرابع و الستون: صحيح.

قوله عليه السلام: و له أن يأكل منها يمكن إرجاع الضمير إلى الهدى الذى يذبحه لإشرافه على العطب، لكن يأبى عنه ظاهر الخبر الآتى.

الحديث الخامس و الستون: صحيح.

و فى النهايه: فيه ذكر عطب الهدى و هو هلاكه، و قد يعبر به عن آفه تعتريه

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٣٨

مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْهَدْيِ إِذَا عَطِبَ قَبْلَ أَنْ يَبْلُغَ الْمَنْحَرَ أَيْجُزَى عَنْ صَاحِبِهِ فَقَالَ إِنْ كَانَ تَطَوُّعًا فَلْيُنْحَرْهُ وَ لِيَأْكُلْ مِنْهُ وَ قَدْ أَجْزَأَ عَنْهُ بَلَّغَ الْمَنْحَرَ أَوْ لَمْ يَبْلُغْ فَلَيْسَ عَلَيْهِ فِدَاءٌ وَ إِنْ كَانَ مَضْمُونًا فَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهُ بَلَّغَ الْمَنْحَرَ أَوْ لَمْ يَبْلُغْ وَ عَلَيْهِ مَكَائُهُ.

[الحديث ٦٦]

٦٦ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَادٍ عَنْ حَرِيزِ عَمَّنْ أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ كُفِّلَ مِنْ سِيَاقِ هَيْدِيَا تَطَوُّعًا فَعَطِبَ هَدْيُهُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ يَنْحَرُهُ وَ يَأْخُذُ نَعْلَ التَّقْلِيدِ فَيَغْمِسُهَا فِي الدَّمِ فَيَضْرِبُ بِهِ صَفْحَةَ سَنَامِهِ وَ لَا بَدَلَ عَلَيْهِ وَ مَا كَانَ مِنْ جَزَاءِ صَيْدٍ أَوْ نَدْرٍ فَعَطِبَ فَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ وَ عَلَيْهِ الْبَدَلُ وَ كُلُّ شَيْءٍ إِذَا دَخَلَ الْحَرَمَ فَعَطِبَ فَلَا بَدَلَ عَلَى صَاحِبِهِ تَطَوُّعًا أَوْ غَيْرَهُ.

وَ لَيْسَ هَذَا الْخَبْرُ بِمُنَافٍ لِمَا قَدَّمَناه مِنْ أَنَّهُ عَلَيْهِ الْبَدَلُ بَلَّغَ أَوْ لَمْ يَبْلُغْ لِأَنَّ هَذَا

و تمنعه عن السير فتنحر.

قوله: فليس عليه أى: حرج، أو "على" بمعنى اللام.

قوله عليه السلام: بلغ

المنحر أو لم يبلغ لعل التعميم مختص بالأكل لا الإبدال، و عدم جواز الأكل من كل هدى واجب غير هدى التمتع مجمع عليه بين الأصحاب.

الحديث السادس و الستون: مرسل كالحسن.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٣٩

مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ إِذْ عَطَبَ عَطَبًا يَكُونُ دُونَ الْمَوْتِ مِثْلَ انْكَسَارٍ أَوْ مَرَضٍ أَوْ مِثْلِ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ عَلَيْهِ وَ الْحِجَالُ عَلَى مَا وَصَفْنَا فَإِنَّهُ يُجْزَى عَنْ صَاحِبِهِ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٦٧]

٦٧ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ حَمَّادٍ بْنِ عِيسَى عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ أَهْدَى هَدْيًا وَ هُوَ سَجِيمٌ فَأَصَابَهُ مَرَضٌ وَ انْفَقَاتْ عَيْنُهُ وَ انْكَسَرَ فَبَلَغَ الْمُنْحَرَ وَ هُوَ حَيٌّ فَقَالَ يَذْبَحُهُ وَ قَدْ أَجْرًا عَنْهُ.

وَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ مَنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْبَدَلِ لِأَنَّ مِنْ هَذِهِ حَالُهُ فَهُوَ مَعْدُورٌ فَأَمَّا مَعَ التَّمَكُّنِ فَلَا بُدَّ لَهُ مِنَ الْبَدَلِ وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى مَا قُلْنَا مَا رَوَاهُ

[الحديث ٦٨]

٦٨ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي عَلِيِّ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا إِبْرَاهِيمَ عَ عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى هَدْيًا لِمُنْعَتِهِ فَأَتَى بِهِ مَنْزِلَهُ وَ رَبَطَهُ فَانْحَلَّ فَهَلَكَ فَهَلْ يُجْزَى أَوْ يُعِيدُ قَالَ لَا يُجْزَى إِلَّا أَنْ يَكُونَ لِقُوَّةٍ بِهِ عَلَيْهِ.

وَ إِذَا أَصَابَ الْهَدْيَ كَثْرًا لَا بَأْسَ بِنَيْعِهِ إِلَّا أَنَّهُ يَتَّصَدَّقُ بِثَمَنِهِ وَ عَلَى صَاحِبِهِ الْبَدَلُ رَوَى ذَلِكَ

الحديث السابع و الستون: صحيح.

و الصواب " و فضاله " كما فى الاستبصار.

الحديث الثامن و الستون: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٤٠

[الحديث ٦٩]

٦٩ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْوَجِيبِ إِذَا أَصَابَهُ كَسْرٌ أَوْ عَطَبٌ أَوْ يَبِيعُهُ صَاحِبُهُ وَ يَسْتَعِينُ بِثَمَنِهِ فِي هَدْيٍ آخَرَ قَالَ يَبِيعُهُ وَ يَتَصَدَّقُ بِثَمَنِهِ وَ يُهْدِي هَدِيًّا آخَرَ.

[الحديث ٧٠]

٧٠ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى وَ فَضَالَهَ عَنِ الْعَلَاءِ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْوَجِيبِ إِذَا أَصَابَهُ كَسْرٌ أَوْ عَطَبٌ أَوْ يَبِيعُهُ صَاحِبُهُ وَ يَسْتَعِينُ بِثَمَنِهِ فِي هَدْيٍ آخَرَ قَالَ لَا يَبِيعُهُ فَإِنْ بَاعَهُ فَلْيَتَصَدَّقْ بِثَمَنِهِ وَ لِيُهْدِ هَدِيًّا آخَرَ وَ قَالَ إِذَا وَجَدَ الرَّجُلُ هَدِيًّا ضَالًّا فَلْيَعْرِفْهُ يَوْمَ النَّحْرِ وَ الْيَوْمَ الثَّانِي وَ الثَّلَاثَ ثُمَّ لِيَذْبَحَهَا عَنْ صَاحِبِهَا عَشِيَّةَ الثَّلَاثِ.

وَ إِذَا سُرِقَ الْهَدْيُ مِنْ مَوْضِعٍ حَرِيزٍ فَقَدْ أُجْزَأَ عَنْ صَاحِبِهِ وَ إِنْ أَقَامَ بَدَلَهُ فَهُوَ أَفْضَلُ رَوَى

الحديث التاسع و الستون: حسن.

الحديث السبعون: صحيح.

قال في المدارك: مورد الروايتين الهدى الواجب، و مقتضاهما أنه إذا بيع يجب التصديق بثمانه و إقامه بدله. و أما الهدى المتبرع به، فلم أقف في جواز بيعه و أفضله التصديق بثمانه و إقامه بدله على روايه تدل عليه.

و الأصح تعين ذبحه مع العجز عن الوصول، و تعليمه بما يدل على أنه هدى، سواء كان عجزه بواسطة الكسر أو غيره، و ما ادعاه الشارح من ورود النص بالفرق بين العجز و الكسر غير جيد.

و بالجملة فالمستفاد من الأخبار أن هدى السياق المتبرع به متى عجز عن الوصول بكسر أو غيره ذبحه في مكانه على الوجه المتقدم.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٤١

[الحديث ٧١]

٧١ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى فِي كِتَابِهِ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ اشْتَرَى شَاةً لِمُتَعَتِهِ فَسُرِقَتْ مِنْهُ أَوْ هَلَكَتْ فَقَالَ إِنْ كَانَ أَوْ تَقَّهَا فِي رَحْلِهِ فَصَاعَتْ فَقَدْ أُجْزَأَتْ عَنْهُ.

[الحديث ٧٢]

٧٢ وَ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ عَنْ صَفْوَانَ عَنِ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى أَضْحِيَّةً فَمَاتَتْ أَوْ سُرِقَتْ - قَبْلَ أَنْ يَذْبَحَهَا قَالَ لَا بَأْسَ وَ إِنْ أَبْدَلَهَا فَهُوَ أَفْضَلُ وَ إِنْ لَمْ يَشْتَرِ فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ

و أما البيع و الصدقه بالثمن مع إقامه البدل، فإنما ورد فى الهدى الواجب، فىجب قصر الحكم عليه إلى أن يثبت الجواز فى غيره، و مع ذلك فالأظهر كراهه ببعه للنهى عنه فى صحيحه ابن مسلم.

الحديث الحادى و السبعون: مرسل كالصحيح.

و قد قطع العلامه فى المنتهى بأنه بعطبه أو سرقة يرجع إلى الذمه، كالدين إذا رهن عليه رهن، فإن الحق متعلق بالذمه و الرهن، فمتى تلف الرهن استوفى من المدين، و قال: إنه لا يعلم فيه خلافا.

و أطلق المحقق فى الشرائع فى هدى السياق لو سرق من غير تفريط لم يضمن.

الحديث الثانى و السبعون: حسن كالصحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٤٢

[الحديث ٧٣]

٧٣ وَ رَوَى سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَارٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ وَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ رَجُلٍ يُقَالُ لَهُ الْحَسَنُ عَنْ رَجُلٍ سَمَّاهُ قَالَ اشْتَرَى لِي أَبِي شَاهًا بِمَنْى فَشِيرَقَتْ فَقَالَ لِي أَبِي ائْتِ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع فَسِيلُهُ عَنْ ذَلِكَ فَأَتَيْتُهُ فَأَخْبَرْتُهُ فَقَالَ لِي مَا ضُحِّى بِمَنْى شَاهٌ أَفْضَلُ مِنْ شَاتِكَ.

[الحديث ٧٤]

٧٤ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنِ ابْنِ جَبَلَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ صَالِحٍ قَالَ إِذَا اشْتَرَيْتَ أَضْحِيَّتَكَ وَ قَمَطْتَهَا وَ صَارَتْ فِي رَحْلِكَ فَقَدْ بَلَغَ الْهَدَى مَجَلَّهُ.

وَ إِذَا عَطَبَ الْهَدَى فِي مَوْضِعٍ لَمَا يَجِدُ مَنْ يَتَصَدَّقُ بِهِ عَلَيْهِ فَلْيُنْحِزْهُ وَ يَكْتُبْ كِتَابًا وَ يَضَعْهُ عَلَيْهِ لِيَعْلَمَ مَنْ يَمُرُّ بِهِ أَنَّهُ صَدَقَهُ رَوَى ذَلِكَ

الحديث الثالث و السبعون: مرسل.

الحديث الرابع و السبعون: ضعيف على المشهور.

و فى القاموس: قمطه شد يديه و رجليه، كما يفعل بالصبي فى المههد.

قوله: و إذا عطب قال المحقق: لو عجز هدى السياق عن الوصول، جاز أن ينحر أو يذبح، و يعلم بما يدل على أنه هدى.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٤٣

[الحديث ٧٥]

٧٥ الْحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ عَنْ عُمَرَ بْنِ حَفْصِ الْكَلْبِيِّ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع رَجُلٌ سَاقَ الْهَدْيَ فَعَطَبَ فِي مَوْضِعٍ لَا يَقْدِرُ عَلَى مَنْ يَتَصَدَّقُ بِهِ عَلَيْهِ وَ لَا مَنْ يُعْلِمُهُ أَنَّهُ هَدْيٌ قَالَ يَنْحَرُهُ وَ يَكْتُبُ كِتَابًا وَ يَضَعُهُ عَلَيْهِ لِيَعْلَمَ مَنْ مَرَّ بِهِ أَنَّهُ صَدَقَهُ.

وَ إِذَا هَلَمَكَ الْهَدْيُ فَاشْتَرَى مَكَانَهُ غَيْرَهُ ثُمَّ وَجَدَ الْأَوَّلَ فَصَاحِبُهُ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ ذَبَحَ الْأَوَّلَ وَ إِنْ شَاءَ ذَبَحَ الثَّانِيَّ إِلَّا أَنَّهُ مَتَى ذَبَحَ الْأَوَّلَ جَازَ لَهُ بَيْعُ الْأَخِيرِ وَ مَتَى ذَبَحَ الْأَخِيرَ لَزِمَهُ أَنْ يَذْبَحَ الْأَوَّلَ أَيْضًا رَوَى ذَلِكَ

الحديث الخامس و السبعون: صحيح على الظاهر.

و رواه فى الفقيه عن حفص بن البخرى. و عمر بن حفص مهمل و لم يذكر كونه كلبيا، و عمر بن أبان الكلبى أبو حفص ثقه، و لا يبعد أن يكون عمر أبى حفص فصحف.

و فيه دلالة على أن الكتاب يصلح حجه، و على الاكتفاء بالتذكية بما يورث العلم العادى و

الظن الغالب.

قوله: و إذا هلك الهدى قال المحقق رحمه الله: لو ضاع فأقام بدله، ثم وجد الأول لم يجب ذبح الأخير. و لو ذبح الأخير ذبح الأول ندبا، إلا أن يكون مندورا. أى بعينه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٤٤

[الحديث ٧٦]

٧٦ الحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ عَنِ ابْنِ مُسَيْكَانَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى كَبِشًا فَهَلَكَ مِنْهُ قَالَ يَشْتَرِي مَكَانَهُ آخَرَ قُلْتُ فَإِنْ اشْتَرَى مَكَانَهُ آخَرَ ثُمَّ وَجَدَ الْأَوَّلَ قَالَ إِنْ كَانَا جَمِيعًا قَائِمِينَ فَلْيَذْبَحِ الْأَوَّلَ وَ لِيَبِيعِ الْأَخِيرَ وَ إِنْ شَاءَ ذَبَحَهُ وَ إِنْ كَانَ قَدْ ذَبَحَ الْأَخِيرَ ذَبَحَ الْأَوَّلَ مَعَهُ.

وَ هَذَا إِنَّمَا يَجِبُ ذَبْحُ الْأَوَّلِ إِذَا ذَبِحَ الْأَخِيرَ إِذَا كَانَ قَدْ أَشْعَرَ الْأَوَّلَ فَأَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ قَدْ أَشْعَرَهَا فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ ذَبْحُهَا وَ الَّذِي يُدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٧٧]

٧٧ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ الرَّجُلِ يَشْتَرِي الْبَيْدَةَ ثُمَّ تَضَلَّ فَبَلَ أَنْ يُشْعَرَهَا وَ يُفْلِدَهَا فَلَا يَجِدُهَا حَتَّى يَأْتِيَ مِنْى فَيَنْحَرُ وَ يَجِدُ هَدْيَهُ قَالَ إِنْ لَمْ يَكُنْ قَدْ أَشْعَرَهَا فَهِيَ مِنْ مَالِهِ إِنْ شَاءَ نَحَرَهَا وَ إِنْ شَاءَ بَاعَهَا وَ إِنْ كَانَ أَشْعَرَهَا نَحَرَهَا.

وَ مَنْ ضَلَّ عَنْهُ هَدْيُهُ فَوَجَدَهُ غَيْرُهُ وَ ذَبَحَ عَنْهُ فَإِنْ ذَبَحَهُ بِمَنْى أَجْزَأَ عَنْهُ وَ إِنْ ذَبَحَهُ بِغَيْرِهِ فَلَا يُجْزَى عَنْهُ رَوَى

[الحديث ٧٨]

٧٨ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ أَبِي جَعْفَرٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ وَ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ حَفْصِ بْنِ الْبَخْتَرِيِّ عَنِ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ

الحديث السادس و السبعون: ضعيف على المشهور.

الحديث السابع و السبعون: صحيح.

قوله: و من ضل عنه هديه الظاهر أنه من كلام الشيخ، و هذا هو المشهور بين الأصحاب.

الحديث الثامن و السبعون: صحيح.

ع فى رَجُلٍ يَضِلُّ هِدْيُهُ فَيَجِدُهُ رَجُلٌ آخَرُ فَيُنْحَرُهُ قَالَ إِنْ كَانَ نَحْرَهُ بِيَمِينِي فَقَدْ أَجْزَأَ عَن صَاحِبِهِ الَّذِي ضَلَّ عَنْهُ وَإِنْ كَانَ نَحْرَهُ فِي غَيْرِ يَمِينِي لَمْ يُجْزِ عَن صَاحِبِهِ.

وَ مَنْ اشْتَرَى هِدْيًا فَذَبَحَهُ فَمَرَّ بِهِ رَجُلٌ فَعَرَفَهُ فَقَالَ هَذَا هَدْيِي ضَلَّ مِنِّي وَ أَقَامَ بِذَلِكَ شَاهِدَيْنِ فَإِنَّ لَهُ لَحْمَهُ وَ لَا يُجْزَى عَن وَاحِدٍ مِنْهُمَا رَوَى

[الحديث ٧٩]

٧٩ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَن عَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَن أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَن عَلِيِّ بْنِ حَدِيدٍ عَن جَمِيلٍ عَن بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَن أَحَدِهِمَا عَ فِي رَجُلٍ اشْتَرَى هِدْيًا فَذَبَحَهُ فَمَرَّ بِهَا رَجُلٌ فَعَرَفَهَا فَقَالَ هَذِهِ بَدَنَتِي ضَلَّتْ مِنِّي بِالْأَمْسِ وَ شَهِدَ لَهُ رَجُلَانِ بِذَلِكَ فَقَالَ لَهُ لَحْمُهَا وَ لَا تُجْزَى عَن وَاحِدٍ مِنْهُمَا ثُمَّ قَالَ وَ لِذَلِكَ جَزَتْ السُّنَّةُ بِإِشْعَارِهَا وَ تَقْلِيدِهَا إِذَا عُرِّفَتْ.

وَ الْهَدْيُ إِذَا أُتْبِجَتْ فَحُكْمٌ وَلَدَهَا حُكْمُهَا فِي أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَنْحَرَهُمَا جَمِيعًا وَ لَا بَأْسَ بِالِاتِّفَاعِ بِرُكُوبِهَا وَ شُرْبِ لَبَنِهَا مَا لَمْ يُضَرَّ بِهَا رَوَى

الحديث التاسع و السبعون: ضعيف.

و يدل على أنه لو ذبحه الواحد عن نفسه فلا يجزى عن أحدهما، و صرح به الشيخ و جمع من الأصحاب.

قوله: فى أنه يجب أن ينحرهما جميعا هذا إذا كان موجودا حال السياق

مقصودا بالسوق، أو متجددا بعده مطلقا.

و أما لو كان موجودا حال السياق و لم يقصد بالسوق لم يجب ذبحه، كما قطع به جماعه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٤٦

[الحديث ٨٠]

٨٠ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ إِنْ تُتَجَّتْ بَدَنَتُكَ فَاحْلُبْهَا مَا لَمْ يُضَرَّ بِوَلَدِهَا ثُمَّ انْحَرْهُمَا جَمِيعًا قُلْتُ أَشْرَبُ مِنْ لَبْنِهَا وَ أَشْقَى قَالَ نَعَمْ.

[الحديث ٨١]

٨١ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ - لَكُمْ فِيهَا مَنَافِعٌ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى قَالَ إِنْ اِحْتَجَّ إِلَىٰ ظَهْرِهَا رَكِبَهَا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَعْتَفَ عَلَيْهَا فَإِنْ كَانَ لَهَا لَبْنٌ حَلَبَهَا حَلَابًا لَا يَنْهَكُهَا

قوله: و لا- بأس بالانتفاع هذا فى المتبرع به موضع وفاق، و إنما الخلاف فى الواجب، فذهب بعضهم إلى مساواته للأول فى ذلك، لإطلاق صحيحه سليمان بن خالد، و ذهب ابن الجنيد و العلامة فى المختلف و الشهيد الثانى فى المسالك إلى عدم جواز تناول شىء من الهدى المضمون، و لا- الانتفاع به مطلقا، و وجوب المثل أو القيمة مع التناول لمستحق أصله، و هو مساكين الحرم.

و استشكله السيد فى المدارك، ثم قال: نعم يمكن القول بذلك فى الواجب المعين، لخروجه عن الملك فيتبعه النماء بخلاف المضمون.

الحديث الثمانون: صحيح.

الحديث الحادى و الثمانون: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٤٧

وَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنْحَرَ بَدَنَتَهُ فَلْيَنْحَرْهَا وَ هِيَ قَائِمَةٌ مِنْ قِبَلِ الْيَمِينِ وَ يَرْبِطُ يَدَيْهَا مَا بَيْنَ الْخُفِّ إِلَى الرُّكْبَةِ وَ يَطْعُنُ فِي لَبْتِهَا رَوَى

[الحديث ٨٢]

٨٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صَيْفَوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ - فَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافٍ قَالَ ذَلِكَ حِينَ تَصْفُ لِلنَّحْرِ تَرْبُطُ يَدَيْهَا مَا بَيْنَ الْخُفِّ إِلَى الرُّكْبَةِ وَوُجُوبُ جُنُوبِهَا إِذَا وَقَعَتْ عَلَى الْأَرْضِ.

[الحديث ٨٣]

٨٣ وَعَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع كَيْفَ يَنْحَرُ الْبَدَنَةَ فَقَالَ يَنْحَرُهَا وَهِيَ قَائِمَةٌ مِنْ قَبْلِ الْيَمِينِ.

[الحديث ٨٤]

٨٤ وَعَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي هِاشِمِ الْبَجَلِيِّ عَنْ أَبِي خَدِيجَةَ قَالَ رَأَيْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع وَهُوَ يَنْحَرُ

و في القاموس: نهك الضرع نهكا استوفى جميع ما فيه.

الحديث الثاني و الثمانون: صحيح.

و في القاموس: صفت الإبل قوائمها فهي صافه و صواف، و في التنزيل " فَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافٍ " أى: مصفوفه، و فواعل بمعنى مفاعل.

الحديث الثالث و الثمانون: مجهول.

الحديث الرابع و الثمانون: مختلف فيه.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٤٨

بَدَنَهُ مَعْقُولَهُ يَدُهَا الْيُسْرَى ثُمَّ يَقُومُ عَلَى جَانِبِ يَدِهَا الْيُمْنَى وَيَقُولُ بِسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُمَّ هَذَا مِنْكَ وَ لَكَ اللَّهُمَّ تَقَبَّلْهُ مِنِّي ثُمَّ يَطْعُنُ فِي لَتَيْهَا ثُمَّ يُخْرِجُ السُّكَيْنَ بِيَدِهِ فَإِذَا وَجِبَتْ جُنُوبُهَا قَطَعَ مَوْضِعَ الذَّبْحِ بِيَدِهِ.

وَمَنْ أَرَادَ الذَّبْحَ أَوْ النَّحْرَ فَلْيَدْعُ عِنْدَ ذَبْحِهِ بِمَا رَوَاهُ

[الحديث ٨٥]

٨٥ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ وَ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ عَنْ صَيْفَوَانَ وَ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع إِذَا اشْتَرَيْتَ هَيْدِيكَ فَاسْتَقْبِلْ بِهِ الْقِبْلَةَ وَ انْحَرْهُ أَوْ اذْبَحْهُ وَقُلْ وَجْهَتْ وَجْهِي لِلذِّي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَ الْأَرْضِ

حَنِيفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ... إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي

الحديث الخامس و الثمانون: كالصحيح.

و فى الفقيه: و ابن أبى عمير عن معاويه بن عمار قال- إلى آخره.

و فى الكافى كما فى الكتاب أيضا، و ما فى الفقيه هو الصواب.

و ظاهره الاكتفاء بالمقارنه العرفيه بين التسميه و الذبح، و عدم لزوم المقارنه الحقيقيه.

و فى النهايه: النخع أشد القتل حتى يبلغ الذبح النخاع، و هو الخيط الأبيض الذى فى فقار

الظهر، و منه الحديث " ألا لا تنخعوا الذبيحه " أى: لا تقطعوا رقبتها و لا تفصلوها قبل أن يسكن حركتها.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٤٩

لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ لَا شَرِيكَ لَهُ وَ بِذَلِكَ أُمِرْتُ وَ أَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ اللَّهُمَّ مِنْكَ وَ لَكَ بِسْمِ اللَّهِ وَ بِاللَّهِ وَ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنِّي ثُمَّ أَمِرَ السَّكِينِ وَ لَا تَنْخَعَهَا حَتَّى تَمُوتَ.

وَ إِذَا نَسِيَ الْإِنْسَانُ اسْمَ اللَّهِ عَلَى ذَبِيحَتِهِ فَلَا بُأْسَ بِهِ وَ لَيْسَ عِنْدَ أَكْلِهِ رَوَى

[الحديث ٨٦]

٨٦ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيْسَى عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ ابْنِ سَيَانَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ إِذَا ذَبَحَ الْمُسْلِمُ وَ لَمْ يُسَمِّ وَ نَسِيَ فَكُلْ مِنْ ذَبِيحَتِهِ وَ سَمَّ اللَّهُ عَلَى مَا تَأْكُلُ.

وَ مَنْ أَخْطَأَ فِي الذَّبِيحَةِ فَدَكَرَ غَيْرَ صَاحِبِهَا فَإِنَّهَا تُجْزَى عَنْ صَاحِبِهَا بِاللَّيْتِ رَوَى

[الحديث ٨٧]

٨٧ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ أَبِي جَعْفَرٍ عَنِ أَبِي قَتَادَةَ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ حَفْصِ الْقُمِيِّ وَ مُوسَى بْنِ الْقَاسِمِ الْبَجَلِيِّ عَنِ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنِ أَخِيهِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الضَّحِيَّةِ يُخْطِئُ الَّذِي يَذْبُحُهَا فَيَسْمِي غَيْرَ صَاحِبِهَا أ تُجْزَى عَنْ صَاحِبِ الضَّحِيَّةِ فَقَالَ نَعَمْ إِنَّمَا لَهُ مَا نَوَى.

وَ يَنْبَغِي أَنْ يَبْدَأَ بِمَنَى بِالذَّبْحِ قَبْلَ الْخَلْقِ رَوَى ذَلِكَ

[الحديث ٨٨]

٨٨ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ عَنِ مُوسَى

الحديث السادس و الثمانون: صحيح.

و حمل الأكثر التسميه عند الأكل على الاستحباب.

الحديث السابع و الثمانون: صحيح.

و عليه الفتوى.

الحديث الثامن و الثمانون: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٥٠

بِنِ جَعْفَرِ الْبُعْدَادِيِّ عَنْ جَمِيلٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ يَبْدَأُ بِمَنْى بِالذَّبْحِ قَبْلَ الْحَلْقِ وَفِي الْعَقِيْقَه بِالْحَلْقِ قَبْلَ الذَّبْحِ.

فَإِنْ فَعَلَ خِلَافَ ذَلِكَ نَاسِيًا فَلَا شَىْءَ عَلَيْهِ رَوَى ذَلِكَ

[الحدیث ٨٩]

٨٩ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ

و اختلف كلام الأصحاب فى وجوب ترتيب هذه المناسك يوم النحر الرمى، ثم الذبح، ثم الحلق، واستجاباه: فذهب الشيخ فى الخلاف و ابن أبى عقيل و أبو الصلاح و ابن إدريس إلى أن ترتيب هذه المناسك على هذا الوجه مستحب لا واجب، و اختاره العلامة فى المختلف، و يفهم من الشهيد الثانى الميل إليه.

و ذهب الشيخ فى المبسوط و الاستبصار إلى وجوب الترتيب، و إليه ذهب أكثر المتأخرين.

و قال فى المدارك: لا ريب فى حصول الإثم، بناء على القول بوجوب الترتيب، و إنما الكلام فى عدم الإعادة، فإن عدم تحقق الامتثال مع الإخلال بالترتيب الواجب يقتضى وجوب الإعادة إلا أن الأصحاب قاطعون بعدم الوجوب.

و أسنده فى المنتهى إلى علمائنا مؤذنا بدعوى الإجماع عليه، و استدل عليه بصحيحه جميل و ما فى معناها. و هو مشكل، لأن تلك الأخبار محمولة على الناسى و الجاهل عند القائلين بالوجوب، فلا يبقى لها دلالة على حكم العامد بوجه، و لو قيل بتناولها للعامد لدلت على عدم وجوب الترتيب، و المسألة محل تردد.

الحدیث التاسع و الثمانون: حسن.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب

جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يَزُورُ النَّبِيَّ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ قَالَ لَا يَنْبَغِي إِلَّا أَنْ يَكُونَ نَاسِيًا ثُمَّ قَالَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَ أَتَاهُ أَنَاسٌ - يَوْمَ النَّحْرِ فَقَالَ بَعْضُهُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ حَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أُذْبِحَ وَقَالَ بَعْضُهُمْ حَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أُرْمَى فَلَمْ يَثْرُكُوا شَيْئًا كَانَ يَنْبَغِي لَهُمْ أَنْ يُؤَخَّرُوهُ إِلَّا قَدَّمُوهُ فَقَالَ لَا حَرَجَ.

وَ مِنْ السُّنَّةِ أَنْ يَأْكُلَ الْإِنْسَانُ مِنْ هَدْيِهِ وَ يُطْعِمَ الْقَانِعَ وَ الْمُعْتَرَّ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى - فَإِذَا وَجِبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُوا مِنْهَا وَ أَطْعَمُوا الْقَانِعَ وَ الْمُعْتَرَّ رَوَى

و ظاهره شمول العمد و الجهل، و لا- يبعد أن يقال: ظاهره الجهل، كما لا يخفى. قوله: و من السنه أن يأكل الإنسان اختلف الأصحاب في هذه المسألة، فقال الشيخ في النهاية: و من السنه أن يأكل الإنسان من هديه لمتعته، و يطعم القانع و المعتر، يأكل ثلثه و يطعم القانع و المعتر ثلثه، و يهدى للأصدقاء الثلث الباقي.

و قال أبو الصلاح: و السنه أن يأكل بعضها و يطعم الباقي.

و قال ابن أبي عقيل: ثم انحر و أذبح و كل و أطعم و تصدق.

و قال ابن إدريس: و أما هدى المتمتع و القارن، فالواجب أن يأكل منه و لو قليلا، و يتصدق على القانع و المعتر و لو قليلا. و استقر به العلامة في المختلف.

و قال الشيخ في الدروس: و يجب صرفه في الصدقه و الاهداء و الأكل،

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٥٢

[الحديث ٩٠]

٩٠ مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى بْنِ الْقَاسِمِ عَنِ النَّخَعِيِّ عَنِ صَيْفَوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مَعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا ذَبَحْتَ أَوْ نَحَرْتَ فَكُلْ

وَ أَطْعِمَ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فَكَلُوا مِنْهَا وَ أَطْعَمُوا الْقَانِعَ وَ الْمُعْتَرَّ فَقَالَ الْقَانِعُ الَّذِي يَقْنَعُ بِمَا أُعْطِيَتْهُ وَ الْمُعْتَرُّ الَّذِي يَعْتَرِيكَ وَ السَّائِلُ الَّذِي يَسْأَلُكَ فِي يَدَيْهِ وَ الْبَائِسُ الْفَقِيرُ.

[الحديث ٩١]

٩١ وَ عَنْهُ عَنْ صَيْفُوَانَ وَ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ وَ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ وَ حَمَادِ بْنِ عَيْسَى وَ جَمَاعَةٍ مِمَّنْ رَوَيْنَا عَنْهُ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ أَنَّهُمَا

و لم يعين للصدقه و الاهداء قدرا.

و الذى ذهب إليه المحققون من المتأخرين وجوب الأكل منه و الإطعام، و الأحوط الاهداء أيضا.

الحديث التسعون: صحيح.

و فى النهايه: يقال عره و اعتره إذا اتاه متعرضا لمعرفه، و منه حديث على عليه السلام " فإن فيهم قانعا و معترا"، المعتز هو الذى يتعرض للسؤال من غير طلب. انتهى.

قوله: يعتر بك فى بعض النسخ بالياء المشاه من عراه يعروه إذا اتاه طالبا معرفه، فهو بيان للمعنى لا مبدأ الاشتقاق، فإن أحدهما من المضاعف و الآخر من المعتل.

الحديث الحادى و التسعون: صحيح.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٥٣

قَالَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص أَمَرَ أَنْ يُؤْخَذَ مِنْ كُلِّ يَدَنِهِ بَضْعَةٌ فَأَمَرَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ص فَطُبِخَتْ فَأَكَلَ هُوَ وَ عَلِيٌّ ع وَ حَسَوَا مِنَ الْمَرْقِ وَ قَدْ كَانَ النَّبِيُّ ص أَشْرَكَهُ فِي هَدْيِهِ.

[الحديث ٩٢]

٩٢ وَ عَنْهُ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ سَيِّفِ التَّمَارِ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع إِنَّ سَعْدَ بْنَ عَبْدِ الْمَلِكِ قَدِمَ حَاجًّا فَلَقِيَ أَبِي فَقَالَ إِنِّي سَقْتُ هَيْدِيَا فَكَيْفَ أَصْنَعُ فَقَالَ لَهُ أَبِي أَطْعِمِ أَهْلَكَ ثُلثًا وَ أَطْعِمِ الْقَانِعَ وَ الْمُعْتَرَّ ثُلثًا وَ أَطْعِمِ الْمَسَاكِينَ ثُلثًا فَقُلْتُ الْمَسَاكِينَ هُمُ السُّؤَالُ فَقَالَ نَعَمْ وَ قَالَ الْقَانِعُ الَّذِي يَقْنَعُ بِمَا أُرْسِلَتْ إِلَيْهِ مِنَ الْبَضْعَةِ فَمَا فَوْقَهَا وَ الْمُعْتَرُّ يَتَّبِعُنِي لَهُ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ وَ هُوَ أَغْنَى مِنَ الْقَانِعِ يَعْتَرِيكَ فَلَا يَسْأَلُكَ.

[الحديث ٩٣]

و فى النهايه: الحسوه بالضم الجرعه من الشراب بقدر ما يحسى مره واحده، و فيه ذكر الحساء، و هو بالفتح و المد طبخ يتخذ من دقيق و ماء و دهن، قد يحلى و يكون رقيقا يحسى. انتهى.

اصفهانى، مجلسى دوم، محمد باقر بن محمد تقى، ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ١٦ جلد، كتابخانه آيه الله مرعشى نجفى - ره، قم - ايران، اول، ١٤٠٦ هـ ق

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار؛ ج ٨، ص: ٥٣

و فى القاموس: حسى زيد المرق شربه شيئا بعد شىء.

الحديث الثانى و التسعون: صحيح.

و فى النهايه: و فى الحديث "فاطمه عليها السلام بضعه منى" البضعه القطعه من الشىء.

الحديث الثالث و التسعون: مرسل كالموثق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٥٤

وَ حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ عَنِ ابْنِ سَمَاعَةَ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ جَمِيعاً عَنْ أَبَانَ عَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْهَدْيِ مَا يَأْكُلُ مِنْهُ الَّذِي يُهْدِيهِ فِي مُتَعْتِهِ وَ غَيْرِ ذَلِكَ فَقَالَ كَمَا يَأْكُلُ فِي هَدْيِهِ.

[الحديث ٩٤]

٩٤ وَ عَنْهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ مِنْ أَضِحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَصْبَاطٍ عَنْ مَوْلَى لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ رَأَيْتُ أَبَا الْحَسَنِ الْأَوَّلَ ع دَعَا بِنَدْنِهِ فَنَحَرَهَا فَلَمَّا ضَرَبَ الْجَزَارُونَ عَرَاقِبَهَا فَوَقَعَتْ عَلَى الْأَرْضِ وَ كَشَفُوا شَيْئاً مِنْهَا قَالَ اقْطَعُوا وَ كُلُوا فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ يَقُولُ - فَإِذَا وَجِبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُوا مِنْهَا وَ اطْعَمُوا.

وَ الْهَدْيُ إِذَا كَانَ مَضْمُوناً فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَكُلُهُ وَ قَدْ مَضَى ذَلِكَ وَ يَزِيدُهُ بَيَاناً مَا رَوَاهُ

الحسن بن على و حميد بن زياد.

قوله عليه السلام: من هديه أى: هدى السياق.

الحديث الرابع و التسعون: ضعيف على المشهور.

و فى الكافى عن على بن أسباط، عن مولى لأبى عبد الله قال: رأيت أبا الحسن إلى آخره. و هو الصواب.

و فى القاموس: العرقوب عصب غليظ فوق عقب الإنسان، و من الدابة فى رجلها بمنزلة الركبه فى يدها. انتهى.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٥٥

[الحديث ٩٥]

٩٥ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ عَنْ يُونُسَ عَنِ ابْنِ مُسَيْكَانَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ أَهْدَى هَدْيًا فَأَنْكَسَرَ قَالَ إِنْ كَانَ مَضْمُونًا وَ الْمَضْمُونُ مَا كَانَ فِي يَمِينٍ [يَعْنِي نَذْرًا أَوْ جَزَاءً] فَعَلَيْهِ فِدَاؤُهُ قُلْتُ أَيْ يَأْكُلُ مِنْهُ قَالَ لَا إِنَّمَا هُوَ لِلْمَسَاكِينِ وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَضْمُونًا فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ قُلْتُ يَأْكُلُ مِنْهُ قَالَ يَأْكُلُ مِنْهُ.

[الحديث ٩٦]

٩٦ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيٍّ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ فِدَاءِ الصَّيْدِ يَأْكُلُ مِنْهُ مِنْ لَحْمِهِ فَقَالَ يَأْكُلُ مِنْ أَضْحِيَّتِهِ وَ يَتَصَدَّقُ بِالْفِدَاءِ

و فى النهايه: و فى حديث القاسم " كان يقول للجزار: لا- تعرقبها " أى: لا تقطع عرقوبها، و هو الوتر الذى خلف الكعبين بين مفصل القدم و الساق من ذوات الأربع، و هو من الإنسان فويق العقب.

الحديث الخامس و التسعون: مجهول.

الحديث السادس و التسعون: حسن.

و لعل المراد أن الذى يجوز الأكل منه هو الأضحيه، فأما إذا أكل من جزاء الصيد فعليه الفداء، أى: التصدق بالقيمه.

و يحتمل أن يكون المراد بالأضحيه فداء الصيد، و الأول أوفق بما ذهب إليه الأصحاب.

و الأظهر أن المراد به أن الذى يجوز الأكل منه هو الأضحيه، و أما الفداء فلا يجوز الأكل منه، و يجب التصدق به.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٥٦

[الحديث ٩٧]

٩٧ وَ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَامِرٍ عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْهَدْيِ مَا يُؤْكَلُ مِنْهُ أَ شَيْءٌ يُهْدِيهِ فِي الْمُنْعَةِ أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ قَالَ كُلُّ هَدْيٍ مِنْ نَقْصَانِ الْحَجِّ فَلَا تَأْكُلُ مِنْهُ وَ كُلُّ هَدْيٍ مِنْ تَمَامِ الْحَجِّ فَكُلُّ.

[الحديث ٩٨]

٩٨ وَ أَمَّا مَا رَوَاهُ سَيِّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ أَبِي جَعْفَرٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَحْيَى الْكَاهِلِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ يُؤْكَلُ مِنَ الْهَدْيِ كُلِّهِ مَضْمُونًا كَانَ أَوْ غَيْرَ مَضْمُونٍ

الحديث السابع و التسعون: موثق كالصحيح.

قوله: أَ شَيْءٌ يَهْدِيهِ الهمزه ساقطه في المنتهى بخط مصنفه.

وقوله " ما يأكل منه " بدل من الهدى، أو صفه له.

وقوله " أَ شَيْءٌ " بيان للمسؤول عنه. و ليس في بعض النسخ كلمه " ما ".

قوله: من نقصان الحج أى: هو تدارك لنقصانه، كالصيد الواقع فيه الهدى تدارك له.

" و كل هدى من تمام الحج " أى: من متمماته إما بأن يكون من أجزائه كهدى التمتع، أو من مكملاته كهدى السياق، وربما يرمى إلى أن الهدى نسك لا جبران.

الحديث الثامن و التسعون: حسن.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٥٧

[الحديث ٩٩]

٩٩ وَ عَنْهُ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْخَطَّابِ عَنِ جَعْفَرِ بْنِ بَشِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الْبُذْنِ الَّتِي تَكُونُ جَزَاءَ الْأَيْمَانِ وَ النَّسَاءِ وَ لِغَيْرِهِ يُؤْكَلُ مِنْهَا قَالَ نَعَمْ يُؤْكَلُ مِنْ كُلِّ الْبُذْنِ.

فَلَيْسَ فِي هَيْدِهِ الْأَخْيَارِ إِلَّا حَالٌ وَإِذَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ فِيهَا حَمَلْنَاهَا عَلَى حَالِ الضَّرُورَةِ وَ يَلْزَمُ صَاحِبَهَا فِدَاؤُهَا وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ١٠٠]

١٠٠ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ بُنَانَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ الْمُغِيرَةِ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ إِذَا أَكَلَ الرَّجُلُ مِنَ الْهَدْيِ تَطَوُّعًا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَ وَاجِبًا فَعَلَيْهِ قِيمَتُهُ مَا أَكَلَ

الحديث التاسع و التسعون: صحيح.

قوله: و إذا لم يكن ذلك قال فى المدارك: لا بأس بالمصير إلى هذا الحمل، و إن كان بعيدا، لأن هاتين الروايتين لا يصلحان لمعارضه الإجماع و الأخبار الكثيره.

الحديث المائة: ضعيف على المشهور.

قال الفاضل التستري رحمه الله: نقله فى المنتهى بخطه الشريف هكذا: و من طريق الخاصه ما رواه الشيخ عن بنان بن محمد عن أبيه قال: إذا أكل الرجل من الهدى - إلى أن قال: فعليه قيمه ما كان، و لعله أراد غير ما نقله الشيخ هنا. انتهى.

و الخبر إنما يدل على الفداء، و لعله هو مراد الشيخ رحمه الله.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٥٨

وَ لَا بَأْسَ بِأَكْلِ لُحُومِ الْأَضَاحِيِّ بَعْدَ الثَّلَاثَةِ الْأَيَّامِ وَ ادِّخَارِهَا رَوَى

[الحديث ١٠١]

١٠١ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيْسَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ الْحَدَّادِ عَنْ فَضَيْلِ بْنِ عُمَانَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ص أَنْ لَا نَأْكُلَ لَحْمَ الْأَضَاحِيِّ بَعْدَ ثَلَاثِ ثُمَّ أَذِنَ لَنَا أَنْ نَأْكُلَهُ وَ نُقَدِّدَهُ وَ نُهْدِي إِلَى أَهَالِينَا.

[الحديث ١٠٢]

١٠٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ حَنَانَ بْنِ سِيدِيرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ - نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ص عَنْ لُحُومِ الْأَضَاحِيِّ بَعْدَ ثَلَاثِ ثُمَّ أَذِنَ فِيهَا قَالَ كُلُوا مِنْ لُحُومِ الْأَضَاحِيِّ بَعْدَ ذَلِكَ وَ ادِّخَرُوا

قوله: و لا بأس بأكل لحوم الأضاحى موضع الشبهه ادخارها بعد ثلاثة أيام، فقد قيل: ادخارها بعد ثلاثة أيام كان محرما ففسخ.

و قال فى الدروس: و يجوز ادخار لحمها بعد ثلاث، و كان محرما ففسخ.

و يكره أن يخرج بشىء منها عن منى، و لو أهدى له جاز، و كذا لو اشتراه من المسكين، و يجوز إخراج السنام.

الحديث الحادى و المائة: مجهول.

الحديث الثانى و المائة: سنده الأول حسن أو موثق، و الثانى مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٥٩

[الحديث ١٠٣]

١٠٣ وَ الَّذِي رَوَاهُ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حُمْرَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ قَالَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى أَنْ تُحْبَسَ لُحُومُ الْأَصَاحِيِّ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ.

فَلَيْسَ بِمَنَافٍ لِلْخَبْرِ الْأَوَّلِ لِأَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ شَارَكَ أَبَا الصَّبَّاحِ فِي سَمَاعِ الْخَبْرِ وَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ ذَلِكَ ثُمَّ قَالَ ثُمَّ أَذِنَ بَعِيدَ ذَلِكَ فِي أَكْلِهِ فَتَسَبَّهَ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ وَ رَوَى أَبُو الصَّبَّاحِ وَ لَوْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ لَكَانَ مَحْمُولًا عَلَى أَنَّ الْأَوْلَى أَنْ لَا يُفْعَلَ بَعْدَ الثَّلَاثَةِ الْأَيَّامِ وَ أَنَّ مَا يَبْقَى الْأَفْضَلُ أَنْ يُتَّصَدَّقَ بِهِ وَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُخْرَجَ لَحْمُ الْأَصَاحِيِّ مِنْ مَنَى رَوَى

[الحديث ١٠٤]

١٠٤ فَضَّالَهُ عَنِ الْعَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ اللَّحْمِ أَيْ خُرُجِهِ مِنْ الْحَرَمِ فَقَالَ لَا يُخْرَجُ مِنْهُ شَيْءٌ إِلَّا السَّنَامُ بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ

الحديث الثالث و المائة: مجهول.

و يمكن حمله على أنه عليه السلام بين الحكم المنسوخ من غير أن يكون الراوى أسقط التتمه.

قوله: و لا يجوز أن يخرج لحم الأصاحى لا يخفى منافاته لما سبق، و يمكن توجيهه.

الحديث الرابع و المائة: صحيح.

و قيل: كان روى عباره حسين بن سعيد نقلا من كتابه، و لهذا قال فيما بعد

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٦٠

[الحديث ١٠٥]

١٠٥ وَ عَنْهُ عَنِ فَضَّالَةَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا تُخْرِجَنَّ شَيْئًا مِنْ لَحْمِ الْهَدْيِ.

[الحديث ١٠٦]

١٠٦ وَ عَنْهُ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ أَحَدِهِمَا قَالَ لَا يَتَزَوَّدُ الْحَاجُّ مِنْ أَضْحِيَّتِهِ وَ لَهُ أَنْ يَأْكُلَ بِمَنَى أَيَّامَهَا قَالَ وَ هَذِهِ مَسْأَلَةٌ شَهَابٍ كَتَبَ إِلَيْهِ فِيهَا

و عنه عن فضاله. يشهد بذلك كلامه في الاستبصار.

الحديث الخامس و المائة: صحيح.

و قال الفاضل التستري رحمه الله: هكذا فيما عندنا من نسخ الكتاب، بعد أن ذكر الرواية الأولى عن فضاله، و لا يخفى ما فيه. و لا يبعد أن يكون الضمير راجعا إلى موسى بن القاسم، و بالجمله هذا و أمثاله مما يضعف العمل بالخبر الواحد.

الحديث السادس و المائة: ضعيف على المشهور.

و قال بعض الفضلاء: هذه الأحاديث مرويه في الاستبصار عن الحسين بن سعيد، فتكون صحيحه، و الممارسه تشهد بذلك هنا.

قوله: و هذه مسألة شهاب هذا كلام ابن أبي حمزه، و المراد أنه إنما صدر ما روينا عنه عليه السلام في جواب سؤال شهاب، أو المعنى أن شهابا أيضا سأل عن هذا.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٦١

[الحديث ١٠٧]

١٠٧ وَ أَمَّا مَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ إِخْرَاجِ لُحُومِ الْأَضَاحِيِّ مِنْ مَنَى فَقَالَ كُنَّا نَقُولُ لَا يُخْرَجُ شَيْءٌ لِحَاجِهِ النَّاسِ إِلَيْهِ فَأَمَّا الْيَوْمَ فَقَدْ كَثُرَ النَّاسُ فَلَا بَأْسَ بِإِخْرَاجِهِ.

لأن هذا الخبر ليس فيه أنه يجوز إخراج لحم الأضحية مما يضحيه الإنسان أو مما يشتريه و إذا لم يكن في ظاهره حملناه على أن من اشترى لحوم الأضحى فلا بأس بأن يخرجها و الذي يدل على ذلك ما رواه

[الحديث ١٠٨]

١٠٨ الْحَسَنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي إِبْرَاهِيمَ ع قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ لَمَّا يَتَزَوَّدُ الْحَاجُّ مِنْ أَضْحِيَّتِهِ وَ لَهُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا أَيَّامَهَا إِلَّا السَّنَامَ فَإِنَّهُ دَوَاءٌ قَالَ أَحْمَدُ وَ قَالَ لَا بَأْسَ أَنْ يَشْتَرِيَ الْحَاجُّ مِنْ لَحْمِ مَنَى وَ يَتَزَوَّدَهُ.

وَ كَذَلِكَ لَا يَتَّبَعِي أَنْ يَأْخُذَ مِنْ جُلُودِهَا شَيْئًا بَلْ يَتَّصِقُ بِهَا كُلِّهَا رَوَى

[الحديث ١٠٩]

١٠٩ موسى بن القاسم عن صفوان بن يحيى عن معاوية بن عمارة عن أبي

الحديث السابع و المائة: حسن.

الحديث الثامن و المائة: ضعيف على المشهور.

قوله عليه السلام: و له أن يأكل ليس فى المنتهى " أيامها".

الحديث التاسع و المائة: صحيح.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨ ص: ٦٢

عبيد الله ع قال ذبح رسول الله ص عن أمهات المؤمنين بقره بقره و نحر هو ستا و ستين بدنه و نحر على ع أربعا و ثلاثين بدنه و لم يعط الجزارين من جلالها و لا من قلائدها و لا من جلودها و لكن تصدق به.

[الحديث ١١٠]

١١٠ و روى الحسين بن سعيد عن حماد و فضاله عن معاوية بن عمارة قال سألت أبا عبد الله ع عن الإهاب فقال تصدق به أو تجعله مصلى ينتفع به فى البيت و لما أعطى الجزارين و قال نهى رسول الله ص أن يعطى جلالها و جلودها و قلائدها الجزارين و أمره أن يتصدق بها.

[الحديث ١١١]

١١١ و أمما ما رواه الحسين بن سعيد عن صفوان و أحمد بن محمد عن حماد

و فى القاموس: الجل بالضم ما تلبسه الدابة لتصان به، و الجمع جلال.

و فيه أيضا: القلاده ما جعل فى العنق.

و قال فى الدروس: تستحب الصدقه بجلودها و جلالها و قلائدها، تأسيا بالنبي صلى الله عليه و آله. و يكره بيع الجلود و إعطاؤها الجزار أجره لا صدقه.

الحديث العاشر و المائة: صحيح.

و يدل على جواز الانتفاع بالجلود للمصلى، فيخالف ما ذكره الشيخ، و لعل القول باستثناء تلك الأشياء أظهر من حملها على التصدق بالثمن، إذ التصدق بالثمن إنما ورد في الجراب الذى ليس فيه مصلحه دينيه، فلا ينافى جواز جعلها مصلى، و أيضا يمكن حمل النهى على الكراهه و الصدقه على الاستحباب.

الحديث الحادى عشر و المائة: موثق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٦٣

جَمِيعاً عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي إِبْرَاهِيمَ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْهَدْيِ أَيْ يُخْرَجُ بِشَىْءٍ مِنْهُ عَنِ الْحَرَمِ فَقَالَ بِالْجِلْدِ وَالسَّنَامِ وَالشَّيْءِ يُنْتَفَعُ بِهِ قُلْتُ إِنَّهُ بَلَّغْنَا عَنْ أَبِيكَ أَنَّهُ قَالَ لَا يُخْرَجُ مِنَ الْهَدْيِ الْمَضْمُونِ شَيْئاً قَالَ بَلْ يُخْرَجُ بِالشَّيْءِ يُنْتَفَعُ بِهِ وَزَادَ فِيهِ أَحْمَدُ وَ لَا يُخْرَجُ بِشَىْءٍ مِنَ اللَّحْمِ مِنَ الْحَرَمِ.

وَ لَيْسَ يُنَافَى مَا ذَكَرْنَاهُ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْخَبْرِ إِبَاحُهُ ذَلِكَ عَلَى كُلِّ حَالٍ

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا أَبَاحَهُ لِمَنْ يَتَصَدَّقُ بِثَمَنِهِ وَالَّذِي يُدَلُّ عَلَى هَذَا مَا رَوَاهُ

[الحديث ١١٢]

١١٢ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ جُلُودِ الْأَضَاحِيِّ هَلْ يَصْلُحُ لِمَنْ ضَحَّى بِهَا أَنْ يَجْعَلَهَا جِرَابًا قَالَ لَا يَصْلُحُ أَنْ يَجْعَلَهَا جِرَابًا إِلَّا أَنْ يَتَصَدَّقَ بِثَمَنِهَا.

وَ قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ مَنْ لَمْ يَجِدِ الْهَدْيَ وَ وَجَدَ ثَمَنَهُ فَإِنَّهُ يُخْلَفُ ثَمَنُهُ عِنْدَ مَنْ يَشْتَرِي هَدْيَهُ فَيُذَبِّحُ عَنْهُ وَ ذَكَرْنَا حَالَ مَنْ لَيْسَ مَعَهُ الثَّمَنُ وَ مَا يَلْزَمُهُ مِنَ الصِّيَامِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَ سَبْعَةَ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ وَ لَا يَجُوزُ أَنْ تُصَامَ أَيَّامُ التَّشْرِيقِ مَعَ الْإِخْتِيَارِ يُدَلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ١١٣]

١١٣ الْحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُؤَيْدٍ وَ صَفْوَانَ عَنِ ابْنِ سَنَانَ وَ حَمَّادٍ عَنِ ابْنِ الْمُغِيرَةِ عَنِ ابْنِ سَنَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ تَمَتَّعَ فَلَمْ يَجِدْ هَدْيًا قَالَ فَلْيُصِّمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ لَيْسَ فِيهَا أَيَّامُ التَّشْرِيقِ وَ لَكِنْ يُقِيمُ بِمَكَهَ حَتَّى يَصُومَهَا وَ سَبْعَةَ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ وَ ذَكَرَ حَدِيثَ بُدَيْلِ بْنِ وَرْقَاءَ.

[الحديث ١١٤]

١١٤ وَ عَنْهُ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُؤَيْدٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ

الحديث الثاني عشر و المائة: صحيح.

الحديث الثالث عشر و المائة: صحيح.

الحديث الرابع عشر و المائة: صحيح.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٦٤

وَ عَلِيُّ بْنُ النَّعْمَانِ عَنِ ابْنِ مُشِيكَانَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ رَجُلٍ تَمَتَّعَ وَ لَمْ يَجِدْ هَدْيًا قَالَ يَصُومُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ قُلْتُ لَهُ أَمِنْهَا أَيَّامُ التَّشْرِيقِ قَالَ لَمْ أَوْ لَكِنْ يُقِيمُ بِمَكَهَ حَتَّى يَصُومَهَا وَ سَبْعَةَ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ فَإِنْ لَمْ يُقِمِ عَلَيْهِ أَضِحَابُهُ وَ لَمْ يَسْتَطِعِ الْمُقَامَ بِمَكَهَ فَلْيُصِّمْ عَشْرَةَ أَيَّامٍ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ بُدَيْلِ بْنِ وَرْقَاءَ.

[الحديث ١١٥]

١١٥ وَ عَنْهُ عَنِ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ع قَالَ قُلْتُ لَهُ ذَكَرَ ابْنُ السَّرَّاجِ أَنَّهُ كَتَبَ إِلَيْكَ بِسَأَلِكَ عَنْ مُتَمَتِّعٍ لَمْ يَكُنْ لَهُ

هَدَى فَأَجَبْتُهُ فِي كِتَابِكَ يَصُومُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ بِمِنَى فَإِنْ فَاتَهُ ذَلِكَ صَامَ صَبِيحَةَ الْحَضِيحَةِ وَ يَوْمَيْنِ بَعْدَ ذَلِكَ قَالَ أَمَّا أَيَّامٌ مِنِّي فَإِنَّهَا أَيَّامٌ أَكَلٍ وَ شُرْبٍ لَّا صِيَامَ فِيهَا وَ سَبَعَهُ أَيَّامٌ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ.

[الحدِيث ١١٦]

١١٦ وَ أَمَّا مَا رَوَاهُ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ

الحدِيث الخامس عشر و المائة: صحيح.

و قال فى الدروس: لو صام بعد التشرىق، فى الأءاء أو القضاة قولان، أشبههما: الأول. و فى جواز صومها فى أيام التشرىق خلاف، فجوز الصدوقان و الشىخ صوم الثالث عشر و ما بعده، لصحىحه عبد الرحمن بن الحجاج " يصام يوم الحصبه " و لعله لعدم استىعاب مقامه بمنى، و جوز ابن الجنىد أيام التشرىق، للروايه عن على عليه السلام. و لو كان أيام التشرىق بمكه فى جواز الصوم تردد، و قطع الشىخ بالمنع.

الحدِيث السادس عشر و المائة: ضعيف على المشهور.

ملاذ الأءيار فى فهم تهذيب الأءبار، ج ٨ ص: ٦٥

مُوسَى الْحَشَّابِ عَنْ غِيَاثِ بْنِ كَلُوبٍ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عَلِيَّاعَ كَانَ يَقُولُ مَنْ فَاتَهُ صِيَامُ الثَّلَاثَةِ الْأَيَّامِ الَّتِي فِي الْحَجِّ فَلْيَصُمْهَا أَيَّامَ التَّشْرِيقِ فَإِنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ لَهُ.

[الحدِيث ١١٧]

١١٧ وَ مَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَيْمُونِ الْقَدَّاحِ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ ع أَنَّ عَلِيَّاعَ كَانَ يَقُولُ مَنْ فَاتَهُ صِيَامُ الثَّلَاثَةِ الْأَيَّامِ فِي الْحَجِّ وَ هِيَ قَبْلَ التَّرْوِيحِ بِيَوْمٍ وَ يَوْمِ التَّرْوِيحِ - وَ يَوْمَ عَرَفَةَ فَلْيَصُمْ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ فَقَدْ أُذِنَ لَهُ.

فَهَذَا الْخَبْرَانِ وَ رَدَا شَاذَيْنِ مُخَالَفَيْنِ لِسَائِرِ الْأَخْبَارِ وَ لَّا يَجُوزُ الْمَصَرُّ إِلَيْهِمَا وَ الْعِيدُولُ عَنْ عِدَّةِ أَحَادِيثَ إِلَّا بِطَرِيقٍ يَقْطَعُ الْعُذْرَ وَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الرَّجُلَانِ وَ هُمَا عَلَى جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ ع ذَلِكَ وَ أَنَّهُمَا قَدْ سَمِعَاهُ مِنْ غَيْرِهِ مِمَّنْ يُنْسَبُ إِلَى أَهْلِ الْبَيْتِ ع لِأَنَّهُ قَدْ رُوِيَ أَنَّ هَذَا كَانَ يَقُولُهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَسَنِ وَ نَسَبَاهُ إِلَيْهِ

وَهُمَا وَ لَوْ سَلِمَا مِنْ ذَلِكْ لَمْ يَجِبِ الْعَمَلُ بِهِمَا لِأَنَّ الْأَخْبَارَ الْمُتَقَدِّمَةَ الْمَرْوِيَّةَ عَنْهُ قَدْ عَارَضَتْ هِدْيَيْنِ الْخَبْرَيْنِ وَ زَادَتْ عَلَيْهِمَا بِالْكَثْرَةِ وَ لَوْ تَسَاوَتْ كُلُّهُمَا حَتَّى لَا مَزِيَّةَ بَيْنَهُمَا كَانَ يَجِبُ اطْرَاحُ الْعَمَلِ بِجَمِيعِهَا وَ الْمَصْتَبِرُ إِلَى مَا رَوَاهُ- أَبُو الْحَسَنِ مُوسَى ع عَنْ أَبِيهِ ع لِأَنَّ لِرِوَايَتِهِ ع مَزِيَّةً ظَاهِرَةً عَلَى رِوَايَةِ غَيْرِهِ لِعِصْمَتِهِ وَ طَهَارَتِهِ وَ نَزَاهَتِهِ وَ بَرَاءَتِهِ مِنَ الْأَوْهَامِ

[الحديث ١١٨]

١١٨ رَوَى مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ النَّخَعِيِّ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى

الحديث السابع عشر و المائة: مجهول.

و يمكن حمله مع ما تقدمه على التقيه، لكون رواتهما من العامه.

الحديث الثامن عشر و المائة: صحيح.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨ ص: ٦٦

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ قَالَ كُنْتُ قَائِمًا أُصَلِّي وَ أَبُو الْحَسَنِ ع قَاعِدٌ قُدَامِي وَ أَنَا لَا أَعْلَمُ فَبَجَاءَهُ عَبَادُ الْبَصِيرِيِّ قَالَ فَسَلِمَ ثُمَّ جَلَسَ فَقَالَ لَهُ يَا أَبَا الْحَسَنِ مَا تَقُولُ فِي رَجُلٍ تَمَتَّعَ وَ لَمْ يَكُنْ لَهُ هِدْيٌ قَالَ يَصُومُ الْأَيَّامَ الَّتِي قَالَ اللَّهُ تَعَالَى قَالَ فَجَعَلْتُ أُصِغِي إِلَيْهِمَا فَقَالَ لَهُ عَبَادٌ وَ أَيُّ أَيَّامٍ هِيَ قَالَ قَبْلَ التَّرْوِيهِ بِيَوْمٍ وَ يَوْمَ التَّرْوِيهِ وَ يَوْمَ عَرَفَةَ قَالَ فَإِنَّ فَاتَهُ ذَلِكَ قَالَ يَصُومُ صَبِيحَةَ الْحَضْبَةِ وَ يَوْمَيْنِ بَعْدَ ذَلِكَ قَالَ أَفَلَا تَقُولُ كَمَا قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَسَنِ قَالَ فَأَيْشٍ قَالَ قَالَ قَالَ يَصُومُ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ قَالَ إِنَّ جَعْفَرَ كَانَ يَقُولُ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص أَمَرَ بِدَيْئِلًا أَنْ يُنَادَى أَنَّ هَذِهِ أَيَّامٌ أَكُلُ وَ شَرِبُ فَلَا يَصُومَنَّ أَحَدٌ قَالَ يَا أَبَا الْحَسَنِ إِنَّ اللَّهَ قَالَ - فَصِيَامٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَ سَبْعَةَ إِذَا رَجَعْتُمْ قَالَ كَانَ جَعْفَرٌ ع يَقُولُ - ذُو الْحِجَّةِ كُلُّهُ مِنْ أَشْهُرِ الْحَجِّ.

مَنْ صَامَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ وَ يَوْمَ عَرَفَةَ فَإِنَّهُ يَصُومُ يَوْمًا آخَرَ بَعْدَ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ وَ مَتَى لَمْ يَصُمْ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ لَا يُجُوزُ لَهُ أَنْ يَصُومَ عَرَفَةَ بَلْ
يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَصُومَ بَعْدَ انْقِضَاءِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مُتَتَابِعَاتٍ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ١١٩]

١١٩ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أَحْمَدَ عَنْ مُفَضَّلِ بْنِ صَالِحٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ فِيمَنْ صَامَ يَوْمَ
التَّرْوِيَةِ وَ يَوْمَ عَرَفَةَ قَالَ يُجْزِيهِ أَنْ يَصُومَ يَوْمًا آخَرَ.

[الحديث ١٢٠]

١٢٠ وَ عَنْهُ عَنِ النَّخَعِيِّ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ يَحْيَى الْأَزْرَقِ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ

و أبو الحسين هو أيوب بن نوح.

الحديث التاسع عشر و المائة: ضعيف.

الحديث العشرون و المائة: صحيح على الظاهر.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٦٧

ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ قَدِمَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ مُتَمَتِّعًا وَ لَيْسَ لَهُ هَدْيٌ فَصَامَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ وَ يَوْمَ عَرَفَةَ قَالَ يَصُومُ يَوْمًا آخَرَ بَعْدَ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ.

[الحديث ١٢١]

١٢١ وَ الَّذِي رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ عِمْرَانَ بْنِ مُوسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْفَضْلِ الْوَاسِطِيِّ قَالَ
سَمِعْتُهُ يَقُولُ إِذَا صَامَ الْمُتَمَتِّعُ يَوْمَيْنِ لَا يَتَابِعُ الصَّوْمَ الْيَوْمَ الثَّلَاثَ فَقَدْ فَاتَهُ صِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ فَلْيَصُمْ بِمَكَهَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مُتَتَابِعَاتٍ
فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ وَ لَمْ يَقُمْ عَلَيْهِ الْجَمَالَ فَلْيَصُمْهَا فِي الطَّرِيقِ أَوْ إِذَا قَدِمَ إِلَى أَهْلِهِ صَامَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ مُتَتَابِعَاتٍ.

فَلَيْسَ مُنَافِيًا لِمَا ذَكَرْنَاهُ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْحَبْرِ أَنَّ الْيَوْمَيْنِ اللَّذَيْنِ صَامَهُمَا أُمَّ يَوْمَيْنِ هُمَا وَ إِذَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ فِي ظَاهِرِهِ حَمَلْنَاهُ عَلَى
مَنْ صَامَ غَيْرَ يَوْمِ التَّرْوِيَةِ وَ يَوْمِ عَرَفَةَ وَ مَنْ كَانَ كَذَلِكَ كَانَ عَلَيْهِ صِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مُتَتَابِعَاتٍ لَا يَعْتَدُّ بِالْيَوْمَيْنِ وَ الَّذِي رَوَاهُ

[الحديث ١٢٢]

١٢٢ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الْمُخْتَارِ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عَ قَالَ سَأَلْتُهُ
عَبَادُ الْبَصْرِيِّ عَنْ مُتَمَتِّعٍ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ قَالَ يَصُومُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ قَبْلَ يَوْمِ التَّرْوِيَةِ قَالَ فَإِنْ فَاتَهُ صَوْمُ هَذِهِ الْأَيَّامِ فَقَالَ لَا يَصُومُ التَّرْوِيَةَ
وَ لَا يَوْمَ عَرَفَةَ وَ لَكِنْ يَصُومُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ

إذ الظاهر أن " يحيى الأزرق " هو ابن عبد الرحمن، و يظهر من مشيخه الفقيه احتمال يحيى بن حسان، فيكون مجهولا.

الحديث الحادى و العشرون و المائة: مجهول.

الحديث الثانى و العشرون و المائة: موثق.

و يمكن حمله على التقيه أو الكراهه.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٦٨

مُتَّابِعَاتٍ بَعْدَ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ.

فَلَا يُنَافِي مَا ذَكَرْنَاهُ لِأَنَّهُ إِنَّمَا نَفَى صَوْمَ يَوْمِ التَّرْوِيهِ عَلَى الْإِنْفِرَادِ دُونَ أَنْ يَكُونَ نَفَى ذَلِكَ إِذَا صَامَ مَعَهُ - يَوْمَ عَرَفَةَ بِجَدَلَالِهِ مَا قَدَّمْنَاهُ
وَ مَتَى صَامَ الْإِنْسَانُ قَبْلَ يَوْمِ التَّرْوِيهِ وَ بَعْدَ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ

فَلَا يَصُومُ إِلَّا مُتَّابِعَهُ رَوَى

[الحديث ١٢٣]

١٢٣ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِافِرِّ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَا يَصُومُ الثَّلَاثَةَ الْأَيَّامَ مُتَّفَرِّقَةً.

[الحديث ١٢٤]

١٢٤ وَرَوَى الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ صَيْفُوَانَ وَفَضَّالَةَ عَنْ رِفَاعَةَ بْنِ مُوسَى قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ مُتَمَتِّعٍ لَا يَجِدُ هَيْدِيًا قَالَ يَصُومُ يَوْمًا قَبْلَ التَّرْوِيَةِ وَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ وَ يَوْمَ عَرَفَةَ قُلْتُ فَإِنَّهُ قَدِمَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ فَخَرَجَ إِلَى عَرَفَاتٍ قَالَ يَصُومُ الثَّلَاثَةَ الْأَيَّامَ بَعْدَ النَّفْرِ قُلْتُ فَإِنْ جَمَّالَهُ لَمْ يُقِمِ عَلَيْهِ قَالَ يَصُومُ يَوْمَ الْحَضْبَةِ وَ بَعْدَهُ بِيَوْمَيْنِ قُلْتُ يَصُومُ وَ هُوَ مُسَافِرٌ قَالَ نَعَمْ أَلَيْسَ هُوَ يَوْمٌ

الحديث الثالث والعشرون والمائة: مجهول.

الحديث الرابع والعشرون والمائة: صحيح.

و في القاموس: ليله الحصبه بالفتح التي بعد أيام التشريق.

قوله: أليس هو أي: لا- بد من اختيار السفر يوم عرفه للوقوف لكل حاج، سواء كان من أهل مكة أو من غيرهم، و عموم الآية يشمل ما إذا صادف يوم عرفه.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٦٩

عَرَفَهُ مُسَافِرًا وَ اللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ قَالَ قُلْتُ قَوْلُ اللَّهِ فِي ذِي الْحِجَّةِ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع وَ نَحْنُ أَهْلَ الْبَيْتِ نَقُولُ فِي ذِي الْحِجَّةِ.

[الحديث ١٢٥]

١٢٥ وَ عَنْهُ عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيْسَى قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ قَالَ عَلِيُّ ع صِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ قَبْلَ التَّرْوِيَةِ يَوْمٌ وَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ وَ يَوْمَ عَرَفَةَ فَمَنْ فَاتَهُ ذَلِكَ فَلْيَتَسَحَّرْ لَيْلَةَ الْحَضْبَةِ [بِعْنَى لَيْلَةِ النَّفْرِ] وَ يُصْبِحُ صَائِمًا وَ يَوْمَيْنِ بَعْدَهُ وَ سَبْعَةً إِذَا رَجَعَ.

وَ أَمَّا صَوْمُ السَّبْعَةِ الْأَيَّامِ فَصَاحِبُهَا فِيهَا بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ صَامَهَا مُتَّابِعَهُ وَ إِنْ شَاءَ صَامَهَا مُتَّفَرِّقَةً رَوَى ذَلِكَ

و يحتمل أن يكون إلزاما على العامه، فإنهم يفسرونها بأيام التلبس بالحج، و تلك الأيام هو مسافر للخروج إلى عرفات، فقله " قول الله في

ذی الحجہ " أى مراده تعالى بقوله " فى الْحَجِّ " فى ذى الحجہ، فىمكن إيقاعها فى أيام الإقامه بمكہ، فأجاب عليه السلام بأن هذا قولنا أهل البيت و هم لا يقولون به، و إنما أوردنا إلزاما عليهم.

الحديث الخامس و العشرون و المائة: صحيح.

قوله: و أما صوم السبعه الأيام هذا هو المشهور، بل قال العلامة فى التذکره و المنتهى: إنه لا يعرف فيه خلافا، و نقل عن ابن أبى عقيل و أبى الصلاح أنهما أوجبا الموالاه فى السبعه كالثلاثه، و قواه فى المختلف لروايه على بن جعفر.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٧٠

[الحديث ١٢٦]

١٢٦ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ عِزِّي قَدِمْتُ الْكُوفَةَ وَ لَمْ أَصُمْ السَّبْعَةَ الْأَيَّامَ حَتَّى فَرَعْتُ فِي حَاجِهِ إِلَى بَغْدَادَ قَالَ صُمْهَا بِبَغْدَادَ قُلْتُ أَفَرَّقَهَا قَالَ نَعَمْ.

وَ مَنْ فَاتَهُ صَوْمُ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ الْأَيَّامِ - بِمَكَّةَ لِعَائِقٍ يَعُوقُهُ أَوْ نَسِيَانٍ يَلْحَقُهُ فَلْيَصُمْهَا فِي الطَّرِيقِ إِنْ شَاءَ وَ إِنْ أَرَادَ أَنْ يَصُومَهَا إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ كَانَ لَهُ ذَلِكَ رَوَى

الحديث السادس و العشرون و المائة: مجهول.

قوله: حتى فرغت بالراء المهمله و الغين المعجمه.

قال فى القاموس: فرغ له و إليه قصده.

و فى بعض النسخ " فرغت " بالزاي المعجمه و العين المهمله.

و فى القاموس: فرغ إليه لجا.

قوله: و من فاته صوم هذه الثلاثه الأيام نقل بعض الأصحاب الإجماع على عدم جواز صوم الثلاثه بعد خروج ذى الحجہ و تعين الهدى بعده، مع أن ظاهر كلام الشيخ هنا خلافه، و ظاهر الأخبار أيضا معه.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٧١

[الحديث ١٢٧]

١٢٧ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيْسَى عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ حَدَّثَنِي عَبْدُ صَالِحٍ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمُتَمَتِّعِ لَيْسَ لَهُ أَضْحِيَّةٌ وَ

فَأَنَّهُ الصَّوْمُ حَتَّى يَخْرُجَ وَ لَيْسَ لَهُ مُقَامٌ قَالَ يَصُومُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الطَّرِيقِ إِنْ شَاءَ وَ إِنْ شَاءَ صَامَ عَشْرَةَ فِي أَهْلِهِ.

[الحدِيث ١٢٨]

١٢٨ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْحُسَيْنِ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُؤَيْدٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ وَ عَلِيِّ بْنِ التُّعْمَانَ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسَيْكَانَ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ تَمَتَّعَ وَ لَمْ يَجِدْ هَدْيًا قَالَ يَصُومُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ بِمَكَهَ وَ سَبْعَةَ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ فَإِنْ لَمْ يُقِمِ عَلَيْهِ أَصْحَابُهُ وَ لَمْ يَسْتَطِعِ الْمُقَامَ بِمَكَهَ فَلْيَصُمْ عَشْرَةَ أَيَّامٍ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ.

وَ لَيْسَ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ مُنَافِيًا لِخَبَرِ رِفَاعَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع الْمُقَدَّمِ ذِكْرُهُ مِنْ قَوْلِهِ إِنَّهُ يَصُومُ وَ هُوَ مُسَافِرٌ لِأَنَّهُ لَمْ يُوجِبِ الصَّوْمَ فِي السَّفَرِ لِمَا غَيْرُ وَ إِنَّمَا قَصِدُ إِلَى إِيَابِهِ جَوَازِ صَوْمِ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ الْأَيَّامِ فِي السَّفَرِ رَدًّا عَلَى مَنْ اِمْتَنَعَ مِنْهُ وَ لَمْ يُجَوِّزِ الصَّوْمَ فِي السَّفَرِ وَ الَّذِي يُؤَيِّدُ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَنَّهُ أَرَادَ التَّخْيِيرَ فِي ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

و يمكن حمل الأخبار على ما إذا رجع إلى أهله قبل خروج ذى الحججه، لكنه بعيد، و هذا التأويل فى كلام الشيخ أبعده، و الله تعالى يعلم.

الحدِيث السابع و العشرون و المائة: صحيح.

قوله: حدثنى عبد صالح عليه السلام قال الفاضل التستري رحمه الله: لعل المراد موسى بن جعفر عليه السلام، و يؤيده ما قاله فى المنتهى بعد روايه سليمان بن خالد المتقدمه بعد قوله " و قد بينا أن من لم

يجد الهدى " ما صورته: و نحوه روى الشيخ فى الصحيح عن معاوية بن عمار عن العبد الصالح عليه السلام. فعلى هذا فاعل قال سألته معاوية ابن عمار.

الحديث الثامن و العشرون و المائة: صحيح.

وقيل: المعهود رواه سعد بواسطه أحمد بن محمد بن عيسى، كما فى

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٧٢

[الحديث ١٢٩]

١٢٩ سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص مَنْ كَانَ مُتَمَتِّعًا فَلَمْ يَجِدْ هَيْدِيًّا فَلْيُصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَ سَبْعَةَ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ فَإِنَّ فَاتَهُ ذَلِكَ وَ كَانَ لَهُ مَقَامٌ بَعِيدَ الصَّدْرِ صِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ بِمَكَهَ وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَقَامٌ صِيَامٌ فِي الطَّرِيقِ أَوْ فِي أَهْلِهِ وَ إِنْ كَانَ لَهُ مَقَامٌ بِمَكَهَ وَ أَرَادَ أَنْ يَصُومَ السَّبْعَةَ تَرَكَ الصِّيَامَ بِقَدْرِ مَسِيرِهِ إِلَى أَهْلِهِ أَوْ شَهْرًا ثُمَّ صَامَ

الفهرست و رجال النجاشى و الفقيه و يأتى أيضا.

الحديث التاسع و العشرون و المائة: صحيح.

و فى القاموس: الصدر اليوم الرجوع، و الاسم بالتحريك، و منه طواف الصدر، و بالتحريك أيضا الرابع من أيام النحر.

و فى النهاية: الصدر بالتحريك رجوع المسافر من مقصده، و منه الحديث " للمهاجر إقامه ثلاث بعد الصدر " يعنى: بمكه بعد أن يقضى نسكه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٧٣

[الحديث ١٣٠]

١٣٠ وَ أَمَّا مَا رَوَاهُ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ عَنِ الْعَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا ع قَالَ الصَّوْمُ الثَّلَاثَةُ الْأَيَّامِ إِنْ صَامَهَا فَأَخْرَجَهَا يَوْمَ عَرَفَةَ وَ إِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى ذَلِكَ فَلْيُؤَخِّرْهَا حَتَّى يَصُومَهَا فِي أَهْلِهِ وَ لَا يَصُومَهَا فِي السَّفَرِ.

فَلَيْسَ يُنَافِي مَا قَدَّمَناه بَلْ يُؤَكِّدُهُ لِأَنَّهُ أَرَادَ ع لَا يَصُومَهَا فِي السَّفَرِ مُعْتَمِدًا أَنَّهُ لَا يَسِيَعُهُ غَيْرُ ذَلِكَ بَلْ يَعْتَقِدُ أَنَّهُ مُحَيَّرٌ فِي صَوْمِهَا فِي السَّفَرِ وَ صَوْمِهَا إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ وَ الَّذِي رَوَاهُ

[الحديث ١٣١]

١٣١ الحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى عَنْ عِمْرَانَ الْحَلَبِيِّ قَالَ سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ نَسِيَ أَنْ يَصُومَ الثَّلَاثَةَ الْأَيَّامَ الَّتِي عَلَى الْمُتَمَتِّعِ إِذَا لَمْ يَجِدِ الْهَدْيَ حَتَّى يَقْدَمَ أَهْلُهُ قَالَ يَبْعَثُ بِدَمٍ.

فَمَحْمُولٌ عَلَى مَنْ لَمْ يَكُنْ مُتَمَكِّنًا مِنَ الْهَدْيِ وَ لَمَّا مِنْ تَمَنِيهِ وَ مَتَى لَمْ يَصُمْ بِمَكَهَ وَ لَمَّا فِي الطَّرِيقِ وَ هُوَ فِي بَلَدِهِ مُتَمَكِّنٌ مِنْ تَمَنِيهِ الْهَدْيِ فَإِنَّهُ يَبْعَثُ بِهِ وَ لَوْ كَانَ قَدْ صَامَهُ لَمْ يَلْزَمُهُ ذَلِكَ أَوْ كَانَ لَمْ يَتَمَكَّنْ مِنْ ذَلِكَ لَمْ يَلْزَمُهُ إِلَّا صِيَامَ عَشْرِهِ أَيَّامٍ فِي بَلَدِهِ حَسَبَ مَا قَدَّمَ نَاهُ وَ الْأَصْلُ فِي صَوْمِ الثَّلَاثَةِ الْأَيَّامِ بِمَكَهَ مَا قَدَّمَ نَاهُ وَ هُوَ يَوْمٌ قَبْلَ التَّرْوِيهِ وَ يَوْمٌ التَّرْوِيهِ وَ يَوْمٌ عَرَفَةَ وَ مَنْ لَمْ يَتَمَكَّنْ مِنْ ذَلِكَ يَصُومُ عَقِيبَ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ وَ قَدْ رَوَى رُحْصَةَ فِي أَنَّهُ إِذَا قَدِمَ فِي أَوَّلِ الشَّهْرِ حَيَّازَ لَهُ أَنْ يَصُومَ فِي أَوَّلِ الْعَشْرِ وَ الْعَمَلُ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ أَوَّلًا رَوَى

الحديث الثلاثون و المائة: صحيح.

الحديث الحادي و الثلاثون و المائة: صحيح.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٧٤

[الحديث ١٣٢]

١٣٢ سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ وَ مُحَمَّدِ بْنِ سَيِّدَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسَيْكَانَ قَالَ حَدَّثَنِي أَبَانُ الْأَزْرَقُ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ أَنَّهُ قَالَ مَنْ لَمْ يَجِدِ الْهَدْيَ وَ أَحَبَّ أَنْ يَصُومَ الثَّلَاثَةَ الْأَيَّامَ فِي أَوَّلِ الْعَشْرِ فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ. وَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَخْلُقَ الرَّجُلُ رَأْسَهُ وَ لَا يَزُورَ الْبَيْتَ إِلَّا بَعْدَ الذَّبْحِ أَوْ أَنْ يَبْلُغَ الْهَدْيَ مَحَلَّهُ وَ هُوَ أَنْ يَشْتَرِيَهُ فَيَجْعَلَهُ فِي رَحْلِهِ رَوَى

[الحديث ١٣٣]

١٣٣ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنِ وَهَيْبِ بْنِ حَفْصٍ عَنْ أَبِي بَصْتِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ إِذَا اشْتَرَيْتَ أَضْحِيَّتَكَ - وَ قَمَطْتَهَا وَ صَارَتْ فِي جَانِبِ رَحْلِكَ فَقَدْ بَلَغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ فَإِنْ أَحْبَبْتَ أَنْ تَخْلُقَ فَاخْلُقْ

الحديث الثاني و الثلاثون و المائة: مجهول.

وقال في المدارك: لا-ريب أن الاحتياط يقتضى عدم صوم ما قبل السابع، و إنما يسوغ تقديم الصوم من أول ذى الحجة مع التلبس بالعمرة، و اعتبر بعضهم التلبس بالحج، و قد تعلق الأمر في الأخبار الكثيره بصوم يوم قبل الترويه، مع استحباب الإحرام بالحج يوم الترويه.

و بنى الشهيد فى الدروس الاكتفاء بالتلبس بالعمرة على أن الحج المندوب هل يجب بالشروع فى العمره أم لا؟ فعلى الأول يكفى الشروع فى العمره دون الثانى.

الحديث الثالث و الثلاثون و المائة: موثق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٧٥

[الحديث ١٣٤]

١٣٤ رَوَى مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ لَا يَخْلُقُ رَأْسَهُ وَلَا يَزُورُ حَتَّى يُضْحَى فَيَخْلُقُ رَأْسَهُ وَيَزُورُ مَتَى شَاءَ.

[الحديث ١٣٥]

١٣٥ وَالَّذِي رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَبْدِ بْنِ أَصِحَابِنَا عَنْ سَيْهَلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصِيرٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرِ الثَّانِي عِ جُعِلْتُ فِدَاكَ إِنَّ رَجُلًا مِنْ أَصِحَابِنَا رَمَى الْجَمْرَةَ - يَوْمَ النَّحْرِ وَ حَلَقَ قَبْلَ أَنْ يَذْبَحَ فَقَالَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص كَانَ يَوْمَ النَّحْرِ أَتَاهُ طَوَائِفٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ ذَبَحْنَا مِنْ قَبْلِ أَنْ نَزِمَى وَ حَلَقْنَا مِنْ قَبْلِ أَنْ نَذْبَحَ فَلَمْ يَبْقَ شَيْءٌ مِمَّا يَتَّبَعِي أَنْ يُقَدِّمُوهُ إِلَّا أَخْرَوْهُ وَ لَا شَيْءٌ مِمَّا يَتَّبَعِي أَنْ يُؤَخِّرُوهُ إِلَّا قَدَّمُوهُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص لَا حَرَجَ لَكَ حَرَجٌ.

فَلَيْسَ فِيهِ مِمَّا يَنْفَى مِمَّا ذَكَرْنَاهُ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي ظَاهِرِ الْحَبْرِ أَنَّهُمْ فَعَلُوا ذَلِكَ عَامِدِينَ أَوْ نَاسِينَ فَإِذَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ فِي ظَاهِرِ حَمَلِنَاهُ عَلَى حَالِ النَّسِيَانِ وَالَّذِي يَدُلُّ

اعلم أن الشيخ رحمه الله اكتفى فى المبسوط و النهايه و هنا فى جواز الحلق بحصول الهدى فى رحله لهذه الروايه، و هى مطابقه لظاهر القرآن، و لا ريب أن تأخير الحلق عن الذبح أولى و أحوط.

الحديث الرابع و الثلاثون و المائة: مجهول، و يحتمل الصحه.

قال الفاضل التستري رحمه الله فى على: كأنه على بن جعفر، كما نسبه إليه فى المختلف، و فى المنتهى اقتصر على أن قال: عن على.

الحديث الخامس و الثلاثون و المائة: ضعيف على المشهور.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٧٦

عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ١٣٦]

١٣٦ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يَزُورُ الْبَيْتَ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ
قَالَ لَا يَتَّبِعُنِي إِلَّا أَنْ يَكُونَ نَاسِيًا ثُمَّ قَالَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص أَتَاهُ

أَنَاسُ يَوْمَ النَّحْرِ فَقَالَ بَعْضُهُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ حَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أُذْبِحَ وَقَالَ بَعْضُهُمْ حَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أُرْمَى فَلَمْ يَثْرُكُوا شَيْئًا كَانَ يَتَّبِعِي لَهُمْ أَنْ يُؤَخَّرُوهُ إِلَّا قَدَّمُوهُ فَقَالَ صَ لَا حَرْجَ.

[الحدِيث ١٣٧]

١٣٧ وَ رَوَى مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ حَلَقَ رَأْسَهُ قَبْلَ أَنْ يُضَحِّيَ قَالَ لَا بَأْسَ وَ لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ وَ لَا يَعُودَنَّ.

وَ مَنْ سَاقَ مَعَهُ هَيْدِيًّا فِي الْعَشْرِ فَإِنْ كَانَ قَدْ أَشْعَرَهُ وَ قَلَدَهُ فَلَا يَنْحَرُهُ إِلَّا بِمَنَى يَوْمَ النَّحْرِ وَ إِنْ كَانَ لَمْ يُشْعِرْهُ وَ لَمْ يُقَلِّدْهُ فَلْيَنْحَرْهُ بِمَكَّةَ إِذَا قَدِمَ فِي الْعَشْرِ رَوَى ذَلِكَ

[الحدِيث ١٣٨]

١٣٨ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبَاطٍ عَنْ مِسْمَعٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا دَخَلَ بِهَيْدِيهِ فِي الْعَشْرِ فَإِنْ كَانَ قَدْ أَشْعَرَهُ وَ قَلَدَهُ فَلَا يَنْحَرُهُ إِلَّا يَوْمَ النَّحْرِ بِمَنَى وَ إِنْ كَانَ لَمْ يُشْعِرْهُ وَ لَمْ يُقَلِّدْهُ فَلْيَنْحَرْهُ بِمَكَّةَ إِذَا قَدِمَ فِي الْعَشْرِ

الحدِيث السادس و الثلاثون و المائة: حسن.

الحدِيث السابع و الثلاثون و المائة: صحيح.

الحدِيث الثامن و الثلاثون و المائة: صحيح.

و فيه ذبح الهدى قبل يوم النحر، و كأنه محمول على التطوع، على ما يفهم

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٧٧

وَ مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ بَدَنَةٌ فِي نَذْرِ فَلَمْ يَجِدْ فَعَلَيْهِ سَبْعُ شِيَاهٍ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ صَامَ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ يَوْمًا إِمَّا بِمَكَّةَ أَوْ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ رَوَى

[الحدِيث ١٣٩]

١٣٩ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ دَاوُدَ الرَّقِّيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الرَّجُلِ يَكُونُ عَلَيْهِ بَدَنَةٌ وَاجِبَةٌ فِي فِدَاءٍ قَالَ إِذَا لَمْ يَجِدْ بَدَنَةً فَسَبْعُ شِيَاهٍ فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ صَامَ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ يَوْمًا - بِمَكَّةَ أَوْ فِي مَنْزِلِهِ.

وَ الصَّبِيُّ إِذَا حُجَّ بِهِ مُتَمَتِّعًا وَجَبَ عَلَى وَلِيِّهِ أَنْ يَذْبَحَ عَنْهُ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيُصِّمْ عَنْهُ عَشْرَةَ أَيَّامٍ رَوَى ذَلِكَ

[الحدِيث ١٤٠]

من بعضهم، كذا ذكره الفاضل التستري قدس سره.

و لعل المعنى أنه إذا كان السياق فى الحج و قد أشعر، فلا يذبحه إلا بمنى، و إن لم يشعر يجوز نحره بمكه، فالإدخال فى العشر كناية عن الحج للزومه له غالباً.

و قال الفاضل الأسترآبادى: كان المراد الهدى المنذور، فإنه يجوز أن يجعله هدى السياق و أن لا يجعله.

الحديث التاسع و الثلاثون و المائة: صحيح.

و ذكر الشيخ و جمع من الأصحاب أن من وجب عليه بدنه فى نذر أو كفاره و لم يجد، كان عليه سبع شياه، و استدلوا بهذه الرواية، و هى مع ضعف سندها مختصه ببدنه الفداء، فلا يتم الاستدلال بها على العموم، و مع ذلك فيجب تقييد هذا الحكم بما إذا لم يكن للبدنه بدل منصوص، كما فى كفاره النعامه.

الحديث الأربعون و المائة: حسن.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٧٨

نُعِيمَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَعْيَنَ قَالَ تَمَتَّعْنَا فَأَحْرَمْنَا وَ مَعَنَا صَبِيَانٌ فَأَحْرَمُوا وَ لَبَّوْا كَمَا لَبَّيْنَا وَ لَمْ نَقْسِدِرْ عَلَى الْغَنَمِ قَالَ فَلْيُصْمَ عَنْ كُلِّ صَبِيٍّ وَثِيَّةً.

وَ مَنْ كَانَ مَعَهُ ثِيَابٌ يَتَزَيَّنُ بِهَا وَ يَتَجَمَّلُ بِهَا وَ لَمْ يَكُنْ لَهُ غَيْرُهَا

فَلَا يَلْزَمُهُ بَيْعُهَا فِي تَمَنِ الْهَدْيِ بَلْ يُجْزِيهِ الصَّوْمُ رَوَى

[الحديث ١٤١]

١٤١ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مَنْصُورِ بْنِ الْعَبَّاسِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَاعِ قَالَ قُلْتُ رَجُلٌ تَمَنَعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ وَفِي عَيْبَتِهِ ثِيَابٌ لَهُ أَيْبَعُ مِنْ ثِيَابِهِ شَيْئاً وَ يَشْتَرِي هَدِيّاً قَالَ لَا هَذَا مِمَّا يَتَرَيَّنُ بِهِ الْمُؤْمِنُ يَصُومُ وَلَا يَأْخُذُ مِنْ ثِيَابِهِ شَيْئاً.

وَ الْهَدْيُ يُجْزَى عَنِ الْفَرَضِ وَ عَنِ الْأُضْحِيِّهِ عَلَى طَرِيقِ التَّطَوُّعِ رَوَى ذَلِكَ

[الحديث ١٤٢]

١٤٢ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنِ الْعَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ يُجْزِيهِ فِي الْأُضْحِيِّهِ هَدْيُهُ.

وَ الْعَلَّةُ فِي إِشْعَارِ الْبَدَنَةِ وَ التَّقْلِيدِ مَا رَوَاهُ

و كان أبا نعيم هو ربي بن عبد الله.

قوله: و من كان معه ثياب هذا الحكم مقطوع به في كلام الأصحاب.

الحديث الحادي والأربعون والمائة: مرسل.

الحديث الثاني والأربعون والمائة: صحيح.

و يدل على ما قطع به الأصحاب من أجزاء الهدى عن الأضحيه، لكن قالوا:

الجمع بينهما أفضل.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٧٩

[الحديث ١٤٣]

١٤٣ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَيْاشِمٍ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ جَعْفَرٍ أَنَّهُ سَأَلَ مَا بَالُ الْبِدَنِ تَقَلَّدُ النَّعْلَ وَ تُشَعَّرُ فَصَالَ أَمَّا النَّعْلُ فَتَعَرَّفُ أَنَّهَا بِدَنَةٌ وَ يَعْرِفُهَا صَاحِبُهَا بِنَعْلِهِ وَ أَمَّا الْإِشْعَارُ فَإِنَّهُ يُحَرِّمُ ظَهْرَهَا عَلَى صَاحِبِهَا مِنْ حَيْثُ أَشَعَّرَهَا فَلَا يَسْتَطِيعُ الشَّيْطَانُ أَنْ يَتَسَنَّهَهَا.

وَيَجُوزُ فِي الْأُضْحِيَّةِ إِذَا عَزَّتْ أَنْ يَتَّصِقَ بِثَمَنِهَا رَوَى

[الحديث ١٤٤]

١٤٤ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَهْزِيَارَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ كُنَّا بِمَكَّةَ فَأَصَابَنَا غَلَاءٌ مِنَ الْأَصَاحِي فَاشْتَرَيْنَا بِدِينَارٍ ثُمَّ بِدِينَارَيْنِ ثُمَّ بَلَعَتْ سَبْعَةَ ثُمَّ لَمْ تُوْجَدْ بِقَلِيلٍ وَ لَا كَثِيرٍ فَوَقَّعَ هِشَامُ الْمُكَارِي إِلَى أَبِي الْحَسَنِ عَ فَأَخْبَرَهُ بِمَا اشْتَرَيْنَا وَ أَنَا لَمْ نَجِدْ بَعْدَ فَوَقَّعَ عَ إِلَيْهِ انْظُرُوا إِلَى الثَّمَنِ الْأَوَّلِ وَ الثَّانِي وَ الثَّلَاثِ فَاجْمَعُوهُ ثُمَّ تَصَدَّقُوا بِمِثْلِ ثَلَاثِهِ

الحديث الثالث و الأربعون و المائة: ضعيف على المشهور.

قوله عليه السلام: و يعرفها صاحبها بنعله ربما يفهم من ذلك أنه ينبغي أن يكون نعلا- قد صلى فيه صاحبها، لا ما وقعت فيه الصلاة أعم من أن يكون صاحبها أو غيره، فتأمل.

قوله عليه السلام: أن يمسه و فى بعض النسخ " يتسنمها " و لعله كناية عن وسوسه صاحبها بركوبها.

الحديث الرابع و الأربعون و المائة: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٨٠

وَ مَنْ جَعَلَ عَلَى نَفْسِهِ نَذْرًا لِلَّهِ تَعَالَى أَنْ يَنْحَرَّ يَدْنَهُ فَإِنْ كَانَ قَدْ سَمِيَ الْمَوْضِعَ الَّذِي يَنْحَرُّ فِيهِ فَلْيَفْعَلْ ذَلِكَ حَيْثُ سَمِيَ سَمَاءً وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ سَمِيَ مَوْضِعًا فَلْيَنْحَرَّهُ بِفَنَاءِ الْكَعْبَةِ بِمَكَّةَ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ١٤٥]

١٤٥ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيْسَى عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ إِسْحَاقَ الْأَزْرَقِ الصَّائِعِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَ عَنْ رَجُلٍ جَعَلَ لِلَّهِ عَلَيْهِ بَدَنَهُ يَنْحَرُّهَا بِالْكُوفَةِ فِي شُكْرِ فَقَالَ لِي عَلَيْهِ أَنْ يَنْحَرُّهَا حَيْثُ جَعَلَ لِلَّهِ عَلَيْهِ وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ سَمِيَ بَلَدًا فَإِنَّهُ يَنْحَرُّهَا قُبَالَهُ الْكَعْبَةِ مَنْحَرَّ الْبَدَنِ

و عمل به الأصحاب و قالوا: من لم يجد الأضحيه تصدق بثمانها، فإن اختلف أثمانها جمع الأعلى و الأوسط و الأدون و تصدق

بثلث الجميع.

و ظاهر كلامهم اختلاف الأثمان فى الوقت الواحد، و يمكن حمل كلامهم على ما يفهم من الخبر.

قوله: و من جعل على نفسه نذرا قال فى المدارك: أما وجوب صرفها مع التعيين فى الموضع المعين، فلا ريب فيه، و أما وجوب نحرها بمكة مع الإطلاق، فاستدل عليه بقوله تعالى " ثُمَّ مَحَلُّهَا إِلَى التَّيْتِ الْعَتِيقِ " و بأن النذر ينصرف إلى المعهود شرعا، و المعهود فى الهدى الواجب ذبحه هناك، و بالرواية الآتية.

و قال فى المدارك: و فى جميع هذه الأدلة نظر، و لو قيل بوجوب النحر مع الإطلاق حيث شاء كان وجهها قويا.

الحديث الخامس و الأربعون و المائة: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٨١

وَمَنْ تَمَتَّعَ عَنْ أُمِّهِ وَ أَهْلِ بَحَجِّهِ عَنْ أَبِيهِ فَهُوَ بِالْخِيَارِ فِي الذَّبْحِ إِنْ فَعَلَ فَهُوَ أَفْضَلُ وَ إِنْ لَمْ يَفْعَلْ فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ رَوَى ذَلِكَ

[الحديث ١٤٦]

١٤٦ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْخَطَّابِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ صَالِحِ بْنِ عُقْبَةَ عَنِ الْحَارِثِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ تَمَتَّعَ عَنْ أُمِّهِ وَ أَهْلِ بَحَجِّهِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ إِنْ ذَبَحَ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَ إِنْ لَمْ يَذْبَحْ فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ لِأَنَّهُ إِنَّمَا تَمَتَّعَ عَنْ أُمِّهِ وَ أَهْلِ بَحَجِّهِ عَنْ أَبِيهِ

و حمله بعضهم على ما إذا كان النذر فى طريق الحج أو العمره.

الحديث السادس و الأربعون و المائة: صحيح.

قوله: فليس عليه شىء إما لصيرورته إفرادا، لأن حج التمتع و عمرته مرتبطان يجب أن يكونا لواحد، أو لكون الهدى مختصا بما إذا كانا لواحد، و لم يتعرض لهذا الحكم أكثر الأصحاب.

و ذكره الشيخ هنا، و اكتفى فى الدروس بنقل الرواية.

ملاذ الأختيار فى

١٧ بابُ الحلقِ

إشاره

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ لِيُحْلِقَ رَأْسَهُ بَعْدَ الذَّبْحِ وَ لِيُقْلِعَ إِلَى آخِرِ الْبَابِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يَبْدَأَ بِالْحَلْقِ بَعْدَ الذَّبْحِ مَا رَوَاهُ

[الحديث ١]

١ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُدَّافِرٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ إِذَا ذَبَحْتَ أَضْحِيَّتَكَ فَاحْلِقْ رَأْسَكَ وَ اغْتَسِلْ وَ قَلِّمْ أَظْفَارَكَ وَ خُذْ مِنْ شَارِبِكَ.

وَ مَنْ تَرَكَ الْحَلْقَ عَامِدًا أَوْ التَّقْصِيرَ حَتَّى زَارَ وَجَبَ عَلَيْهِ دَمٌ شَاهٍ وَ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ نَاسِيًا فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ فَلْيَقْصِرْ ثُمَّ يُعِيدُ الطَّوْفَ وَ السَّعَى وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

باب الحلق الحديث الأول: مجهول.

و يدل على تقديم الذبح على الحلق و التقصير، و قد مر الكلام فيه.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٨٣

[الحديث ٢]

٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَ حُمَيْدِ بْنِ زِيَادٍ جَمِيعًا عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ فِي رَجُلٍ زَارَ الْبَيْتَ قَبْلَ أَنْ يَحْلِقَ فَقَالَ إِنْ كَانَ زَارَ الْبَيْتَ قَبْلَ أَنْ يَحْلِقَ وَ هُوَ عَالِمٌ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَنْبَغِي لَهُ فَإِنَّ عَلَيْهِ دَمٌ شَاهٍ

الحديث الثاني: صحيح.

و لا ريب في وجوب تقديم الحلق أو التقصير على زياره البيت، فلو عكس فإن كان عالما بالحكم، فقد قطع الأصحاب بأنه يجب عليه دم شاه، و عزاه في الدروس إلى الشيخ و أتباعه، قال: و ظاهرهم أنه لا يعيد الطواف. مع أن الشارح نقل الإجماع على وجوب إعادة الطواف على العامد، و رواه على بن يقطين بإطلاقها متناوله للعامد و غيره.

و لو كان ناسيا، فالمعروف من مذهب الأصحاب أن عليه إعادة الطواف خاصة بعد الحلق، لإطلاق روايه على بن يقطين. و

مقتضى كلام المحقق تحقق الخلاف فى المسأله، و لم أقف على تصريح به، نعم ربما ظهر من صحيحه

جميل عدم وجوب الإعادة مع النسيان.

و أما لو كان جاهلا فقد اختلف الأصحاب في حكمه، فقيل: إنه كالناسى في وجوب الإعادة و نفي الكفاره، و ظاهر هذه الصحيحه عدم وجوب الكفاره، و نقل عن ظاهر الصدوق عدم وجوب الإعادة أيضا، و ربما كان مستنده صحيحه جميل.

و قال في المدارك: و هل تجب إعادته السعي حيث تجب إعادته الطواف؟

ملاذ الأخير في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٨٤

[الحديث ٣]

٣ وَ رَوَى مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حُمْرَانَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ زَارَ الْبَيْتَ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ قَالَ لَا يَتَّبِعِي إِلَّا أَنْ يَكُونَ نَاسِيًا ثُمَّ قَالَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص أَتَاهُ النَّاسُ - يَوْمَ النَّحْرِ فَقَالَ بَعْضُهُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ ذَبَحْتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمِيَّ وَ قَالَ بَعْضُهُمْ ذَبَحْتُ قَبْلَ أَنْ أُخْلِقَ فَلَمْ يَتْرُكُوا شَيْئًا أَخْرَوْهُ كَانَ يَتَّبِعِي لَهُمْ أَنْ يَقْدُمُوهُ وَ لَا شَيْئًا قَدَّمُوهُ كَانَ يَتَّبِعِي لَهُمْ أَنْ يُؤَخَّرُوهُ إِلَّا قَالَ لَا حَرَجَ.

وَ الَّذِي يُدُلُّ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ إِعَادَةِ الطَّوَافِ وَ السَّعْيِ مَا رَوَاهُ

الأصح الوجوب. و لو قدم الطواف على الذبح أو على الرمي، ففي إلحاقه بتقديمه على التقصير، وجهان أجودهما ذلك.

الحديث الثالث: عده الوالد قدس سره صحيحا، و الظاهر جهالته لأن الذي يظهر من الفهرست أن الذي يروى عنه إن أبي نجران هو محمد بن حمران بن أعين و هو مجهول و النهدي ثقه.

و يدل ظاهرا على حكم العامد و الناسى و الجاهل، إذ الظاهر أن أكثر القوم الذين أتوا النبي صلى الله عليه و آله كانوا جاهلين. و ظاهر " لا يتبعي " الكراهه و حمل على الحرمة.

و لا يبعد أن يكون ما رواه عليه السلام عن النبي صلى

الله عليه وآله لمفهوم " لا ينبغي " أو لبيان حكم الناسى لاشتمال القوم عليه، أو لكون الناسى معذورا

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٨٥

[الحديث ٤]

٤ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ يَقِطِينَ عَنْ أَخِيهِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ يَقِطِينَ قَالَ سَأَلْتُ أَبِي الْحَسَنِ عَنِ الْمَرْأَةِ رَمَتْ وَذَبَحَتْ وَ لَمْ تُقْصِرْ حَتَّى زَارَتْ الْبَيْتَ فَطَافَتْ وَ سَبَعَتْ مِنَ اللَّيْلِ مَا حَالُهَا وَ مَا حَالُ الرَّجُلِ إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ قَالَ لَا بَأْسَ بِهِ يُقْصِرُ وَ يَطُوفُ لِلْحَجِّ ثُمَّ يَطُوفُ لِلزِّيَارَةِ ثُمَّ قَدْ أَحَلَّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ .

وَ مَنْ رَحَلَ مِنْ مَنَى قَبْلَ الْحَلْقِ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ إِلَيْهَا وَ يَحْلِقُ بِهَا أَوْ يُقْصِرُ وَ لَا يَسِيءُ غَيْرُ ذَلِكَ مَعَ الْإِخْتِيَارِ فَإِنْ لَمْ يَتِمَّ مِنَ الرَّجُوعِ إِلَى مَنَى لِضُرُورِهِ فَلْيَحْلِقْ أَيْنَ كَانَ وَ لِيُرَدَّ شَعْرُهُ إِلَى مَنَى فَيَدْفِنُهُ هُنَاكَ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٥]

٥ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ نَسِيَ أَنْ يُقْصِرَ مِنْ شَعْرِهِ أَوْ يَحْلِقَهُ حَتَّى ارْتَحَلَ مِنْ مَنَى قَالَ يَرْجِعُ إِلَى مَنَى حَتَّى يُلْقَى شَعْرُهُ بِهَا حَلْقًا كَانَ أَوْ تَقْصِيرًا

بالطريق الأولى.

الحديث الرابع: صحيح.

و لعل المراد بطواف الزيارة طواف النساء، و هو خلاف المصطلح.

و يدل على الإعادة للعامد و الجاهل و الناسى بإطلاقه، و يمكن تخصيصه بالأخيرين لعدم ذكر الكفاره، مع أن عدم الذكر لا يدل على العدم.

الحديث الخامس: صحيح.

و فيه أنه إذا نسى الحلق بمنى يرجع له، و لا خلاف فى وجوب الرجوع مع الإمكان، و لا فى وجوب الحلق أو التقصير فى مكانه مع التذمر، و إنما الكلام فى أن بعث الشعر إلى منى واجب أو مستحب و اختلفوا فيه.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٨٦

[الحديث ٦]

٦ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمَزَةَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ جَهْلٍ أَنْ يُقَصِّرَ مِنْ رَأْسِهِ أَوْ يَحْلِقَ حَتَّى ارْتَحِلَ مِنْ مَنِيٍّ قَالِ فَلْيَرْجِعْ إِلَى مَنِيٍّ حَتَّى يَحْلِقَ شَعْرَهُ بِهَا أَوْ يُقَصِّرَ وَ عَلِي الصَّرُورَةَ أَنْ يَحْلِقَ.

[الحديث ٧]

٧ وَ الَّذِي رَوَاهُ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبَاطٍ عَنْ مِسْمَعٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ نَسِيَ أَنْ يَحْلِقَ رَأْسَهُ أَوْ يُقَصِّرَ حَتَّى نَفَرَ قَالَ يَحْلِقُ فِي الطَّرِيقِ أَوْ أَيْنَ كَانَ.

فَلَيْسَ بِمُنَافٍ لِمَا ذَكَرْنَاهُ لِأَنَّ هَذِهِ الرَّوَايَةَ مَحْمُولَةٌ عَلَيَّ مَنْ لَمْ يَتَمَكَّنْ مِنَ الرَّجُوعِ إِلَى مَنِيٍّ فَأَمَّا مَعَ التَّمَكُّنِ مِنْهُ فَلَا بُدَّ مِنْ ذَلِكَ حَسَبَ مَا قَدَّمْنَاهُ فَأَمَّا مَا يَدُلُّ عَلَيَّ أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يَرُدَّ شَعْرَهُ إِلَى مَنِيٍّ إِذَا حَلَقَ بِغَيْرِهَا مَا رَوَاهُ

[الحديث ٨]

٨ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي

و أما الدفن فقد قطع الأكثر باستحبابه، و أوجبه الحلبي، و الدفن يستحب مطلقا، سواء حلق في منى أو بعث بشعره إليها.

الحديث السادس: ضعيف على المشهور.

و يدل على وجوب رجوع الجاهل.

الحديث السابع: صحيح.

و في روايه موسى بن القاسم عن علي بن رباب شىء و إن أمكن، لكون موسى من أصحاب الرضا و الجواد عليهما السلام، و ابن رباب من أصحاب الكاظم عليه السلام، لكنه بعيد، و سيأتي روايته عنه بتوسط اللؤلؤى.

الحديث الثامن: صحيح.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٨٧

عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ كَانَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عَ يَدْفِنُ شَعْرَهُ فِي فُسَيْطَاطِهِ بِمَنِيٍّ وَ يَقُولُ كَانُوا يَسْتَحِبُّونَ ذَلِكَ قَالَ وَ كَانَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَ يَكْرَهُ أَنْ يُخْرِجَ الشَّعْرَ مِنْ مَنِيٍّ يَقُولُ مَنْ أَخْرَجَهُ فَعَلَيْهِ أَنْ يَرُدَّهُ.

[الحديث ٩]

٩ وَ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَفْصِ بْنِ الْبُخْتَرِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الرَّجُلِ يَخْلُقُ رَأْسَهُ بِمَكَّةَ قَالَ يَرُدُّ الشَّعْرَ إِلَى مَنَى.

[الحديث ١٠]

١٠ وَ رَوَى الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ فَضَالٍ عَنِ الْمُفَضَّلِ بْنِ صَالِحٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ زَارَ الْبَيْتَ وَ لَمْ يَخْلُقْ رَأْسَهُ قَالَ يَخْلُقُهُ بِمَكَّةَ وَ يَحْمِلُ شَعْرَهُ إِلَى مَنَى وَ لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ.

وَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا حَلَقَ رَأْسَهُ بِغَيْرِ مَنَى وَ لَمْ يَرُدِّ شَعْرَهُ إِلَى مَنَى لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ شَيْءٌ إِلَّا أَنَّهُ قَدْ تَرَكَ الْأَفْضَلَ وَ الْأَوْلَى رَوَى ذَلِكَ

[الحديث ١١]

١١ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ حَسَنِ بْنِ حُسَيْنِ اللَّوْلُؤِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رِثَابٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الرَّجُلِ يَنْسَى أَنْ يَخْلُقَ رَأْسَهُ حَتَّى ارْتَحَلَ مِنْ مَنَى فَقَالَ مَا يُعْجِبُنِي أَنْ يُلْقَى شَعْرُهُ إِلَّا بِمَنَى وَ لَمْ يَجْعَلْ عَلَيْهِ شَيْئًا

قوله عليه السلام: كانوا يستحبون أي أهل البيت، أو الصحابة.

الحديث التاسع: حسن.

الحديث العاشر: ضعيف.

الحديث الحادي عشر: مجهول كالصحيح.

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٨٨

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ لَا يُجْزَى الصَّرُورَةَ غَيْرَ الْحَلْقِ وَ مَنْ لَمْ يَكُنْ صَرُورَةً أَجْزَاهُ التَّقْصِيرُ وَ الْحَلْقُ أَفْضَلُ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ١٢]

١٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ عَلَى الصَّرُورَةِ أَنْ يَخْلُقَ رَأْسَهُ وَ لَا يُقَصِّرُ إِنَّمَا التَّقْصِيرُ لِمَنْ حَجَّ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ.

[الحديث ١٣]

١٣ وَ رَوَى مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيَانَ بْنِ عُمَيْرٍ عَنْ بَكْرِ بْنِ خَالِدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَيْسَ لِلصَّرُورَةِ أَنْ يُقَصَّرَ وَ عَلَيْهِ أَنْ يَخْلُقَ.

وَ أَمَّا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَنْ حَجَّ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ يُجْزِيهِ التَّقْصِيرُ الْخَبْرُ الْأَوَّلُ وَ يَزِيدُ ذَلِكَ بَيَانًا مَا رَوَاهُ

قوله: أن يلقى شعره لعله كناية عن إيقاع الحلق بمنى، و الشيخ حمله على بعث الشعر.

قوله: و لا- يجزى الصروره ذهب الشيخ فى هذا الكتاب و غيره إلى تعين الحلق على الصروره و الملبد و المشهور تأكد الاستحباب فيهما.

الحديث الثانى عشر: ضعيف.

و حمل على الناسى، أو الأعم منه و من الجاهل، لعدم ذكر الكفاره، و على إعادة الطواف.

الحديث الثالث عشر: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٨٩

[الحديث ١٤]

١٤ الْحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ يَتَّبِعِي لِلصَّرُورَةِ أَنْ يَخْلُقَ وَ إِنْ كَانَ قَدْ حَجَّ فَإِنْ شَاءَ قَصَرَ وَ إِنْ شَاءَ خَلَقَ قَالَ وَ إِذَا لَبَدَ شَعْرَهُ أَوْ عَقَصَهُ فَإِنَّ عَلَيْهِ الْحَلْقَ وَ لَيْسَ لَهُ التَّقْصِيرُ.

وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْحَلْقَ أَفْضَلُ عَلَى كُلِّ حَالٍ مَا رَوَاهُ

[الحديث ١٥]

١٥ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص يَوْمَ الْخَيْدِ بَيْنَهُمُ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْمُحَلِّقِينَ مَرَّتَيْنِ قِيلَ وَ لِلْمُقَصِّرِينَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ وَ لِلْمُقَصِّرِينَ.

[الحديث ١٦]

١٦ وَ عَنْهُ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ اسْتَغْفَرَ رَسُولُ اللَّهِ ص لِلْمُحَلِّقِينَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ قَالَ وَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ التَّفْتِ قَالَ هُوَ الْحَلْقُ وَ مَا كَانَ عَلَى جِلْدِ الْإِنْسَانِ.

وَ قَدْ بَيَّنَّا فِيمَا تَقَدَّمَ مِنَ الْكِتَابِ أَنَّ مَنْ عَقَصَ رَأْسَهُ أَوْ لَبَدَهُ لَمْ يُجْزِهِ التَّقْصِيرُ

الحديث الرابع عشر: صحيح.

و ظاهره استحباب الحلق للضرورة، و التعين على الملبد و العاقص.

الحديث الخامس عشر: صحيح.

الحديث السادس عشر: صحيح.

قوله: ثلاث مرات يمكن الجمع بينه و بين ما مر، بحمل المرتين على ما كان بغير ذكر المقصرين و فى الثالث أضاف المقصرين فيصير ثلاثا.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٩٠

وَ يَجِبُ عَلَيْهِ الْحَلْقُ وَ مَتَى اقْتَصَرَ عَلَى التَّقْصِيرِ لَزِمَهُ دَمٌ شَاهٍ فَلَا وَجَهَ لِإِعَادَتِهِ هَاهُنَا وَ الْمَرْأَةُ يُجْزِيهَا مِنَ التَّقْصِيرِ مِقْدَارُ الْأَنْمَلَةِ رَوَى

[الحديث ١٧]

١٧ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ تُقْصَرُ الْمَرْأَةُ مِنْ شَعْرِهَا لِعُمُرَتِهَا مِقْدَارَ الْأَنْمَلَةِ.

وَ مِنَ الشُّنَّةِ أَنْ يَبْدَأَ بِالنَّاصِيَةِ مِنَ الْقَرْنِ الْأَيْمَنِ وَ يَحْلِقَ إِلَى الْعُظْمَيْنِ رَوَى

قوله: عن التفت و فى بعض النسخ " عن التفت " و هو الظاهر.

و فى النهاية: فى حديث الحج ذكر التفت، و هو ما يفعله المحرم بالحج إذا حل، كقص الشارب و الأظفار و نتف الإبط و حلق العانة. و قيل: هو إذهاب الشعث و الدرن و الوسخ مطلقا.

الحديث السابع عشر: صحيح.

قوله: لعمرتها مقدار الأنملة هكذا فى غير هذه النسخه، و فى المنتهى بخط مصنفه " لمتعتهها " .

و اعلم أن المشهور أنه يكفى فى التقصير مسماه، و الأولى عدم الاقتصار على ما دون الأنملة، كما هو ظاهر اختيار المحقق

لهذه الروايه، و ربما ظهر من كلام ابن الجنيـد أنه لا يجزيها في التـقـصير ما دون القـبـضه، و لم نقف على مأخذـه.

ملاذ الأخيـار في فهم تهذيب الأخبـار، ج ٨، ص: ٩١

[الحديث ١٨]

١٨ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ بَعْضِ الصَّادِقِينَ ع قَالَ لَمَّا أَرَادَ أَنْ يُقَصِّرَ مِنْ شَعْرِهِ لِلْعُمْرَةِ أَرَادَ الْحَجَّامُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ جَوَانِبِ الرَّأْسِ فَقَالَ لَهُ ائِدْ بِالنَّاصِيَةِ فَبَدَأَ بِهَا.

[الحديث ١٩]

١٩ وَ رَوَى مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ صَيْفَوَانَ عَنْ مُعَاوِيَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ أَمَرَ الْحَلَّاقَ أَنْ يَضَعَ الْمَوْسَى عَلَى قَرْنِهِ الْأَيْمَنِ ثُمَّ أَمَرَهُ أَنْ يَحْلِقَ وَ سَمَّى هُوَ وَ قَالَ - اللَّهُمَّ أَعْطِنِي بِكُلِّ شَعْرَةٍ نُورًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

[الحديث ٢٠]

٢٠ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ غِيَاثِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ آبَائِهِ عَنْ عَلِيٍّ ع قَالَ السُّنَّةُ فِي الْحَلْقِ أَنْ يَبْلُغَ الْعُظْمَيْنِ.

وَ مَنْ لَيْسَ عَلَى رَأْسِهِ شَعْرٌ فَلْيُمِرَّ الْمَوْسَى عَلَى رَأْسِهِ وَ قَدْ أَجْزَأَهُ ذَلِكَ رَوَى

[الحديث ٢١]

٢١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ مُحَمَّدِ

الحديث الثامن عشر: مجهول.

الحديث التاسع عشر: صحيح.

و قال في الدروس: يستحب استقبال القبلة و البدأه بالقرن الأيمن من ناصيته و تسميه المحلوق، و الدعاء مثل قوله " اللهم أعطني بكل شعره نورا يوم القيامة " و الاستيعاب إلى العظمين اللذين عند الصدغين منتهى قبالة و تد الأذنين.

الحديث العشرون: موثق.

الحديث الحادى و العشرون: مجهول.

ملاذ الأخيـار في فهم تهذيب الأخبـار، ج ٨، ص: ٩٢

بْنِ عَيْسَى عَنْ يَاسِينَ الضَّرِيرِ عَنْ حَرِيْزٍ عَنْ زُرَّارَةَ أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ خُرَاسَانَ قَدِمَ حَاجِيًا وَكَانَ أَقْرَعَ الرَّأْسِ لَمَّا يُحْسِنُ أَنْ يُلَبِّيَ فَاسْتَفْتَى لَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع فَأَمَرَ أَنْ يُلَبِّيَ عَنْهُ وَ يُمِرَّ الْمَوْسَى عَلَى رَأْسِهِ فَإِنَّ ذَلِكَ يُجْزَى عَنْهُ.

وَ مَنْ حَلَقَ رَأْسَهُ فَقَدْ حَلَّ لَهُ كُلُّ مَا أَحْرَمَ مِنْهُ إِلَّا النِّسَاءَ وَ الطَّبِيبَ إِلَّا أَنْ يَزُورَ فَإِذَا زَارَ وَ سِيعَى حَلَّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النِّسَاءَ حَتَّى يَطُوفَ طَوَافَ النِّسَاءِ فَإِذَا طَافَ

و أجمع العلماء كاهه على أن من ليس على رأسه شعر يسقط عنه الحلق، و إنما الخلاف في أن إمرار الموصى على رأسه واجب أو مستحب، فذهب الأكثر إلى الاستحباب، و نقل الشيخ في الخلاف فيه الإجماع.

و قيل: بالوجوب مطلقا، أو على من حلق في الحرام العمره، و الاستحباب للأقرع، و الأصل فيه هذه الروايه، و الحكم بها على الوجوب مشكل.

و مقتضاها حصول التحلل بالإمرار و إن لم يطلق عليه اسم الحلق أو التقصير.

و يمكن حمله على أن المعنى الإجزاء فى إدراك فضيله الحلق، و إن كان يجب عليه التقصير، و الأحوط ضم التقصير.

و قال فى المدارك: و حيث كانت الروايه ضعيفه، و جب اطراحها و القول بتعين التقصير، لأنه قسم اختياري للحلق.

قوله: فأمر أن يلبي عنه قيل: الظاهر أن المراد يلبي عنه أن يلقيه التلبيه.

قوله: فإذا طاف طواف النساء توقف حل النساء على طوافهن إجماعى.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٩٣

طَوَافَ النِّسَاءِ فَقَدْ أَحَلَّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ إِخْرَمَ مِنْهُ يُدَلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٢٢]

٢٢ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ سَيْفٍ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ رَمَى وَ حَلَقَ أَيْ أَكُلُ شَيْئاً فِيهِ صُفْرَةٌ قَالَ لَا حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ وَ يَشِيعَى بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ ثُمَّ قَدْ حَلَّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النِّسَاءَ حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ طَوَافاً آخَرَ ثُمَّ قَدْ حَلَّ لَهُ النِّسَاءُ.

[الحديث ٢٣]

٢٣ وَ عَنْهُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَلَاءٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ تَمَتَّعْتُ يَوْمَ ذَبَحْتُ وَ حَلَقْتُ أَيْ فَالَطَخْتُ رَأْسِي بِالْحِنَاءِ قَالَ نَعَمْ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَمَسَّ شَيْئاً مِنَ الطَّيْبِ قُلْتُ أَيْ فَالْبَسْتُ الْقَمِيصَ قَالَ نَعَمْ إِذَا شِئْتَ قُلْتُ أَيْ فَأَعْطَى رَأْسِي قَالَ نَعَمْ

الحديث الثانى و العشرون: مجهول.

و قال الوالد العلامة طاب ثراه فى محمد: الظاهر أنه ابن أبى عمير، فالخبر صحيح، لكن ذكر فى الرجال أن محمد بن خالد الطيالسى يروى عن سيف، فالخبر مجهول.

قوله: فيه صفره أى: زعفران لأجل الطيب.

الحديث الثالث و العشرون: صحيح.

قوله: تمتعت يوم ذبحت أى: أتيت بحج التمتع أ فألطح رأسى بالحناء يوم ذبحت و حلقت؟ و منشأ

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٩٤

٢٤ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُدَايِرٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ اعْلَمْ أَنَّكَ إِذَا حَلَقْتَ رَأْسَكَ فَقَدْ حَلَّ لَكَ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النِّسَاءَ وَالطَّيِّبَ

السؤال أما توهم كون الحناء طيبا، أو تحقق ستر الرأس به، و عجز الخبر لعله يؤيد الأول.

و اعلم أن مذهب أكثر الأصحاب هو التحلل عقيب الحلق أو التقصير من كل شيء إلا الطيب و النساء و الصيد، و هو مختار المحقق أيضا، و استثنى الشيخ هنا الطيب و النساء خاصة، و مقتضى كلامه حل الصيد الإحرامى بذلك أيضا.

و قال ابنا بابويه: يتحلل بالرمي إلا من الطيب و النساء.

و قال في المدارك: المعتمد ما اختاره الشيخ، و قد ورد في بعض الروايات حل الطيب عقيب الحلق أيضا، و لو قيل بحل الطيب للمتمتع و غيره بالحلق لم يكن بعيدا من الصواب إن لم ينعقد الإجماع على خلافه.

ظاهر العلامة في المنتهى أن التحلل من الصيد إنما يقع بطواف النساء، و حكى الشهيد في الدروس عنه أنه قال: إن ذلك - يعنى عدم التحلل من الصيد إلا بطواف النساء - مذهب علمائنا، و لولا ما روى من العموم الذى لم يستثن منه سوى الطيب و النساء، لكان هذا القول متجها لظاهر الآيه الشريفه.

الحديث الرابع و العشرون: مجهول.

قوله عليه السلام: فقد حل لك كل شىء يشمل الصيد الإحرامى.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٩٥

[الحديث ٢٥]

٢٥ و الذى رواه مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صَيْفَوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْمُتَمَتِّعِ إِذَا حَلَّقَ رَأْسَهُ يَطْلِبُهُ بِالْحِنَاءِ قَالَتْ نَعَمْ الْحِنَاءُ وَ حِلٌّ لَهُ التِّيَابُ وَ الطَّيْبُ وَ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النِّسَاءَ رَدَّدَهَا عَلَيَّ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا قَالَ وَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَ عَنْهَا فَقَالَ نَعَمْ الْحِنَاءُ وَ التِّيَابُ وَ الطَّيْبُ وَ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النِّسَاءَ.

فَلَيْسَ يُنَافِي مَا ذَكَرْنَاهُ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي ظَاهِرِ هَذَا الْخَبَرِ أَنَّهُ إِذَا حَلَّقَ رَأْسَهُ حَلَّ لَهُ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ وَ إِنْ لَمْ يَطْفُ بَلْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ مَتَى حَلَّقَ وَ طَافَ طَوَافَ الْحَجِّ وَ سَعَى فَقَدْ حَلَّ لَهُ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ وَ إِنْ لَمْ يَذْكُرْهُ فِي اللَّفْظِ لِعِلْمِهِ بِأَنَّ الْمُخَاطَبَ عَالِمٌ بِمَذَلِكِ أَوْ تَعْوِيلًا عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الْأَخْيَارِ وَ قَدْ قَدَّمْنَا الْخَبَرَ الْأَوَّلَ مُفَصَّلًا فَالْحُكْمُ بِهِ عَلَى هَذَا الْخَبَرِ أَوْلَى لِأَنَّ هَذَا مُجْمَلٌ وَ ذَاكَ مُفَصَّلٌ وَ الْحُكْمُ بِالْمُفَصَّلِ عَلَى الْمُجْمَلِ أَوْلَى وَ الَّذِي رَوَاهُ

[الحديث ٢٦]

٢٦ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صَيْفَوَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ قَالَ وَ لِدَّ لِأَبِي الْحَسَنِ عَ مَوْلُودٌ بِمَنْى فَأَرْسَلَ إِلَيْنَا يَوْمَ النَّحْرِ بِخَيْصٍ فِيهِ زَعْفَرَانٌ وَ كُنَّا قَدْ حَلَقْنَا قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ فَأَكَلْتُ أَنَا وَ امْتَنَعَ الْكَاهِلِيُّ وَ مُرَازِمٌ أَنْ يَأْكُلَا مِنْهُ وَ قَالَا لَمْ نَزُرِ النَّبِيَّ فَسَمِعَ أَبُو الْحَسَنِ عَ كَلَامَنَا فَقَالَ لِمُصَادِفٍ وَ كَانَ هُوَ الرَّسُولُ الَّذِي جَاءَنَا بِهِ فِي أَى شَيْءٍ ءِ كَانُوا يَتَكَلَّمُونَ فَقَالَ أَكَلَّ عَبْدُ الرَّحْمَنِ وَ أَبِي الْأَخْرَانِ فَقَالَا لَمْ نَزُرِ النَّبِيَّ بَعْدُ فَقَالَ أَصَابَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ ثُمَّ قَالَ أَمَا تَذْكُرُ حِينَ

أَتَيْنَا بِهِ فِي مِثْلِ هَذَا الْيَوْمِ فَأَكَلْتُ أَنَا مِنْهُ وَ أَبِي عَبْدُ اللَّهِ أَخِي أَنْ يَأْكُلَ مِنْهُ فَلَمَّا جَاءَ أَبِي حَرَّشَهُ عَلَيَّ فَقَالَ يَا أَبَتِ إِنَّ

الحديث الخامس والعشرون: صحيح.

الحديث السادس والعشرون: صحيح.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٩٦

مُوسَى أَكَلَ خَبِيصًا فِيهِ زَعْفَرَانٌ وَ لَمْ يَزُرْ بَعْدُ فَقَالَ أَبِي ع هُوَ أَفْقَهُ مِنْكَ أ لَيْسَ قَدْ حَلَقْتُمْ رُءُوسَكُمْ.

[الحديث ٢٧]

٢٧ وَ مَا رَوَاهُ الْحَسِيُّ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سُرِّيلُ ابْنِ عَبَّاسٍ هَلْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ص - يَتَطَيَّبُ قَبْلَ أَنْ يَزُورَ الْبَيْتَ قَالَ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ص يُضَمِّدُ رَأْسَهُ بِالْمِسْكِ قَبْلَ أَنْ يَزُورَ الْبَيْتَ.

فَلَيْسَ فِي هَذَيْنِ الْخَبْرَيْنِ أَنَّهُ إِنَّمَا أَبَاحَ اسْتِعْمَالَ الطِّيبِ عِنْدَ الْفَرَاغِ مِنْ حَلْقِ الرَّأْسِ قَبْلَ الزِّيَارَةِ لِلْمُتَمَتِّعِ أَوْ لِلْحَاجِّ غَيْرِ الْمُتَمَتِّعِ وَ إِذَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ فِي ظَاهِرِ الْخَبْرَيْنِ حَمَلْنَاهُمَا عَلَى الْحَاجِّ غَيْرِ الْمُتَمَتِّعِ لِأَنَّهُ يَحِلُّ لَهُ اسْتِعْمَالُ كُلِّ شَيْءٍ عِنْدَ حَلْقِ الرَّأْسِ إِلَّا النِّسَاءَ فَقَطُّ وَ إِنَّمَا لَا يَحِلُّ اسْتِعْمَالُ الطِّيبِ مَعَ ذَلِكَ لِلْمُتَمَتِّعِ دُونَ غَيْرِهِ وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

الحديث السابع والعشرون: صحيح.

و قال في المدارك: ظاهر المحقق عدم توقف حل الطيب على السعي، و به صرح في المنتهى، و الأصح أنه إنما يحل بالسعي الواقع بعد الطواف.

قوله: حملناهما على الحاج أقول: يؤيده أن حج النبي صلى الله عليه و آله لم يكن تمتعا.

و قال في المدارك: هذا الحمل غير بعيد لو صح سند الرواية المفصلة، لكن في الطريق عبد الرحمن، و هو مشترك بين جماعه منهم الضعيف. انتهى.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٩٧

[الحديث ٢٨]

٢٨ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حُمْرَانَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الْحَاجِّ يَوْمَ النَّحْرِ مَا يَحِلُّ لَهُ قَالَ كُلُّ

شَيْءٌ إِلَّا النِّسَاءَ وَعَنِ الْمُتَمَتِّعِ مَا يَحِلُّ لَهُ يَوْمَ النَّحْرِ قَالَ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النِّسَاءَ وَالطَّبِيبَ.

فَأَمَّا لُبْسُ الثِّيَابِ وَتَغْطِيَةُ الرَّأْسِ فَلَا بَأْسَ بِهِمَا بَعْدَ حَلْقِ الرَّأْسِ قَبْلَ الزِّيَارَةِ وَقَدْ مَضَى ذِكْرُ ذَلِكَ وَزِيَادُهُ بَيَانًا مَا رَوَاهُ

[الحديث ٢٩]

٢٩ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ صَفْوَانَ وَفَضَالَهِ عَنِ الْعَلَاءِ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عِ إِنِّي حَلَقْتُ رَأْسِي وَدَبَحْتُ وَأَنَا مُتَمَتِّعٌ أَطْلِي رَأْسِي بِالْحِنَاءِ قَالَ نَعَمْ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَمَسَّ شَيْئًا مِنَ الطَّبِيبِ قُلْتُ وَالأَبْسُ الْقَمِيصُ وَآتَمَّتْ قَالَ نَعَمْ قُلْتُ قَبْلَ أَنْ أَطُوفَ بِالْبَيْتِ قَالَ نَعَمْ

أقول: لا يخفى أنه ظاهر بالقرائن أنه ابن أبي نجران، لكن الظاهر أن محمد ابن حمران هو المجهول كما مر.

و قال الوالد العلامة قدس الله سره: لعله يمكن حمله على ما إذا قدم الطواف لضروره.

الحديث الثامن والعشرون: مجهول.

الحديث التاسع والعشرون: صحيح.

و قال المحقق في الشرائع: يكره لبس المخيط حتى يفرغ من طواف الزيارة و كذا يكره الطيب حتى يفرغ من طواف النساء. انتهى.

و قال في المدارك: بل الأجود كراهه لبس المخيط و تغطيه الرأس إلى أن يتم السعى.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٩٨

[الحديث ٣٠]

٣٠ وَأَمَّا مَا رَوَاهُ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ عَيْسَى عَنْ حَرِيزٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ فَوَقَفَ بِعَرَفَةَ وَوَقَفَ بِالْمَشْعَرِ وَرَمَى الْجَمْرَةَ وَذَبَحَ وَحَلَقَ أَيْعُطَى رَأْسَهُ فَقَالَ لِمَا حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ قِيلَ لَهُ فَإِنْ كَانَ فَعَلَ قَالَ مَا أَرَى عَلَيْهِ شَيْئًا.

[الحديث ٣١]

٣١ وَعَنْهُ عَنِ صَفْوَانَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ إِدْرِيسَ الْقُمِّيِّ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع إِنَّ مَوْلَى لَنَا تَمَتَّعَ فَلَمَّا حَلَقَ لَبَسَ الثِّيَابَ قَبْلَ أَنْ يَزُورَ الْبَيْتَ فَقَالَ بِنَسِّ مَا صَنَعَ قُلْتُ أَعَلَيْهِ شَيْءٌ قَالَ لَا قُلْتُ فَإِنِّي رَأَيْتُ ابْنَ أَبِي سَيِّمَ كَيْسِي عَمِي بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ عَلَيْهِ خُفَانٍ وَ قَبَاءَ وَ مِنْطَقَهُ فَقَالَ بِنَسِّ مَا صَنَعَ قُلْتُ أَعَلَيْهِ شَيْءٌ قَالَ لَا.

فَالْوَجْهُ فِي هَذَيْنِ الْخَبْرَيْنِ أَنَّهُمَا وَرَدَا مَوْرِدَ الْإِسْتِحْبَابِ وَالنَّدْبِ دُونَ الْحَظْرِ وَالْإِجَابِ لِأَنَّهُ يُسْتَحَبُّ أَلَّا يَرْجَعَ الْحَاجُّ إِلَى أَحْكَامِ الْمُحْلِينَ إِلَّا بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنْ مَنَاسِكِهِ كُلِّهَا لِنَلَّا يَشْتَغَلَ قَلْبُهُ - عَنْ أَذَاءِ مَا وَجَبَ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَ مَتَى فَعَلَهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ شَيْءٌ وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمَا وَرَدَا عَلَى طَرِيقِ الْإِسْتِحْبَابِ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٣٢]

٣٢ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ قَالَ فِي رَجُلٍ كَانَ مُتَمَتِّعًا فَوَقَفَ بِعَرَفَاتٍ وَبِالْمَشْعَرِ وَذَبِيحٍ وَحَلَقَ فَقَالَ لَمَّا يُعْطَى رَأْسَهُ حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ وَبِالصِّفَا وَالْمَرْوَةِ فَإِنَّ أَبِي ع كَانَ يَكْرَهُ ذَلِكَ وَيُنْهَى عَنْهُ فَقُلْنَا فَإِنْ كَانَ فَعَلَ فَقَالَ مَا أَرَى عَلَيْهِ شَيْئًا وَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ كَانَ أَحَبَّ إِلَيَّ

الحديث الثلاثون: صحيح.

الحديث الحادي و الثلاثون: صحيح.

الحديث الثاني و الثلاثون: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨ ص: ٩٩

وَ إِذَا زَارَ الْمُتَمَتِّعُ زِيَارَةَ الْحَجِّ حَلَّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النِّسَاءَ وَقَدْ بَيَّنَّا ذَلِكَ فَلَا وَجْهَ لِإِعَادَتِهِ وَالَّذِي رَوَاهُ

[الحديث ٣٣]

٣٣ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ قَالَ كَتَبْتُ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا ع هَلْ يُجُوزُ لِلْمُحْرِمِ الْمُتَمَتِّعِ أَنْ يَمَسَّ الطِّيبَ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ طَوَافَ النِّسَاءِ فَقَالَ لَا.

فَالْوَجْهُ مَا ذَكَرْنَاهُ فِيمَا سَلَفَ مِنْ أَنَّهُ وَرَدَ عَلَى طَرِيقِ الْإِسْتِحْبَابِ وَ تَرَكَ التَّشَاغُلَ بِغَيْرِ الْمَنَاسِكِ وَ أَنَّ لَا يَسْتَعْمَلُ مَا يَحِلُّ لِلْمُحْلِينَ إِلَّا بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ الْمَنَاسِكِ كُلِّهَا

الحديث الثالث و الثلاثون: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨ ص: ١٠٠

١٨ بَابُ زِيَارَةِ الْبَيْتِ

إشاره

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ ثُمَّ يَتَوَجَّهُ إِلَى مَكَّةَ وَ لِيُزِرَ الْبَيْتَ يَوْمَ النَّحْرِ فَإِنْ شَغَلَهُ شَاغِلٌ فَلَا يَضُرُّهُ أَنْ يَزُورَهُ فِي الْغَدِ وَلَا يَجُوزُ لِلْمُتَمَتِّعِ أَنْ يُؤَخِّرَ الزِّيَارَةَ وَالطَّوَافَ عَنِ الْيَوْمِ الثَّانِي مِنَ النَّحْرِ وَيَوْمَ النَّحْرِ أَفْضَلُ وَلَا بَأْسَ لِلْمُفْرِدِ وَالْقَارِنِ أَنْ يُؤَخِّرَا ذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ١]

١ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَلَاءٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمُتَمَتِّعِ مَتَى يَزُورُ الْبَيْتَ قَالَ يَوْمَ النَّحْرِ.

[الحديث ٢]

٢ وَعَنْهُ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ

باب زياره البيت الحديث الأول: صحيح.

الحديث الثاني: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ١٠١

ع يَقُولُ لَا يَبِيتُ الْمُتَمَتِّعُ يَوْمَ النَّحْرِ بِمَنَى حَتَّى يَزُورَ الْبَيْتَ.

[الحديث ٣]

٣ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى عَنْ عِمْرَانَ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ يَنْبَغِي لِلْمُتَمَتِّعِ أَنْ يَزُورَ الْبَيْتَ - يَوْمَ النَّحْرِ أَوْ مِنْ لَيْلَتِهِ وَلَا يُؤَخِّرُ ذَلِكَ

و قال فى الدروس: إذا قضى الحاج مناسكه بمنى، وجب عليه العود إلى مكة، و يستحب ليومه، فإن تأخر فمن غده. و فى جواز تأخيره عن الغد اختياراً قولان، أقر بهما: الجواز على كراهيه، و قد روى فى الصحيح عن الصادق و الكاظم عليهما السلام و روايه منصور بن حازم و محمد بن مسلم الصحيحه بالزياره يوم النحر، تحمل على الندب توفيقاً، و على القول بتحريم التأخير لا يقدر فى الصحه و إن أثم.

نعم لا يجوز تأخير الطواف و السعى عن ذى الحجه، فيبطل الحج كما قاله ابن إدريس إن تعمد ذلك، هذا حكم المتمتع، و أما القارن و المفرد فيؤخران طول ذى الحجه لا عنه.

الحديث الثالث: صحيح.

قوله: أو من ليلته أى: الليله الماضيه لذوى الأعذار كما مر، أو الليله الآتية، و على الأول ذلك اليوم إشاره إلى يوم النحر، و على الثانى إلى اليوم الثانى، أو إلى يوم النحر أيضا، بأن أطلق اليوم على النهار و الليله المستقبله مجازا. أو بأن يراد أن الأفضل أن لا يؤخر عن اليوم.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ١٠٢

[الحديث ٤]

٤ وَ عَنْهُ عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى وَ فَضَالَةَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمُتَمَتِّعِ مَتَى يَزُورُ الْبَيْتَ قَالَ يَوْمَ النَّحْرِ أَوْ مِنَ الْغَدِ وَ لَا يُؤَخَّرُ وَ الْمُفْرِدُ وَ الْقَارِنُ لَيْسَا بِسَوَاءٍ مُوسَعٌ عَلَيْهِمَا.

وَ يَدُلُّ أَيْضاً عَلَى أَنَّهُ مُوسَعٌ لِلْقَارِنِ وَ الْمُفْرِدِ إِلَى يَوْمِ الثَّلَاثِ وَ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ

[الحديث ٥]

٥ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا إِبْرَاهِيمَ عَ عَنْ زِيَارَةِ الْبَيْتِ يُؤَخَّرُ إِلَى يَوْمِ الثَّلَاثِ قَالَ تَعَجَّلَهَا أَحَبُّ إِلَيَّ وَ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ إِنْ أَخَّرَهَا.

[الحديث ٦]

٦ وَ عَنْهُ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ لَا بَأْسَ أَنْ يُؤَخَّرَ زِيَارَةُ الْبَيْتِ إِلَى يَوْمِ النَّفْرِ إِنَّمَا يُسْتَحَبُّ تَعْجِيلُ ذَلِكَ مَخَافَةَ الْأَحْدَاثِ وَالْمَعَارِيضِ

الحديث الرابع: صحيح.

الحديث الخامس: موثق.

وقال الفاضل التستري رحمه الله: هذه الأخبار مطلقه، و كأنه إنما حملها على حكم القارن و المفرد جمعا، و لعله لو أبقاها على إطلاقها و حمل الأولى على ما هو الأولى و الأكمل، كان احتمالا قريبا، كما تضمنته روايه الحلبي و روايه عمار الآتيه عن قريب.

الحديث السادس: صحيح.

و المعاريض جمع المعراض، و هو سهم بلا ريش يصيب بعرضه، و يقال

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ١٠٣

[الحديث ٧]

٧ وَ عَنْهُ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ نَسِيَ أَنْ يَزُورَ الْبَيْتَ حَتَّى أَضِيحَ فَقَالَ رُبَّمَا أَخَّرْتُهُ حَتَّى تَذْهَبَ أَيَّامُ التَّشْرِيقِ وَ لَكِنْ لَا يَقْرَبُ النِّسَاءَ وَ الطَّيْبَ.

وَ يُسْتَحَبُّ لِمَنْ أَرَادَ زِيَارَةَ الْبَيْتِ أَنْ يَغْتَسِلَ قَبْلَ دُخُولِ الْمَسْجِدِ وَ الطَّوَافِ بِالْبَيْتِ رَوَى

[الحديث ٨]

٨ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَدَّافٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ ثُمَّ اخْلُقْ رَأْسَكَ وَ اغْتَسِلْ وَ قَلِّمْ أَظْفَارَكَ وَ خُذْ مِنْ شَارِبِكَ وَ زِرِّ الْبَيْتِ وَ طُفِّ بِهِ أَسْبُوعًا تَفْعَلُ كَمَا صَنَعْتَ يَوْمَ قَدِمْتَ مَكَّةَ.

وَلَا بَأْسَ أَنْ يَغْتَسِلَ الْإِنْسَانُ - بِمَنَى وَ يَجِيءُ إِلَى مَكَّةَ وَ يَطُوفَ بِذَلِكَ الْغُسْلِ بِالْبَيْتِ وَ كَذَلِكَ لَا بَأْسَ أَنْ يَغْتَسِلَ بِالنَّهَارِ وَ يَطُوفَ بِاللَّيْلِ مَا لَمْ يَنْقُضْ ذَلِكَ الْغُسْلَ بِحَدِيثٍ أَوْ نَوْمٍ فَإِنْ نَقَضَهُ بِحَدِيثٍ أَوْ نَوْمٍ فَإِنَّهُ يُعِيدُ الْغُسْلَ حَتَّى يَطُوفَ وَ هُوَ عَلَى غُسْلٍ رَوَى ذَلِكَ

للتعريض بالأمر خلاف التصريح، و منه الحديث " إن فى المعاريض لمدوحه عن الكذب " و لعله أستعير هنا لما يعرض الإنسان فجأه من حيث لا يتوقع.

الحديث السابع: صحيح.

و حمل الشيخ هذه الأخبار على القارن و المفرد، و استدل ابن إدريس و أكثر المتأخرين الذاهبون إلى جواز تأخير المتمتع طول ذى الحجة بهذه الأخبار، و حملوا الأخبار الأولى على الكراهه، و لعله أظهر كما مر فى كلام التستري قدس سره.

الحديث الثامن: مجهول.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ١٠٤

[الحديث ٩]

٩ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ عَبَّاسٍ عَنْ حُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْغُسْلِ إِذَا زُرْتُ الْبَيْتَ مِنْ مَنَى فَقَالَ أَنَا أَعْتَسِلُ بِمَنَى ثُمَّ أَزُورُ الْبَيْتَ.

[الحديث ١٠]

١٠ وَ عَنْهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَتَّانٍ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْغُسْلِ الزِّيَارَةِ يَغْتَسِلُ بِالنَّهَارِ وَ يَزُورُ بِاللَّيْلِ بِغُسْلِ وَاحِدٍ قَالَ يُجْزِيهِ إِنْ لَمْ يُحَدِّثْ فَإِنْ أَحْدَثَ مَا يُوجِبُ وَضُوءاً فَلْيُعِدْ غُسْلَهُ بِاللَّيْلِ.

[الحديث ١١]

١١ الْحُسَيْنِيُّ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا إِبْرَاهِيمَ ع عَنِ الرَّجُلِ يَغْتَسِلُ لِلزِّيَارَةِ ثُمَّ يَنَامُ أَوْ يَتَوَضَّأُ قَبْلَ أَنْ يَزُورَ قَالَ يُعِيدُ غُسْلَهُ لِأَنَّهُ إِنَّمَا دَخَلَ بِوَضُوءٍ

الحديث التاسع: حسن.

و قال فى الدروس: و يستحب أمام دخول مكة ما سلف من دخولها لطواف العمرة و سعيها، و الغسل، و تقليم الأظفار، و أخذ الشارب هنا، و الدعاء و غير ذلك و يجزى الغسل بمنى قبل غسل النهار ليومه و الليل ليلته ما لم يحدث فيعيد، و إنكار ابن

إدريس إعادته مع الحدث ضعيف، و جعله الأظهر عدم الإعادة غريب.

الحديث العاشر: موقوف.

الحديث الحادى عشر: صحيح.

قوله عليه السلام: إنما دخل بوضوء قال الفاضل الأسترآبادى: يعنى لو اكتفى بالوضوء لكان دخوله المسجد

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ١٠٥

وَكَذَلِكَ يُسْتَحَبُّ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَغْتَسِلَ قَبْلَ أَنْ تَطُوفَ رَوَى

[الحديث ١٢]

١٢ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى عَنْ عِمْرَانَ الْحَلَبِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ أَتَغْتَسِلُ النِّسَاءُ إِذَا أَتَيْنَ الْبَيْتَ فَقَالَ نَعَمْ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ وَطَهَّرْنَا بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ وَيَتَّبِعِي لِلْعَبِيدِ أَنْ لَا يَدْخُلَ إِلَّا وَهُوَ طَاهِرٌ قَدْ غَسَلَ عَنْهُ الْعَرَقَ وَالْأَذَى وَتَطَهَّرَ.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ فَإِنْ أَتَى مَكَّةَ فَلْيَقُمْ عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ وَلْيُقِلَّ رَوَى

الحرام بمجرد الوضوء من غير غسل العرق و الأذى صريح فى ذلك الخبر الآتى.

اصفهانى، مجلسى دوم، محمد باقر بن محمد تقى، ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ١٦ جلد، كتابخانه آيه الله مرعشى

نجفى - ره، قم - ايران، اول، ١٤٠٦ هـ ق

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار؛ ج ٨، ص: ١٠٥

الحديث الثانى

قوله عليه السلام: نعم إن الله تعالى يقول "أَنْ طَهَّرًا" أقول: هذه الآية في موضعين:

الأول في سورة البقره هكذا "وَعَهْدَنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَنْ طَهَّرَا بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ".

و الثاني في سورة الحج هكذا "وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ أَنْ لَا تُشْرِكْ بِي شَيْئًا وَطَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ" و ما هنا لا يوافق شيئا منهما، و لعله من النسخ.

و أما الاستشهاد بها فقيل: مراده عليه السلام أنه تعالى أراد بتطهيرهما للبيت أمرهما الناس بالاعتسال، و الظاهر أن المراد أن الله تعالى لما أراد بتطهير البيت لكم إعظاما و إكراما، فينبغي أن تتطهروا أيضا تعظيما له.

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ١٠٦

[الحديث ١٣]

١٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِيهِ وَ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ وَ صَيْفَوَانَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي زِيَارَةِ الْبَيْتِ يَوْمَ النَّحْرِ قَالَ زُرُّهُ فَإِنْ شَغَلَتْ فَلَا يَضُرُّكَ أَنْ تَزُورَ الْبَيْتَ مِنَ الْعَدِ وَ لَا تُؤَخِّرْ أَنْ تَزُورَ مِنْ يَوْمِكَ فَإِنَّهُ يُكْرَهُ لِلْمَمْتَعِ أَنْ يُؤَخِّرَ وَ مُوسَعٌ لِلْمُفْرَدِ أَنْ يُؤَخِّرَهُ فَإِذَا أَتَيْتَ الْبَيْتَ يَوْمَ النَّحْرِ فَقُمْتَ عَلَىٰ بَابِ الْمَسْجِدِ قُلْتَ - اللَّهُمَّ أَعْنِي عَلَىٰ نُسُوكِكَ وَ سَلِّمْ لِي وَ تَسَلِّمْ لِي أَسْأَلُكَ مَسْأَلَةَ الْقَلِيلِ الدَّلِيلِ الْمُعْتَرِفِ بِذُنُوبِهِ أَنْ تَغْفِرَ ذُنُوبِي وَ أَنْ تَرْجِعَنِي بِحَاجَتِي اللَّهُمَّ إِنِّي عَبْدُكَ وَ الْبَلَدُ بَلَدُكَ وَ الْبَيْتُ بَيْتُكَ جِئْتُ أَطْلُبُ رَحْمَتَكَ وَ أُوْمُّ طَاعَتِكَ مُتَّبِعًا لِأَمْرِكَ رَاضِيًا بِقَدْرِكَ أَسْأَلُكَ مَسْأَلَةَ الْمُضْطَرِّ إِلَيْكَ الْمُطِيعِ لِأَمْرِكَ الْمُشْفِقِ مِنْ عَذَابِكَ الْخَائِفِ لِعُقُوبَتِكَ أَنْ تُبَلِّغَنِي عَفْوِكَ وَ تُجِيرَنِي مِنَ النَّارِ بِرَحْمَتِكَ ثُمَّ تَأْتِي الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ

فَتَسَبَّحَهُ وَتَقَبَّلَهُ فَإِنْ لَمْ تَسْبَحْ فَاسْبَحْهُ وَكَبِّرْ وَقُلْ كَمَا قُلْتَ حِينَ طُفَّتَ بِالْبَيْتِ يَوْمَ
قَدِمْتَ مَكَّةَ ثُمَّ طُفَّ بِالْبَيْتِ سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ كَمَا وَصَفْتَ لَكَ يَوْمَ قَدِمْتَ مَكَّةَ ثُمَّ صَلَّى عِنْدَ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ عِ رَكَعَتَيْنِ تَقْرَأُ فِيهِمَا بِ قُلْ
هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ وَقُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ ثُمَّ ارْجِعْ إِلَى الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ فَقَبِّلْهُ إِنْ اسْتَطَعْتَ وَاسْتَقْبِلْهُ وَكَبِّرْ ثُمَّ ائْخُرْجْ إِلَى الصَّافَا فَاصْعَدْ عَلَيْهِ
وَاصْنَعْ كَمَا صَنَعْتَ يَوْمَ دَخَلْتَ مَكَّةَ ثُمَّ انْتِ الْمَرْوَةَ فَاصْعَدْ عَلَيْهَا وَطُفَّ بَيْنَهُمَا سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ تَبْدَأُ بِالصَّافَا وَتَخْتِمُ بِالْمَرْوَةَ فَإِذَا
فَعَلْتَ ذَلِكَ فَقَدْ أَحَلَلْتَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ إِحْرَمْتَ مِنْهُ إِلَّا النِّسَاءَ ثُمَّ ارْجِعْ إِلَى الْبَيْتِ وَطُفَّ بِهِ

و قوله " و تطهير " يحتمل أن يكون بيانا للسابق، أو يراد به التطهر من الحدث.

الحديث الثالث عشر: حسن كالصحيح.

و يظهر من الكافي أن الجميع داخل في الخبر إلى المتن.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ١٠٧

أَسْبُوعًا آخَرَ ثُمَّ تُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ عِنْدَ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ عِ ثُمَّ قَدْ أَحَلَلْتَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ إِحْرَمْتَ مِنْهُ وَفَرَعْتَ مِنْ حَجِّكَ كُلِّهِ وَكُلِّ شَيْءٍ إِحْرَمْتَ مِنْهُ.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ فَإِذَا فَعَلَ ذَلِكَ فَقَدْ أَحَلَّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ إِحْرَمَ مِنْهُ إِلَّا النِّسَاءَ ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى الْبَيْتِ فَلْيُطْفِئْ أَسْبُوعًا وَبُصَلِّي
رَكَعَتَيْنِ وَقَدْ أَحَلَّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ إِحْرَمَ مِنْهُ وَطَوَّافُ النِّسَاءِ فَرِيضُهُ مَعَ الْحِجِّ وَالْعُمْرَةِ الْمَبْتُولَةِ عَلَى الرَّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالشُّيُوخِ وَ
الْحِضْيَانِ وَلَا يَجُوزُ مَلَامَسُهُ النِّسَاءِ إِلَّا بَعْدَ هَذَا الطَّوَّافِ وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ فَرِيضُهُ مَا رَوَاهُ

[الحديث ١٤]

١٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ عَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ

عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ قَالَ أَبُو الْحَسَنِ ع فِي قَوْلِ اللَّهِ جَلَّ ثَنَاؤُهُ وَ لِيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ قَالَ طَوَافُ الْفَرِيضَةِ طَوَافُ النِّسَاءِ.

[الحديث ١٥]

١٥ وَ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الصَّيْرَفِيِّ عَنْ حَمَادِ النَّابِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ وَ لِيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ قَالَ هُوَ طَوَافُ النِّسَاءِ.

[الحديث ١٦]

١٦ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِتَّانٍ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَوْ لَأَ مَا مَنَّ اللَّهُ بِهِ عَلَى النَّاسِ مِنْ طَوَافِ الْوُدَاعِ لَرَجَعُوا

الحديث الرابع عشر: ضعيف.

قوله عليه السلام: طواف الفريضة طواف النساء أى: تشمله، أو هى مختصه به تحتلها، و على الأول يحتمل أن يكون استدلالاً بصيغه المبالغه، إذ هى تدل على أزيد من طواف واحد.

الحديث الخامس عشر: مجهول.

الحديث السادس عشر: موثق.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ١٠٨

إِلَى مَنَازِلِهِمْ وَ لَا يَتَّبِعِي لَهُمْ أَنْ يَمْسُوا نِسَاءَهُمْ.

يَعْنَى لَمَّا تَحَلَّ لَهُمُ النِّسَاءُ حَتَّى يَرْجِعَ فَيَطُوفَ بِالْبَيْتِ أَسْبُوعاً آخَرَ بَعِيدَ مَا يَشِيعُ بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ وَ ذَلِكَ عَلَى النِّسَاءِ وَ الرَّجَالِ وَاجِبٌ

[الحديث ١٧]

١٧ وَ عَنْهُ عَنِ النَّخَعِيِّ عَنْ صِهْمَوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ نَسِيَ طَوَافَ النِّسَاءِ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى أَهْلِهِ قَالَ لَا تَحِلُّ لَهُ النِّسَاءُ حَتَّى يَزُورَ الْبَيْتَ وَ يَطُوفَ فَإِنْ مَاتَ فَلْيَقْضِ عَنْهُ وَثِيئَهُ

قوله عليه السلام: لو لا ما من الله قال الوالد العلامة قدس سره: المراد أن الله تعالى أقام عند النسيان طواف الوداع مقام طواف

النساء، و لو لا ذلك لرجعوا أى الناسون.

وقيل: المراد لو لا طواف الوداع لم يقدرُوا على طواف النساء، أو الرجوع إلى مكة لطواف النساء لمكان التقيه.

و يحتمل أن يكون المراد بطواف الوداع طواف النساء و يكون بيانا لعله الحكم فى الواقع.

و ظاهر الخبر أن طواف الوداع يكفى عن طواف النساء مطلقا، لانصرافه إلى ما فى ذمته، كما أن صوم المندوب فى يوم الشك يجزى عن الواجب، لكن لم أرقائلا به، و لعل هذا التنظير بما

حمله عليه الوالد رحمه الله أوفق.

قوله: يعنى لا تحل لهم يحتمل أن يكون من هنا إلى قوله " واجب " من كلام الراوى، و أن يكون قوله " لا تحل لهم النساء " فقط من كلام الراوى و الباقى من كلام المعصوم عليه السلام.

الحديث السابع عشر: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ١٠٩

فَأَمَّا مَا دَامَ حَيًّا فَلَا يَصْلُحُ أَنْ يُفْضَى عَنْهُ وَإِنْ نَسِيَ رَمَى الْجِمَارِ فَلَيْسَ بِسَوَاءِ الرَّمَى سَنَّهُ وَ الطَّوَافُ فَرِيضَةٌ.

وَ الَّذِي يُدَلُّ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ فِي الْعُمْرَةِ الْمَبْتُوَلِهِ أَيْضًا مَا رَوَاهُ

[الحديث ١٨]

١٨ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ رَبَاحٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَ عَنْ مُفْرِدِ الْعُمْرَةِ عَلَيْهِ طَوَافُ النِّسَاءِ قَالَ نَعَمْ.

[الحديث ١٩]

١٩ وَ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْ عُمَرَ أَوْ غَيْرِهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ الْمُعْتَمِرُ يَطُوفُ وَ يَسْعَى وَ يَحْلِقُ قَالَ وَ لَا بُدَّ لَهُ بَعْدَ الْحَلْقِ مِنْ طَوَافٍ آخَرَ.

[الحديث ٢٠]

٢٠ وَ أَمَّا مَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْ أَبِي خَالِدٍ مَوْلَى عَلِيِّ بْنِ يَقْطِينٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَ عَنْ مُفْرِدِ الْعُمْرَةِ عَلَيْهِ طَوَافُ النِّسَاءِ فَقَالَ لَيْسَ عَلَيْهِ طَوَافُ النِّسَاءِ.

فَلَيْسَ بِمَنَافٍ لِمَا قَدَّمَ نَاهُ لِأَنَّ هَذَا الْخَبَرَ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ إِذَا دَخَلَ الْإِنْسَانُ مُعْتَمِرًا عُمْرَهُ مُفْرَدَةً فِي أَشْهُرِ الْحِجِّ ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَجْعَلَهَا مُتَعَةً لِلْحِجِّ جَازَ لَهُ ذَلِكَ وَ لَمْ يَلْزَمْهُ طَوَافُ النِّسَاءِ لِأَنَّ طَوَافَ النِّسَاءِ إِنَّمَا يَلْزَمُ الْمُعْتَمِرَ الْعُمْرَةَ الَّتِي لَا يَتَمَتَّعُ بِهَا إِلَى الْحِجِّ فَإِذَا تَمَتَّعَ بِهَا إِلَى الْحِجِّ فَقَدْ سَقَطَ عَنْهُ فَوْضُهُ وَ الَّذِي يُدَلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

الحديث الثامن عشر: مجهول.

الحديث التاسع عشر: مرسل.

الحديث العشرون: مجهول.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ١١٠

[الحديث ٢١]

٢١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى قَالَ كَتَبَ أَبُو الْقَاسِمِ مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى الرَّازِيُّ إِلَى الرَّجُلِ عِيسَى أَلَهُ عَنِ الْعُمَرَةَ الْمَبْتُولَةَ هَيْلَ عَلَى صَاحِبِهَا طَوَافُ النِّسَاءِ وَ عَنِ الْعُمَرَةَ الَّتِي يَتَمَتَّعُ بِهَا إِلَى الْحَجِّ فَكَتَبَ أَمَّا الْعُمَرَةُ الْمَبْتُولَةُ فَعَلَى صَاحِبِهَا طَوَافُ النِّسَاءِ وَ أَمَّا الَّتِي يَتَمَتَّعُ بِهَا إِلَى الْحَجِّ فَلَيْسَ عَلَى صَاحِبِهَا طَوَافُ النِّسَاءِ.

[الحديث ٢٢]

٢٢ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنِ الْعَبَّاسِ عَنْ صَيْفَوَانَ بْنِ يَحْيَى قَالَ سَأَلَهُ أَبُو حَارِثٍ عَنْ رَجُلٍ تَمَتَّعَ بِالْعُمَرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَطَافَ وَ سَعَى وَ قَصَرَ هَلْ عَلَيْهِ طَوَافُ النِّسَاءِ قَالَ لَا إِنَّمَا طَوَافُ النِّسَاءِ بَعْدَ الرُّجُوعِ مِنْ مَنَى

الحديث الحادي والعشرون: صحيح.

الحديث الثاني والعشرون: صحيح.

و المعروف من مذهب الأصحاب وجوب طواف النساء في العمره المفردة و نقل في المنتهى فيه الإجماع، و يدل عليه روايات، و بإزائها أخبار أخر داله بظاها على سقوط طواف النساء في العمره المفردة.

و حكي الشهيد في الدروس عن الجعفي الإفتاء بمضمونها، و هو غير بعيد، لاعتبار سند بعضها و ضعف معارضها و مطابقتها لمقتضى الأصل، إلا أن المصير إلى ما عليه أكثر الأصحاب أولى و أحوط، كما ذكره السيد المحقق رحمه الله.

و أما وجوب طواف النساء في الحج بأنواعه، فقال في المنتهى: إنه قول علمائنا أجمع.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ١١١

[الحديث ٢٣]

٢٣ وَ الَّذِي رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْ سَيْفِ بْنِ يُونُسَ رَوَاهُ قَالَ لَيْسَ طَوَافُ النِّسَاءِ إِلَّا عَلَى الْحَاجِّ.

فَلَيْسَ يَعْتَرِضُ مَا ذَكَرْنَاهُ لِأَنَّ هَذِهِ الرَّوَايَةَ غَيْرُ مُسْتَنَدَةٍ إِلَى أَحَدٍ مِنَ الْأَثَمَةِ عَ وَإِذَا لَمْ تَكُنْ مُسْتَنَدَةً لَمْ يَجِبِ الْعَمَلُ بِهَا وَ مَعَ هَذَا فَهِيَ رَوَايَةٌ شَاذَةٌ لَا تُقَابَلُ بِمِثْلِهَا أَخْبَارٌ كَثِيرَةٌ بَلْ يَجِبُ الْعِيدُولُ عَنْهَا إِلَى الْعَمَلِ بِالْأَكْثَرِ وَ الْأَظْهَرِ فَأَمَّا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى وُجُوبِ ذَلِكَ عَلَى

[الحديث ٢٤]

٢٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَيْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ يَقْطِينٍ عَنْ أَخِيهِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ يَقْطِينٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَنِ الْخِصْيَانِ وَ الْمَرْأَةِ الْكَبِيرَةِ أَعَلَيْهِمْ طَوَافُ النِّسَاءِ قَالَ نَعَمْ عَلَيْهِمُ الطَّوَافُ كُلُّهُمْ

الحديث الثالث والعشرون: موثق.

قوله: ليس طواف النساء يمكن أن يكون الحصر إضافيا بالنسبة إلى عمره التمتع.

الحديث الرابع والعشرون: صحيح.

وقال الفاضل التستري رحمه الله: فيه أن الظاهر أن الكليني إنما رواه عن أحمد بن محمد اعتمادا على ما ذكره قبله، من قوله "عده من أصحابنا، عن أحمد ابن محمد، عن الحسن بن علي الوشاء".

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ١١٢

وَ مَنْ نَسِيَ طَوَافَ النِّسَاءِ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى أَهْلِهِ فَإِنَّهُ لَمَّا تَحَلَّى لَهُ النِّسَاءُ حَتَّى يَعُودَ فَيَطُوفَ طَوَافَ النِّسَاءِ فَإِنْ لَمْ يَتِمَّكَنْ مِنَ الرُّجُوعِ جَازَ لَهُ أَنْ يَأْمُرَ مَنْ يَطُوفُ عَنْهُ فَإِنْ مَاتَ وَ لَمْ يَكُنْ قَدْ طَافَ فَلْيَقْضِ عَنْهُ وَ لِيَهُ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٢٥]

٢٥ الْحُسَيْنُ بْنُ بَنِي سَعِيدٍ عَنْ صَيْفَوَانَ وَ فَضَالَه عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ نَسِيَ طَوَافَ النِّسَاءِ حَتَّى رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ قَالَ لَا تَحَلَّى لَهُ النِّسَاءَ حَتَّى يَزُورَ الْبَيْتَ فَإِنْ هُوَ مَاتَ فَلْيَقْضِ عَنْهُ وَ لِيَهُ أَوْ غَيْرُهُ فَأَمَّا مَا دَامَ حَيًّا فَلَا يَصْلُحُ أَنْ يُقْضَى عَنْهُ فَإِنْ نَسِيَ الْجِمَارَ فَلَيْسَ بِسَوَاءٍ إِنْ الرَّمَى سُنَّةً وَ الطَّوَافَ فَرِيضَةً.

وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مَتَى لَمْ يَتِمَّكَنْ مِنَ الرُّجُوعِ جَازَ لَهُ أَنْ يَأْمُرَ مَنْ يَنْوِبُ عَنْهُ مَا رَوَاهُ

و بالجمله الذي فهمنا من طريق الكافي أنه يذكر أولا طريقه إلى رجل، ثم إذا أراد أن يذكر من ذلك الرجل روايه أخرى و يكون

طريقه إليه هو الطريق الأول يسقط الطريق الأول و يتدئ بالرجل، و لم نجد في كلام المصنف حيث يتعرض للنقل عن الكافي ما يدل على التنبه لهذا.

قوله: و من نسي طواف النساء ذهب المحقق و العلامة في جملة من كتبه و جماعه إلى أنه يجوز له الاستنابه في هذا الطواف و إن لم يتعذر عوده، بخلاف طواف الزيارة.

الحديث الخامس و العشرون: صحيح.

قوله عليه السلام: فليسا بسواء أى: لا يصير ترك الرمي سببا لحرمة النساء، و لا يجب القضاء بنفسه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ١١٣

[الحديث ٢٦]

٢٦ الْحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَارٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ نَسِيَ طَوَافَ النِّسَاءِ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى أَهْلِهِ قَالَ يُرْسِلُ فَيَطَافُ عَنْهُ فَإِنْ تُوِّفِيَ قَبْلَ أَنْ يُطَافَ عَنْهُ فَلْيَطُفْ عَنْهُ وَهُوَ.

وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا يَجُوزُ أَنْ يَأْمُرَ غَيْرَهُ بِأَنْ يُطَوفَ عَنْهُ إِذَا تَعَدَّرَ عَلَيْهِ ذَلِكَ وَ لَمْ يَتِمَّكَ مِنْهُ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٢٧]

٢٧ الْحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ نَسِيَ طَوَافَ النِّسَاءِ حَتَّى أَتَى الْكُوفَةَ قَالَ لَا تَحِلُّ لَهُ النِّسَاءُ حَتَّى يُطَوفَ بِالْبَيْتِ قُلْتُ فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ قَالَ يَأْمُرُ مَنْ يُطَوفُ عَنْهُ.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ ثُمَّ لِيُرْجَعَ إِلَى مَنَى وَ لَا يَبِيتُ لَيْلَى التَّشْرِيقِ إِلَّا بِمَنَى

الحديث السادس و العشرون: صحيح.

الحديث السابع و العشرون: صحيح.

و قال فى المدارك: هذه الروايه غير صريحه فى المنع من الاستنابه إذا أمكن العود، فكان القول بالجواز مطلقا أقوى، نعم لو اتفق عوده و جب عليه المباشره و لم يكن له الاستنابه قطعاً.

قوله: و لا- يبيت ليلالى التشريق هذا الحكم إجماعى، و قطع فى كلام الأصحاب بوجوب دم الشاه على من بات فى تلك الليالى بغير منى عن كل ليله، و أسنده فى المنتهى إلى علمائنا.

فَإِنْ بَاتَ بِغَيْرِهَا فَعَلَيْهِ دَمٌ شَاهٍ

[الحديث ٢٨]

٢٨ رَوَى مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ صَيْفُوَانَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ إِذَا فَرَعْتَ مِنْ طَوَافِكَ لِلْحَجِّ وَطَوَافِ النِّسَاءِ فَلَا تَبِيتُ إِلَّا بِمَنَى إِلَّا أَنْ يَكُونَ شُغْلُكَ فِي نُسُكِكَ وَإِنْ خَرَجْتَ بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ فَلَا يَضُرُّكَ أَنْ تَبِيتَ فِي غَيْرِ مَنَى.

[الحديث ٢٩]

٢٩ وَرَوَى الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ صَيْفُوَانَ بْنِ يَحْيَى وَفَضَّالَةَ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا عَ أَنَّهُ قَالَ فِي الزِّيَارَةِ إِذَا خَرَجْتَ مِنْ مَنَى قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ فَلَا تُصْبِحُ إِلَّا بِمَنَى.

[الحديث ٣٠]

٣٠ وَعَنْهُ عَنْ صَيْفُوَانَ عَنِ الْعِصِ بْنِ الْقَاسِمِ قَالَتْ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الزِّيَارَةِ مِنْ مَنَى قَالَ إِنْ زَارَ بِالنَّهَارِ أَوْ عِشَاءً فَلَا يَنْفَجِرُ الصُّبْحُ إِلَّا وَهُوَ بِمَنَى وَإِنْ زَارَ بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ أَوْ السَّحَرِ فَلَا بَأْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَنْفَجِرَ الصُّبْحُ وَهُوَ بِمَكَّةَ.

وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَلْزَمُهُ دَمٌ إِذَا بَاتَ بِمَكَّةَ كُلِّ لَيْلَةٍ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٣١]

٣١ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ صَفْوَانَ قَالَ قَالَ أَبُو الْحَسَنِ ع سَأَلَنِي

و إطلاق النص و كلام الأصحاب يقتضى عدم الفرق فى ذلك بين العالم و الجاهل. و فى بعض الحواشى المنسوبة إلى الشهيد رحمه الله أن الجاهل لا شىء عليه، و هو محتمل.

الحديث الثامن و العشرون: صحيح.

الحديث التاسع و العشرون: صحيح.

الحديث الثلاثون: صحيح.

الحديث الحادى و الثلاثون: صحيح.

بَعْضُهُمْ عَنْ رَجُلٍ بَاتَ لَيْلَهُ مِنْ لَيْالِي مَنِي بِمَكَّةَ فَقُلْتُ لَا أَدْرِي فَقُلْتُ لَهُ جُعِلَتْ فِدَاكَ مَا تَقُولُ فِيهَا قَالَ عَلَيْهِ دَمٌ إِذَا بَاتَ فَقُلْتُ إِنْ كَانَ إِنَّمَا حَبَسَهُ شَأْنُهُ الَّذِي كَانَ فِيهِ مِنْ طَوَافِهِ وَ سَيِّعِيهِ لَمْ يَكُنْ لِنَوْمٍ وَلَا لَلَّذِي أَعْلَيْهِ مِثْلُ مَا عَلَيَّ هَذَا قَالَ لَيْسَ هَذَا بِمَنْزِلِهِ هَذَا وَ مَا أَحَبُّ أَنْ يَنْشَقَّ لَهُ الْفَجْرُ إِلَّا وَ هُوَ بِمَنِي.

[الحديث ٣٢]

٣٢ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيِّدَانٍ عَنِ ابْنِ مُسَيْكَانٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ نَاجِيَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَمَّنْ بَاتَ لَيْالِي مَنِي بِمَكَّةَ فَقَالَ عَلَيْهِ ثَلَاثَةٌ مِنَ الْغَنَمِ يَذْبَحُهُنَّ.

[الحديث ٣٣]

٣٣ وَ رَوَى مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ عَ عَنْ

الحديث الثاني و الثلاثون: ضعيف.

قوله عليه السلام: ثلاثه من الغنم يذبحهن و ذلك لمن لم يتق الصيد و النساء أو مطلقا، لاحتمال أن يكون سقوط الثالث مشرطا بتبويب الليلتين.

و يمكن الحمل على الاستحباب، كما فعله الشيخ في المبسوط. و قال الشيخ في النهايه و ابن إدريس و جماعه من الأصحاب: لو بات الليالي الثلاث بغير منى لزمه ثلاث شياه.

قال المحقق في الشرائع: و هو محمول على من غربت الشمس في الليله الثالثه و هو بمنى، أو من لم يتق الصيد و النساء.

الحديث الثالث و الثلاثون: صحيح.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ١١٦

رَجُلٍ بَاتَ بِمَكَّةَ فِي لَيْالِي مَنِي حَتَّى أَصْبَحَ قَالَ إِنْ كَانَ أَتَاهَا نَهَارًا فَبَاتَ فِيهَا حَتَّى أَصْبَحَ فَعَلَيْهِ دَمٌ يَهْرِيْقُهُ.

[الحديث ٣٤]

٣٤ وَ أَمَّا مَا رَوَاهُ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ صَفْوَانَ عَنِ الْعَيْصِ بْنِ الْقَاسِمِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ فَاتَتْهُ لَيْلَهُ مِنْ لَيْالِي مَنِي قَالَ لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ وَ قَدْ أَسَاءَ.

[الحديث ٣٥]

٣٥ وَ مَا رَوَاهُ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنِ صَفْوَانَ عَنِ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ

ع فَاتْتَنِي لَيْلَهُ الْمَيْتِ بِمَنِي مِنْ شُغْلٍ فَقَالَ لَا بَأْسَ.

فَلَيْسَ فِي هَذَيْنِ الْخَبْرَيْنِ مَا يُنَافِي مَا ذَكَرْنَاهُ لِأَنَّهُمَا يَحْتَمِلَانِ وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ الرَّجُلُ قَدِ بَيَّاتَ بِمَكَّةَ فِي الدُّعَاءِ وَ الْمَنَاسِكِ إِلَى أَنْ يَطْلُعَ الْفَجْرُ فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ وَ الْحَالُ عَلَى مَا وَصَفْنَاهُ وَقَدْ بَيَّنَّا ذَلِكَ فِيمَا تَقَدَّمَ وَ يُؤَكِّدُ ذَلِكَ أَيْضًا مَا رَوَاهُ

الحديث الرابع و الثلاثون: صحيح.

الحديث الخامس و الثلاثون: صحيح.

و قال فى المدارك: يمكن حمل الروايتين على الجاهل، بل لو لا تخيل الإجماع على هذا الحكم لأمكن القول بمضمونهما، و حمل ما تضمن لزوم الدم على الاستحباب، و نقل عن ابن إدريس أنه أوجب الكفاره على المشتغل بالعباده كغيره، و هو ضعيف.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ١١٧

[الحديث ٣٦]

٣٦ سَعِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى وَ فَضَالَهِ وَ صَفْوَانَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ زَارَ الْبَيْتَ فَلَمْ يَزَلْ فِي طَوَافِهِ وَ دُعَائِهِ وَ السَّعْيِ وَ الدُّعَاءِ حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ فَقَالَ لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ إِذَا كَانَ فِي طَوَافِهِ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ.

وَ الْوَجْهُ الْآخِرُ أَنْ يَكُونَ قَدْ خَرَجَ مِنْ مَنِي بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ فَإِنَّهُ مَتَى خَرَجَ بَعْدَ انْقِضَاءِ النِّصْفِ الْأَوَّلِ لِلزِّيَارَةِ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ وَ إِنْ كَانَ الْأَفْضَلُ أَلَّا يَخْرُجَ حَتَّى يُصْبِحَ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٣٧]

٣٧ سَعِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنِ النَّضْرِ بْنِ شَعِيبٍ عَنْ عَبْدِ الْغَفَّارِ الْجَازِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ خَرَجَ مِنْ مَنِي يُرِيدُ الْبَيْتَ قَبْلَ نِصْفِ اللَّيْلِ فَأَصْبَحَ بِمَكَّةَ فَقَالَ لَا يَصْلُحُ لَهُ حَتَّى يَتَّصِدَّقَ بِهَا صَدَقَةً أَوْ يُهْرِيقَ دَمًا فَإِنْ خَرَجَ مِنْ مَنِي بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ لَمْ يَضُرَّهُ شَيْءٌ.

وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ أَيْضًا مَا رَوَاهُ

[الحديث ٣٨]

٣٨ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ صَفْوَانَ وَ فَضَالَهِ بْنِ أَيُّوبَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَا تَبْتَ لِيَالِي التَّشْرِيقِ إِلَّا بِمَنِي فَإِنْ بَتَّ فِي غَيْرِهَا فَعَلَيْكَ دَمٌ فَإِنْ خَرَجْتَ أَوَّلَ اللَّيْلِ فَلَمَّا يَنْتَصِفُ اللَّيْلُ إِلَّا وَ أَنْتَ فِي مَنِي إِلَّا أَنْ يَكُونَ شَعْلَكَ نُسِيكَكَ أَوْ قَدْ خَرَجْتَ مِنْ مَكَّةَ وَ إِنْ خَرَجْتَ بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ فَلَا يَضُرُّكَ أَنْ تُصْبِحَ فِي غَيْرِهَا

الحديث السادس و الثلاثون: صحيح.

الحديث السابع و الثلاثون: مجهول.

الحديث الثامن و الثلاثون: صحيح.

و المشهور أنه يكفى فى المبيت الواجب بمنى أن يتجاوز الكون بها نصف

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ١١٨

[الحديث ٣٩]

٣٩ وَ أَمَّا مَا رَوَاهُ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ عَمِيصٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيٍّ عَنْ أَبِي إِبْرَاهِيمَ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ زَارَ الْبَيْتَ فَطَافَ بِالْبَيْتِ وَ بِالصَّفَا وَ بِالْمَرْوَةِ ثُمَّ رَجَعَ فَعَلَبْتُهُ عَيْنُهُ فِي الطَّرِيقِ فَنَامَ حَتَّى أَصْبَحَ قَالَ عَلَيْهِ شَاهٌ.

فَلَيْسَ يُنَافِي مَا تَصَدَّقْنَا بِهِ الْخَبَرُ الْأَوَّلُ مِنْ قَوْلِهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ خَرَجَتْ مِنْ مَكَّةَ لِأَنَّ ذَلِكَ الْخَبَرَ مَحْمُولٌ عَلَى مَنْ خَرَجَ مِنْ مَكَّةَ وَ جَازَ عَقَبَةَ الْمَدِينَتَيْنِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَنَامَ وَ الْحَالُ عَلَى مَا وَصَفْنَاهُ يُدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٤٠]

٤٠ سَعَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ أَبِي

الليل، فله الخروج بعد الانتصاف و لو إلى مكة. و قال الشيخ: يشترط أن لا يدخل مكة إلا بعد طلوع الفجر.

و قال فى المدارك: اعلم أن أقصى ما يستفاد من الروايات ترتب الدم على مبيت الليالى المذكوره فى غير منى، بحيث يكون خارجا عنها من أول الليل إلى آخره، بل أكثر الأخبار المعتبره إنما تدل على ترتب الدم على مبيت هذه الليالى بمكة.

الحديث التاسع و الثلاثون: ضعيف.

قوله: فإنه يجوز له أن ينام اختاره ابن الجنيد، كما ذكره فى الدروس.

الحديث الأربعون: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ١١٩

الْحَسَنِ ع فِي الرَّجُلِ يَزُورُ فَيَنَامُ دُونَ مَنْئِي فَقَالَ إِذَا جَازَ عَقَبَهُ الْمَدَيِّينَ فَلَا بَأْسَ أَنْ يَنَامَ.

[الحدِيث ٤١]

٤١ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ مَنْ زَارَ فَنَامَ فِي الطَّرِيقِ فَإِنْ بَاتَ بِمَكَّةَ فَعَلَيْهِ دَمٌ وَإِنْ كَانَ قَدْ خَرَجَ مِنْهَا فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ وَإِنْ أَصْبَحَ دُونَ مَنْئِي.

وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَفْضَلَ أَلَّا يَخْرُجَ إِلَّا بَعْدَ الْفَجْرِ مَا رَوَاهُ

[الحدِيث ٤٢]

٤٢ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضِيلِ عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الدُّلْجَةِ إِلَى مَكَّةَ أَيَّامٌ مَنِّي وَ أَنَا أُرِيدُ أَنْ أَزُورَ الْبَيْتَ فَقَالَ لَا حَتَّى يَنْشَقَّ الْفَجْرُ كَرَاهِيَةً أَنْ يَبِيتَ الرَّجُلُ بغيرِ مَنْئِي.

وَ لَا بَأْسَ أَنْ يَأْتِيَ الرَّجُلُ أَيَّامٌ مَنِّي إِلَى مَكَّةَ فَيَزُورَ الْبَيْتَ تَطَوُّعًا مَا شَاءَ وَ الْأَفْضَلُ الْمَقَامُ بِهَا إِلَى انْقِضَاءِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ رَوَى

[الحدِيث ٤٣]

٤٣ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَا بَأْسَ أَنْ يَأْتِيَ الرَّجُلُ مَكَّةَ فَيَطُوفَ بِهَا فِي أَيَّامِ مَنْئِي وَ لَا يَبِيتُ بِهَا

الحدِيث الحادى و الأربعون: مجهول.

الحدِيث الثانى و الأربعون: مجهول.

و فى القاموس: الدلجہ بالضم و الفتح السير من أول الليل.

الحدِيث الثالث و الأربعون: صحيح.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ١٢٠

[الحدِيث ٤٤]

٤٤ وَ عَنْهُ عَنْ فَضَالَةَ عَنْ رِفَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الرَّجُلِ يَزُورُ الْبَيْتَ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ فَقَالَ نَعَمْ إِنْ شَاءَ.

[الحدِيث ٤٥]

٤٥ وَ عَنْهُ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ شُعَيْبٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ زِيَارَةِ الْبَيْتِ - أَيَّامَ التَّشْرِيقِ فَقَالَ حَسَنٌ.

[الحديث ٤٦]

٤٦ وَ الَّذِي رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ عَيْصِ بْنِ الْقَاسِمِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ زِيَارَتِهِ بَعْدَ زِيَارَةِ الْحَجِّ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ فَقَالَ لَا.

فَلَا يُنَافِي مَا ذَكَرْنَاهُ لِأَنَّهُ إِنَّمَا نَفَى ذَلِكَ عَلَى جِهَةِ الْأَفْضَلِ وَالْأَوْلَى دُونَ الْحَظْرِ وَالْإِيْجَابِ وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٤٧]

٤٧ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ عَنِ الْمُفَضَّلِ بْنِ صَالِحٍ عَنْ لَيْثِ الْمُرَادِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَيَّامَ عِيدِ اللَّهِ عَ عَنِ الرَّجُلِ يَأْتِي مَكَّةَ أَيَّامَ مَنْى بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنْ زِيَارَةِ الْبَيْتِ فَيَطُوفُ بِالْبَيْتِ تَطَوُّعًا فَقَالَ الْمَقَامُ بِيَمْنَى أَفْضَلُ وَ أَحَبُّ إِلَيَّ

الحديث الرابع و الأربعون: صحيح.

الحديث الخامس و الأربعون: صحيح.

الحديث السادس و الأربعون: صحيح.

الحديث السابع و الأربعون: ضعيف.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ١٢١

١٩ بَابُ الرَّجُوعِ إِلَى مَنْى وَ رَمَى الْجِمَارِ

إشاره

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ فَإِذَا أَتَى رَحْلَهُ فَلْيَقُلِ اللَّهُمَّ بِكَ وَثِقْتُ وَ بِكَ آمَنْتُ وَ عَلَيْكَ تَوَكَّلْتُ نِعْمَ الرَّبُّ وَ نِعْمَ الْمَوْلَى وَ نِعْمَ النَّصِيرُ ثُمَّ قَالَ وَ لِيَوْمِ الثَّلَاثِ جَمْرَاتِ الْيَوْمِ الثَّانِي وَ الثَّلَاثِ وَ الرَّابِعِ كُلُّ يَوْمٍ إِحْدَى وَ عَشْرِينَ حَصَاةً يَكُونُ ذَلِكَ مِنْ عِنْدِ طُلُوعِ الشَّمْسِ مُوسَعًا إِلَى غُرُوبِهَا وَ أَفْضَلُ ذَلِكَ مَا قُرِبَ مِنَ الزَّوَالِ

[الحديث ١]

١ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ وَ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ عَنِ صَفْوَانَ وَ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ أَرَمَ فِي كُلِّ يَوْمٍ عِنْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ وَ قُلَّ كَمَا قُلْتُ حَيْثُ رَمَيْتَ جَمْرَهُ

باب الرجوع إلى منى و رمى الجمار الحديث الأول: كالصحيح.

و المشهور بين الأصحاب أن وقت الرمي ما بين طلوع الشمس إلى غروبها.

و قال الشيخ فى الخلاف: لا يجوز الرمي أيام التشريق إلا بعد الزوال. و اختاره

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ١٢٢

الْعَقَبَةَ فَاَبْدَأُ بِالْحَجْمَرِ الْأُولَى فَارْمِهَا عَنْ يَسَارِهَا مِنْ بَطْنِ الْمَسِيلِ وَقُلْ كَمَا قُلْتَ فِي يَوْمِ النَّحْرِ ثُمَّ قُمْ عَنْ يَسَارِ الطَّرِيقِ فَاسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ
وَاحْمَدِ اللَّهَ وَ أَثْنِ عَلَيْهِ وَ صَلِّ عَلَى النَّبِيِّ ص ثُمَّ تَقَدَّمْ قَلِيلًا فَتَدْعُو وَ تَسْأَلُهُ أَنْ يَتَّعَبَلَ مِنْكَ ثُمَّ تَقَدَّمْ

ابن زهره.

و قال ابن بابويه فى الفقيه: و ارم الجمار فى كل يوم بعد طلوع الشمس إلى الزوال، و كل ما قرب من الزوال فهو أفضل، و قد رويت رخصه من أول النهار.

و قال ابن حمزه: وقت الرمي طول النهار و الفضل فى الرمي عند الزوال.

و به قال ابن إدريس، و الأول أقوى.

قوله عليه السلام: فارمها عن يسارها أى: إذا

فرضت شخصا مستقبل القبلة.

وقال فى المدارك: المراد بيسارها جانبها اليسار بالإضافة إلى المتوجهه إلى القبلة، فيجعلها حيثئذ عن يمينه، فيكون بطن المسيل لأنه عن يسارها، و بمضمون هذه الروايه صرح المحقق فى النافع، فقال: و يستحب الوقوف عند كل جمره و رميها عن يسارها مستقبل القبلة، و يقف داعيا عدا جمره العقبه، فإنه يستدبر القبلة و يرميها عن يمينها.

قوله عليه السلام: ثم قم ظاهره تأخر القيام عن الرمي، و صرح فى الدروس باستحبابه بعد الرمي.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ١٢٣

أَيْضاً وَ أَفْعَلْ ذَلِكَ عِنْدَ الثَّانِيهِ وَ اضْبَعْ كَمَا صَنَعْتَ بِالْأُولَى وَ تَقِفْ وَ تَدْعُو اللَّهَ كَمَا دَعَوْتَ ثُمَّ تَمْضِي إِلَى الثَّلَاثَةِ وَ عَلَيْكَ السَّكِينَةُ وَ الْوَقَارَ وَ لَا تَقِفْ عِنْدَهَا.

[الحديث ٢]

٢ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ صِفْوَانَ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ شُعَيْبٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْجِمَارِ فَقَالَ قُمْ عِنْدَ الْجَمْرَتَيْنِ وَ لَا تَقُمْ عِنْدَ جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ فَقُلْتُ هَذَا مِنَ السُّنَنِ قَالَ نَعَمْ قُلْتُ مَا أَقُولُ إِذَا رَمَيْتُ قَالَ كَبِّرْ مَعَ كُلِّ حِصَاةٍ.

[الحديث ٣]

٣ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ صِفْوَانَ بْنِ مِهْرَانَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ رَمَى الْجِمَارِ مَا بَيْنَ طُلُوعِ الشَّمْسِ إِلَى غُرُوبِهَا.

[الحديث ٤]

٤ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيْفٍ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ رَمَى الْجِمَارِ مَا بَيْنَ طُلُوعِ الشَّمْسِ إِلَى غُرُوبِهَا.

[الحديث ٥]

٥ وَ عَنْهُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى عَنْ حَرِيْزٍ عَنْ زُرَّارَةَ وَ ابْنِ أُذَيْنَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع أَنَّهُ قَالَ لِلْحَكَمِ بْنِ عُتَيْبَةَ مَا حَدَّثَ رَمَى الْجِمَارِ

الحديث الثانى: صحيح.

و فى بعض النسخ: عن محمد بن الحسن.

الحديث الثالث: صحيح.

الحديث الرابع: مجهول.

الحديث الخامس: صحيح.

و فى الكافى: عن عمر بن أذينة، عن زراره، عن أبى جعفر عليه السلام.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ١٢٤

فَقَالَ الْحَكَمُ عِنْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ يَا حَكَمُ أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّهُمَا كَانَا اثْنَيْنِ فَقَالَ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ احْفَظْ عَلَيْنَا مَتَاعَنَا حَتَّى نَرْجِعَ أَوْ كَانَ يَفُوتُهُ الرَّمَى هُوَ وَاللَّهُ مَا بَيْنَ طُلُوعِ الشَّمْسِ إِلَى غُرُوبِهَا.

وَ مَنْ فَاتَهُ رَمَى الْجِمَارِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ فَلَمَّا يَوْمَهَا بِاللَّيْلِ وَ يُؤَخَّرُ الرَّمَى إِلَى غَدِ يَوْمِهِ وَ يَوْمِ مَا فَاتَهُ وَ مَا يَجِبُ عَلَيْهِ فِي يَوْمِهِ يَفْصَلُ بَيْنَهُمَا بِسَاعَةٍ رَوَى

[الحديث ٦]

٦ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِتَّانٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ أَفَاضَ مِنْ جَمْعٍ حَتَّى انْتَهَى إِلَى مَنَى فَعَرَضَ لَهُ عِيَارِضٌ فَلَمْ يَزِمْ حَتَّى غَابَتِ الشَّمْسُ فَقَالَ يَوْمِي إِذَا أَصْبَحَ مَرَّتَيْنِ مَرَّةً لِمَا فَاتَهُ وَ الْآخَرَى لِيَوْمِهِ الَّذِي يُصْبِحُ فِيهِ وَ لِيَفْرُقَ بَيْنَهُمَا يَكُونُ إِحْدَاهُمَا بُكْرَةً وَ هِيَ لِلْأَمْسِ وَ الْآخَرَى عِنْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ.

[الحديث ٧]

٧ وَ عَنْهُ عَنِ اللَّؤْلُؤِيِّ حَسَنِ بْنِ حُسَيْنِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَعْجُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبَابٍ عَنْ بُرَيْدِ الْعِجْلِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ نَسِيَ رَمَى الْجَمْرَةِ الْوُسْطَى فِي الْيَوْمِ الثَّانِي قَالَ فَلْيَوْمِهَا فِي الْيَوْمِ الثَّلَاثِ لِمَا فَاتَهُ وَ لِمَا

الحديث السادس: صحيح.

و المشهور المقطوع به فى كلام الأصحاب هو أنه لو نسى رمى يوم قضاة من الغد مرتبا، يبدأ بالفائت و يعقب بالحاضر.

و يستحب أن يكون ما يرميه لأمسه غدوه و ما يرميه ليومه عند الزوال.

الحديث السابع: مجهول كالصحيح.

قوله: و قد رخص للعليل هذا هو المشهور.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ١٢٥

يَجِبُ عَلَيْهِ فِي يَوْمِهِ قُلْتُ فَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ إِلَّا يَوْمَ النَّفْرِ قَالَ فَلْيَزِمِهَا وَ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

وَ قَدْ رُخِّصَ لِللَّيْلِ وَ الْخَائِفِ وَ الرُّعَاهِ وَ الْعَبِيدِ الرَّمَى بِاللَّيْلِ رَوَى

[الحديث ٨]

٨ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ لَا بَأْسَ أَنْ يَزِمِيَ الْخَائِفُ بِاللَّيْلِ وَ يُضْحَى وَ يُفِيضَ بِاللَّيْلِ.

[الحديث ٩]

٩ سَعِيدٌ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْرَبَانَ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ زُرْعَةَ عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ رُخِّصَ لِلْعَبِيدِ وَ الْخَائِفِ وَ الرَّاعِي فِي الرَّمَى لَيْلًا.

[الحديث ١٠]

١٠ وَ عَنْهُ عَنْ مُوسَى بْنِ الْحَسَنِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ هَلَالٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَطِيَّةَ قَالَ أَفْضَنَا مِنَ الْمُزْدَلِفَةِ بَلِيلٌ أَنَا وَ هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الْكُوفِيُّ وَ كَانَ هِشَامٌ خَائِفًا فَانْتَهَيْنَا إِلَى جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ عِنْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ فَقَالَ لِي هِشَامُ أَى شَيْءٍ أَحَدْتُنَا فِي حَجَّتِنَا فَنَحْنُ كَذَلِكَ إِذْ لَقِينَا أَبُو الْحَسَنِ مُوسَى عَ قَدْ رَمَى الْجِمَارَ فَاَنْصَرَفَ فَطَابَتْ نَفْسُ هِشَامٍ.

فَإِنْ نَسَى رَمَى الْجِمَارَ حَتَّى أَتَى مَكَّةَ فَلْيَزِجْ وَ لْيُزِمِ رَوَى

[الحديث ١١]

١١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ

الحديث الثامن: صحيح.

الحديث التاسع: موثق.

الحديث العاشر: ضعيف.

قوله: فإن نسى رمى الجمار وهذا هو المقطوع به فى كلام الأصحاب.

الحديث الحادى عشر: صحيح.

بْنِ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ مَا تَقُولُ فِي امْرَأَةٍ جَهِلَتْ أَنْ تَرْمِيَ الْجِمَارَ حَتَّى تَعُودَ إِلَى مَكَّةَ قَالَ فَلْتَرْجِعْ فَلْتَرْجِعِ الْجِمَارَ كَمَا كَانَتْ تَرْمِي وَ الرَّجُلُ كَذَلِكَ.

وَ إِنْ لَمْ يَذْكُرْ حَتَّى خَرَجَ مِنْ مَكَّةَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ رَوَى

[الحدِيث ١٢]

١٢ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنِ النَّخَعِيِّ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ رَجُلٌ نَسِيَ رَمَى الْجِمَارِ قَالَ يَرْجِعُ فَيَرْمِيهَا قُلْتُ فَإِنْ نَسِيَهَا حَتَّى أَتَى مَكَّةَ قَالَ يَرْجِعُ فَيَرْمِي مُتَّفَقًا يَفْصِلُ بَيْنَ كُلِّ رَمِيَّتَيْنِ بِسَاعَةٍ قُلْتُ فَإِنَّهُ نَسِيَ أَوْ جَهِلَ حَتَّى فَاتَهُ وَ خَرَجَ قَالَ لَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يُعِيدَ.

قَوْلُهُ عَ لَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يُعِيدَ يَعْنِي لَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يُعِيدَ فِي هَذِهِ السَّنَةِ وَ إِنْ كَانَ يَجِبُ عَلَيْهِ إِعَادَتُهُ فِي الْعَامِ الْقَابِلِ إِمَّا بِنَفْسِهِ مَعَ التَّمَكُّنِ أَوْ بِأَمْرٍ مَنْ يَنْوُبُ عَنْهُ

و قال الفاضل التستري رحمه الله: اعلم أن محمد بن يعقوب روى قبل هذه الرواية روايه عن عده من أصحابنا عن أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد، عن النضر بن سويد، عن عبد الله بن سنان. ثم قال: و عنه عن فضاله بن أيوب، عن معاوية بن عمار، و ساق هذه إلى قوله " فإن لم يذكر حتى خرج "

فلعل ما نقله عنه المصنف موجودا في غير الموضع الذي رأيناه، و ما رأيناه موافق لما عندنا من نسخ

الكافي، و هو متعدد.

و لا- يبعد توجيه كلام الشيخ بأن الضمير إذا كان راجعا إلى الحسين بن سعيد كان المراد أنه يروى عنه بالطريق السابق، و من جملة العده محمد بن يحيى، فلذا وصل.

غير أن هذا التوجيه مما لا يتمشى بالنظر إلى بعض ما نقله الشيخ، حيث نقل بعض الأخبار عن الكليني عن أحمد بن محمد، مع أنه ابتداء الكليني اعتمادا على سبق العده، و أيضا محمد بن يحيى إنما يدخل في عده ابن عيسى، و ليس في عده ابن خالد، و لا دليل على أن المراد بأحمد هنا ابن عيسى، و كيف كان فسيجيء في الورقه الثالثه روايه الحسين بن سعيد عن فضاله بلا واسطه. انتهى.

و اعلم أن الخبر إنما يدل على حكم الجاهل لا الناسي، لكن الخبر الآتي يدل على الناسي.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ١٢٧

.....

قوله: فإن لم يذكر قال الفاضل التستري رحمه الله: لعله من كلام الشيخ، إذ لم أجده فيما عندنا من نسخ الكافي، و رأيت في بعض نسخ الكتاب هنا علامه تدل على فصله من الحديث الأول، و في الاستبصار نقله عن الكافي بهذا الطريق من غير هذه الزيادة انتهى.

أقول: و يدل عليه قوله بعد ذلك " روى " فإن ذلك دأبه فيما إذا ذكر من نفسه شيئا، ثم استشهد له بالخبر.

الحديث الثاني عشر: صحيح.

و في الكافي: في الحسن عن معاويه بن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام.

إلى أن قال: إن الرمي سنه و السعي بين الصفا و المروه فريضه.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ١٢٨

وَ إِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ لِأَنَّ أَيَّامَ الرَّمْيِ هِيَ أَيَّامُ التَّشْرِيقِ فَإِذَا فَاتَتْهُ لَمْ يَلْزَمُهُ شَيْءٌ إِلَّا فِي الْعَامِ الْمُقْبِلِ

فِي مِثْلِ هَذِهِ الْأَيَّامِ وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ١٣]

١٣ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْدَانَ عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ مَنْ أَغْفَلَ رَمَى الْجِمَارِ أَوْ بَعْضَهَا حَتَّى تَمُضِيَ أَيَّامُ التَّشْرِيقِ فَعَلَيْهِ أَنْ يَزِمِيهَا مِنْ قَابِلٍ فَإِنْ لَمْ يَحُجَّ رَمَى عَنْهُ وَلَيْتَهُ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلِيٌّ اسْتَعَانَ بِرَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَزِمِي عَنْهُ فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ رَمَى الْجِمَارِ إِلَّا أَيَّامَ التَّشْرِيقِ.

وَ قَدْ رَوَى أَنَّ مَنْ تَرَكَ رَمَى الْجِمَارِ مُتَعَمِّدًا لَا تَحِلُّ لَهُ النَّسَاءُ وَعَلَيْهِ الْحُجُّ مِنْ قَابِلٍ رَوَى ذَلِكَ

[الحديث ١٤]

١٤ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ يَحْيَى بْنِ الْمُبَارَكِ

قوله: و إنما كان كذلك ذهب جماعه من الأصحاب إلى استحباب الرمي في القابل إذا فاته في السنة الأولى.

و يظهر من إطلاق بعض الأصحاب وجوب الرجوع، و إن خرج أيام التشريق.

و المشهور ما ذكره الشيخ رحمه الله.

الحديث الثالث عشر: مجهول.

الحديث الرابع عشر: مجهول.

و حملة الشهيد رحمه الله في الدروس على الاستحباب، لعدم القائل بالوجوب.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ١٢٩

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ قَالَ مَنْ تَرَكَ رَمَى الْجِمَارِ مُتَعَمِّدًا لَمْ تَحِلَّ لَهُ النَّسَاءُ وَعَلَيْهِ الْحُجُّ مِنْ قَابِلٍ.

وَ التَّزْيِيبُ وَاجِبٌ فِي الرَّمْيِ يَجِبُ أَنْ يَبْدَأَ بِالْجُمْرَةِ الْعُظْمَى ثُمَّ الْوُسْطَى ثُمَّ جُمْرَةَ الْعَقَبَةِ فَمَتَى خَالَفَ شَيْئًا مِنْهَا أَوْ رَمَاهَا مِنْكُوسِيَّةً فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الْإِعَادَةُ رَوَى

[الحديث ١٥]

١٥ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَيْهَلِ بْنِ زِيَادٍ وَ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ ابْنِ رِثَابٍ عَنِ مِسْعَعِ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ نَسِيَ رَمَى الْجِمَارِ يَوْمَ الثَّانِي فَبَدَأَ بِجُمْرَةِ الْعَقَبَةِ ثُمَّ الْوُسْطَى ثُمَّ الْأُولَى قَالَ يُؤَخَّرُ مَا رَمَى فَيَزِمِي الْجُمْرَةَ

الْوُسْطَى ثُمَّ جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ.

[الحديث ١٦]

١٦ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ وَ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ رَمَى الْجِمَارَ مُنْكَوسَةً قَالَ يُعِيدُ عَلَى الْوُسْطَى وَ جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ.

فَإِنْ كَانَ قَدْ رَمَى مِنَ الْجَمْرَةِ الْأُولَى أَقْلًا مِنْ أَرْبَعِ حَصِيَّاتٍ وَ أَتَمَّ الْجَمْرَتَيْنِ الْأَخِيرَتَيْنِ فَلْيَعِدْ عَلَى الثَّلَاثِ الْجَمْرَاتِ وَ إِنْ كَانَ قَدْ رَمَى مِنَ الْأُولَى أَرْبَعًا فَلْيَتِمَّ ذَلِكَ

قوله: يجب أن يبدأ لا خلاف بين الأصحاب في الحكمين.

الحديث الخامس عشر: صحيح.

الحديث السادس عشر: حسن.

قوله: فليتِم ذلك هذا التفصيل مقطوع به في كلام الأصحاب، بل ظاهر التذكرة و المنتهى أنه

ملاذ الخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ١٣٠

وَ لَا يُعِيدُ عَلَى الْأَخِيرَتَيْنِ وَ كَذَلِكَ إِنْ كَانَ قَدْ رَمَى مِنَ الثَّانِيَةِ ثَلَاثًا فَلْيَعِدْ عَلَيْهَا وَ عَلَى الثَّلَاثَةِ وَ إِنْ كَانَ قَدْ رَمَاهُمَا بِأَرْبَعٍ وَ رَمَى الثَّلَاثَةَ بِسَبْعٍ فَلْيَتِمَّهُمَا وَ لَا يُعِيدُ عَلَى الثَّلَاثَةِ رَوَى

[الحديث ١٧]

١٧ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ عَبَّاسٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ رَمَى الْجَمْرَةَ الْأُولَى بِثَلَاثٍ وَ الثَّانِيَةَ بِسَبْعٍ وَ الثَّلَاثَةَ بِسَبْعٍ قَالَ يُعِيدُ يَوْمَهُنَّ جَمِيعًا بِسَبْعٍ قُلْتُ فَإِنْ رَمَى الْأُولَى بِأَرْبَعٍ وَ الثَّانِيَةَ بِثَلَاثٍ وَ الثَّلَاثَةَ بِسَبْعٍ قَالَ يَوْمِي الْجَمْرَةَ الْأُولَى بِثَلَاثٍ وَ الثَّانِيَةَ بِسَبْعٍ قُلْتُ فَإِنَّهُ رَمَى الْجَمْرَةَ الْأُولَى بِأَرْبَعٍ وَ الثَّانِيَةَ بِأَرْبَعٍ وَ الثَّلَاثَةَ بِسَبْعٍ قَالَ يُعِيدُ يَوْمِي الْأُولَى بِثَلَاثٍ وَ الثَّانِيَةَ بِثَلَاثٍ وَ لَا يُعِيدُ عَلَى الثَّلَاثَةِ.

[الحديث ١٨]

١٨ وَ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مَعْرُوفٍ عَنْ أَخِيهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَشْبَاطٍ قَالَ قَالَ أَبُو الْحَسَنِ ع إِذَا رَمَى الرَّجُلُ الْجِمَارَ أَقْلًا مِنْ أَرْبَعٍ لَمْ يُجْزِهِ أَعَادَ عَلَيْهَا وَ أَعَادَ عَلَى مَا بَعْدَهَا وَ إِنْ كَانَ قَدْ أَتَمَّ مَا بَعْدَهَا وَ إِذَا رَمَى شَيْئًا مِنْهَا أَرْبَعًا بَنَى عَلَيْهَا وَ لَمْ يُعِدْ عَلَى مَا بَعْدَهَا إِنْ كَانَ قَدْ أَتَمَّ رَمِيَهُ.

وَمَنْ رَمَى بِسِتِّ حَصِيَّاتٍ وَضَاعَتْ مِنْهُ وَاحِدَةً فَلْيُعِدْهَا وَإِنْ كَانَ مِنَ الْغَدِ وَكَذَلِكَ إِنْ رَمَاهَا وَوَقَعَتْ فِي مَحْمِلِهِ فَلْيُعِدْهَا أَيْضًا
رَوَى

موضع وفاق، و نقل عن ابن إدريس أنه اكتفى بإتمام الأولى مطلقا و لم يوجب الاستئناف، لعدم وجوب الموالاه فى الرمى.

الحديث السابع عشر: صحيح.

الحديث الثامن عشر: مجهول.

و إطلاق النص يقتضى البناء على الأربع مع العمد و الجهل و النسيان، إلا أن الشيخ و أكثر الأصحاب قيدوه بحالتى النسيان و
الجهل، و صرحوا بوجوب إعادته

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ١٣١

[الحديث ١٩]

١٩ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى عَنْ
أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قُلْتُ لَهُ رَجُلٌ رَمَى الْجَمْرَةَ بِسِتِّ حَصِيَّاتٍ وَوَقَعَتْ وَاحِدَةً فِي الْحَصِيَّاتِ قَالَ يُعِيدُهَا إِنْ شَاءَ مِنْ سَاعَتِهِ وَإِنْ شَاءَ
مِنَ الْغَدِ إِذَا أَرَادَ الرَّمَى وَلَا يَأْخُذُ مِنْ حَصِيَّاتِ الْجِمَارِ قَالَ وَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ بِسِتِّ حَصِيَّاتٍ وَوَقَعَتْ وَاحِدَةً فِي
مَحْمِلٍ قَالَ يُعِيدُهَا.

وَمَنْ عَلِمَ أَنَّهُ قَدْ نَقَصَ حَصَاهُ وَاحِدَةً فَلَمْ يَعْلَمْ مِنْ أَيِّ الْجِمَارِ هِيَ فَلْيُرْمِ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْجِمَارِ بِحَصَاهُ رَوَى

[الحديث ٢٠]

٢٠ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ وَ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ

ما بعد التى لم تكمل مع العمد مطلقا.

و قال فى المدارك: و هو جيد أن ثبت التحريم، لمكان النهى المفسد للعباده، لكن يمكن القول بالجواز تمسكا بإطلاق
الروايتين.

الحديث التاسع عشر: ضعيف.

و ظاهره سقوط الموالاه مطلقا، أو فى تلك الصورة، و اقتصر الشهيد على نقل هذه الروايه فى الدروس و لم يرجح شيئا.

قوله: فليرم كل واحده عليه الفتوى.

الحديث العشرون: كالصحيح.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ١٣٢

عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ قَالَ فِي رَجُلٍ أَخَذَ إِحْدَى وَ عَشْرِينَ حَصَاةً فَرَمَى بِهَا فَرَادَ وَاحِدَةً فَلَمْ يَدْرِ مِنْ أَيِّهِنَّ نَقَصَ قَالَ فَلْيَرْجِعْ فَلْيُرْمِ كُلَّ وَاحِدَةٍ بِحَصَاةٍ فَإِنْ سَقَطَتْ مِنْ رَجُلٍ حَصَاةٌ فَلَمْ يَدْرِ مِنْ أَيِّهِنَّ هِيَ قَالَ يَأْخُذُ مِنْ تَحْتِ قَدَمَيْهِ حَصَاةً فَيُرْمِي بِهَا قَالَ وَ إِنْ رَمَيْتَ بِحَصَاةٍ فَوَقَعَتْ فِي مَحْمِلٍ فَأَعَدَّ مَكَانَهَا فَإِنْ هِيَ أَصَابَتْ إِنْسَانًا أَوْ جَمَلًا ثُمَّ وَقَعَتْ عَلَى

الْجِمَارِ أَجْزَأَكُ.

وَ لَا بَأْسَ أَنْ يَزِمِيَ الْإِنْسَانُ رَاكِبًا وَإِنْ كَانَ الْمَشْيُ أَفْضَلَ رَوَى

[الحديث ٢١]

٢١ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى أَنَّهُ رَأَى أَبَا جَعْفَرٍ الثَّانِيَّ عَ رَمَى الْجِمَارَ رَاكِبًا

قوله: فإن سقطت من رجل ذكره الشهيد في الدروس روايه و لم يرجح، و لعله محمول على أخذ ما لم يعلم أنه مرمى نفسه أو غيره.

قوله: أجزأك هذا هو المشهور.

الحديث الحادى و العشرون: صحيح.

و قال فى المنتهى: جواز الرمى راكبا مجمع عليه بين العلماء.

و اعلم أن الأخبار و كلام الأصحاب تحتمل وجهين: الأول الركوب و عدمه

ملاذ الخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ١٣٣

[الحديث ٢٢]

٢٢ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحَدِهِمْ عَ فِى رَمَى الْجِمَارِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَ رَمَى الْجِمَارَ رَاكِبًا عَلَى رَاحِلَتِهِ.

[الحديث ٢٣]

٢٣ وَ عَنْهُ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نَجْرَانَ أَنَّهُ رَأَى أَبَا الْحَسَنِ الثَّانِيَّ عَ يَزِمِي الْجِمَارَ وَ هُوَ رَاكِبٌ حَتَّى رَمَاهَا كُلَّهَا.

[الحديث ٢٤]

٢٤ وَ عَنْهُ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَنِ الْعَبَّاسِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نَجْرَانَ عَنْ صَيْفَوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ رَمَى الْجِمَارَ وَ هُوَ رَاكِبٌ فَقَالَ لَا بَأْسَ بِهِ.

وَ الَّذِى يُدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَشْيَ فِيهِ أَفْضَلُ مَا رَوَاهُ

فى حاله الرمى، و الثانى الركوب و المشى فى الطريق إلى الرمى، و ظاهرهم استحباب المشى و جوازه راكبا بالمعنيين، و الأخبار بعضها ظاهر فى الأول كهذا الخبر، و بعضها يحتملها، و بعضها يدل على الأخير، كما لا يخفى على المتأمل.

و قال فى الدروس: استحباب المشى فى الرمى يوم النحر أفضل، و باقى الأيام على الأظهر. و فى المبسوط الركوب فى جمرة العقبة يومها أفضل، تأسيا بالنبى صلى الله عليه و آله، و رأى الصادق عليه السلام يركب ثم يمشى، فقيل له فى ذلك- إلى آخر ما سياتى.

الحديث الثانى و العشرون: مرسل.

الحديث الثالث و العشرون: صحيح.

الحديث الرابع و العشرون: صحيح.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ١٣٤

[الحديث ٢٥]

٢٥ موسى بن القاسم عن علي بن جعفر عن أخيه عن أبيه عن آبائه ع قال كان رسول الله ص يرمى الجمار ماشياً.

[الحديث ٢٦]

٢٦ الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن عاصم عن عتبة بن مضعب قال رأيت أبا عبد الله ع يرمى الجمار ماشياً فحدثت نفسى أن أسأله حين أدخل عليه فابتدأنى هو بالحديث فقال إن علي بن الحسين ع كان يخرج من منزله ماشياً إذا رمى الجمار و منزله اليوم أنفس من منزله فأركب حتى أتى إلى منزله فإذا انتهت إلى منزله مشيت حتى أرمى الجمار

الحديث الخامس و العشرون: صحيح.

و يمكن الجمع بينه و بين ما سبق بأن المشى كان فى الطريق و الرمى راكبا، ليتعلم منه الناس كيف يرمون، أو كان الركوب فى اليوم الأول، أى: يوم النحر للتعليم، أو لازدحام الناس و المشى فى سائر الأيام، كما يرمى إليه كلام المبسوط و حمل أحدهما على غير حجه الوداع بعيد.

الحديث السادس و العشرون: ضعيف.

و فى النهاية: و منه الحديث " ثم يمشى أنفس منه " أى: أفسح و أبعد قليلا.

قوله: فإذا انتهيت إلى منزله لعله لكون هذا المنزل منزل الرسول صلى الله عليه وآله كما مر، وهو كان يمشى منه، فالسنه المشى من هذا الموضوع، وهذا الخبر صريح في المعنى الأخير.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ١٣٥

وَلَا بَأْسَ أَنْ يُرْمَى عَنِ الْعَلِيلِ وَالْمَبْطُونِ وَالْمُعْمَى عَلَيْهِ وَالصَّبِيِّ وَمَنْ أَشَبَّهُهُمْ رَوَى

[الحديث ٢٧]

٢٧ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مَعَاوِيَةَ وَعَبِيدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الْكَسِيرُ وَالْمَبْطُونُ يُرْمَى عَنْهُمَا قَالَ وَالصَّبِيَانُ يُرْمَى عَنْهُمْ.

[الحديث ٢٨]

٢٨ وَعَنْهُ عَنِ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا إِبْرَاهِيمَ ع عَنِ الْمَرِيضِ يُرْمَى عَنْهُ الْجِمَارُ قَالَ نَعَمْ يُحْمَلُ إِلَى الْجَمْرَةِ وَ يُرْمَى عَنْهُ.

[الحديث ٢٩]

٢٩ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ عَنْ رِفَاعَةَ بْنِ مُوسَى عَنِ

قوله: ولا بأس أن يرمى عن العليل هذا هو المشهور بين الأصحاب.

الحديث السابع والعشرون: حسن.

و في نسختين من الكافي بدل الكسير الأسير، و لعل الصواب ما هنا.

الحديث الثامن والعشرون: موثق.

و حمل الحمل إلى الجمره على الاستحباب.

الحديث التاسع والعشرون: صحيح.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ١٣٦

أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ أُغْمِيَ عَلَيْهِ فَقَالَ يُرْمَى عَنْهُ الْجِمَارُ.

[الحديث ٣٠]

٣٠ وَ عَنْهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَحْرٍ عَنْ دَاوُدَ بْنِ عَلِيٍّ الْيَعْقُوبِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ مُوسَى عَ عَنِ الْمَرِيضِ لَا يَسِيءُ تَطِيْعُ أَنْ يُزِمِّي الْجِمَارَ فَقَالَ يُزِمِّي عَنْهُ.

[الحديث ٣١]

٣١ عَلِيُّ بْنُ مَهْرِيَّارٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَمَّنْ حَدَّثَهُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ امْرَأَةٍ سَقَطَتْ عَنِ الْمَحْمَلِ فَانْكَسَرَتْ وَ لَمْ تَقْدِرْ عَلَى رَمِي الْجِمَارِ قَالَ يُزِمِّي عَنْهَا وَ عَنِ الْمَبْطُونِ.

[الحديث ٣٢]

٣٢ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَرِيضِ يُزِمِّي عَنْهُ الْجِمَارُ قَالَ يُحْمَلُ إِلَى الْجِمَارِ وَ يُزِمِّي عَنْهُ قَلْتُ فَإِنَّهُ لَا يُطِيقُ ذَلِكَ قَالَ يُتْرَكُ فِي مَنْزِلِهِ وَ يُزِمِّي عَنْهُ قَلْتُ فَالْمَرِيضُ الْمَغْلُوبُ يُطَافُ عَنْهُ قَالَ لَا وَ لَكِنْ يُطَافُ بِهِ.

وَ التَّكْبِيرُ فِي دُبُرِ خَمْسَ عَشْرَةَ صَلَاةً بِمَنَى سَنَّهُ مُؤَكَّدَةٌ وَ فِي سَائِرِ الْأَمْصَارِ فِي دُبُرِ عَشْرِ صَلَوَاتٍ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

الحديث الثلاثون: ضعيف.

الحديث الحادي والثلاثون: مرسل.

الحديث الثاني والثلاثون: موثق.

إن كان عبد الله بن جبلة، و يمكن أن يعد مجهولا.

قوله: سنه مؤكده ذهب السيد المرتضى رضى الله عنه إلى وجوب التكبيرات في منى.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ١٣٧

[الحديث ٣٣]

٣٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى عَنْ حَرِيْزِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ وَ اذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ قَالَ التَّكْبِيرُ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ صَلَاةَ الظُّهْرِ مِنْ يَوْمِ النَّخْرِ إِلَى صَلَاةِ الْفَجْرِ مِنَ الْيَوْمِ الثَّلَاثِ وَ فِي الْأَمْصَارِ عَشْرَ صَلَوَاتٍ فَإِذَا نَفَرَ النَّاسُ النَّفْرَ الْأَوَّلَ أَمْسَكَ أَهْلُ الْأَمْصَارِ وَ مَنْ أَقَامَ بِمَنَى فَصَلَّى بِهَا الظُّهْرَ وَ الْعَصْرَ فَلْيَكْبِرْ.

[الحدیث ۳۴]

۳۴ حَمَادٌ عَنْ حَرِيْزٍ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عِ التَّكْبِيْرِ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ فِي دُبْرِ الصَّلَاةِ فَقَالَ التَّكْبِيْرُ بِمَنَى فِي دُبْرِ خَمْسَ عَشْرَةَ صَلَاةً وَ فِي سَائِرِ الْأَمْصَارِ فِي دُبْرِ عَشْرِ صَلَوَاتٍ وَ أَوَّلُ التَّكْبِيْرِ فِي دُبْرِ صَلَاةِ الظُّهْرِ - يَوْمَ النَّحْرِ تَقُولُ فِيهِ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ وَ لِلَّهِ الْحَمْدُ اللَّهُ أَكْبَرُ عَلَى مَا هَدَيْنَا اللَّهُ أَكْبَرُ عَلَى مَا رَزَقْنَا مِنْ بَهِيمِهِ الْأَنْعَامِ وَ إِنَّمَا جُعِلَ فِي سَائِرِ الْأَمْصَارِ فِي دُبْرِ عَشْرِ صَلَوَاتٍ التَّكْبِيْرُ لِأَنَّهُ إِذَا نَفَرَ النَّاسُ فِي النَّفْرِ الْأَوَّلِ أَمْسَكَ أَهْلُ الْأَمْصَارِ عَنِ التَّكْبِيْرِ وَ كَبَّرَ أَهْلُ مَنَى مَا دَامُوا بِمَنَى إِلَى النَّفْرِ الْأَخِيرِ.

[الحدیث ۳۵]

۳۵ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ

الحدیث الثالث و الثلاثون: حسن.

قوله: فصلی بها الظهر و العصر أى: فى النفر الأول و يحتمل الأخير.

الحدیث الرابع و الثلاثون: حسن.

الحدیث الخامس و الثلاثون: موثق.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ۸، ص: ۱۳۸

ع قَالَ تَكْبِيْرُ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ - يَوْمَ النَّحْرِ إِلَى صَلَاةِ الْفَجْرِ مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ إِنْ أَنْتَ أَقَمْتَ بِمَنَى وَ إِنْ أَنْتَ حَرَجْتَ مِنْ مَنَى فَلَيْسَ عَلَيْكَ تَكْبِيْرٌ وَ التَّكْبِيْرُ - اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ وَ لِلَّهِ الْحَمْدُ اللَّهُ أَكْبَرُ عَلَى مَا هَدَيْنَا اللَّهُ أَكْبَرُ عَلَى مَا رَزَقْنَا مِنْ بَهِيمِهِ الْأَنْعَامِ وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى مَا أُنْزَلْنَا.

[الحدیث ۳۶]

۳۶ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَالٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مَصِيدِ بْنِ صِدْقَةَ عَنْ عَمَّارِ بْنِ مُوسَى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ التَّكْبِيْرُ وَاجِبٌ فِي دُبْرِ كُلِّ صَلَاةٍ فَرِيضَةٍ أَوْ نَافِلَةٍ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ.

قوله ع التَّكْبِيْرُ وَاجِبٌ يُرِيدُ ع تَأْكِيدَ السُّنَّةِ وَ قَدْ بَيَّنَّا فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ أَنَّ ذَلِكَ يُسَمَّى وَاجِبًا وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ فَوْضًا يُسْتَحَقُّ بِتَرْكِهِ الْعِقَابُ يُبَيِّنُ مَا ذَكَرْنَاهُ مَا رَوَاهُ

[الحدیث ۳۷]

٣٧ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ عَنْ عَمَّارِ بْنِ مُوسَى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَنْسَى أَنْ يُكَبِّرَ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ قَالَ إِنْ نَسِيَ حَتَّى قَامَ مِنْ مَوْضِعِهِ فَلَيْسَ

الحديث السادس و الثلاثون: موثق.

و سيجى ء فى آخر كتاب الحج عن على بن جعفر عن أخيه عليه السلام التصريح بالاستحباب، و لعل الخبر صحيح، فلاحظ.

الحديث السابع و الثلاثون: موثق.

و لا يخفى ضعف الاستدلال بهذا الخبر على الاستحباب، و الأولى الاستدلال بصحيحه على بن جعفر.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ١٣٩

عَلَيْهِ شَىْءٌ.

فَأَمَّا صَلَاةُ النَّافِلَةِ فَلَيْسَ بَعْدَهَا تَكْبِيرٌ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٣٨]

٣٨ سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ دَاوُدَ بْنِ فَهْدٍ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع التَّكْبِيرُ فِي كُلِّ فَرِيضَةٍ وَ لَيْسَ فِي النَّافِلَةِ تَكْبِيرٌ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ.

وَ يَكُونُ الْوَجْهُ فِي الرَّوَايَةِ الْأُولَى رَفْعَ الْحِطْرِ لِمَنْ كَبَّرَ بَعْدَ النَّوَافِلِ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَمْنُوعٍ الْإِنْسَانُ عَنِ التَّكْبِيرِ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ فَكَيْفَ بَعْدَ صَلَاةِ النَّوَافِلِ

الحديث الثامن و الثلاثون: صحيح.

قوله: و ليس فى النافلة أى: بالاستحباب المؤكد، و هو أولى مما ذكره الشيخ، إذ التعبير عن الجواز بالجوب بعيد جدا.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ١٤٠

٢٠ بَابُ النَّفْرِ مِنْ مَنَى

اشاره

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ فَإِذَا أَرَادَ الْخُرُوجَ مِنْ مَنَى فِي النَّفْرِ الْأَوَّلِ فَوَقْتُهُ بَعْدَ الزَّوَالِ مِنَ الْيَوْمِ الثَّانِي إِلَى قَوْلِهِ فَإِذَا بَلَغَ مَسْجِدَ الْحَضْبَاءِ

[الحديث ١]

١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ وَ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَنْفِرَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَيْسَ لَكَ أَنْ تَنْفِرَ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ فَإِنْ تَأَخَّرْتَ إِلَى آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ وَ هُوَ يَوْمُ النَّفْرِ الْأَخِيرِ فَلَا عَلَيْكَ أَى سَاعَةٍ نَفَرْتَ وَ رَمَيْتَ قَبْلَ الزَّوَالِ أَوْ بَعْدَهُ فَإِذَا نَفَرْتَ وَ انْتَهَيْتَ إِلَى الْحَضْبَاءِ وَ هِيَ الْبُطْحَاءُ فَشِئْتَ أَنْ

باب النفر من منى الحديث الأول: حسن كالصحيح.

و أجمع الأصحاب على أن من نفر في الأول لم يجز إلا بعد الزوال، و في الثاني يجوز قبله.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ١٤١

تَنْزِلَ قَلِيلًا فَإِنَّ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ كَانَ أَبِي ع يَنْزِلُهَا ثُمَّ يَحْمِلُ فَيَدْخُلُ مَكَّةَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنَامَ فِيهَا.

[الحديث ٢]

٢ وَ عَنْهُ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ دَاوُدَ بْنِ النُّعْمَانِ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع إِنَّا نُرِيدُ أَنْ نَتَعَجَّلَ السَّيْرَ وَ كَانَتْ لَيْلَةُ النَّفْرِ حِينَ سَأَلْتُهُ فَسَأَى سِاعَهُ نَنْفِرُ فَقَالَ لِي أَمَّا الْيَوْمَ الثَّانِي فَلَمَّا تَنْفِرُ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ وَ كَانَتْ لَيْلَةُ النَّفْرِ فَأَمَّا الْيَوْمَ الثَّلَاثِ فَإِذَا ابْيَضَّتِ الشَّمْسُ فَانْفِرْ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ يَقُولُ - فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَ مَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ فَلَوْ سَكَتَ لَمْ يَبْقَ أَحَدٌ إِلَّا تَعَجَّلَ وَ لَكِنَّهُ قَالَ وَ مَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ.

[الحديث ٣]

٣ وَ الَّذِي رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنِ الْعَبَّاسِ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ عَلِيِّ

قوله: فإن أبا عبد الله عليه السلام أقول: هذا يوهم أن شيئاً مما تقدم كلام معاويه، و لعله من قوله " فإذا نفرت " و الأظهر أن الجميع كلام الإمام عليه السلام، و إنما صرح في هذا المقام بالاسم، لروايته عن أبيه عليهما السلام فاشتبه.

قوله: ثم يحمل على المجهول، أى: يدخل المحمل. أو على المعلوم، أى: يحمل على الدابة متاعه، و الأظهر " ثم يرتحل " كما سيأتى.

الحديث الثاني: حسن.

الحديث الثالث: ضعيف.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ١٤٢

بْنِ أَسْبَاطٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ أَبِي زَيْتَبَةَ عَنْ حَرِيْزٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ لَا بَأْسَ أَنْ يَنْفِرَ الرَّجُلُ فِي النَّفْرِ الْأَوَّلِ قَبْلَ الزَّوَالِ.
فَمَحْمُولٌ عَلَى حَالِ الْإِضْطِرَارِ فَأَمَّا مَعَ الْإِخْتِيَارِ فَلَمَّا يَجُوزُ ذَلِكَ حَسَبَ مَا ذَكَرْنَاهُ وَ مَنْ أَمْسَى يَوْمَ الثَّانِي حَتَّى تَغِيْبَ الشَّمْسُ فَلَا
يَجُوزُ لَهُ النَّفْرُ إِلَى الْيَوْمِ الثَّلَاثِ وَ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَنْفِرَ بِاللَّيْلِ رَوَى

[الحديث ٤]

٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ مَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا يَنْفِرُ
حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ فَإِنْ أَدْرَكَهُ الْمَسَاءُ بَاتَ وَ لَمْ يَنْفِرْ.

[الحديث ٥]

٥ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ إِذَا نَفَرْتَ فِي النَّفْرِ
الْأَوَّلِ فَإِنْ شِئْتَ أَنْ تُقِيمَ بِمَكَهَ تَبَيْتَ بِهَا فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ قَالَ وَ قَالَ إِذَا جَاءَ اللَّيْلُ بَعِيدَ النَّفْرِ الْأَوَّلِ فَبِتَّ بِمَنِي فَلَيْسَ لَكَ أَنْ تَخْرُجَ
مِنْهَا حَتَّى تُصْبِحَ

قوله: فلا يجوز له النفر لا خلاف في هذا الحكم بين الأصحاب.

الحديث الرابع: حسن.

الحديث الخامس: مجهول كالصحيح.

الحديث السادس: ضعيف على المشهور.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ١٤٣

[الحديث ٦]

٦ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْكَانَ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يَنْفِرُ فِي
النَّفْرِ الْأَوَّلِ قَالَ لَهُ أَنْ يَنْفِرَ مَا بَيْنَهُ وَ بَيْنَ أَنْ تَصِفِرَ الشَّمْسُ فَإِنْ هُوَ لَمْ يَنْفِرْ حَتَّى يَكُونَ عِنْدَ غُرُوبِهَا فَلَا يَنْفِرْ وَ لَيْتَ بِمَنِي حَتَّى إِذَا
أَصْبَحَ وَ طَلَعَتِ الشَّمْسُ فَلْيَنْفِرْ مَتَى شَاءَ.

وَمَنْ أَتَى النِّسَاءَ فِي إِحْرَامِهِ أَوْ أَصَابَ صَيْدًا فَلَا يَنْفِرُ فِي الْأَوَّلِ رَوَى ذَلِكَ

[الحديث ٧]

٧ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُسْتَنِيرِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ مَنْ أَتَى النِّسَاءَ فِي إِحْرَامِهِ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَنْفِرَ فِي النَّفْرِ الْأَوَّلِ.

[الحديث ٨]

٨ وَرَوَى مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ يَحْيَى بْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ

الحديث السابع: مجهول.

وَأَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ كَافَهُ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ النَّفْرُ فِي الْأَوَّلِ، وَهُوَ الْيَوْمُ الثَّانِي عَشَرَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ لِمَنْ اجْتَنَبَ النِّسَاءَ وَالصَّيْدَ فِي إِحْرَامِهِ، وَحَكَى الْعَلَامَةُ فِي الْمَخْتَلَفِ عَنْ أَبِي الصَّلَاحِ قَوْلًا بَعْدَ جَوَازِ النَّفْرِ فِي الْأَوَّلِ لِلصَّرُورَةِ، وَ لَمْ نَقِفْ عَلَى مُسْتَنَدِهِ.

وَ قَدْ قَطَعَ الْأَصْحَابُ بِأَنَّ مَنْ لَمْ يَتَّقِ الصَّيْدَ وَالنِّسَاءَ فِي إِحْرَامِهِ لَا يَجُوزُ لَهُ النَّفْرُ فِي الْأَوَّلِ، وَ فِيهِ إِشْكَالٌ مِنْ حَيْثُ الْمُسْتَنَدُ، وَ الْمُرَادُ بَعْدَ اتِّقَاءِ الصَّيْدِ فِي حَالِ الْإِحْرَامِ قَتْلَهُ، وَ بَعْدَ اتِّقَاءِ النِّسَاءِ جَمَاعَهُنَّ.

وَ فِي الْإِحْقَاقِ بَاقِي الْمَحْرَمَاتِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْقَتْلِ وَالْجَمَاعِ بِهِمَا كَأَكْلِ الصَّيْدِ وَ لَمَسِ النِّسَاءِ بِشَهْوَاهُ وَ جِهَانِ، وَ نَقَلَ عَنِ ابْنِ إِدْرِيسَ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّمَا يَجُوزُ النَّفْرُ فِي الْأَوَّلِ لِمَنْ اتَّقَى فِي إِحْرَامِهِ كُلَّ مُحْظُورٍ يُوجِبُ الْكُفَّارَةَ.

الحديث الثامن: مجهول.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ١٤٤

عَبِيدُ اللَّهِ بْنُ جَبَلَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الصَّيْرَفِيِّ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُمَيْرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ - فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ... لِمَنْ اتَّقَى الصَّيْدَ يَعْنِي فِي إِحْرَامِهِ فَإِنْ أَصَابَهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَنْفِرَ فِي النَّفْرِ الْأَوَّلِ.

وَ عَلَى الْإِمَامِ أَنْ يَنْفِرَ قَبْلَ الزَّوَالِ فِي النَّفْرِ الْأَخِيرِ حَتَّى يُصَلِّيَ الظُّهْرَ بِمَكَّةَ رَوَى

[الحديث ٩]

٩ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ يُصَلِّيُ الْإِمَامُ الظُّهْرَ يَوْمَ النَّفْرِ بِمَكَّةَ.

[الحديث ١٠]

١٠ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ قَالَ كَتَبْتُ إِلَيْهِ أَنَّ أَصْحَابَنَا قَدِ اخْتَلَفُوا عَلَيْنَا فَقَالَ بَعْضُهُمْ إِنَّ النَّفْرَ يَوْمَ الْأَخِيرِ بَعْدَ الزَّوَالِ أَفْضَلُ وَقَالَ بَعْضُهُمْ قَبْلَ الزَّوَالِ فَكَتَبَ عَ مَا عَلِمْتَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ بِمَكَّةَ فَلَا يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا وَقَدْ نَفَرَ قَبْلَ الزَّوَالِ.

وَ مَنْ أَرَادَ أَنْ يُقِيمَ بِمَنَى بَعْدَ النَّفْرِ فَلْيُقِيمْ غَيْرَ حَرَجٍ بِهِ رَوَى

[الحديث ١١]

١١ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْكَانَ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ السَّرِيِّ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ مَا تَرَى فِي الْمَقَامِ - بِمَنَى بَعْدَ مَا يَنْفِرُ النَّاسُ فَقَالَ إِذَا كَانَ قَدْ قَضَى نُسُكَهُ فَلْيُقِيمْ

الحديث التاسع: حسن.

و ينبغي النفر في اليوم الثالث قبل الزوال ليصلى الظهر بمكة، و يتأكد ذلك للإمام، ذكره الأصحاب.

الحديث العاشر: صحيح.

الحديث الحادى عشر: مجهول.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ١٤٥

مَا شَاءَ وَ لِيُذْهَبَ حَيْثُ شَاءَ.

وَ إِذَا نَفَرَ الْإِنْسِيَانُ مِنْ مَنَى فَإِنْ شَاءَ رَجَعَ إِلَى مَكَّةَ وَ يُقِيمُ بِهَا فَعَلَّ وَ إِنْ شَاءَ رَجَعَ إِلَى مَنْزِلِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَدْخُلَ مَكَّةَ جَزَا لَهُ ذَلِكَ رَوَى

[الحديث ١٢]

١٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ الْعَبَّاسِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَشْبَاطٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ أَبِي زَيْنَبَةَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ كَانَ أَبِي يَقُولُ لَوْ كَانَ لِي طَرِيقٌ إِلَى مَنْزِلِي مِنْ مَنَى مَا دَخَلْتُ مَكَّةَ.

[الحديث ١٣]

١٣ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ لَا بَأْسَ أَنْ يَنْفِرَ الرَّجُلُ فِي النَّفْرِ الْأَوَّلِ ثُمَّ يُقِيمُ بِمَكَّةَ.

[الحديث ١٤]

١٤ مُوسَى بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ صَلَّى فِي مَسْجِدِ الْخَيْفِ وَهُوَ مَسْجِدُ مِنَى وَكَانَ مَسْجِدَ رَسُولِ اللَّهِ

و رواه الكافي في الصحيح عن ابن مسكان عن الحسن بن السرى الثقفي، و السهو من النساخ.

الحديث الثاني عشر: ضعيف.

و قال في المدارك: لا ريب في جواز الانصراف من منى لمن لم يبق عليه شىء من المناسك حيث شاء، و إن استحب العود إلى مكة لوداع البيت.

الحديث الثالث عشر: صحيح.

الحديث الرابع عشر: موثق.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ١٤٦

ص عَلَى عَهْدِهِ عِنْدَ الْمَنَارَةِ الَّتِي فِي وَسْطِ الْمَسْجِدِ وَقُرْبُهَا إِلَى الْقِبْلَةِ نَحْوُ مِنْ ثَلَاثِينَ ذِرَاعًا وَعَنْ يَمِينِ وَيَسَارِ وَخَلْفَهَا نَحْوُ مِنْ ذَلِكَ إِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ يَكُونَ مُصَلِّاكَ فِيهِ فَافْعَلْ فَإِنَّهُ صَلَّى فِيهِ أَلْفَ نَبِيٍّ.

[الحديث ١٥]

١٥ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ صَلَّى سِتِّ رَكَعَاتٍ فِي مَسْجِدِ مِنَى فِي أَصْلِ الصُّومَةِ.

[الحديث ١٦]

١٦ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ إِذَا نَفَرْتَ وَانْتَهَيْتَ إِلَى الْحَضْبَةِ وَهِيَ الْبَطْحَاءُ فَشِئْتَ أَنْ تَنْزَلَ قَلِيلًا فَإِنَّ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ قَالَ إِنَّ أَبِي كَانَ يَنْزِلُهَا ثُمَّ يَزْجُلُ فَيَدْخُلُ مَكَّةَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنَامَ بِهَا وَقَالَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص إِنَّمَا أَنْزَلَهَا حَيْثُ بَعَثَ بِعَائِشَةَ مَعَ أُخِيهَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِلَى التَّنْعِيمِ فَاعْتَمَرَتْ لِمَكَانِ الْعِلَّةِ الَّتِي أَصَابَتْهَا فَطَافَتْ بِالْبَيْتِ ثُمَّ سَبَعَتْ ثُمَّ رَجَعَتْ فَارْتَحَلَ مِنْ يَوْمِهِ.

[الحديث ١٧]

١٧ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْحَضْبَةِ فَقَالَ كَانَ أَبِي ع يَنْزِلُ الْأَبْطَحَ قَلِيلًا ثُمَّ يَجِيءُ فَيَدْخُلُ الْبَيْتَ مِنْ غَيْرِ أَنْ

الحديث الخامس عشر: ضعيف.

الحديث السادس عشر: موثق.

الحديث السابع عشر: ضعيف.

و يدل على أن النزول بالأبطح هو التحصيب، و التحصيب النزول بالمحصب، و هو الشعب الذى مخرجه إلى الأبطح، كما نص عليه الجوهرى و غيره.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ١٤٧

يَنَامُ بِالْأَبْطَحِ فَقُلْتُ لَهُ أَرَأَيْتَ مَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ أَعْلَيْهِ أَنْ يُحْصَبَ قَالَ لَا

و ذكر الشيخ فى المصباح و غيره أن التحصيب النزول فى مسجد الحصبه، و هذا المسجد غير معروف الآن، بل الظاهر اندراسه من قرب زمن الشيخ، كما اعترف به جماعه، منهم ابن إدريس فإنه قال: ليس للمسجد أثر الآن، فتنادى هذه السنه بالنزول بالمحصب من الأبطح، قال: و هو ما بين العقبه و بين مكه.

و قيل: هو ما بين الجبل الذى عنده مقابر مكه، و الجبل الذى يقابله مصعدا فى

الشق الأيمن للقاصد مكة، وليست المقبره منه، و اشتقاقه من الحصباء، و هى الحصى المحموله بالسيل.

و أقول: الآن بنوا دكه فى الأبطح الناس ينزلون فيها و يستريحون و يسمونه ب" الحصبه" و يظهر من كلام القوم أنه مستحدث.

و نقل عن السيد ضياء الدين ابن الفاخر شارح الرساله أنه قال: ما شاهدت أحدا يعلمنى به فى زمانى، و إنما وقفنى واحد على أثر مسجد بقرب منى على يمين قاصد مكة فى مسيل واد، قال: و ذكر آخرون أنه عند مخرج الأبطح إلى مكة.

أقول: الأخير بما ذكرنا أنسب.

قوله: إن كان من أهل اليمن لعل التخصيص لأنهم كانوا يعجلون فى زمانه عليه السلام.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ١٤٨

٢١ باب دخول الكعبه

[الحديث ١]

١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَمِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ خَالِدٍ عَمَّنْ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ كَانَ يَقُولُ الدَّاخِلُ الكَعْبَةَ يَدْخُلُ وَ اللّهُ رَاضٍ عَنْهُ وَ يَخْرُجُ عَطَلًا مِنَ الدُّنُوبِ.

[الحديث ٢]

٢ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنِ

باب دخول الكعبه الحديث الأول: مرسل.

و فى القاموس: عطلت المرأه عطلا بالتحريك إذا لم يكن عليها حلى، و هى عاطل و عطل بضمتين، و الأعطال من الخيل و الإبل التى لا قائد لها و لا أرسان لها و التى لا سمه عليها، و الرجال لا سلاح معهم، واحده الكل عطل بضمتين.

الحديث الثانى: موثق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ١٤٩

ابن فضال عن ابن الصّداق عن جعفر عن أبيه ع قال سألته عن دخول الكعبه قال الدخول فيها دخول فى رحمه الله و الخروج منها خروج من الذنوب مغصوم فيما بقى من عمره مغفور له ما سلف من ذنوبه.

[الحديث ٣]

٣ الحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ وَصَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا أَرَدْتَ دُخُولَ الْكَعْبَةِ
فَاغْتَسِلْ قَبْلَ أَنْ تَدْخُلَهَا وَلَا تَدْخُلَهَا بِحِذَاءٍ وَتَقُولُ إِذَا دَخَلْتَ اللَّهُمَّ إِنَّكَ قُلْتَ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا فَأَمِنِّي مِنْ عَذَابِكَ عَذَابِ
النَّارِ ثُمَّ تُصَلِّ لِي بَيْنَ الْأُسْطُوَانَتَيْنِ عَلَى الرُّخَامَةِ الْحُمْرَاءِ تَقْرَأُ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى - حَمَّ السَّجْدَةِ وَفِي الثَّانِيَةِ عَمِدَدَ آيَاتِهَا مِنَ الْقُرْآنِ وَ
صَلِّ فِي زَوَايَاهُ وَتَقُولُ - اللَّهُمَّ مَنْ تَهَيَّأَ وَتَعَبَّأَ وَأَعِيدَ وَاسْتَعَدَّ لَوْفَادِهِ إِلَى مَخْلُوقٍ رَجَاءَ رِفْدِهِ وَجَوَائِزِهِ وَنَوَافِلِهِ وَفَوَاضِلِهِ فَالْيُك
كَأَنْتَ يَا سَيِّدِي تَهَيَّئِي وَتَعَبِّئِي وَاسْتَعِدِّدِي رَجَاءَ رِفْدِكَ وَجَوَائِزِكَ وَنَوَافِلِكَ وَفَوَاضِلِكَ فَلَا تُخَيِّبِ الْيَوْمَ رَجَائِي يَا مَنْ لَا
يُخَيِّبُ سَائِلُهُ وَلَا يَنْقُصُ نَائِلُهُ فَإِنِّي لَمْ آتِكَ الْيَوْمَ بِعَمَلٍ صَالِحٍ قَدَّمْتُهُ وَلَا شَفَاعَةَ مَخْلُوقٍ رَجَوْتُهُ وَ

لَكِنِّي أَتَيْتُكَ مُقِرًّا بِالذَّنُوبِ وَالْإِسَاءِ عَلَى نَفْسِي فَإِنَّهُ لَا حُجَّةَ لِي وَلَا عُذْرَ فَاسْأَلُكَ يَا مَنْ هُوَ كَذَلِكَ أَنْ تُصَلِّيَ عَلَيَّ مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ وَأَنْ تُعْطِنِي مَسْأَلَتِي وَتُقِيلَنِي عَثْرَتِي

الحديث الثالث: صحيح.

و في القاموس: عبأ المتاع هياه و الجيش جهزه كعبأه تعبئه و تعبيثا.

و في الصحاح: وفد فلان على الأمير ورد رسولا، فهو وافد و الجمع وفد، و الاسم الوفاده.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ١٥٠

وَ تَقْلِينِي بِرَغْبَتِي وَ لَا تَزِدْنِي مَحْرُومًا وَ لَا مَجْبُوهًا وَ لَا خَائِبًا يَا عَظِيمُ يَا عَظِيمُ يَا عَظِيمُ أَرْجُوكَ لِلْعَظِيمِ أَسْأَلُكَ يَا عَظِيمُ أَنْ تُغْفِرَ لِي الذَّنْبَ الْعَظِيمَ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ وَ لَا تَدْخُلَنَّ بِحِذَائِي وَ لَا تَبْرُقَ فِيهَا وَ لَا تَمُحُطْ وَ لَمْ يَدْخُلْهَا رَسُولُ اللَّهِ صَ إِلَّا يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ.

[الحديث ٤]

٤ وَ عَنْهُ عَنْ صَيْفَوَانَ عَنِ الْمُجَاهِدِ عَنْ ذَرِيحٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الْكَعْبَةِ وَ هُوَ سَاجِدٌ وَ هُوَ يَقُولُ - لَا يَرُدُّ غَضَبَكَ إِلَّا حِلْمِيكَ وَ لَمَّا يُجِيرُ مِنْ عَذَابِكَ إِلَّا رَحْمَتُكَ وَ لَمَّا نَجَاءُ مِنْكَ إِلَّا بِالتَّضَرُّعِ إِلَيْكَ فَهَبْ لِي يَا إِلَهِي فَرْجًا بِالقُدْرَةِ الَّتِي بِهَا تُحْيِي أَمْوَاتَ الْعِبَادِ وَ بِهَا تَنْشُرُ مَيِّتَ الْبِلَادِ وَ لَا تُهْلِكُنِي يَا إِلَهِي عَمَّا حَتَّى تَشِيءَ تَجِيبَ لِي دُعَائِي وَ تُعَرِّفَنِي الْإِجَابَةَ اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي الْعَافِيَةَ إِلَى مُنْتَهَى أَجَلِي وَ لَا تُشْمِتْ بِي عَدُوِّي وَ لَا تُمَكِّنْهُ مِنْ عُنُقِي مَنْ ذَا الَّذِي يَرْفَعُنِي إِنْ وَضَعْتَنِي وَ مَنْ ذَا الَّذِي يَضَعُنِي إِنْ رَفَعْتَنِي وَ إِنْ أَهْلَكْتَنِي فَمَنْ ذَا الَّذِي يَعْزِضُ لِمَكَ فِي عَبْدِكَ أَوْ يَسْأَلُكَ عَنْ أَمْرِكَ فَقَدْ عَلِمْتُ يَا إِلَهِي أَنَّهُ لَيْسَ فِي حُكْمِكَ ظُلْمٌ وَ لَمَّا فِي نَقِمَتِكَ عَجَلَةٌ وَ

إِنَّمَا يَعْجَلُ مَنْ يَخَافُ الْفُوتَ وَ يَحْتَاجُ إِلَى الظُّلْمِ الضَّعِيفُ وَقَدْ تَعَالَيْتَ يَا إِلَهِي عَنْ ذَلَّتِكَ إِلَهِي فَلَمَّا تَجَعَلَنِي لِلْبَلَاءِ غَرَضًا وَ لَا لِنَقِمَتِكَ نَصِيبًا وَ مَهْلَنِي وَ نَفْسِنِي وَ أَقْلِنِي عَثْرَتِي وَ لَا تَرُدَّ يَدِي فِي نَحْرِي وَ لَا تُتْبِعْنِي بِبَلَاءٍ عَلَيَّ أَثَرِ بَلَاءٍ فَقَدْ تَرَى ضَعْفِي وَ تَضَرَّعِي إِلَيْكَ وَ وَحْشَتِي مِنَ النَّاسِ وَ أَنَسِي بِكَ أَعُوذُ بِكَ الْيَوْمَ فَأَعِزَّنِي وَ أَسْتَجِيرُ بِكَ فَأَجِرْنِي وَ أَسْتَعِينُ بِكَ عَلَى الضَّرَاءِ فَأَعِنِّي وَ أَسْتَنْصِرُكَ فَانصُرْنِي وَ أَتَوَكَّلُ عَلَيْكَ فَاكْفِنِي وَ أُوْمِنُ بِكَ فَآمِنِّي وَ أَسْتَهْدِيكَ فَاهْدِنِي وَ أَسْتَرْحِمُكَ فَارْحَمْنِي وَ أَسْتَغْفِرُكَ مِمَّا تَعَلَّمَ فَأَغْفِرْ لِي وَ أَسْتَرْزُقُكَ مِنْ فَضْلِكَ الْوَاسِعِ فَارزُقْنِي وَ لَا حَوْلَ وَ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ.

وَ لَا يَتَّبِعِي لِلصَّرُورِهِ أَنْ يَتْرُكَ دُخُولَ الكَعْبَةِ مَعَ الْاِخْتِيَارِ وَ مَنْ لَيْسَ بِصَّرُورِهِ

الحديث الرابع: مجهول.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ١٥١

فَإِنَّهُ لَا بَأْسَ بِتَرْكِهِ لِدُخُولِهَا رَوَى

[الحديث ٥]

٥ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ عَنْ سَعِيدِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَا بُدَّ لِلصَّرُورِهِ أَنْ يَدْخُلَ الْبَيْتَ قَبْلَ أَنْ يَرْجِعَ فَإِذَا دَخَلْتَهُ فَادْخُلْهُ بِسَيْكِنَتِهِ وَ وَقَارٍ ثُمَّ ائْتِ كُلَّ زَاوِيَةٍ مِنْ زَوَايَاهُ ثُمَّ قُلِ - اللَّهُمَّ إِنَّكَ قُلْتَ وَ مَنْ دَخَلَهُ كَمَا أَنْفَأْمَنِي مِنْ عِيَابِكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَ صَلَّى بَيْنَ الْعُمُودَيْنِ اللَّذَيْنِ يَلِيَانِ الْبَابَ عَلَى الرَّخَامَةِ الْحَمْرَاءِ فَإِنَّ كَثْرَ النَّاسِ فَاسْتَقْبَلُ كُلَّ زَاوِيَةٍ فِي مَقَامِكَ حَيْثُ صَلَّيْتَ وَ ادْعُ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ وَ اسْأَلْهُ.

[الحديث ٦]

٦ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ حَمَادِ بْنِ عُثْمَانَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ دُخُولِ الْبَيْتِ فَقَالَ أَمَّا الصَّرُورُهُ فَيَدْخُلُهُ وَ أَمَّا مَنْ قَدْ حَجَّ فَلَا.

[الحديث ٧]

٧ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ هَمَّامٍ قَالَ قَالَ أَبُو الْحَسَنِ ع دَخَلَ النَّبِيُّ ص الْكَعْبَةَ فَصَلَّى فِي زَوَايَاهَا الْأَرْبَعِ فِي كُلِّ زَاوِيَةٍ رَكَعَتَيْنِ.

[الحديث ٨]

٨ وَ عَنْهُ عَنِ ابْنِ فَضَالٍ عَنْ يُونُسَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع إِذَا

الحديث الخامس: صحيح.

الحديث السادس: صحيح.

قوله عليه السلام: و أما من حج فلا قال في المدارك: محمول على أن المنفى تأكد الاستحباب الثابت في حق الضرورة.

الحديث السابع: صحيح.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ١٥٢

دَخَلْتُ الْكَعْبَةَ كَيْفَ أَصْنَعُ قَالَ خُذْ بِحَلْقَتِي الْبَابِ إِذَا دَخَلْتَ الْكَعْبَةَ ثُمَّ امْضِ حَتَّى تَأْتِيَ الْعُمُودَيْنِ فَصَلِّ عَلَى الرَّخَامَةِ الْحَمْرَاءِ ثُمَّ إِذَا خَرَجْتَ مِنَ الْبَيْتِ فَتَزَلَّ مِنَ الدَّرَجَةِ فَصَلِّ عَنْ يَمِينِكَ رَكَعَتَيْنِ.

[الحديث ٩]

٩ الْحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ رَأَيْتُ الْعَبِيدَ الصَّالِحَ ع دَخَلَ الْكَعْبَةَ فَصَلَّى فِيهَا رَكَعَتَيْنِ عَلَى الرَّخَامَةِ الْحَمْرَاءِ ثُمَّ قَامَ فَاسْتَقْبَلَ الْحَائِطَ بَيْنَ الرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ وَالْعُرْبِيِّ فَرَفَعَ يَدَهُ عَلَيْهِ فَلَصِقَ بِهِ وَ دَعَا ثُمَّ تَحَوَّلَ إِلَى الرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ فَلَصِقَ بِهِ وَ دَعَا ثُمَّ أَتَى الرُّكْنَ الْعُرْبِيَّ ثُمَّ خَرَجَ.

[الحديث ١٠]

١٠ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ فِي دُعَاءِ الْوَلَدِ قَالَ أَفْضُ دُلُوءًا مِنْ مَاءٍ زَمْزَمَ ثُمَّ ادْخُلِ الْبَيْتَ فَإِذَا قَمْتَ عَلَى بَابِ الْبَيْتِ فَخُذْ بِحَلْقَةِ الْبَابِ ثُمَّ قُلْ - اللَّهُمَّ إِنَّ الْبَيْتَ بَيْتُكَ وَالْعَبِيدَ عِبِيدُكَ وَقَدْ قُلْتَ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا فَأَمِّنِي مِنْ عَذَابِكَ وَ أَجْرِنِي مِنْ سَخَطِكَ ثُمَّ ادْخُلِ الْبَيْتَ وَ صَلِّ عَلَى الرَّخَامَةِ الْحَمْرَاءِ رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ تَمُرُّ إِلَى الْأَسْطُوَانَةِ الَّتِي بِحِذَاءِ الْحَجَرِ فَالْصِقْ بِهَا صِدْرَكَ ثُمَّ قُلْ - يَا وَاحِدُ يَا مَاجِدُ يَا قَرِيبُ يَا بَعِيدُ يَا عَزِيزُ يَا حَكِيمُ لَا تَذَرْنِي فَوْدًا وَ أَنْتَ خَيْرُ الْوَارِثِينَ هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً إِنَّكَ سَمِيعُ الدُّعَاءِ ثُمَّ دُرُّ بِالْأَسْطُوَانَةِ فَالْصِقْ بِهَا ظَهْرَكَ وَ بَطْنَكَ وَ تَدْعُو بِهِذَا الدُّعَاءِ فَإِنْ يُرِدِ اللَّهُ شَيْئًا كَانَ.

وَ لَا يَجُوزُ لِلنَّاسِ أَنْ يُصَلِّيَ الْفَرِيضَةَ فِي الْكَعْبَةِ مَعَ الْإِخْتِيَارِ وَ يَجُوزُ ذَلِكَ عِنْدَ الْإِضْطِرَارِ وَ الْخَوْفِ مِنْ قَوْتِ الْوَقْتِ رَوَى

الحديث الثامن: موثق كالصحيح.

الحديث التاسع: صحيح.

الحديث العاشر: صحيح.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ١٥٣

[الحديث ١١]

١١ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ لَا تُصَلِّي الْمَكْتُوبَةَ فِي الْكَعْبَةِ فَإِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى ص لَمْ يَدْخُلِ الْكَعْبَةَ فِي حَجٍّ وَلَا عُمْرَةٍ وَ لَكِنَّهُ دَخَلَهَا فِي الْفَتْحِ - فَتَحَ مَكَّةَ وَ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ بَيْنَ الْعُمُودَيْنِ وَ مَعَهُ أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ.

[الحديث ١٢]

١٢ وَ عَنْهُ عَنْ صَفْوَانَ وَ فَضَالَةَ عَنِ الْعَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا قَالَ لَا تَصَلُّحِ الصَّلَاةَ الْمَكْتُوبَةَ فِي جَوْفِ الْكَعْبَةِ.

وَ أَمَّا إِذَا خَافَ فَوَتْ الصَّلَاةِ فَلَا بَأْسَ أَنْ يُصَلِّيَهَا فِي جَوْفِ الْكَعْبَةِ رَوَى

[الحديث ١٣]

١٣ الْحُسَيْنِيُّ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَالٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عِ حَضَرَتِ الصَّلَاةَ الْمَكْتُوبَةَ وَ أَنَا فِي الْكَعْبَةِ أَفَأُصَلِّي فِيهَا قَالَ صَلِّ.

[الحديث ١٤]

١٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ عَنِ ابْنِ مُسَدِّكَانَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع وَ هُوَ خَارِجٌ مِنَ الْكَعْبَةِ وَ هُوَ يَقُولُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ قَالَهَا ثَلَاثًا ثُمَّ قَالَ اللَّهُمَّ لَا تُجْهِدْ بِلَائِي وَ لَا تُشْمِتْ بِنَا أَعْدَاءَنَا فَإِنَّكَ أَنْتَ الضَّارُّ النَّافِعُ ثُمَّ هَبَطَ

الحديث الحادي عشر: صحيح.

الحديث الثاني عشر: صحيح.

الحديث الثالث عشر: صحيح.

و لا دلالة فيه على ما تأوله الشيخ، بل يبعد حمله عليه جدا، إذ الظاهر أنه كان أول الوقت، بل الأولى حمله على الجواز و أخبار النهي على الكراهة.

الحديث الرابع عشر: صحيح.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ١٥٤

فَصَلَّى إِلَى جَانِبِ الدَّرَجَةِ جَعَلَ الدَّرَجَةَ عَنْ يَسَارِهِ مُسْتَقْبِلَ الْكَعْبَةِ لَيْسَ بَيْنَهُ وَ بَيْنَهَا أَحَدٌ ثُمَّ خَرَجَ إِلَى مَنْزِلِهِ

و فى الكافى: عن نصر بن سويد عن عبد الله بن سنان.

اصفهانى، مجلسى دوم، محمد باقر بن محمد تقى، ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ١٦ جلد، كتابخانه آيه الله مرعشى نجفى - ره، قم - ايران، اول، ١٤٠٦ هـ ق

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار؛ ج ٨، ص: ١٥٥

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ١٥٥

٢٢ بَابُ الْوَدَاعِ

[الحديث ١]

١ الحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَخْرُجَ مِنْ مَكَّةَ فَتَأْتِيَ أَهْلَكَ فَوَدِّعَ الْبَيْتَ وَطُفْ أَسْبُوعًا وَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَسْتَلِمَ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ وَالرُّكْنَ الْيَمَانِيَّ فِي كُلِّ شَوْطٍ فَافْعَلْ وَإِلَّا فَافْتَحْ بِهِ وَاخْتِمِ بِهِ وَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ ذَلِكَ فَمَوْسِعَ عَلَيْكَ ثُمَّ تَأْتِيَ الْمُسْتَجَارَ فَتَضَعْ عِنْدَهُ مِثْلَ مَا

صَنَعْتَ يَوْمَ قَدِمْتَ مَكَّةَ ثُمَّ تَخَيَّرَ لِنَفْسِكَ مِنَ الدُّعَاءِ ثُمَّ اسْتَيْلِمَ الْحَجَرَ الْمَأْسُودَ ثُمَّ أَلْصَقَ بَطْنِكَ بِالْبَيْتِ وَ أَحْمَدِ اللَّهِ وَ أَثْنِ عَلَيْهِ وَ
صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَ آلِهِ ثُمَّ قُلِ اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ عَبْدِكَ وَ رَسُولِكَ وَ أُمَّتِكَ وَ حَبِيبِكَ وَ نَجِيبِكَ وَ خَيْرَتِكَ مِنْ خَلْقِكَ
اللَّهُمَّ كَمَا بَلَغَ رِسَالَتِكَ وَ جَاهِدَ فِي سَبِيلِكَ وَ صَدَعَ بِأَمْرِكَ وَ أَوْذَى فِيكَ وَ فِي جَنبِكَ حَتَّى أَتَاهُ الْيَقِينُ اللَّهُمَّ اقْلِبْنِي مُفْلِحًا
مُنْجِحًا مُسْتَجَابًا لِي بِأَفْضَلِ مَا يَرْجِعُ بِهِ أَحَدٌ مِنْ وَفْدِكَ مِنَ الْمَغْفِرَةِ وَ الْبَرَكَهِ وَ الرِّضْوَانِ

باب الوداع الحديث الأول: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ١٥٦

وَ الْعِافِيهِ مِمَّا يَسَعُنِي أَنْ أَطْلُبَ أَنْ تُعْطِيَنِي مِثْلَ الَّذِي أَعْطَيْتَهُ أَفْضَلَ مِنْ عِنْدِكَ وَ تَرِيدَنِي عَلَيْهِ اللَّهُمَّ إِنْ أَمَتْنِي فَاعْفُو لِي وَ إِنْ
أَحْيَيْتَنِي فَارْزُقْنِيهِ مِنْ قَابِلِ اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلُهُ آخِرَ الْعَهْدِ مِنْ بَيْتِكَ اللَّهُمَّ إِنِّي عَبْدُكَ وَ ابْنُ عَبْدِكَ وَ ابْنُ أُمَّتِكَ حَمَلْتَنِي عَلَى دَائِتِكَ
وَ سَيَّرْتَنِي فِي بِلَادِكَ حَتَّى أَدْخَلْتَنِي حَرَمَكَ وَ أَمْنَكَ وَ قَدْ كَانَ فِي حُسْنِ ظَنِّي بِكَ أَنْ تَغْفِرَ لِي ذُنُوبِي فَإِنْ كُنْتَ قَدْ عَفَوْتَ لِي
ذُنُوبِي فَارْزُدْ عَنِّي رِضًا وَ قَرِّبْنِي إِلَيْكَ زُلْفَى وَ لَا تُبَاعِدْنِي وَ إِنْ كُنْتَ لَمْ تَغْفِرْ لِي فَمِنَ الْآنَ فَاعْفِرْ لِي قَبْلَ أَنْ تَنْأَى عَن بَيْتِكَ دَارِي
وَ هَذَا أَوْانُ انْصِرَافِي إِنْ كُنْتَ أَدْنَتْ لِي فَعَيْرُ رَاغِبِ عَنكَ وَ لَا عَن بَيْتِكَ وَ لَا مُسْتَبَدِّلِ بِكَ وَ لَا بِهِ اللَّهُمَّ احْفَظْنِي مِنْ بَيْنِ يَدَيَّ وَ
مِنْ خَلْفِي وَ عَن يَمِينِي وَ عَن شِمَالِي حَتَّى تُبَلِّغَنِي أَهْلِي وَ اكْفِنِي مَثُونَةَ عِبَادِكَ وَ عِيَالِي فَإِنَّكَ وَلِيٌّ ذَلِكُكَ مِنْ خَلْقِكَ وَ مِنِّي ثُمَّ
أَنْتَ زَمْرَمٌ فَاشْرَبْ مِنْهَا

ثُمَّ أَخْرَجَ فَقَعَلَ آيَتُونَ تَائِبُونَ عَائِدُونَ لِرَبِّنَا حَامِدُونَ إِلَى رَبِّنَا رَاغِبُونَ إِلَى رَبِّنَا رَاغِعُونَ فَإِنَّ أَبَا عَبِيدٍ اللَّهُ عَ لَمَّا أَنْ وَدَّعَهَا وَ أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ مِنَ الْمَسْجِدِ خَرَّ سَاجِدًا عِنْدَ بَابِ الْمَسْجِدِ طَوِيلًا ثُمَّ قَامَ فَخَرَجَ.

[الحديث ٢]

٢ وَ عَنْهُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي مَحْمُودٍ قَالَ رَأَيْتُ أَبَا الْحَسَنِ ع وَدَّعَ

قوله: مما يسعني أن أطلب ليس من هنا إلى قوله "اللهم" في الكافي، و لعل المراد على تقديره أني أطلب أفضل ما يرجع به أحد مما يسعني طلبه، و لا يكون فوق قابليتي و استعدادي، لئلا يكون تعديا في الدعاء.

ثم إنه يمكن أن يكون " أن تعطيني " مفعولا لا طلب، و أن يكون مفعولا للسؤال المقدر، و يحتمل أن يقرأ إن أطلب بالكسر.

الحديث الثاني: مجهول.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ١٥٧

الْبَيْتَ فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ مِنْ بَابِ الْمَسْجِدِ خَرَّ سَاجِدًا ثُمَّ قَامَ فَاسْتَقْبَلَ الْكَعْبَةَ فَقَالَ اللَّهُمَّ إِنِّي أَنْقَلِبُ عَلَى أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ.

[الحديث ٣]

٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَ أَبِي عَلِيِّ الْأَشْعَرِيِّ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ الْكُوفِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَارٍ قَالَ رَأَيْتُ أَبَا جَعْفَرَ الثَّانِي ع - سِنَةَ خَمْسَ عَشْرَةَ وَ مِائَتَيْنِ وَدَّعَ الْبَيْتَ بَعْدَ ارْتِفَاعِ الشَّمْسِ فَطَافَ بِالْبَيْتِ يَسْتَلِمُ الرُّكْنَ الْيَمَانِيَّ فِي كُلِّ شَوْطٍ فَلَمَّا كَانَ الشَّوْطُ السَّابِعَ اسْتَلَمَهُ وَ اسْتَلَمَ الْحَجَرَ وَ مَسَحَ بِيَدِهِ ثُمَّ مَسَحَ وَجْهَهُ بِيَدِهِ ثُمَّ أَتَى الْمَقَامَ فَصَلَّى خَلْفَهُ رُكْعَتَيْنِ وَ خَرَجَ إِلَى دُبْرِ الْكَعْبَةِ إِلَى الْمُلتَزِمِ فَالْتَزَمَ الْبَيْتَ وَ كَشَفَ الثُّوبَ عَنْ بَطْنِهِ ثُمَّ وَقَفَ عَلَيْهِ طَوِيلًا يَدْعُو ثُمَّ خَرَجَ مِنْ بَابِ الْحَنَاطِينَ وَ تَوَجَّهَ قَالَ وَ رَأَيْتُهُ فِي سِنَةِ تِسْعَ عَشْرَةَ وَ مِائَتَيْنِ وَدَّعَ الْبَيْتَ لَيْلًا يَسْتَلِمُ الرُّكْنَ الْيَمَانِيَّ وَ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ فِي كُلِّ شَوْطٍ فَلَمَّا كَانَ فِي الشَّوْطِ السَّابِعِ الْتَزَمَ الْبَيْتَ فِي دُبْرِ الْكَعْبَةِ قَرِيبًا مِنَ الرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ وَ فَوْقَ الْحَجْرِ الْمُسْتَطِيلِ وَ كَشَفَ الثُّوبَ عَنْ بَطْنِهِ ثُمَّ أَتَى الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ فَقَبَّلَهُ وَ

مَسِيحُهُ وَخَرَجَ إِلَى الْمَقَامِ فَصَلَّى خَلْفَهُ وَمَضَى وَ لَمْ يَعُدْ إِلَى الْبَيْتِ وَ كَانَ وَقُوفُهُ عَلَى الْمُلْتَزِمِ بِقَدْرِ مَا طَافَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا سَبْعَهُ
أَشْوَاطٍ وَ بَعْضُهُمْ ثَمَانِيَةً.

وَ مَنْ نَسِيَ وَدَاعَ الْبَيْتِ أَوْ شَعَلَهُ عَنْهُ شَاغِلٌ ثُمَّ خَرَجَ فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ رَوَى

الحديث الثالث: صحيح.

قوله: سنه خمس عشره و مائتين فى الكافى: سنه خمس و عشرين و مائتين. و لعل ما هنا أظهر، و إن نقله من الكافى، لأن قوله
فيما بعد " و رأيت فى سنه سبع عشره " ظاهره أنه رآه عليه

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ١٥٨

[الحديث ٤]

٤ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ قَالَ لَمَّا بَأَسَ بِهِ إِنْ كَانَتْ بِهِ عَلَهُ أَوْ كَانَ
نَاسِيًا.

[الحديث ٥]

٥ سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَمَّنْ نَسِيَ زِيَارَةَ
الْبَيْتِ حَتَّى رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ فَقَالَ لَا يَضُرُّهُ إِذَا كَانَ قَدْ قَضَى مَنَاسِكَهُ.

[الحديث ٦]

٦ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ النَّهْدِيِّ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ زَيْدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ عَنْ قُتَيْبِ بْنِ
كَعْبٍ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع إِنَّكَ لَمَيْدٌ مِنَ الْحَجِّ قُلْتُ أَجَلٌ قَالَ فَلْيَكُنْ آخِرَ عَهْدِكَ - بِالْبَيْتِ أَنْ تَضَعَ يَدَكَ عَلَى الْبَابِ وَ تَقُولَ -
الْمَسْكِينُ عَلَى بَابِكَ فَتَصَدَّقَ عَلَيْهِ بِالْجَنَّةِ.

وَ إِذَا أَرَادَ الْخُرُوجَ مِنْ مَكَّةَ فَلْيَشْتَرِ بِدِرْهَمٍ تَمْرًا وَ يَتَصَدَّقَ بِهِ وَ لِيَكُنْ ذَلِكَ كَفَّارَةً لِمَا دَخَلَ عَلَيْهِ رَوَى

السلام بعد هذا التاريخ، مع أنه ينافى ما هو المشهور من تاريخ وفاته عليه السلام.

و فى بعض نسخ التهذيب بعد قوله " ثم خرج من باب الحناطين و توجه " ما هذا لفظه: قال محمد بن الحسن مصنف هذا
الكتاب: هذا غلط، لأن أبا جعفر عليه السلام مات سنه عشرين و مائتين. و الصحيح أن يقول: خمس عشره، ثم قال: و رأيت - إلى

آخر الحديث. و في تلك النسخه رواه أولا مثل ما في الكافي.

الحديث الرابع: ضعيف على المشهور.

الحديث الخامس: صحيح.

الحديث السادس: مجهول.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ١٥٩

[الحديث ٧]

٧ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنِ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلَبِيِّ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ وَ حَفْصِ بْنِ الْبُخْتَرِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ يَنْبَغِي لِلْحَاجِّ إِذَا قَضَى نُسُكَهُ وَ أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ أَنْ يَتَنَاعَ بِدِرْهَمٍ تَمْرًا وَ يَتَصَدَّقَ بِهِ فَيَكُونَ كَفَّارَةً لِمَا دَخَلَ عَلَيْهِ فِي حَجِّهِ مِنْ حَكٍّ أَوْ قَمَلَةٍ سَقَطَتْ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ

الحديث السابع: حسن.

و المشهور استحبابه.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ١٦٠

٢٣ باب تفصيل فرائض الحج

اشاره

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ فَرَضَ الْحَجَّ الْإِحْرَامَ وَ التَّلْبِيَةَ وَ الطَّوَافُ بِبَابِئِيتِ وَ السَّعْيُ بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ وَ شَهَادَةُ الْمُؤَقِّفِينَ وَ مَا بَعْدَ ذَلِكَ سِنَّةٌ بَعْضُهَا آكَدٌ مِنْ بَعْضٍ هَذِهِ الْفَرَائِضُ الْحَمْسُ لَمَّا خِلَافَ فِيهَا يَبِينُ أَصِحَابِنَا وَ أَنَّهَا وَاجِبَةٌ وَ أَنَّ مَنْ تَرَكَ وَاحِدَةً مِنْهَا مُتَعَمِّدًا عَلَى الْإِخْتِيَارِ فَلَا حَجَّ لَهُ غَيْرَ أَنِّي أُورِدُ مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا عَلَى التَّفْصِيلِ وَ إِنْ كَانَ قَدْ مَضَى كُلُّ ذَلِكَ فِي أَبْوَابِهِ غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَصْرُ إِعَادَهُ شَيْءٌ مِنْهُ فِي هَذَا الْمَكَانِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى وَجُوبِ الْإِحْرَامِ مَا رَوَاهُ

باب تفصيل فرائض الحج قوله: و فرض الحج الإحرام قال الفاضل الأسترآبادي أقول: يمكن حمل الإحرام على نيه الحج، و هو قولهم عليهم السلام "إني أريد أن أحج على كتابك و سنه نبيك صلى الله عليه و آله" و حينئذ يوافق الأحاديث.

[الحديث ١]

١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَيْنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ وَ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ وَ صَيْفُوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ مِنْ تَمَامِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ أَنْ تُحْرِمَ مِنَ الْمَوَاقِيتِ الَّتِي وَقَّتَهَا رَسُولُ اللَّهِ ص لَأَنْ تُجَاوِزَهَا إِلَّا وَأَنْتَ مُحْرِمٌ فَإِنَّهُ وَقَّتَ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ وَ لَمْ يَكُنْ يَوْمَئِذٍ عِرَاقٌ - بَطْنُ الْعَقِيقِ مِنْ قَبِيلِ أَهْلِ الْعِرَاقِ وَ وَقَّتَ لِأَهْلِ الْيَمَنِ يَلْمَلَمَ وَ وَقَّتَ لِأَهْلِ الطَّائِفِ قَرْنَ الْمَنَازِلِ وَ وَقَّتَ لِأَهْلِ الْمَغْرِبِ الْجُحْفَةَ وَ هِيَ مَهْيَعُهُ وَ وَقَّتَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ وَ مَنْ كَانَ مَنْزِلُهُ خَلْفَ هَذِهِ الْمَوَاقِيتِ مِمَّا يَلِي مَكَّةَ فَوَقَّتَهُ مَنْزِلُهُ

و أما ما اشتهر بين

المتأخرين من جعل الإحرام فعلا اختياريا مستقلا مغايرا لنيه الحج، و التلبيه و هو توطين النفس على ترك المحرمات المخصوصه من بعد التلبيه إلى وقت الإحلال، فهو مخالف لكلام أئمتنا صلوات الله عليهم، يشهد بذلك الليب المنصف المتبع للأخبار الواردة في بيان الحج و العمره.

الحديث الأول: حسن كالصحيح.

قوله عليه السلام: و لم يكن يومئذ قال الفاضل الأسترآبادى: يعنى لم يكن فى يد المسلمين، و هذا رد على الخليفه الثانى حيث زعم أن النبى صلى الله عليه و آله لم يعين لأهل العراق ميقاتا إذ لم يكن فى يد المسلمين فى زمانه صلى الله عليه و آله، فأمر جماعه من أهل الخبره فعينوا بأمره ذات عرق لأهل البصره و السيل لأهل الحسى، لكونهما فى محاذاه قرن المنازل.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ١٦٢

[الحديث ٢]

٢ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ نَسِيَ أَنْ يُحْرِمَ حَتَّى دَخَلَ الْحَرَمَ قَالَ عَلَيْهِ أَنْ يَخْرُجَ إِلَى مِيقَاتِ أَهْلِ أَرْضِهِ فَإِنْ خَشِيَ أَنْ يَفُوتَهُ الْحَجَّ أَحْرَمَ مِنْ مَكَانِهِ وَ إِنْ اسْتَطَاعَ أَنْ يَخْرُجَ مِنَ الْحَرَمِ فَلْيَخْرُجْ ثُمَّ لِيُحْرِمَ.

[الحديث ٣]

٣ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفُضَيْلِ عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ جَهَلَ أَنْ يُحْرِمَ حَتَّى دَخَلَ الْحَرَمَ كَيْفَ يَصْنَعُ قَالَ يَخْرُجُ مِنَ الْحَرَمِ ثُمَّ يَهْلُ بِالْحَجِّ.

فَهَذِهِ الْأَخْبَارُ كُلُّهَا تَدُلُّ عَلَى وَجُوبِ الْإِحْرَامِ لِأَنَّ الْخَبَرَ الْأَوَّلَ تَضَمَّنَ النَّهْيَ عَنِ الْجَوَازِ بِالْمِيقَاتِ إِلَّا بِالْإِحْرَامِ وَ تَضَمَّنَ بَاقِيَ الْأَخْبَارِ أَنَّ مَنْ جَاوَزَهَا فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الرَّجُوعُ إِلَى مِيقَاتِ أَهْلِهِ إِذَا تَمَكَّنَ مِنْهُ فَإِنْ لَمْ يَتَمَكَّنْ يُحْرِمُ مِنْ حَيْثُ هُوَ فَلَوْ لَمَا وَجُوبُهُ وَ تَأْكِيدُ فَرْضِهِ لَمَا شَدَّدَ هَذَا التَّشْدِيدَ وَ لَكَانَ يَسُوعُ تَرَكُّهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ فَأَمَّا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى وَجُوبِ التَّلْبِيَةِ مَا رَوَاهُ

الحديث الثانى: حسن.

و المشهور بين الأصحاب أنه لو ترك الإحرام ناسيا، يجب عليه العود إلى الميقات مع الممكنه، فإن تعذر جده حيث زال العذر.

و لو كان قد دخل الحرم، و جب عليه الخروج إلى خارجه مع الإمكان، و إلا أحرم من مكانه.

الحديث الثالث: مجهول.

و يستفاد منه أن الجاهل كالناسى.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ١٦٣

[الحديث ٤]

٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ عَنْ صَفْوَانَ وَ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ جَمِيعاً عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ التَّلْبِيَةُ لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ إِنَّ الْحَمِيدَ وَ النَّعْمَةَ لَمَكَ وَ الْمُلْكَ لَمَّا شَرِيكَ لَمَكَ ثُمَّ ذَكَرَ الْحَدِيثَ إِلَى أَنْ قَالَ وَ اعْلَمْ أَنَّهُ لَا يُدَّ مِنَ التَّلْبِيَةِ الْأَرْبَعَةَ الَّتِي فِي أَوَّلِ الْخَبْرِ وَ هِيَ الْفَرِيضَةُ وَ هِيَ التَّوْحِيدُ وَ بِهَا لَبَّى الْمُرْسَلُونَ وَ أَكْثَرُ

مِنْ ذِي الْمَعَارِجِ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص كَانَ يُكثِرُ مِنْهَا.

وَ قَدْ أوردْنَا هَذَا الْخَبَرَ عَلَى وَجْهِهِ فِيمَا مَضَى وَ أَمَّا الطَّوَافُ فَقَدْ بَيَّنَّا فِيمَا تَقَدَّمَ أَيْضاً فَرَضَهُ وَ أَنَّ الْمُفْرِدَ يَلْزِمُهُ طَوَافَانِ وَ سَيَعِي بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ وَ كَذَلِكَ الْقَارِئُ وَ الْمُتَمَتِّعُ يَلْزِمُهُ ثَلَاثَةُ أَطْوَافٍ وَ سَيَعِيَانِ بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ وَ فِيهِ غَنَى إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَ يُوكِّدُ ذَلِكَ أَيْضاً مَا رَوَاهُ

[الحديث ٥]

٥ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ جَمِيلٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ يُصَلِّي الرَّجُلُ رُكْعَتَيْ طَوَافِ الْفَرِيضَةِ خَلْفَ الْمَقَامِ بِ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ وَقُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ.

[الحديث ٦]

٦ وَ عَنْهُ عَنْ صَيْفُوَانَ بْنِ يَحْيَى عَمَّنْ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع مِثْلَهُ وَ قَالَ لَيْسَ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ رُكْعَتَيْ طَوَافِ الْفَرِيضَةِ إِلَّا خَلْفَ الْمَقَامِ لِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ - وَ اتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلِّينَ فَإِنْ صَلَّيْتَهَا فِي غَيْرِهِ فَعَلَيْكَ إِعَادَةُ الصَّلَاةِ

الحديث الرابع: حسن كالصحيح.

الحديث الخامس: مرسل.

الحديث السادس: مرسل.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ١٦٤

[الحديث ٧]

٧ وَ عَنْهُ عَنْ صَيْفُوَانَ بْنِ يَحْيَى وَ غَيْرِهِ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ تَدْعُو بِهِذَا الدُّعَاءِ فِي دُبُرِ رُكْعَتَيْ طَوَافِ الْفَرِيضَةِ تَقُولُ بَعْدَ التَّشْهُدِ وَ ذَكَرَ الدُّعَاءَ.

فَهَذِهِ الْأَخْبَارُ كُلُّهَا مُصَدِّقَةٌ بِأَنَّ الطَّوَافَ فَرِيضَةً فَأَمَّا كَمِّيَّتُهُ وَ كَيْفَ يَلْزَمُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ أَنْوَاعِ الْحَاجِّ فَقَدْ بَيَّنَّا فِيمَا مَضَى فَلَا وَجْهَ لِإِعَادَتِهِ وَ أَمَّا طَوَافُ النِّسَاءِ فَفَرِيضَةٌ أَيْضاً وَ قَدْ بَيَّنَّا فِيمَا تَقَدَّمَ وَ يَزِيدُهُ بَيَاناً مَا رَوَاهُ

[الحديث ٨]

٨ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ قَالَ أَبُو الْحَسَنِ ع فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ - وَ لِيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ قَالَ طَوَافُ الْفَرِيضَةِ طَوَافُ النِّسَاءِ

الحديث السابع: صحيح.

قوله: كلها مصرحة إذ الظاهر أن تكون الإضافة من إضافه الصفه إلى الموصوف، و إن احتمل أن يكون المراد طواف الحجه الفريضة، أو عمره الفريضة، لكنه بعيد، و لعله لما كان عنده هذا الاحتمال في غايه البعد جعله صريحا في الأول، أو أراد به الظاهر.

الحديث الثامن: ضعيف.

و قد سبق بعينه قبل ذلك بورقات، و مر الكلام فيه.

قوله عليه السلام: طواف الفريضة طواف النساء أى: مختصه به، أو يشملهما.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ١٦٥

[الحديث ٩]

٩ وَ عَنْهُ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ حَمَادِ بْنِ عَثْمَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ - وَ لِيُؤْفُوا نُذُورَهُمْ وَ لِيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ قَالَ طَوَافُ النِّسَاءِ.

وَ رَكَعَتَا الطَّوَافِ أَيْضاً فَرِيضَةٌ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ١٠]

١٠ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ وَ صَيْفَوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنِ مَعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع إِذَا فَرَعْتَ مِنْ طَوَافِكَ فَأَنْتَ مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ ع فَصَلِّ رَكَعَتَيْنِ وَ اجْعَلْهُمَا أَمَاماً وَ اقْرَأْ فِيهِمَا فِي الْأُولَى مِنْهُمَا - سُورَةَ التَّوْحِيدِ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ وَ فِي الثَّانِيَةِ قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ ثُمَّ تَشْهَدُ وَ أَحْمَدِ اللَّهَ وَ أَتْسِنَ عَلَيْهِ وَ صَدِّقْ عَلَى النَّبِيِّ ص وَ اسْأَلْهُ أَنْ يَقْبَلَ مِنْكَ وَ هَاتَانِ الرَّكَعَتَانِ هُمَا الْفَرِيضَةُ لَيْسَ يُكْرَهُ لَكَ أَنْ تُصَلِّيَ لِيَهُمَا فِي أَيِّ السَّاعَاتِ شئتَ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَ عِنْدَ غُرُوبِهَا وَ لَا تُؤَخَّرُهُمَا سَاعَةً تَطُوفُ.

فَأَمَّا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ السَّعَى بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ فَرِيضَةٌ مَا رَوَاهُ

[الحديث ١١]

١١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ مَعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قُلْتُ لَهُ رَجُلٌ نَسِيَ الْجِمَارَ حَتَّى أَتَى مَكَّةَ قَالَ يَرْجِعُ فَيُرْمِيهَا يَفْصِلُ بَيْنَ كُلِّ رَمِيَّتَيْنِ بِسَاعَةٍ قُلْتُ فَاتَهُ ذَلِكَ وَ خَرَجَ

الحديث التاسع: ضعيف.

الحديث العاشر: حسن كالصحيح.

الحديث الحادى عشر: حسن.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ١٦٦

قَالَ لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ قَالَ قُلْتُ فَرَجُلٌ نَسَى السَّعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ قَالَ يُعِيدُ السَّعَى قُلْتُ فَاتَهُ ذَلِكَ حَتَّى خَرَجَ قَالَ يَرْجِعُ فَيُعِيدُ
السَّعَى إِنَّ هَذَا لَيْسَ كَرَمِي الْجِمَارِ وَإِنَّ الرَّمَى سُنَّةٌ وَالسَّعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ فَرِيضَةٌ.

وَ قَدْ بَيَّنَّا فِيمَا تَقَدَّمَ أَيْضاً أَنَّ الوُقُوفَ بِعَرَفَاتٍ وَ الْمَشْعَرَ فَرِيضَةٌ غَيْرَ أَنَّا لَا نُخْلِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ بِمَا يُؤَكِّدُ مَا قَدَّمْنَاهُ وَ الَّذِي يَدُلُّ
عَلَى

أَنَّ الْوُقُوفَ بِعَرَفَةَ فَرِيضَةٌ مَا رَوَاهُ

[الحديث ١٢]

١٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمَزَةَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ إِذَا وَقَفْتَ بِعَرَفَاتٍ فَادْنُ مِنَ الْهَضْبَاتِ [وَ الْهَضْبَاتُ هِيَ الْجِبَالُ] فَإِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى قَالَ إِنَّ أَصْحَابَ الْأَرَاكِ لَا حَجَّ لَهُمْ [يَعْنِي الَّذِينَ يَقِفُونَ عِنْدَ الْأَرَاكِ].

[الحديث ١٣]

١٣ وَعَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلَبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى فِي الْمُوقِفِ ارْتَفِعُوا عَنْ بَطْنِ عُرْنَةَ وَقَالَ إِنَّ أَصْحَابَ الْأَرَاكِ لَا حَجَّ لَهُمْ.

وَجْهَ الْأَسْيِدْتِدَلَالِ مِنْ هَذَيْنِ الْخَبْرَيْنِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى صَ أَبْطَلَ حَجَّ مَنْ خَرَجَ مِنْ حَدِّ عَرَفَاتٍ وَإِنْ كَانَ وَاقِفًا فَلَوْ لَا أَنَّ الْوُقُوفَ بِهَا وَاجِبٌ لَمَا أَبْطَلَ حَجَّ مَنْ وَقَفَ خَارِجًا عَنْ حَدِّهَا بَلْ كَانَ يُسَوِّغُ لَهُ أَنْ لَا يَقِفَ جُمْلَةً وَأَمَّا الَّذِي رَوَاهُ

قوله عليه السلام: ليس عليه شيء ظاهره عدم وجوب القضاء في القابل، كما ذهب إليه بعض الأصحاب.

الحديث الثاني عشر: ضعيف على المشهور.

الحديث الثالث عشر: حسن.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ١٦٧

[الحديث ١٤]

١٤ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنِ ابْنِ فَضَالٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ الْوُقُوفُ بِالْمَشْعَرِ فَرِيضَةٌ وَالْوُقُوفُ بِعَرَفَةَ سُنَّةٌ.

لَمَا يَعْتَرِضُ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهَذَا الْخَبْرِ أَنَّ فَرِيضَةَ عَرَفَةَ مِنْ جِهَةِ السُّنَّةِ دُونَ النَّصِّ مِنْ ظَاهِرِ الْقُرْآنِ وَمَا عَرِفَ فَرِيضَةَ مِنْ جِهَةِ السُّنَّةِ حَيَّازٌ أَنْ يُطْلَقَ عَلَيْهِ الْإِسْمُ بِمِثْلِهِ سُنَّةٌ وَقَدْ بَيَّنَّا ذَلِكَ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ وَ لَيْسَ كَذَلِكَ الْوُقُوفُ بِالْمَشْعَرِ لِأَنَّ فَرِيضَةَ يُعْلَمُ بِظَاهِرِ الْقُرْآنِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى - فَإِذَا أَفْضَيْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَادْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ فَأَوْجِبْ عَلَيْنَا ذِكْرَهُ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَ لَمْ يَكُنْ فِي ظَاهِرِ الْقُرْآنِ أَمْرٌ بِالْوُقُوفِ بِعَرَفَاتٍ فَلَأَجَلَ ذَلِكَ أُضِيْفَ إِلَى السُّنَّةِ وَأَمَّا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْوُقُوفَ - بِالْمَشْعَرِ الْحَرَامِ فَرِيضَةٌ الْآيَةُ وَالْخَبْرُ الْمُتَقَدِّمُ أَيْضًا وَ هُوَ قَوْلُهُ الْوُقُوفُ بِالْمَشْعَرِ فَرِيضَةٌ وَ يَزِيدُ ذَلِكَ بَيَانًا مَا رَوَاهُ

[الحديث ١٥]

١٥ مُوسَى بْنِ الْقَاسِمِ عَنِ النَّخَعِيِّ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ مَنْ أَفَاضَ مِنْ عَرَفَاتٍ إِلَى مَنَى فَلْيُزَجِّعْ وَ لِيَأْتِ جَمْعًا وَ لِيُقِفْ بِهَا وَ إِنْ كَانَ قَدْ وَجَدَ النَّاسَ قَدْ أَفَاضُوا مِنْ جَمْعٍ.

[الحديث ١٦]

١٦ وَ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع رَجُلٌ أَفَاضَ مِنْ عَرَفَاتٍ فَمَرَّ بِالْمَشْعَرِ فَلَمْ يَقِفْ حَتَّى انْتَهَى إِلَى مَنَى فَرَمَى الْجَمْرَةَ وَ لَمْ يَعْلَمْ

الحديث الرابع عشر: مرسل.

الحديث الخامس عشر: صحيح.

الحديث السادس عشر: موثق كالصحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ١٦٨

حَتَّى ارْتَفَعَ النَّهَارُ قَالَ يَزُجُّعُ إِلَى الْمَشْعَرِ فَيَقِفُ ثُمَّ يَزُجُّعُ فَيَرْمِي الْجَمْرَةَ.

وَ الْهَدْيُ وَاجِبٌ عَلَى الْمُتَمَتِّعِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَّةً يَوْمَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِى الْحَجِّ وَ سَبْعِهِ إِذَا رَجَعْتُمْ وَ رَوَى

[الحديث ١٧]

١٧ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ عَنْ سَعِيدِ الْأَعْرَجِ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع مَنْ تَمَتَّعَ فِى أَشْهُرِ الْحَجِّ ثُمَّ أَقَامَ بِمَكَّةَ حَتَّى يَحْضُرَ الْحَجَّ فَعَلَيْهِ شَاهٌ وَ مَنْ تَمَتَّعَ فِى غَيْرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ ثُمَّ جَاوَرَ حَتَّى يَحْضُرَ الْحَجَّ فَلَيْسَ عَلَيْهِ دَمٌ إِنَّمَا هِىَ حَجَّةٌ مُفْرَدَةٌ وَ إِنَّمَا الْأَضْحَى عَلَى أَهْلِ الْأَمْصَارِ.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ مَنْ دَخَلَ مَكَّةَ يَوْمَ التَّوْبَةِ إِلَى قَوْلِهِ وَ مَنْ حَصَلَ بِعَرَفَاتٍ فَقَدْ مَضَى فِيمَا تَقَدَّمَ بَيَانُ ذَلِكَ فَلَا وَجْهَ لِإِعَادَتِهِ لِأَنَّ فِيهِ غَنَى فِى ذَلِكَ الْمَكَانِ قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ مَنْ حَصَلَ بِعَرَفَاتٍ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ فَقَدْ أَدْرَكَهَا وَ إِنْ لَمْ يَحْضُرْهَا حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ فَقَدْ فَاتَتْهُ وَ إِنْ حَضَرَ الْمَشْعَرَ الْحَرَامَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ فَقَدْ أَدْرَكَ الْحَجَّ فَإِنْ لَمْ يَحْضُرْ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَقَدْ فَاتَهُ الْحَجَّ

و اعلم أن وجوب الرجوع و عدم الاكتفاء

بالمروور: إما لاشتراط النيه، أو لعدم الاكتفاء بمطلق الكون، بل يلزم السكون و التوقف.

ثم أن الخبر يدل على أنه إذا أدرك اختياري عرفه و ترك اختياري المشعر عمدا و أدرك الاضطراري لا يبطل حجه، و لعله مختص بالجاهل، كما هو ظاهر الخبر، و الله يعلم.

الحديث السابع عشر: ضعيف.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ١٦٩

[الحديث ١٨]

١٨ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يَأْتِي بَعِيدَ مَا يُفِيضُ النَّاسُ مِنْ عَرَفَاتٍ فَقَالَ إِنْ كَانَ فِي مَهَلٍ حَتَّى يَأْتِيَ عَرَفَاتٍ مِنْ لَيْلَتِهِ فَيَقِفَ بِهَا ثُمَّ يُفِيضَ فَيَدْرِكَ النَّاسَ فِي الْمَشْعَرِ قَبْلَ أَنْ يُفِيضُوا فَلَا يَنْتُمْ حُجَّهُ حَتَّى يَأْتِيَ عَرَفَاتٍ وَ إِنْ قَدِمَ وَ قَدَّمَ فَاتَتْهُ عَرَفَاتٌ فَلْيَقِفْ بِالْمَشْعَرِ الْحَرَامِ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَعِذَرُ لِعَبْدِهِ وَ قَدْ تَمَّ حُجُّهُ إِذَا أَدْرَكَ الْمَشْعَرَ الْحَرَامَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ

و مضى بعينه فى باب الذبح.

الحديث الثامن عشر: صحيح.

و لا- خلاف بين الأصحاب فى إدراك الحج بإدراك اختياري أحد الموقفين مع اضطراري الآخر و بإدراك اختياري المشعر فقط.

و اختلف فى إدراكه بإدراك اختياري عرفات فقط، و المشهور إدراكه، بل ظن الشهيد الثانى رحمه الله أنه إجماعى.

و كذا اختلف فى إدراكه بإدراك الاضطراريين معا، فذهب الشيخ و جمع من الأصحاب إلى الاجتزاء بهما.

و كذا اختلف فى من أدرك اضطراري المشعر خاصه، فذهب الأكثر إلى عدم إدراك الحج بذلك، بل قال فى المنتهى: إنه موضع وفاق، و ذهب ابن الجنيد و المرتضى و الصدوق فى كتاب العلل إلى أنه يدرك الحج بذلك، و اختاره بعض المتأخرين، و هو الظاهر من الأخبار، و لا خلاف فى عدم إدراكه باضطراري عرفه فقط.

ملاذ الأختيار

وَ قَبْلَ أَنْ يُفِيضَ النَّاسُ فَإِنْ لَمْ يُدْرِكِ الْمَشْعَرَ الْحَرَامَ فَقَدْ فَاتَهُ الْحَجُّ فَلْيَجْعَلْهَا عُمْرَةً مُفْرَدَةً وَ عَلَيْهِ الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ.

[الحديث ١٩]

١٩ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَهْلٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ إِدْرِيسِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ أَدْرَكَ النَّاسَ بِجَمْعٍ وَ حَشَى إِنْ مَضَى إِلَى عَرَفَاتٍ أَنْ يُفِيضَ النَّاسَ مِنْ جَمْعٍ قَبْلَ أَنْ يُدْرِكَهَا فَصَالَ إِنْ ظَنَّ أَنْ يُدْرِكَ النَّاسَ بِجَمْعٍ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ فَلْيَأْتِ عَرَفَاتٍ فَإِنْ حَشَى أَنْ لَا يُدْرِكَ جَمْعًا فَلْيَقِفْ بِجَمْعٍ ثُمَّ لِيُفِضْ مَعَ النَّاسِ وَ قَدْ تَمَّ حُجُّهُ.

وَ هَذَا الْخَبْرَانِ يَدُلَّانِ عَلَى وَجُوبِ الْوُقُوفِ بِعَرَفَاتٍ وَ أَنَّ مَعَ التَّمَكُّنِ لَا بُدَّ مِنْهُ وَ مَنْ تَرَكَهُ وَ الْحَالُ عَلَى مَا وَصَّيْنَاهُ فَلَا حَجَّ لَهُ وَ أَمَّا مَعَ الْإِضْطِرَارِ فَإِنَّهُ لَا بَأْسَ أَنْ لَا يَقِفَ الْإِنْسَانُ بِهَا وَ يَقْتَصِرَ عَلَى الْوُقُوفِ بِالْمَشْعَرِ حَسَبَ مَا تَضَمَّنَهُ الْخَبْرَانِ وَ يَزِيدُ ذَلِكَ بَيَانًا مَا رَوَاهُ

[الحديث ٢٠]

٢٠ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ صَيْفَوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ص فِي سَفَرٍ فَإِذَا شَهِخٌ كَبِيرٌ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا تَقُولُ فِي رَجُلٍ أَدْرَكَ الْإِمَامَ بِجَمْعٍ فَقَالَ لَهُ إِنْ ظَنَّ أَنَّهُ يَأْتِي

قوله عليه السلام: فإن لم يدرك المشعر الحرام أى: قبل طلوع الشمس، فيدل على عدم الاكتفاء باضطرارى المشعر أو مطلقا فلا ينافى الأخبار الدالة على إدراك اضطرارى المشعر، و ينبغى الحمل عليه و إن كان الأول أظهر.

الحديث التاسع عشر: حسن.

الحديث العشرون: صحيح.

ملاذ الخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ١٧١

عَرَفَاتٍ فَيَقِفُ قَلِيلًا ثُمَّ يُدْرِكُ جَمْعًا قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ فَلْيَأْتِهَا وَ إِنْ ظَنَّ أَنَّهُ لَا يَأْتِيهَا حَتَّى يُفِيضَ النَّاسُ مِنْ جَمْعٍ فَلَا يَأْتِهَا وَ قَدْ تَمَّ حُجُّهُ.

[الحديث ٢١]

٢١ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيِّدَانَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَ عَنِ الَّذِي إِذَا أَدْرَكَهُ الْإِنْسَانُ فَقَدْ أَدْرَكَ الْحَجَّ فَقَالَ إِذَا أَتَى جَمْعًا وَ النَّاسُ بِالْمَشْعَرِ الْحَرَامِ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ فَقَدْ أَدْرَكَ الْحَجَّ وَ لَا عُمْرَةَ لَهُ وَ إِنْ أَدْرَكَ جَمْعًا بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ فَهِيَ عُمْرَةٌ مُفْرَدَةٌ وَ لَا حَجَّ لَهُ فَإِنْ شَاءَ أَنْ يُقِيمَ بِمَكَّةَ أَقَامَ وَ إِنْ شَاءَ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى أَهْلِهِ رَجَعَ وَ عَلَيْهِ الْحَجُّ.

وَقَدْ مَضَى فِي هَذِهِ الْأَخْبَارِ أَنَّ مَنْ أَدْرَكَ الْمَشْعَرَ بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ فَقَدْ فَاتَهُ الْحَجُّ وَ يُؤَكَّدُ ذَلِكَ أَيْضًا مَا رَوَاهُ

[الحديث ٢٢]

٢٢ مَوْسَى بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَهْلٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَ عَنْ رَجُلٍ دَخَلَ مَكَّةَ مُفْرِدًا لِلْحَجِّ فَخَشِيَ أَنْ يَفُوتَهُ الْمُؤَقَّفَانِ فَقَالَ لَهُ يَوْمَهُ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ فَإِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ فَلَيْسَ لَهُ حَجٌّ فَقُلْتُ كَيْفَ يَصْنَعُ بِإِحْرَامِهِ فَقَالَ يَأْتِي مَكَّةَ فَيَطُوفُ بِالْبَيْتِ وَيَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ فَقُلْتُ لَهُ إِذَا صَنَعَ ذَلِكَ فَمَا يَصْنَعُ بَعْدُ قَالَ إِنْ شَاءَ أَقَامَ بِمَكَّةَ وَإِنْ شَاءَ رَجَعَ إِلَى النَّاسِ بِمِنَى وَ لَيْسَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ فَإِنْ شَاءَ رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ وَ عَلَيْهِ الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ

الحديث الحادى و العشرون: ضعيف على المشهور.

الحديث الثانى و العشرون: حسن.

قوله: و ليس منهم فى شىء أى: لا يلزمه أحكام منى.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ١٧٢

[الحديث ٢٣]

٢٣ وَ رَوَى الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى عَنْ حَرِيْزِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ مُفْرِدٍ الْحَجِّ فَاتَهُ الْمُؤَقَّفَانِ جَمِيعًا فَقَالَ لَهُ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ فَإِنْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ فَلَيْسَ لَهُ حَجٌّ وَ يَجْعَلُهَا عُمْرَةً وَ عَلَيْهِ الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ.

[الحديث ٢٤]

٢٤ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ فَضِيلٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَ عَنِ الْحَدِّ الَّذِي إِذَا أَدْرَكَهُ الرَّجُلُ أَدْرَكَ الْحَجَّ فَقَالَ إِذَا أَتَى جَمْعًا وَ النَّاسُ فِي الْمَشْعَرِ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ فَقَدْ أَدْرَكَ الْحَجَّ وَ لَا عُمْرَةَ لَهُ فَإِنْ لَمْ يَأْتِ جَمْعًا حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَهِيَ عُمْرَةٌ مُفْرَدَةٌ وَ لَا حَجَّ لَهُ فَإِنْ شَاءَ أَقَامَ وَ إِنْ شَاءَ رَجَعَ وَ عَلَيْهِ الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ.

[الحديث ٢٥]

٢٥ وَ أَمَّا مَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ مَنْ أَدْرَكَ الْمَشْعَرَ الْحَرَامَ يَوْمَ النَّحْرِ مِنْ قَبْلِ زَوَالِ الشَّمْسِ فَقَدْ أَدْرَكَ الْحَجَّ.

[الحديث ٢٦]

٢٦ وَ مَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ

قَالَ جَاءَنَا رَجُلٌ بِمِنَى فَقَالَ إِنِّي لَمْ أَذْرِكِ النَّاسَ بِالْمُؤَقَفِينَ جَمِيعًا فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُغِيرَةَ فَلَا حَرَجَ لَكَ وَ سَأَلَ إِسْحَاقُ بْنُ عَمَّارٍ فَلَمْ يُجِبْهُ فَدَخَلَ إِسْحَاقُ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ ع فَسَأَلَهُ

الحديث الثالث و العشرون: صحيح.

الحديث الرابع و العشرون: مجهول.

الحديث الخامس و العشرون: حسن.

الحديث السادس و العشرون: صحيح.

و فيه دلالة على إدراك الحج بإدراك الاضطرارى.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ١٧٣

عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ لَهُ إِذَا أَذْرَكَ مُزْدَلِفَةَ فَوَقَّفَ بِهَا قَبْلَ أَنْ تَزُولَ الشَّمْسُ - يَوْمَ النَّحْرِ فَقَدْ أَذْرَكَ الْحَجَّ.

فَهَذَانِ الْخَبْرَانِ يَحْتَمِلَانِ مَعْنَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَّ مَنْ أَذْرَكَ مُزْدَلِفَةَ قَبْلَ زَوَالِ الشَّمْسِ فَقَدْ أَذْرَكَ فَضَلَ الْحَجَّ وَ ثَوَابَهُ دُونَ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادَ بِهِمَا أَنَّ مَنْ أَذْرَكَهُ فَقَدْ سَقَطَ عَنْهُ فَرَضُ حَجِّهِ الْأَيْلَامِ وَ يَحْتَمِلُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ هَذَا الْحُكْمُ مَخْصُوصًا بِمَنْ أَذْرَكَ عَرَفَاتٍ ثُمَّ جَاءَ إِلَى الْمَشْعَرِ قَبْلَ الزَّوَالِ فَقَدْ أَذْرَكَ الْحَجَّ لِأَنَّ مَنْ تَكُونُ هَيْدُهُ حَالَهُ فَقَدْ أَذْرَكَ أَحَدَ الْمُؤَقَفِينَ فِي وَقْتِهِ وَ قَدْ تَمَّ حُجُّهُ وَ الَّذِي يُدَلُّ عَلَى هَذَا مَا رَوَاهُ

[الحديث ٢٧]

٢٧ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبِئَابٍ عَنِ الْحَسَنِ الْعَطَّارِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا أَذْرَكَ الْحِجَابِ عَرَفَاتٍ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ فَأَقْبَلَ مِنْ عَرَفَاتٍ وَ لَمْ يُدْرِكِ النَّاسَ بِجَمْعٍ وَ وَجَدَهُمْ قَدْ أَفَاضُوا فَلْيَقِفْ قَلِيلًا بِالْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَ لِيَلْحَقِ النَّاسَ بِمِنَى وَ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

وَ مَنْ فَاتَهُ الْوُقُوفُ بِالْمَشْعَرِ فَلَا حَرَجَ لَهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ يُدَلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٢٨]

٢٨ الْحُسَيْنِيُّ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ وَ عِمْرَانَ ابْنَيْ عَلِيِّ الْحَلَبِيِّ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا فَاتَتْكَ الْمُرْدَلِفَةُ فَقَدْ فَاتَكَ الْحَجَّ

الحديث السابع والعشرون: صحيح.

وقال الفاضل التستري رحمه الله: ليس فيه دلالة على أن المراد بالأخبار المتقدمة ما ذكره، لأنه إنما يدل على أن ما تضمنته من إدراك الموقفين موجب للصحة، ولا يلزم ذلك عدم صحه غيره.

الحديث الثامن والعشرون: مجهول.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ١٧٤

وَ هَذَا الْخَبْرُ عَامٌّ فِيمَنْ فَاتَهُ ذَلِكَ عَامِدًا أَوْ جَاهِلًا وَعَلَى كُلِّ حَالٍ وَلَا يُنَافِيهِ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٢٩]

٢٩ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الْخَثْعَمِيِّ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِيمَنْ جَهَلَ وَلَمْ يَقِفْ بِالْمُزْدَلِفَةِ وَلَمْ يَبْتَ بِهَا حَتَّى أَتَى مِنْى قَالَ يَزْجَعُ فَقُلْتُ إِنَّ ذَلِكَ فَاتَهُ فَقَالَ لَا بَأْسَ بِهِ.

[الحديث ٣٠]

٣٠ وَ مَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ قَالَ فِي رَجُلٍ لَمْ يَقِفْ بِالْمُزْدَلِفَةِ وَلَمْ يَبْتَ بِهَا حَتَّى أَتَى مِنْى فَقَالَ أَلَمْ يَرَ النَّاسَ لَمْ تُبَكِّرْ مِنْى حِينَ دَخَلَهَا قُلْتُ فَإِنَّهُ جَهَلَ ذَلِكَ قَالَ يَزْجَعُ قُلْتُ إِنَّ ذَلِكَ قَدْ فَاتَهُ قَالَ لَا بَأْسَ

الحديث التاسع والعشرون: مرسل.

الحديث الثلاثون: حسن أو موثق.

ويمكن حملهما على إدراك اختياري عرفه، بل هو الظاهر من الخبرين، فهما موافقان لما هو المشهور من الاكتفاء باختياري عرفه.

لكن فيه إشكال آخر من حيث أن ظاهر الأصحاب أن من ترك الوقوف بالمشعر ليلا وقبل طلوع الشمس عامدا يفسد حجه، سواء كان عالما أم جاهلا، و ظاهر الخبر أن الجاهل لا يفسد حجه وإن تركه عامدا.

وقال في الدروس: لو ترك الوقوف بالمشعر جهلا بطل حجه عند الشيخ في التهذيب، و رواه محمد بن يحيى بخلافه، و تأولها الشيخ.

فَالْوَجْهُ فِي هَذَيْنِ الْخَبْرَيْنِ وَإِنْ كَانَ أَصِيلُهُمَا - مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْخَثْعَمِيُّ وَ أَنَّهُ يَرْوِيهِ تَارَةً عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عِ بِلَا وَسِطَةٍ وَ تَارَةً يَرْوِيهِ بِوَسِطَةٍ أَنْ مَنْ كَانَ قَدْ وَقَفَ بِالْمُزْدَلِفَةِ شَيْئًا يَسِيرًا فَقَدْ أَجْزَأَهُ وَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ لَمْ

يَقِفُ بِالْمُزْدَلِفَةِ الْوُقُوفُ التَّامُّ الَّذِي مَتَى وَقَفَهُ الْإِنْسَانُ كَانَ أَكْمَلَ وَ أَفْضَلَ وَ مَتَى لَمْ يَقِفْ عَلَى ذَلِكَ الْوَجْهِ كَانَ أَنْقَصَ ثَوَابًا وَ إِنْ كَانَ لَا يُفْسِدُ الْحَجَّ لِأَنَّ الْوُقُوفَ الْقَلِيلَ يُجْزِي هُنَاكَ مَعَ الضَّرُورَةِ وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٣١]

٣١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدٍ

قوله عليه السلام: لم تبكر بمنى أى: لم يأتوا بكره. و فى بعض النسخ و الاستبصار "لم يكونوا بمنى" لأنه كان دخل منى قبل عود الناس إليها، لأنه لم يقف مع الناس بالمشعر.

قوله: و إن كان أصلهما محمد بن يحيى الخثعمى قال الفاضل التستري رحمه الله: زاد فى المنتهى الذى بخط مصنفه حيث نقل هذا الكلام عن الشيخ بعد قوله "الخثعمى" و هو عامى، ثم قال: و إنه يرويه - إلى آخره.

و بالجمله نقل عن الشيخ فى هذا المقام هذا الكلام أيضا، و هو غير موجود فيما راجعناه مما حضرنا من النسخ، و لعله نقله عن غير التهذيب. انتهى.

و قال الوالد العلامة نور الله ضريحه: لعله فى الاستبصار على ما يحضرنى.

الحديث الحادى و الثلاثون: ضعيف.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ١٧٦

بْنِ سَيِّدَانٍ عَنْ ابْنِ مُسَيْكَانَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع جُعِلْتُ فِدَاكَ إِنَّ صَاحِبِي هَذَيْنِ جَهْلًا أَنْ يَقِفَا بِالْمُزْدَلِفَةِ فَقَالَ يَرْجِعَانِ مَكَانَهُمَا فَيَقِفَانِ بِالْمَشْعَرِ سَاعَةً قُلْتُ فَإِنَّهُ لَمْ يُخْبِرْهُمَا أَحَدٌ حَتَّى كَانَ الْيَوْمَ وَقَدْ نَفَرَ النَّاسُ قَالَ فَانْكَسَ رَأْسُهُ سَاعَةً ثُمَّ قَالَ أَلَيْسَا قَدْ صَيَلْنَا الْغَدَاةَ بِالْمُزْدَلِفَةِ قُلْتُ بَلَى قَالَ أَلَيْسَ قَدْ قَتْنَا فِي صَيَلَاتِهِمَا قُلْتُ بَلَى قَالَ قَدْ تَمَّ حُجُّهُمَا ثُمَّ قَالَ الْمَشْعَرُ مِنَ الْمُزْدَلِفَةِ وَ الْمُزْدَلِفَةُ مِنَ الْمَشْعَرِ وَ

إِنَّمَا يَكْفِيهِمَا الْيَسِيرُ مِنَ الدُّعَاءِ.

[الحديث ٣٢]

٣٢ وَ رَوَى الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَكِيمٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ أَضِلَّحَكَ اللَّهُ الرَّجُلُ الْأَعْجَمِيُّ وَالْمَرْأَةُ الضَّعِيفَةُ تَكُونُ مَعَ الْجَمَالِ الْأَعْرَابِيِّ فَإِذَا أَفَاضَ بِهِمْ مِنْ عَرَفَاتٍ مَرَّ بِهِمْ كَمَا هُمْ إِلَى مِنَى لَمْ يَنْزِلْ بِهِمْ جَمْعًا قَالَ أَلَيْسَ قَدْ صَلَّوْا بِهَا فَقَدْ أَجْرَاهُمْ قُلْتُ فَإِنْ لَمْ يُصَلُّوا بِهَا قَالَ فَذَكَرُوا اللَّهَ فِيهَا فَإِنْ كَانُوا قَدْ ذَكَرُوا اللَّهَ فِيهَا فَقَدْ أَجْرَاهُمْ.

وَ مَنْ تَرَكَ الْوُقُوفَ بِالْمَشْعَرِ مُتَعَمِّدًا فَعَلَيْهِ بَدَنُهُ رَوَى ذَلِكَ

قوله عليه السلام: المشعر من المزدلفه لعل لفظه "من" هنا للابتداء لا للتبويض، أى: لفظ المشعر مأخوذ من المكان المسمى بالمزدلفه، و كذا العكس.

و يحتمل التبويض أيضا، أى: لفظ "المشعر" من أسماء المزدلفه، أى:

المكان المسمى بها و بالعكس، و على التقديرين المراد أن المشعر الذى هو الموقف مجموع المزدلفه لا خصوص المسجد، و إن كان قد يطلق المشعر على خصوص المسجد.

الحديث الثانى و الثلاثون: حسن.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ١٧٧

[الحديث ٣٣]

٣٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ ابْنِ مَجْبُوبٍ عَنِ ابْنِ رَبَّابٍ عَنْ حَرِيْزٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ مَنْ أَفَاضَ مِنْ عَرَفَاتٍ مَعَ النَّاسِ وَ لَمْ يَلْبَثْ مَعَهُمْ بِجَمْعٍ وَ مَضَى إِلَى مِنَى مُتَعَمِّدًا أَوْ مُسْتَخْفًا فَعَلَيْهِ بَدَنُهُ.

وَ مَنْ فَاتَهُ الْحُجُّ فَلْيَجْعَلْهُ عُمْرَةً وَ عَلَيْهِ الْحُجُّ مِنْ قَابِلٍ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٣٤]

٣٤ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ قَالَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَ عَنِ الَّذِي إِذَا أَدْرَكَهُ الْإِنْسَانُ فَقَدْ أَدْرَكَ الْحِجَّ فَقَالَ إِذَا أَتَى جَمْعًا وَ النَّاسُ بِالْمَشْعَرِ

الحديث الثالث و الثلاثون: ضعيف على المشهور.

قوله عليه السلام: فعليه بدنه يمكن أن يكون المراد أنه قد فاته الحج، و يلزمه البدنه أو الشاه، كما فى روايه داود وجوبا أو استحبابا.

و قال فى الدروس: الوقوف بالمشعر ركن أعظم من عرفه عندنا، فلو تعمد تركه بطل حجه، و قول ابن الجنيـد بوجوب البدنه لا غير ضعيف، و روايه حريز بوجوب البدنه على متعمد تركه أو المستخف به متروكه، محموله على من وقف به ليلا- قليلا- ثم مضى. و لو تركه نسيانا، فلا شىء عليه إذا كان قد وقف بعرفات اختيارا، فلو نسيهما بالكلية بطل حجه، و كذا الجاهل.

الحديث الرابع و الثلاثون: ضعيف على المشهور.

و قد مر آنفا.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ١٧٨

الْحَرَامَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ فَقَدْ أَدْرَكَ الْحَجَّ وَ لَا عُمْرَةَ لَهُ وَ إِنْ أَدْرَكَ جَمْعًا بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ فَهِيَ عُمْرَةٌ مُفْرَدَةٌ وَ لَا حَجَّ لَهُ فَإِنْ شَاءَ أَنْ يُقِيمَ بِمَكَّةَ أَقَامَ وَ إِنْ شَاءَ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى أَهْلِهِ رَجَعَ وَ عَلَيْهِ الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ.

[الحديث ٣٥]

٣٥ وَ عَنْهُ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ مَنْ أَدْرَكَ جَمْعًا فَقَدْ أَدْرَكَ الْحَجَّ قَالَ وَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع أَيُّمَا حَاجٍّ سَأَلْتُ لِلْهَدْيِ أَوْ مُفْرَدٍ لِلْحَجِّ أَوْ مُتَمَتِّعٍ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ قَدِمَ وَ قَدْ فَاتَهُ الْحَجُّ فَلْيَجْعَلْهَا عُمْرَةً وَ عَلَيْهِ الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ.

[الحديث ٣٦]

٣٦ الْحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع رَجُلٌ جَاءَ حَاجًّا فَفَاتَهُ الْحَجُّ وَ لَمْ يَكُنْ طَافَ قَالَ يُقِيمُ مَعَ النَّاسِ حَرَامًا أَيَّامَ التَّشْرِيقِ وَ لَمَّا عُمْرَةٌ فِيهَا فَإِذَا انْقَضَتْ طَافَ بِالْبَيْتِ وَ سَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ وَ أَحَلَّ وَ عَلَيْهِ الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ يُحْرَمُ مِنْ حَيْثُ أَحْرَمَ.

[الحديث ٣٧]

٣٧ وَ الَّذِي رَوَاهُ الْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ عَنْ دَاوُدَ بْنِ كَثِيرٍ الرَّقِّيِّ قَالَ كُنْتُ مَعَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع بِمِنَى إِذْ دَخَلَ عَلَيْهِ رَجُلٌ فَقَالَ قَدِمَ الْيَوْمَ قَوْمٌ قَدْ فَاتَهُمُ الْحَجُّ فَقَالَ نَسَأَلُ اللَّهَ الْعَافِيَةَ ثُمَّ قَالَ أَرَى عَلَيْهِمْ أَنْ يُهْرِيقَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ دَمَ شَاهٍ

الحديث الخامس و الثلاثون: صحيح.

الحديث السادس و الثلاثون: صحيح.

و فيه أنه لا- تصح العمرة في أيام التشريق، كما فهم من الدروس. و في المنتهى أنه لا تكره العمرة في جميع أيام السنة، و لعله على طريقه الأصحاب التأخير عن أيام التشريق محمول على الاستحباب.

الحديث السابع و الثلاثون: مختلف فيه.

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ١٧٩

وَ يَخْلِقُ وَ عَلَيْهِمُ الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ إِنْ انْصَرَفُوا إِلَى بِلَادِهِمْ وَ إِنْ أَقَامُوا حَتَّى تَمُضِيَ أَيَّامُ التَّشْرِيقِ بِمَكَّةَ ثُمَّ خَرَجُوا إِلَى بَعْضِ مَوَاقِيَتِ أَهْلِ مَكَّةَ فَأَحْرَمُوا مِنْهُ وَ اعْتَمَرُوا فَلَيْسَ عَلَيْهِمُ الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ.

فَمَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ إِذَا كَانَتْ حَجَّتُهُمْ حَجَّةَ التَّطَوُّعِ فَلَا يَلْزَمُهُمُ الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ وَ إِنَّمَا يَلْزَمُهُمْ إِذَا كَانَتْ حَجَّتُهُمْ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ حَسَبَ مَا قَدَّمَ نَاهُ وَ لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ لَوْ كَانَتْ حَجَّةَ التَّطَوُّعِ لَمَا قَالَ فِي أَوَّلِ الْخَبَرِ وَ عَلَيْهِمُ الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ إِنْ انْصَرَفُوا إِلَى بِلَادِهِمْ لِأَنَّ هَذَا نَحْمِلُهُ عَلَى طَرِيقِ الْإِسْتِحْبَابِ وَ الْفَضْلِ دُونَ الْفَرُوضِ وَ الْإِجَابِ وَ يَحْتَمِلُ أَيْضاً

و أجمع علماؤنا على أن من فاته الحج، تسقط عنه بقية أفعاله و يتحلل بعمره مفردة، و صرح العلامة فى المنتهى و غيره بأن معنى تحلله بالعمره أنه ينقل إحرامه بالنيه من الحج إلى العمره المفردة، ثم يأتى بأفعالها.

و يحتمل قويا انقلاب الإحرام إليها بمجرد الفوات، كما هو ظاهر اختيار العلامة فى موضع من القواعد و الشهيد فى الدروس و صاحب المدارك. و لا ريب أن العدول أولى و أحوط.

و هذه العمره واجبه بالفوات، فلا تجزى عن عمره الإسلام، كما ذكره جماعه و هل يجب الهدى على فائت الحج؟ قيل: لا، و هو المشهور، و حكى الشيخ عن بعض أصحابنا قولاً - بالوجوب، لورود الأمر به فى هذه الروايه، و هو أحوط و أولى و إن كان فى سند الروايه ما عرفت. و يمكن الجمع بين الأخبار بالحمل على التخيير بين الإحلال و الدم و العدول إلى العمره من غير دم.

قوله: و يحتمل أيضا أن يكون استشكله العلامة فى المنتهى، بأن هذا الحج الفائت إن كان واجبا لم يسقط

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ١٨٠

فِي حَيْالِ الْإِحْرَامِ فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ اشْتَرَطَ لَمْ يَلْزَمُهُ الْحِجُّ مِنْ قَابِلٍ وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ قَدِ اشْتَرَطَ لَزِمَهُ ذَلِكَ فِي الْعَامِ الْمُقْبِلِ وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى هَذَا مَا رَوَاهُ

[الحدِيث ٣٨]

٣٨ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبِيعٍ عَنْ ضُرَيْسِ بْنِ أَعْيَنَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَنِ رَجُلٍ خَرَجَ مُتَمَتِّعًا بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحِجِّ فَلَمْ يَبْلُغْ مَكَّةَ إِلَّا يَوْمَ النَّحْرِ فَقَالَ يُقِيمُ عَلَى إِحْرَامِهِ وَ يَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ حِينَ يَدْخُلُ مَكَّةَ فَيَطُوفُ وَ يَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ وَ يَحِلُّ

رَأْسَهُ وَيُنْصَرِفُ إِلَى أَهْلِهِ إِنْ شَاءَ وَقَالَ هَذَا لِمَنْ اشْتَرَطَ عَلَى رَبِّهِ عِنْدَ إِحْرَامِهِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ اشْتَرَطَ فَإِنَّ عَلَيْهِ الْحَجَّ مِنْ قَابِلٍ.
وَمَنْ شَهِدَ الْمَنَاسِكَ وَهُوَ سَكْرَانٌ فَلَا حَجَّ لَهُ رَوَى

[الحديث ٣٩]

٣٩ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ أَبِي عَلِيٍّ بْنِ رَاشِدٍ

فرضه في العام المقبل بمجرد الاشتراط، وإن لم يكن واجبا لم يجب بترك الاشتراط.

ثم قال: إن الوجه في هذه الرواية حمل إلزام الحج في القابل مع ترك الاشتراط على شدة الاستحباب. وهو حسن، وعلى هذا فتكون محموله على غير الواجب المستقر.

الحديث الثامن و الثلاثون: صحيح على الظاهر.

و في رجال الكشي: ضريس بن عبد الملك بن أعين.

و يمكن أن يكون هذا نسب إلى جده، لكن لم يعهد روايته عن الباقر عليه السلام بل عد من رواه الصادق عليه السلام.

الحديث التاسع و الثلاثون: صحيح.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ١٨١

قَالَ كَتَبْتُ إِلَيْهِ أَسْأَلُهُ عَنْ رَجُلٍ مُحْرَمٍ سَكْرًا وَ شَهِدَ الْمَنَاسِكَ وَ هُوَ سَكْرَانٌ أَيْتَمُّ حَجُّهُ عَلَى سُكْرِهِ فَكَتَبَ عَ لَا يَتَمُّ حَجُّهُ

قوله عليه السلام: لا- يتم حجه على بناء المجرد، أي: حجه باطل. أو على بناء الأفعال، أي: لا- يتمه على تلك الحالة بل ينتظر الإفاقة.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ١٨٢

٢٤ بَابُ مَا يَجِبُ عَلَى الْمُحْرَمِ اجْتِنَابُهُ فِي إِحْرَامِهِ

إشاره

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ مَنْ أَحْرَمَ وَ جَبَّ عَلَيْهِ الْقِيَامُ بِشُرُوطِ الْإِحْرَامِ فَمِنْ ذَلِكَ اجْتِنَابُ النِّسَاءِ وَ الطَّيِّبِ كُلِّهِ إِلَّا خُلُوقَ الْكَعْبَةِ خَاصَّةً

يُدَلَّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ١]

١ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ وَصَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى وَ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ وَ حَمَادِ بْنِ عَيْسَى جَمِيعاً عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع إِذَا أَحْرَمْتَ فَعَلَيْكَ بِتَقْوَى اللَّهِ وَ ذِكْرِ اللَّهِ وَ قَلِّهِ الْكَلَامَ إِلَّا بِخَيْرٍ فَإِنَّ تَمَامَ الْحَجِّ وَ الْعُمْرَةَ أَنْ يَحْفَظَ الْمَرْءُ لِسَانَهُ إِلَّا مِنْ خَيْرٍ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فَإِنَّ اللَّهَ يَقُولُ - فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَ لَا فُسُوقَ وَ لَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ فَالْرَفَثُ الْجَمَاعُ وَ الْفُسُوقُ الْكُذْبُ وَ السَّبَابُ وَ الْجِدَالُ قَوْلُ الرَّجُلِ لَا وَ اللَّهُ وَ بَلَى وَ اللَّهُ

باب ما يجب على المحرم اجتنابه في إحرامه الحديث الأول: صحيح.

و أجمع العلماء كافة على تحريم الفسوق في الحج و غيره. و اختلف كلام

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ١٨٣

[الحديث ٢]

٢ وَ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي الْمَغْزَى عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ فِي الْجِدَالِ شَاءَ وَ فِي السَّبَابِ وَ الْفُسُوقِ بَقْرَةٌ وَ الرَّفَثُ فَسَادُ الْحَجِّ

الأصحاب في تفسيره، فقال الشيخ و ابنا بابويه و المحقق و جماعه: إنه الكذب.

و خصه ابن البراج بالكذب على الله و على رسوله و الأئمة عليهم السلام. و قال المرتضى و ابن الجنيد و جمع من الأصحاب: إنه الكذب و السباب. و قال ابن أبي عقيل: إنه كل لفظ قبيح.

قال في المدارك: و الجمع بين هذه الرواية و صحيحة على بن جعفر يقتضى المصير إلى أن الفسوق هو الكذب خاصة، لاقتضاء هذه الرواية نفى المفخرة و

الثانية نفى السباب.

لكن قال فى المختلف: إن المفاخره لا- تنفك عن السباب، إذ المفاخره إنما تتم بذكر فضائل له و سلبها عن خصمه و سلب رذائل عنه و إثباتها لخصمه. و هذا هو معنى السباب، و لا- بأس به. و كيف كان فلا- ريب فى تحريم الجمع، و لا كفاره فى الفسوق سوى الاستغفار.

و قال فى الدروس: لا- كفاره فى الفسوق سوى الكلام الطيب فى الطواف و السعى قاله الحسن، و فى روايه على بن جعفر يتصدق. انتهى. و سيأتى الكلام فى الجدل.

الحديث الثانى: صحيح.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ١٨٤

[الحديث ٣]

٣ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَحْيَى مُوسَى عَ عَنِ الرَّفَثِ وَالْفُسُوقِ وَالْجِدَالِ مَا هُوَ وَمَا عَلَى مَنْ فَعَلَهُ فَقَالَ الرَّفَثُ جَمَاعُ النِّسَاءِ وَالْفُسُوقُ الْكُذْبُ وَالْمُفَاخَرَةُ وَالْجِدَالُ قَوْلُ الرَّجُلِ لَأَ وَاللَّهِ وَبَلَى وَاللَّهِ فَمَنْ رَفَثَ فَعَلَيْهِ بَدَنُهُ يَنْحَرُهَا وَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَشَاةً وَكَفَّارَةُ الْفُسُوقِ يَتَصَدَّقُ بِهِ إِذَا فَعَلَهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ.

[الحديث ٤]

٤ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ اتَّقِ قَتْلَ الدَّوَابِّ كُلِّهَا وَ لَا تَمَسَّ شَيْئًا مِنَ الطَّيْبِ وَ لَا مِنَ الدُّهْنِ فِي

الحديث الثالث: صحيح.

و فى قرب الإسناد للحميرى: و كفاره الجدل و الفسوق شىء يتصدق به.

و يمكن حمله على الاستحباب، جمعا بين خبرى الحلبي و محمد بن مسلم و بينه.

و قال فى المنتقى: إنه تصحيف " يستغفر ربه " و لا يخفى ما فيه.

الحديث الرابع: موثق.

و رواه فى الكافى فى الحسن، و يحتمل الصحيح.

قوله عليه السلام: اتق قتل الدواب الظاهر أن المراد دواب الجسد، و حرمة أكل الطيب و شمه على المحرم فى

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ١٨٥

إِحْرَامِكَ وَ اتَّقِ الطَّيِّبَ فِى زَادِكَ وَ أَمْسِكْ عَلَى أَنْفِكَ مِنَ الرِّيحِ الطَّيِّبِ وَ لَا تُمْسِكْ مِنَ الرِّيحِ الْمُتَنَنِّ فَإِنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُتَلَذَّذَ بِرِيحِ طَيِّبِهِ فَمَنْ ابْتُلِيَ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ فَعَلَيْهِ غُشْلُهُ وَ لِيَتَصَدَّقَ بِقَدْرِ مَا صَنَعَ.

[الحديث ٥]

٥ وَ عَنْهُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ حَمَادٍ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ لَا يَمَسُّ الْمُحْرِمُ شَيْئًا مِنَ الطَّيِّبِ وَ لَا مِنَ الرِّيحَانِ وَ لَا يَتَلَذَّذُ بِهِ فَمَنْ ابْتُلِيَ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ فَلْيَتَصَدَّقْ بِقَدْرِ مَا صَنَعَ بِقَدْرِ شَيْعِهِ يَعْنِي مِنَ الطَّعَامِ.

[الحديث ٦]

٦ وَ عَنْهُ عَنِ عَلِيِّ الْجَرْمِيِّ عَنِ دُرُسْتِ الْوَاسِطِيِّ عَنِ ابْنِ مُشِيكَانَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ هَارُونَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قُلْتُ لَهُ أَكَلْتُ خَبِيصًا فِيهِ زَعْفَرَانٌ حَتَّى شَبِعْتُ قَالَ إِذَا فَرَعْتَ مِنْ مَنَاسِكَكَ وَ أَرَدْتَ الْخُرُوجَ مِنْ مَكَّةَ فَاشْتَرِ بِدِرْهَمٍ تَمْرًا ثُمَّ تَصِدَّقْ بِهِ يَكُونُ كَفَّارَةً لِمَا أَكَلْتَ وَ لِمَا دَخَلَ عَلَيْكَ فِى إِحْرَامِكَ مِمَّا لَا تَعْلَمُ

الجملة موضع وفاق.

و إنما اختلف فيما يحرم من الطيب، فذهب المفيد و المرتضى و ابن بابويه و الشيخ فى موضع من المبسوط و ابن إدريس و المحقق و من تأخر عنه إلى تحريم الطيب بأنواعه. و قال الشيخ هنا: إنما يحرم المسك و العنبر و الزعفران و الورد.

و أضاف فى النهاية و الخلاف إلى هذه الأربعة العود و الكافور.

الحديث الخامس: صحيح.

الحديث السادس: ضعيف.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ١٨٦

[الحديث ٧]

٧ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ سَيِّفِ بْنِ عَمِيرَةَ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حِازِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ إِذَا كُنْتَ مُتَمَتِّعًا فَلَا تَقْرَبَنَّ شَيْئًا فِيهِ صُفْرَةٌ حَتَّى تَطُوفَ بِالْبَيْتِ.

[الحديث ٨]

٨ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ حَمَادٍ عَنْ رَبِيعٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا عَنِ الْقَوْلِ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفْتَهُمُ حُصُوفُ الرَّجُلِ مِنَ الطَّيْبِ.

[الحديث ٩]

٩ وَ الَّذِي رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ جَعْفَرٍ

قوله عليه السلام: إذا فرغت حمل على الناسي أو الجاهل، والكفاره على الاستحباب.

قال في الدروس: كفاره الطيب شاه مع التعمد والعلم شما وسعوطا وحقنه وإطلاء وصبغا. وقال الصدوق: في الخييص المزعفر يؤكل أنه إذا تصدق بتمر يشتره بدرهم كان كفاره له، ولعله أراد الناسي. وروى حرير في شم الرياحين الصدقه بشبعه.

الحديث السابع: مجهول.

لاحتمال "محمد" ابن أبي عمير، وابن أبي حمزه، والطيبالسي، والأخير أظهر.

الحديث الثامن: صحيح.

و في الصحاح: حف رأسه يحف بالكسر حفوفا، أي: بعد عهده بالدهن.

الحديث التاسع: صحيح على الظاهر.

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ١٨٧

بْنِ بَشِيرٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ السَّعُوطِ لِلْمُحْرِمِ وَ فِيهِ طَيْبٌ فَقَالَ لَا بَأْسَ.

فَمَحْمُولٌ عَلَى حَالِ الضَّرُورَةِ دُونَ حَالِ الْإِخْتِيَارِ يُدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ١٠]

١٠ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ صَيْفَوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَابِرٍ وَ كَانَتْ عَرَضَتْ لَهُ رِيحٌ فِي وَجْهِهِ مِنْ عِلَّةٍ أَصَابَتْهُ وَ هُوَ مُحْرِمٌ قَالَ فَقُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع إِنَّ الطَّيْبَ الَّذِي يُعَالِجُنِي وَصَفَ لِي سَعُوطًا فِيهِ مِسْكٌ - فَقَالَ اسْتَعِطْ بِهِ.

وَ أَمَّا الطَّيْبُ الَّذِي يَجِبُ اجْتِنَابُهُ فَأَرْبَعُهُ أَشْيَاءُ الْمِسْكُ وَ الْعُثْبُرُ وَ الزَّعْفَرَانُ وَ الْوَرْسُ وَ قَدْ رَوَى وَ الْعُودُ رَوَى

[الحديث ١١]

١١ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِنَّمَا يَحْرُمُ عَلَيْكَ مِنَ الطَّيِّبِ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ الْمِسْكُ وَالْعُتْبُرُ وَالْوَرْسُ وَالزَّعْفَرَانُ غَيْرَ أَنَّهُ يُكْرَهُ لِلْمُحْرِمِ الْأَذْهَانُ الطَّيِّبَةُ الرِّيحَ.

[الحديث ١٢]

١٢ وَ عَنْهُ عَنْ سَيْفِ بْنِ مَنْصُورٍ عَنْ ابْنِ أَبِي يَعْفُورٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الطَّيِّبُ الْمِسْكُ وَالْعُتْبُرُ وَالزَّعْفَرَانُ وَالْعُودُ

إذ الأظهر أن إسماعيل هو ابن جابر، بقريته الخبر الآتي.

الحديث العاشر: صحيح.

الحديث الحادي عشر: موثق.

و رواه في الصحيح في الصفحة الآتية.

و في الصحاح: الورس نبت أصفر يكون باليمن يتخذ منه الغمره للوجه.

الحديث الثاني عشر: صحيح.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ١٨٨

[الحديث ١٣]

١٣ وَ عَنْهُ عَنْ سَيْفِ بْنِ حَدَّثِي عَبْدِ الْعَفَّارِ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ الطَّيِّبُ الْمِسْكُ وَالْعُتْبُرُ وَالزَّعْفَرَانُ وَالْوَرْسُ.

وَ خَلُوقُ الْكَعْبَةِ لَا بَأْسَ بِهِ رَوَى

[الحديث ١٤]

١٤ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ خَلُوقِ الْكَعْبَةِ وَ خَلُوقِ الْقَبْرِ يَكُونُ فِي ثَوْبِ الْإِحْرَامِ

الحديث الثالث عشر: صحيح.

الحديث الرابع عشر: صحيح.

قوله: يكون في ثوب الإحرام قيل: أراد وقوعها عليه عند الطواف و عند حضوره البيت لا كليه. انتهى.

أقول: الظاهر أن المراد بخلق القبر الذى يرش على قبر النبى صلى الله عليه وآله، و لعل استثناءهما إما لشرافه الموضوعين، أو لتعسر الاحتراز، و الأول أظهر من التعليل.

فإن قيل: خلق القبر لا يرش على المحرم، لأنه فى المدينة ليس بمحرم.

قلت: يمكن أن يكون المراد نوع الخلق الذى يرش على القبر. و يمكن أن يحرم من الميقات و يرجع لضروره إلى المدينة.

و اعلم أنه أجمع الأصحاب على استثناء خلق الكعبه من الطيب المحرم على المحرم. و الخلق كصبور ضرب من الطيب قاله فى القاموس.

و قال الشهيد الثانى قدس سره: إنه أخلاط خاصه من الطيب منها الزعفران.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ١٨٩

فَقَالَ لَا بَأْسَ بِهِ هُمَا طَهُورَانِ.

وَ مَتَى حَصَلَ فِي ثَوْبِ الْإِنْسَانِ طَيْبٌ فَلَا بَأْسَ بِأَنْ يُزِيلَهُ بِيَدِهِ وَ يَغْسِلَهُ رَوَى

[الحديث ١٥]

١٥ موسى بن القاسم عن عبد الرحمن بن ابن أبي عمير عن بعض أصحابنا عن أحدهما عن فى مُحْرِمٍ أَصَابَهُ طَيْبٌ فَقَالَ لَا بَأْسَ أَنْ يَمْسَحَهُ بِيَدِهِ أَوْ يَغْسِلَهُ.

وَ إِذَا جَازَ عَلَى مَوْضِعِ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ فَلَا بَأْسَ أَنْ لَا يُمَسِكَ عَلَى أَنْفِهِ رَوَى

[الحديث ١٦]

١٦ يَعْقُوبُ بْنُ يَزِيدَ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ

فعلى هذا لو كان طيب الكعبه غيرها حرم، كما لو جمرت الكعبه.

قوله عليه السلام: هما طهوران قيل: يعنى قصد بهما نظافه البيت و الكعبه لا تلذذ الإنسان.

الحديث الخامس عشر: صحيح.

و قال فى المدارك: لو أصاب ثوب المحرم طيب أمر الحلال بغسله أو غسله بآله.

قوله: فلا- بأس أن لا- يمسك على أنفه قال الفاضل التستري رحمه الله: و حكم فى الخلاف بالأمر بالإمساك، و احتج عليه بإجماع الفرقه، و هو غريب.

الحديث السادس عشر: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ١٩٠

ع قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ لَا بَأْسَ بِالرَّيْحِ الطَّيِّبِ فِيمَا بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَزْوَةِ مِنْ رِيحِ الْعَطَّارِينَ وَ لَا يُمَسِّكُ عَلَى أَنْفِهِ.

وَ لَا بَأْسَ بِاسْتِعْمَالِ الْحِنَاءِ وَ إِنْ كَانَ اجْتِنَابُهُ أَفْضَلَ رَوَى

[الحديث ١٧]

١٧ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُؤَيْدٍ عَنِ ابْنِ سِنَانٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْحِنَاءِ فَقَالَ إِنَّ الْمُحْرِمَ لَيَمْسُهُ وَ يُدَاوِي بِهِ بَعِيرَهُ وَ مَا هُوَ بِطِيبٍ وَ مَا بِهِ بَأْسٌ.

[الحديث ١٨]

١٨ وَ عَنْهُ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْفُضَيْلِ عَنِ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ امْرَأَةٍ خَافَتِ الشَّقَاقَ فَأَرَادَتْ أَنْ تُحْرِمَ هَلْ تَحْضِبُ يَدَهَا بِالْحِنَاءِ قَبْلَ ذَلِكَ قَالَ مَا يُعْجِبُنِي أَنْ تَفْعَلَ ذَلِكَ.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ صَيَّدَ الْبُرَّ يَحْرُمُ عَلَى الْمُحْرِمِ قَالِ اللَّهُ تَعَالَى أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَ طَعَامُهُ مَتَاعًا لَكُمْ وَ لِلسِّيَّارَةِ وَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبُرِّ مَا دُمْتُمْ

و قال فى المدارك: قد ظهر من هذه الروايه استثناء العطر فى المسعى، و لا بأس به لصحة مستنده.

الحديث السابع عشر: صحيح.

و قال فى الدروس: يحرم الحناء للزينة على قول، لأنه زينه، و الكراهيه مشهوره، لصحيحه ابن سنان حيث أطلقت استعماله و حملت على غير الزينه، و حكم ما قبل الإحرام إذا قارنه حكمه.

الحديث الثامن عشر: مجهول.

و ظاهره الكراهه.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ١٩١

حُرْمًا وَ اتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ وَ رَوَى

[الحدِيث ١٩]

١٩ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِزَافِرٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ وَ اجْتَنِبْ فِي إِخْرَامِكَ صَيْدَ الْبُرِّ كُلَّهُ وَ لَا تَأْكُلْ مِمَّا صَادَهُ غَيْرُكَ وَ لَا تُشِرْ إِلَيْهِ فَيَصِيدَهُ.

[الحدِيث ٢٠]

٢٠ وَ عَنْهُ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ لِيَبْلُوَنَّكُمْ اللَّهُ بِشَيْءٍ مِّنَ الصَّيْدِ تَنَالَهُ أَيْدِيكُمْ وَ رِمَاحُكُمْ قَالَ حُشِرَ عَلَيْهِمُ الصَّيْدُ مِنْ كُلِّ وَجْهِ حَتَّى دَنَا مِنْهُمْ لِيَبْلُوَهُمْ بِهِ.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ لَا يَكْتَحِلُ الْمُحْرِمُ بِالسَّوَادِ وَ يَكْتَحِلُ بِالصَّبْرِ وَ الْحُضْضِ وَ مَا أَشْبَهَهُمَا إِذَا شَاءَ

[الحدِيث ٢١]

٢١ رَوَى الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ

الحدِيث التاسع عشر: مجهول.

الحدِيث العشرون: صحيح.

الحدِيث الحادى و العشرون: صحيح.

و المشهور عدم جواز الاكتحال بما فيه طيب، بل ادعى فى التذكرة الإجماع، و حكى فى المختلف عن ابن البراج الكراهه.

و أما الاكتحال بالسواد، فقد ذهب الشيخ فى النهايه و المبسوط و المفيد و سلار و ابن إدريس و ابن الجنيد إلى التحريم. و قال الشيخ فى الخلاف: إنه مكروه.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ١٩٢

ع قَالَ لَا يَكْتَحِلُ الرَّجُلُ وَ الْمَرْأَةُ الْمُحْرِمَانِ بِالْكُحْلِ الْأَسْوَدِ إِلَّا مِنْ عِلَّةٍ.

[الحدِيث ٢٢]

٢٢ الْحُسَيْنُ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْهُ ع قَالَ تَكْتَحِلُ الْمَرْأَةُ الْمُحْرِمَةُ بِالْكُحْلِ كُلِّهِ إِلَّا الْكُحْلَ الْأَسْوَدَ لِلزَّيْنَةِ.

[الحديث ٢٣]

٢٣ وَ عَنْهُ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَا تَكْتَحِلُ الْمَرْأَةُ الْمُحْرِمَةُ بِالسَّوَادِ إِلَّا السَّوَادَ زَيْنَةً.

[الحديث ٢٤]

٢٤ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيِّدَانٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ يَكْتَحِلُ الْمُحْرِمُ إِنْ هُوَ رَمَدَ بِكُحْلِ لَيْسَ فِيهِ زَعْفَرَانٌ

و قال فى المنتهى: و يجوز الاكتحال بما عدا الأسود من أنواع الأكحال إلا ما فيه طيب بلا خلاف.

الحديث الثانى و العشرون: صحيح.

قوله عليه السلام: للزينة قال الوالد العلامة قدس الله سره: كأنه عله للنهى، لا أن النهى إنما يتعلق بالسواد المقيد به.

الحديث الثالث و العشرون: صحيح.

الحديث الرابع و العشرون: صحيح.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ١٩٣

[الحديث ٢٥]

٢٥ قَالَ مُوسَى وَ حَدَّثَنِى يَزِيدُ بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ هَارُونَ بْنِ حَمْزَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَا يَكْتَحِلُ الْمُحْرِمُ عَيْنَيْهِ بِكُحْلِ فِيهِ زَعْفَرَانٌ وَ لِيَكْتَحِلَ بِكُحْلِ فَارِسِيٍّ.

[الحديث ٢٦]

٢٦ الْحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ فَضَّالَةَ وَ صَفْوَانَ جَمِيعًا عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَا بَأْسَ أَنْ تَكْتَحِلَ وَ أَنْتَ مُحْرِمٌ بِمَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ طِيبٌ يُوجَدُ فِيهِ رِيحُهُ فَأَمَّا لِلزَّيْنَةِ فَلَا.

وَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَنْظُرَ الْمُحْرِمُ فِي الْمِرْآةِ لِأَنَّهُ زَيْنَةٌ رَوَى ذَلِكَ

[الحديث ٢٧]

الحديث الخامس والعشرون: صحيح.

الحديث السادس والعشرون: صحيح على الظاهر.

قوله عليه السلام: لا بأس أن تكتحل محمول على غير السواد.

قوله: ولا يجوز أن ينظر قد اختلف في هذه المسألة، فقال الشيخ في الخلاف: إنه مكروه. وذهب الأكثر إلى التحريم، ولعله أقوى.

الحديث السابع والعشرون: صحيح.

وفي الكافي والفقاه والعلل: عن حماد عن حريز - إلى آخره.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨ ص: ١٩٤

قَالَ لَا تَنْظُرُ فِي الْمِرْآةِ وَأَنْتَ مُحْرَمٌ فَإِنَّهَا مِنَ الزَّيْنَةِ.

[الحديث ٢٨]

٢٨ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَا تَنْظُرِ الْمِرْآةَ الْمُحْرَمَةَ فِي الْمِرْآةِ لِلزَّيْنَةِ.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ لَا يَدَّهْنُ بِالطَّيِّبِ الرَّائِحَةِ وَ يَدَّهْنُ بِالزَّيْتِ وَ الشَّيْرَجِ وَ السَّمْنِ إِذَا شَاءَ وَ لَا يَجُوزُ اسْتِعْمَالُ الْأَذْهَانِ الَّتِي فِيهَا طِيبٌ قَبْلَ أَنْ يُحْرَمَ إِذَا كَانَ مِمَّا تَبْقَى رَائِحَتُهُ إِلَى بَعْدِ الْإِحْرَامِ وَ لَا بَأْسَ بِاسْتِعْمَالِ سَائِرِ الْأَذْهَانِ الَّتِي لَا يَكُونُ فِيهَا طِيبٌ فِي تِلْكَ الْحَالِ وَ بَعْدَ الْغُسْلِ لِلْإِحْرَامِ مَا لَمْ يُحْرَمَ فَإِذَا أَحْرَمَ فَقَدْ حُرِّمَ عَلَيْهِ الْأَذْهَانُ كُلُّهَا إِلَّا إِذَا اضْطُرَّ إِلَى اسْتِعْمَالِهَا فَإِنَّهُ حِينَئِذٍ يَسْتَعْمَلُ مَا لَا يَكُونُ فِيهِ طِيبٌ مِثْلَ الشَّيْرَجِ وَ السَّمْنِ

[الحديث ٢٩]

٢٩ رَوَى الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجَوْهَرِيُّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَدَّهْنُ بِدُهْنٍ فِيهِ طِيبٌ وَ هُوَ يُرِيدُ أَنْ يُحْرَمَ فَقَالَ لَا تَدَّهْنُ حِينَ تُرِيدُ أَنْ تُحْرَمَ بِدُهْنٍ فِيهِ مِسْكٌ وَ لَا عَثْبَرٌ تَبْقَى رَائِحَتُهُ فِي رَأْسِكَ بَعْدَ مَا تُحْرَمُ وَ أَدَّهْنُ بِمَا

الحديث الثامن والعشرون: صحيح.

و لعل قوله " للزينة " تعليل لا تقييد، بقرينه ما مر.

قوله: و لا يجوز استعمال الأدهان هذا كلام الطوسى قدس سره، و تم كلام المقنعه عند قوله " إذا شاء " و لعله أعرض عن كلام المفيد و ذكر مختاره، أو حمل كلامه على ما قبل الإحرام، أو على الضروره، و إلا فآخر كلامه ينافى ظاهر كلام المفيد، كما لا يخفى.

الحديث التاسع و العشرون: ضعيف.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ١٩٥

شِئْتَ مِنَ الدُّهْنِ حِينَ تُرِيدُ أَنْ تُحْرِمَ قَبْلَ الْغُسْلِ وَ بَعْدَهُ فَإِذَا أَحْرَمْتَ فَقَدْ حُرِّمَ عَلَيْكَ الدُّهْنُ حَتَّى تُحِلَّ.

[الحديث ٣٠]

٣٠ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَزِيدٍ اللَّهُ ع قَالَ لَا تَدَهْنُ حِينَ تُرِيدُ أَنْ تُحْرِمَ بِدُهْنٍ فِيهِ مَسِيكٌ وَ لَا عَثْبَرٌ مِنْ أَجْلِ أَنْ رَائِحَتُهُ تَبْقَى فِي رَأْسِكَ بَعْدَ مَا تُحْرِمُ وَ آدِهْنُ بِمَا شِئْتَ مِنَ الدُّهْنِ حِينَ تُرِيدُ أَنْ تُحْرِمَ فَإِذَا أَحْرَمْتَ فَقَدْ حُرِّمَ عَلَيْكَ الدُّهْنُ حَتَّى تُحِلَّ

و أما تحريم استعمال الأدهان الطيبه، كدهن الورد و البنفسج و البان فى حال الإحرام، فقال فى المنتهى: إنه قول عامه أهل العلم، و تجب به الفديه إجماعا.

و أما تحريم استعمالها قبل الإحرام إذا كانت رائحته تبقى إلى وقت الإحرام، فهو قول الأ-كثر، و جعله ابن حمزه مكروها، و الأصح التحريم.

و اختلف الأصحاب

فى جواز الإدهان بغير الأدهان الطيبه، كالشيرج و السمن و الزيت اختيارا، فمنعه الشيخ فى النهايه و المبسوط و جمع من الأصحاب، و سوغه المفيد و سلالر و ابن أبى عقيل و أبو الصلاح، و المعتمد الأول.

و موضع الخلاف الإدهان بغير المطيب لا استعماله مطلقا، فإن أكله جائز إجماعا.

الحديث الثلاثون: حسن.

و مقتضى الرويتين جواز الدهن بغير المطيب قبل الإحرام، و نقل عليه فى التذكرة الإجماع.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ١٩٦

[الحديث ٣١]

٣١ وَ الَّذِي رَوَاهُ مُحَمَّدُ الْحَلْبِيُّ أَنَّهُ سَأَلَهُ عَنْ دُهْنِ الْحِنَاءِ وَ الْبَنْفَسِجِ أَمْ نَدَّهْنُ بِهِ إِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُحْرِمَ فَقَالَ نَعَمْ.

لَمَّا يُتَافَى مَا ذَكَرْنَاهُ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ إِيَاحُهُ ذَلِكَ إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ تَزُولُ رَائِحَتُهُ وَقَتَ الْإِحْرَامِ أَوْ يَكُونُ فِي حَالِ الضَّرُورَةِ الَّتِي لَا مَبْدُوحَةَ عَنْهُ إِلَى غَيْرِهِ وَ يَجُوزُ أَيْضاً أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ إِذَا كَانَ دُهْنُ الْبَنْفَسِجِ مِمَّا قَدْ زَالَتْ عَنْهُ الرَّائِحَةُ الطَّيِّبَةُ فَحِينَئِذٍ تَجْرَى مَجْرَى الشَّيْرَجِ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٣٢]

٣٢ ابْنُ أَبِي عَمِيْرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ قَالَ قَالَ لَهُ ابْنُ أَبِي يَعْفُورٍ مَا تَقُولُ فِي دَهْنِهِ بَعْدَ الْعَسَلِ لِلْإِحْرَامِ فَقَالَ قَبْلُ أَوْ بَعْدُ وَ مَعَ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ قَالَ ثُمَّ دَعَا بِقَارُورِهِ بَانَ سَلِيخَهُ لَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ فَأَمَرْنَا فَادَّهَنَّا مِنْهَا فَلَمَّا أَرَدْنَا أَنْ نَخْرُجَ قَالَ

و إطلاق النص و كلام الأصحاب يقتضى عدم الفرق فى ذلك بين ما يبقى أثره إلى حال الإحرام و غيره. و احتمال بعض الأصحاب تحريم الإدهان بما يبقى أثره بعد الإحرام قياسا على المطيب، و هو بعيد.

الحديث الحادى و الثلاثون: صحيح.

الحديث الثانى و الثلاثون: صحيح.

و قال فى القاموس: السليخة دهن من البان.

و قال الفاضل التستري رحمه الله: فى الصحاح سليخة الرهث و العرفج الذى ليس فيه مرعى، إنما هو خشب يابس. و لعل المراد بها هنا ما بينه بقوله " ليس فيها شىء " .

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ١٩٧

لَا عَلَيْكُمْ أَنْ تَغْتَسِلُوا إِنْ وَجَدْتُمْ مَاءً إِذَا بَلَغْتُمْ ذَا الْخَلِيفَةِ.

فَأَمَّا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ اسْتِعْمَالِ مَا لَيْسَ بِطَيِّبٍ بَعْدَ الْإِحْرَامِ مِثْلِ الشَّيْرِجِ وَالسَّمَنِ إِذَا اضْطُرَّ إِلَيْهِ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٣٣]

٣٣ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيْسَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْأَحْمَسِيِّ قَالَ سَأَلَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ سَعِيدُ بْنُ يَسَارٍ - عَنِ الْمُحْرَمِ يَكُونُ بِهِ الْقَرْحُ أَوْ الْبَثْرَةُ أَوْ الدَّمْلُ فَقَالَ اجْعَلْ عَلَيْهِ الْبَنْفَسَجَ أَوْ الشَّيْرِجَ وَ أَشْبَاهَهُ مِمَّا لَيْسَ فِيهِ الرِّيحُ الطَّيِّبَةُ.

[الحديث ٣٤]

٣٤ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ النَّضْرِ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع

قوله عليه السلام: لا عليكم أى لا بأس، أو لا حرج عليكم أن تغتسلوا، فهو تجويز للغسل بل ترغيب فيه، أو لا يلزم عليكم، فيكون بيانا لعدم الاستحباب، و لعل الأول أظهر.

الحديث الثالث و الثلاثون: مجهول.

و فى القاموس: البشر خراج صغير.

الحديث الرابع و الثلاثون: صحيح.

و فى القاموس: الخراج كقطام و غراب القروح.

و فيه أيضا: بط الجرح شقه.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ١٩٨

قَالَ إِذَا خَرَجَ بِالْمُحْرَمِ الْخُرَاجُ أَوْ الدَّمْلُ فَلْيَبِطْهُ وَ لِيُدَاوِهِ بِسَمَنِ أَوْ زَيْتٍ.

[الحديث ٣٥]

٣٥ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ مُحْرَمٍ تَشَقَّقَتْ يَدَاهُ قَالَ فَقَالَ يَدَهُنَّهَا بَزَيْتٍ أَوْ سَمَنِ أَوْ إِهَالِهِ.

وَمَتَى اسْتَعْمَلَ الْمُحْرِمُ مَا فِيهِ الرَّائِحَةُ الطَّيِّبَةُ مِنَ الْأَذْهَانِ لَزِمَهُ دَمٌ وَإِنْ كَانَ فِي حَدِّ الْإِضْطِرَارِ رَوَى

[الحديث ٣٦]

٣٦ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ فِي مُحْرِمٍ كَانَتْ بِهِ قَرْحَةٌ فَدَاوَاهَا بِدُهْنٍ بَنَفْسَجٍ قَالَ إِنْ كَانَ فَعَلَهُ بِجَهَالَةٍ فَعَلَيْهِ طَعَامُ مَسْكِينٍ وَإِنْ كَانَ تَعَمَّدَ فَعَلَيْهِ دَمٌ شَاهٍ يُهْرِيْقُهُ

الحديث الخامس و الثلاثون: صحيح.

و فى القاموس: الإهاله الشحم.

الحديث السادس و الثلاثون: صحيح.

و فيه كفاره الإدهان مع الجهاله و التعمد، و سيجى ء عدم الكفاره مع الجهاله إلا فى الصيد، و لا دلالة فيه على ما ذكره، و الظاهر مما سيجى ء عن قريب أنه يجوز الاستعمال مع الاضطرار بدون كفاره.

و قال فى المدارك: لو ادهن بغير المطيب فعل حراما و لا فديه فيه. و أما المطيب فقال فى المنتهى: إنه تجب الفديه باستعماله و لو اضطر إليه، لصحيحه معاويه بن عمار انتهى.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ١٩٩

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ لَا يَشْمُ شَيْئًا مِنَ الرِّيَّاحِينَ الطَّيِّبَةِ وَ يُمَسِّكُ أَنْفَهُ مِنَ الرَّرَائِحِ الطَّيِّبَةِ وَ لَا يُمَسِّكُهُ مِنَ الرَّرَائِحِ الْخَبِيثَةِ فَقَدْ مَضَى فِيمَا تَقَدَّمَ ذَكَرَ ذَلِكَ وَ يَزِيدُهُ بَيَانًا مَا رَوَاهُ

[الحديث ٣٧]

٣٧ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ وَ صَيْفَوَانَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَا تَمَسَّ شَيْئًا مِنَ الطَّيِّبِ وَ أَنْتَ مُحْرِمٌ وَ لَا مِنَ الدُّهْنِ وَ اتَّقِ الطَّيِّبَ وَ أَمْسِكْ عَلَى أَنْفِكَ مِنَ الرَّرِيحِ الطَّيِّبَةِ وَ لَا تُمْسِكْ عَلَيْهَا مِنَ الرَّرِيحِ الْمُتَيْبَةِ فَإِنَّهُ لَا يَتَّبِعِي لِلْمُحْرِمِ أَنْ يَتَلَدَّ بِرِيحِ طَيِّبَةٍ وَ اتَّقِ الطَّيِّبَ فِي زَادِكَ فَمَنْ ابْتُلِيَ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ فَلْيَعِدْ غُسْلَهُ وَ لِيَتَصَدَّقْ بِصَدَقَةٍ بِقَدْرِ مَا صَنَعَ وَ إِنَّمَا يَحْرُمُ عَلَيْكَ مِنَ الطَّيِّبِ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ الْمَسْكُ وَ الْعُتْبُرُ وَ الْوَرُسُ وَ الزَّرْعَفَرَانُ غَيْرَ أَنَّهُ يُكْرَهُ

لِلْمُحْرَمِ الْأَذْهَانُ الطَّيِّبَةُ إِلَّا الْمُضْطَرَّ إِلَى الزَّيْتِ أَوْ شِبْهِهِ يَتَدَاوَى بِهِ.

[الحديث ٣٨]

٣٨ وَ عَنْهُ عَنْ صَفْوَانَ وَ النَّضْرِ عَنْ ابْنِ سِنَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الْمُحْرَمُ إِذَا مَرَّ عَلَى جِيفَةٍ فَلَا يُمَسِّكُ عَلَى أَنْفِهِ.
وَ أَمَّا الَّذِي يُجَوِّزُ شَمَّهُ فَمِثْلُ مَا رَوَاهُ

أقول: استدل بإطلاق الرواية، و فيه إشكال.

الحديث السابع و الثلاثون: صحيح.

و حكم الشهيد فى الدروس بتحريم القبض على الأنف من كرية الرائحة أخذًا بظاهر النهى، و هو أحوط.

الحديث الثامن و الثلاثون: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٢٠٠

[الحديث ٣٨]

٣٩ الْحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ فَصَّالَةَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع لَا بَأْسَ أَنْ تَشَمَّ الْإِذْحَرَ وَ الْقَيْصُومَ وَ الْخُرَامَى وَ الشَّيْحَ وَ أَشْبَاهَهُ وَ أَنْتَ مُحْرَمٌ.

وَ لَا بَأْسَ بِأَكْلِ مَا لَهُ رَائِحَةٌ طَيِّبَةٌ عِنْدَ الْحَاجِجِ إِلَيْهِ غَيْرَ أَنَّهُ يُمَسِّكُ عَلَى أَنْفِهِ مِنْ رَائِحَتِهِ رَوَى

الحديث التاسع و الثلاثون: صحيح.

و ذكر الشيخ و العلامة أن أقسام النبات الطيب ثلاثة:

الأول: ما لا- ينبت للطيب و لا- يتخذ منه، كالشيخ و القيصوم و الخزامى و حبق الماء، و الفواكه كلها من الأ-ترج و التفاح و السفرجل و أشباهها، و هذا كله ليس بمحرم، و لا يتعلق به كفاره إجماعا.

الثانى: ما ينبته الآدميون للطيب و لا يتخذ منه طيب، كالريحان الفارسى و النرجس، و قد اختلف الأصحاب فى حكمه، فقال الشيخ: إنه غير محرم و لا يتعلق به كفاره، و استقرب فى التحرير تحريمه.

الثالث: ما يقصد شمه و يتخذ منه الطيب، كالياسمين و الورد و النيلوفر، و قد وقع الاختلاف فى حكمه أيضا، و استقرب العلامه فى التذكره و المنتهى و بعض المحققين من المتأخرين التحريم، و هو أحوط بل أظهر.

و فى القاموس: القيصوم نبت، و هو صنفان أنثى و ذكر. انتهى.

و

فى النهايه: الخزامى كحبارى نبت. انتهى.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٢٠١

[الحدِيث ٤٠]

٤٠ يَعْقُوبُ بْنُ يَزِيدَ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ التُّفَّاحِ وَ الْأُتْرُجِّ وَ النَّبِقِ وَ مَا طَابَتْ رِيحُهُ فَقَالَ يُمَسِّكُ عَلَى شَمِّهِ وَ يَأْكُلُهُ.

وَ لَا يُنَافِي هَذَا الْخَبْرُ مَا رَوَاهُ

[الحدِيث ٤١]

٤١ عَمَّارُ السَّابِاطِيُّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الْمُحْرَمِ أَيْتَخَلَّلُ قَالَ نَعَمْ لَا بَأْسَ بِهِ قُلْتُ لَهُ أَنْ يَأْكُلَ الْأُتْرُجَّ قَالَ نَعَمْ قُلْتُ لَهُ فَإِنَّ لَهُ رَائِحَةً طَيِّبَةً فَقَالَ إِنَّ الْأُتْرُجَّ طَعَامٌ وَ لَيْسَ هُوَ مِنَ الطَّيِّبِ.

لَأَنَّهُ إِنَّمَا أَبَاحَ أَكْلَهُ وَ لَمْ يَقُلْ إِنَّهُ يَجُوزُ لَهُ شَمُّهُ وَ الْخَبْرُ الْأَوَّلُ مُفْضَلٌ فَالْعَمَلُ بِهِ أَوْلَى قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ لَا يَحْتَجِمُ وَ لَا يَفْصِدُ إِلَّا أَنْ يَخَافَ عَلَى نَفْسِهِ التَّلَفَ

و قال الوالد العلامة طيب الله مضجعه: القيصوم نبت زهره أصفر شديده الصفرة مرجدا، و الظاهر أنه الذى يقال له بالفارسيه برنجاس. و الخزامى نبت أو خيرى البر، و الظاهر أنه شب بو. و الشيخ درمنه تركى.

الحدِيث الأربعون: صحيح.

و قال فى المدارك: من اضطر إلى مس الطيب أو أكل ما فيه طيب، قبض على أنفه وجوبا. انتهى.

و فى القاموس: النبق حمل الصدر كالنبق بالكسر و ككتف واحده بهاء.

الحدِيث الحادى و الأربعون: موثق.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٢٠٢

[الحدِيث ٤٢]

٤٢ رَوَى مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ مُثَنَّى عَنِ الْحَسَنِ الصَّيْقَلِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الْمُحْرَمِ يَحْتَجِمُ قَالَ لَا إِلَّا أَنْ يَخَافَ التَّلَفَ وَ لَا يَسْتَطِيعُ الصَّلَاةَ وَ قَالَ إِذَا آذَاهُ الدَّمُ فَلَا بَأْسَ بِهِ وَ يَحْتَجِمُ وَ لَا يَخْلُقُ الشَّعْرَ

الحديث الثاني و الأربعون: مجهول.

و اختلف فى إخراج الدم بغير الضروره، و كذا فى حك الجسد المفضى إلى إدمائه، و فى السواك كذلك، فقال الشيخ فى النهايه و المفيد فى المقنعه و المرتضى و ابن إدريس و غيرهم بالتحريم. و قال الشيخ فى الخلاف و جمع من الأصحاب بالكراهه.

و قال فى المدارك: و هو المعتمد، جمعا بين ما تضمن

النهي عن ذلك و ما تضمن الإذن في الفعل. و يمكن الجمع بحمل هذه على حال الضرورة، لكن الأول أقرب، و تشهد له روايه يونس بن يعقوب الآتية، فإن لفظ " لا أحبه " ظاهر في الكراهه.

و كيف كان فينبغي القطع بعدم وجوب الكفاره بذلك، و حكى الشهيد في الدروس عن بعض أصحاب المناسك أنه جعل فديه إخراج الدم شاه، و عن الحلبي أنه جعل في حك الجسم حتى يدمى إطعام مسكين. هذا كله مع انتفاء الضروره إلى إخراج الدم، أما معها فقال في التذكرة: إنه جائز بلا خلاف و لا فديه فيه إجماعا.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٢٠٣

[الحديث ٤٣]

٤٣ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَسِّنِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْمُحْرِمِ يَحْتَجِمُ قَالَ لَا أُحِبُّهُ.

[الحديث ٤٤]

٤٤ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ حَمَادٍ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَا بَأْسَ أَنْ يَحْتَجِمَ الْمُحْرِمُ مَا لَمْ يَخْلُقْ أَوْ يَقْطَعَ الشَّعْرَ.

فَمَحْمُولٌ عَلَى حَالِ الضَّرُورَةِ بِدَلَالَةِ الْخَبَرِ الَّذِي قَدَّمْنَاهُ عَنِ الْحَسَنِ الصَّنِيفَلِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا اضْطُرَّ إِلَى حَلْقِ الْقَفَا لِلْحَجَامَةِ فَلْيَخْلُقْ وَ لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ فَأَمَّا مَعَ الْإِخْتِيَارِ فَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ رَوَى

[الحديث ٤٥]

٤٥ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ مُوسَى عَنْ مِهْرَانَ بْنِ أَبِي نَضْرٍ وَ عَلِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ع قَالَ- سَأَلْتُهُ فَقَالَ فِي حَلْقِ الْقَفَا لِلْمُحْرِمِ إِنْ كَانَ أَحَدٌ مِنْكُمْ يَحْتَاجُ إِلَى الْحِجَامَةِ فَلَمَّا بَأَسَ بِهِ وَ إِلَّا فَيَلْزَمُ مَا جَرَى عَلَيْهِ الْمُوسَى إِذَا حَلَقَ.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ لَا يَرْتَمِسُ فِي الْمَاءِ وَ لَا يُعْطَى رَأْسَهُ

الحديث الثالث و الأربعون: مجهول.

الحديث الرابع و الأربعون: صحيح.

و في بعض النسخ " عن حماد " و الظاهر " عن " كما في الكافي و الفقيه.

الحديث الخامس و الأربعون: مجهول.

[الحديث ٤٦]

٤٦ رَوَى مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيِّدَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ لَا تَمَسَّ الرَّيْحَانَ وَ أَنْتَ مُحْرِمٌ وَ لَا تَمَسَّ شَيْئاً فِيهِ زَعْفَرَانٌ وَ لَا تَأْكُلْ طَعَاماً فِيهِ زَعْفَرَانٌ وَ لَا تَزْتَمِسْ فِيمَا يَدْخُلُ فِيهِ رَأْسُكَ.

[الحديث ٤٧]

٤٧ وَ عَنْهُ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ حَرِيْزٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَا يَزْتَمِسُ الْمُحْرِمُ فِي الْمَاءِ

قوله عليه السلام: و إلا فيلزم من الروم و هو القصد.

و قال الوالد العلامة نور الله ضريحه: أى فليقصد و يلاحظ أن لا- يحتجم على رأسه، و هو مواضع الشعر، بل يحتجم ما بين الكتفين إن لم تلزمه حجامه النقره.

أو من الرمي بمعناه المتقدم. و في بعض النسخ " فيلزم " أى: مجانبه الرأس انتهى.

أقول: على نسخه الزاى لعله من ألزم بمعنى الشد، أى يشد عليه شيئا لئلا يدخل في محل الحجامه فيقطع منه الشعر.

قوله: و لا يرتمس في الماء مجمع عليه بين الأصحاب.

الحديث السادس و الأربعون: صحيح.

الحديث السابع و الأربعون: صحيح.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٢٠٥

فَأَمَّا تَعْطِيَهُ الرَّأْسِ فَيَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٤٨]

٤٨ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى عَنْ حَرِيْزٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ مُحْرِمٍ عَطَى رَأْسَهُ نَاسِيًا قَالَ يُلْقَى الْفِنَاعَ عَنْ رَأْسِهِ وَ يُلَبَّى وَ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ

الحديث الثامن و الأربعون: صحيح.

و قال فى التذكرة: يحرم على الرجل حاله الإحرام تغطيه رأسه اختيارا بإجماع العلماء.

و صرح العلامة و غيره بأنه لا فرق فى التحريم بين أن يغطى رأسه بالمعتاد كالعمامة و القلنسوه، أو بغيره حتى الطين و الحناء و حمل متاع يستره، و هو غير واضح، لأن المنهى عنه فى الروايات المعتبره تخمير الرأس و وضع القناع عليه لا مطلق الستر.
و لو ستر رأسه بيده أو ببعض أعضائه، فالأظهر جوازه، كما اختاره فى المنتهى، و استشكله فى التحرير، و جعل فى الدروس تركه أولى.

ثم اعلم أن مقتضى الروايه وجوب التلبيه، و حملت على الاستحباب لعدم القائل

بالجواب.

قال المحقق رحمه الله: و لو غطى رأسه ناسيا ألقى الغطاء واجبا و جدد التلبيه استحبابا.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٢٠٦

[الحديث ٤٩]

٤٩ وَ رَوَى سَعْدُ بْنُ عَدِيدٍ اللَّهُ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبِابٍ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَتْ لِأَبِي جَعْفَرٍ الرَّجُلُ الْمُحْرِمُ يُرِيدُ أَنْ يَنَامَ يُعْطَى وَجْهَهُ مِنَ الذُّبَابِ قَالَ نَعَمْ وَ لَا يُخَمَّرُ رَأْسَهُ وَ الْمَرْأَةُ الْمُحْرِمَةُ لَا بَأْسَ أَنْ تُعْطَى وَجْهَهَا كُلَّهُ عِنْدَ النَّوْمِ.

[الحديث ٥٠]

٥٠ وَ الَّذِي رَوَاهُ سَعْدُ بْنُ عَدِيدٍ عَنْ مُوسَى بْنِ الْحَسَنِ وَ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ هِلَالٍ وَ مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي عُمَيْرٍ وَ أُمَيَّةَ بْنَ عَلِيٍّ الْقَيْسِيَّ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ عَطِيَّةَ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَحَدِهِمَا عَنِ الْمُحْرِمِ قَالَ لَهُ أَنْ يُعْطَى رَأْسَهُ وَ وَجْهَهُ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ.

فَمَحْمُولٌ عَلَى مَنْ يَخَافُ الضَّرَرَ فِي كَشْفِهِ دُونَ حِيَالِ الْإِخْتِيَارِ فَأَمَّا تَغْطِيهِ الْوَجْهَ فَيَجُوزُ ذَلِكَ مَعَ الْإِخْتِيَارِ غَيْرَ أَنَّهُ يَلْزَمُهُ الْكُفَّارَةُ وَ مَتَى لَمْ يَنْوِ الْكُفَّارَةَ لَمْ يَجْزُ لَهُ ذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٥١]

٥١ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنِ الْجَزْمِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ وَ دُرُسْتَ عَنِ

الحديث التاسع و الأربعون: صحيح.

و زاد فى الكافى هذه الروايه عند النوم، قال: لا يخمر رأسه و المرأة عند النوم، و لا بأس بأن تغطى وجهها كله عند النوم.

و اعلم أنه أجمع الأصحاب على أن إحرام المرأة فى وجهها، فلا تجوز لها تغطيته. و يمكن حمل الخبر على الضروره، و الله يعلم.

الحديث الخمسون: صحيح.

الحديث الحادى و الخمسون: موثق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٢٠٧

ابن مسيكان قال حَدَّثَنِي زُرَّارَةُ قَالَتْ قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عَنِ الْمُحْرِمِ يَمْسُحُ عَلَى وَجْهِهِ الذُّبَابُ حِينَ يُرِيدُ النَّوْمَ فَيَمْنَعُهُ مِنَ النَّوْمِ أَوْ يُعْطَى وَجْهَهُ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ قَالَ نَعَمْ.

وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَلْزَمُهُ الْكُفَّارَةُ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٥٢]

اصفهانى، مجلسى دوم، محمد باقر بن محمد تقى، ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ١٦ جلد، كتابخانه آيه الله مرعشى نجفى - ره، قم - ايران، اول، ١٤٠٦ هـ ق

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار؛ ج ٨، ص: ٢٠٧

٥٢ مَوْسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ الْمُحْرَمُ إِذَا غَطَّى وَجْهَهُ فَلْيُطْعِمْ مِسْكِينًا فِي يَدِهِ قَالَ وَ لَا بَأْسَ أَنْ يَنَامَ الْمُحْرَمُ عَلَى وَجْهِهِ عَلَى رَاحِلَتِهِ.

[الحديث ٥٣]

٥٣ مَوْسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع

و اختلف الأصحاب فى جواز تغطيه الرجل المحرم وجهه، فذهب الأكثر إلى الجواز، بل قال فى التذكرة: إنه قول علمائنا أجمع، و منعه ابن أبى عقيل و جعل كفارته إطعام مسكين فى يده. و قال الشيخ هنا ما ترى. و قد ورد بالجواز مطلقا روايات كثيره.

و احتج الشيخ بصحيحه الحلبي الآتية، و أجيب عنها بالحمل على الاستحباب، و هو غير بعيد، لإطلاق الإذن فى الأخبار الكثيره، و لو كانت الكفاره واجبه لذكرت فى مقام البيان، و لا ريب أن التكفير أولى و أحوط.

الحديث الثانى و الخمسون: صحيح.

و لا دلالة فيه على اشتراط النيه فى الجواز.

الحديث الثالث و الخمسون: صحيح.

و فيه جواز وضع اليد على الوجه من حر الشمس و ستر بعض الجسد ببعض.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٢٠٨

قَالَ لَا بَأْسَ أَنْ يَضَعَ الْمُحْرَمُ ذِرَاعَهُ عَلَى وَجْهِهِ مِنْ حَرِّ الشَّمْسِ وَ قَالَ لَا بَأْسَ أَنْ يَشْتُرَ بَعْضَ جَسَدِهِ بِبَعْضٍ.

وَ لَا بَأْسَ أَنْ يُعْصَبَ الْإِنْسَانُ رَأْسَهُ عِنْدَ حَاجَتِهِ إِلَيْهِ رَوَى ذَلِكَ

[الحديث ٥٤]

٥٤ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهَبٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ لَا بَأْسَ بِأَنْ يُعْصَبَ الْمُحْرِمُ رَأْسُهُ مِنَ الصُّدَاعِ.
قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ لَا يُظَلَّلُ عَلَى نَفْسِهِ إِلَّا أَنْ يَخَافَ الضَّرَرَ الْعَظِيمَ

[الحديث ٥٥]

٥٥ رَوَى مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ ابْنِ جَبَلَةَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمُحْرِمِ يُظَلَّلُ عَلَيْهِ وَ هُوَ مُحْرِمٌ قَالَ لَا إِلَّا مَرِيضٌ أَوْ مَنْ بِهِ عِلَّةٌ وَ الَّذِي لَا يُطِيقُ الشَّمْسَ

قوله: و لا بأس أن يعصب عليه الفتوى.

الحديث الرابع و الخمسون: صحيح.

الحديث الخامس و الخمسون: موثق.

و المشهور بين الأصحاب عدم جواز تظليل المحرم عليه سائرا، بل قال في التذكرة: يحرم على المحرم الاستئصال حاله السير، فلا يجوز له الركوب في المحمل و ما في معناه، كالهودج و الكنيسة و العماريه و أشباه ذلك عند علمائنا أجمع.

و نحوه قال في المنتهى، و نقل عن ابن الجنيد أنه جعل ترك التظليل مستحبا

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٢٠٩

[الحديث ٥٦]

٥٦ وَ عَنْهُ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ وَ ابْنِ سَيَّانٍ عَنِ ابْنِ مُسَيْكَانَ عَنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْمُحْرِمِ يَرْكَبُ فِي الْقُبَّةِ قَالَ مَا يُعْجِبُنِي ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَرِيضًا.

[الحديث ٥٧]

٥٧ وَ عَنْهُ قَالَ حَدَّثَنِي النَّخَعِيُّ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَنِ الرَّجُلِ الْمُحْرِمِ كَانَ إِذَا أَصَابَتْهُ الشَّمْسُ شَقَّ عَلَيْهِ وَ صُدَّعَ فَيَسْتَتِرُ مِنْهَا فَقَالَ هُوَ أَعْلَمُ بِنَفْسِهِ إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ تُصِيبَهُ الشَّمْسُ فَلَيْسَتْ تَطَّلُ مِنْهَا.

[الحديث ٥٨]

٥٨ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ مُوسَى بْنِ عُمَرَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَنْصُورٍ عَنْهُ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الظَّلَالِ لِلْمُحْرِمِ قَالَ لَا يُظَلُّ إِلَّا مِنْ عِلَّةٍ أَوْ مَرَضٍ.

[الحديث ٥٩]

٥٩ وَعَنْهُ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ الْمُثَنَّى الْخَطِيبِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضِيلِ وَبَشِيرِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ قَالَ قَالَ لِي مُحَمَّدٌ أَلَا أَسِيرُكَ يَا ابْنَ مُثَنَّى فَقُلْتُ بَلَى فَقُمْتُ إِلَيْهِ

و هذا الحكم مختص بحاله السير، فيجوز للمحرم حاله النزول الاستظلال بالسقف و الشجره و الخباء و الخيمه لضروره و غيرها عند العلماء كافه، و إنما يحرم الاستظلال على الرجل، أما المرأة فيجوز ذلك لها إجماعاً.

الحديث السادس و الخمسون: صحيح.

و فى المغرب: القبه الخرقاهه و كذا كل بناء مدور.

الحديث السابع و الخمسون: صحيح.

الحديث الثامن و الخمسون: مجهول.

الحديث التاسع و الخمسون: ضعيف.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٢١٠

فَقَالَ دَخَلَ هَذَا الْفَاسِقُ آتِئًا فَجَلَسَ قُبَالَهُ أَبِي الْحَسَنِ ع ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْهِ فَقَالَ يَا أَبَا الْحَسَنِ مَا تَقُولُ فِي الْمُحْرِمِ أَيَسْتَتَلُّ فِي الْمَحْمِلِ فَقَالَ لَهُ لَا قَالَ فَيَسْتَتَلُّ فِي الْخَبَاءِ فَقَالَ لَهُ نَعَمْ فَأَعَادَ عَلَيْهِ الْقَوْلَ شَبَهَ الْمُسْتَهْزِئِ يَضْحَكُ يَا أَبَا الْحَسَنِ فَمَا فَرْقٌ بَيْنَ هَذَيْنِ فَقَالَ يَا أَبَا يُوسُفَ إِنَّ الدِّينَ لَيْسَ بِقِيَاسٍ كَقِيَاسِكُمْ أَنْتُمْ تَلْعَبُونَ إِنَّا صَنَعْنَا كَمَا صَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ ص وَ قُلْنَا كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ص يَرْكَبُ رَاحِلَتَهُ فَلَمَّا يَسْتَتَلُّ عَلَيْهَا وَ تُؤْذِيهِ الشَّمْسُ فَيَسْتَتِرُ بِعَضِّ جَسَدِهِ بِبَعْضِ وَرُبَّمَا يَسْتَتِرُ وَجْهَهُ بِيَدِهِ وَ إِذَا نَزَلَ اسْتَتَلَّ بِالْخَبَاءِ وَ بِالْبَيْتِ وَ بِالْجِدَارِ.

[الحديث ٦٠]

٦٠ وَعَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِ الْخَالِقِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع هَلْ يَسْتَتِرُ الْمُحْرِمُ مِنَ الشَّمْسِ فَقَالَ لَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ شَيْخًا كَبِيرًا أَوْ قَالَ ذَا عِلَّةٍ.

وَ إِذَا اسْتَتَلَّ مِنْ أَدَى الشَّمْسِ أَوْ الْمَطَرِ لَزِمَهُ الْفِدَاءُ وَ كَذَلِكَ الْمَرِيضُ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

قوله: دخل هذا الفاسق

يعنى أبا يوسف صاحب أبي حنيفة.

وقال الفاضل التستري رحمه الله: هل يشترط رفع رأس القبه و خشباتها لثلا يقع عليه ظل الخشب؟ فيه إشكال، من عدم تسميه ذلك تظليلا عرفا، و من تحقق التظليل فى الجملة، و لعل الوجه الجواز. انتهى.

و ما وجهه أوجه.

الحديث الستون: حسن كالصحيح.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٢١١

[الحديث ٦١]

٦١ مُحَمَّدٌ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ كَتَبْتُ إِلَيْهِ الْمُحْرِمُ هَلْ يُظَلَّلُ عَلَى نَفْسِهِ إِذَا آذَتْهُ الشَّمْسُ أَوْ الْمَطَرُ أَوْ كَانَ مَرِيضاً أَمْ لَا فَإِنْ ظَلَّلَ هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْفِدَاءُ أَمْ لَا فَكَتَبَ ع يُظَلَّلُ عَلَى نَفْسِهِ وَ يَهْرِيْقُ دَمًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ

الحديث الحادى و الستون: مجهول.

و أجمع الأصحاب غير ابن الجنيدي على وجوب الفديه بالتظليل.

و اختلفوا فيما يجب به الفداء، فذهب الأكثر إلى أنه شاه، و قال ابن أبى عقيل: فديته صيام أو صدقه أو نسك، و قال الصدوق: إنه مد عن كل يوم، و قال أبو الصلاح: على المختار لكل يوم شاه، و على المضطر لجملة المده شاه.

و قال فى المدارك: المعتمد الأول للأخبار الكثيره، و مورد الجميع التظليل للعدر، إلا أن ذلك يقتضى وجوب الكفاره مع انتفاء العذر بطريق أولى.

انتهى.

و سيجىء بعد أربع ورقات ما يدل على أن من فعل للمرض ما لا يحل للصحيح كان مخيرا بين الفداء و الصيام و النسك.

و قال الفاضل التستري رحمه الله: هل إذا زال الأذى و تمكن من مواجهه الشمس من غير إيذاء تسقط الرخصه؟ فيه إشكال، لا سيما إذا علم تحقق الإيذاء ثانيا من زوال موجب الرخصه، و من تحقق الرخصه، و الأصل بقاؤها، كما إذا حصل الموجب للإفطار من خوف الهلاك و أمثاله.

لعل الأوجه فيما إذا علم تحقق الحاجة ثانيا عدم السقوط، نظرا إلى أنه لا شبهه في سقوط إيذاء الشمس في أواخر النهار و تجدها في أواسطه، و يبعد

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨ ص: ٢١٢

[الحديث ٦٢]

٦٢ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنِ الْبَرْقِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ سَعِيدٍ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرَّضَاعِ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمُحْرَمِ يُظَلُّ عَلَى نَفْسِهِ فَقَالَ أَمِنْ عَلَيْهِ فَقُلْتُ يُؤْذِيهِ حَرُّ الشَّمْسِ وَ هُوَ مُحْرَمٌ فَقَالَ هِيَ عَلَيْهِ يُظَلُّ وَ يَفْدَى.

[الحديث ٦٣]

٦٣ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَزِيْعٍ قَالَ سَأَلَهُ رَجُلٌ عَنِ الظَّلَالِ لِلْمُحْرَمِ مِنْ أَدَى مَطَرٍ أَوْ شَمْسٍ وَ أَنَا أَسْمِعُ فَأَمَرَهُ أَنْ يَفْدَى شَاءَ يَذْبُحُهَا بَيْنِي.

[الحديث ٦٤]

٦٤ وَ عَنْهُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي مَحْمُودٍ قَالَ قُلْتُ لِلرَّضَاعِ الْمُحْرَمُ يُظَلُّ عَلَى مَحْمِلِهِ وَ يَفْدَى إِذَا كَانَتِ الشَّمْسُ وَ الْمَطَرُ يُضْرُّ بِهِ قَالَ نَعَمْ قُلْتُ كَمِ الْفِدَاءِ قَالَ شَاءَ.

وَ الْمُحْرَمُ إِذَا كَانَ إِحْرَامُهُ لِلْعُمْرَةِ الَّتِي يَتَمَتَّعُ بِهَا إِلَى الْحَجِّ ثُمَّ ظَلَّ لَزِمَهُ كَفَّارَتَانِ رَوَى ذَلِكَ

[الحديث ٦٥]

٦٥ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنِ أَبِي عَلِيٍّ بْنِ رَاشِدٍ قَالَ قُلْتُ لَهُ عِ جُعِلْتُ فِدَاكَ إِنَّهُ يَشْتَدُّ عَلَى كَشْفِ الظَّلَالِ فِي الإِحْرَامِ لِأَنِّي مَحْرُورٌ تَشْتَدُّ عَلَى الشَّمْسِ فَقَالَ ظَلُّ وَ أَرِقٌ دَمًا فَقُلْتُ لَهُ دَمًا أَوْ دَمَيْنِ

عدم تنبيهه عليه السلام على ذلك و إطلاقه، بحيث يفهم من كلامه الجواز مطلقا.

انتهى.

و لا يخلو ما اختاره من قوه، و الاحتياط طريق النجاه.

الحديث الثاني و الستون: صحيح.

الحديث الثالث و الستون: صحيح.

الحديث الرابع و الستون: صحيح.

الحديث الخامس و الستون: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٢١٣

قَالَ لِلْعُمَرَةَ قُلْتُ إِنَّا نُنْحَرِمُ بِالْعُمَرَةَ وَ نَدْخُلُ مَكَّةَ فَنُحِلُّ وَ نُحْرِمُ بِالْحَجِّ قَالَ فَأَرِقْ دَمِينِ.
وَ إِذَا كَانَ الْمُحْرِمُ مَعَهُ زَمِيلٌ عَلِيلٌ فَلْيُظَلِّلْ عَلَيْهِ وَ لَا يُظَلِّلْ عَلَى نَفْسِهِ رَوَى ذَلِكَ

[الحديث ٦٦]

٦٦ الْحَسَنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ قَالَ كَتَبْتُ إِلَى أَبِي جَعْفَرٍ الثَّانِي عَ أَنْ عَمَّتِي مَعِي وَ هِيَ زَمِيلَتِي وَ يَشْتَدُّ عَلَيْهَا الْحَرُّ إِذَا أَحْرَمْتُ أَفْتَرَى أَنْ أَظَلَّلَ عَلَيَّ وَ عَلَيْهَا فَكَتَبَ ظَلَّلَ عَلَيْهَا وَحَدَّهَا.

[الحديث ٦٧]

٦٧ وَ أَمَّا مَا رَوَاهُ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ

و قال فى المدارك: لو وقع التظليل فى إحرام العمره المتمتع بها و إحرام الحج، لزمه كفارتان لتعدد النسك، و عليه تحمل حسنه أبى على بن راشد، و الظاهر أن مراد الشيخ أيضا ما ذكرناه. انتهى.

و قال الفاضل التستري رحمه الله: لعله لا- دلالة فيه على وجوب كفارتين للتظليل فى العمره فقط، بل ربما يقال: إن الظاهر من الروايه وجوب ذلك للتظليل فى إحرام العمره و للتظليل فى إحرام الحج.

قوله: فليظلل عليه و لا يظلل على نفسه عليه الفتوى.

الحديث السادس و الستون: ضعيف.

الحديث السابع و الستون: مرسل.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٢١٤

عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنِ الرَّضَاعِ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمُحْرِمِ - لَهُ زَمِيلٌ فَاغْتَلَّ فَظَلَّلَ عَلَى رَأْسِهِ أَلَهُ أَنْ يَسْتَظِلَّ قَالَ نَعَمْ.

فَلَيْسَ يُبَاقِي الْحَبْرَ الْأَوَّلَ لِأَنَّ قَوْلَهُ أَلَهُ أَنْ يَسْتَظِلَّ لَيْسَ فِيهِ أَنَّهُ لِعَیْرِ الْعَلِيلِ أَنْ يَسْتَظِلَّ وَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ أَنْ هَذَا الَّذِي اغْتَلَّ فَظَلَّلَ هَلْ كَانَ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا فَقَالَ نَعَمْ وَ قَدْ رُحِّصَ لِلنِّسَاءِ التَّظْلِيلُ رَوَى

[الحديث ٦٨]

٦٨ الْحَسَنُ بْنُ بَنِي سَعِيدٍ عَنْ صَفْوَانَ عَنِ الْعَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمُحْرَمِ يَزُكُّ الْقُبَّهَ فَقَالَ لَا قُلْتُ فَالْمَرْأَةُ الْمُحْرَمَةُ قَالَ نَعَمْ.

[الحديث ٦٩]

٦٩ وَعَنْهُ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ لَا بَأْسَ بِالْقُبَّهِ عَلَى النِّسَاءِ وَ الصِّبْيَانِ وَ هُمْ مُحْرَمُونَ وَ لَا يَزُكُّ الْمُحْرَمُ فِي الْمَاءِ وَ لَا الصَّائِمِ.

[الحديث ٧٠]

٧٠ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْمُحْرَمِ يَزُكُّ فِي الْكَنِيسَةِ فَقَالَ لَا وَ هُوَ لِلنِّسَاءِ جَائِزٌ

و قيل: الأوجه أن يحمل على أن المراد انتفاع المحرم بذلك الظل، أى ظل زميله. انتهى.

و قيل: فإن الانتفاع به كالانتفاع بالسحاب ليس اختياريا.

أقول: لا يبعد أن يجوز الظل إذا لم يحاذ رأسه، كما إذا مشى جنب المحمل.

الحديث الثامن و الستون: صحيح.

الحديث التاسع و الستون: صحيح.

الحديث السبعون: صحيح.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٢١٥

[الحديث ٧١]

٧١ الْحَسَنُ بْنُ بَنِي سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ سَيِّدَانَ عَنْ ابْنِ مُسَيْكَانَ عَنِ الْحَلَبِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْمُحْرَمِ يَزُكُّ فِي الْقُبَّهِ فَقَالَ مَا يُعْجِبُنِي إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَرِيضًا قُلْتُ فَالنِّسَاءُ قَالَ نَعَمْ.

[الحديث ٧٢]

٧٢ سَعْدُ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ لَا بَأْسَ بِالظُّلَالِ لِلنِّسَاءِ وَ قَدْ رُخِّصَ فِيهِ

لِلرَّجَالِ.

قَوْلُهُ وَ قَدْ رُخِّصَ فِيهِ لِلرَّجَالِ يَعْنِي فِي حَالِ الضَّرُورَةِ فَأَمَّا مَعَ الْإِخْتِيَارِ فَلَا يَجُوزُ لَهُ التَّظْلِيلُ وَإِنْ كَفَرَ حَسَبَ مَا قَدَّمَ نَاهُ وَ يَزِيدُ ذَلِكَ بَيَانًا مَا رَوَاهُ

[الحديث ٧٣]

٧٣ الْعَبَّاسُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ الْأَوَّلِ ع أَظَلُّ وَ أَنَا مُحْرِمٌ قَالَ لَا قُلْتُ أَ فَأُظَلُّ وَ أَكْفَرُ قَالَ لَا قُلْتُ فَإِنْ مَرَضْتُ

و قال فى المصباح المنير: الكنيسه شبه هودج يغرز فى المحمل أو فى الرحل قضبان، و يلقى عليها ثوب يستظل به الراكب و يستتر به.

الحديث الحادى و السبعون: ضعيف على المشهور.

الحديث الثانى و السبعون: صحيح.

الحديث الثالث و السبعون: صحيح.

و قال الفاضل الأسترآبادى: صريح بقرينه المقام فى حرمة الاستتار من الشمس مطلقا، سواء كان بالتظليل على رأسه أو على جنبه. انتهى.

و فيه ما لا يخفى.

و فى القاموس: ضحا ضحوا و ضحوا برز للشمس.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨ ص: ٢١٦

قَالَ ظَلُّ وَ كَفْرٌ ثُمَّ قَالَ أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص قَالَ مَا مِنْ حَاجٍّ يُضْحَى مُلَبِّيًا حَتَّى تَغِيبَ الشَّمْسُ إِلَّا غَابَتْ ذُنُوبُهُ مَعَهَا.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ لَا يُدْمِي نَفْسَهُ بِحَكِّ جِلْدِهِ وَ لَا يَسْتَقْصِي فِي سِوَاكِه لِنَلَا يُدْمِي فَاهُ وَ لَا يَدْلُكُ وَجْهَهُ فِي غَسَلِهِ فِي الْوُضُوءِ وَ فِي غَيْرِهِ لِنَلَا يَسْقُطُ مِنْ شَعْرِهِ شَيْءٌ

[الحديث ٧٤]

٧٤ رَوَى مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الْمُحْرِمِ كَيْفَ يَحْكُ رَأْسَهُ قَالَ بِأَظْفِيرِهِ مَا لَمْ يُدْمِ أَوْ

يَقْطَعُ الشَّعْرَ.

[الحديث ٧٥]

٧٥ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُدَاةٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ قَالَ لَا بَأْسَ بِحِكِّ الرَّأْسِ وَ اللَّحْيَةِ مَا لَمْ يُلْقِ الشُّعْرَ وَ بِحِكِّ الْجَسَدِ مَا لَمْ يُدْمِهِ.

[الحديث ٧٦]

٧٦ وَ عَنْهُ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الْمُحْرَمِ يَشْتَاكُ قَالَ نَعَمْ وَ لَا يُدْمِي.

[الحديث ٧٧]

٧٧ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ شُعَيْبٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا

قوله صلى الله عليه و آله: إلا غابت ذنوبه معه قال الوالد العلامة قدس الله سره الشريف: ربما يفهم من التعليل كراهه التظليل.

الحديث الرابع و السبعون: صحيح.

الحديث الخامس و السبعون: مجهول.

الحديث السادس و السبعون: صحيح.

الحديث السابع و السبعون: صحيح.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٢١٧

عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الْمُحْرَمِ يَغْتَسِلُ فَقَالَ نَعَمْ يُفِيضُ الْمَاءَ عَلَى رَأْسِهِ وَ لَا يَدْلُكُهُ.

[الحديث ٧٨]

٧٨ وَ عَنْهُ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا اغْتَسَلَ الْمُحْرَمُ مِنَ الْجَنَابَةِ صَبَّ عَلَى رَأْسِهِ الْمَاءَ يَمِيزُ الشَّعْرَ بِأَنَامِلِهِ بَعْضَهُ عَنْ بَعْضٍ.

[الحديث ٧٩]

٧٩ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ عَنْ فَضَّالَةَ بْنِ أَيُّوبَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ

اللَّهِ عَ قَالَ لَا بَأْسَ أَنْ يَدْخَلَ الْمُحْرِمُ الْحَمَّامَ وَ لَكِنْ لَا يَتَدَلَّكَ.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ لَا يُقَلِّمُ أَظْفَارَهُ

[الحديث ٨٠]

٨٠ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ الْكِنَانِيِّ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ أَحْرَمَ فَنَسِيَ أَنْ يُقَلِّمَ أَظْفَارَهُ قَالَ فَقَالَ يَدْعُهَا قَالَ قُلْتُ إِنَّهَا طَوَالٌ قَالَ وَ إِنْ كَانَتْ قُلْتُ فَإِنَّ رَجُلًا أَفْتَاهُ أَنْ يُقَلِّمَهَا

الحديث الثامن و السبعون: صحيح.

الحديث التاسع و السبعون: صحيح.

و قال فى الدروس: يكره دخول الحرام و تدليك الجسد فيه و فى غيره و لو فى الطهارة و المبالغة فى السواك، و فى ذلك الوجه و الرأس فى الطهارة.

و يستحب حك الرأس بأطراف الأصابع لا بالأظفار، لروايه أبى بصير.

و يجوز له التخلص ما لم يدم، و لو كان ملبدا فلا يفيض على رأسه الماء إلا من الاحتلام.

الحديث الثمانون: موثق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٢١٨

وَ أَنْ يَغْتَسِلَ وَ يُعِيدَ إِحْرَامَهُ فَفَعَلَ قَالَ عَلَيْهِ دَمٌ.

[الحديث ٨١]

٨١ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ فَصَّالَةَ وَ صَفْوَانَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ الْمُحْرِمِ تَطُولُ أَظْفَارُهُ قَالَ لَا يَقْصُ شَيْئًا مِنْهَا إِنْ اسْتَطَاعَ فَإِنْ كَانَتْ تُؤْذِيهِ فَلْيَقْصَّهَا وَ يُطْعِمْ مَكَانَ كُلِّ ظُفْرٍ قَبْضَةً مِنْ طَعَامٍ.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ لَا يَأْكُلُ مِنْ صَيْدِ الْبَرِّ وَ إِنْ كَانَ صَادَهُ غَيْرُهُ مُحِلًّا كَانَ الصَّائِدُ أَوْ مُحْرِمًا وَ لَا يَدُلُّ عَلَى صَيْدٍ

و عبد الله هو ابن جبله.

وقال في التذكرة: أجمع فقهاء الأمصار كافة على أن المحرم ممنوع من قص أظفاره مع الاختيار.

قوله عليه السلام: عليه دم الظاهر أن الضمير راجع إلى المقلّم، وحملة الأصحاب على المفتى، ويمكن حملة على الأول على الاستحباب.

الحديث الحادى و الثمانون: صحيح.

و المشهور أن فى كل ظفر مدا من طعام، و فى أظفار اليدين و الرجلين

فى مجلس واحد دم واحد. و لو كان كل واحد منهما فى مجلس لزمه دمان.

و قال ابن الجنيد: فى الظفر مد أو قيمته حتى تبلغ خمسة فصاعدا، فدم إن كان فى مجلس واحد، فإن فرق بين يديه و رجله فليديه دم و لرجليه دم.

و قال الحلبي: فى قص ظفر كف من طعام، و فى أظفار إحدى يديه صاع، و فى أظفار كليهما شاه. و كذا حكم أظفار رجله، و إن كان الجميع فى مجلس فدم واحد.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٢١٩

[الحديث ٨٢]

٨٢ موسى بن القاسم عن ابن أبي عمير عن حماد بن الحلبى قال سألت أبا عبد الله ع عن لحوم الوحش تهيدى للرجل و هو محرم لم يعلم بصيده و لم يأمر به أيا كله قال لا.

[الحديث ٨٣]

٨٣ ابن أبي عمير و صفوان عن معاوية بن عمارة عن أبي عبد الله ع قال لا تأكل من الصيد و أنت حرام و إن كان أصابه محل و ليس عليك فداء ما أتيت به جهالة إلا الصيد فإن عليك الفداء فيه بجهل كان أو بعمد.

[الحديث ٨٤]

٨٤ محمد بن يعقوب عن علي بن عيسى و محمد بن إسحاق عن الفضل بن شاذان جميعاً عن ابن أبي عمير عن حفص بن البختري عن منصور بن حازم عن أبي عبد الله ع قال المحرم لا يدل على الصيد فإن دل عليه فعليه الفداء.

[الحديث ٨٥]

٨٥ و أمّا ما رواه الحسين بن سعيد عن عثمان بن عيسى عن ابن أبي شجرة عن ذكره عن أبي عبد الله ع فى المحرم يشهد على نكاح محلين قال لا يشهد ثم قال يجوز للمحرم أن يشير بصيد على محل.

فوله ع يجوز للمحرم أن يشير بصيد على محل إنكاراً و تنبيه على أنه إذا لم يجز ذلك فكذلك لما تجوز الشهادة على عقد المحلين و لم يردع بذلك الأخبار عن إباحته على كل حال

الحديث الثانى و الثمانون: صحيح.

الحديث الثالث و الثمانون: صحيح.

و فيه أن كل ما أصابه بجهاله لا فداء عليه إلا الصيد.

و قد سبق بورقتين كفاره الإدهان مع الجهاله.

الحديث الرابع و الثمانون: حسن كالصحيح.

الحديث الخامس و الثمانون: مرسل.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٢٢٠

٢٥ باب الكفاره عن خطا المحرم و تعديبه الشروط

اشاره

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ فَإِنْ جَامَعَ الْمُحْرِمُ قَبْلَ وَقُوفِهِ - بَعَرَفَهُ فَكَفَّارَتُهُ بَدَنَهُ وَ عَلَيْهِ الْحُجُّ مِنْ قَابِلٍ إِذَا جَامَعَ الرَّجُلُ قَبْلَ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ فَإِنْ كَانَ جَمَاعَهُ بَعِيدَ الْأَحْزَامِ وَ قَبْلَ التَّلْبِيهِ فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ وَ إِنْ كَانَ بَعِيدَ عَقْدِهِ بِالتَّلْبِيهِ فَعَلَيْهِ بَدَنَهُ وَ عَلَيْهِ الْحُجُّ مِنْ قَابِلٍ إِذَا كَانَ جَمَاعَهُ فِي الْفَرْجِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْفَرْجِ فَعَلَيْهِ بَدَنَهُ وَ لَيْسَ عَلَيْهِ الْحُجُّ مِنْ قَابِلٍ

باب الكفاره عن خطا المحرم و تعديبه الشروط قوله: فليس عليه شىء ذلك إجماعى.

قوله: فعليه بدنه هذا الحكم مجمع عليه بين العلماء فى الجملة، و إطلاق النص و كلام

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٢٢١

وَ الَّذِي يُدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مَتَى جَامَعَ قَبْلَ التَّلْبِيهِ لَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ مَا رَوَاهُ

[الحديث ١]

١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحَدِهِمَا عَنِ فِي رَجُلٍ صَلَّى الظُّهْرَ فِي مَسْجِدِ الشَّجَرَةِ وَ عَقَدَ الْأَحْزَامَ ثُمَّ مَسَّ طَبِيباً أَوْ صَادَ صَيْدًا أَوْ وَقَعَ أَهْلَهُ قَالَ لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مَا لَمْ يُلَبِّ.

[الحديث ٢]

٢ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ وَ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مِهْرَانَ عَنْ يُونُسَ عَنْ

الأصحاب يقتضى عدم الفرق فى الزوجه بين الدائم و المتمتع بها، و لا فى الوطاء بين القبل و الدبر.

و نقل عن الشيخ فى المبسوط أنه أوجب بالوطء فى الدبر البدنه دون الإعادة، و هو ضعيف، لأن المواقع المنوط بها الإعادة تتناول الأمرين.

و ألحق العلامة فى المنتهى بوطئ الزوجه الزنا و وطئ الغلام، لأنه أبلغ فى هتك الإحرام، فكانت العقوبه عليه أولى بالوجوب. و هو غير بعيد، و إن أمكن المناقشه فى دليله. و لا فرق فى الحج بين كونه واجبا أو مندوبا، لا طلاق النص.

و إنما يفسد الحج بالجماع إذا وقع قبل الوقوف بالمشعر، و نقل عن المفيد و أتباعه أنهم اعتبروا قبله الوقوف بعرفه أيضا.

الحديث الأول: مرسل كالصحيح، إذ الإرسال بعد ابن أبى عمير.

الحديث الثانى: حسن أو موثق.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٢٢٢

زِيَادِ بْنِ مَرْوَانَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ عَ مَا تَقُولُ فِي رَجُلٍ تَهَيَّأَ لِلْإِحْرَامِ وَ فَرَعَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ - [إِلَّا] الصَّلَاةَ وَ جَمِيعَ الشُّرُوطِ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَلْبَأْ لَهُ أَنْ يَنْقُضَ ذَلِكَ وَ يُوَاقِعَ النِّسَاءَ فَقَالَ نَعَمْ.

[الحديث ٣]

٣ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَادٍ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ أَبِي عَبِيدٍ اللَّهِ عَ فِي الرَّجُلِ إِذَا تَهَيَّأَ لِلْإِحْرَامِ فَلَهُ أَنْ يَأْتِيَ النِّسَاءَ مَا لَمْ يَعْقِدِ التَّلْبِيَةَ أَوْ يَلْبَأْ.

[الحديث ٤]

٤ وَ الَّذِي رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ فِي رَجُلٍ يَلْبَسُ ثِيَابَهُ وَ تَهَيَّأَ لِلْإِحْرَامِ ثُمَّ يُوَاقِعُ أَهْلَهُ قَبْلَ أَنْ يُهَلَّ بِالْإِحْرَامِ قَالَ عَلَيْهِ دَمٌ.

فَمَحْمُولٌ عَلَى مَنْ لَمْ يَجْهَرْ بِالتَّلْبِيَةِ وَ إِنْ كَانَ عَقَدَ إِحْرَامَهُ فِيمَا بَيْنَهُ وَ بَيْنَ نَفْسِهِ فَإِنَّهُ

قوله: إلا الصلاة لفظ "إلا" غير موجود فى نسخ الكافى، و هو الصواب.

الحديث الثالث: حسن.

قوله: أو يلب التردد من الراوى.

الحديث الرابع: مجهول.

و يحتمل أن يكون صحيحا على الظاهر.

و قال الوالد العلامة طاب ثراه في أحمد بن محمد قيل: هو ابن عيسى أو ابن خالد، و على أى حال موقوف.

أقول: الظاهر أنه ابن أبي نصر، و الراوى عن أبيه هو الرضا عليهما السلام.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٢٢٣

مَتَى كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا وَصَّيْنَاهُ لَزِمَهُ ذَلِكَ لِأَنَّ إِحْرَامَهُ قَدْ انْعَقَدَ وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ إِذَا كَانَ جَمَاعَةٌ بَعِيدَ التَّلْبِيهِ وَقَبْلَ الْوُقُوفِ يَلْزِمُهُ الْكُفَّارَةُ وَإِعَادَةُ الْحَجِّ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٥]

٥ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَادٍ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَتْ سَأَلْتُهُ عَنْ مُحْرِمٍ غَشِيَ امْرَأَتَهُ وَ هِيَ مُحْرِمَةٌ فَقَالَ جَاهِلِينَ أَوْ عَالَمِينَ قُلْتُ أَجِنِّي عَنِ الْوَجْهَيْنِ جَمِيعًا قَالَ إِنْ كَانَا جَاهِلِينَ اسْتَغْفَرَا رَبَّهُمَا وَ مَضَى عَلَى حَجَّهِمَا وَ لَيْسَ عَلَيْهِمَا شَيْءٌ وَ إِنْ كَانَا عَالَمِينَ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا مِنَ الْمَكَانِ الَّذِي أَحْدَثَا فِيهِ وَ عَلَيْهِمَا يَدْنُهُ وَ عَلَيْهِمَا الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ فَإِذَا بَلَغَا الْمَكَانَ الَّذِي أَحْدَثَا فِيهِ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا حَتَّى يَقْضِيَا مَنَاسِكَهُمَا وَ يَرْجِعَا إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي أَصَابَا فِيهِ مَا أَصَابَا قُلْتُ فَأَيُّ الْحَجَّتَيْنِ

قوله عليه السلام: عليه دم يمكن حمله على الاستحباب.

الحديث الخامس: حسن.

أجمع الأصحاب في أن الرجل و المرأة إذا بلغا المكان الذي أوقعا فيه الخطيئة يجب عليهما أن يفترقا في حج القضاء حتى يقضيا المناسك، و ورد في صحيحه معاوية بن عمار " حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَجْلَهُ " .

و الظاهر أن ذلك كناية عن الإحلال بذبح الهدى، كما وقع التصريح به في روايه علي بن حمزه، و الاحتياط يقتضى استمرار التفرقه إلى أن يقضيا جميع المناسك، بل ورد في كثير من الروايات وجوب الاستمرار إلى أن يقضيا المناسك و يرجعا إلى المكان الذى أصابا فيه الخطيئة، كهذه الروايه، و هى محموله على الاستحباب جمعا بين الأدله.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٢٢٤

لَهُمَا قَالَ الْأُولَى الَّتِي أَحَدْنَا فِيهَا مَا أَحَدْنَا وَ الْأُخْرَى عَلَيْهِمَا عُقُوبَةٌ.

[الحديث ٦]

٦ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمَزَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَ عَنْ رَجُلٍ مُحْرَمٍ وَقَعَ أَهْلُهُ فَقَالَ قَدْ أَتَى عَظِيمًا قُلْتُ قَدْ ابْتُلِيَ قَالَ اسْتَكْرَهَهَا أَوْ لَمْ يَسْتَكْرَهَهَا قُلْتُ أَفْتِنِي فِيهِمَا جَمِيعًا فَقَالَ إِنْ كَانَ اسْتَكْرَهَهَا فَعَلَيْهِ بَدَنَتَانِ وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ اسْتَكْرَهَهَا فَعَلَيْهِ بَدَنَةٌ وَ عَلَيْهَا بَدَنَةٌ وَ يَفْتَرِقَانِ مِنَ الْمَكَانِ الَّذِي كَانَ فِيهِ مَا كَانَ حَتَّى يَنْتَهِيَا إِلَى مَكَّةَ وَ عَلَيْهِمَا الْحِجُّ مِنْ قَابِلٍ لَا بَيْدٍ مِنْهُ قَالَ قُلْتُ فَإِذَا انْتَهَيَا إِلَى مَكَّةَ فَهِيَ امْرَأَتُهُ كَمَا كَانَتْ فَقَالَ نَعَمْ هِيَ امْرَأَتُهُ كَمَا هِيَ فَإِذَا انْتَهَيَا إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي كَانَ مِنْهُمَا مَا كَانَ افْتَرَقَا حَتَّى يُحِلَّا فَإِذَا أَحَلَّا فَقَدْ انْقَضَى عَنْهُمَا إِنَّ أَبِي كَانَ يَقُولُ ذَلِكَ

و اختلف فى وجوب التفرقه فى الحجه الأولى، فاختر ابن بابويه و جمع من الأصحاب الوجوب، و نقل عن

ابن الجنييد أنه أوجب التفريق في الحجج الأولى من مكان الخطيئه إلى أن يعود إليه، و يدل عليه صحيحه معاويه بن عمار، و يمكن حملها على الاستحباب جمعا، كما ذكره بعض المحققين.

قوله عليه السلام: التي أحدثا يدل على أن الأولى حجه الإسلام، كما ذهب إليه الشيخ و المحقق و جماعه.

و قال ابن إدريس: الإتمام عقوبه و الثانيه فرضه. و تظهر الفائده في الأجير لتلك السنه، و في كفاره خلف النذر و شبهه لو كان مقيدا بتلك السنه، و في المفسد المصدود إذا تحلل ثم قدر على الحج لسنته.

الحديث السادس: ضعيف.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٢٢٥

[الحديث ٧]

٧ وَ فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى فَإِنْ لَمْ يَقْدِرَا عَلَى بَدَنِهِ فَاطْعَامُ سِتِّينَ مَسْكِينًا لِكُلِّ مَسْكِينٍ مُدٌّ فَإِنْ لَمْ يَقْدِرَا فَصِيَامُ ثَمَانِيَةِ عَشَرَ يَوْمًا وَعَلَيْهَا أَيْضًا كَمِثْلِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ اسْتَكْرَهَهَا.

[الحديث ٨]

٨ وَ رَوَى مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ مُحْرِمٍ وَقَعَ عَلَى أَهْلِهِ فَقَالَ إِنْ كَانَ جَاهِلًا فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ جَاهِلًا فَإِنَّ عَلَيْهِ أَنْ يَسُوقَ يَدَيْهِ وَ يُفَرِّقَ بَيْنَهُمَا حَتَّى يَقْضِيَ بِالنَّاسِكِ وَ يَرْجِعَ إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي أَصَابَ فِيهِ مَا أَصَابَا وَعَلَيْهِمَا الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ.

[الحديث ٩]

٩ وَ عَنْهُ عَنْ أَبِي الْحُسَيْنِ النَّخَعِيِّ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ

الحديث السابع: مرسل.

و اعلم أنه لو كانت امرأته مطاوعه، لزمها إتمام الحج و البدنه من قابل إجماعا. و لو أكرهها كان حجها ماضيا و كان عليه كفارتان، و لا يتحمل عنها شيئا سوى الكفاره.

و قال في الدروس: لو عجز عن البدنه الواجبه بالإفساد، فعليه بقره، فإن عجز فسبع شياه، فإن عجز فقيمه البدنه دراهم تصرف في الطعام و يتصدق به، فإن عجز صام عن كل مد يومان قاله الشيخ، و قال في التهذيب: روى إطعام ستين لكل مسكين، فإن عجز صام ثمانية عشر يوما، ذكره في الرجل و المرأه.

وقال ابن بابويه: من وجب عليه بدنه في كفاره و عجز فسبح شياءه، فإن عجز صام ثمانية عشر يوماً بمكة أو منزله، لروايه داود الرقي، غير أن فيها كون البدنه في فداء، و هو أخص من الكفاره.

الحديث الثامن: صحيح.

الحديث التاسع: صحيح.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨ ص: ٢٢٦

قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ مُحْرِمٍ وَقَعَ عَلَى أَهْلِهِ قَالَ عَلَيْهِ يَدْنَهُ قَالَ فَقَالَ لَهُ زُرَّارَةُ قَدْ سَأَلْتُهُ - عَنِ الَّذِي سَأَلْتُهُ عَنْهُ فَقَالَ لِي عَلَيْهِ
بَدْنَهُ قُلْتُ عَلَيْهِ شَيْءٌ غَيْرُ هَذَا قَالَ نَعَمْ عَلَيْهِ الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ.

وَ أَمَّا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى

أَنَّ الْمَوَاقِعَ فِي الْفَرْجِ مُرَاعَاهُ دُونَ غَيْرِهَا مَا رَوَاهُ

[الحديث ١٠]

١٠ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ صَيْفَوَانَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ وَقَعَ عَلَى أَهْلِهِ فِيمَا دُونَ الْفَرْجِ قَالَ عَلَيْهِ بِيَدَنَّهُ وَ لَيْسَ عَلَيْهِ الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ وَإِنْ كَانَتِ الْمَرْأَةُ تَابَعَتْهُ عَلَى الْجَمَاعِ فَعَلَيْهَا مِثْلُ مَا عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَ اسْتَكْرَهَهَا فَعَلَيْهِ بِيَدَنْتَانِ وَعَلَيْهِمَا الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ آخَرَ الْخَبْرِ.

[الحديث ١١]

١١ وَ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ وَ صَيْفَوَانَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْمُحْرِمِ يَقَعُ عَلَى أَهْلِهِ قَالَ إِنْ كَانَ أَفْضَى إِلَيْهَا فَعَلَيْهِ بَدَنَّهُ وَ الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَفْضَى إِلَيْهَا فَعَلَيْهِ بَدَنَّهُ وَ لَيْسَ عَلَيْهِ الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ.

وَ الَّذِي يُدَلُّ عَلَى مُرَاعَاهُ الشَّرْطِ الثَّانِي فِي إِعَادَةِ الْحَجِّ وَ هُوَ أَنْ يَكُونَ الْجَمَاعَ قَبْلَ الْوُقُوفِ مَا رَوَاهُ

الحديث العاشر: صحيح.

قوله عليه السلام: و عليهما الحج لعله محمول على صورته المتابعة.

و في بعض النسخ "عليه" و هو أظهر.

الحديث الحادي عشر: حسن كالصحيح.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٢٢٧

[الحديث ١٢]

١٢ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ بِأَمْرَاتِهِ دُونَ الْمُرْدَلِفَةِ أَوْ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ مُرْدَلِفَةَ فَعَلَيْهِ الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ.

وَ مَعْنَى مَا مَضَى مِنْ هَذِهِ الْأَخْبَارِ مِنْ أَنَّهُ يُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا وَ لَا يَجْتَمِعَانِ هُوَ أَنَّهُ لَا يَخْلُوانِ إِلَّا وَ مَعَهُمَا غَيْرُهُمَا وَ الَّذِي يُدَلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ١٣]

١٣ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ أَبِي جَعْفَرٍ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ عَنْ صَيْفَوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنِ فِي

الْمُحْرَمِ يَقَعُ عَلَى أَهْلِهِ قَالَ يُفْرَقُ بَيْنَهُمَا وَلَا يَجْتَمِعَانِ فِي خِבَاءٍ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُمَا غَيْرُهُمَا حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ.

[الحديث ١٤]

١٤ وَ عَنْهُ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ رَفَعَهُ إِلَى أَبِي جَعْفَرٍ وَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَا الْمُحْرَمُ إِذَا وَقَعَ عَلَى أَهْلِهِ يُفْرَقُ بَيْنَهُمَا يَعْنِي بِذَلِكَ لَا يَخْلَوَانِ إِلَّا وَ أَنْ يَكُونَ مَعَهُمَا ثَالِثٌ.

وَ إِذَا جِئَ مَعَ الرَّجُلِ أُمَّتُهُ وَ هِيَ مُحْرَمَةٌ وَ هِيَ مُجَلَّلٌ إِنْ كَانَ هُوَ الَّذِي أَمَرَهَا بِالْإِحْرَامِ لَزِمَتْهُ الْكُفَّارَةُ وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ هُوَ الَّذِي أَمَرَهَا بِالْإِحْرَامِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ رَوَى

الحديث الثاني عشر: صحيح.

و يدل على قبله المشعر، و ما ذكره سابقا هو قبله عرفه، فتفطن.

قوله: أو قبل الترديد من الراوى.

الحديث الثالث عشر: صحيح.

الحديث الرابع عشر: مرفوع.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٢٢٨

[الحديث ١٥]

١٥ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَمِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَضِيرٍ عَنْ صَيْبَانَ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ مُوسَى ع أَخْبَرْنِي عَنْ رَجُلٍ مُجَلَّلٍ وَقَعَ عَلَى أَمِّهِ مُحْرَمَةٍ قَالَ مُوسَى أَوْ مُعْسِرًا أَوْ مُعْسِرًا قُلْتُ أَجِنِبِي عَنْهُمَا قَالَ هُوَ أَمْرٌ بِالْإِحْرَامِ أَوْ لَمْ يَأْمُرْهَا أَوْ أَحْرَمَتْ هِيَ مِنْ قَبْلِ نَفْسِهَا قُلْتُ أَجِنِبِي فِيهِمَا قَالَ إِنْ كَانَ مُوسِرًا وَ كَانَ عَالِمًا أَنَّهُ لَا يَتَّبِعِي لَهُ وَ كَانَ هُوَ الَّذِي أَمَرَهَا بِالْإِحْرَامِ كَانَ عَلَيْهِ بَدَنُهُ وَ إِنْ شَاءَ بَقَرَةٌ وَ إِنْ شَاءَ شَاةٌ وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ أَمْرًا بِالْإِحْرَامِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ مُوسِرًا كَانَ أَوْ مُعْسِرًا وَ إِنْ كَانَ أَمْرًا وَ هُوَ مُعْسِرٌ فَعَلَيْهِ دَمٌ شَاهٍ أَوْ صِيَامٌ.

وَ لَا يُتَنَافَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

الحديث الخامس عشر: موثق.

وقال الفاضل التستري رحمه الله في أحمد بن محمد بن أبي نصر: هكذا فيما راجعناه من بعض النسخ بعد المقابلة، و أما فيما
عندنا من

نسخ الكافي و هي متعدده و بعضها مقابله " عن أحمد بن محمد عن ابن أبي نصر "، فعلى هذا فالخبر صحيح على الظاهر، و به قطع فى المختلف. انتهى و لا يخفى ما فيه.

و أعلم أنه قطع فى كلام الأصحاب بأنه لو جامع امرأته محلا و هي محرمة بإذنه تحمل عنها الكفاره بدنه أو بقره أو شاه، و إن كان معسرا فشاه أو صيام، و استدل عليه بهذه الروايه.

و الظاهر أن المراد بإعسار المولى إعساره عن البدنه و البقره، و بالصيام صيام ثلاثه أيام، كما هو الواقع فى إبدال الشاه، مع احتمال الاكتفاء باليوم الواحد.

و إطلاق النص و كلام أكثر الأصحاب يقتضى عدم الفرق فى الأمه بين أن

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٢٢٩

[الحديث ١٦]

١٦ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ رَبَابٍ عَنْ ضُرَيْسٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ أَمَرَ جَارِيَتَهُ أَنْ تُحْرِمَ مِنَ الْوَقْتِ فَأَحْرَمَتْ وَ لَمْ يَكُنْ هُوَ أَحْرَمَ فَعَشِيهَا بَعْدَ مَا أَحْرَمَتْ قَالَ يَا مُرْهًا فَتَغْتَسِلُ ثُمَّ تُحْرِمُ وَ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

لِأَنَّ هَذَا الْخَبَرَ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ لَبَّتْ بَعْدَ لِأَنَّهُ مَتَى كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ لَا تَلْزَمُهُ الْكُفَّارَةُ وَ قَدْ قَدَّمْنَا فِيمَا تَقَدَّمَ ذَلِكَ وَ إِذَا جَامَعَ الْإِنْسَانُ قَبْلَ طَوَافِ الزِّيَارَةِ فَعَلَيْهِ أَنْ يَنْحَرَّ جُزُورًا ثُمَّ يَطُوفَ فَإِنْ لَمْ يَتِمَّكَ فَبَقْرَهُ أَوْ شَاهَ رَوَى

[الحديث ١٧]

١٧ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنِ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَارٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ مُتَمِّعٍ وَقَعَ عَلَى أَهْلِهِ وَ لَمْ

تكون مكرهه أو مطاوعه، و صرح العلامة و من تأخر عنه بفساد حجها مع المطاوعه و وجوب إتمامه و القضاء كالحره، و أنه يجب على المولى الإذن لها فى القضاء و القيام بمثونته، لاستناد الفساد إلى فعله، و توقف فيه بعض المتأخرين و هو فى محله.

الحديث السادس عشر: صحيح.

الحديث السابع عشر: حسن.

و فى الكافي: عن أبيه عن ابن أبي عمير عن معاويه إلى آخره. و هو الصواب.

و أجمع الأصحاب على أن من جامع زوجته بعد الوقوف بالمشعر قبل طواف النساء، كان حجه صحيحا و عليه بدنه لا غير.

و قطع فى كلام الأصباب بأن من طاف من طواف النساء ثلاثة أشواط فما

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٢٣٠

يُزْرَقَ قَالَ يَنْحَرُّ جَزُورًا وَقَدْ حَشِيْتُ أَنْ يَكُونَ قَدْ تَلِمَ حُجُّهُ إِنْ كَانَ عَالِمًا وَإِنْ كَانَ جَاهِلًا فَلَا بُأْسَ عَلَيْهِ

دون

ثم جامع كان حكمه كذلك، و من جامع فى غير الفرج قبل الوقوف بالمشعر أو بعده، يصح حجه و يلزمه البدنه لا غير.

و إطلاق النص و كلام الأصحاب يقتضى عدم الفرق فى لزوم البدنه بالجماع فى غير الفرج بين أن ينزل و عدمه، و تردد العلامه فى المنتهى فى وجوب البدنه مع عدم الإنزال، و لا وجه له.

و قال المحقق فى الشرائع: لو جامع المحرم قبل طواف الزيارة لزمه بدنه، فإن عجز فبقره أو شاه.

و قال فى المدارك: قد تقدم أن من جامع بعد الوقوف بالمشعر و قبل طواف النساء كان حجه صحيحا و وجب عليه بدنه لا غير. و إنما ذكر هذه المسأله على الخصوص للتنبیه على حكم الإبدال، و يدل على وجوب البدنه هنا على الخصوص روايات.

و أما وجوب البقره أو الشاه مع العجز كما ذكره المصنف، أو ترتب الشاه على العجز عن البقره كما ذكره غيره، فقد اعترف جمع من الأصحاب بعدم الوقوف على مستنده، و هو كذلك، لكن مقتضى صحيحه العيص أجزاء مطلق الدم، إلا أنه محمول على المقيد.

قوله عليه السلام: و قد خشيت أن يكون لعل المراد نقص حجه لا فساده.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٢٣١

[الحديث ١٨]

١٨ وَ عَنْهُ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ عِيصِ بْنِ الْقَاسِمِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ وَقَعَ أَهْلُهُ حِينَ ضَحَّى قَبْلَ أَنْ يَزُورَ الْبَيْتَ قَالَ يَهْرِيْقُ دَمًا.

[الحديث ١٩]

١٩ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيِّدَانَ عَنْ أَبِي خَالِدِ الْقَمَاطِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ وَقَعَ عَلَى أَهْلِهِ يَوْمَ النَّحْرِ قَبْلَ أَنْ يَزُورَ الْبَيْتَ قَالَ إِنْ كَانَ وَقَعَ عَلَيْهَا بِشَهْوِهِ فَعَلَيْهِ بَدَنُهُ وَ إِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ فَبَقْرُهُ قُلْتُ أَوْ شَاءَ قَالَ أَوْ شَاءَ.

وَ مِنْ طَافَ شَيْئًا مِنْ طَوَافِ الزِّيَارَةِ ثُمَّ وَقَعَ أَهْلُهُ فَعَلَيْهِ إِعَادَةُ الطَّوَافِ وَ إِنْ كَانَ فِي السَّعْيِ وَ قَدْ سَعَى بَعْضُهُ بَنَى عَلَيْهِ وَ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ رَوَى

[الحديث ٢٠]

٢٠ الْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْعَبْدِيِّ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ طَافَ بِالْبَيْتِ أُسْبُوعًا طَوَافَ الْفَرِيضَةِ ثُمَّ سَعَى بَيْنَ

الحديث الثامن عشر: صحيح.

الحديث التاسع عشر: ضعيف على المشهور.

و لا نعلم قائلًا به، و لعل المراد بالشهوه الإنزال.

و يحتمل أن لا يكون المراد بالوقاع الجماع، و تكون الكفاره على الاستحباب.

الحديث العشرون: ضعيف.

قوله عليه السلام: لم يقل فمن تطوع لعل المراد أنه تعالى لم يأمر به، فلا تكون فريضه عرف وجوبها من القرآن، و يمكن حمله على التقية.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٢٣٢

الصَّفَا وَ الْمَرْوَةَ أَرْبَعَةَ أَشْوَاطٍ ثُمَّ غَمَزَهُ بَطْنُهُ فَخَرَجَ فَقَضَى حَاجَتَهُ ثُمَّ غَشِيَ أَهْلَهُ قَالَ يَعْتَسِلُ ثُمَّ يَعُودُ فَيَطُوفُ ثَلَاثَةَ أَشْوَاطٍ وَ يَسْتَعْفِرُ رَبَّهُ وَ لَمَّا شِئِيَ عَلَيْهِ - قُلْتُ فَإِنْ كَانَ طَافَ بِالْبَيْتِ طَوَافَ الْفَرِيضَةِ فَطَافَ أَرْبَعَةَ أَشْوَاطٍ ثُمَّ غَمَزَهُ بَطْنُهُ فَخَرَجَ فَقَضَى حَاجَتَهُ فَغَشِيَ أَهْلَهُ فَقَالَ أَفْسَدَ حَجَّهُ وَ عَلَيْهِ بَدَنُهُ وَ يَرْجِعُ فَيَطُوفُ أُسْبُوعًا ثُمَّ يَسْعَى وَ يَسْتَعْفِرُ رَبَّهُ قُلْتُ كَيْفَ لَمْ تَجْعَلْ عَلَيْهِ حِينَ غَشِيَ أَهْلَهُ قَبْلَ أَنْ يَفْرَغَ مِنْ سَعْيِهِ كَمَا جَعَلْتَ عَلَيْهِ هَدِيًّا حِينَ غَشِيَ

أَهْلَهُ قَبِيلَ أَنْ يَفْرُغَ مِنْ طَوَافِهِ قَالَتْ إِنَّ الطَّوَافَ فَرِيضَةٌ وَفِيهِ صِيْلَاءٌ وَ السَّعْيُ سِيْنَةٌ مِنْ رِسْوَالِ اللَّهِ ص قُلْتُ أَلَيْسَ اللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ إِنَّ الصَّفَا وَ المَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ قَالَ بَلَى وَ لَكِنْ قَدْ قَالَ فِيهِمَا- وَ مَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ فَلَوْ كَانَ السَّعْيُ فَرِيضَةً لَمْ يَقُلْ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا.

المَرَادُ بِهَذَا الخَبْرِ هُوَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ قَدْ قَطَعَ السَّعْيَ عَلَى أَنَّهُ تَامَ فَطَافَ طَوَافَ النِّسَاءِ ثُمَّ ذَكَرَ فَحَيْنِيذٍ لَا تَلْزِمُهُ الكُفَّارَةُ وَ مَتَى لَمْ يَكُنْ طَافَ طَوَافَ النِّسَاءِ فَإِنَّهُ تَلْزِمُهُ الكُفَّارَةُ وَ قَوْلُهُ عَ إِِنَّ السَّعْيَ سِيْنَةٌ مَعْنَاهُ أَنَّ وُجُوبَهُ وَ فَرِيضَتُهُ عُرِفَ مِنْ جِهَةِ السُّنَّةِ دُونَ ظَاهِرِ الْقُرْآنِ وَ لَمْ يُرَدَّ أَنَّهُ سِيْنَةٌ كَسَائِرِ التَّوَافِلِ لِأَنَّهَا قَدْ بَيَّنَّا فِيْمَا تَقَدَّمَ أَنَّ السَّعْيَ فَرِيضَةٌ وَ مَنْ جَامَعَ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ طَوَافَ النِّسَاءِ مُتَعَمِّدًا فَعَلَيْهِ بَدَنُهُ وَ إِِنْ كَانَ جَاهِلًا فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ رَوَى

[الحديث ٢١]

٢١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الخَزَّازِ عَنْ سَيِّمَةَ بْنِ مُحْرِزٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنِ الرَّجُلِ

الحديث الحادى و العشرون: مجهول.

و لا خلاف بين الأصحاب فى سقوط الكفاره عن الناسى و الجاهل و المجنون فى غير الصيد.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٢٣٣

وَقَعَ عَلَى أَهْلِهِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ طَوَافَ النِّسَاءِ قَالَ لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ فَخَرَجْتُ إِلَى أَصْحَابِنَا فَأَخْبَرْتُهُمْ فَقَالُوا اتَّقَاكَ هَذَا مُيَسَّرٌ قَدْ سَأَلَهُ عَنْ مِثْلِ مَا سَأَلْتَ فَقَالَ لَهُ عَلَيْكَ بِدَنُهُ قَالَ فَدَخَلْتُ عَلَيْهِ فَقُلْتُ جُعِلْتُ فِدَاكَ إِنِّي أَخْبَرْتُ أَصْحَابِنَا بِمَا أَخْبَرْتَنِي فَقَالُوا اتَّقَاكَ هَذَا مُيَسَّرٌ قَدْ سَأَلَهُ عَنْ مِثْلِ مَا سَأَلْتَ فَقَالَ لَهُ عَلَيْكَ بِدَنُهُ فَقَالَ لَهُ

إِنَّ ذَاكَ كَانَ قَدْ بَلَغَهُ فَهَلْ بَلَغَكَ قُلْتُ لَا قَالَ لَيْسَ عَلَيْكَ شَيْءٌ.

[الحديث ٢٢]

٢٢ وَعَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مَعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ وَقَعَ عَلَى امْرَأَتِهِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ طَوَافَ النِّسَاءِ قَالَ عَلَيْهِ جَزُورٌ سَمِيئَةٌ وَإِنْ كَانَ جَاهِلًا فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ قَالَ وَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ قَبْلَ امْرَأَتِهِ وَقَدْ طَافَ طَوَافَ النِّسَاءِ وَلَمْ تَطْفُ هِيَ قَالَ عَلَيْهِ دَمٌ يُهْرِيْقُهُ مِنْ عِنْدِهِ.

فَإِنْ كَانَ قَدْ طَافَ مِنْ طَوَافِ النِّسَاءِ مَا يَزِيدُ عَلَى النُّصْفِ بَنَى عَلَيْهِ إِذَا اغْتَسَلَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَدْ بَلَغَ النُّصْفَ فَعَلَيْهِ إِعَادَةُ الطَّوَافِ رَوَى

قوله: فهل بلغك يظهر منه أن الإمام عليه السلام كان علم أنه سأل ذلك لنفسه و كان هو المبتلى به.

الحديث الثاني و العشرون: حسن.

قوله عليه السلام: عليه دم لقهره إياها عليه.

و قال فى الدروس قال المفيد: من قبل امرأته و قد طاف للنساء و لم تطف هى مكرها لها فعليه دم، فإن طوعته فالدم عليها دونه، و رواه زراره بالدم هنا

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٢٣٤

[الحديث ٢٣]

٢٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ ابْنِ رَبَّابٍ عَنْ حُمْرَانَ بْنِ أَعْيَنَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ كَانَ عَلَيْهِ طَوَافُ النِّسَاءِ وَخِيْدَهُ فَطَافَ مِنْهُ خَمْسَةَ أَشْوَاطٍ ثُمَّ غَمَزَهُ بَطْنُهُ فَخَافَ أَنْ يَبْدُرَهُ فَخَرَجَ إِلَى مَنْزِلِهِ فَتَقَضَّى ثُمَّ غَسَّى حَارِيَّتَهُ قَالَ يَغْتَسِلُ ثُمَّ يَرْجِعُ فَيَطُوفُ بِالْبَيْتِ طَوَافَيْنِ تَمَامَ مَا كَانَ بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ طَوَافِهِ وَيَسْتَتَغْفِرُ رَبَّهُ وَ لَا يَعُودُ وَإِنْ كَانَ طَافَ طَوَافَ النِّسَاءِ فَطَافَ مِنْهُ ثَلَاثَةَ أَشْوَاطٍ ثُمَّ خَرَجَ فَعَشَّى فَقَدْ

ليس فيها ذكر الإكراه.

الحديث الثالث

و العشرون: حسن.

و هو صريح فى انتفاء الكفاره بالوقاع بعد الخمسه، بل مقتضى مفهوم الشرط فى قوله " و إن طاف طواف النساء فطاف ثلاثه أشواط " الانتفاء إذا وقع ذلك بعد تجاوز الثلاثه.

و ما ذكره فى المنتهى من أن هذا المفهوم معارض بمفهوم الخمسه غير جيد، إذ ليس هناك مفهوم، و إنما وقع السؤال عن تلك الماده. و الاقتصار فى الجواب على بيان حكم المسؤول عنه لا يقتضى نفي الحكم عما عداه.

و القول فى الاكتفاء بمجاوزه النصف للشيخ فى النهايه، و نقل عن ابن إدريس أنه اعتبر مجاوزه النصف فى صحه الطواف و البناء عليه لا سقوط الكفاره.

و قال فى المدارك: ما ذكره ابن إدريس من ثبوت الكفاره قبل الكمال السبع لا يخلو من قوه، و إن كان اعتبار الخمسه لا يخلو من رجحان.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٢٣٥

أَفْسَدَ حَجَّهُ وَ عَلَيْهِ بَدَنَهُ وَ يَغْتَسِلُ ثُمَّ يَعُودُ فَيَطُوفُ أُسْبُوعًا.

وَ مَنْ حَيَّامَعَ امْرَأَتَهُ وَ هُوَ مُحْرِمٌ بِعُمْرِهِ مُفْرَدَةٍ قَبِيلَ أَنْ يَفْرُغَ مِنْ مَنَاسِكَهَا فَقَدْ بَطَلَتْ عُمْرَتُهُ وَ عَلَيْهِ يَدَنُهُ وَ الْمُقَامُ بِمَكَّةَ إِلَى الشَّهْرِ الدَّاخِلِ ثُمَّ يَقْضَى عُمْرَتَهُ وَ يَنْصَرِفُ إِنْ شَاءَ رَوَى

[الحديث ٢٤]

٢٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَيْهَلِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رِثَابٍ عَنْ مِسْمَعٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الرَّجْلِ

قوله: فنقض فى أكثر النسخ بالقاف، أى: نقض وضوءه فى الحدث. و الظاهر الفاء كما فى الكافى، أى: نقض النجاسه عنه و دفعها، و هذا مجاز شائع.

قال فى القاموس: نقض الثوب حرکه لينتفض، و استنفض بالحجر استنجى.

و قال فى النهايه: فيه " ابغنى أحجارا أستنفض بها " أى: أستنجى بها، و هو من نقض الثوب،

لأن المستنجدى ينفذ عن نفسه الأذى بالحجر، أى: يزيله و يدفعه، و منه حديث ابن عمر أنه كان يمر بالشعب من مزدلفه فينتفض و يتوضأ.

قوله: فقد أفسد حجه أى: كماله و ليس عليه الحج من قابل.

الحديث الرابع و العشرون: ضعيف.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٢٣٦

يَعْتَمِرُ عُمْرَةَ مُفْرَدَةً فَيَطُوفُ بِبَابِئِيتِ طَوَافِ الْفَرِيضَةِ ثُمَّ يَغْشَى أَهْلَهُ قَبِيلَ أَنْ يَشِيْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ قَالَ قَدْ أَفْسَدَ عُمْرَتَهُ وَ عَلَيْهِ بَيْدَنُهُ وَ عَلَيْهِ أَنْ يُقِيمَ بِمَكَّةَ مُحِلًّا حَتَّى يَخْرُجَ الشَّهْرَ الَّذِي اعْتَمَرَ فِيهِ ثُمَّ يَخْرُجُ إِلَى الْوَقْتِ الَّذِي وَقَّتَهُ رَسُولُ اللَّهِ ص لِأَهْلِ بِلَادِهِ فَيُحْرِمَ مِنْهُ وَ يَعْتَمِرُ

و المشهور أن التأخير إلى الشهر الداخل على الاستجاب، و ظاهر الأخبار و بعض الأصحاب الوجوب.

و مذهب الأصحاب أن من جامع فى إحرام العمره قبل السعى فسدت عمرته و عليه بدنه و قضاؤها، و لا نعلم فيه مخالفا، بل ظاهر عبارته المنتهى أنه موضع وفاق.

و نقل عن ابن أبى عقيل أنه قال: و إذا جامع الرجل فى عمرته بعد أن طاف بها و سعى قبل أن يقصر، فعليه بدنه و عمرته تامه، فأما إذا جامع فى عمرته قبل أن يطوف لها و يسعى، فلم أحفظ عن الأئمة عليهم السلام شيئا أعرفكم به، فوقف عند ذلك و رددت الأمر إليهم.

و خص الشيخ هنا الحكم بالمفردة، و هى مورد الروايتين، إلا- أن ظاهر الأ-كثر و صريح البعض عدم الفرق بينها و بين عمره المتمتع بها، كما صرح به فى المنتهى، و لم يذكر الشيخ و الأ-كثر وجوب إتمام العمره الفاسده. و قطع العلامة فى القواعد و الشهيدان بالوجوب، و هو مشكل لعدم الوقوف على مستنده، بل ربما كان فى

الروايات إشعار بالعدم.

ثم لو قلنا بالوجوب فالظاهر عدم وجوب إكمال الحج لو كانت الفاسده عمره تمتع، بل يكفي استئناف العمره مع سعه الوقت ثم الإتيان بالحج، واستوجه الشهيد الثانى رحمه الله وجوب إكمالهما ثم قضاؤهما، واستضعفه سبطه السيد روح

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٢٣٧

[الحديث ٢٥]

٢٥ موسى بن القاسم عن الحسن بن محبوب عن علي بن رئاب عن يزيد بن معاوية العجلي قال سألت أبا جعفر عن رجل اعتمر عمره مفردة فغشي أهله قبل أن يفرغ من طوافه و ساعيه قال عليه يده لفساد عمرته و عليه أن يقيم إلى الشهر الآخر فيخرج إلى بعض المواقيت فيحرم بعمره.

و حكم من عبث بذكره حتى أمنى حكم من جامع على السواء روى ذلك

[الحديث ٢٦]

٢٦ محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن عمرو بن عثمان الخزاز عن صيباح الجذاء عن إسماعيل بن عمار عن أبي الحسن قال قلت ما تقول فى محرم بذكره فأمنى قال أرى عليه مثل ما على من أتى أهله و هو محرم بدنه و الحج من قابل

الله روحه، و هو أقوى.

و لو كان الجماع فى العمره بعد السعى و قبل التقصير لم تفسد العمره و وجبت البدنه فى عمره التمتع قطعاً، لصحيحه معاويه بن عمار و غيرها، و جزم الشهيد الثانى قدس سره و غيره بمساواه العمره المفردة لها فى ذلك، و هو محتاج إلى الدليل.

الحديث الخامس و العشرون: صحيح.

الحديث السادس و العشرون: حسن أو موثق.

و الاستمناء- و هو استدعاء المنى بالعبث بيديه أو بملاعبه غيره- لا خلاف فى كونه موجبا للبدنه مع حصول الإنزال به.

و إنما الخلاف فى كونه مفسدا للحج إذا وقع قبل الوقوف بالمشعر و وجوب

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٢٣٨

[الحديث ٢٧]

٢٧ الحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ صَيْفَوَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَنِ الْمُحْرَمِ يَعْثُ بِأَهْلِهِ وَهُوَ مُحْرَمٌ حَتَّى يُمْنَى مِنْ غَيْرِ جَمَاعٍ أَوْ يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ مَاذَا عَلَيْهِمَا قَالَ عَلَيْهِمَا جَمِيعًا الْكُفَّارَةُ مِثْلُ مَا عَلَى الَّذِي يُجَامِعُ.
قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَمَنْ نَظَرَ إِلَى غَيْرِ أَهْلِهِ فَأَمْنَى فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ بَدَنُهُ

القضاء به، فذهب الشيخ في النهايه و المبسوط إلى ذلك، و استدل عليه هنا بهذه الروايه، و هى لا تدل على مطلق الاستمناء بل على الفعل المخصوص، و استدل العلامة بصحيحه عبد الرحمن، و لا دلاله لها على وجوب القضاء بوجه.

و قال

ابن إدريس: إن ذلك غير مفسد للحج، بل موجب للكفاره خاصة، و هو ظاهر اختيار الشيخ فى الاستبصار، و إليه ذهب المحقق فى كتابيه، و لعله أقوى و القضاء أحوط.

الحديث السابع و العشرون: صحيح.

قوله عليه السلام: عليهما جميعا أى: على الصائم و المحرم.

قوله: فإنه يجب عليه بدنه هذا هو المشهور.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٢٣٩

إِنْ كَانَ مُوسِرًا وَ إِنْ كَانَ وَسَطًا فَعَلَيْهِ بَقْرَةٌ وَ إِنْ كَانَ فَقِيرًا فَعَلَيْهِ شَاةٌ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٢٨]

٢٨ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع رَجُلٌ مُحْرِمٌ نَظَرَ إِلَى سَاقِ امْرَأَةٍ فَأَمْنَى فَقَالَ إِنْ كَانَ مُوسِرًا فَعَلَيْهِ بَيْدَتُهُ وَ إِنْ كَانَ وَسِطًا فَعَلَيْهِ بَقْرَةٌ وَ إِنْ كَانَ فَقِيرًا فَعَلَيْهِ شَاةٌ ثُمَّ قَالَ وَ أَمَا إِنِّي لَمْ أَجْعَلْ هَذَا عَلَيْهِ لِأَنَّهُ أَمْنَى إِنَّمَا جَعَلْتُهُ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ نَظَرَ إِلَى مَا لَا يَحِلُّ لَهُ.

[الحديث ٢٩]

٢٩ وَ عَنْهُ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَتْ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ ع عَنْ رَجُلٍ مُحْرِمٍ نَظَرَ إِلَى غَيْرِ أَهْلِهِ فَأَنْزَلَ قَالَ عَلَيْهِ جُزُورٌ أَوْ بَقْرَةٌ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَشَاةٌ.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ مَنْ نَظَرَ إِلَى أَهْلِهِ فَأَمْنَى أَوْ أَمْدَى فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ وَ يَسْتَغْفِرُ اللَّهُ تَعَالَى

[الحديث ٣٠]

٣٠ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ وَ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ

و قال صاحب المدارك و نعم ما قال: الأجود التخيير بين الجزور و البقره مطلقا، فإن لم يجد فشاها لصحيحه زراره.

الحديث الثامن و العشرون: موثق.

قوله عليه السلام: و أما إنى كذا كان فى المقابل و لم يكن الواو فى أكثر النسخ.

الحديث التاسع و العشرون: صحيح.

الحديث الثلاثون: حسن كالصحيح.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٢٤٠

عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ وَصَيْفُوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ مُحْرَمٍ نَظَرَ إِلَى امْرَأَتِهِ فَأَمْنَى أَوْ أَمْدَى وَهُوَ مُحْرَمٌ قَالَ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

هَذَا إِذَا كَانَ نَظَرُهُ مِنْ غَيْرِ شَهْوَةٍ لِأَنَّهُ مَتَى نَظَرَ إِلَيْهَا بِشَهْوَةٍ وَأَمْنَى كَانَ عَلَيْهِ دَمٌ جَزُورٌ يُدَلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ مِسْمَعٌ أَبُو سَيَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الرَّوَايَةِ الَّتِي نَزَوِيهَا فِيمَا بَعْدُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَكَذَلِكَ إِنْ حَمَلَهَا وَكَانَ مِنْهُ مَا ذَكَرْنَاهُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يَضُمَّهَا إِلَيْهِ بِشَهْوَةٍ فَيَمْنَى فَيَجِبُ عَلَيْهِ دَمٌ شَاهٍ

قوله عليه السلام: لا- شىء عليه قال الفاضل التستري رحمه الله: وله تتمه فى الكافى: و لكن يغتسل و يستغفر ربه، و إن حملها من غير شهوة فأمنى [أو أمدى] فلا شىء عليه،

و إن حملها أو مسها بشهوة فأمنى أو أمذى فعليه دم. و قال فى المحرم ينظر إلى امرأته و ينزلها بشهوة حتى ينزل، قال: عليه بدنه. و لعله كان المناسب ذكره حتى تتم الدلالة على كلام الشيخ، و لا أقل من ذكر قوله " و لكن يغتسل و يستغفر ربه ". انتهى.

و قطع فى كلام الأصحاب بأن من نظر إلى امرأته لم يكن عليه شىء و لو أمنى.

و لو كان بشهوة فأمنى كان عليه بدنه، بل ظاهر المنتهى أن هذين الحكمين إجماعيان، و يدل على الأول هذه الرواية، و على الثانى روايه أبى سيار الآتية، و هى مع قصور سندها معارضه بموثقه إسحاق الآتية، و حمل الشيخ على السهو بعيد.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٢٤١

[الحديث ٣١]

٣١ رَوَى مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ دُرُسْتِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسَيْكَانَ عَنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عِ الْفُحْرُ يَضَعُ يَدَهُ عَلَى امْرَأَتِهِ قَالَ لَمَّا يَأْسُ قُلْتُ فَيُنْزِلُهَا مِنَ الْمَحْمَلِ وَيَضُمُّهَا إِلَيْهِ قَالَ لَا بَأْسَ قُلْتُ فَإِنَّهُ أَرَادَ أَنْ يُنْزِلَهَا مِنَ الْمَحْمَلِ فَلَمَّا ضَمَّهَا إِلَيْهِ أَذْرَكَهُ الشَّهْوَةُ قَالَ لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يَكُونَ طَلَبَ ذَلِكَ.

[الحديث ٣٢]

٣٢ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمَزَةَ عَنْ حَمَادٍ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ مُحَمَّدٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عِ عَنْ رَجُلٍ مُحْرَمٍ حَمَلَ امْرَأَتَهُ وَ هُوَ مُحْرَمٌ فَأَمْنَى أَوْ أَمِذَى قَالَ إِنْ كَانَ حَمَلَهَا وَ مَسَّهَا بِشَيْءٍ مِّنَ الشَّهْوَةِ فَأَمْنَى أَوْ لَمْ يَمِنْ أَمِذَى أَوْ لَمْ يَمِذْ فَعَلَيْهِ دَمٌ يَهْرِيْقُهُ فَإِنْ حَمَلَهَا أَوْ مَسَّهَا بِغَيْرِ شَهْوَةٍ فَأَمْنَى أَوْ أَمِذَى فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ.

[الحديث ٣٣]

٣٣ وَ عَنْهُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَلَاءٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عِ عَنْ رَجُلٍ حَمَلَ امْرَأَتَهُ وَ هُوَ مُحْرَمٌ فَأَمْنَى أَوْ أَمِذَى فَقَالَ إِنْ كَانَ حَمَلَهَا أَوْ مَسَّهَا بِشَهْوَةٍ فَأَمْنَى أَوْ لَمْ يَمِنْ أَمِذَى أَوْ لَمْ يَمِذْ فَعَلَيْهِ دَمٌ يَهْرِيْقُهُ فَإِنْ حَمَلَهَا أَوْ مَسَّهَا بِغَيْرِ شَهْوَةٍ فَأَمْنَى أَوْ لَمْ يَمِنْ فَعَلَيْهِ شَيْءٌ.

الحديث الحادى و الثلاثون: موثق.

و فى بعض النسخ: عن على بن محمد.

و قال الفاضل التستري رحمه الله فى على: الظاهر أن هذا هو الطاطرى الجرمى فالصواب أن يكون بعده عن محمد، كما صرح به فى هذا السند فى عده مواضع.

الحديث الثاني و الثلاثون: ضعيف على المشهور.

الحديث الثالث و الثلاثون: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٢٤٢

[الحديث ٣٤]

٣٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ ابْنِ رَبِائِبٍ عَنْ مِسْعَمِ أَبِي سَيَّارٍ قَالَ قَالَ لِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع يَا أَبَا سَيَّارٍ إِنَّ حَالَ الْمُحْرِمِ ضَيْقُهُ إِنْ قَبَلَ امْرَأَتَهُ عَلَى غَيْرِ شَهْوِهِ وَ هُوَ مُحْرِمٌ فَعَلَيْهِ دَمٌ شَاهٍ وَ إِنْ قَبَلَ امْرَأَتَهُ عَلَى شَهْوِهِ فَأَمْنَى فَعَلَيْهِ جُزُورٌ وَ يَسْتَتَغْفِرُ اللَّهُ وَ مَنْ مَسَّ امْرَأَتَهُ وَ هُوَ مُحْرِمٌ عَلَى شَهْوِهِ فَعَلَيْهِ دَمٌ شَاهٍ وَ مَنْ نَظَرَ إِلَى امْرَأَتِهِ نَظَرَ شَهْوِهِ فَأَمْنَى فَعَلَيْهِ جُزُورٌ وَ إِنْ مَسَّ امْرَأَتَهُ أَوْ لَازَمَهَا مِنْ غَيْرِ شَهْوِهِ فَلَا شَىْءَ عَلَيْهِ.

[الحديث ٣٥]

٣٥ وَ أَمَّا مَا رَوَاهُ سَعْدُ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَنِ الْحَسَنِ عَنِ صَفْوَانَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي مُحْرِمٍ نَظَرَ إِلَى امْرَأَتِهِ بِشَهْوِهِ فَأَمْنَى قَالَ لَيْسَ عَلَيْهِ شَىْءٌ.

فَمَحْمُولٌ عَلَى حَالِ الشَّهْوِ دُونَ الْعَمْدِ لِأَنَّ مَنْ تَعَمَّدَ نَظْرًا بِشَهْوِهِ لَزِمَتْهُ الْكُفَّارَةُ إِذَا أَمْنَى حَسَبَ مَا تَضَمَّنَهُ الْحَبْرُ الْمُتَقَدِّمُ وَ مَنْ قَبَلَ امْرَأَتَهُ فَعَلَيْهِ جُزُورٌ وَ إِنْ لَمْ يُنْزَلْ رَوَى ذَلِكَ

[الحديث ٣٦]

٣٦ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَحْمَدَ

و قال المحقق رحمه الله: و لو مسها بغير شهوه لم يكن عليه شىء، و لو مسها بشهوه كان عليه شاه و لو لم يمن.

الحديث الرابع و الثلاثون: صحيح.

الحديث الخامس و الثلاثون: موثق.

الحديث السادس و الثلاثون: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٢٤٣

بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ قَبَلَ امْرَأَتَهُ وَ هُوَ مُحْرِمٌ قَالَ عَلَيْهِ بَدَنَةٌ وَ إِنْ لَمْ يُنْزَلْ وَ لَيْسَ

لَهُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهُ.

وَ مَنْ لَاعَبَ امْرَأَتَهُ حَتَّى يُؤْمِنِي فَعَلَيْهِمَا جَمِيعًا الْكُفَّارَةُ رَوَى

[الحديث ٣٧]

٣٧ موسى بن القاسم عن صفوان و الحسن بن محبوب عن عبيد الرحمن بن الحجاج عن أبي عبيد الله قال سألت عن الرجل يعبتُ بامرأته حتى يؤمنى و هو مُحْرَمٌ مِنْ غَيْرِ جَمَاعٍ أَوْ يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ فَقَالَ عَلَيْهِمَا جَمِيعًا الْكُفَّارَةُ مِثْلُ مَا عَلَى الَّذِي يُجَامِعُ.

وَ مَنْ تَسَمَّعَ لِكَلَامِ امْرَأَةٍ أَوْ اسْتَمَعَ عَلَى مَنْ يُجَامِعُ مِنْ غَيْرِ رُؤْيِهِ لُهُمَا فَتْشَاهِي

و قال المحقق في الشرائع: لو قبل امرأته كان عليه شاه، و لو كان بشهوه كان عليه جزور.

و قال في المدارك: هذه أحد الأقوال في المسألة، و أطلق الصدوق في المقنع وجوب البدنه، و في الفقيه وجوب الشاه، و قال ابن إدريس: في القبلة بشهوه فينزل جزور، و بغير إنزال شاه، كما قبلها بغير شهوه، و المتجه وجوب البدنه مطلقا.

قوله: فعليهما جميعا الكفاره ظاهر كلام الشيخ أنه أرجع ضمير "عليهما" إلى الرجل و المرأة، و لا يخفى ما فيه، بل الظاهر إرجاعه إلى المحرم و الصائم، و ما ذكره الشيخ هو المشهور بين

الأصحاب، صرح به المحقق وغيره.

الحديث السابع و الثلاثون: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٢٤٤

فَأَمْنَى فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَىْءٌ رَوَى

[الحديث ٣٨]

٣٨ مُحَمَّدٌ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ وَهْبِ بْنِ حَفْصٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يَسْمَعُ كَلَامَ امْرَأَةٍ مِنْ خَلْفِ حَائِطٍ وَهُوَ مُحْرَمٌ فَتَسَاهَى حَتَّى أَمْنَى قَالَ لَيْسَ عَلَيْهِ شَىْءٌ.

[الحديث ٣٩]

٣٩ رَوَى سَيَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَمَاعَةَ الصَّيْرَفِيِّ عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مَهْرَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ فِي مُحْرَمٍ اسْتَمَعَ عَلَى رَجُلٍ يُجَامِعُ أَهْلَهُ فَأَمْنَى قَالَ لَيْسَ عَلَيْهِ شَىْءٌ.

وَلَا بَأْسَ أَنْ يُقْبَلَ الرَّجُلُ أُمَّهُ لِأَنَّ ذَلِكَ يَكُونُ مِنْ جِهَةِ الرَّحْمَةِ وَالتَّعَطُّفِ دُونَ الشَّهْوَةِ وَ مِثْلِ الطَّبَاعِ رَوَى

[الحديث ٤٠]

٤٠ مُحَمَّدٌ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ النَّهْدِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ حَمَّادٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ

الحديث الثامن و الثلاثون: حسن.

قوله عليه السلام: ليس عليه شىء كذا أطلق المحقق و جماعه. و قال الشهيد الثانى و جماعه: لو أمنى بذلك و كان من عادته ذلك أو قصده، تجب الكفاره عليه كالاستمناء، فالخبر عندهم محمول على ما إذا لم يكن معتادا للإمناء عند ذلك و لا قصده.

الحديث التاسع و الثلاثون: موثق.

الحديث الأربعون: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٢٤٥

عَنِ الْمُحْرَمِ يُقْبَلُ أُمَّهُ قَالَ لَا بَأْسَ بِهِ هَذِهِ قُبْلَهُ رَحْمَةً إِنَّمَا تَكْرَهُ قُبْلَهُ الشَّهْوَةِ.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ مَنْ تَزَوَّجَ وَ هُوَ مُحْرَمٌ فَرَّقَ بَيْنَهُ وَ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَ كَانَ نِكَاحُهُ بَاطِلًا

[الحديث ٤١]

٤١ رَوَى الْحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ صَفْوَانَ وَ النَّضْرِ عَنْ ابْنِ سِنَانٍ وَ حَمَّادٍ عَنْ ابْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ ابْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ لَيْسَ لِلْمُحْرَمِ أَنْ يَتَزَوَّجَ وَ لَا يُزَوَّجَ فَإِنْ تَزَوَّجَ أَوْ زَوَّجَ مُحِلًّا فَتَزْوِجُهُ بَاطِلٌ.

[الحديث ٤٢]

٤٢ وَ عَنْهُ عَنْ ابْنِ الْفُضَيْلِ عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْمُحْرَمِ يَتَزَوَّجُ قَالَ نِكَاحُهُ بَاطِلٌ.

[الحديث ٤٣]

٤٣ وَ عَنْهُ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع إِنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ تَزَوَّجَ وَ هُوَ مُحْرَمٌ فَأَبْطَلَ رَسُولُ اللَّهِ ص نِكَاحَهُ.

[الحديث ٤٤]

٤٤ وَ الَّذِي رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ عُمَرَ

و قال فى الدروس: يجوز للمحرم تقييل أمه رحمه لا شهوه.

قوله: و كان نكاحه باطلا لا خلاف فيه.

الحديث الحادى و الأربعون: صحيح.

الحديث الثانى و الأربعون: مجهول.

الحديث الثالث و الأربعون: صحيح.

الحديث الرابع و الأربعون: موثق.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨ ص: ٢٤٦

بْنِ أَبَانَ قَالَ انْتَهَيْتُ إِلَى بَابِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فَخَرَجَ الْمَفْضَلُ فَاسْتَقْبَلْتُهُ فَقَالَ لِي مَا لَكَ قُلْتَ أَرَدْتُ أَنْ أَصْنَعَ شَيْئًا فَلَمْ أَصْنَعْ حَتَّى يَأْمُرَنِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع فَأَرَدْتُ أَنْ يُحْصِنَ اللَّهُ فَرْجِي وَ يَعْضَّ بَصِيرِي فِي إِحْرَامِي فَقَالَ لِي كَمَا أَنْتَ وَ دَخَلَ فَسَأَلَهُ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ هَذَا الْكَلْبِيُّ عَلَى الْبَابِ وَ قَدْ أَرَادَ الْإِحْرَامَ وَ أَرَادَ أَنْ يَتَزَوَّجَ لِيَعْضَّ اللَّهُ بِذَلِكَ بَصْرَهُ إِنْ أَمَرْتَهُ فَعَلَّ وَ إِلَّا انْصَرَفَ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ لِي

مُرَّهُ فَلْيَفْعَلْ وَ لَيْسَتْتِر.

قَوْلُهُ عَ فَلْيَفْعَلْ إِنَّمَا أَرَادَ بِهِ قَبْلَ دُخُولِهِ فِي الْإِحْرَامِ وَ أَمَّا بَعِيدَ دُخُولِهِ فِيهِ فَلَا يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ حَسَبَ مَا قَدَّمَ نَاهُ فَإِنَّ عَقْدَ الْمُحْرِمِ وَ هُوَ عَالِمٌ بِتَحْرِيمِ ذَلِكَ يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا وَ لَا تَحِلُّ لَهُ أَبَدًا رَوَى ذَلِكَ

[الحديث ٤٥]

٤٥ موسى بن القاسم عن عباس عن عبيد الله بن بكير عن أديم بن الحر الخزازي عن أبي عبيد الله قال إن المحرم إذا تزوج و هو محرم فرق بينهما و لا يتعاودان أبداً.

وَ الَّتِي تَتَزَوَّجُ وَ لَهَا زَوْجٌ يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا وَ لَا يَتَعَاوَدَانِ أَبَدًا رَوَى

و فيه جواز العمل بأخبار الآحاد، و توثيق المفضل أيضا.

قوله عليه السلام: و ليستتر لعل الأمر بالاستتار كان لمصلحه خاصه تعلقت بخصوص الشخص.

و يمكن أن يكون التزويج الذي أراد متعه، فلذا أمره بالاستتار.

الحديث الخامس و

الأربعون: موثق.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٢٤٧

[الحديث ٤٦]

٤٦ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَسَنِ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِنَّ الْمُحْرَمَ إِذَا تَزَوَّجَ وَهُوَ مُحْرَمٌ فُرِّقَ بَيْنَهُمَا ثُمَّ لَا يَتَعَاوَدَانِ أَبَدًا.

فَإِنْ كَانَ غَيْرَ عَالِمٍ بِتَحْرِيمِ ذَلِكَ جَازَ لَهُ الْعَقْدُ عَلَيْهَا بَعْدَ الْإِحْلَالِ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٤٧]

٤٧ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنِ صَيْفَوَانَ وَابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ عِيَّاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ عَنِ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع فِي رَجُلٍ مَلَكَكَ بَضْعُ امْرَأَةٍ وَهُوَ مُحْرَمٌ قَبِيلَ أَنْ يُحِلَّ فَقَضَى أَنْ يُحْلَى سَبِيلَهَا وَ لَمْ يَجْعَلْ نِكَاحَهُ شَيْئًا حَتَّى يُحِلَّ فَإِذَا أَحَلَّ خَطْبَهَا إِنْ شَاءَ فَإِنْ شَاءَ أَهْلُهَا زَوَّجُوهُ وَإِنْ شَاءُوا لَمْ يُزَوَّجُوهُ.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ الْمُحْرَمُ لَا يَعْقِدُ النِّكَاحَ فَإِنْ عَقَدَهُ لَمْ يَتِمَّ

الحديث السادس والأربعون: مجهول.

الحديث السابع والأربعون: صحيح.

وقال السيد قدس سره: مقتضى الرواية أنها لا تحرم مؤبدا بالعقد، و حملها الشيخ على الجاهل، جمعا بينها وبين خبرين ضعيفين وردا بالتحريم المؤبد بذلك مطلقا، و حملا على العالم، و هو مشكل، لكن ظاهر المنتهى أن الحكم مجمع عليه بين الأصحاب، فإن تم فهو الحجه، و إلا فللنظر فيه مجال.

قوله: و المحرم لا يعقد النكاح ذلك متفق عليه.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٢٤٨

[الحديث ٤٨]

٤٨ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنِ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ صَفْوَانَ عَنِ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ الْمُحْرَمُ لَا يَتَزَوَّجُ وَ لَا يُزَوَّجُ فَإِنْ فَعَلَ فَنِكَاحُهُ بَاطِلٌ.

[الحديث ٤٩]

٤٩ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ الْمُحْرِمُ لَا يَنْكِحُ وَلَا يُنْكَحُ وَلَا يَشْهَدُ فَإِنْ نَكَحَ فَنِكَاحُهُ بَاطِلٌ.

[الحديث ٥٠]

٥٠ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ لَيْسَ يَتَّبِعِي لِلْمُحْرِمِ أَنْ يَتَزَوَّجَ وَلَا يُزَوَّجَ مُحِلًّا.

وَمَتَى عَقَدَ مُحِلٌّ لِلْمُحْرِمِ مَعَ عِلْمِهِ بِذَلِكَ ثُمَّ وَقَعَ الْمُحْرِمُ لَزِمَهُ أَيْضًا الْكُفَّارَةُ كَمَا يَلْزَمُ مَنْ وَقَعَ رَوَى ذَلِكَ

[الحديث ٥١]

٥١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَجْشُوبٍ عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ لَا يَتَّبِعِي لِلرَّجُلِ الْحَلَالِ أَنْ يُزَوَّجَ مُحْرِمًا وَ هُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَحِلُّ لَهُ قُلْتُ

الحديث الثامن و الأربعون: حسن.

الحديث التاسع و الأربعون: مرسل.

الحديث الخمسون: صحيح.

قوله: و ليس يتبعى محمول على التحريم، و إن كان ظاهره الكراهة.

الحديث الحادى و الخمسون: موثق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٢٤٩

فَإِنْ فَعَلَ فَدَخَلَ بِهَا الْمُحْرِمُ قَالَ إِنْ كَانَا عَالِمَيْنِ فَإِنَّ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَدَنَهُ وَ عَلَى الْمَرْأَةِ إِنْ كَانَتْ مُحْرِمَةً بَدَنَهُ وَ إِنْ لَمْ تَكُنْ مُحْرِمَةً فَلَا شَيْءَ عَلَيْهَا إِلَّا أَنْ تَكُونَ قَدْ عَلِمْتَ أَنَّ الَّذِي قَدْ تَزَوَّجَهَا مُحْرِمٌ فَإِنْ كَانَتْ عَلِمْتَ ثُمَّ تَزَوَّجْتَهُ فَعَلَيْهَا بَدَنُهُ.

وَ يَجُوزُ لِلْمُحْرِمِ أَنْ يَشْتَرِيَ الْجَوَارِيَ لِكِنَّهُ لَا يَقْرُبُهُنَّ حَسَبَ مَا قَدَّمْنَاهُ رَوَى

[الحديث ٥٢]

٥٢ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنْ سَعْدِ بْنِ سَعْدِ بْنِ الْأَشْعَرِيِّ الْقُمِّيِّ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرُّضَاعِ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمُحْرِمِ يَشْتَرِي الْجَوَارِيَ وَ يَبِيعُ قَالَ نَعَمْ.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ مَنْ قَبَلَ امْرَأَتَهُ وَ هُوَ مُحْرِمٌ فَعَلَيْهِ بَدَنُهُ أَنْزَلَ أَوْ لَمْ

قال في المدارك: ظاهر الأصحاب الاتفاق على لزوم الكفاره للعاقده المحرم، و لم نقف على روايه تتضمنه، و مقتضى الروايه الوارده في المحل لزوم الكفاره للمرأة المحله أيضا إذا كانت عالمه بإحرام الزوج، و بمضمونها أفتى الشيخ و جماعه و هو أولى من العمل بها في أحد الحكمين و اطراحها في الآخر، كما فعل في الدروس، و إن كان المطابق للأصول اطراحها مطلقا، لنص الشيخ على أن راويها- و هو سماعه- كان واقفيا.

قوله عليه السلام: فإن كانت

علمت حملة بعض الأصحاب على الاستحباب.

قوله: و يجوز للمحرم أن يشتري الحكم إجماعى.

الحديث الثانى و الخمسون: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٢٥٠

يُنزَلُ فَإِنْ هَوِيَتْ الْمَرْأَةُ ذَلِكَ كَانَ عَلَيْهَا مِثْلُ مَا عَلَيْهِ فَقَدَ مَضَى ذِكْرُ ذَلِكَ وَ مَنْ شَكَرَ امْرَأَتَهُ فَعَلَيْهِ يَدَنُهُ فَإِنْ اشْتَهَتْ هِيَ أَيْضاً ذَلِكَ كَانَ عَلَيْهَا أَيْضاً بَدَنُهُ رَوَى ذَلِكَ

[الحديث ٥٣]

٥٣ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ حُكَيْمٍ عَنِ الْحَكَمِ بْنِ مِسْكِينٍ عَنِ خَالِدِ الْأَصَمِّ قَالَ حَجَجْتُ وَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا وَ كَانَتْ مَعَنَا امْرَأَةٌ فَلَمَّا قَدِمْنَا مَكَّةَ جَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِنَا فَقَالَ يَا هَوْلَاءِ إِنِّي قَدْ بَلَيْتُ قُلْنَا بِمَاذَا قَالَ شَكَرْتُ بِهِذِهِ الْمَرْأَةَ فَاسْأَلُوا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع فَاسْأَلْنَاهُ فَقَالَ عَلَيْهِ بَدَنُهُ فَقَالَتِ الْمَرْأَةُ فَاسْأَلُوا لِي أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع فَإِنِّي قَدْ اشْتَهَيْتُ فَاسْأَلْنَاهُ فَقَالَ عَلَيْهَا بَدَنُهُ.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ فَإِذَا سَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ إِلَى قَوْلِهِ وَ مَنْ قَلَّمَ أَظْفَارَهُ فَقَدْ مَضَى شَرْحُهُ فِي بَابِ السَّعْيِ

الحديث الثالث و الخمسون: مجهول.

قوله: شكرت بهذه المرأة فى النهاية: بالفتح فيه " إنه نهى عن شكر البغى " الشكر بالفتح الفرج أراد ما تعطى على وطنها، أى: نهى عن ثمن شكرها فحذف المضاف. انتهى.

و فى القاموس: الشكر الحر أى فرج المرأة أو لحمها و يكسر فيهما و النكاح.

انتهى.

و كان المراد به هنا اللعب بفرجها، سواء باللمس باليد أو غير ذلك.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٢٥١

ثُمَّ قَالَ وَ مَنْ قَلَّمَ شَيْئاً مِنْ أَظْفَارِهِ فَعَلَيْهِ أَنْ يُطْعَمَ عَنْ كُلِّ ظُفْرٍ مِسْكِيناً مُدًّا مِنْ طَعَامٍ فَإِنْ قَلَّمَ أَظْفَارَ يَدَيْهِ جَمِيعاً فَعَلَيْهِ دَمٌ شَاهٍ

[الحديث ٥٤]

٥٤ الْحَسَنِ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ عَلِيِّ بْنِ رَبِئَابٍ عَنِ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ قَلَّمَ ظُفْرًا مِنْ

أَظَافِيرِهِ وَهُوَ مُحْرِمٌ قَالَ عَلَيْهِ فِي كُلِّ ظُفْرٍ قِيمَةُ مِئَةٍ مِنْ طَعَامٍ حَتَّى يَبْلُغَ عَشْرَةَ فَإِنْ قَلَّمَ أَصَابِعَ يَدَيْهِ كُلَّهَا فَعَلَيْهِ دَمٌ شَاهٍ قُلْتُ فَإِنْ قَلَّمَ
أَظَافِيرَ رِجْلَيْهِ وَ يَدَيْهِ جَمِيعًا فَقَالَ إِنْ كَانَ فَعَلَ ذَلِكَ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ فَعَلَيْهِ دَمٌ وَإِنْ كَانَ

فَعَلَهُ مُتَّفَرِّقًا فِي مَجْلِسَيْنِ فَعَلِيهِ دَمَانٍ.

[الحدِيث ٥٥]

٥٥ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَبْتَانَ عَنِ ابْنِ مُسَيْكَانَ عَنِ الْحَلْبِيِّ أَنَّهُ سَأَلَهُ عَنْ مُحْرَمٍ قَلَّمَ أَظْفِيرَهُ قَالَ عَلَيْهِ مَيْدٌ فِي كُلِّ إِصْبَعٍ فَإِنْ هُوَ قَلَّمَ أَظْفِيرَهُ عَشْرَتَهَا فَإِنَّ عَلَيْهِ دَمَ شَاهٍ.

[الحدِيث ٥٦]

٥٦ وَالَّذِي رَوَاهُ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنِ حَمَّادٍ عَنْ حَرِيْزٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الْمُحْرَمِ يَنْسِي فَيَقْلَمُ ظُفْرًا مِنْ أَظْفِيرِهِ فَقَالَ يَتَصَدَّقُ بِكَفِّ مِنَ الطَّعَامِ قُلْتُ فَاتْنِينَ قَالَ كَفَيْنِ قُلْتُ فَثَلَاثَةَ قَالَ ثَلَاثَةَ أَكْفٍ كُلُّ ظُفْرٍ كَفٌّ حَتَّى تَصِيرَ خَمْسَةً فَإِذَا قَلَّمَ خَمْسَةً فَعَلِيهِ دَمٌ وَاحِدٌ خَمْسَةً كَانَ أَوْ عَشْرَةً أَوْ مَا كَانَ

و قال الفاضل التستري رحمه الله: نقل في المنتهى الذى بخطه الشريف فتوى الشيخ فى التشكير و استدلاله بهذه الروايه، و رقم فى مقابل قول الشيخ " و من شكر " و فى مقابل " شكرت " فى الروايه ما صورته هذا: و فى هذا إشعار بتردده فى معنى التشكير.

الحدِيث الرابع و الخمسون: صحيح.

الحدِيث الخامس و الخمسون: ضعيف على المشهور.

الحدِيث السادس و الخمسون: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٢٥٢

فَإِنَّهُ لَا يُنَافِي مَا ذَكَرْنَاهُ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْخَبْرِ إِذَا قَلَّمَ خَمْسَةً فَعَلِيهِ دَمٌ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَزِيدَ عَلَيْهِ شَيْئًا فَإِذَا لَمْ يَكُنْ فِي ظَاهِرِهِ ذَلِكَ حَمَلْنَاهُ عَلَى أَنَّهُ إِذَا أَضَافَ إِلَيْهِ أَظْفِيرَ الْيَدِ الْأُخْرَى بِدَلَالَةِ الْخَبْرِ الْمُتَقَدِّمِ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع وَ هَذِهِ الْكُفَّارَةُ إِنَّمَا تَلَزَمُ مَنْ قَلَّمَ أَظْفَارَهُ مُتَعَمِّدًا وَ لَا تَلَزَمُ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ عَلَى طَرِيقِ النَّسْيَانِ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحدِيث ٥٧]

٥٧ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ أَبِي حَمْزَةَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ قَصَّ أَظْفِيرَهُ إِلَّا إِصْبَعًا وَاحِدًا قَالَ نَسِيَ قُلْتُ نَعَمْ قَالَ لَا بَأْسَ.

[الحدِيث ٥٨]

٥٨ وَ رَوَى الْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبَائِبٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ مَنْ قَلَّمَ أَظْفِيرَهُ نَاسِيًا أَوْ سَاهِيًا أَوْ جَاهِلًا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَ مَنْ فَعَلَهُ مُتَعَمِّدًا فَعَلِيهِ دَمٌ

قوله: فإذا لم يكن في ظاهره ذلك قيل: الأولى الحمل على التخيير بعد الخمسة إلى العشرة. انتهى.

أقول: الأولى الحمل على الاستحباب للنسيان المصرح به في الخبر، وليس على الناسى كفاره كما سيذكره. ولا يخفى بعد تأويل الشيخ ومخالفته لصريح الخبر.

قوله: ولا يلزم على من فعل ذلك عليه الفتوى.

الحديث السابع والخمسون: صحيح.

الحديث الثامن والخمسون: صحيح.

و كان المراد بالساهى الشاك، أو المراد بالناسى ناسى الإحرام و بالساهى

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٢٥٣

[الحديث ٥٩]

٥٩ مَوْسَى بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ الصَّيْرَفِيِّ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي إِبْرَاهِيمَ ع إِنَّ رَجُلًا أَحْرَمَ فَقَلَّمَ أَظْفَارَهُ فَكَانَتْ إِصْبَعٌ لَهُ عَلَيْهِ فَتَرَكَ ظُفْرَهَا لَمْ يَقْصُصْ فَأَفْتَاهُ رَجُلٌ بَعْدَ مَا أَحْرَمَ فَقْصُصْ فَأَذْمَاهُ قَالَ عَلَى الَّذِي أَفْتَى شَاهٌ.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ مَنْ حَلَقَ رَأْسَهُ مِنْ أَدَى لِحْقِهِ فَعَلَيْهِ دَمٌ شَاهٍ أَوْ إِطْعَامُ سِتَّةِ مَسَاكِينَ لِكُلِّ مَسْكِينٍ مُدَّانٍ مِنْ طَعَامٍ أَوْ صِيَامٌ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ

[الحديث ٦٠]

٦٠ رَوَى مَوْسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ حَرِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ص عَلَى كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ الْأَنْصَارِيِّ وَ الْقُمَّلُ يَتَنَاثَرُ مِنْ رَأْسِهِ فَقَالَ أ تُؤْذِيكَ هُوَأُمُّكَ قَالَ نَعَمْ قَالَ فَأَنْزَلَتْ

سأهى الحكم.

الحديث التاسع والخمسون: ضعيف.

و محمد هو ابن أبى عمير.

و لزوم الشاه للمفتى ذكره الشيخ و جماعه، و فى الروايه ما فيها من الضعف.

و صرح فى الدروس بأنه لا يشترط إحرام المفتى و لا كونه من أهل الاجتهاد و اعتبر الشهيد الثانى رحمه الله صلاحيته للإفتاء بزعم المستفتى، و استحسنة سبطه المحقق.

و إنما تجب الفديه على المفتى مع قلم المستفتى و إدمائه، فلو تجرد القلم عن الإدماء فلا فديه، كما هو مقتضى الروايه التى هى المستند.

الحديث الستون

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٢٥٤

هَذِهِ الْآيَةُ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ فَأَمْرُهُ رَسُولُ اللَّهِ ص فَحَلَقَ رَأْسَهُ وَ جَعَلَ عَلَيْهِ الصِّيَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَ الصَّدَقَةَ عَلَى سِتِّهِ مَسَاكِينَ لِكُلِّ مَسْكِينٍ مُدَّانٍ وَ النُّسُكُ شَاةٌ وَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع وَ كُلُّ شَيْءٍ فِي الْقُرْآنِ أَوْ فَصَاحِبُهُ بِالْخِيَارِ يَخْتَارُ مَا شَاءَ وَ كُلُّ شَيْءٍ

اصفهانى، مجلسى دوم، محمد باقر بن محمد تقى، ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ١٦ جلد، كتابخانه آيه الله مرعشى نجفى - ره، قم - ايران، اول، ١٤٠٦ هـ ق

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار؛ ج ٨، ص: ٢٥٤

و أجمع العلماء كاهه على وجوب الفديه على المحرم إذا حلق رأسه متعمدا، سواء كان لا- ذى أو غيره، حكاه فى المنتهى. و الحكم وقع فى الآيه و الروايه معلقا على الحلق للأذى، إلا أن ذلك يقتضى وجوب الكفاره على غيره بطريق أولى.

و يدل على الوجوب مطلقا صحيحه زواره الآتيه بعد ذلك بتسع ورقات تقريبا و مقتضاها تعين الشاه.

قال فى المدارك: و لو قيل به إذا كان الحلق لغير ضروره لم يكن بعيدا، لكن قال فى المنتهى: إن التخيير فى هذه الكفاره لعذر أو غيره قول علمائنا أجمع.

و يستفاد من هذه الروايه أن هذه الكفاره مخيره بين الشاه و صيام الثلاثه الأيام و إطعام سته مساكين لكل مسكين مدان. و بمضمونها أفتى الشيخ و أكثر الأصحاب و ذهب بعضهم إلى وجوب إطعام عشره لكل مسكين مد، لروايه عمر بن يزيد، و هى - مع جهاله سندها - لا- تدل على تعين إطعام المد، بل مقتضاها الاكتفاء بإشباع المساكين، و مع ذلك فهى مخالفه لما عليه الأصحاب من عدم جواز الأكل من الفداء.

قوله: فالأول بالخيار الظاهر "الخيار" كما فى الكافى، أى: المختار، أو فيما إذا كان فى الأول

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٢٥٥

الْقُرْآنِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَعَلَيْهِ كَذًا فَالْأَوَّلُ بِالْخِيَارِ.

[الحديث ٦١]

٦١ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُدَاوَةَ بْنِ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ اللَّهُ

تَعَالَى فِي كِتَابِهِ - فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذَى مِنْ رَأْسِهِ فَفَدَيْتَهُ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ فَمَنْ عَرَضَ لَهُ أَذَى أَوْ وَجَعٌ فَتَعَاطَى مَا لَمْ يَتَّبِعْهُ لِلْمُحْرَمِ إِذَا كَانَ صَاحِبًا فَالصَّيَامُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَالصَّدَقَةُ عَلَى عَشْرَةِ مَسَاكِينَ يُشْبِعُهُمْ مِنَ الطَّعَامِ وَالنُّسُكُ شَاةٌ يَذْبَحُهَا فَيَأْكُلُ وَيُطْعِمُ وَإِنَّمَا عَلَيْهِ وَاحِدٌ مِنْ ذَلِكَ.

وَ لَيْسَ بَيْنَ هَذِهِ الرَّوَايَةِ وَ الَّتِي تَقَدَّمَتْهَا تَضَادٌّ فِي كَمِّيَةِ الطَّعَامِ لِأَنَّ الرَّوَايَةَ الْأُولَى فِيهَا أَنْ يُطْعِمَ سِتَّةَ مَسَاكِينَ لِكُلِّ مَسْكِينٍ مُدَّيْنٍ وَ الرَّوَايَةَ الْأُخْرَى عَشْرَةَ مَسَاكِينَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ قَدْرٌ مَا يُشْبِعُهُ وَ هُوَ مُخَيَّرٌ بَأَيِّ الْخَبْرَيْنِ أَخَذَ جَازَ لَهُ ذَلِكَ

[الحديث ٦٢]

٦٢ رَوَى مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أَحْمَدَ عَنْ مُنْتَى عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي

تخيير ككفاره اليمين.

الحديث الحادى و الستون: مجهول.

قوله عليه السلام: فالصيام ثلاثة أيام لعل هذا مستند ابن أبى عقيل فى التظليل.

و قال الفاضل التستري رحمه الله: فيه إذا تعاطى المريض ما لا- ينبغى له إذا كان صحيحا كان مخيرا بين الصيام و الصدقه و النسك، و كأنه يدخل فى ذلك التظليل و اللبس، فليحمل ما تقدم من ذكر الفداء فقط على الاقتصار على أحد أفراد الواجب المخير.

الحديث الثانى و الستون: مجهول كالحسن.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٢٥٦

عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا أُحْصِرَ الرَّجُلُ فَبَعَثَ بِهَيْدِيهِ فَأَذَاهُ رَأْسُهُ قَبْلَ أَنْ يَنْحَرَ هَيْدِيَهُ فَإِنَّهُ يَذِيحُ شَاةً مَكَانَ الَّذِي أُحْصِرَ فِيهِ أَوْ يَصُومُ أَوْ يَتَصَدَّقُ عَلَى سِتَّةِ مَسَاكِينَ وَ الصَّوْمُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَ الصَّدَقَةُ نِصْفُ صَاعٍ لِكُلِّ مَسْكِينٍ.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ مَنْ ظَلَلَ عَلَى نَفْسِهِ فَعَلَيْهِ دَمٌ وَ قَدْ مَضَى ذَلِكَ فِيمَا تَقَدَّمَ وَ يَزِيدُهُ بَيَانًا مَا رَوَاهُ

[الحديث ٦٣]

٦٣ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَخِي عَ أَظْلَلُ وَ أَنَا مُحْرِمٌ فَقَالَ نَعَمْ وَ عَلَيْكَ الْكُفَّارَةُ قَالَ فَرَأَيْتُ عَلِيًّا إِذَا قَدِمَ مَكَّةَ يَنْحَرُ بَدَنَهُ لِكُفَّارِهِ الظَّلِّ

وقال الوالد العلامة قدس الله سره: يمكن أن يكون "محمد" هو ابن يزيد و "أحمد" هو ابن أبي نصر، وأن يكون "محمد" ما تقدم، و يحتمل ابن أبي عمير.

قوله عليه السلام: فإنه يذبح شاه لأنه محرم حتى يبلغ الهدى محله.

الحديث الثالث و الستون: صحيح.

قوله: فرأيت علياً أي: الرضا عليه السلام، فالقائل علي بن جعفر، و يحتمل علي بن جعفر، فالقائل موسى بن القاسم.

قوله: ينحر بدنه لعله على الفضل و الاستحباب.

ملاذ

[الحديث ٦٤]

٦٤ وَعَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَنِ الظِّلِّ لِلْمُحْرَمِ مِنْ أَدَى مَطَرٍ أَوْ شَمْسٍ فَقَالَ أَرَى أَنْ يَفْعَلَهُ بِشَاهٍ يَذْبُحُهَا بِمَنَى.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ مَنْ جَادَلَ وَ هُوَ مُحْرَمٌ صَادِقًا مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ فَلَيْسَ عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ وَ يَسْتَتَعْفِرُ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ وَ إِنْ جَادَلَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ صَادِقًا فَمَا زَادَ فَعَلَيْهِ دَمٌ شَاهٍ وَ إِنْ جَادَلَ مَرَّةً كَذِبًا فَعَلَيْهِ دَمٌ شَاهٍ وَ إِنْ جَادَلَ مَرَّتَيْنِ كَذِبًا فَعَلَيْهِ دَمٌ بَقْرَةٍ وَ إِنْ جَادَلَ ثَلَاثًا كَذِبًا وَ مَا زَادَ فَعَلَيْهِ بَدَنَةٌ

الحديث الرابع و الستون: صحيح.

و فيه أن الشاه التي يفديها للتظليل تذبح بمنى، و كان ذلك إذا كان حاجا.

قوله: و من جادل و هو محرم هذا التفصيل هو المشهور بين الأصحاب، و استدل على وجوب الشاه بالمره بخبر أبان عن أبي بصير، و على وجوب البقره بالمرتين بصحيحه محمد بن مسلم، و على وجوب البدنه بالثلاث بخبر أبي المغراء عن أبي بصير.

و قال فى المدارك: يتوجه على هذا الاستدلال أن الروايه الأولى و الأخيره ضعيفتا السند باشتراك الراوى بين الثقه و الضعيف. و أما الروايه الثانيه فصحيحه السند، لكنها لا تدل على وجوب البقره بالمرتين، بل مقتضاها عدم تحقق الجدل مطلقا إلا بما زاد عليهما، و أنه مع الزيادة على المرتين يجب على الصادق شاه و على الكاذب بقره.

و يدل على هذا المعنى أيضا ما رواه ابن بابويه فى الصحيح عن الحلبي و محمد ابن مسلم أنهما قالا لأبي عبد الله عليه السلام: فمن ابتلى بالجدال ما عليه؟ فقال:

إذا جادل فوق مرتين فعلى المصيب دم يهريقه شاه و على المخطئ بقره.

[الحديث ٦٥]

٦٥ رَوَى ذَلِكَ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ فَصَّالَةَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا حَلَفَ ثَلَاثَةَ أَيِّمَانٍ فِي مَقَامٍ وَلَاءٍ وَ هُوَ مُحْرَمٌ فَقَدْ جَادَلَ وَ عَلَيْهِ حَدُّ الْجِدَالِ دَمٌ يُهْرِيْقُهُ وَ يَتَصَدَّقُ بِهِ.

[الحديث ٦٦]

٦٦ وَ عَنْهُ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ حَرِيْزٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْجِدَالِ فِي الْحَجِّ فَقَالَ مَنْ زَادَ عَلَيَّ مَرَّتَيْنِ فَقَدْ وَقَعَ عَلَيْهِ الدَّمُ فَقِيلَ لَهُ الَّذِي يُجَادِلُ وَ هُوَ صَادِقٌ قَالَ عَلَيْهِ شَاهٌ وَ الْكَادِبُ عَلَيْهِ بَقْرَةٌ.

[الحديث ٦٧]

٦٧ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ أَبِي بَصَيْرٍ قَالَ إِذَا حَلَفَ الرَّجُلُ ثَلَاثَةَ أَيِّمَانٍ وَ هُوَ صَادِقٌ وَ هُوَ مُحْرَمٌ فَعَلَيْهِ دَمٌ يُهْرِيْقُهُ وَ إِذَا حَلَفَ يَمِينًا وَاحِدَةً

العمل بمضمون هاتين الروايتين، لصحة سندهما و وضوح دلالتهما.

و على المشهور فإنما تجب البقره بالمرتين و البدنه بالثلاث إذا لم يكن كفر عن السابق، فلو كفر عن كل واحده فالشاه أو اثنتين فالبقره. و الضابط اعتبار العدد السابق ابتداء أو بعد التكفير، فللمره شاه و للمرتين بقره.

الحديث الخامس و الستون: صحيح.

و مقتضى الروايه اعتبار كون الأيمان الثلاثه ولاء في مقام واحد، و يمكن حمل الأخبار المطلقه على هذا المقيد كما هو اختيار ابن أبي عقيل، فإنه قال: من حلف ثلاثه أيمان بلا فصل في مقام واحد، فقد جادل و عليه دم، و لو زاد الصادق عن ثلاث و لم يتخلل التكفير فشاه واحده عن الجميع، و مع تخلله فلكل ثلاث شاه.

الحديث السادس و الستون: صحيح.

الحديث السابع و الستون: موثق كالصحيح.

كَاذِبًا فَقَدْ جَادَلَ فَعَلَيْهِ دَمٌ يُهْرِيْقُهُ.

[الحديث ٦٨]

٦٨ رَوَى الْعَبَّاسُ بْنُ مَعْرُوفٍ عَنْ عَلِيٍّ عَنْ فَضَالَةَ عَنْ أَبِي الْمَغْزَى عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ إِذَا جَادَلَ الرَّجُلُ وَهُوَ مُحْرِمٌ فَكَذَبَ مُتَعَمِّدًا فَعَلَيْهِ جُزُورٌ.

[الحديث ٦٩]

٦٩ وَأَمَّا مَا رَوَاهُ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْمُحْرِمِ يَقُولُ لَا وَاللَّهِ وَبَلَى وَاللَّهِ وَهُوَ صَادِقٌ عَلَيْهِ شَيْءٌ قَالَ لَا.

فَالْمُرَادُ بِهِ إِذَا كَانَ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ فَإِذَا زَادَ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الْكُفَّارَةُ حَسَبَ مَا قَدَّمْنَاهُ وَأَمَّا الْجِدَالُ فَهُوَ قَوْلُ الْقَائِلِ لَا وَاللَّهِ وَبَلَى وَاللَّهِ رَوَى

الحديث الثامن و الستون: صحيح.

الحديث التاسع و الستون: صحيح.

قوله: فهو قول القائل هذا التفسير مروى فى عدة روايات، و يستفاد منها انحصار الجدل فى هاتين الصيغتين، و قيل: يتعدى إلى كل ما يسمى يمينا، و اختاره فى الدروس.

و هل الجدل مجموع اللفظين أعنى لا و الله و بلى و الله أو أحدهما؟ قولان، أظهرهما الثانى.

و فى المدارك: و لو اضطر إلى اليمين لإثبات حق أو نفى باطل، فالأقرب جوازه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٢٦٠

[الحديث ٧٠]

٧٠ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ صَيْفَوَانَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ رَجُلٍ يَقُولُ لَا لَعْمَرِي وَهُوَ مُحْرِمٌ قَالَ لَيْسَ بِالْجِدَالِ إِنَّمَا الْجِدَالُ قَوْلُ الرَّجُلِ لَا وَاللَّهِ وَبَلَى وَاللَّهِ وَأَمَّا قَوْلُهُ لَا هَا فَإِنَّمَا طَلَبَ الْإِسْمَ وَقَوْلُهُ يَا هَنَاهَا

الحديث السبعون: صحيح.

قوله: لاها يمكن أن يكون المراد الحلف بـ "لاه" وهو من أسمائه تعالى، بل قال سيوييه:

أن الجلاله اشتقت منه، فيكون المراد أنهم يطلبون به اسم الله تعالى، وهو من الجدال، أو هو من الحلف و ليس من الجدال.

و يمكن أن يكون "لا" حرف نفى و "ها" حرف تنبيه، و المراد أنهم يوردون هذا مكان النداء بالاسم للتنبيه.

و سيأتي في خبر

آخر عن الحلبي في كتاب الأيمان هكذا: فأما قول الرجل يا هيأه و يا هناه، فإنما ذلك طلب الاسم، و لا أرى به بأسا. و أما قوله " لعمر و الله و لاها الله " فإنما ذلك بالله.

و في النهايه: ها مقصوره كلمه تنبيه للمخاطب ينه بها على من يساق إليه الكلام، و قد يقسم بها فيقال: لاها الله ما فعلت، أى لا و الله، أبدلت الهاء من الواو.

و فيه أيضا: يا هنتاه أى يا هذه، و فى المذكر هن و هنان و هنون، و لك أن تلحقها الهاء لبيان الحركه، فتقول: يا هنه، و أن تشبع الحركه فتصير ألفا، فتقول

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٢٦١

فَلَا بَأْسَ بِهِ وَ أَمَّا قَوْلُهُ لَا بَلِّ شَانِيكَ فَإِنَّهُ مِنْ قَوْلِ الْجَاهِلِيَّةِ.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ مَنْ نَزَعَ مِنْ جِلْدِهِ قَمَلَةً فَقَتَلَهَا أَوْ رَمَى بِهَا فَلْيُطْعِم

يا هناه. و قيل: يا هنتاه يا بلهاء، كأنها نسبت إلى قله المعرفه بمكايد الناس و شرورهم.

انتهى.

أقول: لما كانوا يذكرون يا هناه بمعنى يا فلان فى صدر الكلام مكررا، كان مظهره لأن يتوهم أنه قسم، فأزال عليه السلام ذلك الوهم.

قوله: لا- بل شانتك الظاهر أنه كان لا- أب لشانتك كما فى الدروس. و قولهم " لا- أب لشانتك " و " لا- أب لشانتك " أى لمبغضك. قال ابن السكيت: و هى كناية عن قولهم " لا أب لك " كذا ذكره الجوهري.

أقول: لعل مراده أنه أسند عدم الأب إلى مبغضه، و المراد نسبته إليه رعايه للأدب، فيكون المراد بالخبر الحلف بهذا، كان يقول: لا أب لشانتك إن لم يكن كذا، أى: لا أب لك، فال بكثرة الاستعمال إلى ما ترى.

و يمكن أن يكون المراد لا أقسم بشىء

هين، بل أقسم بشأنيك، و الشآنان العرقان المكتنفان بالرأس، فيكون القسم بعرقى رأسه الملزومين لحياته، كما فى قولهم " لعمرك"، أو يكون "لا- نفيًا لما ذكره المخاطب، و يكون حرف القسم فى " شائنك" مقدرًا. أو يكون المراد أنا شائنك و مبالغتك إن لم يكن كذا، و الله يعلم.

قوله: فليطعم مكانها هذا هو المشهور.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٢٦٢

مَكَانَهَا كَفًّا مِنْ طَعَامٍ

[الحديث ٧١]

٧١ رَوَى مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْمُحْرِمِ يُبِينُ الْقَمْلَةَ عَلَى جَسَدِهِ فَيَلْقِيهَا قَالَ يُطْعَمُ مَكَانَهَا طَعَامًا.

[الحديث ٧٢]

٧٢ وَ عَنْهُ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمُحْرِمِ يَنْزِعُ الْقَمْلَةَ عَنْ جَسَدِهِ فَيَلْقِيهَا قَالَ يُطْعَمُ مَكَانَهَا طَعَامًا.

[الحديث ٧٣]

٧٣ وَ عَنْهُ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الْمُحْرِمُ لَا يَنْزِعُ الْقَمْلَةَ مِنْ جَسَدِهِ وَ لَا مِنْ ثَوْبِهِ مُتَعَمِّدًا وَ إِنْ قَتَلَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ خَطَأً فَلْيُطْعَمْ مَكَانَهَا طَعَامًا قَبْضَةً بِيَدِهِ.

وَ لَا بَأْسَ أَنْ يَأْخُذَ مَا عَدَا الْقَمْلَةَ مِنْ جَسَدِهِ وَ إِنْ أَرَادَ أَنْ يُحَوِّلَ الْقَمْلَةَ مِنْ مَكَانِهَا إِلَى مَكَانٍ فَعَلَّ وَ لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ رَوَى

الحديث الحادى و السبعون: صحيح.

الحديث الثانى و السبعون: صحيح.

الحديث الثالث و السبعون: حسن.

و يدل على لزوم الكفاره فى الخطأ، و هو خلاف المشهور، و يمكن حمله على الاستحباب.

قوله: و إن أراد أن يحول المله إطلاق النص و الفتوى يقتضى عدم الفرق بين نقله إلى مكان أحرز مما كان

[الحديث ٧٤]

٧٤ موسى بن القاسم عن إبراهيم عن معاوية بن عمارة عن أبي عبد الله قال المَحْرَمُ يُلْقَى عَنْهُ الدَّوَابُّ كُلُّهَا إِلَّا الْقَمَلَةَ فَإِنَّهَا مِنْ جَسَدِهِ وَإِنْ أَرَادَ أَنْ يُحَوَّلَ قَمَلَهُ مِنْ مَكَانٍ إِلَى مَكَانٍ فَلَا يَضُرُّهُ.

[الحديث ٧٥]

٧٥ وَ عَنْهُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيِّدَانَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عِزِّي وَجَدْتُ عَلَى قُرَادٍ أَوْ حَلَمَةٍ أَطْرُحُهَا قَالَ نَعَمْ وَ صِبْغًا لَهُمَا إِنَّهُمَا رَقِيَا فِي غَيْرِ مَرَقَاهُمَا.

[الحديث ٧٦]

٧٦ وَ عَنْهُ عَنِ الْجَرْمِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ وَ دُرُسْتَ عَنِ ابْنِ مُسَيْكَانَ عَنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ حَكَّكَتُ رَأْسِي وَ أَنَا مُحْرِمٌ فَوَقَعَ مِنْهُ قَمَلَاتٌ فَأَرَدْتُ رَدَّهِنَّ فَنَهَانِي وَ قَالَ تَصَدَّقْ بِكَفِّ مِنْ طَعَامٍ

فيه أو غيره، و قيده بعض المتأخرين بالمساوى أو الأحرز، و هو تقييد من غير دليل.

و المشهور بين الأصحاب تحريم قتل هو أم الجسد من القمل و غيره، سواء كان على الثوب أو الجسد، و نقل عن الشيخ فى المبسوط و ابن حمزة أنهما جوزا قتل ذلك على البدن، و أكثر الروايات إنما تدل على تحريم قتل القملة خاصة.

الحديث الرابع و السبعون: موثق.

الحديث الخامس و السبعون: صحيح.

الحديث السادس و السبعون: موثق.

قوله: فنهاني الظاهر أن الناهى هو الصادق عليه السلام.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٢٦٤

[الحديث ٧٧]

٧٧ وَ الَّذِي رَوَاهُ الْحَسِيُّ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ صَيْفُوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مَرْثَةَ مَوْلَى خَالِدٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عِزِّي عَنِ الْمُحْرِمِ يُلْقَى الْقَمَلَةَ فَقَالَ أَلْقُوهَا أَبْعَدَهَا اللَّهُ غَيْرَ مَحْمُودَةٍ وَ لَا مَفْقُودَةٍ.

[الحديث ٧٨]

٧٨ وَ عَنْهُ عَنْ فَضَّالَةَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع الْمُحْرِمُ يَحْكُ رَأْسَهُ فَتَسْمُطُ عَنْهُ الْقُمَّلَةَ وَ الشُّنْتَانَ قَالَ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَ لَا يَعُودُ قُلْتُ كَيْفَ يَحْكُ رَأْسَهُ قَالَ بِأُظْفِيرِهِ مَا لَمْ يَدْمَ وَ لَا يَقْطَعَ الشَّعْرَ.

[الحديث ٧٩]

٧٩ وَ عَنْهُ عَنْ فَضَّالَةَ عَنْ مُعَاوِيَةَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع مَا تَقُولُ فِي مُحْرِمٍ قَتَلَ قُمَّلَةً قَالَ لَا شَيْءَ فِي الْقُمَّلَةِ وَ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَتَعَمَّدَ قَتْلَهَا.

فَلَيْسَ فِي هَذِهِ الرَّوَايَاتِ مُخَالَفَةٌ لِمَا قَدَّمَناهُ لِأَنَّهَا وَرَدَتْ مَوْرِدَ الرُّخْصَةِ وَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهَا مَنْ يَتَأَذَى بِهَا فَإِنَّهُ مَتَى كَانَ الْأَمْرُ عَلَى ذَلِكَ جَازَ لَهُ ذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُ يَلْزَمُهُ الْكُفَّارَةُ حَسَبَ مَا قَدَّمَناهُ وَ قَوْلُهُ ع لَا شَيْءَ عَلَيْهِ يُرِيدُ بِهِ إِذَا فَعَلَ

الحديث السابع و السبعون: مجهول.

قوله: غير محموده و لا مفقوده قال الوالد العلامة نور الله ضريحه: أى لازمه للإنسان لا تنفك عنه و هى غير محموده.

الحديث الثامن و السبعون: صحيح.

الحديث التاسع و السبعون: صحيح.

قوله: و يجوز أن يكون المراد قال فى المدارك: هو حمل بعيد، مع أنه لا ضروره تلجى ء إليه، لا مكان حمل

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨ ص: ٢٦٥

ذَلِكَ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ مِنَ الْعِقَابِ أَوْ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ مُعَيَّنٌ كَمَا يَجِبُ عَلَيْهِ فِيمَا عَدَا ذَلِكَ مِنْ قَتْلِ الْأَشْيَاءِ وَ لَا بَأْسَ أَنْ يُلْقَى الْمُحْرِمُ الْقَرَادَ عَنْ بَعِيرِهِ وَ لَيْسَ لَهُ أَنْ يُلْقَى الْحَلْمَةَ رَوَى

[الحديث ٨٠]

٨٠ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ قَالَ وَ إِنِ أَلْقَى الْمُحْرِمُ الْقَرَادَ عَنْ بَعِيرِهِ فَلَا بَأْسَ وَ لَا يُلْقَى الْحَلْمَةَ.

[الحديث ٨١]

٨١ وَ عَنْهُ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُذَافِرٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ قَالَ لَمَّا يَأْسَ أَنْ تَنْزِعَ الْقَرَادَ عَنْ بَعِيرِكَ وَ لَمَّا تَرَمَ الْحَلْمَةَ.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ مَنْ أَسْبَغَ وَضُوءَهُ فَسَقَطَ مِنْهُ شَعْرَةٌ فَعَلَيْهِ أَيْضًا كَفٌّ مِنْ طَعَامٍ فَإِنْ كَانَ السَّاقِطُ مِنْ شَعْرِهِ كَثِيرًا فَعَلَيْهِ دَمٌ شَاهٍ

ما تضمن الكفاره على الاستحباب.

الحديث الثمانون: موثق.

و الحلم بفتح الحاء و اللام واحده حلمه بالفتح أيضا القراد العظيم، قاله الجوهري.

و قد قطع المحقق و أكثر الأصحاب بجواز إلقاء القراد و الحلم عن نفسه و بغيره، و استدلوا عليه بصحيحه عبد الله بن سنان، و لا دلالة فيها على جواز إلقائها عن البعير، و التفصيل الذي ذكره الشيخ هنا لا يخلو عن قوه.

الحديث الحادى و الثمانون: مجهول.

قوله: فعليه دم شاه لم يذكر خبرا يدل على ذلك.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨ ص: ٢٦٦

[الحديث ٨٢]

٨٢ رَوَى الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ صَيْفَوَانَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الْمُحْرَمِ إِذَا مَسَّ لِحْيَتَهُ فَوَقَعَ مِنْهَا شَعْرَةٌ قَالَ يُطْعَمُ كَفًّا مِنْ طَعَامٍ أَوْ كَفَيْنِ.

[الحديث ٨٣]

٨٣ وَ عَنْهُ عَنْ فَضَّالَةَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع الْمُحْرَمُ يَعْجَبُ بِلِحْيَتِهِ فَتَسْقُطُ مِنْهَا الشَّعْرَةُ وَ الثَّنَانِ قَالَ يُطْعَمُ شَيْئًا.

[الحديث ٨٤]

٨٤ سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَنِ الْحُسَيْنِ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُؤَيْدٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع إِذَا وَضَعَ أَحَدُكُمْ يَدَهُ عَلَى رَأْسِهِ

الحديث الثانى و الثمانون: مجهول، لاشتراك أبى سعيد.

و قطع فى كلام الأصحاب بأنه لو مس لحيته أو رأسه فوق منها شىء، أطمع كفا من طعام، بل ظاهر التذكرة و المنتهى أنه

موضع وفاق.

وقال المحقق فى الشرائع: و لو فعل ذلك فى وضوء الصلاة لم يلزمه شىء.

و ألحق الشهيد فى الدروس بالوضوء الغسل أيضا، و استحسنة السيد فى المدارك، و هو غير بعيد. و تخصيص الشيخ المفيد رحمه الله الكفاره بالإسباغ غريب، و لعله خص لكونه أخفى.

الحديث الثالث و الثمانون: صحيح.

و يدل على مطلق الإطعام، و أقله فى العرف الكف.

الحديث الرابع و الثمانون: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٢٦٧

أَوْ لِحْيَتِهِ وَ هُوَ مُحْرَمٌ فَيَسْقُطُ شَيْءٌ مِنْ الشَّعْرِ فَلْيَتَّصِدَّقْ بِكَفِّ مِنْ طَعَامٍ أَوْ كَفِّ مِنْ سَوِيْقٍ.

[الحديث ٨٥]

٨٥ وَ الَّذِي رَوَاهُ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ بَشِيرٍ عَنِ الْهَيْثَمِ بْنِ عُزْوَةَ التَّمِيمِيِّ قَالَ سَأَلَ رَجُلٌ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْمُحْرَمِ يُرِيدُ إِسْبَاغَ الْوُضُوءِ فَسَقَطَ مِنْ لِحْيَتِهِ الشَّعْرَةُ أَوْ الشَّعْرَتَانِ فَقَالَ لَيْسَ بِشَيْءٍ لِمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرْجٍ.

[الحديث ٨٦]

٨٦ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ بَشِيرٍ وَ الْمُفَضَّلِ بْنِ عُمَرَ قَالَ دَخَلَ التَّبَّاجِيُّ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فَقَالَ مَا تَقُولُ فِي مُحْرَمٍ مَسَّ لِحْيَتَهُ فَسَقَطَ مِنْهَا شَعْرَتَانِ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع لَوْ مَسَسْتُ لِحْيَتِي فَسَقَطَ مِنْهَا عَشْرُ شَعْرَاتٍ مَا كَانَ عَلَيَّ شَيْءٌ.

فَهَذَانِ الْخَبْرَانِ مَحْمُولَانِ عَلَى مَنْ لَمْ يَتَّعَمَدْ نَتْفَ شَيْءٍ مِنَ الشَّعْرِ لِأَنَّهُ مَتَى

الحديث الخامس و الثمانون: صحيح.

و يدل على خلاف مدعى الشيخ، لكنه أوله.

الحديث السادس و الثمانون: صحيح.

قوله: محمولان على من لم يتعمد أقول: إجراء هذا التأويل فى الخبر الثانى مشكل، لأنه يتضمن تجويز السهو على الإمام عليه السلام، إلا أن يقال: أراد عليه السلام لو كان يجوز على النسيان و فعلت ذلك ناسيا، و هو فى غاية البعد.

أو يقال: ذكر نفسه و أراد غيره، و هو أيضا بعيد، فلو لم يتحقق الإجماع كان حمل الكفاره على الاستحباب أحسن الوجوه.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٢٦٨

فَعَلَّ ذَلِكَ عَلَى الْعَمْدِ لَزِمَتْهُ الْكُفَّارَةُ حَسَبَ مَا قَدَّمْنَاهُ يُبَيِّنُ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٨٧]

٨٧ الْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبِيعٍ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ يَقُولُ مَنْ حَلَقَ رَأْسَهُ أَوْ نَتَفَ إِبْطَهُ نَاسِيًا أَوْ سَاهِيًا أَوْ جَاهِلًا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَ مَنْ فَعَلَهُ مُتَعَمِّدًا فَعَلَيْهِ دَمٌ.

[الحديث ٨٨]

٨٨ وَ الَّذِي رَوَاهُ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَّالٍ عَنِ الْمُفَضَّلِ بْنِ صَالِحٍ عَنِ لَيْثِ الْمُرَادِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ يَتَنَاوَلُ لِحَيْتِهِ وَ هُوَ مُحْرَمٌ يَعْثُبُ بِهَا فَيَنْتَفِ مِنْهَا الطَّاقَاتِ يَتَّقِينَ فِي يَدِهِ خَطَأً أَوْ عَمْدًا فَقَالَ لَا يَضُرُّهُ.

قَوْلُهُ ع لَمَّا يَضُرُّهُ يُرِيدُ أَنَّهُ لَمَّا يَنْتَفِ عَلَيْهِ الْعِقَابَ لِأَنَّ مَنْ تَصَدَّقَ بِكَفٍّ مِنْ طَعَامٍ فَإِنَّهُ لَا يَسْتَضِرُّ بِذَلِكَ وَ إِنَّمَا يَكُونُ الضَّرْرُ فِي الْعِقَابِ أَوْ مَا يَجْرِي مَجْرَى ذَلِكَ وَ يَدُلُّ أَيْضًا عَلَى أَنَّهُ يَلْزِمُهُ الْكُفَّارَةُ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٨٩]

٨٩ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ الْكِنَانِيِّ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ الْجُعْفِيِّ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ هَارُونَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع إِنِّي أَوْلَعُ

قوله يبين ذلك فيه أيضا كلام لا يخفى على المتأمل.

الحديث السابع و الثمانون: صحيح.

الحديث الثامن و الثمانون: ضعيف.

الحديث التاسع و الثمانون: مجهول.

و عبد الله هو ابن جبله.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٢٦٩

بِلِحْيَتِي وَ أَنَا مُحْرَمٌ فَتَسْقُطُ الشَّعْرَاتُ قَالَ إِذَا فَرَعْتَ مِنْ إِحْرَامِكَ فَاشْتَرِ بِدِرْهَمٍ تَمْرًا وَ تَصَدَّقْ بِهِ فَإِنَّ تَمْرَهُ خَيْرٌ مِنْ شَعْرِهِ.

وَمَنْ نَتَفَ إِبْطِيهِ جَمِيعاً لَزِمَهُ شَاهُ حَسَبَ مَا قَدَّمْنَاهُ فِي خَبَرِ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَ وَ أَيْضاً مَا رَوَاهُ

[الحديث ٩٠]

٩٠ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا نَتَفَ الرَّجُلُ إِبْطِيهِ بَعْدَ الْإِحْرَامِ فَعَلَيْهِ دَمٌ.

[الحديث ٩١]

٩١ وَالَّذِي رَوَاهُ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنَ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْخَطَّابِ

و ظاهر هذا الخبر استحباب الكفاره، مع أنه لا- يدل على الكفاره التي هو بصدد بيان وجوبها، و الظاهر أن الفعل كان على النسيان.

الحديث التسعون: صحيح.

و قال المحقق في الشرائع: لو نتف أحد إبطيه أطعم ثلاثه مساكين، و لو نتفهما لزمه شاه.

و قال السيد في المدارك: لو قيل بوجود الدم في نتف الإبط الواحد لصحيحه زراره لم يكن بعيدا. انتهى.

ثم اعلم أن النتف الوارد في الأخبار و كلام الأصحاب المراد به إما مطلق الإزالة و عبر كذلك لكون هذا الفرد أشيع كما قيل، و فهم ذلك في كثير من الأخبار الوارده في فضله، أو الحكم مخصوص بالنتف، و الأول أحوط.

الحديث الحادى و التسعون: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٢٧٠

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هِلَالٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي مُحْرِمٍ نَتَفَ إِبْطَهُ قَالَ يُطْعَمُ ثَلَاثَةَ مَسَاكِينٍ.

فَمَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ إِذَا نَتَفَ إِبْطاً وَاحِداً فَأَمَّا إِذَا نَتَفَا جَمِيعاً فَيَلْزِمُهُ دَمٌ حَسَبَ مَا قَدَّمْنَاهُ وَ لَا يَجُوزُ لِلْمُحْرِمِ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ شَعْرِ الْحَلَالِ رَوَى ذَلِكَ

[الحديث ٩٢]

٩٢ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ عَنْ مُعَاوِيَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ لَا يَأْخُذُ الْمُحْرِمُ مِنْ شَعْرِ الْحَلَالِ.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ فَإِنْ صَادَ الْمُحْرِمُ نَعَامَهُ فَتَقْتَلَهَا فَعَلَيْهِ بَدَنُهُ

٩٣ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي الْفَضِيلِ عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا

الحديث الثاني و التسعون: صحيح.

و أجمع العلماء على أنه لا يجوز للمحرم حلق رأس المحرم، و في جواز حلقه رأس المحل قولان، أصحهما: المنع لهذه الرواية. قوله: فإن صاد المحرم نعماء أجمع العلماء كاهه على ذلك، و البدنه هي الناقه على ما نص عليه الجوهري، و مقتضاه عدم إجزاء الذكر، و قيل: بالإجزاء، و هو اختيار الشيخ و جماعه، نظرا إلى إطلاق اسم البدنه عليه، كما يظهر من كلام بعض أهل اللغة، و لقوله عليه السلام في روايه أبي الصباح " و في النعامه جزور " و في الطريق ضعف.

الحديث الثالث و التسعون: مجهول.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٢٧١

عَبِيدُ اللَّهِ عَ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ فِي الصَّيْدِ - وَ مَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ قَالَ فِي الظُّبْيِ شَاءٌ وَ فِي حِمَارٍ وَ حَشٍ بَقْرَةٌ وَ فِي النَّعَامِ جَزُورٌ.

٩٤ وَ عَنْهُ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ حَرِيْزٍ عَنْ أَبِي عَبِيدِ اللَّهِ ع قَالَ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ قَالَ فِي النَّعَامِ بَدَنَةٌ وَ فِي حِمَارٍ وَ حَشٍ بَقْرَةٌ وَ فِي الظُّبْيِ شَاءٌ وَ فِي الْبَقَرَةِ بَقْرَةٌ

الحديث الرابع و التسعون: صحيح.

و ذهب أكثر الأصحاب إلى أن في قتل النعامه بدنه، و مع العجز تقوم البدنه و يفض ثمنها على البر، و يتصدق به لكل مسكين مدان، و لا يلزم ما زاد عن ستين.

و يدل عليه صحيحه أبي عبيده و صحيحه محمد بن مسلم و زراره، لكن ليس في الأخيره دلالة على تعيين المدين لكل مسكين، بل ربما ظهر منها الاكتفاء بالمد، لأنه المتبادر من

الإطعام، و من ذهب ابن بابويه و ابن أبي عقيل إلى الاكتفاء بذلك، و يدل عليه صريحا صحيحه معاويه بن عمار، و العمل بها متجه، و تحمل روايه أبي عبيده المتضمنه لا طعام المدين على الاستحباب.

و نقل عن أبي الصلاح أنه جعل الواجب بعد العجز عن البدنه التصدق بالقيمه، فإن عجز فضها على البر، و لم نقف له على مستند.

ثم المشهور أنه لو عجز عن الإطعام صام عن كل مدين يوما، فإن عجز صام ثمانية عشر يوما، و ذهب الصدوق و ابن أبي عقيل إلى الاكتفاء بصوم الثمانية عشر مع العجز عن الإطعام مطلقا، لصحيتي معاويه و أبي بصير.

و اعلم أنه ليس فى الروايات تعيين لا طعام البر، و من ثم اكتفى الشهيد الثانى رحمه الله و غيره بمطلق الطعام، و هو غير بعيد، إلا أن الاقتصار على إطعام البر

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٢٧٢

[الحدِيث ٩٥]

٩٥ وَ عَنْهُ عَنِ النَّضْرِ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ وَ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ عَنِ ابْنِ مُسَيْكَانَ جَمِيعاً عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الطَّبْئِ شَاءَ وَ فِي الْبَقْرَةِ بَقْرَةٌ وَ فِي الْحِمَارِ بَدَنَةٌ وَ فِي النَّعَامِ بَدَنَةٌ وَ فِيمَا سِوَى ذَلِكَ قِيَمَتُهُ.

فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى ذَلِكَ قَوْمَ جَزَاءِ الصَّيْدِ وَ تَصَدَّقَ بِشَمْنِهِ عَلَى الْمَسَاكِينِ يُقَوِّمُ بِهَا حِنْطَهُ فَيُعْطَى كُلَّ مِسْكِينٍ نِصْفَ صَاعٍ فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ صَامَ بَدَلَ كُلِّ نِصْفِ صَاعٍ يَوْمًا رَوَى ذَلِكَ

[الحدِيث ٩٦]

٩٦ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَ عَدَدِهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبَابٍ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا أَصَابَ الْمُحْرِمُ الصَّيْدَ وَ لَمْ يَجِدْ مَا يُكْفِّرُ مِنْ مَوْضِعِهِ الَّذِي أَصَابَ فِيهِ الصَّيْدَ قَوْمًا جَزَاؤُهُ مِنَ النَّعْمِ دَرَاهِمٌ ثُمَّ قَوْمَتِ الدَّرَاهِمُ طَعَامًا لِكُلِّ

أولى، لأنه المتبادر من الطعام، كما ذكره بعض الأعلام.

الحدِيث الخامس و التسعون: صحيح.

و المشهور بين الأصحاب أن فى قتل حمار الوحش و بقرته بقره أهليه، و أوجب الصدوق رحمه الله فى الحمار بدنه، لروايه أبى بصير و هذه الروايه، و نقل عن ابن الجنيد أنه خير فى فداء الحمار بين البقره و البدنه، و هو جيد لما فيه من الجمع بين الأخبار.

الحديث السادس و التسعون: صحيح.

قوله عليه السلام: من موضعه ظاهره وجوب قتل الجزاء فى الموضع الذى وقع فيه الصيد، و أن مناط العجز

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٢٧٣

مِسْكِينٍ نِصْفُ صَاعٍ فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الطَّعَامِ صَامَ لِكُلِّ نِصْفِ صَاعٍ يَوْمًا.

[الحديث ٩٧]

٩٧ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَلَاءٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا قَالَ عَدْلُ الْهَدْيِ مَا بَلَغَ يَتَصَدَّقُ بِهِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ فَلْيُصُمْ بِقَدْرِ مَا بَلَغَ لِكُلِّ طَعَامٍ مِسْكِينٍ يَوْمًا.

وَ مَتَى زَادَ قِيَمَهُ الْفِدَاءِ عَلَى طَعَامِ سِتِّينَ مِسْكِينًا لَمْ يَلْزَمَهُ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ فَإِنْ نَقَصَ عَنْهُ أَجْزَأَهُ ذَلِكَ رَوَى

[الحديث ٩٨]

٩٨ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبِي عَدِيٍّ اللَّهُ ع فِي مُحْرَمٍ قَتَلَ نَعَامَهُ قَالَ عَلَيْهِ يَدْنُهُ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فِإِطْعَامِ سِتِّينَ مِسْكِينًا لَمْ يَزِدْ عَلَى إِطْعَامِ سِتِّينَ مِسْكِينًا فَإِنْ كَانَتْ قِيَمَةُ الْبَدَنَةِ أَقَلَّ مِنْ إِطْعَامِ سِتِّينَ مِسْكِينًا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ إِلَّا قِيَمَةُ الْبَدَنَةِ

عدم تيسر الهدى فى ذلك الموضع، و هما مخالفان لما يفهم من كلام القوم و بعض الأخبار.

و يمكن أن يوسع فى الموضع، بأن يراد به تلك الناحية، فإن تيسر الجزاء فى سائر البلاد لا ينفع، و الله يعلم.

الحديث السابع و التسعون: صحيح.

الحديث الثامن و التسعون: مرسل كالحسن، إذ الإرسال بعد ابن أبي عمير و إن كان بواسطه.

قوله عليه السلام: فإطعام ستين مسكينا فى الكافى: و قال: إن كان قيمه البدنه أكثر من إطعام ستين سكيناً لم يزد-

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٢٧٤

فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى إِطْعَامِ سِتِّينَ مِسْكِينًا وَ لَأَنْ يَصُومَ بِقَدْرِ مَا يُصَيِّبُ كُلَّ مِسْكِينٍ يَوْمًا فَلْيُصُمْ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ يَوْمًا وَ لَأَشْيَءَ عَلَيْهِ وَ كَذَلِكَ فِي الْبَقْرَةِ وَ حِمَارٍ وَ حَشٍ يَصُومُ تِسْعَةَ أَيَّامٍ وَ فِي الظَّبْيِ وَ مَا أَشْبَهَهُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ هَذَا إِذَا لَمْ يَقْدِرْ

عَلَى الْإِطْعَامِ وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى أَنْ يَصُومَ بِقَدْرِ مَا يُصَيِّبُ ثَمَنَ الْفِتَاءِ مِنْ كُلِّ مَسْكِينٍ يَوْمًا فَأَمَّا مَعَ التَّمَكُّنِ مِنْ ذَلِكَ فَلَيْسَ لَهُ إِلَّا ذَلِكَ وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى جَوَازِهِ عِنْدَ الضَّرُورَةِ مَا رَوَاهُ

[الحدِيث ٩٩]

٩٩ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ الْجَزَمِيِّ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ دُرُسْتِ

إلى آخره.

الحدِيث التاسع و التسعون: موثق.

و رواه الصدوق فى الصحيح عن ابن مسكان عن أبى بصير، غير أنه ذكر حمار الوحش مع النعامه، و أجاب بأن فىهما البدنه، و ذكر بقره الوحش وحده و أجاب بأن فىها البقره.

و قال المحقق فى الشرائع: و فى قتل كل واحد من بقره الوحش و حمار الوحش بقره أهليه، و مع العجز تقوم البقره الأهليه، و يفض ثمنها على البر، و يتصدق به لكل مسكين مدان، و لا يلزم ما زاد على ثلاثين، فإن عجز صام عن كل مدين يوما، فإن عجز صام تسعه أيام. انتهى.

و اختار المفيد و المرتضى و ابن بابويه الاكتفاء بصيام التسعه مطلقا، لروايه معاويه بن عمار و هذه الروايه. و لا خلاف فى أن فى قتل الظبى شاه، و مع العجز تقوم الشاه و يفض ثمنها على البر، و يتصدق به لكل مسكين مدان، و لا يلزم ما زاد

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٢٧٥

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسِيكَانَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ مُحْرَمٍ أَصَابَ نَعَامَهُ قَالَ عَلَيْهِ بَدَنَةٌ قَالَ قُلْتُ فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى بَدَنِهِ مَا عَلَيْهِ قَالَ يُطْعَمُ سِتِّينَ مَسْكِينًا قُلْتُ فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى مَا يَتَصَدَّقُ بِهِ قَالَ فَلْيُصُمْ ثَمَانِيَةَ عَشْرَ يَوْمًا قُلْتُ فَإِنْ أَصَابَ بَقْرَهُ أَوْ حِمَارَ وَحْشٍ مَا عَلَيْهِ قَالَ عَلَيْهِ

بَقَرَهُ قُلْتُ فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى بَقَرِهِ قَالَ فَلْيُطْعِمْ ثَلَاثِينَ مَسْكِينًا قُلْتُ فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى مَا يَتَصَدَّقُ بِهِ قَالَ فَلْيَصُمْ تِسْعَةَ أَيَّامٍ قُلْتُ فَإِنْ أَصَابَ ظَنِيًّا مَا عَلَيْهِ قَالَ عَلَيْهِ شَاءَ قُلْتُ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ شَاءَ قَالَ فَعَلَيْهِ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ قُلْتُ فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى مَا يَتَصَدَّقُ بِهِ قَالَ فَعَلَيْهِ صِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ.

[الحديث ١٠٠]

١٠٠ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ وَابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ وَحَمَادٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ

عن عشره، إلا أن الأظهر الاكتفاء بإطعام المد لكل مسكين.

وقال المحقق في الشرائع: فإن عجز صام عن كل مدين يوماً، فإن عجز صام ثلاثة أيام. وقال في المدارك: الاكتفاء بصوم الثلاثة مطلقاً هو اختيار الأكثر.

ثم اعلم أنه اختلف الأصحاب في كفاره جزاء الصيد في هذه الأقسام الثلاثة، فذهب الأَكْثَرُ إلى أنها على الترتيب كما مر، للأخبار الكثيره.

وقال الشيخ في الخلاف و ابن إدريس: إنها على التخيير، لظاهر الآيه " هَيِّدِيَا بِالْغِ كَعْبِهِ أَوْ كَفَّارَةً طَعَامًا مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا " ولا ريب أن الترتيب أولى، وإن كان القول بالتخيير لا يخلو من قوه.

الحديث المائة: صحيح.

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٢٧٦

عَمَّارٍ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع مَنْ أَصَابَ شَيْئًا فِدَاؤُهُ يَدْنُهُ مِنَ الْإِبْلِ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ مَا يَشْتَرِي يَدْنَهُ فَأَرَادَ أَنْ يَتَصَدَّقَ فَعَلَيْهِ أَنْ يُطْعِمَ سِتِينَ مَسْكِينًا كُلَّ مَسْكِينٍ مَدًّا فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى ذَلِكَ صَامَ مَكَانَ ذَلِكَ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ يَوْمًا مَكَانَ كُلِّ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَ مَنْ كَانَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنَ الصَّيْدِ فِدَاؤُهُ بَقَرَهُ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيُطْعِمْ ثَلَاثِينَ مَسْكِينًا فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيَصُمْ تِسْعَةَ أَيَّامٍ وَ مَنْ كَانَ عَلَيْهِ شَاءٌ فَلَمْ يَجِدْ فَلْيُطْعِمْ عَشْرَةَ مَسَاكِينَ

فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَفِي الْأَرْزَبِ وَالثَّغْلَبِ مِثْلُ مَا فِي الظُّبِيِّ

[الحديث ١٠١]

١٠١ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَضْيَحَابِنَا عَنْ سَيِّهَلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ قَتَلَ ثَغْلَبًا قَالَ عَلَيْهِ دَمٌ قُلْتُ فَأَرْزَبًا قَالَ مِثْلُ مَا فِي الثَّغْلَبِ.

[الحديث ١٠٢]

١٠٢ وَرَوَى مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ

الحديث الحادى و المائة: ضعيف.

و لا خلاف بين الأصحاب فى لزوم الشاه فى قتل الثعلب و الأرنب.

و اختلف فى مساواتهما للظبى فى الإبدال من الطعام و الصيام، فذهب الشيخان و المرتضى و ابن إدريس إلى تساوى الثلاثة فى ذلك، و اقتصر ابن الجنيد و ابن بابويه و ابن أبى عقيل على الشاه و لم يتعرضوا لإبدالها. و قوى السيد فى المدارك ثبوت الإبدال.

الحديث الثانى و المائة: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٢٧٧

عَ عَنْ مُحْرِمٍ أَصَابَ أَرْزَبًا أَوْ ثَغْلَبًا فَقَالَ فِي الْأَرْزَبِ شَاهٌ.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَفِي الْقَطَاهِ وَ مَا أَشْبَهَهَا حَمَلٌ قَدْ فُطِمَ مِنَ اللَّبَنِ وَ رَعَى مِنَ الشَّجَرِ

[الحديث ١٠٣]

١٠٣ رَوَى مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ وَ عَنِ ابْنِ مُسَيْكَانَ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ وَجَدْنَا فِي كِتَابِ عَلِيِّ عَ فِي الْقَطَاهِ إِذَا أَصَابَهَا الْمُحْرِمُ حَمَلٌ قَدْ فُطِمَ مِنَ اللَّبَنِ وَ أَكَلَ مِنَ الشَّجَرِ

و الظاهر أن أحمد بن محمد هو البنظى، لأن هذا الخبر بعينه رواه الصدوق عنه عن أبى الحسن عليه السلام.

و فى التخصيص بالأرنب دلالة على عدم لزوم الشاه فى الثعلب، لكن الخير الأول مع تأيده بالشهره الكامله لعله يكفى لثبوت الحكم فيه.

الحديث الثالث و المائة: صحيح.

و قال المحقق فى الشرائع: فى كل واحد من القطاه و الحجل و الدراج حمل قد فطم و رعى.

و قال فى المدارك: هذا مذهب الأصحاب لا أعلم فيه مخالفا، و قد تقدم أن الحمل ما بلغ سنه من أولاد الغنم أربعه أشهر، و ذكر الشارح أن المراد

بقوله "قد فطم و رعى" أنه قد آن وقت فطامه و رعيه، و إن لم يكونا قد حصلوا له بالفعل.

و أورد هاهنا إشكال، و هو أن فى بيض كل واحده من هذه بعد تحرك الفرخ

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٢٧٨

[الحديث ١٠٤]

١٠٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ فِي كِتَابِ عَلِيِّ عَ مَنْ أَصَابَ قَطَاءً أَوْ حَجَلَةً أَوْ دُرَّاجَةً أَوْ نَظِيرَهُنَّ فَعَلَيْهِ دَمٌ.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ فِي الْقُنْفُذِ وَ الضَّبِّ وَ الزُّبُوعِ وَ مَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ جَدْيٌ

[الحديث ١٠٥]

١٠٥ رَوَى مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبَائِبٍ عَنْ مِشْمَعٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ فِي الزُّبُوعِ وَ الْقُنْفُذِ وَ الضَّبِّ إِذَا أَصَابَهُ الْمُحْرَمُ فَعَلَيْهِ جَدْيٌ وَ الْجَدْيُ خَيْرٌ مِنْهُ وَ إِنَّمَا يُجْعَلُ هَذَا لِكَيْ يَنْكُلَ عَنْ فِعْلِهِ غَيْرِهِ مِنَ الصَّيْدِ

مخاضا من الغنم، و هى ما من شأنها أن تكون حاملا، فكيف يجب فى فرخ البيضة مخاض و فى الطائر حمل؟

و أجاب عنه فى الدروس: إما بحمل المخاض هناك على بنت المخاض، و هو بعيد جدا. و إما بالتزام وجوب ذلك فى الطائر بطريق أولى، و فيه اطراح للنص المتقدم، بل قيل: فيه مخالفه للإجماع.

و إما بالتخير بين الأمرين، و هو مشكل أيضا. و الأجود اطراح الروايه المتضمنه لوجوب المخاض فى الفرخ لضعفها، و الاكتفاء فيه بالبكر من الغنم المتحقق بالصغير، و غايه ما يلزم مساواه الصغير و الكبير.

الحديث الرابع و المائة: مجهول كالصحيح، لاشتراك محمد بن جعفر.

قال الوالد العلامة نور الله ضريحه فى محمد بن جعفر: الظاهر أنه ابن عون الأسدى الذى يروى عنه الكلينى كثيرا، و يحتمل أن يكون ابن جعفر الزراد.

الحديث الخامس و المائة: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٢٧٩

وَ فِي الْعُصْفُورِ وَ مَا أَشَبَّهُهُ مُدٌّ مِنْ طَعَامٍ رَوَى

[الحديث ١٠٦]

١٠٦ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ الْقَبْرَةُ وَالصَّعِيوَةُ وَالْعُصِيْفُورُ إِذَا قَتَلَهُ الْمُحْرِمُ فَعَلَيْهِ مُدٌّ مِنْ طَعَامٍ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ.

وَ مَنْ قَتَلَ عَظَايَهُ فَعَلَيْهِ كَفٌّ مِنْ طَعَامٍ رَوَى

[الحديث ١٠٧]

١٠٧ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ مُعَاوِيَةَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ مُحْرِمٌ قَتَلَ عَظَايَهُ قَالَ كَفٌّ مِنْ طَعَامٍ.

وَ فِي قَتْلِ الزَّنَائِرِ أَيْضًا مِثْلُ ذَلِكَ رَوَى

و المشهور بين الأصحاب أن فى القنفذ و الضب و اليربوع جدى، و الحق الشيخان بها ما أشبهها، و أوجب أبو الصلاح فيها حملا فطيما، و لم نقف لهذين القولين على مستند.

الحديث السادس و المائة: مرسل.

و ذهب الشيخ و الأكثر إلى أن فى كل واحد من العصفور و القبره و الصعوه مدا من طعام، و أوجب على بن بابويه فى كل طير شاه.

و المراد بالعصفور ما يصدق عليه اسمه عرفا، و الصعوه عصفور صغير له ذنب طويل يرمح به، و القبر كسكر طائر الواحده بهاء، و يقال: القنبراء و لا تقل قبره كقنفذه أو لغيه، ذكر ذلك فى القاموس.

الحديث السابع و المائة: صحيح.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٢٨٠

[الحديث ١٠٨]

١٠٨ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ يَحْيَى الْأَزْرَقِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ وَ أَبَا الْحَسَنِ مُوسَى ع - عَنْ مُحْرِمٍ قَتَلَ زُنْبُورًا فَقَالَ إِنْ كَانَ خَطَأً فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ قَالَ قُلْتُ فَالْعَمْدُ قَالَ لَا يُطْعَمُ شَيْئًا مِنْ طَعَامٍ.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ فِي الْحَمَامَةِ دِرْهَمٌ وَ فِي الْفَرَخِ نِصْفُ دِرْهَمٍ وَ فِي بَيْضِهَا رُبْعُ دِرْهَمٍ

[الحديث ١٠٩]

١٠٩ رَوَى ذَاكَ ابْنُ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَفْصِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ فِي الْحَمَامَةِ دِرْهَمٌ وَ فِي الْفَرَخِ نِصْفُ دِرْهَمٍ وَ فِي الْبَيْضِ رُبْعُ دِرْهَمٍ

و في القاموس: العظايه دويبه كسام أبرص. انتهى.

و قال في الدروس: في العظايه كف من طعام.

الحديث الثامن و المائة: صحيح.

و قال في الدروس: في الزنابير صاع، و في كثيرها شاه. انتهى.

و قال المحقق في الشرائع: في الزبور تردد. و الوجه المنع، و لا كفاره في قتله خطأ، و في قتله عمدا صدقه و لو كف من طعام.

و قال في المدارك: الأصح ما اختاره المصنف، و مقتضى الروايه تعيين الطعام كما أفتى به في النافع.

الحديث التاسع و المائة: صحيح.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٢٨١

[الحديث ١١٠]

١١٠ وَ الَّذِي رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ إِبرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَادٍ عَنْ حَرِيْزٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الْمُحْرَمُ إِذَا أَصَابَ حَمَامَةً فَفِيهَا شَاهٌ وَ إِنْ قَتَلَ فِرَاحَهُ فَفِيهِ حَمَلٌ وَ إِنْ وَطِئَ الْبَيْضَ فَعَلَيْهِ دِرْهَمٌ.

فَلَيْسَ بِمَنَافٍ لِمَا قَدَّمَاهُ لِأَنَّ الْخَبَرَ الْأَوَّلَ مَحْمُولٌ عَلَى مَنْ ذَبَحَ الْحَمَامَ وَ هُوَ مُحِلٌّ وَ الثَّانِي عَلَى مَنْ ذَبَحَهُ وَ هُوَ مُحْرَمٌ وَ لَيْسَ بَيْنَهُمَا تَنَافٍ وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ١١١]

١١١ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ فَضِيلٍ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ قَتَلَ حَمَامَةً مِنْ حَمَامِ الْحَرَمِ وَ هُوَ غَيْرُ مُحْرَمٍ قَالَ عَلَيْهِ قِيمَتُهَا وَ هُوَ دِرْهَمٌ يَتَصَدَّقُ بِهِ أَوْ يَشْتَرِي طَعَامًا لِحَمَامِ الْحَرَمِ وَ إِنْ قَتَلَهَا وَ هُوَ مُحْرَمٌ فِي الْحَرَمِ فَعَلَيْهِ شَاهٌ وَ قِيمَةُ الْحَمَامَةِ.

وَ يَدُلُّ أَيْضًا عَلَى أَنَّهُ مَتَى كَانَ حَلَالًا وَ ذَبَحَ فِي الْحَرَمِ لَا يَلْزَمُهُ أَكْثَرُ مِنَ الْقِيمَةِ مَا رَوَاهُ

الحديث العاشر و المائة: حسن.

الحديث الحادى عشر و المائة: مجهول.

و ربما ظهر من هذه الروايه وجوب التصدق بالقيمه، سواء زادت عن الدرهم أو نقصت، و أن سبب التنصيص على الدرهم كونه قيمتها وقت السؤال، و يؤيده حسنه الحلبي و حسنه معاويه بن عمار.

و قال العلامة فى المنتهى: إن الأحوط وجوب أكثر الأمرين من الدرهم و القيمه، و هو كذلك و إن كان المتجه اعتبار القيمه مطلقا.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٢٨٢

[الحديث ١١٢]

١١٢ موسى بن القاسم عن محمد بن سيف عن منصور قال حَدَّثَنِي صَاحِبُ لَنَا ثِقَةٌ قَالَ كُنْتُ أَمْشِي فِي بَعْضِ طُرُقِ مَكَّةَ فَلَقَيْتَنِي إِنْسَانٌ فَقَالَ ادْبَحْ لِي هَذَيْنِ الطَّيْرَيْنِ فَذَبَحْتُهُمَا نَاسِيًا وَ أَنَا حَلَالٌ ثُمَّ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع فَقَالَ عَلَيْكَ الثَّمَنُ.

[الحديث ١١٣]

١١٣ وَ عَنْهُ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ فَرَّخَيْنِ مُسْرُولَيْنِ ذَبَحْتُهُمَا وَ أَنَا بِمَكَّةَ مُجِلٌّ فَقَالَ لِي لِمَ ذَبَحْتُهُمَا فَقُلْتُ حَيَاءً تَنِي بِهِمَا حَيَارِيَهُ قَوْمٍ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ فَسَأَلْتَنِي أَنْ أَدْبَحَهُمَا فَطَنَّتْ أُنِّي بِالْكُوفَةِ وَ لَمْ أَذْكَرْ أُنِّي بِالْحَرَمِ فَذَبَحْتُهُمَا فَقَالَ تَصَدَّقْ بِثَمَنِهِمَا فَقُلْتُ وَ كَمْ ثَمَنُهُمَا فَقَالَ دِرْهَمٌ خَيْرٌ مِنْ ثَمَنِهِمَا.

وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مَتَى كَانَ مُحْرِمًا لَزِمَهُ دَمٌ مُضَافًا إِلَى مَا تَقَدَّمَ مَا رَوَاهُ

و قال فى الدروس: يشتري بقيمه حمام الحرم علف لحمامه، و ليكن قمحا رواه حماد بن عثمان، و فى روايه ابن فضيل جواز الصدقه به و شراء العلف، و كذا فى روايه على بن جعفر، و فى روايه يزيد بن خليفه أن قيمه البيض يعلف به حمام الحرم أيضا، و مثله رواه على بن جعفر، و قيمه الأهلى إذا كان فى الحرم صدقه، و يحتمل كونها للمالك مع الفداء.

الحديث الثانى عشر و المائة: مجهول.

الحديث الثالث عشر و المائة: صحيح.

قوله عليه السلام: درهم خير من ثمنهما أى: لكل منهما نصف درهم لكونهما فرضين.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٢٨٣

[الحديث ١١٤]

١١٤ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ عَنِ ابْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ قَالَ فِي مُحْرِمٍ ذَبَحَ طَيْرًا إِنَّ عَلَيْهِ دَمَ شَاهٍ يُهْرِيقُهُ فَإِنْ كَانَ فَرْخًا فَجَدِيٌّ أَوْ حَمَلٌ صَغِيرٌ مِنَ الضَّأْنِ.

وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَلْزِمُهُ قِيَمَةُ الْبَيْضَةِ دِرْهَمًا إِذَا كَانَ مُحْرِمًا مَا رَوَاهُ

[الحديث ١١٥]

١١٥ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ وَ إِنْ وَطِئَ الْمُحْرِمُ بَيْضَةً وَ كَسَّرَهَا فَعَلَيْهِ دِرْهَمٌ كُلُّ هَذَا يَنْصَدَقُ بِهِ

الحديث الرابع عشر و المائة: صحيح.

و ذهب علماؤنا أجمع إلى أن في قتل الحمام شاه على المحرم، و المشهور أن في قتلها على المحل في الحرم درهم، و في فرخها للمحرم حمل، و للمحل في الحرم نصف درهم، و لو كان محرما في الحرم اجتمع عليه الأمران.

و الحمل بالتحريك من أولاد الضأن ماله أربعة أشهر فصاعدا، و الجدى من أولاد المعز ما بلغ سنه كذلك.

و هذا الخبر يدل على الاكتفاء بالجدى مكان الحمل، و عمل به بعض المحققين من المتأخرين، و هو جيد.

الحديث الخامس عشر و المائة: صحيح.

و ذكر أكثر الأصحاب أن في بيضها إذا تحرك الفرخ حمل، و قبل التحرك على المحرم درهم و على المحل ربع درهم، و لو كان محرما في الحرم لزمه درهم و ربع.

و كلام المحقق في الشرائع و غيره يقتضى عدم الفرق في هذا الحكم بين

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨ ص: ٢٨٤

بِمَكَّةَ وَ مِنِّي وَ هُوَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى - تَنَاؤُهُ أَيَدِيكُمْ وَ رِمَا حُكْمُ.

فَإِنْ كَانَ الْحَمَامُ مِنْ حَمَامِ الْحَرَمِ وَ قَتَلَهُ فِي الْحَرَمِ وَ هُوَ حَلَالٌ لَزِمَتْهُ الْقِيَمَةُ لَا غَيْرُ وَ إِنْ كَانَ مُحْرِمًا فِي الْحَرَمِ لَزِمَتْهُ الْقِيَمَةُ

وَ الدَّمِّ وَ إِن كَانَ مُحْرِمًا فِي الْحِلِّ لَزِمَتْهُ الْكُفَّارَةُ فَحَسِبُ رَوَى

[الحديث ١١٦]

١١٦ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنِ الْجَرَمِيِّ عَنْهُمَا عَنِ ابْنِ مُسَيْكَانَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ مُحْرِمٍ قَتَلَ حَمَامَةً مِنْ حَمَامِ الْحَرَمِ خَارِجًا مِنَ الْحَرَمِ قَالَ فَقَالَ عَلَيْهِ شَاءَ قُلْتُ فَإِنْ قَتَلَهَا فِي جَوْفِ الْحَرَمِ قَالَ عَلَيْهِ شَاءَ وَ قِيمَةُ الْحَمَامَةِ قُلْتُ فَإِنْ قَتَلَهَا فِي الْحَرَمِ وَ هُوَ حَلَالٌ قَالَ عَلَيْهِ تَمَنَّا لَيْسَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ قُلْتُ فَمَنْ قَتَلَ فَرَخًا مِنْ فَرَاحِ الْحَمَامِ وَ هُوَ مُحْرِمٌ قَالَ عَلَيْهِ حَمَلٌ.

[الحديث ١١٧]

١١٧ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ فِي حَمَامِ مَكَّةَ الْأَهْلِيِّ غَيْرِ حَمَامِ الْحَرَمِ

المحل في الحرم و المحل في الحل و الحرم، و صرح الشهيدان بأن حكم البيض بعد تحرك الفرخ حكم الفرخ، و مقتضاه اختصاص هذا الحكم بالمحرم في الحل، و أنه يجب على المحل في الحرم نصف درهم، و يجتمعان على المحرم في الحرم، و هو غير واضح.

قوله: و هو قول الله لعل المعنى أن البيض أيضا داخل في الصيد المذكور في تلك الآيه.

الحديث السادس عشر و المائة: موثق.

الحديث السابع عشر و المائة: مجهول.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٢٨٥

مَنْ ذَبَحَ مِنْهُ طَيْرًا وَ هُوَ غَيْرٌ مُحْرِمٍ فَعَلَيْهِ أَنْ يَتَصَدَّقَ وَ إِن كَانَ مُحْرِمًا فَشَاءَ عَنْ كُلِّ طَيْرٍ.

وَ إِذَا أَصَابَ فِي الْحَرَمِ غَيْرِ حَمَامِ الْحَرَمِ وَ هُوَ مُحِلٌّ فَعَلَيْهِ قِيمَتُهُ حَسَبَ مَا قَدَّمْنَا وَ رَوَى أَيْضًا

[الحديث ١١٨]

١١٨ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ حَمَادٍ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ مُحَمَّدٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ أَهْدَى إِلَيْهِ حَمَامًا أَهْلِيَّ جِيءَ بِهِ وَ هُوَ فِي الْحَرَمِ مُحِلٌّ قَالَ إِنْ أَصَابَ مِنْهُ شَيْئًا فَلْيَتَصَدَّقْ مَكَانَهُ بِنَحْوِ مَنْ تَمَنَّى.

وَ الطَّيْرُ الْأَهْلِيُّ إِذَا أُدْخِلَ الْحَرَمَ فَلَا يَمَسُّ أَيْضًا بَلْ يُخَلَّى سَبِيلَهُ وَ إِن كَانَ مَقْضُوصَ الْجَنَاحِ تُرِكَ حَتَّى يَنْبُتَ رِيشُهُ ثُمَّ يُخَلَّى رَوَى

[الحديث ١١٩]

١١٩ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ طَائِرٍ أَهْلِي أُدْخِلَ الْحَرَمَ حَيًّا فَقَالَ لَا يُمَسُّ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ - وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا

الحديث الثامن عشر و المائة: صحيح.

قوله: فلا يمس أيضا ذهب علماؤنا و أكثر العامه إلى أنه لو أخرجه فتلف كان عليه ضمانه، سواء كان التلف بسببه أو بغيره.

قوله: ترك حتى ينبت ريشه ثم يخلى ذلك مقطوع به فى كلام الأصحاب.

الحديث التاسع عشر و المائة: صحيح.

و يدل على أن "من" فى قوله تعالى شامل لغير ذوى العقول أيضا، فغلب ذوو العقول عليها.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٢٨٦

[الحديث ١٢٠]

١٢٠ وَ عَنْهُ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ قَالَ الْحَكَمُ بْنُ عَتِيْبَةَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ مَا تَقُولُ فِي رَجُلٍ أَهْرَدَى لَهُ حَمَامٌ أَهْلِيٌّ وَ هُوَ فِي الْحَرَمِ مِنْ غَيْرِ الْحَرَمِ فَقَالَ أَمَا إِنْ كَانَ مُسْتَوِيًّا خَلَيْتَ سَبِيلَهُ وَ إِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ أَحْسَنْتَ إِلَيْهِ حَتَّى إِذَا اسْتَوَى رِيشُهُ خَلَيْتَ سَبِيلَهُ.

[الحديث ١٢١]

١٢١ وَ عَنْهُ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ مُنْتَنَى عَنْ كَرِبِ الصَّيْرِفِيِّ قَالَ كُنَّا جَمِيعًا فَاشْتَرَيْنَا طَائِرًا فَقَصَصْنَا وَ أَدْخَلْنَاهُ الْحَرَمَ فَعَابَ ذَلِكَ عَلَيْنَا أَصْحَابُنَا أَهْلُ مَكَّةَ فَأَرْسَلَ كَرِبٌ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع يَسْأَلُهُ فَقَالَ اسْتَوْدِعْهُ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ مُسْلِمًا أَوْ امْرَأَةً فَإِذَا اسْتَوْفَى رِيشَهُ خَلُّوا سَبِيلَهُ.

وَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُصَادَ شَيْءٌ مِنْ حَمَامِ الْحَرَمِ وَ إِنْ كَانَ فِي الْحِلِّ رَوَى ذَلِكَ

[الحديث ١٢٢]

١٢٢ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَخِي مُوسَى ع عَنْ حَمَامِ الْحَرَمِ يُصَادُ فِي الْحِلِّ فَقَالَ لَا يُصَادُ حَمَامُ الْحَرَمِ

الحديث العشرون و المائة: ضعيف.

الحديث الحادى والعشرون والمائه: حسن.

قوله: فعاب ذلك علينا فى الفقيه: فعاب ذلك علينا أهل مكة، و لعله الصواب.

و مقتضى الروايه جواز إيداعه المسلم ليحفظه إلى أن يكمل ريشه، و اعتبر فى المنتهى كونه ثقه.

الحديث الثانى والعشرون والمائه: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٢٨٧

حَيْثُ كَانَ إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ مِنْ حَمَامِ الْحَرَمِ.

وَ مَنْ نَتَفَ رِيشَهُ مِنْ حَمَامِ الْحَرَمِ فَلْيَتَصَدَّقْ بِصَدَقِهِ بِتِلْكَ الْيَدِ رَوَى

[الحديث ١٢٣]

١٢٣ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ صَيْفُوَانَ عَنِ ابْنِ مُسَيْكَانَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْمُونٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع رَجُلٌ نَتَفَ رِيشَهُ حَمَامَةٍ مِنْ حَمَامِ الْحَرَمِ قَالَ يَتَصَدَّقُ بِصَدَقِهِ عَلَى مَسْكِينٍ وَ يُطْعِمُ بِالْيَدِ الَّتِي نَتَفَهَا فَإِنَّهُ قَدْ أَوْجَعَهَا.

وَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُخْرَجَ شَيْءٌ مِنْ طُيُورِ الْحَرَمِ مِنَ الْحَرَمِ وَ مَنْ أَخْرَجَ وَجَبَ عَلَى مَنْ أَخْرَجَهُ أَنْ يَرُدَّهُ فَإِنْ مَاتَ فَعَلَيْهِ قِيَمَتُهُ يَتَصَدَّقُ بِهِ رَوَى ذَلِكَ

[الحديث ١٢٤]

١٢٤ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَخِي مُوسَى ع عَنْ رَجُلٍ أَخْرَجَ حَمَامَةً مِنْ حَمَامِ الْحَرَمِ إِلَى الْكُوفَةِ أَوْ غَيْرِهَا قَالَ عَلَيْهِ أَنْ يَرُدَّهَا فَإِنْ مَاتَتْ فَعَلَيْهِ ثَمَنُهَا يَتَصَدَّقُ بِهِ

الحديث الثالث والعشرون والمائه: مجهول.

و قال فى الدروس: من نتف ريشه من حمام الحرم، فعليه صدقه بتلك اليد و لا تجزى بغيرها، و الظاهر تعددها بتعدد الريش، و لا تسقط الصدقه بنبات الريش، و فى التعدى إلى غيرها و إلى نتف الوبر نظر، و يمكن هنا الأرش، و كذا لو حدث بنتف الريش عيب فى الحمامه ضمن أرشه مع الصدقه، و الأقرب عدم وجوب تسليم الأرش باليد الجانيه، و لو نتف بغير يده تصدق بما شاء.

الحديث الرابع والعشرون والمائه: صحيح.

و ذهب الأصحاب إلى أن من أخرج صيدا من الحرم، و جب عليه إعادته.

[الحديث ١٢٥]

١٢٥ وَ عَنْهُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ صِدْقَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ عِيصِ بْنِ الْقَاسِمِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ شِرَاءِ الْقَمَارِيِّ يُخْرَجُ مِنْ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةَ فَقَالَ مَا أَحَبُّ أَنْ يُخْرَجَ مِنْهُمَا شَيْءٌ.

وَ إِذَا أَدْخَلَ الْمُحْرِمُ طَيْرًا الْحَرَمَ فَلَيْسَ لَهُ إِخْرَاجُهُ مِنْهُ وَ إِذَا أَخْرَجَهُ فَعَلَيْهِ دَمٌ رَوَى

و لو تلف قبل ذلك ضمنه، و ليس فى الروايات دلالة على حكم غير الطير، إلا أن الأصحاب قاطعون بتساوى أنواع الصيد فيه.

الحديث الخامس و العشرون و المائة: صحيح.

و لا- ريب فى أنه لا- يجوز قتل القمارى و الدباسى و لا- أكلهما، و اختار الشيخ فى النهاية جواز شرائهما و إخراجهما، و ذكر المحقق أن به روايه، و لم نقف على روايه تتضمن الجواز صريحاً، و لعله أشار

بذلك إلى هذه الرواية، و هي مع اختصاصها بالقمارى غير صريحه فى الجواز.

و قال ابن إدريس: لا يجوز إخراج هذين النوعين كغيرهما من طيور الحرم.

و هو ظاهر اختيار الشيخ هنا، و هو أقوى.

قوله: أن يخرج منها الضمير راجع إلى مكة، أو كل من مكة و المدينة، أو إلى جنس القمارى باعتبار معنى الجمعیه.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٢٨٩

[الحديث ١٢٦]

١٢٦ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ بَعْضِ رِجَالِهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عِ إِذَا أُدْخِلْتَ الطَّيْرَ الْمَدِينَةَ فَجَائِزٌ لَكَ أَنْ تُخْرِجَهُ مِنْهَا مَا أُدْخِلْتَ وَإِذَا أُدْخِلْتَ مَكَّةَ فَلَيْسَ لَكَ أَنْ تُخْرِجَهُ.

[الحديث ١٢٧]

١٢٧ رَوَى مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يُونُسَ عَنْ يَعْقُوبَ قَالَ أُرْسِلْتُ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ ع قَالَ قُلْتُ لَهُ حَمَامٌ أُخْرِجَ بِهَا مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى مَكَّةَ ثُمَّ أُخْرِجَهَا مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْكُوفَةِ قَالَ لَهُ أَرَى أَنَّهُنَّ كُنَّ فُزِهَةً قُلْتُ لَهُ أَنْ يَذْبَحَ عَنْ كُلِّ طَيْرٍ شَاءَ.

وَ مَنْ أَعْلَقَ بَابَهُ عَلَى طَائِرٍ فَمَاتَ فَإِنْ كَانَ أَعْلَقَ عَلَيْهِ وَ هُوَ مُحِلٌّ فَإِنَّ عَلَيْهِ قِيمَتَهُ وَ إِنْ كَانَ أَعْلَقَ عَلَيْهِ بَعِيدَ مَا أُحْرِمَ فَعَلَيْهِ شَاءَ وَ إِنْ كَانَ مِنْ طَيْرِ الْحَرَمِ فَعَلَيْهِ قِيمَتُهَا يَشْتَرِي بِهِ عِلْفًا لَطِيئِرِ الْحَرَمِ رَوَى

الحديث السادس و العشرون و المائة: مرسل.

الحديث السابع و العشرون و المائة: مجهول.

قوله عليه السلام: كن فرهه أى: معلمه لإرسال الكتب، أو قابله لذلك، أو جیده.

قال فى القاموس: فره ككرم فراهه و فراهيه حذق فهو فاره بين الفروهه، الجمع فره كركع و سكره و سفره و كتب.

قوله عليه السلام: يذبح مكان كل طير شاه لعله محمول على ما إذا لم يمكن إعادتها،

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٢٩٠

[الحديث ١٢٨]

١٢٨ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ حَمَادِ بْنِ عَيْسَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُمَرَ وَ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ قَالَا قُلْنَا لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع رَجُلٌ أَغْلَقَ بَابَهُ عَلَى طَائِرٍ فَقَالَ إِنْ كَانَ أَغْلَقَ الْبَابَ بَعْدَ مَا أَحْرَمَ فَعَلَيْهِ شَاءٌ وَإِنْ كَانَ أَغْلَقَ الْبَابَ قَبْلَ أَنْ يُحْرَمَ فَعَلَيْهِ ثَمَنُهُ.

[الحديث ١٢٩]

١٢٩ وَ عَنْهُ عَنْ مُوسَى بْنِ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ أَغْلَقَ بَابَهُ عَلَى حَمَامٍ مِنْ حَمَامِ الْحَرَمِ وَ فَرَخٍ وَ بَيْضٍ فَقَالَ إِنْ كَانَ أَغْلَقَ عَلَيْهَا قَبْلَ أَنْ يُحْرَمَ فَإِنَّ عَلَيْهِ لِكُلِّ طَيْرٍ دِرْهَمًا وَ لِكُلِّ فَرْخٍ نِصْفَ دِرْهَمٍ وَ الْبَيْضُ لِكُلِّ بَيْضَةٍ نِصْفُ دِرْهَمٍ وَ إِنْ كَانَ أَغْلَقَ عَلَيْهَا بَعْدَ مَا أَحْرَمَ فَإِنَّ عَلَيْهِ لِكُلِّ طَائِرٍ شَاءٌ وَ لِكُلِّ فَرْخٍ حَمَلًا وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ تَحَرَّكَ فَدِرْهَمٌ وَ لِلْبَيْضِ نِصْفُ دِرْهَمٍ

و ظاهر الشيخ أن بمجرد الإخراج يلزمه الدم، و ظاهر الأكثر أنه إنما يلزم إذا تلفت.

الحديث الثامن و العشرون و المائة: صحيح.

الحديث التاسع و العشرون و المائة: موثق على نسخه و مجهول على الأخرى.

إذ في بعض النسخ " و عنه عن موسى " فهو موثق، و زيد " عنه " سهوا. و في بعضها " عن محسن " فالخبر مجهول، و الظاهر جهاله الخبر على التقديرين، إذ كون موسى هنا ابن القاسم المتقدم في غايه البعد.

و قال المحقق في الشرائع: من أغلق على حمام من حمام الحرم و فراخ و بيض ضمن بالإغلاق، فإن زال السبب و أرسلها سليمة سقط الضمان، و لو هلكت ضمن الحمامه بشاه، و الفرخ بحمل، و البيضة بدرهم إن كان محرما و إن كان محلا، ففي الحمامه درهم، و في الفرخ نصف، و في البيضة ربع، و قيل:

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٢٩١

[الحديث ١٣٠]

١٣٠ وَ عَنْهُ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ زِيَادِ الْوَاسِطِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ ع عَنْ قَوْمٍ أَغْلَقُوا الْبَابَ عَلَى حَمَامٍ مِنْ حَمَامِ الْحَرَمِ فَقَالَ عَلَيْهِمْ قِيمَةٌ كُلُّ طَائِرٍ دَرَاهِمٌ يَشْتَرَى بِهِ عِلْفًا لِحَمَامِ الْحَرَمِ.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ مَنْ نَفَّرَ حَمَامَ الْحَرَمِ فَعَلَيْهِ دَمٌ شَاهٍ فَإِنْ لَمْ يَزَجِعْ فَعَلَيْهِ

الإغلاق، لظاهر الرواية، و الأول أشبه.

و قال فى المدارك: الأصل فى المسأله روايه يونس بن يعقوب، و مقتضاها وجوب الفديه بنفس الإغلاق، لكنها ضعيفه السند، و بمضمونها أفتى الشيخ و جمع من الأصحاب، و نزلها المصنف على ما إذا هلكت بالإغلاق، و هو جيد.

لكن يتوجه عليه أن إتلاف المحرم لحمام الحرم موجب للفداء و القيمه معا لا- للفداء خاصه، و إن كان بسبب الإغلاق، كما صرح به العلامه فى المنتهى و غيره.

و حمل الإغلاق الواقع فى الروايه على ما كان فى غير الحرم غير مستقيم، أما أولا فلأنه خلاف المتبادر من اللفظ، و أما ثانيا فلأن لزوم القيمه به لغير المحرم يقتضى وجوب الفداء و القيمه على المحرم، إلا أن يقال: بوجوب الفداء خاصه على المحرم فى الحرم فى هذا النوع من الإتلاف.

و يمكن تنزيل الروايه على ما إذا جهل حال الحمام و بيضه و فرخه بعد الإغلاق، و يمنع مساواه فدائه لفداء الإتلاف لانتفاء الدليل عليه.

الحديث الثلاثون و المائة: صحيح.

قوله: فإن لم يرجع فعليه قال فى الإيضاح: المراد بالرجوع العود إلى السكون فى الموضع المعتاد

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٢٩٢

لِكُلِّ طَيْرٍ دَمٌ شَاهٍ ذَكَرَ ذَلِكَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ بَابُوَيْهِ فِي رِسَالَتِهِ وَ لَمْ أَجِدْ بِهِ حَدِيثًا

مُسْنَدًا قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ مَنْ دَلَّ عَلَى صَيْدٍ وَ هُوَ مُحْرَمٌ فَقَتَلُوهُ فَعَلَيْهِ فِدَاؤُهُ

[الحديث ١٣١]

١٣١ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِيهِ وَ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعًا عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَنْصِ بْنِ الْبُخْتَرِيِّ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ

[لها] في الحرم. انتهى.

و إطلاق الحكم يقتضى مطلق التنفير و إن لم يخرج من الحرم، و قيده الشهيد رحمه الله في بعض تحقیقاته بما لو تجاوز الحرم.

و إطلاق كلام الأصحاب يقتضى عدم الفرق بين كونه محلاً أو محرماً. و احتمال بعض الأصحاب وجوب الفداء و القیمه إذا كان محرماً في الحرم، و هو بعيد جداً.

و لو كان المنفر حمامه واحده، ففي وجوب الشاه مع العود و عدمه وجهان.

قوله: ذكر ذلك أقول: هو عبارته الفقه الرضوى، و كذا كل ما يذكره في رساله و ليس في الأخبار فهو من الفقه، كما يظهر من كتابنا الكبير.

قوله: فعلیه فداؤه هذا الحكم إجماعی.

الحديث الحادى و الثلاثون و المائة: حسن كالصحيح.

ملاذ الأخبار فی فهم تهذیب الأخبار، ج ٨، ص: ٢٩٣

حَازِمٌ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الْمُحْرِمُ لَا يَدُلُّ عَلَى الصَّيْدِ فَإِنْ دَلَّ عَلَيْهِ فَقُتِلَ فَعَلَيْهِ الْفِدَاءُ.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ لَوْ اجْتَمَعَ جَمَاعَةٌ مُحْرَمُونَ عَلَى صَيْدٍ فَقَتَلُوهُ لَوَجِبَ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ الْفِدَاءُ

[الحديث ١٣٢]

١٣٢ رَوَى الْحَسَنُ بْنُ بِنِ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِنْ اجْتَمَعَ قَوْمٌ عَلَى صَيْدٍ وَ هُمْ مُحْرَمُونَ فِي صَيْدِهِ أَوْ أَكَلُوا مِنْهُ فَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ قِيمَتُهُ

قوله: فإن دل عليه فقتل قال الفاضل التستري رحمه الله: كذا فيما عندنا من نسخ الكافي، و هي متعدده و بعضها مقابل، و لم

يذكره في المختلف فيما عندنا من النسخ و هو متعدد، و احتج به لما نقله من ابن البراج أنه أطلق

فى إيجاب الفداء على الدال من غير تقييد لذلك بالقتل.

قوله: لوجب على كل واحد منهم الفداء هذا الحكم أيضا إجماعى.

الحديث الثانى و الثلاثون و المائة: صحيح.

قوله عليه السلام: فى صيده متعلق بالاجتماع، و تعلقه بقوله "محرمون" أى: يحرم عليهم صيده بعيد.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٢٩٤

[الحديث ١٣٣]

١٣٣ موسى بن القاسم عن علي بن الحسن الجرمي عن محمد بن أبي حمزة و درست عن عبد الله بن مسكان عن أبي بصير عن أبي عبد الله قال سألته عن قوم محرمين اشتروا صيدا فاشتروا فيه فقالت ربيعة لهم اجعلوا لى فيه بدرهم فجعلوا لها فقال على كل إنسان منهم شاة.

[الحديث ١٣٤]

١٣٤ و عنه عن علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عن قوم اشتروا ظبيا فأكلوا منه جميعا و هم حرم ما عليهم قال على كل من أكل منهم فداء صيد كل إنسان منهم على حدته فداء صيد كاملا.

فإذا رمى اثنان صيدا فأصاب أحدهما و لم يصب الآخر فعليهما جميعا الفداء روى

[الحديث ١٣٥]

١٣٥ موسى بن القاسم عن محمد بن إسماعيل عن أبيه عن إدريس بن عبد الله قال سألت أبا عبد الله عن محرمين يرميان صيدا فأصابه أحدهما الجزاء بينهما أو على كل واحد منهما قال عليهما جميعا يفدى كل واحد منهما على حدته

الحديث الثالث و الثلاثون و المائة: موثق.

الحديث الرابع و الثلاثون و المائة: صحيح.

و قال فى المدارك: هذه الروايات إنما تدل على ضمان كل من المشتركين فى قتل الصيد الفداء كاملا إذا كانوا محرمين، و ذكر الشارح أنه لا فرق فى هذا الحكم بين المحرمين و المحليين فى الحرم، و هو غير واضح.

الحديث الخامس و الثلاثون و المائة: مجهول.

[الحديث ١٣٦]

١٣٦ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبِئَابٍ عَنْ ضُرَيْسِ بْنِ أَعْيَنَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَنِ رَجُلَيْنِ مُحْرَمَيْنِ رَمَيَا صَيْدًا فَأَصَابَهُ أَحَدُهُمَا قَالَ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْفِدَاءُ.

فَإِنْ قَتَلَ مُحْرَمٌ وَ مُجَلٌّ صَيْدًا فَعَلَى الْمُحْرَمِ الْفِدَاءُ كَامِلًا وَ عَلَى الْمُجَلِّ نِصْفُ الْفِدَاءِ رَوَى

[الحديث ١٣٧]

١٣٧ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ عَنْ

و في بعض النسخ " عن محمد بن سهل " مكان " محمد بن إسماعيل " و هو الظاهر، فهو مجهول كالحسن.

و قال المحقق في الشرائع: إذا رمى اثنان فأصاب أحدهما و أخطأ الآخر، فعلى المصيب فداء بجنايته و على المخطئ لإعاقته.

و قال في المدارك: لا يخفى أن رمى الاثنين لا يقتضى تحقق الإعانة من المخطئ، و الأصح لزوم الفديه للمخطئ مطلقاً، كما اختاره الشيخ و أكثر الأصحاب. و قال ابن إدريس: لا يجب على المخطئ شيء، إلا أن يدل فيجب للدلالة لا للرمي.

الحديث السادس و الثلاثون و المائة: صحيح.

و قال صاحب المنتقى: هذا الحديث منقطع الإسناد، لأن موسى بن القاسم يروى عن ابن رثاب بالواسطة، و سيجيء توسط اللؤلؤى بينهما، و في أمره إشكال.

الحديث السابع و الثلاثون و المائة: ضعيف على المشهور.

أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ ع قَالَ كَانَ عَلِيُّ ع يَقُولُ فِي مُحْرَمٍ وَ مُجَلٍّ قَتَلَا صَيْدًا فَقَالَ عَلَى الْمُحْرَمِ الْفِدَاءُ كَامِلًا وَ عَلَى الْمُجَلِّ نِصْفُ الْفِدَاءِ وَ هَذَا إِنَّمَا يَجِبُ عَلَى الْمُجَلِّ إِذَا كَانَ صَيْدُهُ فِي الْحَرَمِ فَأَمَّا إِذَا كَانَ صَيْدُهُ فِي الْحِلِّ فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ.

وَ مَنْ ذَبَحَ صَيْدًا فَعَلَيْهِ شَاءٌ وَ إِنْ كَانَ أَكَلَهُ جَمَاعَةٌ كَانَ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ شَاءٌ رَوَى

[الحديث ١٣٨]

١٣٨ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صَفْوَانَ عَنِ الْحَكَمِ بْنِ أَعْيَنَ عَنْ يُوسُفَ الطَّاطِرِيِّ قَالَ

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ صَيْدُ أَكَلَهُ قَوْمٌ مُحْرَمُونَ قَالَ عَلَيْهِمْ شَاهُ شَاهُ وَ لَيْسَ عَلَيَّ الَّذِي ذَبَحَهُ إِلَّا شَاهُ

و اعلم أنه اختلف الأصحاب في تضاعف الفداء على

المحلين في الحرم إذا اجتمعوا على قتل صيد، فذهب الشيخ وجماعه إلى عدمه، وهذا الخبر يؤيدهم كما لا يخفى.

الحديث الثامن و الثلاثون و المائة: مجهول.

و في بعض النسخ "عن يونس الطاطرى" و في المختلف "عن سيف الطاطرى".

قال التستري رحمه الله: و ما في نسختنا من الأصل و ما هو مكتوب عليه من النسخه موافق لما راجعناه بعد المقابله مع بعض النسخ، و لا يحضرنى حال الكل، و في الكافى كما فى الأصل.

قوله: و ليس على الذى ذبحه أى: إذا لم يأكل، و يحتمل التعميم.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٢٩٧

وَ إِذَا أَوْقَدَ جَمَاعَهُ نَارًا فَوَقَعَ فِيهَا طَائِرٌ وَ لَمْ يَكُنْ قَصْدُهُمْ ذَلِكَ لَزِمَهُمْ بِأَجْمَعِهِمْ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ رَوَى ذَلِكَ

[الحديث ١٣٩]

١٣٩ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَبْدِ بْنِ أَصِيحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَبِي وَلَادٍ الْحَنَاطِ قَالَ خَرَجْنَا سِتَّةَ نَفَرٍ مِنْ أَصِيحَابِنَا إِلَى مَكَّةَ فَأَوْقَدْنَا نَارًا عَظِيمَةً فِي بَعْضِ الْمَنَازِلِ أَرَدْنَا أَنْ نَطْرَحَ عَلَيْهَا لَحْمًا نَكْبِيهِ وَ كُنَّا مُحْرِمِينَ فَمَرَّ بِهَا طَيْرٌ صَافًا مِثْلُ حَمَامَةٍ أَوْ شَبَّهَهَا فَاخْتَرَقَتْ جَنَاحَاهُ فَسَقَطَتْ فِي النَّارِ فَمَاتَتْ فَأَعْتَمَمْنَا لِتَذَلِّكَ فَدَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ بِمَكَّةَ فَأَخْبَرْتَهُ وَ سَأَلْتُهُ فَقَالَ عَلَيْكُمْ فِتْنَةٌ وَاحِدٌ دَمٌ شَاهٍ وَ تَشْتَرِكُونَ فِيهِ جَمِيعًا لِأَنَّ ذَلِكَ كَانَ مِنْكُمْ عَلَى غَيْرِ تَعَمُّدٍ وَ لَوْ كَانَ ذَلِكَ مِنْكُمْ تَعَمُّدًا لَيَقَعَ فِيهَا الصَّيْدُ فَوَقَعَ أَلْزَمْتُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْكُمْ دَمَ شَاهٍ قَالَ أَبُو وَلَادٍ كَانَ ذَلِكَ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَدْخُلَ الْحَرَمَ.

[الحديث ١٤٠]

١٤٠ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنِ اللُّؤْلُؤِيِّ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رِثَابٍ وَ أَبِي جَمِيلَةَ عَنْ أَبَانَ بْنِ تَغْلِبَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ مُحْرِمِينَ

قوله: لزيمهم بأجمعهم ذلك مقطوع به فى كلام الأصحاب.

الحديث التاسع و الثلاثون و المائة: صحيح.

و مورد الروايه إبعاد النار فى حال الإحرام قبل دخول الحرم، و ألحق جمع من الأصحاب بذلك المحل فى الحرم بالنسبه إلى لزوم القيمه، و صرحوا باجتماع الأمرين على المحرم فى الحرم، و هو جيد مع القصد بذلك إلى الاصطیاد، أما بدونه فمشكل.

الحديث الأربعون و المائة: كالصحيح.

أَصَابُوا فِرَاحَ نَعَامٍ فَذَبَحُوهَا وَ أَكَلُوهَا فَقَالَ عَلَيْهِم مَكَانَ كُلِّ فَرِيخٍ أَصَابُوهُ وَ أَكَلُوهُ بَدَنَهُ يَشْتَرِي كُونَ فِيهِنَّ فَيَسْتُرُونَ عَلَى عَدَدِ الْفِرَاحِ وَ
عَدَدِ الرَّجَالِ قُلْتُ فَإِنَّ مِنْهُمْ مَنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ قَالَ يُقَوِّمُ بِحِسَابِ مَا يُصِيبُهُ مِنَ الْبَدَنِ وَ يَصُومُ لِكُلِّ بَدَنِهِ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ يَوْمًا.

وَ إِذَا

أَصَابَ الْمُحْرِمُ طَيْرَيْنِ أَحَدُهُمَا مِنْ طَيْرِ الْحَرَمِ وَالْآخَرُ مِنْ طَيْرِ غَيْرِ الْحَرَمِ يَشْتَرِي بِقِيمَةِ طَيْرِ الْحَرَمِ عَافًا يُطْعِمُهُ لِحَمَامِ الْحَرَمِ وَ
يَتَصَدَّقُ بِجَزَاءِ الْآخَرِ رَوَى

[الحديث ١٤١]

١٤١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَحْمَدَ

وقال الفاضل التستري رحمه الله: لعل فيه دلالة على أنه لا يلزم الأكل فداء آخر سوى فداء الصيد، كما فهمه بعض فهما حجه على المخالف. انتهى.

وأقول: ظاهر قوله "على عدد الفراخ و عدد الرجال" أنه يلزم على كل رجل بعدد الفراخ بدنه، كما ذكره الأصحاب، و ظاهر قوله عليه السلام "يشتركون فيهن" الاجتزاء بدنه بإزاء كل فرخ للجميع، إلا أن يوجه بأن المراد اشتراكهم في وجوب البدنه، أى: هذا الحكم مشترك بينهم، أو المراد الاشتراك في أصل الشراء، أى: يعطون جميعا القيمة فيشترون بهذا العدد.

واعلم أنه اختلف الأصحاب فى فراخ النعام، فذهب الأ-كثر إلى أن الواجب فيه بقدره من صغار الإبل للمماثلة التى تظهر من الآيه. وقال الشيخ فى النهايه و المبسوط: إنه يجب فيه ما يجب فى النعامه، لهذه الروايه، و الظاهر أنه لا خلاف فى إجزاء الكبير.

الحديث الحادى و الأربعون و المائة: ضعيف.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٢٩٩

بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَضْرٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ عُثْمَانَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع رَجُلٌ أَصَابَ طَيْرَيْنِ وَاحِدٌ مِنْ حَمَامِ الْحَرَمِ وَالْآخَرُ مِنْ حَمَامِ
غَيْرِ الْحَرَمِ قَالَ يَشْتَرِي بِقِيمَةِ الَّذِي مِنْ حَمَامِ الْحَرَمِ قَمْحًا فَيُطْعِمُهُ حَمَامِ الْحَرَمِ وَ يَتَصَدَّقُ بِجَزَاءِ الْآخَرِ.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ عَلَى الْمُحْرِمِ فِي صِغَارِ النَّعَامِ بِقَدْرِهِ مِنْ صِغَارِ الْإِبِلِ وَ قَدْ مَضَى ذِكْرُ ذَلِكَ مُسْتَوْفَى ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ إِذَا
كَسَّرَ

الْمُحْرَمُ بَيْضَ نَعَامٍ فَعَلَيْهِ أَنْ يُرْسَلَ فُحُولَهُ الْإِبِلِ فِي إِنْثَاهَا بِعِدِّ مَا كَسِرَ فَمَا تُنْتَجِ كَانَ هَدِيًّا لِنَيْتِ اللَّهِ تَعَالَى فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ذَلِكَ فَعَلَيْهِ لِكُلِّ بَيْضِهِ شَاهٌ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ أَطْعَمَ عَنْ كُلِّ بَيْضِهِ عَشْرَةَ مَسَاكِينَ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ صَامَ عَنْ كُلِّ بَيْضِهِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ

[الحديث ١٤٢]

١٤٢ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَضِحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ أَصَابَ بَيْضَ نَعَامِهِ وَهُوَ مُحْرَمٌ قَالَ يُرْسَلُ الْفَحْلُ فِي الْإِبِلِ عَلَى عِدِّ الْبَيْضِ قُلْتُ فَإِنَّ الْبَيْضَ يَفْسِدُ كُلُّهُ وَ يَصِلُحُ كُلُّهُ قَالَ مَا يُنْتَجِ مِنَ الْهَدْيِ فَهُوَ هَدْيٌ بِالْبَالِغِ الْكَعْبَةِ وَإِنْ لَمْ يُنْتَجِ فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ إِبِلًا فَعَلَيْهِ لِكُلِّ بَيْضِهِ شَاهٌ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَالْصَّدَقَةُ عَلَى عَشْرَةِ مَسَاكِينَ لِكُلِّ مَسْكِينٍ مُدٌّ فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ فَصِيَامٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ

و في بعض النسخ: عن أبي نصر.

قوله: و إذا كسر المحرم بيض نعام لا خلاف في تلك الأحكام.

الحديث الثاني و الأربعون و المائة: ضعيف.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٣٠٠

[الحديث ١٤٣]

١٤٣ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ مَنْ أَصَابَ بَيْضَ نَعَامٍ وَهُوَ مُحْرَمٌ فَعَلَيْهِ أَنْ يُرْسَلَ الْفَحْلُ فِي مِثْلِ عِدِّهِ الْبَيْضِ مِنَ الْإِبِلِ فَإِنَّهُ رَبَّمَا فَسَدَ كُلُّهُ وَ رَبَّمَا خُلِقَ كُلُّهُ وَ رَبَّمَا صِلَحَ بَعْضُهُ وَ فَسَدَ بَعْضُهُ فَمَا تُنْتَجِ الْإِبِلُ فِي هَدْيًا بِالْبَالِغِ الْكَعْبَةِ

الحديث الثالث و الأربعون و المائة: صحيح.

و الذي بعده مرسل لم نعه خبرا، و لم نحسبه في العدد لذلك.

و قال المحقق في الشرائع: السائق يضمن ما تجنيه دابته، و كذا الراكب إذا وقف بها، و إذا سار ضمن ما تجنيه يديها.

و قال في المدارك: ألحق العلامة رحمه الله في المنتهى الرأس باليدين، و اقتصر على سقوط ضمان جنايه الرجلين خاصه، و استدل بقوله عليه السلام "الرجل جبار" أي: هدر.

و لم أقف في هذا التفصيل على

روايه من طرق الأصحاب، إلا أن حكمها في مطلق الجنايه كذلك، و صحیحه أبی الصباح و حسنه معاويه بن عمار مطلقتان فی ضمان ما تطأه الدابه من غير فرق بين الیدین و الرجلین.

قوله: ربما أزلقت أى: جميعا، أو كان فيها ما يزلق أى يزلق بعضها.

فی القاموس: أزلقت الناقه أجهضت.

ملاذ الأخیار فی فهم تهذیب الأخبار، ج ٨، ص: ٣٠١

[الحديث ١٤٤]

١٤٤ وَ رُوِيَ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ ع فَقَالَ لَهُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِنِّي خَرَجْتُ مُحْرِمًا فَوَطِئْتُ نَاقَتِي بَيْضَ نَعَامٍ فَكَسَّرْتُهُ فَهَلْ عَلَيَّ كَفَّارَةٌ فَقَالَ لَهُ امْضِ فَاسْأَلِ ابْنِي الْحَسَنَ عَنْهَا وَ كَانَ بِحَيْثُ يَسْمَعُ كَلَامَهُ فَتَقَدَّمَ إِلَيْهِ الرَّجُلُ فَسَأَلَهُ فَقَالَ لَهُ الْحَسَنُ ع يَجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تُرْسِلَ فُحُولَهُ الْإِبِلِ فِي إِنْثَاهَا بِعَدِيدٍ مَا انْكَسَرَ مِنَ الْبَيْضِ فَمَا تُبَيِّحُ فَهُوَ هَيْدِي لِبَيْتِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ فَقَالَ لَهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع يَا بُنَيَّ كَيْفَ قُلْتَ ذَلِكَ وَ أَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ الْإِبِلَ رُبَّمَا أَرْزَلَتْ أَوْ كَانَتْ فِيهَا مَا يُرْلَقُ فَقَالَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ وَ الْبَيْضُ رُبَّمَا أَمْرَقَ أَوْ كَانَتْ فِيهِ مَا يُمْرَقُ فَتَبَسَّمَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع وَ قَالَ لَهُ صَدَقْتَ يَا بُنَيَّ ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ - ذُرِّيَّةٌ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ وَ اللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ.

[الحديث ١٤٥]

١٤٥ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ وَ صَفْوَانَ وَ غَيْرِهِ عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ مُحْرِمٍ وَ طِئِ بَيْضِ نَعَامٍ فَشَدَّخَهَا قَالَ فَقَضَى فِيهَا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع أَنْ يُرْسِلَ الْفَحْلَ فِي مِثْلِ عِدَدِ الْبَيْضِ مِنَ الْإِبِلِ الْإِنَاثِ فَمَا لَقِحَ وَ سَلِمَ كَانَ التَّاجُ هَدِيًّا بِالْكَعْبَةِ وَ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع وَ مَا وَطِئْتُهُ أَوْ وَطِئْتُهُ بِعَيْرِكَ أَوْ دَابَّتِكَ وَ أَنْتَ مُحْرِمٌ فَعَلَيْكَ فِدَاؤُهُ

و فيه أيضا: أجهضت الناقه ألفت ولدها و قد نبت وبره، فهو مجهض، جمع مجاهيض.

و فيه أيضا: مرقت البيضة كفرح فسدت فصار ماء.

الحديث الخامس و الأربعون و المائة: صحيح.

ملاذ الأخیار فی فهم تهذیب الأخبار، ج ٨، ص: ٣٠٢

[الحديث ١٤٦]

١٤٦ وَ الَّذِي رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع فِي كِتَابِ عَلِيٍّ ع فِي بَيْضِ الْقَطَاهِ بَكَارَةً مِنَ الْغَنَمِ إِذَا أَصَابَهُ الْمُحْرِمُ مِثْلُ مَا فِي بَيْضِ النَّعَامِ

بَكَارِهِ مِنَ الْإِبِلِ.

فَمَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْبَيْضُ مِمَّا قَدْ تَحَرَّكَ فِيهِ الْفَرْخُ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

و في القاموس الشدخ كالمنع الكسر.

الحديث السادس و الأربعون و المائة: صحيح.

و وجوب البكر مع التحرك في بيض النعام مجمع عليه بين الأصحاب، و البكر الفتى من الإبل و الأنثى بكره، و الجمع بكرات و بكار و بكاره قاله في الجمهره، و نحوه قال في القاموس، و المراد أن في كل بيضه بكر أو بكره.

و قال المحقق في الشرائع: في كسر بيض القطا و القبج إذا تحرك الفرخ من صغار الغنم، و قيل: عن البيضه مخاض من

الغنم.

و قال فى المدارك: الأصح ما اختاره من الاكتفاء فى بيض القطا بالصغير من الغنم، لصحيحه سليمان بن خالد، و القول بوجوب المخاض للشيخ و جماعه، و أما بيض الغبج فلم أقف فيه بخصوصه على نص، و الأجود إلحاقه ببيض الحمام، كما اختاره ابن البراج.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٣٠٣

[الحديث ١٤٧]

١٤٧ موسى بن القاسم عن علي بن جعفر قال سألت أخى ع عن رجل كسّر بيض نعام و فى البيض فراخ قد تحرّك فقال عليه لكل فرخ تحرّك بيعت ينحره فى المنحر.

وَ إِذَا اشْتَرَى مُجَلٌّ لِمُحْرَمٍ بَيْضَ نَعَامٍ فَأَكَلَهُ الْمُحْرَمُ فَعَلَى الْمُجَلِّ قِيَمَتُهُ لِكُلِّ بَيْضِهِ دِرْهَمٌ وَ عَلَى الْمُجَلِّ لِكُلِّ بَيْضِهِ شَاةٌ رَوَى

[الحديث ١٤٨]

اصفهانى، مجلسى دوم، محمد باقر بن محمد تقى، ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ١٦ جلد، كتابخانه آيه الله مرعشى نجفى - ره، قم - ايران، اول، ١٤٠٦ هـ ق

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار؛ ج ٨، ص: ٣٠٣

١٤٨ موسى بن القاسم عن الحسن بن محبوب عن علي بن رئاب عن أبي عبيدة قال سألت أبا جعفر عن رجل مجلّ اشترى لمحرّم بيض نعام فأكله المحرّم فما على الذى أكله فقال على الذى اشتراه فداء لكل بيضه درهم و على المحرّم لكل بيضه شاة.

وَ قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ قِيَمَةُ الْفِدَاءِ فَلْيُطْعِمْ أَوْ يَصُمْ وَ يَزِيدُ ذَلِكَ بَيَانًا مَا رَوَاهُ

الحديث السابع و الأربعون و المائة: صحيح.

الحديث الثامن و الأربعون و المائة: صحيح.

و قال فى المدارك: مسائل:

الأولى: إطلاق النص يقتضى عدم الفرق فى لزوم الدراهم للمحل بين أن يكون فى الحل أو الحرم، و لا استبعاد فيه للمساعدته

على المحرم، و احتمال الشارح وجوب أكثر الأمرين من الدرهم و القيمة على المحل فى الحرم، و هو ضعيف.

الثانى: إطلاق النص يقتضى عدم الفرق فى لزوم الشاه للمحرم بالأكل بين أن يكون فى الحل أو فى الحرم، و قوى الشارح التضاعف على المحرم فى الحرم، و حمل الروايه على المحرم فى الحل.

الثالث: لو ملكه المحل بغير شراء و بذله للمحرم فأكله، ففى

[الحديث ١٤٩]

١٤٩ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ فِي بَيْضِ النَّعَامِ شَاهٌ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ إِذَا أَصَابَهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ.

وَ فِي بَيْضِ الْقَطَا يُلْزَمُ أَنْ يُرْسَلَ فُحُولُهُ الْغَنَمِ فِي إِنَائِهَا بَعْدَ الْبَيْضِ فَمَا نَتَجَّ كَانَ هَدِيًّا لِيَتَى اللَّهُ تَعَالَى رَوَى

[الحديث ١٥٠]

١٥٠ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ صَيْفَوَانَ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ وَ ابْنِ مُسْكَانَ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَأَلْنَا عَنْ مُحْرِمٍ وَطَى بَيْضَ الْقَطَا فَشَدَّخَهُ قَالَ يُرْسَلُ الْفَحْلُ فِي مِثْلِ عِدَّةِ الْبَيْضِ مِنَ الْغَنَمِ كَمَا يُرْسَلُ الْفَحْلُ فِي عِدَّةِ الْبَيْضِ مِنَ الْإِبِلِ

على المحل وجهان، أظهرهما: العدم.

الحديث التاسع والأربعون والمائة: ضعيف على المشهور.

وفيه الصيام مقدم على الإطعام، وهو مخالف للمشهور و سائر الأخبار، ولعله من الرواه. ويمكن القول بالتخيير، والعمل بالمشهور أحوط وأولى.

قوله: يلزم أن يرسل هذا مذهب الأصحاب، ولا نعلم فيه مخالفا.

الحديث الخمسون والمائة: صحيح.

والضمير في "قالا" راجع إلى منصور و سليمان، ولعل قوله " و ابن مسكان " معطوف على صفوان، ويمكن عطفه على منصور أيضا.

[الحديث ١٥١]

١٥١ وَ عَنْهُ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ حُكَيْمٍ عَنِ ابْنِ رَبَاطٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ بَيْضِ الْقَطَا قَالَ يُصْنَعُ فِيهِ فِي الْغَنَمِ كَمَا يُصْنَعُ فِي بَيْضِ النَّعَامِ فِي الْإِبِلِ.

وَأَمَّا الْخَبْرُ الَّذِي قَدَّمْنَا ذِكْرَهُ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ أَنَّ فِي بَيْضِ الْقَطَاهِ بَكَارَةً مِنَ الْغَنَمِ

[الحدِيث ١٥٢]

١٥٢ وَ مَا رَوَاهُ أَيْضًا مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ وَطِئَ بَيْضَ قَطَاهِ فَشَدَخَهُ قَالَ يُرْسَلُ الْفَحْلُ فِي عَيْدِ الْبَيْضِ مِنَ الْغَنَمِ كَمَا يُرْسَلُ الْفَحْلُ فِي عَيْدِ الْبَيْضِ مِنَ الْإِبِلِ وَ مَنْ أَصَابَ بَيْضَهُ فَعَلَيْهِ مَخَاضٌ مِنَ الْغَنَمِ.

قَوْلُهُ عَ وَ مَنْ أَصَابَ بَيْضَهُ فَعَلَيْهِ مَخَاضٌ مِنَ الْغَنَمِ لَمَّا يَنَافِي الْأَخْبَارَ الْأَوَّلَةَ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَلْزَمُهُ مَخَاضٌ مِنَ الْغَنَمِ عَلَى التَّعْيِينِ إِذَا كَانَ فِي الْبَيْضِ فَرْخٌ كَمَا قُلْنَا فِي بَيْضِ النَّعَامِ إِنَّمَا تَلْزَمُهُ الْبَدَنَةُ إِذَا كَانَ فِيهَا فِرَاحٌ وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ حُكْمَهُ حُكْمُ بَيْضِ النَّعَامِ مَا رَوَاهُ

الحدِيث الحادى و الخمسون و المائة: مرسل.

الحدِيث الثانى و الخمسون و المائة: صحيح على الظاهر.

و الظاهر أن عبد الملك هو ابن عتبه.

قوله: كما يرسل الفحل فى عدد البيض قد مر الكلام فيه قبل ذلك.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٣٠٦

[الحدِيث ١٥٣]

١٥٣ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ فِي كِتَابِ عَلِيِّ عَ فِي بَيْضِ الْقَطَاهِ كَفَّارَةٌ مِثْلُ مَا فِي بَيْضِ النَّعَامِ.

وَ إِذَا كَسَرَ الْمُحْرَمُ بَيْضَ حِمَامٍ الْحَرَمِ فَعَلَيْهِ قِيمَتُهُ حَسَبَ مَا قَدَّمْنَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا مَا رَوَاهُ

[الحدِيث ١٥٤]

١٥٤ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِي الْحُسَيْنِ التَّمِيمِيِّ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ خَلِيفَةَ قَالَ سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَ وَ أَنَا عِنْدَهُ فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ إِنَّ غُلَامِي طَرَحَ مِكْتَلًا فِي مَنْزِلِي وَ فِيهِ بَيْضَتَانِ مِنْ طَيْرِ حِمَامِ الْحَرَمِ فَقَالَ عَلَيْهِ قِيمَةُ الْبَيْضَتَيْنِ يَغْلِفُ بِهِ حِمَامَ الْحَرَمِ وَ قِيمَةُ الْبَيْضَتَيْنِ وَ قِيمَةُ الطَّيْرِ سِوَاءِ.

[الحدِيث ١٥٥]

١٥٥ رَوَى مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ عَنْ يَزِيدَ بْنِ خَلِيفَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ قُلْتُ لَهُ كَانَ فِي بَيْتِي

مَكْتَلٌ فِيهِ بَيْضٌ مِنْ حَمَامِ الْحَرَمِ فَذَهَبَ غُلَامِي فَأَكَبَّ الْمِكْتَلَ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ أَنَّ فِيهِ بَيْضًا فَكَسَرَهُ فَخَرَجْتُ فَلَقِيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْحَسَنِ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ تَصِدَّقْ بِكَفَيْنِ مِنْ دَقِيقٍ قَالَ ثُمَّ لَقِيْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع فَأَخْبَرْتُهُ فَقَالَ ثَمَنُ طَيْرَيْنِ تُطْعَمُ بِهِ حَمَامَ الْحَرَمِ فَلَقِيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْحَسَنِ بَعْدَ ذَلِكَ فَأَخْبَرْتُهُ فَقَالَ صَدَّقْ فَخُذْ بِهِ فَإِنَّهُ أَخَذَهُ عَنْ آبَائِهِ

الحديث الثالث و الخمسون و المائة: صحيح.

الحديث الرابع و الخمسون و المائة: ضعيف.

الحديث الخامس و الخمسون و المائة: ضعيف.

قوله: قلت له الظاهر أنه زيد من الرواه أو النساخ، و كان قال: كان في بيتي.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٣٠٧

ع.

[الحديث ١٥٦]

١٥٦ وَ أَمَّا الَّذِي رَوَاهُ مُوسَى عَنْ عَبَّاسٍ عَنْ أَبَانَ عَنِ الْحَلِيِّ عُبَيْدِ اللَّهِ قَالَ حَرَّكَ الْغُلَامُ مِكْتَلًا فَكَسَرَ بَيْضَتَيْنِ فِي الْحَرَمِ فَسَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع فَقَالَ جَدَيَانِ أَوْ حَمَلَانِ.

فَلَيْسَ بِمُنَافٍ لِمَا قَدَّمَناه لِأَنَّ هَذَا الْخَبَرَ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْبَيْضُ مِمَّا قَدْ

و في الكافي و الفقيه هكذا: عن يزيد بن خليفة قال: كان في جانب بيتي مکتل فيه بيضتان من حمام الحرم، فذهب الغلام يكب المکتل و هو لا يعلم أن فيه بيضتين فكسرها، فخرجت فلقيت عبد الله بن الحسن - إلخ.

و على ما في الكتاب يحتمل أن يكون قوله " فخرجت " تفسيراً لما أجمل أولاً من السؤال، و يحتمل أن يكون سأل أولاً أبا عبد الله عليه السلام فلم يجبه، ثم خرج فسأل عبد الله، ثم عاد فسأله عليه السلام.

و يدل

على أن المولى ضامن لما يجنيه العبد، إن كان المراد بالغلام العبد، و يحمل على ما إذا أحرم بإذن المولى، و إن كان [المراد] بالغلام الصبي، فيدل على ضمان الولي ما يجنيه الصبي الذي أحرم به، و إن كان ظاهر الرواية لزوم الكفاره لما يجنيه العبد أو الصبي، و إن لم يكونا محرمين، لكنه مخالف للمشهور، و يمكن حمله على الاستحباب.

و قال الجوهرى: المكتل شبه الزنبيل يسع خمسة عشر صاعا.

الحديث السادس و الخمسون و المائة: موثق كالصحيح.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٣٠٨

تَحَرَّكَ فِيهِ الْفَرْخُ فَحَيْثُ يَجِبُ عَلَيْهِ فِدَاءُ شَاهٍ أَوْ حَمَلٍ أَوْ جَدِيٍّ وَ مَتَى لَمْ يَكُنْ قَدْ تَحَرَّكَ فِيهِ الْفَرْخُ لَزِمَتْهُ الْقِيَمَةُ حَسَبَ مَا قَدَّمَائِهِ
وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ١٥٧]

١٥٧ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَخِي مُوسَى عَ عَنْ رَجُلٍ كَسَرَ بَيْضَ الْحَمَامِ وَ فِي الْبَيْضِ فِرَاقٌ قَدْ تَحَرَّكَ
فَقَالَ عَلَيْهِ أَنْ يَتَّصِدَّ عَنْ كُلِّ فَرْخٍ قَدْ تَحَرَّكَ بِشَاهٍ وَ يَتَّصِدَّ بِلُحُومِهَا إِنْ كَانَ مُحْرَمًا وَ إِنْ كَانَ الْفَرْخُ لَمْ يَتَّصِدَّ بِقِيَمَتِهِ
وَرِقًا يَشْتَرِي بِهِ عِلْفًا يَطْرَحُهُ لِحَمَامِ الْحَرَمِ.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ مَنْ رَمَى شَيْئًا مِنَ الصَّيْدِ فَجَرَحَهُ وَ مَضَى لَوَجْهِهِ فَلَمْ يَدْرِ أَمْ حَتَّى هُوَ أَمْ مَيِّتٌ فَعَلَيْهِ فِدَاؤُهُ

و ظاهر تلك الأخبار لزوم القيمة لبيض الحمام مطلقا، سواء كان محلا فى الحرم أو محرما فيه، و حمل الشيخ القيمة على القيمة الشرعية، و هو قيمة الطير فيقرب من الدرهم.

و الحاصل أن هذه الأخبار تدل على خلاف ما هو المشهور من التفصيل فى حكم البيضة.

الحديث السابع و الخمسون و المائة: صحيح.

قوله: يشتري به علفا قال الفاضل التستري رحمه الله: فى المنتهى

بخطه الشريف بدله " اشترى " و يظهر من الدروس حيث جعل هذه الرواية فى معنى روايه ابن فضيل أنه سقط " أو " و هو الظاهر، إذ الصدقه بالقيمه يخالف العلف، فتفسير أحدهما بالآخر غير حسن، و هذه النسخه موافقه لما لاحظناه من بعض النسخ.

قوله: فعليه فداؤه لا خلاف فيه بين الأصحاب ظاهرا، و ذكر الشيخ و جماعه أنه يلزم الفداء لو

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٣٠٩

[الحديث ١٥٨]

١٥٨ روى موسى بن القاسم عن عليّ الجرمي عن محمد بن أبي حمزة و درُست عن عبد الله بن مسكان عن أبي بصير عن أبي عبد الله ع قال سألتُه عن مُحْرِمٍ رَمَى صَيْدًا فَأَصَابَ يَدَهُ فَعَرَجَ فَقَالَ إِنْ كَانَ الظَّبِيُّ مَشَى عَلَيْهَا وَ رَعَى وَ هُوَ يَنْظُرُ إِلَيْهِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَ إِنْ كَانَ الظَّبِيُّ ذَهَبَ لَوَجْهِهِ وَ هُوَ رَافِعُهَا فَلَا يَدْرِي مَا صَنَعَ فَعَلَيْهِ فِدَاؤُهُ لِأَنَّهُ لَا يَدْرِي لَعَلَّهُ قَدْ هَلَكَ.

[الحديث ١٥٩]

١٥٩ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ رَمَى صَيْدًا وَ هُوَ مُحْرِمٌ فَكَسَرَ يَدَهُ أَوْ رِجْلَهُ فَمَضَى الصَّيْدُ عَلَى وَجْهِهِ فَلَمْ يَدْرِ الرَّجُلُ مَا صَنَعَ الصَّيْدُ قَالَ عَلَيْهِ الْفِدَاءُ كَامِلًا إِذَا لَمْ يَدْرِ مَا صَنَعَ الصَّيْدُ.

فَإِنْ رَأَهُ بَعْدَ أَنْ كَسَرَ يَدَهُ أَوْ رِجْلَهُ وَ قَدْ رَعَى وَ انْصَلَحَ فَعَلَيْهِ رُبْعُ قِيَمَتِهِ رَوَى

لم يعلم أثر فيه أم لا، و ذهب الشيخ و جماعه إلى أنه لو جرحه ثم رآه سويا ضمن ربع قيمته، و ذهب أكثر المتأخرين إلى أنه يلزمه الأرش.

و روايه على بن جعفر لا- تدل على العموم، لاختصاصها بالكسر المخصوص، فتعديه الحكم إلى غيره يحتاج إلى دليل، لكن أسند الحكم فى المنتهى إلى علمائنا مؤذنا بدعوى الإجماع عليه.

الحديث الثامن و الخمسون و المائة: موثق.

قوله: فلا شىء عليه يدل على أنه لو رمى الصيد فأصابه و لم يؤثر فيه فلا فديه، كما ذكره الأصحاب.

الحديث التاسع و الخمسون و المائة: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٣١٠

[الحديث ١٦٠]

١٦٠ عَلِيُّ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ رَمَى صَيْدًا فَكَسَّرَ يَدَهُ أَوْ رَجُلَهُ وَتَرَكَهُ فَرَعَى الصَّيْدَ قَالَ عَلَيْهِ رُبْعُ الْفِدَاءِ.

[الحديث ١٦١]

١٦١ وَ عَنْهُ عَنْ صَيْفَوَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِتَّانٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع رَجُلٌ رَمَى ظَبْيًا وَهُوَ مُحْرِمٌ فَكَسَّرَ يَدَهُ أَوْ رَجُلَهُ فَذَهَبَ الظَّبْيُ عَلَى وَجْهِهِ فَلَمْ يَدْرِ مَا صَنَعَ فَقَالَ عَلَيْهِ فِدَاؤُهُ قُلْتُ فَإِنَّهُ رَأَاهُ بَعْدَ ذَلِكَ مَشَى قَالَ عَلَيْهِ رُبْعٌ ثَمَنِهِ.

وَ لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَرْمِيَ صَيْدًا وَهُوَ يَوْمُ الْحَرَمِ وَ إِنْ كَانَ مُحِلًّا فَإِنْ رَمَاهُ وَ قَتَلَهُ كَانَ لَحْمُهُ حَرَامًا وَ عَلَيْهِ الْفِدَاءُ رَوَى

الحديث الستون و المائة: صحيح.

و قال فى المدارك: هذه الرواية لا تدل على ما ذكره الشيخ من التعميم، أى: فى ثبوت الربع مطلقاً، و المتجه قصر الحكم على مورد الرواية و وجوب الأرش فى غيره، إن ثبت كون الأجزاء مضمونه كالجمله، لكن ظاهر المنتهى أنه موضع وفاق. انتهى.

ثم اعلم أن مفاد هذا الخبر وجوب ربع الفداء، و خبر أبى بصير ربع الثمن، فيحتمل أن يكون المراد بالثمن الثمن الشرعى و هو الفداء، و يحتمل أن يكون المراد بالفداء الثمن، و يحتمل التخيير، و الأول هو المشهور بين الأصحاب.

الحديث الحادى و الستون و المائة: صحيح.

و قال الوالد العلامة طاب ثراه: كان الضمير فى " عنه " راجع إلى موسى، و الظاهر أنه لا يستقيم إرجاعه إلى على بن جعفر، و يحتمل إرجاعه إلى الحسين،

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٣١١

[الحديث ١٦٢]

١٦٢ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيَسَى عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مُوسَى عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ كَانَ يَكْرَهُ أَنْ يُرْمَى الصَّيْدُ وَهُوَ يَوْمُ الْحَرَمِ.

[الحديث ١٦٣]

١٦٣ وَ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنِ الْهَيْثَمِ بْنِ أَبِي مَسْرُوقٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَجْبُوبٍ عَنِ عَلِيِّ بْنِ رِثَابٍ عَنِ مِسْمَعٍ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ حَلَّ رَمَى صَيْدًا فِي الْحِلِّ فَتَحَامَلَ الصَّيْدُ حَتَّى دَخَلَ الْحَرَمَ فَقَالَ لَحْمُهُ حَرَامٌ مِثْلُ الْمَيْتَةِ

و إن بعد لكنه أقرب.

الحديث الثاني و الستون و المائة: صحيح.

و قال الوالد العلامة نور الله مرقدته في العباس بن موسى: كأنه الوراق الثقة، بقرينه روايه أحمد عنه على ما يعرف من النجاشي.

و قال المحقق في الشرائع: هل يحرم و هو يؤم الحرم؟ قيل: نعم، و قيل:

يكره، و هو الأشبه، لكن لو أصابه و دخل الحرم فمات ضمنه، و فيه تردد.

و قال في المدارك: منشأ التردد تعارض روايتي على بن عقبه و عبد الرحمن بن الحجاج، و الأصح عدم الضمان لصحة مستنده، و ذكر الشارح أنه ميتة على القولين، و يدل عليه حسنه مسمع.

الحديث الثالث و الستون و المائة: حسن كالصحيح.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٣١٢

[الحديث ١٦٤]

١٦٤ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنِ ابْنِ فَضَالٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عُقْبَةَ عَنْ أَبِيهِ عُقْبَةَ بْنِ خَالِدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ قَضَى حَجَّهُ ثُمَّ أَقْبَلَ حَتَّى إِذَا خَرَجَ مِنَ الْحَرَمِ فَاسْتَتَبَّ لَهُ صَيْدٌ قَرِيباً مِنَ الْحَرَمِ وَ الصَّيْدُ مُتَوَجِّهُ نَحْوِ الْحَرَمِ فَرَمَاهُ فَفَتَلَهُ مَا عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ قَالَ يَفْدِيهِ عَلَى نَحْوِهِ.

[الحديث ١٦٥]

١٦٥ وَ أَمَّا الَّذِي رَوَاهُ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِي الْحُسَيْنِ النَّخَعِيِّ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الرَّجُلِ يَرْمِي الصَّيْدَ وَ هُوَ يَوْمُ الْحَرَمِ فَتَصَيَّبَهُ الرَّمِيَةَ فَيَتَحَامَلُ بِهَا حَتَّى يَدْخُلَ الْحَرَمَ فَيَمُوتُ فِيهِ قَالَ لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ إِذْ هُوَ بِمَنْزِلَةِ رَجُلٍ نَصَبَ شَبَكَةً فِي الْحِلِّ فَوَقَعَ فِيهَا صَيْدٌ فَاضْطَرَبَ حَتَّى دَخَلَ الْحَرَمَ فَمَاتَ فِيهِ قُلْتُ هَذَا عِنْدَهُمْ مِنَ الْقِيَاسِ قَالَ لَا إِنَّمَا شَبَّهْتُ لَكَ شَيْئاً بِشَيْءٍ .

فَلَيْسَ بِمَنَافٍ لِمَا قَدَّمَناهُ لِأَنَّ هَذَا الْخَبَرَ مَحْمُولٌ عَلَى مَنْ رَمَى الصَّيْدَ فِي هَذِهِ الْحَالِ نَاسِياً أَوْ جَاهِلاً فَإِنَّهُ لَا يَشْتَبِهُ عَلَى رَمِيهِ شَيْئاً مِنَ الْعِقَابِ وَ إِنْ كَانَ يَلْزَمُهُ الْقِدَاءُ وَ يَكُونُ قَوْلُهُ ع لَمَّا شَيْءٌ عَلَيْهِ يَعْنِي مِنَ الْعِقَابِ وَ يَكُونُ هَذَا فَرْقاً بَيْنَ مَنْ رَمَى الصَّيْدَ وَ هُوَ مُتَعَمِّدٌ وَ بَيْنَ مَنْ رَمَاهُ وَ هُوَ جَاهِلٌ أَوْ نَاسٍ يَدُلُّ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى مَا رَوَاهُ

[الحديث ١٦٦]

١٦٦ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ

و القول بتحريم اللحم للشيخ و جمع من الأصحاب، و ذهب ابن إدريس و أكثر المتأخرين إلى الكراهه.

الحديث الرابع و الستون و المائة: موثق كالصحيح.

الحديث الخامس و الستون و المائة: صحيح.

الحديث السادس و الستون و المائة: صحيح.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٣١٣

عَنِ الْمُحْرِمِ يُصِيبُ الصَّيِّدَ بِجَهْوَالِهِ أَوْ خَطَايَا أَوْ عَمْدٍ أَوْ هُمْ فِيهِ سَوَاءٌ قَالَ لَا قُلْتُ جُعِلْتُ فِدَاكَ مَا تَقُولُ فِي رَجُلٍ أَصَابَ صَيْدًا
بِجَهْوَالِهِ وَ هُوَ مُحْرِمٌ قَالَ عَلَيْهِ الْكُفَّارَةُ قُلْتُ فَإِنْ أَصَابَهُ خَطَأً قَالَ وَ أَيْ شَيْءٍ الْخَطَأُ عِنْدَكَ قُلْتُ يَزْمِي هَذِهِ النَّخْلَةَ فَيَصِيبُ نَخْلَهُ
أُخْرَى فَقَالَ نَعَمْ هَذَا الْخَطَأُ وَ عَلَيْهِ الْكُفَّارَةُ قُلْتُ

فَإِنَّهُ أَخَذَ ظَنِيًّا مُتَعَمِّدًا فَذَبَحَهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ قَالَ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ قُلْتُ جُعِلَتْ فِدَاكَ أَلَسْتَ قُلْتَ إِنَّ الْخَطَأَ وَالْجَهَالَهَ وَالْعَمْدَ لَيْسَ بِسَوَاءٍ فَبَأَى شَيْءٌ يُفْصَلُ الْمُتَعَمِّدُ مِنَ الْخَاطِئِ قَالَ بَأَنَّهُ أَثَمٌ وَ لَعِبَ بِدِينِهِ.

وَمَنْ رَبَطَ صَيْدًا بِجَنْبِ الْحَرَمِ فِي الْحِلِّ فَدَخَلَ الْحَرَمَ فَأَخْرَجَهُ فَعَيْمَتُهُ وَ لَحْمُهُ حَرَامٌ رَوَى ذَلِكَ

[الحدِيث ١٦٧]

١٦٧ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ أَوْ غَيْرِهِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ عَطِيَّةَ عَنْ عَبْدِ الْمَأْعَلِيِّ بْنِ أَعْيَنَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ أَصَابَ صَيْدًا فِي الْحِلِّ فَرَبَطَهُ إِلَى جَانِبِ الْحَرَمِ فَمَشَى الصَّيْدُ بِرِبَاطِهِ حَتَّى دَخَلَ الْحَرَمَ وَ الرَّبَاطُ فِي عُنُقِهِ فَاجْتَرَّهُ الرَّجُلُ بِحَبْلِهِ حَتَّى أَخْرَجَهُ وَ الرَّجُلُ فِي الْحِلِّ مِنَ الْحَرَمِ فَقَالَ ثَمُنُهُ وَ لَحْمُهُ حَرَامٌ مِثْلُ الْمَيْتَةِ.

وَ كُلُّ مَنْ قَتَلَ صَيْدًا وَهُوَ مُحِلٌّ فِيمَا بَيْنَهُ وَ بَيْنَ الْحَرَمِ عَلَى مِقْدَارِ بَرِيدٍ لَزِمَهُ الْفِدَاءُ رَوَى

الحدِيث السابع و الستون و المائة: مجهول.

و قال في الدروس: من ربط صيدا في الحل فدخل الحرم، حرم اجتراره و وجب رده.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٣١٤

[الحدِيث ١٦٨]

١٦٨ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ إِذَا كُنْتَ مُحِلًّا فِي الْحِلِّ فَقَتَلْتَ صَيْدًا فِيمَا بَيْنَكَ وَ بَيْنَ الْبَرِيدِ إِلَى الْحَرَمِ فَإِنَّ عَلَيْكَ جَزَاءَهُ فَإِنْ فَقَأَتْ عَيْنَهُ أَوْ كَسَرَتْ فَرْزُهُ تَصَدَّقَتْ بِصَدَقِهِ.

وَ مَنْ كَانَ فِي الْحَرَمِ فَرَمَى صَيْدًا فِي الْحِلِّ فَعَلَيْهِ الْفِدَاءُ رَوَى

[الحدِيث ١٦٩]

١٦٩ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنِ الْهَيْثَمِ بْنِ أَبِي مَسْرُوقٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبَاطٍ عَنْ مِسْجَعٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ فِي رَجُلٍ حَلَّ فِي الْحَرَمِ وَ رَمَى صَيْدًا خَارِجًا مِنَ الْحَرَمِ فَقَتَلَهُ قَالَ عَلَيْهِ الْجَزَاءُ لِأَنَّ الْأَفَهَ جَاءَتِ الصَّيْدَ مِنْ نَاحِيَةِ الْحَرَمِ.

وَ مَنْ كَانَ مَعَهُ شَيْءٌ مِنَ الصَّيْدِ فَلْيُخْلِهِ عِنْدَ إِحْرَامِهِ وَ لِيُخْرِجَهُ مِنْ مِلْكِهِ رَوَى

الحدِيث الثامن و الستون و المائة: صحيح.

و اختلف الأصحاب فى حكم صيد ما بين البريد و الحرم، فذهب الأكثر إلى الكراهه، و ظاهر كلام المفيد فى المقنعه كما نقله الشيخ التحريم.

قوله عليه السلام: تصدقت بصدقه حمل الأكثر على الاستحباب، و لم يتعرض الأصحاب لغير هاتين الجنايتين لعدم النص و إن كانت الجنايه محرمه.

قوله: فعليه الفداء هذا الحكم مقطوع به فى كلام الأصحاب.

الحديث التاسع و الستون و المائة: حسن.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٣١٥

[الحديث ١٧٠]

١٧٠ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْمُكَارِي عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَمَّا يُحْرَمُ أَحَدٌ وَ مَعَهُ شَيْءٌ مِنَ الصَّيْدِ حَتَّى يُخْرِجَهُ مِنْ مَلِكِهِ فَإِنْ أَدْخَلَهُ الْحَرَمَ وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يُحْلِيَهُ فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ حَتَّى يَدْخُلَ الْحَرَمَ وَ مَاتَ لَزِمَهُ الْفِدَاءُ

الحديث السبعون و المائة: ضعيف.

و قطع الأصحاب بأن من كان معه صيد فأحرم، زال ملكه و وجب إرساله، و أسنده العلامة فى المنتهى إلى علمائنا مؤذنا بدعوى الإجماع عليه، و استدل عليه بهذه الروايه و روايه بكير.

و قال السيد رحمه الله: يمكن المناقشه فى هذه الروايه بضعف السند، و بأنه لا دلالة لها على خروج الصيد عن ملك المحرم بمجرد الإحرام، بل مقتضاها أنه يجب إخراجه

عن ملكه، و هو خلاف المدعى.

و أما روايه بكير فلا- دلالة لها على زوال ملك المحرم عن الصيد بوجه، بل و لا على وجوب إرساله بعد الإحرام، و إنما تدل على لزوم الفديه بإمساكه بعد دخول الحرم.

و من هنا يظهر قوه ما ذهب إليه ابن الجنيد من عدم خروج الصيد عن ملك المحرم بمجرد الإحرام، و إن وجب عليه إرساله إذا دخل الحرم، لكنه قال: و لا استحباب أن يحرم و فى يده صيد. انتهى.

و لعل السيد حمل قوله عليه السلام " حتى يخرج " على الإخراج بعد الإحرام، و الظاهر أن المراد إخراجه عن ملكه قبله، كما فهمه ابن الجنيد، لكنه حملة على

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٣١٦

[الحديث ١٧١]

١٧١ رَوَى مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَ عَلَاءَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ ظَبْيٍ دَخَلَ الْحَرَمَ قَالَ لَا يُؤْخَذُ وَ لَا يَمَسُّ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ - وَ مَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا.

[الحديث ١٧٢]

١٧٢ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبِئَابٍ عَنْ بُكَيْرِ بْنِ أَعْيَنَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ ع عَنْ رَجُلٍ أَصَابَ ظَبِيًّا فَأَدْخَلَهُ الْحَرَمَ فَمَاتَ الظَّبْيُ فِي الْحَرَمِ فَقَالَ إِنْ كَانَ حِينَ أَدْخَلَهُ خَلَى سَبِيلَهُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَ إِنْ كَانَ أَمْسَكَهُ حَتَّى مَاتَ فَعَلَيْهِ الْفِدَاءُ.

فَإِنْ لَمْ يَكُنِ الصَّيْدُ مَعَهُ وَ كَانَ فِي مَنْزِلِهِ جَازَ لَهُ ذَلِكَ وَ لَمْ يَكُنْ بِهِ بَأْسٌ رَوَى

[الحديث ١٧٣]

١٧٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ جَمِيلٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع الصَّيْدُ يَكُونُ عِنْدَ الرَّجُلِ مِنَ الْوَحْشِ فِي أَهْلِهِ أَوْ مِنَ الطَّيْرِ يُحْرَمُ وَ هُوَ فِي مَنْزِلِهِ قَالَ وَ مَا بِهِ بَأْسٌ لَا يَضُرُّهُ

الاستحباب، و هو جيد لضعف المستند.

ثم اعلم أن الظاهر أن قوله " فإن لم يفعل " من كلام الشيخ، بقريته قوله " و روى " و يحتمل أن يكون " فإن أدخله الحرم " أيضا من كلام الشيخ، و السيد رحمه الله ظن أن الجميع من تنمته الخبر، و هو بعيد.

الحديث الحادى و السبعون و المائة: صحيح.

الحديث الثانی و السبعون و المائة: حسن.

قوله: جاز له ذلك هذا مذهب الأصحاب لا نعلم فيه مخالفا.

الحديث الثالث و السبعون و المائة: صحيح.

ملاذ الأخبار فی فهم تهذیب الأخبار، ج ٨، ص: ٣١٧

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ فَإِنْ قَتَلَ جَرَادًا كَثِيرًا فَعَلَيْهِ دَمٌ شَاهٍ وَ لَا يَجُوزُ لِلْمُحْرِمِ أَنْ يَأْكُلَ جَرَادًا بَرِّيًّا وَ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَأْكُلَ الْجَرَادَ الْبَحْرِيَّ إِلَّا أَنَّهُ يَلْزَمُهُ الْفِدَاءُ

[الحديث ١٧٤]

١٧٤ رَوَى مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ مُحَسِّنٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْجَرَادِ يَأْكُلُهُ الْمُحْرِمُ قَالَ لَا.

[الحديث ١٧٥]

١٧٥ وَ عَنْهُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حُمَرَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ الْمُحْرِمُ لَا يَأْكُلُ الْجَرَادَ.

[الحديث ١٧٦]

١٧٦ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ صَفْوَانَ عَنِ الْعَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ أَنَّهُ مَرَّ عَلَى أَنَاسٍ يَأْكُلُونَ جَرَادًا وَ هُمْ مُحْرِمُونَ فَقَالَ سُبْحَانَ اللَّهِ وَ أَنْتُمْ مُحْرِمُونَ فَقَالُوا إِنَّمَا هُوَ صَيْدُ الْبَحْرِ فَقَالَ لَهُمْ فَارْمُسُوهُ فِي الْمَاءِ إِذْنًا.

وَ الَّذِي يُدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَلْزَمُهُ الْفِدَاءُ إِذَا أَكَلَهُ مَا رَوَاهُ

[الحديث ١٧٧]

١٧٧ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ عَنْ مُعَاوِيَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع

قوله: عليه دم شاه عليه الفتوى.

قوله: و لا يجوز للمحرم لم أر هذا التفصيل في كلام غيره، و لا يدل عليه ما ذكره من الأخبار، و لعله نظر إلى قوله عليه السلام " لا ينبغي " في خبر معاويه، و فيه ما ترى.

الحديث الرابع و السبعون و المائة: مجهول.

الحديث الخامس و السبعون و المائة: مجهول أيضا.

الحديث السابع و السبعون و المائة: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٣١٨

قَالَ لَيْسَ لِلْمُحْرِمِ أَنْ يَأْكُلَ جَرَادًا وَ لَمَّا يَقْتُلُهُ قَالَ قُلْتُ مَا تَقُولُ فِي رَجُلٍ قَتَلَ جَرَادَةً وَ هُوَ مُحْرِمٌ قَالَ تَمْرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ وَ هِيَ مِنَ الْبَحْرِ وَ كُلُّ شَيْءٍ أَصْلُهُ مِنَ الْبَحْرِ وَ يَكُونُ فِي الْبَرِّ وَ الْبَحْرِ فَلَا يَنْبَغِي لِلْمُحْرِمِ أَنْ يَقْتُلَهُ فَإِنْ قَتَلَهُ مُتَعَمِّدًا فَعَلَيْهِ الْفِدَاءُ كَمَا قَالَ اللَّهُ.

وَ مَنْ قَتَلَ جَرَادَةً فَعَلَيْهِ كَفٌّ مِنْ طَعَامٍ أَوْ تَمْرَةٌ فَإِنْ قَتَلَ كَثِيرًا فَعَلَيْهِ دَمٌ شَاهٍ رَوَى

[الحديث ١٧٨]

١٧٨ الْحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ حَمَادٍ عَنْ حَرِيرٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي عَدِيٍّ اللَّهُ ع فِي مُحْرِمٍ قَتَلَ جَرَادَةً قَالَ يُطْعِمُ تَمْرَةً وَ تَمْرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ

قوله: و كل شىء أصله من البحر قال الوالد العلامة نور الله مضجعه: الظاهر أنه من تتمه الرواية، بقرينه أنه نقله فى الكافى عن معاويه إلى قوله " كما قال الله ". انتهى.

و الظاهر أن المراد أن الجراد و إن كان أصله غالبا من البحر، لكن كل شىء أصله من البحر و يعيش فى البر فلا يجوز قتله.

و يحتمل أن يكون هى مبتدأ و قوله " من البحر " حالا منه، أى: الجراد البحرى، و كل شىء أصله من البحر من غير الجراد

أيضا فحكمه كذلك، و لعل الشيخ حمله على هذا الوجه، و حمل " لا ينبغي " على ظاهره، و جعل أول الخبر حكم جراد غير البحر.

و لا يخفى ما فيه، و يرد عليه أيضا أنه لم يظهر من الخبر حكم الأكل، إلا أن يتمسك بالإجماع على عدم الفرق.

الحديث الثامن و السبعون و المائة: صحيح.

اختلف في قتل الجراد، فذهب بعض إلى أن فيه تمره، و قيل: كف من

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٣١٩

[الحديث ١٧٩]

١٧٩ وَ الَّذِي رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ صَالِحِ بْنِ عُقْبَةَ عَنْ عُرْوَةَ الْخَنَّاطِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ أَصَابَ جَرَادَةً فَأَكَلَهَا فَقَالَ عَلَيْهِ دَمٌ.

فَمَحْمُولٌ عَلَى الْجَرَادِ الْكَثِيرِ وَ إِنْ كَانَ قَدْ أُطْلِقَ عَلَيْهِ لَفْظُ التَّوْحِيدِ لِأَنَّهُ أَرَادَ الْجِنْسَ وَ الَّذِي يُدَلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ١٨٠]

١٨٠ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَلَاءٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ مُحْرِمٍ قَتَلَ جَرَادًا كَثِيرًا قَالَ كَفٌّ مِنْ طَعَامٍ وَ إِنْ كَانَ أَكْثَرَ فَعَلَيْهِ شَاهٌ.

وَ مَنْ قَتَلَ الْجَرَادَ عَلَى وَجْهِ لَا يُمَكِّنُهُ التَّحَرُّزُ مِنْهُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ رَوَى

طعام، و قيل: بالتخير بين الأمرين.

الحديث التاسع و السبعون و المائة: ضعيف.

و يمكن حمله على أن الدم للجمع بين القتل و الأكل، أو على الاستحباب.

الحديث الثمانون و المائة: صحيح.

قوله: و إن كان أكثر في المختلف " و إن كان كثيرا "، و يؤيد الأول أن في بعض النسخ في الأول " جرادا كثيرا "، فمقتضى الجمع القول بالتمره في الجراد الواحد و الكف في الأزيد، و الشاه في الكثير العرفي لا القول بالتخير، فقول الشيخ بالتخير يؤيد الثاني.

قوله: فلا شىء عليه الحكم مقطوع به فى كلام الأصحاب.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٣٢٠

[الحديث ١٨١]

١٨١ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ حَمَادٍ عَنْ حَرِيْزٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ عَلَى الْمُحْرَمِ أَنْ يَتَنَكَّبَ الْجَرَادَ إِذَا كَانَ عَلَى طَرِيقِهِ وَإِنْ لَمْ يَجِدْ بُدَأَ فَقَتَلَ فَلَا بَأْسَ.

[الحديث ١٨٢]

١٨٢ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ عَنْ مُعَاوِيَةَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع الْجَرَادُ يَكُونُ عَلَى ظَهْرِ الطَّرِيقِ وَالْقَوْمُ مُحْرَمُونَ فَكَيْفَ يَصْنَعُونَ قَالَ يَتَنَكَّبُونَهُ مَا اسْتَطَاعُوا قُلْتُ فَإِنْ قَتَلُوا مِنْهُ شَيْئًا مَا عَلَيْهِمْ قَالَ لَا شَيْءَ عَلَيْهِمْ.

وَ السَّمَكُ لَا بَأْسَ بِأَكْلِهِ طَرِيْقُهُ وَ مَالِحُهُ وَ كَذَلِكَ كُلُّ صَيْدٍ يَكُونُ فِي الْبَحْرِ مِمَّا يَجُوزُ أَكْلُهُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى - أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَ طَعَامُهُ مَتَاعًا لَكُمْ

[الحديث ١٨٣]

١٨٣ وَ رَوَى مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ حَمَادٍ عَنْ حَرِيْزٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَا بَأْسَ أَنْ يَصِيدَ الْمُحْرَمُ السَّمَكَ وَ يَأْكُلَهُ طَرِيْقُهُ وَ مَالِحُهُ

الحديث الحادى و الثمانون و المائة: صحيح.

و رواه فى الكافى عن حريز عن اخبيره عن أبى عبد الله عليه السلام.

الحديث الثانى و الثمانون و المائة: صحيح.

قوله: فإن قتلوا أى: مع التنكب.

الحديث الثالث و الثمانون و المائة: صحيح.

قوله: فليخبر كذا فى أكثر النسخ، و خبره و اختبره بمعنى، أى لما أحل الله لهم صيد البحر

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٣٢١

وَ يَتَرَوَّدَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى - أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَ طَعَامُهُ مَتَاعًا لَكُمْ قَالَ فَلْيُخَيِّرِ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ وَ قَالَ فَضْلٌ مَا بَيْنَهُمَا كُلُّ طَيْرٍ يَكُونُ

فِي الْأَحْيَامِ يَبِيضُ فِي الْعَبْرِ وَ يُفْرِخُ فِي الْبَرِّ فَهُوَ مِنْ صَيْدِ الْبَحْرِ وَ يُفْرِخُ فِي الْبَحْرِ وَ يُفْرِخُ فِي الْبَحْرِ فَهُوَ مِنْ صَيْدِ الْبَحْرِ.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ فَإِنْ قَتَلَ زَنَابِيرَ كَثِيرَةً تَصَدَّقَ بِمُدٍّ مِنْ طَعَامٍ أَوْ مُدًّا مِنْ تَمْرٍ

و حرم عليهم صيد البر فليمتحنوا ليظهر لهم أن ما يأكلون من أى الصنفين، ثم بين لهم القاعده الكليه فى ذلك.

و فى بعض النسخ " فليختر " بالتاء، أى: فليختر

ما هو حلال له.

و فى الكافى: و قال " أَجَلَ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَ طَعَامُهُ مَتَاعاً لَكُمْ " قال: مالحه الذى يأكلون و فصل ما بينهما. و هو أصوب.

و قوله " و قال: فصل بينهما " تتمه الروايه، كما يظهر من الكافى أيضا.

قال صاحب المدارك: يستفاد منها أن ما كان من الطيور يعيش فى البحر و البر يعتبر بالبيض، فإن كان يبيض فى البر فهو صيد البر، و إن كان ملازما للماء كالبط و نحوه، و إن كان مما يبيض فى البحر فهو صيد البحر. و قال العلامة فى المنتهى:

لا نعلم فى ذلك خلافا إلا من عطاء.

و قال فى مجمع البيان فى قوله تعالى " وَ طَعَامُهُ " قيل: يريد المملوح، عن ابن عباس و ابن المسيب و ابن جبير، و هو الذى يليق بمذهبا، و إنما سمى طعاما

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٣٢٢

[الحديث ١٨٤]

١٨٤ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ فَصَّالَةَ وَ صَفْوَانَ عَنْ مُعَاوِيَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ مُحْرِمٍ قَتَلَ زُبُورًا قَالَ إِنْ كَانَ خَطَأً فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ قُلْتُ بَلْ تَعَمُّدًا قَالَ يُطْعَمُ شَيْئًا مِنَ الطَّعَامِ.

وَ لَمَّا بَأَسَ أَنْ يَقْتَلَ الْإِنْسَانَ جَمِيعَ مَا يَخَافُهُ مِنَ السَّبَاعِ وَ الْهَوَامِّ مِنَ الْحَيَّاتِ وَ الْعَقَارِبِ وَ غَيْرِ ذَلِكَ وَ لَا يَلْزُمُهُ شَيْءٌ وَ لَا يَقْتُلُ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ إِذَا لَمْ يُرِدْهُ

[الحديث ١٨٥]

١٨٥ رَوَى الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ حَمَادٍ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ كُلُّ مَا يَخَافُ الْمُحْرِمُ عَلَى نَفْسِهِ مِنَ السَّبَاعِ وَ الْحَيَّاتِ وَ غَيْرِهَا فَلْيَقْتُلْهُ وَ إِنْ لَمْ يُرِدْكَ فَلَا تُرِدْهُ

لأنه يدخر ليضعه، فصار كالمقتات من الأغذية، فيكون المراد بصيد البحر الطرى و بطعامه المملوح. و قيل المراد بطعامه ما نبت بمائه من الزرع و الطعام " مَتَاعاً لَكُمْ وَ لِلسَّيَّارَةِ " قيل: [معناه] منفعه للمقيم و المسافرين. و قيل: لأهل الأمصار و أهل القرى. و قيل: للمحل و المحرم.

الحديث الرابع و الثمانون و المائة: صحيح.

و قال فى الدروس: فى الزبور عمدا كف [من] طعام أو تمر. و قال المفيد:

فى الواحدة تمره، و فى الكثير مد طعام أو تمر. و قال الحلبي: فى الواحد كف طعام، و فى الزنابير صاع، و فى كثيرها شاه. انتهى.

و لم أر فى الروايات فى العمد إلا شيئاً من الطعام، و لم أر المد و صاع و الشاه فى روايه.

الحديث الخامس و الثمانون و المائة: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٣٢٣

[الحديث ١٨٦]

١٨٦ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ تُمُّ اتَّقِ قَتْلَ الدَّوَابِّ كُلِّهَا إِلَّا الْأَفْعَى وَ الْعُقْرَبَ وَ الْفَأْرَةَ فَأَمَّا الْفَأْرَةُ فَإِنَّهَا تُوهَى السَّقَاءَ وَ تُضْرِمُ عَلَى أَهْلِ الْبَيْتِ الْبَيْتِ وَ أَمَّا الْعُقْرَبُ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص

و قال المحقق فى الشرائع: لا كفاره فى قتل السباع، ماشيه كانت أو طائره، إلا الأسد فإن على قاتله كبشا إذا لم يرده على روايه فيها ضعف.

و قال فى المدارك: يمكن أن يكون مراده عدم تحريم صيدها، و أن يكون المراد عدم الكفاره مع التحريم، كما هو الظاهر من كلامه

فى النافع، و كيف كان فالأظهر سقوط الكفاره بقتل السباع مطلقا.

و حكى العلامة فى المختلف عن الشيخ فى الخلاف و ابن بابويه و ابن حمزه أنهم أوجبوا على المحرم إذا قتل الأسد كبشا، لروايه أبى سعيد، و هى مع ضعف سندها إنما تدل على لزوم الكبش بقتله إذا وقع فى الحرم لا- مطلقا، و حملها فى المختلف على الاستحباب، و هو أولى.

الحديث السادس و الثمانون و المائة: موثق.

قوله عليه السلام: توهى أى: تخرقه أو تحل رباطه، فيذهب ما فيه.

قال فى القاموس: الوهى الشق فى الشىء، و هى كوعى و ولى تخرق و انشق و استرخى رباطه. انتهى.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٣٢٤

مَيْدَ يَدِهِ إِلَى الْحَجْرِ فَلَسَّعَتْهُ فَقَالَ لَعَنَكَ اللَّهُ لَا بَرًّا تَدْعِينَهُ وَلَا فَاجِرًا وَالْحَيَّةُ إِذَا أَرَادَتْكَ فَاقْتُلْهَا وَإِنْ لَمْ تُرِدْكَ فَلَا تُرِدْهَا وَالْأَسْوَدُ الْغَدِرُ فَاقْتُلْهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ وَارْمِ الْغُرَابَ وَالْحِدَاءَ رَمِيًّا عَلَى ظَهْرِ بَعِيرِكَ.

[الحديث ١٨٧]

١٨٧ وَ عَنْهُ عَنْ عَبَّاسٍ عَنْ حُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ يَقْتُلُ الْمُحْرِمُ الْأَسْوَدَ الْغَدِرَ وَالْأَفْعَى وَالْعُقْرَبَ وَالْفَأْرَةَ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص سَمَّاهَا الْفَاسِقَةَ وَالْفُؤَيْسِقَةَ وَيَقْدِفُ الْغُرَابَ وَقَالَ أَقْتُلْ كُلَّ شَيْءٍ مِنْهُنَّ يُرِيدُكَ

و الإضرار على أهل البيت لأنها تجر الفتيله إلى جحرها فتحرق البيت.

قوله: إلى الحجر أى: الحجر الأسود للاستلام. و فى بعض النسخ بتقديم الجيم، و هو تصحيف.

و قال المحقق فى الشرائع: لا بأس بقتل الأفعى و العقرب و الفأرة، و يرمى الحداء و الغراب رميا. انتهى.

و الحداء كعنبه طائر معروف، و الجمع حداء و حدأ، قاله فى القاموس.

و قال: الأسود الحيه العظيمة.

الحديث السابع و الثمانون و المائة:

حسن.

وقال فى المدارك: و مقتضى الروايتين عدم جواز قتلها، إلا- أن يفضى الرمى إليه، و نقل عن ظاهر المبسوط الجواز، و هو ضعيف. انتهى.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٣٢٥

[الحديث ١٨٨]

١٨٨ وَ الَّذِي رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْبَرْقِيِّ عَنِ دَاوُدَ بْنِ أَبِي يَزِيدَ الْعَطَّارِ عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْمُكَارِيِّ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ رَجُلٌ قَتَلَ أَسَدًا فِي الْحَرَمِ فَقَالَ عَلَيْهِ كَبُشٌ يَذْبُحُهُ.

فَمَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ قَتَلَهُ وَ إِن لَّمْ يُرِدْهُ وَ مَتَى كَانَ الْمَأْمُرُ عَلَى ذَلِكَ لَزِمَتْهُ الْكُفَّارَةُ وَ لَا بَأْسَ بِقَتْلِ الْبَقِّ وَ الْبُرْغُوثِ وَ النَّمْلِ فِي الْحَرَمِ إِذَا كَانَ الْإِنْسَانُ مُجَلًّا وَ لَا يَجُوزُ لَهُ إِذَا كَانَ مُحْرِمًا وَ قَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ إِذَا كَانَ مُحْرِمًا لَزِمَتْهُ الْكُفَّارَةُ رَوَى

[الحديث ١٨٩]

١٨٩ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ لَا بَأْسَ بِقَتْلِ النَّمْلِ وَ الْبَقِّ فِي الْحَرَمِ

و قال فى الدروس: حرم الحلبي قتل جميع الحيوان ما لم يخف منه، أو كان حيه أو عقربا أو فأره أو غرابا.

الحديث الثامن و الثمانون و المائة: ضعيف.

الحديث التاسع و الثمانون و المائة: صحيح.

و قال فى الدروس: اختلف فى القمل و البراغيث، فجوز قتلها فى المبسوط و إن ألقاها فداها، و فى النهاية لا يجوز قتلها للمحرم و يجوز للمحل فى الحرم.

و قال المفيد و المرتضى: فى قتل القملة أو رميها كف من طعام، لصحيح حماد ابن عيسى فى رميها، و فى هذه الرواية لا شىء فيها و لا فى البق. و قال الشيخ فى التهذيب: لا يجوز قتلها و لا قتل البق و البراغيث للمحرم.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٣٢٦

[الحديث ١٩٠]

١٩٠ وَ عَنْهُ عَنِ فَضَالَةَ عَنْ مُعَاوِيَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ لَا بَأْسَ بِقَتْلِ النَّمْلِ وَ الْبَقِّ فِي الْحَرَمِ وَ لَا بَأْسَ بِقَتْلِ الْقُمَّلِ فِي الْحَرَمِ.

وَ كُلِّ مَا جَازَ لِلْمَحِلِّ قَتْلُهُ فِي الْحَرَمِ جَازَ ذَلِكَ أَيْضًا لِلْمُحْرَمِ مِنَ الْبَابِ وَالْبَقْرِ وَالْغَنَمِ وَ غَيْرِ ذَلِكَ رَوَى

[الحديث ١٩١]

١٩١ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ الْمُحْرَمُ يَذْبَحُ مَا حَلَّ لِلْحَلَالِ فِي الْحَرَمِ أَنْ يَذْبَحَهُ هُوَ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ جَمِيعًا.

[الحديث ١٩٢]

١٩٢ الْحُسَيْنِيُّ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ وَ صَيْفُوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسَيْكَانَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ يُذْبَحُ فِي الْحَرَمِ الْبَابُ وَالْبَقْرُ وَالْغَنَمُ وَ الدَّجَاجُ.

يَعْنِي بِقَوْلِهِ عِ الدَّجَاجُ الْحَبَشِيُّ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنَ الصَّيْدِ يُدَلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

الحديث التسعون و المائة: صحيح.

الحديث الحادى و التسعون و المائة: صحيح.

الحديث الثانى و التسعون و المائة: صحيح.

و لا خلاف فى جواز ذبح الدجاج الحبشى و إن كان وحشيا، و أما الدجاج الأهلى فقال فى المنتهى: إنه يجوز ذبحه للمحرم و المحل فى الحرم و غيره بلا خلاف.

و قال الفاضل الأسترآبادى: الظاهر أن مراده عليه السلام الدجاج الإنسى لا الوحشى.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٣٢٧

[الحديث ١٩٣]

١٩٣ الْحُسَيْنِيُّ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ دَاوُدَ بْنِ عِيسَى عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الدَّجَاجِ الْحَبَشِيِّ فَقَالَ لَيْسَ مِنَ الصَّيْدِ إِنَّمَا الصَّيْدُ مَا كَانَ بَيْنَ السَّمَاءِ وَ الْأَرْضِ قَالَ وَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع مَا كَانَ مِنَ الطَّيْرِ لَا يَصْفُ فَلَكَ أَنْ تُخْرِجَهُ مِنَ الْحَرَمِ وَ مَا صَفَّ مِنْهَا فَلَيْسَ لَكَ أَنْ تُخْرِجَهُ.

وَ الْفَهْدُ وَ مَا أَشْبَهَهُ مِنَ السَّبَاعِ إِذَا أَدْخَلَهُ الْإِنْسَانُ الْحَرَمَ أُسِيرًا فَلَا بَأْسَ بِإِخْرَاجِهِ مِنْهُ رَوَى

[الحديث ١٩٤]

١٩٤ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ أَذْخَلَ فَهْدًا إِلَى الْحَرَمِ أَ لَهُ أَنْ يُخْرِجَهُ فَقَالَ هُوَ سَبْعٌ وَكُلُّ مَا أَذْخَلْتَ مِنَ السَّبْعِ - الْحَرَمَ أَسِيرًا فَلَكَ أَنْ تُخْرِجَهُ.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ مَنْ اضْطَرَّ إِلَى صَيْدٍ وَ مَيْتَةٍ فَلْيَأْكُلِ الصَّيْدَ وَ يَفْدِيهِ - وَ لَا يَأْكُلِ الْمَيْتَةَ

[الحديث ١٩٥]

١٩٥ رَوَى مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ مُحْرَمٍ اضْطَرَّ إِلَى أَكْلِ الصَّيْدِ وَ الْمَيْتَةِ فَقَالَ أَتُبِحُّ إِلَيْكَ أَنْ تَأْكُلَ مِنَ الصَّيْدِ أَوْ الْمَيْتَةِ قُلْتُ الْمَيْتَةَ لِأَنَّ الصَّيْدَ مُحْرَمٌ عَلَى الْمُحْرَمِ فَقَالَ أَتُبِحُّ إِلَيْكَ أَنْ تَأْكُلَ مِنْ مَالِكَ أَوْ الْمَيْتَةِ قُلْتُ آكُلُ مِنْ مَالِي قَالَ فَكُلِ الصَّيْدَ وَ افْدِهِ

الحديث الثالث و التسعون و المائة: مجهول.

الحديث الرابع و التسعون و المائة: صحيح.

الحديث الخامس و التسعون و المائة: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٣٢٨

[الحديث ١٩٦]

١٩٦ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي عَمِيرَةَ عَنْ حَمَادِ بْنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمُحْرَمِ يُضْطَرُّ فَيَجِدُ الْمَيْتَةَ وَ الصَّيْدَ أَتُبِحُّمَا يَأْكُلُ قَالَ يَأْكُلُ مِنَ الصَّيْدِ أَوْ مَا يُحِبُّ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ مَالِهِ قُلْتُ بَلَى قَالَ إِنَّمَا عَلَيْهِ الْفِدَاءُ فَلْيَأْكُلْ وَ لِيَفْدِهِ.

[الحديث ١٩٧]

١٩٧ وَ الَّذِي رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ إِسْحَاقَ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ ع أَنَّ عَلِيًّا ع كَانَ يَقُولُ إِذَا اضْطَرَّ الْمُحْرَمُ إِلَى الصَّيْدِ وَ إِلَى الْمَيْتَةِ فَلْيَأْكُلِ الْمَيْتَةَ الَّتِي أَحَلَّ اللَّهُ لَهُ.

فَلَيْسَ بِمَنْفَعٍ لِمَا ذَكَرْنَاهُ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْخَبْرِ أَنَّهُ إِذَا اضْطَرَّ إِلَى الصَّيْدِ وَ الْمَيْتَةِ وَ هُوَ قَادِرٌ عَلَيْهِمَا مَتَمَّكَنٌ مِنْ تَنَاوُلِهِمَا وَ إِذَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ فِي ظَاهِرِهِ حَمَلْنَاهُ عَلَى مَنْ لَا يَجِدُ الصَّيْدَ وَ لَا يَتَمَكَّنُ مِنَ الْوُصُولِ إِلَيْهِ وَ يَتَمَكَّنُ مِنَ الْمَيْتَةِ فَحِينَئِذٍ يَجُوزُ لَهُ تَنَاوُلُ الْمَيْتَةِ فَأَمَّا مَعَ وُجُودِ الصَّيْدِ وَ التَّمَكُّنِ مِنْهُ فَلَا يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ عَلَى كُلِّ حَالٍ وَ الَّذِي يُدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

فى المنتهى بخطه الشريف قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام.

و اعلم أنه لا خلاف بين الأصحاب فى أنه لو اضطر المحرم إلى الصيد يأكل و يفدى، و اختلف فيه إذا كان عنده صيد و ميتة، فذهب جماعه إلى أنه يأكل الصيد و يفدى مطلقا، و أطلق آخرون أكل الميتة.

و قيل: يأكل الصيد إن أمكنه الفداء و إلا يأكل الميتة، و بعضهم فصل بالجواز إذا كان الصيد مذبوحا، و بعدمه إن احتاج إلى أن يذبحه و يأكله.

الحديث السادس و التسعون و المائة: حسن.

الحديث السابع و التسعون و المائة: موثق.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨

[الحديث ١٩٨]

١٩٨ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ فَضَالٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْمُضْطَرِّ إِلَى الْمَيْتَةِ وَهُوَ يَجِدُ الصَّيْدَ قَالَ يَأْكُلُ الصَّيْدَ قُلْتُ إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ أَحَلَّ لَهُ الْمَيْتَةَ إِذَا اضْطُرَّ إِلَيْهَا وَ لَمْ يُحِلَّ لَهُ الصَّيْدَ قَالَ تَأْكُلُ مِنْ مَالِكَ أَحَبُّ إِلَيْكَ أَوْ الْمَيْتَةَ قُلْتُ مِنْ مَالِي قَالَ هُوَ مَالِكَ وَ عَلَيْكَ فِدَاؤُهُ قُلْتُ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدِي مَالٌ قَالَ تَقْضِيهِ إِذَا رَجَعْتَ إِلَى مَالِكَ.

[الحديث ١٩٩]

١٩٩ وَ الَّذِي رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُؤَيْدٍ عَنِ عَبْدِ الْغَفَّارِ الْجَازِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْمُحْرَمِ إِذَا اضْطُرَّ إِلَى مَيْتَةٍ فَوَجَدَهَا وَ وَجَدَ صَيْدًا فَقَالَ يَأْكُلُ الْمَيْتَةَ وَ يَتْرُكُ الصَّيْدَ.

فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهَذَا الْحَبْرِ مَنْ لَا يَتِمَّكُنُ مِنَ الْفِدَاءِ وَ لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ لَهُ وَ الْحَالُ عَلَى مَا وَصَفْنَاهُ أَنْ يَأْكُلَ الْمَيْتَةَ وَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ إِذَا وَجَدَ الصَّيْدَ وَ هُوَ غَيْرُ مَذْبُوحٍ فَإِنَّهُ يَأْكُلُ الْمَيْتَةَ وَ يُحْلَى سَبِيلَ الصَّيْدِ وَ إِنَّمَا قُلْنَا هَذَا

الحديث الثامن و التسعون و المائة: موثق.

الحديث التاسع و التسعون و المائة: صحيح.

و الظاهر أنه مجهول، لأنه يأتي في أواخر الكتاب إيراد هذا الحديث مره أخرى و في طريقه مكان " ابن سويد " ابن شعيب " و هو الصواب، لأن النجاشي ذكر في طريقه إلى عبد الغفار ابن شعيب، و رواه محمد بن الحسين عن النضر بن شعيب موجود في عده طرق دون ابن سويد، و قد مضى منها طريق غير بعيد، كذا حققه في المنتقى.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٣٣٠

لِأَنَّ الصَّيْدَ إِذَا ذَبَحَهُ الْمُحْرَمُ

كَانَ حُكْمُهُ حُكْمَ الْمَيْتَةِ وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ وَوَجَدَ الْمَيْتَةَ فَلْيَقْتَصِرْ عَلَيْهَا وَلَا يَذْبَحِ الْحَيَّ وَيُخْلِيهِ قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَمَنْ لَبَسَ ثَوْبًا لَا يَحِلُّ لَهُ لُبْسُهُ أَوْ أَكَلَ طَعَامًا لَا يَحِلُّ لَهُ أَكْلُهُ فَإِنْ كَانَ تَعَمَّدَ ذَلِكَ كَانَ عَلَيْهِ دَمٌ شَاهٍ وَإِنْ كَانَ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ

[الحديث ٢٠٠]

٢٠٠ رَوَى مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَجْزُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبِئَابٍ عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَعْيَنَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ يَقُولُ مَنْ نَتَفَ إِبْطَهُ أَوْ قَلَمَ ظَفْرَهُ أَوْ حَلَقَ رَأْسَهُ أَوْ لَبَسَ ثَوْبًا لَا يَتَّبِعِي لَهُ لُبْسُهُ أَوْ أَكَلَ طَعَامًا لَا يَتَّبِعِي لَهُ أَكْلُهُ

قوله: ويحتمل أن يكون المراد لعل الحمل على التقيه أولى، فإن أكل الميتة منقول عن الحسن البصرى والثورى وأبى حنيفة ومحمد بن الحسن ومالك وأحمد، وهم شرار أهل الخلاف. ويظهر من سياق الأخبار السابقة ذلك كما لا يخفى.

قوله رحمه الله: ومن لبس قال المحقق وغيره: كل محرّم أكل أو لبس ما لا يحل له أكله ولا لبسه، كان عليه دم شاه، والكل محمول على ما لم يقدر فيه فديه معينه.

الحديث المائتان: صحيح.

قوله عليه السلام: أو قلم ظفره أى: إذا قلم العشر فى مجلس.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٣٣١

وَهُوَ مُحْرِمٌ فَفَعَلَ ذَلِكَ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ وَمَنْ فَعَلَهُ مُتَعَمِّدًا فَعَلَيْهِ دَمٌ شَاهٍ.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَالْمُحْرِمُ إِذَا صَادَ فِي الْحِلِّ كَانَ عَلَيْهِ الْفِدَاءُ وَإِذَا صَادَ فِي الْحَرَمِ كَانَ عَلَيْهِ الْفِدَاءُ وَالْقِيَمَةُ مُضَاعَفَةٌ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٢٠١]

٢٠١ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي سَمَّاكِ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَا تَأْكُلْ شَيْئًا مِنَ الصَّيْدِ وَإِنْ صَادَهُ حَلَالًا وَ لَيْسَ عَلَيْكَ فِدَاءٌ شَيْءٌ أَتَيْتَهُ وَأَنْتَ مُحْرِمٌ جَاهِلًا بِهِ إِذَا كُنْتَ مُحْرِمًا فِي حَجِّكَ أَوْ عُمَرَتِكَ إِلَّا الصَّيْدَ فَإِنَّ عَلَيْكَ الْفِدَاءَ بِجَهْلٍ كَانَ أَوْ عَمْدٍ وَإِنَّ اللَّهَ قَدْ أَوْجَبَهُ عَلَيْكَ

القيمه.

و أما عدم التضاعف مع انتهاء الفداء إلى البدنه بمعنى أن ما يجب فيه بدنه لا تجب معها القيمه، فهو اختيار الشيخ في جمله من كتبه، و نص ابن إدريس على التضاعف مع بلوغ البدنه أيضا.

الحديث الثانی و المائتان: حسن.

قوله: أو شبهه أى: مما يكون قيمته درهما.

الحديث الثالث و المائتان: مجهول.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٣٣٣

[الحديث ٢٠٤]

٢٠٤ وَ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى

و كان محمد بن أبى بكر هو ابن همام الثقه. و زكريا مشترك.

و مقتضى الروايه وجوب ثلاث قيم لا دم و قيمتان، و بمضمونها أفتى المحقق فى النافع.

و قال فى الشرائع: من ضرب بطير على الأرض كان عليه دم و قيمه للحرم و أخرى لاستصغاره.

و نسبه فى النافع إلى الشيخ، و كان الحامل للشيخ على ذلك و ررد الأخبار الكثيره بوجوب الدم فى الطير، فتكون القيمه الواحده كناية عنه. و هو غير

بعيد، إلا أن الدم لا يجب في جميع أفراد الطير.

و ذكر في الدروس أن الضمير في " إياه " يمكن عوده إلى الحرم و إلى الطير، قال: و تظهر الفائدة فيما لو ضربه في الحل، إلا أن يراد الاستصغار بالصيد المختص بالحرم. انتهى.

و قال في المدارك: لا ريب في تعيين ما ذكره، لأن الضمير على الثاني لا يعود إلى الطير مطلقاً، وإنما يعود إلى الطير المحدث عنه و هو الحرمي، و في انسحاب الحكم المذكور إلى غير الطير وجهان، أظهرهما: العدم.

الحديث الرابع و المائتان: حسن.

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٣٣٤

عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَبِي وَوَلَادِ الْحَنَاطِ عَنْ حُمْرَانَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ قُلْتُ لَهُ مُحْرَمٌ قَتَلَ طَيْرًا فِيمَا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ عَمِيدًا قَالَ عَلَيْهِ الْفِدَاءُ وَالْجَزَاءُ وَيُعَزَّرُ قَالَ قُلْتُ فَإِنَّهُ قَتَلَهُ فِي الْكَعْبَةِ عَمِيدًا قَالَ عَلَيْهِ الْفِدَاءُ وَالْجَزَاءُ وَيُضْرَبُ دُونَ الْحَدِّ وَيُقَلَّبُ لِلنَّاسِ كَيْ يَنْكَلُ غَيْرُهُ.

[الحديث ٢٠٥]

٢٠٥ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْخَطَّابِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَرِيْعٍ عَنْ صَالِحِ بْنِ عُقْبَةَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ مَرَّ وَهُوَ مُحْرَمٌ فِي الْحَرَمِ فَأَخَذَ عَنزَ ظَبْيِهِ فَأَخْتَبَهَا وَشَرِبَ لَبَنَهَا

و قال في الدروس: يعزر متعمد قتل الصيد، و هو مروى في من قتله بين الصفا و المروه، و إن تعمد قتله في الكعبه ضرب دون الحد.

قوله عليه السلام: و يقلب للناس أى: يدار في الأسواق.

و في الكافي " و يقام للناس " أى: عند الحد أو مطلقاً.

الحديث الخامس و المائتان: ضعيف.

و عمل به الشيخ و جمع من الأصحاب، و مقتضى الروايه حلب الظبيه ثم

شرب لبنها، وقد فرضه المحقق في شرب اللبن فقط، و هو خروج عن موضع النص.

و في انسحاب الحكم إلى غير الظبيه كبقرة الوحش وجهان، أظهرهما: العدم.

قوله: فأخذ عنز ظبيه في الكافي: عنق ظبيه.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٣٣٥

قَالَ عَلَيْهِ دَمٌ وَ جَزَاءُ الْحَرَمِ تَمَنُّ اللَّبَنِ.

[الحديث ٢٠٦]

٢٠٦ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى عَنْ يَاسِينَ الصَّرِيرِ عَنْ حَرِيْزِ عَمَّنْ حَدَّثَهُ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع مَا فِي الْقُمْرِيِّ وَ الرَّنَجِيِّ وَ السُّمَانِيِّ وَ الْعُضْفُورِ وَ الْبُلْبُلِ قَالَ قِيَمَتُهُ فَإِنْ أَصَابَهُ الْمُحْرِمُ فِي الْحَرَمِ فَعَلَيْهِ قِيَمَتَانِ لَيْسَ عَلَيْهِ دَمٌ.

وَ قَدْ بَيَّنَّا فِيْمَا تَقَدَّمَ أَنَّ التَّضْعِيفَ إِنَّمَا يَلْزَمُ فِيْمَا دُونَ الْبَدَنِ فَإِذَا بَلَغَتْ فَلَيْسَ يَلْزَمُ أَكْثَرُ مِنْهَا وَ يَزِيدُ ذَلِكَ بَيَانًا مَا رَوَاهُ

[الحديث ٢٠٧]

٢٠٧ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ عَنْ مُوسَى بْنِ عُمَرَ الصَّيْقَلِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَشْبَاطٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ فَضَالٍ عَنْ رَجُلٍ قَدْ سَمَّاهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الصَّيْدِ يُضَاعَفُهُ مَا بَيْنَهُ وَ بَيْنَ الْبَدَنِ فَإِذَا بَلَغَ الْبَدَنَةَ فَلَيْسَ عَلَيْهِ التَّضْعِيفُ.

وَ الْمُحْرِمُ إِذَا تَكَرَّرَ مِنْهُ الصَّيْدُ فَعَلَيْهِ لِكُلِّ صَيْدٍ فِدَاءٌ إِذَا كَانَ صَيْدُهُ عَلَى طَرِيقِ الْخَطِّ وَ النَّسْيَانِ فَإِذَا كَانَ مُتَعَمِّدًا فَعَلَيْهِ جَزَاءٌ وَاحِدٌ وَ هُوَ مِمَّنْ يَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ رَوَى

[الحديث ٢٠٨]

٢٠٨ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الْمُحْرِمِ يَصِيدُ الصَّيْدَ قَالَ عَلَيْهِ الْكِفَارَةُ فِي كُلِّ مَا أَصَابَ

و في القاموس: العنز الأنتى من المال.

قوله: و جزاء الحرم ثمن اللبن قال الفاضل التستري رحمه الله: هكذا في بعض النسخ، و في المنتهى بخطه الشريف، و أما في الكافي فهكذا: و جزاؤه في الحرم ثمن اللبن.

الحديث السادس و المائتان: مجهول.

و قال فى الدروس: يتضاعف ما لا نص فىه بتضعيف قيمته و ما فىه نص غير الدم بوجوب قيمه فوقه كالعصفور فىه مد و قيمته. و روى سليمان بن خالد فى القمرى و الدبسى و السمانى و العصفور و البلبل القيمه، فإن كان محرما فى الحرم فعليه قيمتان و لا دم عليه، و هذا جزاء الإتلاف، و فىه تقويه تحريم إخراج القمارى و الدباسى انتهى.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٣٣٦

[الحديث ٢٠٩]

٢٠٩ وَ رَوَى الْحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ الْمُحْرِمُ أَصِيَابٌ صَيِّدًا قَالَ عَلَيْهِ الْكُفَّارَةُ قُلْتُ فَإِنْ هُوَ عَادَ قَالَ عَلَيْهِ كُلَّمَا عَادَ كُفَّارَةٌ.

[الحديث ٢١٠]

٢١٠ وَ أَمَّا الَّذِي رَوَاهُ الْحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ الْمُحْرِمُ إِذَا قَتَلَ الصَّيْدَ فَعَلَيْهِ جَزَاؤُهُ وَ يَتَصَدَّقُ

و فى القاموس: السمانى كجبارى طائر للواحد و الجمع و الواحده سمانه.

قوله: و الزنجى فى المنتهى بخطه الشريف كأنه الدلجى باللام بعد الدال، و فى الدروس بدله الدبسى، و كذا فى الكافى، و سيجى ء فى الزيادات أيضا.

الحديث السابع و المائتان: مرسل.

الحديث الثامن و المائتان: حسن.

و اتفق العلماء على تكرر الكفاره بتكرر الصيد على المحرم إذا وقع خطأ أو نسيانا، و اختلف فى تكررها مع العمد أى القصد، و ينبغى أن يراد به هنا ما يتناول

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٣٣٧

.....

العلم أيضا، فذهب الشيخ فى المبسوط و الخلاف و ابن إدريس و ابن الجنيد إلى أنها تتكرر. و قال ابن بابويه و الشيخ فى النهايه و ابن البراج: لا تتكرر و هو أقوى.

و موضع الخلاف العمد بعد العمد فى إحرام واحد، أما بعد الخطأ أو بالعكس فيتكرر قطعاً، و ألحق الشهيد الثانى رحمه الله بالإحرام الواحد الإحرامين المرتبطين كحج التمتع مع عمرته، و حسنه سبطه فى المدارك.

هذا كله فى صيد المحرم، أما صيد المحل فى الحرم، فلم نقف فيه على نص بالخصوص، و قوى الشهيد الثانى رحمه الله تكرر الكفاره عليه مطلقاً، و هو أحوط.

الحديث التاسع و المائتان: صحيح.

الحديث العاشر و المائتان: صحيح.

قوله عليه السلام: و يتصدق

هو مخالف للمشهور، و حمل الصيد على جزائه بعيد، و سيأتي من الشيخ

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٣٣٨

بِالصَّيْدِ عَلَى مِسْكِينٍ فَإِنْ عَادَ فَقَتَلَ صَيْدًا آخَرَ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ جَزَاءٌ وَ يَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ وَ النَّقْمَةُ فِي الْآخِرِ.

فَلَا يُنَافَى مَا ذَكَرْنَاهُ لِأَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى مَا قَدَّمَ نَاهُ مِنَ الْعَمِيدِ لِأَنَّ مَنْ تَعَمَّدَ الصَّيْدَ بَعِيدًا أَنْ صَادَ فَعَلَيْهِ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ وَ إِذَا كَانَ نَاسِيًا لَزِمَتْهُ الْكَفَّارَةُ كُلَّمَا أَصَابَ الصَّيْدَ وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٢١١]

٢١١ يَعْقُوبُ بْنُ يَزِيدَ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ بَعْضِ أَصْحَابِهِ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ إِذَا أَصَابَ الْمُحْرِمُ الصَّيْدَ خَطَأً فَعَلَيْهِ كَفَّارَةٌ فَإِنْ أَصَابَهُ ثَانِيَةً خَطَأً فَعَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ أَيْدًا إِذَا كَانَ خَطَأً فَإِنْ أَصَابَهُ مُتَعَمِّدًا كَانَ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ فَإِنْ أَصَابَهُ ثَانِيَةً مُتَعَمِّدًا فَهُوَ مِمَّنْ يَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ وَ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ فِدَاءُ الصَّيْدِ وَ كَانَ مُحْرِمًا لِلْحَجِّ ذَبَحَ مَا وَجَبَ عَلَيْهِ أَوْ نَحَرَهُ بِمْنَى وَ إِنْ كَانَ مُحْرِمًا لِلْعُمْرَةِ ذَبَحَ أَوْ نَحَرَ بِمَكَّةَ

[الحديث ٢١٢]

٢١٢ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنِ صَيْفَوَانَ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانَ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ فِدَاءُ صَيْدٍ مُحْرِمًا فَإِنْ كَانَ حَاجًا نَحَرَ هَدْيَهُ الَّذِي يَجِبُ عَلَيْهِ بِمْنَى وَ إِنْ كَانَ مُعْتَمِرًا نَحَرَ بِمَكَّةَ قُبَالَهُ الْكَعْبَةِ

تأويل أبعد.

الحديث الحادى عشر و المائتان: صحيح.

الحديث الثانى عشر و المائتان: صحيح.

و ذهب الأصحاب إلى أنه كل ما يلزم المحرم من فداء يذبحه أو ينحره بمكة إن كان معتمرا، و بمنى إن كان حاجا، و لا نعلم فيه مخالفا، و الروايات كما ترى

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٣٣٩

[الحديث ٢١٣]

٢١٣ وَ عَنْهُ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنِ أَبِيانٍ عَنِ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ أَنَّهُ قَالَ فِي الْمُحْرَمِ إِذَا أَصَابَ صَيْدًا فَوَجِبَ عَلَيْهِ الْهَدْيُ فَعَلَيْهِ أَنْ يَنْحَرَهُ إِنْ كَانَ فِي الْحَجِّ بِمَنَى حَيْثُ يَنْحَرُ النَّاسُ وَإِنْ كَانَ عُمْرَةً نَحَرَهُ بِمَكَّةَ وَإِنْ شَاءَ تَرَكَهُ إِلَى أَنْ يَقْدَمَ فَيَشْتَرِيهِ فَإِنَّهُ يُجْزَى عَنْهُ.

قَوْلُهُ عَ وَإِنْ شَاءَ تَرَكَهُ إِلَى أَنْ يَقْدَمَ فَيَشْتَرِيهِ رُخْصَةٌ لِتَأْخِيرِ شِرَاءِ

مختصه بفداء الصيد.

أما غيره فلم نقف على نص يقتضى تعين ذبحه في هذين الموضعين، فلو قيل بجواز ذبحه حيث كان لم يكن بعيدا، كما اختاره بعض المحققين من المتأخرين، وهو الظاهر من كلام المفيد رحمه الله أيضا، حيث خص الحكم بالصيد، و سيصرح به الشيخ أيضا، و سيأتى خبر مرسل يدل على التفصيل.

وقال فى الدروس: محل الذبح و النحر و الصدقة مکه إن كانت الجنایه فى إحرام العمره و إن كانت متعه، و منى إن كان فى إحرام

الحج، و جوز الشيخ إخراج كفاره غير الصيد بمنى و إن كان فى إحرام العمره، و ألحق ابن حمزه و ابن إدريس عمره التمتع بالحج فى الصدقه، و يستحب كونه بالحزوره بتخفيف الواو بفناء الكعبه.

و جوز الشيخ فداء الصيد حيث أصابه، و استحب تأخيره إلى مكه لصحيحه معاويه بن عمار، و فى روايه مرسله " ينحر الهدى الواجب حيث شاء إلا فداء الصيد بمكه فبمكه ". و قال الشيخ فى الخلاف: كل دم يتعلق بالإحرام كدم المتعه و القران و جزاء الصيد و ما وجب بارتكاب محظورات الإحرام إذا أحصر جاز له أن ينحر مكانه فى حل أو حرم.

الحديث الثالث عشر و المائتان: ضعيف على المشهور.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٣٤٠

الْفِدَاءِ إِلَى مَكَّةَ أَوْ مَنَى لِأَنَّ مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ كَفَّارَةُ الصَّيْدِ فَإِنَّ الْأَفْضَلَ أَنْ يُفْدِيَهُ مِنْ حَيْثُ أَصَابَهُ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٢١٤]

٢١٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ عَنْ صَيْفِيٍّ وَ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ يُفْدَى الْمُحْرِمُ فِدَاءَ الصَّيْدِ مِنْ حَيْثُ أَصَابَهُ.

وَ مَنْ أَرَادَ أَنْ يَنْحَرَ بِمَنَى فَلْيَنْحَرْ أَى مَكَانٍ شَاءَ وَ كَذَلِكَ بِمَكَّةَ رَوَى

[الحديث ٢١٥]

٢١٥ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سِنَانٍ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ أَنَّ عَبَادًا الْبُصْرِيَّ جَاءَ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع وَ قَدْ دَخَلَ مَكَّةَ بِعُمُرِهِ مَبْتُولِهِ وَ أَهْدَى هِدْيًا فَأَمَرَ بِهِ فَنَحَرَ فِي مَنْزِلِهِ بِمَكَّةَ فَقَالَ لَهُ عَبَادٌ نَحَرْتَ الْهَدْيَ فِي مَنْزِلِكَ وَ تَرَكْتَ أَنْ تَنْحَرَهُ بِفِنَاءِ الْكَعْبَةِ وَ أَنْتَ رَجُلٌ يُؤَخِّدُ مِنْكَ فَقَالَ لَهُ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص نَحَرَ هِدْيَهُ بِمَنَى فِي الْمَنْحَرِ وَ أَمَرَ النَّاسَ فَنَحَرُوا فِي مَنَازِلِهِمْ وَ كَانَ ذَلِكَ مُوسِعًا عَلَيْهِمْ فَكَذَلِكَ هُوَ مُوسِعٌ عَلَى مَنْ نَحَرَ الْهَدْيَ بِمَكَّةَ فِي مَنْزِلِهِ إِذَا كَانَ مُعْتَمِرًا

قوله: أن يفديه أى: يشتريه و يجعله فداء و يسوقه إلى مكه أو منى.

الحديث الرابع عشر و المائتان: حسن كالصحيح.

قوله: و من أراد أن ينحر مراده أعم من الكفاره بقربنه الخبر.

الحديث الخامس عشر و المائتان: موثق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٣٤١

وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ مَا يَجِبُ فِي الْعُمْرَةِ مِنَ الْكَفَّارَةِ فَإِنَّهُ يَنْحَرُهُ بِمَكَّةَ وَالَّذِي رَوَاهُ

[الحديث ٢١٦]

٢١٦ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ كَفَّارَةِ الْعُمْرَةِ الْمُنْفَرَدَةِ أَيَنْ تَكُونُ فَقَالَ بِمَكَّةَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ صَاحِبُهَا أَنْ يُؤَخَّرَهَا إِلَى مَنَى وَيَجْعَلَهَا بِمَكَّةَ أَحَبُّ إِلَيَّ وَأَفْضَلُ.

فَإِنَّ هَذَا الْخَبَرَ رُخْصَةٌ لِمَا يَجِبُ مِنَ الْكَفَّارَةِ فِي غَيْرِ الصَّيْدِ فَأَمَّا مَا يَجِبُ فِي كَفَّارَةِ الصَّيْدِ فَإِنَّهُ لَا يُنْحَرُ إِلَّا بِمَكَّةَ يُدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٢١٧]

٢١٧ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ بَعْضِ رِجَالِهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ مَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ هَدْيٌ فِي إِحْرَامِهِ فَلَهُ أَنْ يَنْحَرَهُ حَيْثُ شَاءَ إِلَّا فِدَاءَ الصَّيْدِ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَكُلُّ شَيْءٍ أَصْلُهُ فِي الْبَحْرِ الْمَسْأَلَةَ وَقَدْ مَضَى ذِكْرُهَا

الحديث السادس عشر و المائتان: صحيح.

الحديث السابع عشر و المائتان: ضعيف.

و الخبر إما مخصوص بالعمرة، أو المراد بـ "بالغ الكعبة" أن يبلغ الكعبة أو حواليها. و التفصيل بمكة و منى يظهر من الأخبار.

و الحاصل أن الغرض من الخبر تجويز ذبح فداء غير الصيد في غير مكة و منى و أما فداء الصيد، فلا بد من سياقه إلى قرب الكعبة للآية.

و أما إذا صاد بعد الخروج من مكة و قبل الوصول إلى منى، فلا يلزم العود إلى مكة، بل يلزمه التأخير إلى منى، و لا ينافي ما قررنا في تأويل الآية، فتأمل.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٣٤٢

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ لَا بَأْسَ أَنْ يَأْكَلَ الْمُحِلُّ مَا اضْطَادَهُ الْمُحْرِمُ وَ عَلَى الْمُحْرِمِ فِدَاؤُهُ

[الحديث ٢١٨]

٢١٨ رَوَى مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ عَبَّاسٍ عَنْ سَيِّفِ بْنِ عَمِيرَةَ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع رَجُلٌ أَصَابَ صَيْدًا وَ

هُوَ مُحْرَمٌ أَكَلَ مِنْهُ وَ أَنَا حَلَالٌ قَالَ أَنَا كُنْتُ فَاعِلًا قُلْتُ لَهُ فَرَجُلٌ أَصَابَ مَا لَا حَرَامًا فَقَالَ لَيْسَ هَذَا مِثْلَ هَذَا يَزُحْمُكَ اللَّهُ إِنَّ ذَلِكَ عَلَيْهِ.

[الحديث ٢١٩]

٢١٩ وَ عَنْهُ عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى عَنْ حَرِيْزِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْمُحْرَمِ أَصَابَ صَيْدًا أَوْ يَأْكُلُ مِنْهُ الْمُحِلُّ فَقَالَ لَيْسَ عَلَى الْمُحِلِّ شَيْءٌ إِذَا الْفِدَاءُ عَلَى الْمُحْرَمِ

قوله: ما اصطاده المحرم أى: أخذه و ذبحه المحل، أو رماه بالسهم، و ما سيأتى حكم ما ذبحه المحرم.

الحديث الثامن عشر و المائتان: كالصحيح.

و المشهور بين الأصحاب أنه لو ذبحه المحرم كان ميتة حراما على المحل و المحرم، بل قال فى المنتهى: إنه قول علمائنا أجمع. و ذهب الصدوق فى الفقيه إلى أن مذبح المحرم فى غير الحرم لا يحرم على المحل مطلقا، و حكاه الشهيد فى الدروس عن ابن الجنيد أيضا، و يدل على هذا القول روايات كثيرة.

الحديث التاسع عشر و المائتان: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٣٤٣

[الحديث ٢٢٠]

٢٢٠ الْحَسَيْنُ بْنُ بِنِ سَعِيدٍ عَنْ صَيْفُوَانَ وَ فَضَالَةَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ أَصَابَ صَيْدًا وَ هُوَ مُحْرَمٌ أَوْ يَأْكُلُ مِنْهُ الْحَلَالُ فَقَالَ لَا بَأْسَ إِذَا الْفِدَاءُ عَلَى الْمُحْرَمِ.

وَ هَذَا إِذَا يَجُوزُ لِلْمُحِلِّ أَكْلُ مَا يَصْطَادُ الْمُحْرَمُ إِذَا كَانَ صَيْدُهُ فِي الْحِلِّ وَ مَتَى كَانَ صَيْدُهُ فِي الْحَرَمِ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَكْلُهُ عَلَى حَالٍ

[الحديث ٢٢١]

٢٢١ رَوَى مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ حَمَادِ بْنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْمُحْرَمِ أَصَابَ صَيْدًا وَ أَهْدَى إِلَيْهِ مِنْهُ قَالَ لَا إِنَّهُ صَيْدٌ فِي الْحَرَمِ.

وَ كُلُّ صَيْدٍ ذُبِحَ فِي الْحِلِّ فَلَا بَأْسَ بِأَكْلِهِ لِلْمُحِلِّ فِي الْحَرَمِ رَوَى ذَلِكَ

[الحديث ٢٢٢]

٢٢٢ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ صَيْفُوَانَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عُمَيْيَةَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عَ مَا تَقُولُ فِي حَمَامِ أَهْلِي ذُبِحَ

فِي الْحِلِّ وَ أَدْخَلَ الْحَرَمَ فَقَالَ لَا بَأْسَ بِأَكْلِهِ لِمَنْ كَانَ مُحِلًّا فَإِنْ كَانَ مُحْرِمًا فَلَا وَقَالَ فَإِنْ أَدْخَلَ

الحديث العشرون و المائتان: صحيح.

و حمل الشيخ هذه الأخبار على ما إذا صاده المحرم و ذبحه المحل كما عرفت، و هو خلاف ظواهرها و لا ضروره تدعو إليه.

الحديث الحادى و العشرون و المائتان: صحيح.

و أجمع الأصحاب على أنه لو ذبح المحل فى الحرم صيدا كان ميتة.

قوله: و كل صيد ذبح هذا الحكم إجماعى.

الحديث الثانى و العشرون و المائتان: ضعيف.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨ ص: ٣٤٤

الْحَرَمَ فَذُبِحَ فِيهِ فَإِنَّهُ ذُبِحَ بَعْدَ مَا دَخَلَ مَأْمَنَهُ.

[الحديث ٢٢٣]

٢٢٣ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي حَمَامٍ ذُبِحَ فِي الْحِلِّ قَالَ لَا يَأْكُلُهُ مُحْرِمٌ وَ إِذَا أَدْخَلَ مَكَّةَ أَكَلَهُ الْمُحِلُّ بِمَكَّةَ وَ إِذَا أَدْخَلَ الْحَرَمَ حَيًّا ثُمَّ ذُبِحَ فِي الْحَرَمِ فَلَا يَأْكُلُهُ لِأَنَّهُ ذُبِحَ بَعْدَ مَا بَلَغَ مَأْمَنَهُ.

[الحديث ٢٢٤]

٢٢٤ وَ أَمَّا مَا رَوَاهُ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ مَنْصُورٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَهْدِي لَنَا طَيْرٌ مِذْبُوحٌ فَأَكَلَهُ أَهْلُنَا فَقَالَ لَا يَرَى بِهِ - أَهْلُ مَكَّةَ بِأَسَأَ قُلْتُ فَأَيُّ شَيْءٍ تَقُولُ أَنْتَ قَالَ عَلَيْهِمْ ثُمَّ.

فَمَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ ذُبِحَ فِي الْحَرَمِ وَ لَيْسَ فِي الْخَبْرِ أَنَّهُ كَانَ ذُبِحَ فِي الْحِلِّ أَوْ الْحَرَمِ وَ إِذَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكُ فِي ظَاهِرِهِ وَ كَانَ مِنَ الْأَخْبَارِ مَا يَتَضَمَّنُ تَفْصِيلَ مَعْنَاهُ فَلَا أَخْذُ بِهِ أَوْلَى وَ قَدْ قَدَّمْنَا مِنْهَا طَرَفًا وَ فِيهِ غَنَاءٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ وَ يَزِيدُ ذَلِكَ أَيْضًا بَيَانًا مَا رَوَاهُ

[الحديث ٢٢٥]

٢٢٥ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ مُعَاوِيَةَ بْنِ شَرِيحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ سِنَانٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع إِنَّ هُوَ لَاءِ يَأْتُونَا بِهِذِهِ الْيَعَاقِبِ فَقَالَ لَا تَقْرُبُوهَا فِي الْحَرَمِ إِلَّا مَا كَانَ مِذْبُوحًا فَقُلْتُ إِنَّا نَأْمُرُهُمْ أَنْ يَذْبُحُوهَا هُنَالِكَ فَقَالَ نَعَمْ كُلُّ وَ أَطْعَمَنِي

الحديث الثالث و العشرون و المائتان: صحيح.

الحديث الرابع و العشرون و المائتان: صحيح.

الحديث الخامس و العشرون و المائتان: مجهول.

و فى القاموس: اليعقوب الحجل.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٣٤٥

[الحديث ٢٢٦]

٢٢٦ وَ رَوَى مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ سَأَلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ صَيْدٍ رُمِيَ فِي الْحِلِّ ثُمَّ أُدْخِلَ الْحَرَمَ وَ هُوَ حَتَّى فَقَالَ إِذَا أُدْخِلَهُ الْحَرَمَ وَ هُوَ حَتَّى فَقَدْ حَرَّمَ لَحْمَهُ وَ إِمْسَاكُهُ وَ قَالَ لَا تَشْتَرِهِ فِي الْحَرَمِ إِلَّا مَدْبُوحًا قَدْ ذُبِحَ فِي الْحِلِّ ثُمَّ أُدْخِلَ الْحَرَمَ فَلَا بَأْسَ بِهِ.

[الحديث ٢٢٧]

٢٢٧ وَ عَنْهُ عَنْ صَيْفَوَانَ عَنْ عَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَعْفُورٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع الصَّيْدُ يُصَادُ فِي الْحِلِّ وَ يُذْبَحُ فِي الْحِلِّ وَ يُدْخَلُ الْحَرَمَ وَ يُؤْكَلُ قَالَ نَعَمْ لَا بَأْسَ بِهِ.

وَ لَا يَجُوزُ أَكْلُ مَا ذَبَحَهُ الْمُحْرِمُ مِنَ الصَّيْدِ عَلَى حَالٍ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْمَيْتَةِ وَ كَذَلِكَ إِذَا ذَبَحَهُ الْمُحِلُّ فِي الْحَرَمِ رَوَى

[الحديث ٢٢٨]

٢٢٨ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ وَهْبٍ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيِّ ع قَالَ إِذَا ذَبِحَ الْمُحْرِمُ الصَّيْدَ لَمْ يَأْكُلْهُ الْحَلَالُ وَ الْحَرَامُ وَ هُوَ كَالْمَيْتَةِ وَ إِذَا ذُبِحَ الصَّيْدُ فِي الْحَرَمِ فَهُوَ مَيْتَةٌ حَلَالٌ ذَبَحَهُ أَوْ حَرَامٌ.

[الحديث ٢٢٩]

٢٢٩ وَ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُوسَى الْخَشَّابِ عَنِ إِسْحَاقَ عَنْ جَعْفَرٍ أَنَّ عَلِيَّ ع كَانَ يَقُولُ إِذَا ذَبِحَ الْمُحْرِمُ الصَّيْدَ فِي غَيْرِ الْحَرَمِ فَهُوَ مَيْتَةٌ لَا يَأْكُلُهُ مُحِلٌّ وَ لَا مُحْرِمٌ فَإِذَا ذَبِحَ الْمُحِلُّ الصَّيْدَ فِي جَوْفِ الْحَرَمِ فَهُوَ مَيْتَةٌ لَا يَأْكُلُهُ مُحِلٌّ وَ لَا مُحْرِمٌ

الحديث السادس و العشرون و المائتان: صحيح.

الحديث السابع و العشرون و المائتان: صحيح.

الحديث الثامن و العشرون و المائتان: ضعيف.

الحديث التاسع و العشرون و المائتان: حسن أو موثق.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٣٤٦

[الحديث ٢٣٠]

٢٣٠ وَ الَّذِي رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَاسِبِيِّ قَالَ الْمُحْرِمُ إِذَا قَتَلَ الصَّيْدَ فَعَلَيْهِ جَزَاؤُهُ وَ يَتَصَدَّقُ بِالصَّيْدِ عَلَى مَسْكِينٍ.

فَلَمَّا يَتِمُّ فِي مَا ذَكَرْنَاهُ لِأَنَّ قَوْلَهُ ع وَ يَتَصَدَّقُ بِالصَّيْدِ عَلَى مَسْكِينٍ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ بِهِ إِذَا كَانَ بِهِ رَمَقٌ يَحْتَاجُ مَعَ ذَلِكَ إِلَى الذَّبْحِ فَيَذْبَحُهُ الْمِحْلُ وَ يَأْكُلُهُ إِذَا كَانَ فِي الْحِلِّ وَ كَذَلِكَ الْخَبَرُ الَّذِي رَوَاهُ

[الحديث ٢٣١]

٢٣١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِيهِ عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى وَ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع إِذَا أَصَابَ الْمُحْرِمُ الصَّيْدَ فِي الْحَرَمِ وَ هُوَ مُحْرِمٌ فَإِنَّهُ يَتَّبِعِي لَهُ أَنْ يَدْفِنَهُ وَ لَا يَأْكُلُهُ أَحَدٌ وَ إِذَا أَصَابَهُ فِي الْحِلِّ فَإِنَّ الْحَلَالَ يَأْكُلُهُ وَ عَلَيْهِ هُوَ الْفِدَاءُ.

فَالْمَعْنَى فِيهِ أَيْضاً مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَنَّهُ إِذَا أَصَابَهُ وَ هُوَ حَتَّى فَيَجُوزُ لِلْمِحْلِ أَنْ يَذْبَحَهُ وَ يَأْكُلَهُ وَ يَجُوزُ أَيْضاً أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ إِذَا قَتَلَهُ بِرَمِيهِ إِيَّاهُ وَ لَمْ يَكُنْ ذَبَحَهُ فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ الْمَأْمُرُ عَلَى ذَلِكَ حَازَ أَكْلَهُ لِلْمِحْلِ دُونَ الْمُحْرِمِ وَ الْأَخْيَارُ الْأَوَّلَةَ تَنَاوَلَتْ مَنْ ذَبَحَ وَ هُوَ مُحْرِمٌ وَ لَيْسَ الذَّبْحُ مِنْ قِبَلِ الرَّمِيِّ فِي شَيْءٍ وَ الَّذِي يُؤَكِّدُ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَنَّ مَا ذَبَحَهُ الْمُحْرِمُ لَا يَجُوزُ أَكْلُهُ عَلَى حَالٍ مَا رَوَاهُ

الحديث الثلاثون و المائتان: حسن.

الحديث الحادى و الثلاثون و المائتان: حسن.

قوله: و يجوز أيضا أن يكون المراد قال فى المدارك: هذا التفصيل ظاهر اختيار المفيد فى المقنعه، و فيه جمع بين الأخبار المتعارضة، إلا أنها ليست متكافئه من حيث السند، و كيف كان فلاقتصار

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٣٤٧

[الحديث ٢٣٢]

٢٣٢ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ خَلَادِ السَّنْدِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ ذَبَحَ حَمَامَةً مِنْ حَمَامِ الْحَرَمِ قَالَ عَلَيْهِ الْفِدَاءُ قَالَ قُلْتُ فَيَأْكُلُهُ قَالَ لَا قُلْتُ فَيَطْرَحُهُ قَالَ إِذَا طَرَحَهُ فَعَلَيْهِ فِدَاءٌ آخَرَ قُلْتُ فَمَا يَصْنَعُ بِهِ قَالَ يَدْفِنُهُ.

[الحديث ٢٣٣]

٢٣٣ وَ عَنْهُ عَنِ ابْنِ أَبِي أَحْمَدَ عَمَّنْ ذَكَرَهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قُلْتُ لَهُ الْمُحْرَمُ يُصَيِّبُ الصَّيْدَ فَيَفْدِيهِ فَيَطْعَمُهُ أَوْ يَطْرَحُهُ قَالَ إِذَا يَكُونُ عَلَيْهِ فِدَاءٌ آخَرَ فَقُلْتُ فَمَا يَصْنَعُ بِهِ قَالَ يَدْفِنُهُ.

فَلَوْ لَا أَنَّهُ جَرَى مَجْرَى الْمَيْتَةِ عَلَى مَا تَضَمَّنَتْهُ الْأَخْبَارُ الْأَوَّلَةُ لَمَا أَمَرَ بِدْفِنِهِ بَلْ

على إباحه غير المذبوح من الصيد- كما ذكره الشيخان- أولى و أحوط، و أحوط منه اجتناب الجميع.

الحديث الثاني و الثلاثون و المائتان: مجهول.

و في بعض النسخ " عن خلاد السري " و في كتب الرجال " خلاد السندی " و هو الظاهر بقريته روايه ابن أبي عمير عنه.

و رواه الصدوق عن ابن أبي عمير عن خلاد.

قوله عليه السلام: يدفنه حمل على الاستحباب.

الحديث الثالث و الثلاثون و المائتان: صحيح.

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٣٤٨

أَمْرُهُ بِأَنْ يُطْعِمَ الْمُحْلِينَ وَ لَمْ يُوجِبْ فِدَاءً آخَرَ قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ لَا يَأْكُلُ الْمُحْرَمُ الْجَرَادَ إِلَى قَوْلِهِ وَ الشَّجَرَةُ إِذَا كَانَ أَصْلُهَا فِي الْحَرَمِ فَقَدْ مَضَى ذَلِكَ كُلُّهُ فَلَا وَجْهَ لِإِعَادَتِهِ ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ الشَّجَرَةُ إِذَا كَانَ أَصْلُهَا فِي الْحَرَمِ وَ فَرْعُهَا فِي الْحِلِّ فَهِيَ حَرَامٌ وَ كَذَلِكَ إِنْ كَانَ أَصْلُهَا فِي الْحِلِّ وَ فَرْعُهَا فِي الْحَرَمِ

[الحديث ٢٣٤]

٢٣٤ رَوَى مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ صَيْفُوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ شَجَرَةٍ أَصْلُهَا فِي الْحَرَمِ وَ فَرْعُهَا فِي الْحِلِّ فَقَالَ حَرَّمَ فَرْعُهَا لِمَكَانٍ أَصْلُهَا قَالَ قُلْتُ فَإِنْ أَصْلُهَا فِي الْحِلِّ وَ فَرْعُهَا فِي الْحَرَمِ قَالَ حَرَّمَ أَصْلُهَا لِمَكَانٍ فَرْعُهَا.

وَ كُلُّ شَيْءٍ يَثْبُتُ فِي الْحَرَمِ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ قَلْعُهُ عَلَى وَجْهِ رَوَى

٢٣٥ موسى بن القاسم عن جميل بن دراج عن أبي عبد الله قال

و أبو أحمد هو ابن أبي عمير.

و قال فى الدروس: يذفن المحرم الصيد إذا قتله، فإن أكله أو طرحه، فعليه فداء آخر على الروايه.

الحديث الرابع و الثلاثون و المائتان: صحيح.

و قال فى الدروس: الشجره النابتة فى الحرم كالحرم و إن تفرعت فى الحل، و لو نبتت فى الحل و تفرعت فى الحرم كانت تلك الفرع بحكم الحرم.

و قال أيضا: يكفى فى تحريم الشجره كون شىء منها فى الحرم، سواء كان أصلها أو فرعها، لروايه معاويه.

الحديث الخامس و الثلاثون و المائتان: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٣٤٩

رَأَى عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عَ وَ أَنَا أَقْلَعُ الْحَشِيشَ مِنْ حَوْلِ الْفَسَاطِيطِ بِمَنَى فَقَالَ يَا بُنَى إِنَّ هَذَا لَا يُقْلَعُ

و تحريم قطع الشجر و الحشيش على المحرم مجمع عليه فى الجملة، و قد استثنى من ذلك أربعة أشياء:

الأول: ما ينبت فى ملك الإنسان، و استدلووا عليه بروايه حماد بن عثمان، دلت الروايه على جواز قلع الشجره من المنزل، و لا قائل بالفصل بينه و بين غيره و لا بين الشجر و الحشيش.

و قال السيد فى المدارك: و للمناقشه فى أمثال هذه التعميمات مجال، و كيف كان فلا ريب فى جواز قلع ما أنبته

الإنسان، لصحيحه حرير.

الثانى: شجر الفواكه، و قد قطع الأصحاب بجواز قلعه، سواء أنبتته الله تعالى أو الآدميون، و ظاهر المنتهى أنه موضع وفاق.

الثالث: شجر الإذخر، و قد نقل العلامة فى التذكرة و المنتهى الإجماع على جواز قطعه.

الرابع: عودة المحاله، و هما اللذان يجعل عليهما المحاله ليستقى بها، و المحاله بفتح الميم على ما نص عليه الجوهري البكره العظيمه، و لا بأس بقطع اليبس من الشجر و الحشيش.

و اعلم أن قطع شجر الحرم كما يحرم على المحرم يحرم على المحل أيضا، كما صرح به الأصحاب و دلت عليه النصوص.

ثم اعلم أن الاستدلال بهذا الخبر على التحريم مشكل، إذ العصمه التى تقول بها الإماميه للإمام قبل البلوغ و بعده يقتضى عدم حرمة قلع هذا الحشيش، و لا بد

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٣٥٠

[الحديث ٢٣٦]

٢٣٦ وَ عَنْهُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ هَارُونَ بْنِ حَمْرَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِنَّ عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ ع كَانَ يَتَّقِي الطَّاقَةَ مِنَ الْعُشْبِ يَنْتَفِئُهَا مِنَ الْحَرَمِ قَالَ وَ رَأَيْتُهُ قَدْ نَتَفَ طَاقَهُ وَ هُوَ يَطْلُبُ أَنْ يُعِيدَهَا مَكَانَهَا.

[الحديث ٢٣٧]

٢٣٧ وَ عَنْهُ عَنِ الطَّاطِرِيِّ عَنْهُمَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسَيْكَانَ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ عَنْ سَيِّدِئِمَانَ بْنِ خَالِدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ قَلَعَ مِنَ الْأَرَاكِ الَّذِي بِمَكَّةَ قَالَ عَلَيْهِ ثَمْنُهُ وَ قَالَ لَا يُنْرَعُ مِنْ شَجَرٍ مَكَّةَ شَيْءٌ إِلَّا النَّخْلُ وَ شَجَرُ الْفَاكِهَةِ.

[الحديث ٢٣٨]

٢٣٨ وَ عَنْهُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ حَمَادِ بْنِ عَيْسَى عَنْ حَرِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ كُلُّ شَيْءٍ يَنْبُتُ فِي الْحَرَمِ فَهُوَ حَرَامٌ عَلَى النَّاسِ أَجْمَعِينَ إِلَّا مَا أَنْبَتَهُ أَنْتَ وَ غَرَسْتَهُ.

وَ كُلُّ مَا دَخَلَ عَلَى الْإِنْسَانِ فِي مَنْزِلِهِ فَلَا بَأْسَ بِقَلْعِهِ فَإِنْ بَنَى هُوَ فِي مَوْضِعٍ يَكُونُ فِيهِ نَبْتُ لَا يَجُوزُ لَهُ قَلْعُهُ رَوَى

مع تسليم الخبر من حمله على الكراهه. و يمكن حمله على إرادته القلع، و فيه أيضا شىء.

و بالجمله الاستدلال بهذا الخبر مع القول بعموم العصمه فى جميع الأحوال لا يخلو من إشكال.

الحديث السادس و الثلاثون و المائتان: صحيح.

الحديث السابع و الثلاثون و المائتان: موثق.

الحديث الثامن و الثلاثون و المائتان: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٣٥١

[الحديث ٢٣٩]

٢٣٩ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْخَطَّابِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يَقْلَعُ الشَّجْرَةَ مِنْ مِضْرَبِهِ أَوْ دَارِهِ فِي الْحَرَمِ فَقَالَ إِنْ كَانَتِ الشَّجْرَةُ لَمْ تَزَلْ قَبْلَ أَنْ يَبْنَى الدَّارَ أَوْ يَتَّخِذَ الْمِضْرَبَ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَقْلَعَهَا وَإِنْ كَانَتْ طَرِيقًا عَلَيْهَا فَلَهُ قَلْعُهَا.

[الحديث ٢٤٠]

٢٤٠ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الصَّرِيفِيِّ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الشَّجْرَةِ يَقْلَعُهَا الرَّجُلُ فِي مَنْزِلِهِ فِي الْحَرَمِ فَقَالَ إِنْ بَنَى الْمَنْزِلَ وَالشَّجْرَةَ فِيهِ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَقْلَعَهَا وَإِنْ كَانَتْ نَبَتَتْ فِي مَنْزِلِهِ وَهُوَ لَهُ فَلْيَقْلَعُهَا.

اصفهانى، مجلسى دوم، محمد باقر بن محمد تقى، ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ١٦ جلد، كتابخانه آيه الله مرعى نجفى - ره، قم - ايران، اول، ١٤٠٦ هـ ق

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار؛ ج ٨، ص: ٣٥١

[الحديث ٢٤١]

٢٤١ وَ الَّذِى رَوَاهُ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ وَ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ وَ صَيْفُوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ جَمِيلٍ وَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نَجْرَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حُمْرَانَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبْتِ الَّذِى فِي أَرْضِ الْحَرَمِ أَيْتَزَعُ فَقَالَ أَمَا شَيْءٌ تَأْكُلُهُ الْإِبِلُ فَلَيْسَ بِهِ بَأْسٌ أَنْ تَنْزِعَهُ.

قَوْلُهُ عَ لَا بَأْسَ بِهِ أَنْ تَنْزِعَهُ يَعْنِي الْإِبِلَ لِأَنَّ الْإِبِلَ يُحَلِّي عَنْهَا تَزَعِي كَيْفَ شَاءَتْ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

الحديث التاسع و الثلاثون و المائتان: مجهول.

و كان محمد بن يحيى هو الصيرفي المجهول حاله.

الحديث الأربعون و المائتان: مجهول.

الحديث الحادى و الأربعون و المائتان: صحيح على الظاهر.

و قال الوالد العلامة برد الله مضجعه: يمكن أن يكون الراوى عن أبى عبد الله عليه السلام جميلا و محمد بن حمران، فيكون صحيحا، قاله فى الدروس. انتهى.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٣٥٢

[الحديث ٢٤٢]

٢٤٢ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ عَيْسَى عَنْ حَرِيْزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ تَخَلَّى عَنِ الْبَعِيرِ فِي الْحَرَمِ يَأْكُلُ مَا شَاءَ.
وَ قَدْ رُخِّصَ فِي قَلْعِ الْإِذْخِرِ وَ عُودِي الْمَحَالِهِ رَوَى

[الحديث ٢٤٣]

٢٤٣ سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَامِرٍ عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ مُحَمَّدِ الْمُسَلَّبِيِّ عَمَّنْ حَدَّثَهُ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ رَخِّصَ رَسُولُ اللَّهِ ص فِي قَطْعِ عُودِي الْمَحَالِهِ وَ هِيَ

و قال الفاضل التستري رحمه الله: هكذا وجدناه فى غير هذه النسخه، غير أنه قال فى الدروس ما صورته: و فى صحيح ابن أبى نجران و محمد بن حمران " أما شىء يأكله الإبل فليس به بأس أن ينزعه " و كان نسخته هكذا: عن عبد الرحمن ابن أبى نجران و محمد بن حمران.

و الظاهر أن الصواب ما فى نسختنا، لأنه لم يذكر ابن أبى نجران فى رجال الصادق عليه السلام، بل ذكر فى رجال الرضا عليه السلام، نعم ذكر محمد فى رجال الصادق عليه السلام. انتهى.

و قال فى المدارك: يجوز للمحرم أن يترك إبله لترعى الحشيش، و إن حرم عليه قطعه، بل لو قيل بجواز نزع الحشيش للإبل لم يكن بعيدا، لصحيحه جميل و محمد بن حمران، و أولها الشيخ لصحيحه حريز، و ليس بينهما تناف تفتضى المصير إلى ما ذكره من التأويل.

الحديث الثانى و الأربعون و المائتان: صحيح.

الحديث الثالث و الأربعون و المائتان: مرسل.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٣٥٣

البكره التى يستقى بها من شجر الحرم و الأذخر.

و قد روى أن من قلع شجرة من الحرم فكفارتة بقره يتصدق بلحمها على المساكين روى

[الحديث ٢٤٤]

٢٤٤ موسى بن القاسم قال روى أصحاحنا عن أحدهما ع أنه قال إذا كان فى دار الرجل شجرة من شجر الحرم لم تنزع فإن أراد نزعها نزعها و كفر بدينج بقره يتصدق بلحمها على المساكين.

و حد الحرم الذى لا

الحديث الرابع و الأربعون و المائتان: مرسل.

قوله: من شجر الحرم لعل المعنى شجره كانت نابتة فى الحرم قبل بناء الدار، لثلا تكون مما ينبت فى ملكه. و يحتمل أن يكون المراد بها غصن شجره خارجه من داره دخلت فيها، و الأول أظهر.

ثم اعلم أنه ذكر الشيخ و جمع من الأصحاب أن فى الشجره الكبيره بقره و لو كان محلا، و فى الصغيره شاه، و فى أبعاضها قيمه، و استدل عليه بهذه الروايه، و هى مع إرسالها لا تدل على وجوب الشاه فى الصغيره و لا على حكم الأبعاض.

و قال ابن الجنيد: و إن قطع المحرم أو المحل من شجر الحرم شيئا، فعليه قيمه ثمنه. و قواه فى المختلف، و المتجه سقوط الكفاره مطلقا، كما اختاره ابن إدريس.

و المشهور أنه لا كفاره فى قلع الحشيش، و ذهب الشيخ و العلامة إلى وجوب قيمه، و لم يظهر لهما مستند.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٣٥٤

[الحديث ٢٤٥]

٢٤٥ - سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ ع يَقُولُ حَرَّمَ اللَّهُ حَرَمَهُ بَرِيداً فِي بَرِيدٍ أَنْ يُخْتَلَى خَلَاهُ وَ يُعْضَدَ شَجْرُهُ إِلَّا شَجْرَةَ الْبَاذِرِجِ أَوْ يُصَادَ طَيْرُهُ وَ حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ص - الْمَدِينَةَ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا صَيْدَهَا وَ حَرَّمَ مَا حَوْلَهَا بَرِيداً فِي بَرِيدٍ أَنْ يُخْتَلَى خَلَاهَا أَوْ يُعْضَدَ شَجْرُهَا إِلَّا عُودَى مَحَالِهِ النَّاصِحِ.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ الْمُحِلُّ إِذَا قَتَلَ صَيْدًا فِي الْحَرَمِ فَعَلَيْهِ فِدَاؤُهُ وَ كَذَلِكَ إِنْ قَتَلَهُ فِيمَا بَيْنَ الْمَدِينَةِ وَ الْحَرَمِ وَ هَذَا قَدْ بَيَّنَّا فِيمَا مَضَى ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ

اللَّهُ وَالْمُحْرَمُ إِذَا فَقَأَ عَيْنَ الصَّيْدِ أَوْ كَسَرَ قَرْنَهُ تَصَدَّقَ بِصَدَقِهِ وَ هَذَا أَيْضاً قَدْ مَضَى ذِكْرُهُ ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَإِذَا أَمَرَ الْمُحْرَمُ غَلَامَهُ
بِالصَّيْدِ وَ هُوَ مُجَلٌّ فَقَتَلَهُ فَعَلَى السَّيِّدِ الْفِدَاءُ

الحديث الخامس والأربعون والمائتان: موثق كالصحيح.

قوله: و حرم رسول الله يمكن أن يقرأ بصيغه الفعل عطفاً على " حرم الله " و بصيغه الاسم بالإضافه عطفاً على حرمه.

و اختلف الأصحاب فى حكم حرم المدينة، فذهب الأكثر إلى أنه لا يجوز قطع شجره، و لا قتل صيد ما بين الحرتين منه، و به قطع فى المنتهى، و أسنده إلى علمائنا. و قيل: بالكراهه، و هو اختيار المحقق.

و ربما قيل: بتحريم قطع الشجر و كراهه الصيد بين الحرتين، و الأول أحوط.

و فى القاموس: اللوبه الحره كاللابة، و حرم النبى صلى الله عليه و آله ما بين

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٣٥٥

[الحديث ٢٤٦]

٢٤٦ رَوَى مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ صَيْفَوَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ وَ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْمُحْرَمِ
مَعَهُ غَلَامٌ لَهُ لَيْسَ بِمُحْرَمٍ أَصَابَ صَيْدًا وَ لَمْ يَأْمُرْهُ سَيِّدُهُ قَالَ لَيْسَ عَلَى سَيِّدِهِ شَيْءٌ.

وَ هَذَا الْخَبْرُ يُدَلُّ عَلَى أَنَّهُ إِذَا كَانَ يَأْمُرُ السَّيِّدُ فَإِنَّهُ يَلْزَمُهُ فِدَاءٌ مَا صَادَهُ قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ إِنْ كَانَ الْغَلَامُ مُحْرَمًا فَقَتَلَ الصَّيْدَ
بِغَيْرِ إِذْنِ صَاحِبِهِ فَعَلَى الصَّاحِبِ الْفِدَاءُ إِذَا كَانَ هُوَ الَّذِي أَمَرَهُ بِالْإِحْرَامِ

[الحديث ٢٤٧]

٢٤٧ رَوَى مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ كُلُّ مَا أَصَابَ الْعَبْدُ وَ هُوَ مُحْرَمٌ فِي
إِحْرَامِهِ فَهُوَ عَلَى السَّيِّدِ إِذَا أُذِنَ لَهُ فِي الْإِحْرَامِ

لابتى المدينة و هما حرتان يكتنفانها.

و فيه أيضا: الحره أرض ذات حجاره نخره سود.

الحديث السادس والأربعون والمائتان: صحيح.

قوله: و هذا الخبر يدل قال الفاضل التستري رحمه الله: لا يخفى أن هذه ليست من إحدى الدلالات في شيء، و توهم دلالة من حيث مفهوم المخالفة، حيث قال السائل " و لم يأمره سيده " يدل على أنه إذا أمره سيده يجب عليه شيء، باطل فإن التخصيص في كلام السائل لا يستلزم التخصيص في كلام المجيب.

الحديث السابع و الأربعون و المائتان: صحيح.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٣٥٦

وَ لَا يَنَافِي هَذَا الْخَبْرُ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٢٤٨]

٢٤٨ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نَجْرَانَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَ عَنْ عَبْدِ أَصَابَ صَيْدًا وَ هُوَ مُحْرَمٌ هَلْ عَلَى مَوْلَاهُ شَيْءٌ مِنَ الْفِدَاءِ فَقَالَ لَا شَيْءٌ عَلَى مَوْلَاهُ.

لَأَنَّ هَذَا الْخَبْرَ لَيْسَ فِيهِ أَنَّهُ كَانَ قَدْ أذِنَ لَهُ فِي الْإِحْرَامِ أَوْ لَمْ يَأْذُنْ لَهُ وَ إِذَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ فِي ظَاهِرِهِ حَمَلْنَاهُ عَلَى مَنْ أَحْرَمَ مِنْ غَيْرِ إِذْنِ مَوْلَاهُ فَلَا يَلْزَمُهُ حِينَئِذٍ شَيْءٌ حَسَبَ مَا تَضَمَّنَهُ الْخَبْرُ قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ الْمُحْرَمُ يُطَلَّقُ وَ لَا يَتَزَوَّجُ وَ هَذَا قَدْ مَضَى ذِكْرُهُ وَ يَزِيدُهُ بَيَانًا مَا رَوَاهُ

[الحديث ٢٤٩]

٢٤٩ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ صَفْوَانَ وَ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ لِلْمُحْرَمِ أَنْ يُطَلَّقَ وَ لَا يَتَزَوَّجَ

و قال الشيخ: إنه يلزم ذلك العبد، لأنه فعله بدون إذن مولاه، و يسقط الدم إلى الصوم، و دل كلام المفيد على السيد الفداء في الصيد.

و قال المحقق في المعتبر: إن جنایاته كلها على السيد.

و قال بعض الفضلاء رحمه الله: كان في هذه الأخبار دلالة على أنه لا يجوز للغلام الإحرام بغير إذن مولاه و إن أذن له في دخول الحرم، سواء كان ذلك لإحرام الحج أو لإحرام العمره اللازمه للدخول، و مقتضى إطلاق ما تقدم من الأخبار لزوم الإحرام لدخول الحرم، سواء كان الداخل عبدا أو حرا.

الحديث الثامن و الأربعون و المائتان: صحيح.

الحديث التاسع والأربعون و المائتان: صحيح.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٣٥٧

ثُمَّ قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ إِذَا مَاتَ الْمُحْرِمُ غُسِّلَ كَتَغْسِيلِ الْمُحْرِمِ غَيْرَ أَنَّهُ لَا يُقَرَّبُ الطَّيْبَ

[الحديث ٢٥٠]

٢٥٠ رَوَى مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْمُحْرِمِ يَمُوتُ كَيْفَ يُصْنَعُ بِهِ فَحَدَّثَنِي أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الْحَسَنِ بْنَ عَلِيٍّ عَمَاتَ بِالْأَبْوَاءِ مَعَ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ ع وَ هُوَ مُحْرِمٌ وَ مَعَ الْحُسَيْنِ ع عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْعَبَّاسِ وَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ فَصْنَعَ بِهِ كَمَا صْنَعَ بِالْمَيِّتِ وَ غَطَّى وَجْهَهُ وَ لَمْ يُمَسَّهُ طَيْبًا قَالَ وَ ذَلِكَ فِي كِتَابِ عَلِيٍّ ع.

[الحديث ٢٥١]

٢٥١ وَ عَنْهُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَلَاءٍ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَنِ الْمُحْرِمِ إِذَا مَاتَ كَيْفَ يُصْنَعُ بِهِ قَالَ يُعْطَى وَجْهَهُ وَ يُصْنَعُ بِهِ كَمَا يُصْنَعُ بِالْحَلَالِ غَيْرَ أَنَّهُ لَا يُقَرَّبُ طَيْبًا.

وَ إِذَا لَبَسَ الْمُحْرِمُ قَمِيصًا عَمْدًا فَعَلَيْهِ دَمٌ شَاهٍ وَ إِذَا لَبَسَ ثِيَابًا كَثِيرَةً فَعَلَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا الْفِدَاءُ رَوَى ذَلِكَ

الحديث الخمسون و المائتان: صحيح.

وَ قَالَ فِي الدَّرُوسِ: لَا يَحْنُطُ الْمُحْرِمُ، وَ لَا يُوَضَعُ فِي مَاءٍ غَسَلَهُ كَافُورًا.

قوله: قَالَ وَ ذَلِكَ الْقَائِلُ الْحُسَيْنِ أَوْ الصَّادِقَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ.

الحديث الحادى و الخمسون و المائتان: صحيح.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٣٥٨

[الحديث ٢٥٢]

٢٥٢ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ صَيْفُوَانَ وَ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ الْعِيصِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْمُحْرِمِ يَلْبَسُ الْقَمِيصَ مُتَعَمِّدًا قَالَ عَلَيْهِ دَمٌ.

[الحديث ٢٥٣]

٢٥٣ وَ عَنْهُ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيْسَى عَنْ حَرِيْزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَيَّاهُ جَعْفَرٍ عَنِ الْمُحْرِمِ إِذَا احتِجَّاجَ إِلَى

ضُرُوبٍ مِنَ الثِّيَابِ يَلْبَسُهَا قَالَ عَلَيْهِ لِكُلِّ صِنْفٍ مِنْهَا فِدَاءٌ.

وَ إِذَا اضْطُرَّ الْمُحْرَمُ إِلَى لُبْسِ الْخُفَيْنِ وَ الْجُورَيْنِ فَلْيَلْبَسْ وَ لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ رَوَى ذَلِكَ

الحديث الثاني و الخمسون و المائتان: مجهول.

و أجمع العلماء كاهه على أن المحرم إذا لبس ما لا يحل له لبسه وجبت عليه الفديه دم شاه، حكاه فى المنتهى.

الحديث الثالث و الخمسون و المائتان: صحيح.

و اختلف فى تكرر الكفاره عند تكرر اللبس، فقيل: لو تكرر منه اللبس أو الطيب، فإن اتحد المجلس لم تتكرر، و إن اختلف تكررت.

و اعتبر الشيخ و جمع من الأصحاب فى التكرار اختلاف الوقت بمعنى تراخى زمان الفعل عاده.

و ذهب بعضهم إلى التكرار مع اختلاف صنف الملبوس، كالقميص و السراويل و إن اتحد الوقت، و به جزم فى المنتهى. و ربما ظهر من كلامه فى موضع آخر تكرر الكفاره بتكرر اللبس مطلقا.

و قال فى المدارك: الأظهر التكرار مع اختلاف صنف الملبوس مطلقا، لصحيحه محمد بن مسلم، و إنما يحصل التردد مع اتحاد المصنف قبل التكفير، و لا ريب

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٣٥٩

[الحديث ٢٥٤]

٢٥٤ مَوْسَى بْنِ الْقَاسِمِ عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ وَ أَيْ مُحْرَمٍ هَلَكَتْ نَعْلَاهُ فَلَمْ يَكُنْ لَهُ نَعْلَانِ فَلَهُ أَنْ يَلْبَسَ الْخُفَيْنِ إِذَا اضْطُرَّ إِلَى ذَلِكَ وَ الْجُورَيْنِ يَلْبَسُهُمَا إِذَا اضْطُرَّ إِلَى لُبْسِهِمَا.

وَ إِذَا أَكَلَ الْمُحْرَمُ لَحْمَ صَيْدٍ لَمْ يَدْرِ مَا هُوَ وَ جَبَّ عَلَيْهِ دَمٌ شَاهٍ رَوَى

[الحديث ٢٥٥]

٢٥٥ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى رَفَعَهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ أَكَلَ لَحْمَ صَيْدٍ لَمْ يَدْرِ مَا هُوَ وَ هُوَ مُحْرَمٌ قَالَ عَلَيْهِ دَمٌ شَاهٍ

أن التكرير أحوط. و كذا الكلام في الطيب.

الحديث الرابع و الخمسون و المائتان: صحيح.

و قال في الدروس: يحرم لبس ما يستر ظهر القدم، كالخف و الشمشك، فيفدى بشاه لو فعله، و لو اضطر فلا شىء عليه عند الشيخ. و قيل: يجب. و يجب شقه عن ظهر القدم على الأصح، لروايه محمد بن مسلم، و فى الخلاف لا يجب لمقطوعه رفاعه.

الحديث الخامس و الخمسون و المائتان: مرسل.

و قال فى التحرير: لو أكل لحم صيد و لم يعلم ما هو و جب عليه دم شاه.

قوله: لا يدري ما هو أى: من أنواع الصيد و ما يلزمه من الكفاره.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٣٦٠

وَ إِذَا أَقْتَلَ نَفْسَانِ فِي الْحَرَمِ لَزِمَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا دَمٌ رَوَى

[الحديث ٢٥٦]

٢٥٦ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْبُرْقِيِّ عَنْ حَفْصِ بْنِ الْبُخْتَرِيِّ عَنْ أَبِي هِلَالٍ الرَّازِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلَيْنِ أَقْتَلَا وَ هُمَا مُحْرِمَانِ قَالَ سُبْحَانَ اللَّهِ بِئْسَ مَا صَنَعَا قُلْتُ فَقَدْ فَعَلَا فَمَا الَّذِي يَلْزَمُهُمَا قَالَ عَلَيَّ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا دَمٌ.

وَ مَنْ قَلَعَ ضِرْسَهُ وَ هُوَ مُحْرِمٌ فَعَلَيْهِ دَمٌ رَوَى

[الحديث ٢٥٧]

٢٥٧ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ عَمَدَةَ بْنِ أَصِيحَابِنَا عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ خُرَاسَانَ أَنَّ مَسْأَلَهُ وَقَعَتْ فِي الْمَوْسِمِ وَ لَمْ يَكُنْ عِنْدَ مَوَالِيهِ فِيهَا شَيْءٌ مُحْرِمٌ قَلَعَ ضِرْسَهُ فَكَتَبَ عَ بَهْرِيْقُ دَمًا. وَ لَا بَأْسَ أَنْ يَكُونَ مَعَ الْمُحْرِمِ لَحْمٌ صَيْدٍ إِذَا لَمْ يَأْكُلْهُ وَ يُبْقِيهِ إِلَى وَقْتِ إِحْلَالِهِ

الحديث السادس و الخمسون و المائتان: مجهول.

و قال فى الدروس: لو اقتتل اثنان فى الحرم، فعلى كل واحد دم عند الشيخ، لروايه أبى هلال عن الصادق عليه السلام.

و لا يخفى أن الخبر لا يوافق ما ذكره الشيخ، إذ المفروض فى الخبر اقتتال المحرمين، سواء كان فى الحرم أو فى الحل، و مدلول

كلام الشيخ اقتتال الاثنين في الحرم محرمين كانا أو محلين.

قوله: و من قلع ضرسه اختلف فيه الأصحاب، فذهب جماعه إلى ما قال به الشيخ. وقال ابن الجنيد و الصدوق: لا بأس بقلع الضرس مع الحاجه، و لم يوجبا به شيئا.

الحديث السابع و الخمسون و المائتان: مرسل.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٣٦١

إِذَا لَمْ يَكُنْ صَادَهُ هُوَ رَوَى

[الحديث ٢٥٨]

٢٥٨ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَهْزِيَارَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَارَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمُحْرَمِ مَعَهُ لَحْمٌ مِنْ لُحُومِ الصَّيْدِ فِي زَادِهِ هَلْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعَهُ وَ لَا يَأْكُلَهُ وَ يُدْخِلَهُ مَكَّهُ وَ هُوَ مُحْرَمٌ فَإِذَا أَحَلَّ أَكَلَهُ فَقَالَ نَعَمْ إِذَا لَمْ يَكُنْ صَادَهُ.

وَ لَا بَأْسَ أَنْ يَشْتَرِيَ الْمُحْرَمُ فَهَدَاً فِي الْحَرَمِ وَ يُخْرِجَهُ مَعَهُ إِلَى حَيْثُ شَاءَ رَوَى

[الحديث ٢٥٩]

٢٥٩ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ عَيْسَى عَنِ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ عَنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ الْفَضْلِ الْهَاشِمِيِّ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قُلْتُ لَهُ فَهُوَ ذُبَاعٌ عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ يَتَّبِعُنِي لِأَحَدٍ أَنْ يَشْتَرِيَهَا وَ يَخْرُجَ بِهَا قَالَ لَا بَأْسَ.

وَ الْمُحْرَمُ إِذَا رَمَى طَيْرًا وَاقِفًا عَلَى شَجَرٍ أَصْلُهُ فِي الْحَرَمِ لَزِمَهُ جَزَاءُهُ وَ إِنْ كَانَتْ أَغْصَانُهُ فِي الْحِلِّ رَوَى ذَلِكَ

[الحديث ٢٦٠]

٢٦٠ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ ع

و يشمل الضرس الواحد و الأكثر.

الحديث الثامن و الخمسون و المائتان: صحيح.

قوله عليه السلام: نعم إذا لم يكن صاده أى: فى الإحرام أو مطلقا، فتأمل.

الحديث التاسع و الخمسون و المائتان: مجهول.

و قال فى الدروس: لو كان الداخل سبعا كالفهد لم يحرم إخراجہ.

الحديث الستون و المائتان: ضعيف على المشهور.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٣٦٢

جَعْفَرٌ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيٍّ ع أَنَّهُ سِئِلَ عَنْ شَجَرِهِ أَضْلَمَهَا فِي الْحَرَمِ وَ أَغْصَانُهَا فِي الْحِلِّ عَلَى غُضَنِ مِنْهَا طَيْرٌ رَمَاهُ رَجُلٌ فَصَيَّرَهُ قَالَ عَلَيْهِ جَزَاؤُهُ إِذَا كَانَ أَضْلَمَهَا فِي الْحَرَمِ.

وَ لَا يَجُوزُ لِلْمُحْرَمِ أَنْ يَلْبِيَ مَنْ دَعَاهُ مَا دَامَ مُحْرَمًا بَلْ يُجِيبُهُ بِكَلَامٍ غَيْرِ ذَلِكَ رَوَى

[الحديث ٢٦١]

٢٦١ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَزِيْعٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَيْسَ لِلْمُحْرَمِ أَنْ يَلْبِيَ مَنْ دَعَاهُ حَتَّى يَنْقُضِيَ إِحْرَامَهُ قُلْتُ كَيْفَ يَقُولُ قَالَ يَقُولُ يَا سَعْدُ.

وَ لَا يَتَّبِعِي لِلْمُحْرَمِ أَنْ يَدْخُلَ الْحَمَّامَ فَإِنْ دَخَلَهُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ رَوَى

[الحديث ٢٦٢]

٢٦٢ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هِلَالٍ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ خَالِدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمُحْرَمِ يَدْخُلُ الْحَمَّامَ قَالَ لَا يَدْخُلُ

قوله: و لا يجوز للمحرم أن يلبى المشهور الكراهه.

الحديث الحادى و الستون و المائتان: صحيح.

قوله: و لا ينبغى للمحرم لا خلاف فى انتفاء التحريم.

الحديث الثانى و الستون و المائتان: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٣٦٣

[الحديث ٢٦٣]

٢٦٣ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع وَ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَالٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَا بَأْسَ أَنْ يَدْخُلَ الْمُحْرَمُ الْحَمَّامَ وَ لَكِنْ لَا يَتَدَلَّكَ.

وَلَا بَأْسَ بِلِبْسِ السَّلَاحِ عِنْدَ الْخَوْفِ مِنَ الْعَدُوِّ وَغَيْرِهِ رَوَى

[الحديث ٢٦٤]

٢٦٤ سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ أَبِي جَعْفَرٍ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ الْحَلَبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّ الْمُحْرِمَ إِذَا خَافَ الْعَدُوَّ فَلْيَبْسِ السَّلَاحَ فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ.

[الحديث ٢٦٥]

٢٦٥ وَعَنْهُ عَنِ أَبِي جَعْفَرٍ عَنِ أَبِيهِ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع أَيَّحْمِلُ السَّلَاحَ الْمُحْرِمُ فَقَالَ إِذَا خَافَ الْمُحْرِمُ عَدُوًّا أَوْ سَرَقًا فَلْيَبْسِ السَّلَاحَ

الحديث الثالث و الستون و المائتان: صحيح.

الحديث الرابع و الستون و المائتان: صحيح.

و اختلف فى لبس السلاح لغير الضروره، فذهب الأ-كث إلى تحريمه، و استدل عليه بصحيحه عبد الله بن سنان الآتيه و هذه الروايه، و مقتضاها لزوم الكفاره بلبس السلاح مع انتفاء الخوف، و لا نعلم به قائلًا.

و يمكن تأويلها بحمل السلاح على ما لا-يجوز لبسه للمحرم كالدرع و البيضة، و معه يسقط الاحتجاج بها، و القول بالكراهه متجه، إلا أن الاحتياط يقتضى اجتناب ذلك، مع انتفاء الحاجه إليه، أما مع الحاجه فيجوز إجماعًا.

الحديث الخامس و الستون و المائتان: صحيح.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٣٦٤

وَلَا بَأْسَ أَنْ يُؤَدَّبَ الرَّجُلُ عَبْدَهُ عِنْدَ حَاجَتِهِ إِلَى ذَلِكَ وَهُوَ مُحْرِمٌ رَوَى

[الحديث ٢٦٦]

٢٦٦ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ وَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي نَجْرَانَ جَمِيعًا عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى عَنِ حَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَا بَأْسَ أَنْ يُؤَدَّبَ الْمُحْرِمُ عَبْدَهُ مَا بَيْنَهُ وَ بَيْنَ عَشْرَةِ أَشْوَاطٍ.

[الحديث ٢٦٧]

٢٦٧ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ عَنِ السُّنْدِيِّ بْنِ الرَّبِيعِ عَنِ يَحْيَى بْنِ الْمُبَارَكِ عَنِ أَبِي جَمِيلَةَ عَنِ سَمَاعَةَ بْنِ مَهْرَانَ عَنِ أَبِي بَصِيرٍ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قُلْتُ فَمَا تَقُولُ فِي مُحْرِمٍ كَسَرَ إِخْدَى قَوْلِي غَزَالٍ فِي الْحِلِّ قَالَ عَلَيْهِ رُبْعُ قِيمَةِ الْغَزَالِ قُلْتُ فَإِنْ كَسَرَ قَوْلِيهِ

قَالَ عَلَيْهِ نِصْفُ قِيَمَتِهِ يَتَصَدَّقُ بِهِ قُلْتُ فَإِنْ هُوَ فَقَا عَيْنِيهِ قَالَ عَلَيْهِ قِيَمَتُهُ قُلْتُ فَإِنْ هُوَ كَسِيرَ إِخْرِي يَدِيهِ قَالَ عَلَيْهِ نِصْفُ قِيَمَتِهِ قُلْتُ
فَإِنْ هُوَ كَسِيرَ إِخْرِي رِجْلِيهِ قَالَ عَلَيْهِ نِصْفُ قِيَمَتِهِ قُلْتُ فَإِنْ هُوَ قَتَلَهُ قَالَ عَلَيْهِ قِيَمَتُهُ قَالَ قُلْتُ فَإِنْ هُوَ فَعَلَ بِهِ وَ هُوَ مُحْرَمٌ فِي الْحِلِّ
قَالَ عَلَيْهِ دَمٌ يُهْرِيقُهُ وَ عَلَيْهِ هَذِهِ الْقِيَمَةُ إِذَا كَانَ مُحْرَمًا فِي الْحَرَمِ

الحديث السادس و الستون و المائتان: صحيح.

الحديث السابع و الستون و المائتان: ضعيف.

قوله: و هو محرم في الحل لا- يخفى ما فيه من الاضطراب، إذ المفروض أولا- أيضا في سائر الأحكام كان المحرم في الحل،
فإعادة السائل لا وجه له، و الاختلاف في الجواب أيضا مشكل إلا أن يحمل على التخيير.

و الحكم بالقيمة في المحرم في الحرم، مع أنه غالبا أقل من الدم أشكل، إلا أن يحمل على أن المراد القيمة أيضا مع الدم، و
يحمل القيمة المذكوره أولا

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٣٦٥

.....

على المحل في الحرم، فيوافق المشهور. لكنه في غايه البعد، و ظاهر العبارة اختصاص القيمة المذكوره

سابقا بالمحرم فى الحرم، و لزوم الدم على المحرم فى الحل، و هو خلاف المشهور.

و قال الشيخ فى النهايه بعد إيراد مضمون هذه الروايه من قوله " و إذا كسر المحرم قرنى الغزال " إلى قوله: فإن كسر إحدى يديه كان عليه نصف قيمته، فإن كسرهما جميعا كان عليه قيمته، فإن قتله لم يكن عليه أكثر من قيمه واحده. فتبع الروايه فى التعبير عن فداء المحرم بالقيمه.

و روى السيد فى المدارك و المحقق التستري فى شرح القواعد هذا الخبر هكذا:

قلت: فإن فعل به و هو محرم فى الحرم؟ قال: عليه دم يهريقه.

فيوافق المشهور فى اجتماع الفداءين على المحرم فى الحرم، لكن يخالفهم فى لزوم القيمه على المحرم فى الحل. و لا- أدرى صححا الخبر هكذا، أو كانت نسختها مخالفه لما عندنا.

و قال فى المدارك: بمضمون هذه الروايه أفتى الشيخ رحمه الله، و الأظهر ما عليه الأكثر من وجوب الأرش بجميع ذلك، بناء على ما عليه الأصحاب و غيرهم من كون الأجزاء مضمونه كالجمله.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٣٦٦

٢٦ باب من الزيادات فى فقه الحج

اشاره

وَ الْمَرْأَةُ إِذَا بَلَغَتْ مِيقَاتَ أَهْلِهَا فَعَلَيْهَا أَنْ تُحْرِمَ مِنَ الْمِيقَاتِ فَإِنْ كَانَتْ حَائِضًا فَعَلَيْهَا أَنْ تُحْرِمَ كَمَا يُحْرِمُ غَيْرُهَا إِلَّا أَنَّهَا لَا تُصَلِّي رَوَى

[الحديث ١]

١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ

باب الزيادات فى فقه الحج قوله: فعليها أن تحرم لا خلاف فيه.

قوله: إلا أنها لا تصلى ظاهره أنها تغتسل للإحرام، كما يدل عليه الأخبار. و قال بعض المتأخرين:

لا تغتسل.

الحديث الأول: موثق كالصحيح.

عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْحَائِضِ تُرِيدُ الْإِحْرَامَ قَالَ تَغْتَسِلُ وَتَشْتَفِرُ وَتَحْتَشِي بِالْكَرْسَفِ وَتَلْبَسُ ثَوْبًا دُونَ ثِيَابِهَا لِإِحْرَامِهَا وَتَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ وَ لَا تَدْخُلُ الْمَسْجِدَ ثُمَّ تُهَلُّ بِالْحَجِّ بِغَيْرِ صَلَاةٍ.

[الحدِيث ٢]

٢ وَ عَنْهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ صَيْفَوَانَ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عِ الْمَرْأَةُ الْحَائِضُ تُحْرِمُ وَ هِيَ لَا تُصَلِّي قَالَ نَعَمْ إِذَا بَلَغَتِ الْوَقْتَ فَلْتُحْرِمَ

قوله عليه السلام: و تلبس ثوبا كان المراد الغلالة، و يحتمل أن يكون المراد ثوب الإحرام، و يكون لفظه "دون" بمعنى عند أو غير، فيدل على وجوب لبس ثوبى الإحرام للمرأة، و إن كان يجوز لها لبس المخيط، و لم أر قائلا به ظاهرا. نعم قيل: بعدم جواز لبس المخيط لها مطلقا، و لعل الأحوط لبس ثوبى الإحرام تحت الثياب.

ثم اعلم أن ما ذكرنا مبنى على أن قوله "لإحرامها" متعلق باللبس. و يحتمل أن يكون صفة لقوله "ثيابها" فلاحتمال الأول فيه أظهر.

ثم الظاهر أن الغسل غسل الإحرام، إذ لو حمل الحائض على المستحاضة و الغسل على غسلها لا يلائم قوله "بغير صلاة" مع أنه ارتكاب للمجاز بغير ضروره.

قوله عليه السلام: و لا تدخل المسجد أى: مسجد الشجرة عند الإحرام.

الحدِيث الثانى: صحيح.

ملاذ الأخيار فى

[الحديث ٣]

٣ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْخَطَّابِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَرْوَانَ عَنْ زَيْدِ الشَّحَامِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قَالَ سُئِلَ عَنْ امْرَأَةٍ حَاضَتْ وَ هِيَ تُرِيدُ الْإِحْرَامَ فَتَطْمِثُ قَالَ تَغْتَسِلُ وَ تَحْتَشِي بِكُرْسُفٍ وَ تَلْبَسُ ثِيَابَ الْإِحْرَامِ وَ تُحْرِمُ فَإِذَا كَانَ اللَّيْلُ خَلَعَتْهَا وَ لَبَسَتْ ثِيَابَهَا الْآخَرَى حَتَّى تَطْهَرَ

قوله: و هي لا تصلى لعله ظن أن الصلاة جزء للإحرام، أو أنه إذا لم تجز له الصلاة لم يجز له الإحرام أيضا.

الحديث الثالث: ضعيف.

قوله عليه السلام: و لبست ثيابها الأخرى أما لبس الثياب الأخرى، فيمكن أن يكون مبنيا على جواز لبس المخيط للنساء، كما هو المشهور بين الأصحاب.

و أما نزع ثياب الإحرام، فلا يخلو من إشكال، على القول بوجوب استدامه لبس ثوبى الإحرام، و أما على المشهور من عدم وجوب استدامه لبس ثوبى الإحرام فلا إشكال، لا سيما مع ورود النص فى خصوص هذه المرأة.

و يمكن أن يكون المراد بثياب الإحرام الثياب الطاهرة، بناء على اشتراط الطهارة فى ثياب الإحرام ابتداء لا استدامه، و خلعها لأنها تصير نجسه فتحلها و تلبس الثياب النجسه، فيكون هذا الخبر مما يؤيد عدم وجوب استدامه الطهارة فى ثياب الإحرام، كما اختاره جماعه من المحققين.

قال فى الدروس: ينعقد إحرام الحائض و النفساء، لكن لا تصلى له و لا تدخل

ملاذ الخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٣٦٩

[الحديث ٤]

٤ الْحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ حَمَادٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَارٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْحَائِضِ تُحْرِمُ وَ هِيَ حَائِضٌ قَالَ نَعَمْ تَغْتَسِلُ - وَ تَحْتَشِي وَ تَصْنَعُ كَمَا يَصْنَعُ الْمُحْرِمُ وَ لَا تُصَلِّي.

[الحديث ٥]

٥ وَ عَنْهُ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عِ الْمَرْأَةُ الْحَائِضُ تُحْرِمُ وَ هِيَ لَا تُصَلِّي فَقَالَ نَعَمْ إِذَا بَلَغَتْ الْوَقْتَ فَلتُحْرِمُ.

[الحديث ٦]

٦ وَ عَنْهُ عَنْ صَفْوَانَ عَنِ الْعِيصِ بْنِ الْقَاسِمِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ أَ تُحْرِمُ الْمَرْأَةَ وَ هِيَ طَامِثٌ قَالَ نَعَمْ تَغْتَسِلُ وَ تُلْبِئِي.
وَ الْمُسْتَحَاضَةُ تَفْعَلُ مَا يُلْزِمُهَا ثُمَّ تُحْرِمُ عِنْدَ الْمِيقَاتِ رَوَى

[الحديث ٧]

٧ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ صَفْوَانَ عَنِ الْعِيصِ بْنِ الْقَاسِمِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ

المسجد، و تلبس ثيابا طاهره، فإذا أحرمت نزعتهها. انتهى.

الحديث الرابع: صحيح.

قوله: كما يصنع المحرم شامل للبس الثوبين أيضا، إلا- أن يقال: المراد بالمحرم هنا أعم من الرجل و المرأة، و في المرأة لا يشترط لبس الثوبين.

الحديث الخامس: صحيح.

و المراد بالوقت الميقات.

الحديث السادس: صحيح.

الحديث السابع: صحيح.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٣٧٠

عَنِ الْمُسْتَحَاضَةِ تُحْرِمُ فَذَكَرَ أَسْمَاءُ بِنْتُ عُمَيْسٍ فَقَالَ إِنَّ أَسْمَاءَ بِنْتُ عُمَيْسٍ وَلَدَتْ مُحَمَّدًا ابْنَهَا بِالْبَيْدَاءِ وَ كَانَ فِي وَلَادَتِهَا بَرَكَةٌ
لِلنِّسَاءِ لَمَنْ وَلَدَتْ مِنْهُنَّ أَوْ طِمِثَتْ فَأَمَرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ص فَاسْتَشْفَرَتْ وَ تَمَنَطَتْ بِمِنْطَقِهِ وَ أَحْرَمَتْ.

وَ مَتَى نَسِيَتِ الْإِحْرَامَ أَوْ جَهَلَتْ ذَلِكَ حَتَّى جَاوَزَتِ الْوَقْتَ فَإِنْ كَانَ عَلَيْهَا وَقْتُ فَلْتَرْجِعْ إِلَى مِيقَاتِ أَهْلِهَا فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا وَقْتُ
فَلْتَحْرِمْ مِنَ الْمَوْضِعِ الَّذِي انْتَهَتْ إِلَيْهِ وَ إِنْ كَانَ قَدْ دَخَلَتِ الْحَرَمَ فَلْتَخْرُجْ إِلَى خَارِجِ الْحَرَمِ إِنْ تَمَكَّنْتَ مِنْ ذَلِكَ وَ إِنْ لَمْ تَتَمَكَّنْ
مِنْ ذَلِكَ أَحْرَمْتَ مِنْ مَوْضِعِهَا وَ لَا شَيْءَ عَلَيْهَا

[الحديث ٨]

٨ رَوَى مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنِ النَّخَعِيِّ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ

و يمكن أن يكون مراد السائل بالمستحاضه الحائض و النفساء، أو الأعم منهما و من المستحاضه بالمعنى المصطلح.

و يحتمل أن يكون مراده المعنى المصطلح، و ذكره عليه السلام لأجل أنه إذا جاز للنفساء الإحرام مع كونها ممنوعه عن الصلاه و كثير من العبادات، فيجوز للمستحاضه التى بعد الأغسال بحكم الطاهر بطريق أولى.

قوله: إن طمشت أى: رأيت الدم، إذ مطلق الولاده لا يصيرها نفساء إلا إذا رأيت الدم، و قراءه " إن " بالفتح و إرجاع الضمير إلى أسماء بعيد.

قوله: و متى نسيت الإحرام

هذه الأحكام مقطوع بها بين الأصحاب.

الحديث الثامن: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٣٧١

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْمَرْأَةِ كَمَا نَتَّ مَعَ قَوْمٍ فَطَمِثَتْ فَأَرْسَلَتْ إِلَيْهِمْ فَسَأَلْتُهُمْ فَقَالُوا مَا نَدْرِي هَيْلَ عَلَيْكَ إِحْرَامٌ أَوْ لَا وَأَنْتِ حَائِضٌ فَتَرْكُوهُمَا حَيْتَى دَخَلْتَ الْحَرَمَ قَالَتْ إِنْ كَانَ عَلَيْهَا مُهَلَّةٌ فَلْتَرْجِعْ إِلَى الْوَقْتِ فَلْتَحْرِمَ مِنْهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا مُهَلَّةٌ فَلْتَرْجِعْ مَا قَدَرْتَ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَخْرُجُ مِنَ الْحَرَمِ بِقَدْرِ مَا لَا يَفُوتُهَا الْحَجُّ فَتَحْرِمُ.

وَالْمُتَمَتِّعَةُ إِذَا قَدِمَتْ مَكَّةَ حَائِضًا وَلَمْ تَطْهَرْ مَا بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ يَوْمِ التَّرْوِيَةِ لِطُوفٍ وَتَسْبَعِي فَقَدْ بَطَلَتْ مُنْعَتُهَا وَتَكُونُ حَجَّةً مُفْرَدَةً فَتَمْضِي عَلَى إِحْرَامِهَا إِلَى عَرَفَاتٍ وَتُشْهَدُ الْمُنَاسِكَ فَإِذَا فَرَعَتْ مِنْ حَجِّهَا وَطَهَرَتْ قَصَّتِ الطَّوْفَ وَالسَّعْيَ ثُمَّ خَرَجَتْ إِلَى التَّنْعِيمِ فَأَحْرَمَتْ بِالْعُمْرَةِ رَوَى

[الحديث ٩]

٩ الْحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى وَابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ وَفَضَّالَةَ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْمَرْأَةِ الْحَائِضِ إِذَا قَدِمَتْ مَكَّةَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ قَالَ تَمْضِي كَمَا هِيَ إِلَى عَرَفَاتٍ فَتَجْعَلُهَا حَجَّةً ثُمَّ تُقِيمُ حَتَّى تَطْهَرَ وَتَخْرُجَ

و يدل على حكم الجاهل. و مقتضى الروايه أنه يجب عليها مع تعذر الرجوع إلى الميقات الرجوع إلى ما أمكن من الطريق.

و قال فى المدارك: يمكن حمله على الاستحباب.

الحديث التاسع: صحيح.

و ادعى العلامة فى التذكرة و المنتهى إجماع الأصحاب على أن الحائض و النفساء إذا منعهما عذرهما عن الطواف تعدلان إلى الأفراد، مع أن الشهيد رحمه الله حكى فى الدروس عن على بن بابويه و أبى الصلاح و ابن الجنيد قولاً بأنها مع ضيق الوقت تسعى ثم تحرم بالحج و تقضى طواف العمره مع طواف

الحج، و تدل عليه روايات.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٣٧٢

إِلَى التَّنْعِيمِ فَتَحْرِمُ فَتَجْعَلُهَا عُمْرَةً. قَالَ ابْنُ أَبِي عُمَيْرٍ كَمَا صَنَعَتْ عَائِشَةُ.

[الحديث ١٠]

١٠ وَ رَوَى مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلَبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَيْسَ عَلَى النَّسَاءِ حَلْقٌ وَ عَلَيْهِنَّ التَّقْصِيرُ ثُمَّ يُهَلَّلْنَ بِالْحَجِّ يَوْمَ التَّرْوِيهِ وَ كَانَتْ عُمْرَةً وَ حَجَّهُ فَإِنْ اعْتَلَّنَ كُنَّ عَلَى حَجَّهِنَّ وَ لَمْ يُضْرَزْنَ بِحَجَّهِنَّ.

[الحديث ١١]

١١ رَوَى مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ جَبَلَةَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ

و الجواب عنها أنه بعد تسليم السند و الدلالة يجب الجمع بينهما و بين الروايات المتضمنه للعدول بالتخير، و متى ثبت ذلك كان العدول أولى، لصحة مستنده و صراحته و إجماع الأصحاب عليه كما عرفت.

الحديث العاشر: صحيح.

قوله عليه السلام: فإن اعتلن أي: بعد الفراغ من العمره و الإحرام بالحج، كن على حجهن و يوقعن المناسك و يشهدن المواقف و لا يبطلن حجهن.

و يحتمل أن يكون المراد اعتلاهن قبل الإتيان بطواف العمره، فيحتمل أن يكون المراد البقاء على حج التمتع، بأن يسعين و يؤخرن الطواف، كما يدل عليه أخبار آخر على خلاف المشهور.

و يحتمل أن يكون المراد العدول إلى الأفراد، و يؤيد الأول ما ورد في خبر الكاهلي، كما رواه في الفقيه: و إن اعتلن كن على حجهن و لم يفردن حجهن.

و الله يعلم.

الحديث الحادي عشر: موثق.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٣٧٣

أَبِي الْحَسَنِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَرْأَةِ تَجِيءُ مُتَمَتِّعَةً فَتَطْمُتُ قَبْلَ أَنْ تَطُوفَ بِالْبَيْتِ حَتَّى تَخْرُجَ إِلَى عَرَافَاتٍ قَالَ تَصِيرُ حَجَّةً مُفْرَدَةً

قُلْتُ عَلَيْهَا شَيْءٌ قَالَ دَمٌ تُهْرِيقُهُ وَهِيَ أَضْحَيْتُهَا.

قَوْلُهُ عَ عَلَيْهَا دَمٌ تُهْرِيقُهُ عَلَى طَرِيقِ الْإِسْتِحْبَابِ دُونَ الْوُجُوبِ وَالَّذِي يُدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحدِيث ١٢]

١٢ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَرِيْعٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ الرَّضَاعَ عَنِ الْمَرْأَةِ تَدْخُلُ مَكَّةَ مُتَمَتِّعَةً فَتَحِيضُ قَبْلَ أَنْ تُحِلَّ مَتَى تَذْهَبُ مُتَمَتِّعَةً قَالَ كَانَ جَعْفَرُ ع يَقُولُ زَوَالَ الشَّمْسِ مِنْ يَوْمِ التَّرْوِيَةِ وَكَانَ مُوسَى ع يَقُولُ صِيَامَةُ الصُّبْحِ مِنْ يَوْمِ التَّرْوِيَةِ فَقُلْتُ جَعَلْتُ فِدَاكَ عَامَّةً مَوَالِيكَ يَدْخُلُونَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ وَيَطُوفُونَ وَ

يَسِيرُونَ ثُمَّ يُحْرَمُونَ بِالْحَجِّ فَقَالَ زَوَالَ الشَّمْسِ فَذَكَرْتُ لَهُ رِوَايَةَ عَجَلَانَ أَبِي صَالِحٍ فَقَالَ لَا إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ ذَهَبَتِ الْمُتَعَةُ فَقُلْتُ
فَهِيَ عَلَى إِحْرَامِهَا أَوْ تُجَدُّ إِحْرَامَهَا لِلْحَجِّ فَقَالَ لَا هِيَ عَلَى إِحْرَامِهَا فَقُلْتُ فَعَلَيْهَا هَيْدِي فَقَالَ لَا إِلَّا أَنْ تُحِبَّ أَنْ تَطْوَعَ ثُمَّ قَالَ أَمَا
نَحْنُ فَإِذَا رَأَيْنَا هِلَالَ ذِي الْحِجَّةِ قَبْلَ أَنْ نُحْرِمَ فَاتَتْنَا الْمُتَعَةُ

الحديث الثاني عشر: صحيح.

و فيه أنه يكفي للانتقال من التمتع إلى الإفراد النية، ولا يحتاج إلى تجديد الإحرام.

قوله عليه السلام: أما نحن أي: أهل المدينة إذا رأينا هلال ذى الحجة قبل الإحرام بالعمرة فاتتنا المتعة إذ لا يمكن حينئذ غالبا
الإحرام من مسجد الشجرة و إدراك العمره قبل الحج.

و يمكن حمل بعض الأخبار على الالتقاء، لأن التلخف عن الرفقه يوجب علم

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٣٧٤

وَ الْأَصِيلُ فِي قَوْتِ الْمُتَعَةِ مَا قَدَّمْنَاهُ فِيَمَا تَقَدَّمَ وَ هُوَ أَنَّهُ مَتَى غَلَبَ عَلَى ظَنِّ الْإِنْسَانِ أَنَّهُ إِنْ أَخَّرَ الْخُرُوجَ عَنْ وَقْتِهِ الَّذِي هُوَ فِيهِ فَاتَهُ
الْمَوْقِفُ فَإِنَّهُ لَا مُتَعَةَ لَهُ وَ مَتَى عَلِمَ أَوْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ يَلْحَقُ النَّاسَ بِعَرَفَاتٍ إِذَا قَضَى مَا عَلَيْهِ مِنْ مَنَاسِكِ الْعُمْرَةِ فَقَدْ تَمَّتْ عُمْرَتُهُ
وَ قَدْ شَرَحْنَا ذَلِكَ شَوْحًا كَافِيًا وَ يُؤَكِّدُ أَيْضًا هَاهُنَا فِي أَمْرِ الْحَائِضِ خَاصَّةً مَا رَوَاهُ

[الحديث ١٣]

١٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَصِيحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي
حَمْرَةَ عَنْ بَعْضِ أَصِيحَابِهِ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع الْمَرْأَةُ تَجِيءُ مُتَمَتِّعَةً فَتَطْمِئُ قَبْلَ أَنْ تَطُوفَ بِالْبَيْتِ فَيَكُونُ
طَهْرُهَا لَيْلَهُ عَرَفَةَ فَقَالَ إِنْ كَانَتْ تَعْلَمُ أَنَّهَا تَطْهُرُ وَ تَطُوفُ بِالْبَيْتِ وَ

تُحِلُّ مِنْ إِحْرَامِهَا وَتَلْحَقُ النَّاسَ فَلْتَفْعَلْ.

[الحديث ١٤]

١٤ وَ أَمَّا مَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ دُرُسْتِ الْوَاسِطِيِّ عَنْ عَجَلَانَ أَبِي صَالِحٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع

الناس بإيقاع التمتع، والله يعلم.

الحديث الثالث عشر: مرسل.

قوله عليه السلام: و تلحق الناس أى: بعرفات كما فهمه الشيخ، أو بمنى و يؤيده أن فى الفقيه " و تلحق الناس بمنى " و أما فى التذكرة، فلم يذكر " بمنى " كما هنا، و كأنه نقله من هنا.

الحديث الرابع عشر: ضعيف.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٣٧٥

قُلْتُ امْرَأَةٌ مُتَمَتِّعَةٌ قَدِمَتْ مَكَّةَ فَرَأَتْ الدَّمَ قَالَ تَطُوفُ بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ ثُمَّ تَجْلِسُ فِي بَيْتِهَا فَإِنْ طَهَّرَتْ طَافَتْ بِالْبَيْتِ وَ إِنْ لَمْ تَطْهَرْ فَإِذَا كَانَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ أَفَاضَتْ عَلَيْهَا الْمَاءَ وَ أَهَلَّتْ بِالْحَجِّ مِنْ بَيْتِهَا وَ خَرَجَتْ إِلَى مَنَى فَقَضَتِ الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا فَإِذَا قَدِمَتْ مَكَّةَ طَافَتْ بِالْبَيْتِ طَوَافِينَ وَ سَعَتْ بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ فَإِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ فَقَدْ حَلَّ لَهَا كُلُّ شَيْءٍ مِمَّا عَدَا فِرَاشَ زَوْجِهَا.

[الحديث ١٥]

١٥ وَ عَنْهُ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْخَطَّابِ عَنْ دُرُسْتِ بْنِ أَبِي مَنْصُورٍ عَنْ عَجَلَانَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع مُتَمَتِّعَةٌ قَدِمَتْ مَكَّةَ فَرَأَتْ الدَّمَ كَيْفَ تَصْنَعُ قَالَ تَسْبَعُ بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ وَ تَجْلِسُ فِي بَيْتِهَا فَإِنْ طَهَّرَتْ طَافَتْ بِالْبَيْتِ وَ إِنْ لَمْ تَطْهَرْ فَإِذَا كَانَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ أَفَاضَتْ عَلَيْهَا الْمَاءَ وَ أَهَلَّتْ بِالْحَجِّ وَ خَرَجَتْ إِلَى مَنَى فَقَضَتِ الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا فَإِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ فَقَدْ حَلَّ لَهَا كُلُّ شَيْءٍ مِمَّا عَدَا فِرَاشَ زَوْجِهَا قَالَ وَ كُنْتُ أَنَا وَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ سَمِعْنَا هَذَا الْحَدِيثَ فِي الْمَسْجِدِ فَدَخَلَ عُبَيْدُ اللَّهِ عَلَيَّ أَبِي الْحَسَنِ ع فَخَرَجَ إِلَيَّ فَقَالَ قَدْ سَأَلْتُ

أَبَا الْحَسَنِ ع عَنْ رِوَايَةِ عَجَلَانَ فَحَدَّثَنِي بِنَحْوِ مَا سَمِعْنَا مِنْ عَجَلَانَ.

فَلَيْسَ فِي هَاتَيْنِ الرَّوَايَتَيْنِ مَا يُنَافِي مَا ذَكَرْنَاهُ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي هَذَيْنِ الْخَبَرَيْنِ أَنَّهُ قَدْ تَمَّ مُتَعْتُهُمَا وَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ هَذِهِ حَالُهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الْعَمَلُ عَلَى مَا تَضَمَّنَهُ الْخَبْرَانِ وَ يَكُونُ حُجَّةً مُفْرَدَةً دُونَ أَنْ يَكُونَ مُتَعَةً أَلَا تَرَى إِلَى الْخَبْرِ الْأَوَّلِ

الحديث الخامس عشر: ضعيف.

قوله: وقوله عليه السلام إذا قدمت لا يخفى ما فى هذا التأييد من الغفلة، لأن السعيين إنما لزمها إذا لم تأت بالسعى قبل ذلك، و قد أتت به قبل إحرام الحج. و أما الطوافان فهما معا للزيارة أحدهما للعمرة و الآخر للحج، و لا يدخل فيهما طواف النساء، لقوله عليه السلام

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٣٧٦

وَ قَوْلِهِ ع إِذَا قَدِمْتَ مَكَّةَ طَافْتَ طَوَافَيْنِ فَلَوْ كَانَ الْمُرَادُ تَمَامَ الْمُتَعَةِ لَكَانَ عَلَيْهَا ثَلَاثَةٌ أَطَوَّافٍ وَ سَيَعِيَانِ وَ إِنَّمَا كَانَ عَلَيْهَا طَوَافَانِ وَ سَعَى لِأَنَّ حَجَّتَهَا صَارَتْ مُفْرَدَةً وَ إِذَا حَمَلْنَا هُمَا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ يَكُونُ قَوْلُهُ ع تُهَلُّ بِالْحَجِّ تَأْكِيداً لِتَجْدِيدِ التَّلْبِيهِ بِالْحَجِّ دُونَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ فَرْضاً وَاجِباً وَ الْوَجْهُ الثَّانِي لَيْسَ فِي صِيَرِيحِهِمَا أَنَّهَا رَأَتْ الدَّمَ فِي أَىِّ حَالٍ وَ إِذَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ فِي ظَاهِرِهِمَا جَازَ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِمَا أَنَّهَا رَأَتْ الدَّمَ بَعْدَ أَنْ طَافَتْ مِنْ طَوَافِ الْفَرِيضَةِ مَا يَزِيدُ عَلَى النِّصْفِ فَإِنَّهُ مَتَى كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ تَكُونُ هِيَ بِمَنْزِلَةِ مَنْ قَدْ قَضَى مُتَعَتَهُ وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ مَا رَوَاهُ

[الحديث ١٦]

١٦ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ صَيْفُوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ ابْنِ مُسَيْكَانَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ صَاحِبِ اللَّوْلُؤِ قَالَ حَدَّثَنِي مَنْ سَمِعَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ فِي

الْمَرْأَةُ الْمُتَمَتِّعَةُ إِذَا طَافَتْ بِالْبَيْتِ أَرْبَعَةَ أَشْوَاطٍ ثُمَّ حَاضَتْ فَمُتَّعْتُهَا تَامَّةً وَتَقْضَى مَا فَاتَهَا مِنَ الطَّوْفِ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ وَتَخْرُجُ إِلَى مَنَى قَبْلَ أَنْ تَطُوفَ الطَّوْفَ الْآخَرَ

" حل لها كل شىء ما عدا فراش زوجها " و لو كان أحدهما طواف النساء لحلت لها فراش الزوج أيضا.

الحديث السادس عشر: مرسل.

قوله عليه السلام: و تقضى ما فاتها ظاهره أنها طهرت قبل خروج الناس إلى منى، فتقضى بقيه الطواف و تسعى و تخرج إلى منى، فالمراد بالطواف الآخر طواف النساء، أى: ليس عليها طواف النساء للعمرة و يكفيها طواف الحج.

و يحتمل أن يكون المراد تقضى ما فاتها من الطواف بعد الرجوع عن منى

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٣٧٧

[الحديث ١٧]

١٧ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيِّدَانٍ عَنِ ابْنِ مُسَيْكَانَ عَنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ عَنِ سَعِيدِ الْأَعْرَجِ قَالَ سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنِ امْرَأَةٍ طَافَتْ بِالْبَيْتِ أَرْبَعَةَ أَشْوَاطٍ وَ هِيَ مُعْتَمِرَةٌ ثُمَّ طَمِثَتْ قَالَ تَتِمُّ طَوَافُهَا فَلَيْسَ عَلَيْهَا غَيْرُهُ وَ مُتَّعْتُهَا تَامَّةً فَلَهَا أَنْ تَطُوفَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ وَ ذَلِكَ لِأَنَّهَا زَادَتْ عَلَى النُّصْفِ وَ قَدْ مَضَتْ مُتَّعْتُهَا وَ لَتَشْتَأْنِفُ بَعْدَ الْحَجِّ.

وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْخَبْرَيْنِ أَيْضاً مَا ذَكَرْنَاهُ هُوَ أَنَّهُمَا تَصَمَّمَا الْأَمْرَ لَهَا بِأَنْ تَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ فَلَوْ لَأَنَّهُ أَرَادَ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الزِّيَادَةِ عَلَى النُّصْفِ مِنَ الطَّوْفِ لَمَا جَازَ السَّعْيُ لِأَنَّ السَّعْيَ يَكُونُ بَعْدَ الطَّوْفِ وَ إِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ إِذَا زَادَ عَلَى النُّصْفِ لِأَنَّهُ فِي حُكْمٍ مَنْ فَرَّغَ مِنَ الطَّوْفِ وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ مَا رَوَاهُ

و تسعى بين الصفا و المروه قبل الخروج، فالمراد بالطواف الآخر بقيه

الطواف.

و فى الخبر تشويش كما لا يخفى.

ثم المشهور بين الأصحاب صحه المتعه إذا تجدد العذر بعد طواف الأربع، و ذهب إليه الشيخان و الصدوق و ابن حمزه و ابن البراج و غيرهم. و قال ابن إدريس:

لا بد من إتمام الطواف، و إذا جاءها الحيض قبل جميع الطواف لا متعه لها.

و هذا القول لا يخلو من قوه، و ذهب الصدوق إلى الاكتفاء بما دون الأربع أيضا.

و لو حصل الحيض بعد الطواف و صلاه الركعتين، صحت المتعه قطعاً و وجب عليها الإتيان بالسعى و التقصير.

و لو حاضت بعد الطواف و قبل الصلاه، فقد صرح العلامة و غيره بأنها تترك الركعتين و تسعى و تقصر، فإذا فرغت من المناسك قضتهما، و فى الحكم إشكال.

الحديث السابع عشر: ضعيف.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٣٧٨

[الحديث ١٨]

١٨ الْحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ قَالَ حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ عَمَّارٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الطَّامِثِ قَالَ تَقْضَى الْمَنَاسِكُ كُلَّهَا غَيْرَ أَنَّهَا لَا تَطُوفُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ قَالَ قُلْتُ فَإِنَّ بَعْضَ مَا تَقْضَى مِنَ الْمَنَاسِكِ أَكْبَرُ مِنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ الْمُوقَفَ فَمَا بِالْهَيَا تَقْضَى الْمَنَاسِكُ وَ لَمَّا تَطُوفُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ قَالَ لِأَنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ تَطُوفُ بِهِمَا إِذَا شَاءَتْ وَ إِنَّ هَذِهِ الْمَوَاقِفَ لَا تَقْدَرُ أَنْ تَقْضِيَهَا إِذَا فَاتَتْهَا.

[الحديث ١٩]

١٩ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْمَرْأَةِ تَطُوفُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ وَ هِيَ حَائِضٌ قَالَ لَا لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ - إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ.

[الحديث ٢٠]

٢٠ وَ الَّذِي رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنِ عَلِيِّ بْنِ أَشْبَاطٍ عَنْ دُرُسْتٍ عَنْ عَجَلَانَ أَبِي صَالِحٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ

قوله: و الذى يدل على أن لا يخفى ما فيه، إذ بعد ورود الأخبار يكون مستثنى من القاعدة الكليه لمكان العذر.

الحديث الثامن عشر: ضعيف.

و يمكن حمله على تأخير سعى الحج إلى أن تطهر لسعه وقته، بخلاف سعى العمره لتضييقه، و كذا الخبر الذى بعده. أو على سعى العمره أيضا إذا أمكنها التأخير إلى أن تطهر قبل فوات الحج.

الحديث التاسع عشر: صحيح.

الحديث العشرون: ضعيف.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٣٧٩

ع يَقُولُ إِذَا اعْتَمَرَتِ الْمَرْأَةُ ثُمَّ اعْتَلَّتْ قَبْلَ أَنْ تَطُوفَ قَدَمَتِ السَّعْيِ وَ شَهِدَتِ الْمَنَاسِكَ فَإِذَا طَهَّرَتْ وَ انصَرَفَتْ مِنَ الْحَجِّ قَضَتْ طَوَافَ الْعُمْرَةِ وَ طَوَافَ الْحَجِّ وَ طَوَافَ النِّسَاءِ ثُمَّ أَحَلَّتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ ۚ .

فَلَيْسَ بِمَنَافٍ لِلْحَجْرِ الْأَوَّلِ لِأَنَّهُ لَيْسَ يُفْهَمُ مِنْ قَوْلِهِ ع ثُمَّ اعْتَلَّتْ قَبْلَ أَنْ تَطُوفَ الطَّوَافُ كُلُّهُ أَوْ بَعْضُهُ بَلْ هُوَ مُحْتَمِلٌ لِأَنَّهُ يَكُونُ أَرَادَ قَبِيلَ أَنْ تَطُوفَ تَمَامَ الطَّوَافِ وَ إِذَا احْتَمَلَ ذَلِكَ حَمَلْنَاهُ عَلَى أَنَّهُ كَانَتْ قَدْ طَافَتْ بَعْضَ الطَّوَافِ حَتَّى زَادَ مَحَلَّ النِّصْفِ وَ يَكُونُ قَوْلُهُ ع ثُمَّ قَضَتْ طَوَافَ الْعُمْرَةِ يَعْنِي تَمَامَ طَوَافِ الْعُمْرَةِ دُونَ الطَّوَافِ كُلِّهِ وَ لَمَّا تَنَافَى بَيْنَ الْأَخْبَارِ وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٢١]

٢١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ فِي الْمَرْأَةِ الْمُتَمَتِّعَةِ إِذَا أَحْرَمَتْ وَ هِيَ طَاهِرَةٌ ثُمَّ حَاضَتْ قَبْلَ أَنْ تَقْضِيَ مُنْعَتَهَا سَعَتْ وَ لَمْ تَطْفُ حَتَّى

تَطَهَّرَ ثُمَّ تَقْضَى طَوَافُهَا وَقَدْ تَمَّتْ مُنْعَتُهَا وَإِنْ هِيَ أَحْرَمَتْ وَهِيَ حَائِضٌ لَمْ تَسَعْ وَلَمْ تَطْفُ حَتَّى تَطَهَّرَ.

فَبَيَّنَ ع فِي هَذَا الْخَبْرِ صِدْقَهُ مَا ذَكَرْنَاهُ لِأَنَّهُ قَالَ إِنْ هِيَ أَحْرَمَتْ وَهِيَ طَاهِرٌ سَبَعَتْ وَإِنْ هِيَ أَحْرَمَتْ وَهِيَ حَائِضٌ لَمْ تَسَعْ وَلَمْ تَطْفُ فَلَوْ لَمَّا أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ مَا ذَكَرْنَاهُ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْحَائِضِ فَزُقْ وَإِنَّمَا كَمَا أَنَّ الْفَرْقَ لِأَنَّهَا إِذَا أَحْرَمَتْ وَهِيَ طَاهِرٌ حِزَّازٌ أَنْ يَكُونَ حَيْضُهَا بَعْدَ الْفِرَاقِ مِنَ الطَّوَافِ أَوْ بَعْدَ مُضِيِّهَا فِي النُّصْفِ مِنْهُ فَحَيْثُ جَازَ لَهَا تَقْدِيمُ السَّعْيِ وَقَضَاءُ مَا بَقِيَ عَلَيْهَا مِنَ الطَّوَافِ فَإِذَا أَحْرَمَتْ وَهِيَ حَائِضٌ لَمْ يَكُنْ لَهَا سَبِيلٌ إِلَى شَيْءٍ مِنَ الطَّوَافِ فَامْتَنَعَ لِأَجْلِ ذَلِكَ السَّعْيِ أَيْضًا

الحديث الحادى و العشرون: ضعيف.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٣٨٠

وَهَذَا بَيِّنٌ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَالَّذِى يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ لَهَا السَّعْيُ إِذَا فَرَغَتْ مِنَ الطَّوَافِ أَوْ طَافَتْ شَيْئًا مِنْهُ وَإِنْ كَانَتْ حَائِضًا مَا رَوَاهُ

و يظهر من الصدوق رحمه الله فى الفقيه أنه قال بهذا التفصيل الذى يظهر من هذا الخبر، و به جمع بين الأخبار المختلفه، و لا يبعد عن الصواب. و يمكن القول بالتخيير أيضا.

و قيل: الذى يقتضى الجمع و التوفيق بين أخبار هذا الباب أن يقال: إن المرأه إذا أحرمت طاهرا بالعمره المتمتع بها إلى الحج و أتت مكه و أرادت أن تدرک التمتع.

فإن أدركت الطواف أو أكثره طاهرا، ثم حاضت أخرجت بقيه الطواف و السعى إن لم تأت به بعد، أو بقيته إن أتت ببعضه إلى أن طهرت، فإن خافت أن يفوتها الحج قدمت الحج و أخرجت ما بقى من

طوافها وجوبا و ما بقى من سعيها استحبابا لتدركه طاهرا، لكونه من شعائر الله.

و إن لم تدرك من الطواف شيئا، أو أدركت أقل من النصف فحاضت، قدمت السعى و أخرت الطواف، لتدرك بعض أفعال العمره حتى تكون متمتع، فإنها إن لم تسع حينئذ تكون غير متأتيه بشىء من أفعال العمره قبل الحج، فلا تكون متمتع. انتهى.

و أما تأويل الشيخ فلا يخفى بعده، و لعل رد الخبر أولى من هذه التأويلات، و دعوى عدم الفرق بين الحالين طريف، إذ لا طريق لنا إلى العلم بعلم الأحكام.

و أيضا الفرق ظاهر، إذ مع تحقق الحيض لا يمكنها قصد التمتع به، بل نيتها مردده بين الحج و العمره حقيقه، بخلاف ما إذا كانت طاهره، فإنها قاصده للعمره به من غير تردد.

ملاذ الأختار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٣٨١

[الحديث ٢٢]

٢٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنِ امْرَأَةٍ طَافَتْ بِالْبَيْتِ ثُمَّ حَاضَتْ قَبْلَ أَنْ تَسِيَّعِيَ قَالَ تَسِيَّعِيَ قَالَ وَ سَأَلْتُهُ عَنِ امْرَأَةٍ طَافَتْ بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ فَحَاضَتْ بَيْنَهُمَا قَالَ تُبِيَّ سَعِيَّهَا.

وَ لَا يُنَافِي هَذَيْنِ الْخَبْرَيْنِ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٢٣]

٢٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْخَطَّابِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ وَ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ إِذَا حَاضَتِ الْمَرْأَةُ وَ هِيَ فِي الطَّوَافِ بِالْبَيْتِ أَوْ بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ فَحَاضَتْ النَّصْفَ فَعَلِمَتْ ذَلِكَ الْمَوْضِعَ فَإِذَا طَهَّرَتْ رَجَعَتْ فَاتَّمَّتْ بِقِيَّتِهِ طَوَافِهَا مِنَ الْمَوْضِعِ الَّذِي عَلِمَتْ وَ إِنْ هِيَ قَطَعَتْ طَوَافِهَا فِي أَقَلِّ مِنَ النَّصْفِ فَعَلِمَتْ أَنَّ تَسْتَأْنِفُ الطَّوَافَ مِنْ أَوَّلِهِ.

لِأَنَّ مَا تَضَمَّنَ هَذَا الْخَبْرُ يَخْتَصُّ الطَّوَافَ دُونَ السَّعْيِ لِأَنَّ قَدِّ بَيْنَا أَنَّهُ لَا بَأْسَ أَنْ تَسِيَّعِيَ الْمَرْأَةُ وَ هِيَ حَائِضٌ أَوْ عَلَى غَيْرِ وُضُوءٍ وَ هَذَا الْخَبْرُ وَ إِنْ كَانَ ذَكَرَ فِيهِ الطَّوَافُ وَ السَّعْيُ فَلَمَّا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ مَا تَعَقَّبَهُ مِنَ الْحُكْمِ يَخْتَصُّ الطَّوَافَ حَسَبَ مَا قَدَّمَ نَاهُ وَ الَّذِي يُدَلُّ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ جَوَازِ السَّعْيِ بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ لِلْحَائِضِ مُضَافًا إِلَى مَا قَدَّمَ نَاهُ مَا رَوَاهُ

و يمكن أن يقال: إذا كانت حائضا عند الإحرام ترجو الطهر قبل فوت الحج، فلا تسعى و لا تطوف و تنتظر الطهر، بخلاف ما إذا

أحرمت و هي طاهر، فإنها لا ترجو الطهر غالبا، فتقدم السعى و تؤخر الطواف إلى الفراغ من مناسك الحج.

الحديث الثاني و العشرون: موثق.

الحديث الثالث و

[الحديث ٢٤]

٢٤ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ صِهْفَوَانَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْحَائِضِ تَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ فَقَالَ إِي لَعْمَرِي لَقَدْ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَ أَسْمَاءَ بِنْتُ عُمَيْسٍ فَأَعْتَسَلَتْ فَاسْتَنْفَرَتْ وَطَافَتْ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ.

[الحديث ٢٥]

٢٥ وَالَّذِي رَوَاهُ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ صِهْفَوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مَعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَرْأَةِ تَطُوفُ بِالْبَيْتِ ثُمَّ تَحِيضُ قَبْلَ أَنْ تَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ قَالَ فَإِذَا طَهَّرَتْ فَلْتَسَعِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ.

فَلَيْسَ فِيهِ مَنَعٌ مِنَ السَّعْيِ فِي حَالِ كَوْنِهَا حَائِضًا وَإِنَّمَا يَتَضَمَّنُ الْأَمْرَ لَهَا بِالسَّعْيِ بَعْدَ الطُّهْرِ وَنَحْنُ لَا نَقُولُ إِنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهَا أَنْ تُؤَخَّرَ السَّعْيَ إِلَى حَالِ الطُّهْرِ بَلْ ذَلِكَ هُوَ الْأَفْضَلُ وَإِنَّمَا رُحِّصَ فِي تَقْدِيمِهِ فِي حَالِ الْحَيْضِ وَالْمَخَافَةِ أَنْ لَا تَتِمَّكَ مِنْهُ بَعْدَ ذَلِكَ وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا حَيَّضَتْ بَعْدَ الزِّيَادَةِ عَلَى النُّصْفِ مِنَ الطَّوَافِ فَإِنَّهَا تَبْنِي عَلَيْهِ - وَمَتَى حَيَّضَتْ قَبْلَ النُّصْفِ أَعَادَتْ مِنْ أَوَّلِهِ وَالَّذِي رَوَاهُ

و يمكن حملها على ما إذا كان الوقت واسعا، فإنه يستحب تأخير السعى أو إكمالها إلى أن تطهر.

الحديث الرابع والعشرون: موثق.

و لعل المراد بالحائض فيه المستحاضه، لأن أسماء كانت مستحاضه حين سألت النبي صلى الله عليه وآله، كما مر و سيأتي، و إن أمكن أن يكون هذا السؤال قبل المضى إلى عرفات، و يكون ذكر أسماء مبنيا على اتحاد حكم النفاس و الحيض، أو إطلاق الحيض على النفاس شرعا.

الحديث الخامس والعشرون: صحيح.

[الحديث ٢٦]

٢٦ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى عَنْ حَرِيْزِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ امْرَأَةٍ طَافَتْ ثَلَاثَةَ أَشْوَاطٍ أَوْ أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ ثُمَّ رَأَتْ دَمًا قَالَ تَحْفَظُ مَكَانَهَا فَإِذَا طَهَّرَتْ طَافَتْ وَاعْتَدَّتْ بِمَا مَضَى.

فَمَحْمُولٌ عَلَى طَوَافِ النَّافِلَةِ لِأَنَّ قَدْ بَيْنَّا فِيْمَا

مَضَى أَنْ طَوَّافَ الْفَرِيضَةِ مَتَى نَقَصَ عَنِ النُّصْفِ يَجِبُ عَلَى صَاحِبِهِ اسْتِنَافُهُ مِنْ أَوَّلِهِ وَ يَجُوزُ لَهُ فِي النَّافِلَةِ الْبِنَاءُ عَلَيْهِ وَ فِيهِ عَنِّي إِنْ شَاءَ اللَّهُ وَ مَتَى حَاضَتِ الْمَرْأَةُ بَعْدَ الْفِرَاقِ مِنَ الطَّوَّافِ فَلْتَقْضِ رَكَعَتِي الطَّوَّافِ عِنْدَ طَهْرِهَا مِنَ الْحَيْضِ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٢٧]

٢٧ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ امْرَأَةٍ طَافَتْ بِالْبَيْتِ فِي حَيْجٍّ أَوْ عُمَرَةٍ ثُمَّ حَاضَتْ قَبْلَ أَنْ تُصَلِّيَ الرَّكَعَتَيْنِ قَالَ إِذَا طَهَّرْتَ فَلْتَصِلِ الرَّكَعَتَيْنِ عِنْدَ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ ع وَ قَدْ قَضَتْ طَوَّافَهَا.

وَ إِذَا طَافَتِ الْمَرْأَةُ طَوَّافَ النِّسَاءِ أَكْثَرَ مِنَ النُّصْفِ وَ حَاضَتْ جَازَ لَهَا أَنْ تَنْفِرَ إِنْ شَاءَتْ وَ إِذَا أَرَادَتِ الْوَدَاعَ تُودِّعُ مِنْ أَدْنَى بَابٍ مِنَ أَبْوَابِ الْمَسْجِدِ وَ لَا تَدْخُلُهُ لِلْوَدَاعِ رَوَى

الحديث السادس و العشرون: صحيح.

و استدلل الصدوق رحمه الله بهذه الرواية و اعتمد عليها، و رد ما اشترط فيه تجاوز النصف، و هي لا تدل على مطلوبه صريحا، لأن اعتدادها بما مضى لا يقتضى صحه التمتع مع عدم الإتيان بالباقي قبل فوات الوقت.

الحديث السابع و العشرون: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٣٨٤

[الحديث ٢٨]

٢٨ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ ابْنِ سَيِّمَةَ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ فَضِيلِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ إِذَا طَافَتِ الْمَرْأَةُ طَوَّافَ النِّسَاءِ فَطَافَتْ أَكْثَرَ مِنَ النُّصْفِ فَحَاضَتْ نَفَرَتْ إِنْ شَاءَتْ.

[الحديث ٢٩]

٢٩ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ سَيْلَمَةَ بْنِ الْخَطَّابِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ رَجُلٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ إِذَا طَافَتِ الْمَرْأَةُ الْحَائِضُ ثُمَّ أَرَادَتْ أَنْ تُودِّعَ الْبَيْتَ فَلْتَقِفْ عَلَى أَدْنَى بَابٍ مِنَ أَبْوَابِ الْمَسْجِدِ فَلْتُودِّعِ الْبَيْتَ.

وَ إِذَا فَرَعَتِ الْمُتَمَتِّعَةَ مِنْ عُمَرَتِهَا وَ خَافَتِ الْحَيْضَ جَازَ لَهَا أَنْ تُقَدِّمَ طَوَّافَ الْحَيْجِّ رَوَى ذَلِكَ

[الحديث ٣٠]

٣٠ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ صِهْفَوَانَ بْنِ يَحْيَى الْأَزْرَقِيِّ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ امْرَأَةٍ تَمَتَّعَتْ بِالْعُمَرَةِ إِلَى الْحَيْجِّ فَفَرَعَتْ مِنْ

الحديث الثامن والعشرون: مرسل كالموثق.

و لعل الأوفق بأصول الأصحاب حمله على الاستنابه فى بقيه الطواف، و إن كان ظاهر الخبر الاجتزاء بذلك، و كذا ظاهر كلام الشيخ رحمه الله.

الحديث التاسع والعشرون: ضعيف.

قوله عليه السلام: على أدنى باب أى: أدنى الأبواب إلى البيت، أو أدناها إليها، و الأول أظهر.

الحديث الثلاثون: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٣٨٥

وَ خَافَتِ الطَّمْثَ قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ أَيْضًا لَهَا أَنْ تُعَجَّلَ طَوَافُهَا طَوَافَ الْحَيْجِ قَبْلَ أَنْ تَأْتِيَ مِنِّي قَالَ إِذَا خَافَتْ أَنْ تُضْطَرَّ إِلَى ذَلِكَ فَعَلَتْ.

وَ الْمَرْأَةُ إِذَا كَانَتْ عَلَيْهِ لَا بَأْسَ أَنْ يُطَافَ بِهَا فَإِذَا كَانَ عَلَى الْحَجْرِ زَحَامٌ فَلَا بَأْسَ أَنْ تَتْرَكَ الْإِسْتِلَامَ وَ إِنْ حُمِلَتْ حَتَّى تَسْتَلِمَ كَانَ أَفْضَلَ رَوَى

[الحديث ٣١]

٣١ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْهَيْثَمِ التَّمِيمِيِّ عَنْ أَبِيهِ قَالَ حَجَّجْتُ بِامْرَأَتِي وَ كَانَتْ قَدْ أُفْعِدَتْ بِضَعِّ عَشْرَةِ سِنِينَ قَالَ فَلَمَّا كَانَ فِي اللَّيْلِ وَضَعْتُهَا فِي شِقِّ مَحْمِلٍ وَ حَمَلْتُهَا أَنَا بِجَانِبِ الْمَحْمِلِ وَ الْخَادِمُ بِالْجَانِبِ الْآخَرَ قَالَ فَطُفْتُ بِهَا طَوَافَ الْفَرِيضَةِ وَ بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ وَ اعْتَدَدْتُ بِهِ أَنَا لِنَفْسِي ثُمَّ لَقِيتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع فَوَصَّفْتُ لَهُ مَا صَنَعْتُهُ فَقَالَ قَدْ أُجْزَأَ عَنْكَ.

[الحديث ٣٢]

٣٢ وَ عَنْهُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الْأَسَدِيِّ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا كَانَتِ الْمَرْأَةُ مَرِيضَةً لَا تَعْقِلُ فَلْيُحْرَمَ عَنْهَا وَ عَلَيْهَا مَا يُتَّقَى عَلَى الْمُحْرَمِ

و لا يجوز للمتمتع تقديم طوافه و سعيه على المضى إلى عرفات اختيارا.

وقال فى المنتهى: إنه قول العلماء كافه و تدل أخبار كثره على جواز التقديم مطلقا. و أجاب الشيخ و من تبعه بالحمل على الشيخ الكبير و المريض و المرأه التى تخاف الحيض.

و نقل عن ابن إدريس أنه منع من التقديم مطلقا، و هو ضعيف، بل لولا الإجماع المدعى على المنع من جواز التقديم اختيارا لكان القول به متجها، كما ذكره بعض المحققين.

الحديث الحادى و الثلاثون: صحيح.

الحديث الثانى و الثلاثون: موثق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٣٨٦

وَ يُطَافُ بِهَا أَوْ يُطَافُ عَنْهَا وَيُرْمَى عَنْهَا.

[الحديث ٣٣]

٣٣ وَ عَنْهُ عَنْ صَيْفُوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُعَاوِيَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ امْرَأَةٍ حَجَّتْ مَعَنَا وَ هِيَ حُبْلَى وَ لَمْ تَحِجَّ قَطُّ يُرَاحَمُ بِهَا حَتَّى تَشَيْتَلِمَ الْحَجَرَ قَالَ لَا تُعْرَرُوا بِهَا قُلْتُ فَمَوْضُوعٌ عَنْهَا قَالَ كُنَّا نَقُولُ لَا بُدَّ مِنْ اسْتِئْذَانِهِ فِي أَوَّلِ سَبْعٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ رَأَيْنَا النَّاسَ قَدْ كَثُرُوا وَ حَرَصُوا فَلَا وَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الْمَرْأَةِ تُحْمَلُ فِي مَحْمَلٍ فَتَسْتَلِمُ الْحَجَرَ وَ تَطُوفُ بِالْبَيْتِ مِنْ غَيْرِ مَرَضٍ وَ لَا عَلَيْهِ فَقَالَ إِنِّي لَأَكْرَهُ ذَلِكَ لَهَا وَ أَمَا أَنْ تُحْمَلَ فَتَسْتَلِمَ الْحَجَرَ كَرَاهِيَةِ الرَّحَامِ لِلرِّجَالِ فَلَا بَأْسَ بِهِ حَتَّى إِذَا اسْتَلَمَتْ طَافَتْ مَا شِئَتْ.

وَ أَمَا الْمُسْتَحَاضَةُ فَلَا بَأْسَ أَنْ تَطُوفَ بِالْبَيْتِ وَ تَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ إِذَا فَعَلَتْ مَا تَفْعَلُهُ الْمُسْتَحَاضَةُ رَوَى

[الحديث ٣٤]

٣٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنِ أَبِيهِ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ إِنَّ أَسْمَاءَ بِنْتَ عُمَيْسٍ نَفَسَتْ بِمُحَمَّدِ بْنِ أَبِي

قوله عليه السلام: و عليها أى: يحرم عليها و يقصد إحرامها كذلك، أو يتقى عليها.

الحديث الثالث و الثلاثون: صحيح.

قوله عليه السلام: لا تغرروا فى بعض النسخ "لا تنفروا" و الأول أظهر، أى: لا تجعلوها فى معرض الغرر و الهلاك.

الحديث الرابع و الثلاثون: حسن.

بَكَرَ فَأَمَرَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَ حِينَ أَرَادَتِ الْأَحْرَامَ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ أَنْ تَحْتَشِي بِالْكَرْسَفِ وَالْخِرْقِ وَ تَهْلَ بِالْحَرِجِ قَالَ فَلَمَّا قَدِمُوا مَكَّةَ وَ نَسَكُوا الْمَنَاسِكَ وَ قَدِ اتَى لَهَا ثَمَانِيَةَ عَشَرَ يَوْمًا فَأَمَرَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَ أَنْ تَطُوفَ بِالْبَيْتِ وَ تُصَلِّيَ وَ لَمْ يَنْقَطِعْ عَنْهَا الدَّمُ فَفَعَلَتْ.

[الحديث ٣٥]

٣٥ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَشِيْمٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ عَمَّنْ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ الْمُسْتَحَاضَةُ تَطُوفُ بِالْبَيْتِ وَ تُصَلِّيُ وَ لَا تَدْخُلُ الْكَعْبَةَ.

[الحديث ٣٦]

٣٦ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ عَبَّاسٍ عَنْ أَبِيَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنِ الْمُسْتَحَاضَةِ أَيَطُوهَا زَوْجَهَا وَ هَيْلُ تَطُوفٍ بِالْبَيْتِ قَالَ تَقْعُدُ قُرَاهِمَا الَّذِي كَانَتْ تَحِيضُ فِيهِ فَإِنْ كَانَ قُرُوهَا مُسْتَقِيمًا فَلْتَأْخُذْ بِهِ وَ إِنْ كَانَ فِيهِ خِلَافٌ فَلْتَحْتِطْ بِيَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ وَ لْتُغْتَسِلْ وَ لْتَشِي تَدْخُلُ كُرْسِفًا فَإِذَا ظَهَرَ عَلَى الْكُرْسَفِ فَلْتُغْتَسِلْ ثُمَّ تَضَعُ كُرْسِفًا آخَرَ ثُمَّ تُصَلِّيُ فَإِذَا كَانَ دَمًا سَائِلًا فَلْتُوخِرِ الصَّلَاةَ إِلَى الصَّلَاةِ ثُمَّ تُصَلِّيُ صَلَاتَيْنِ بِغَسَلٍ وَاحِدٍ وَ كُلُّ شَيْءٍ اسْتَحَلَّتْ بِهِ الصَّلَاةَ فَلْيَأْتِهَا زَوْجُهَا وَ لْتُطْفِئَ بِالْبَيْتِ.

وَ لَا بَأْسَ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَحُجَّ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ بِغَيْرِ إِذْنِ زَوْجِهَا إِذَا مَنَعَهَا مِنْ ذَلِكَ وَ لَيْسَ لَهَا أَنْ تَحُجَّ حَجَّةَ التَّطَوُّعِ إِلَّا بِإِذْنِهِ رَوَى

الحديث الخامس و الثلاثون: مرسل.

و النهى عن دخول الكعبة لظن التلوين تحريما، أو لاحتماله كراهه.

الحديث السادس و الثلاثون: موثق كالصحيح.

و يومئى إلى أن استحباب الاستظهار إنما هو مع اختلاف ما فى العاده، و هو خلاف مدلول سائر الأخبار.

و يمكن حمله على عدم تأكد الاستحباب عند عدمه.

قوله عليه السلام: فإذا ظهر على الكرسف و فى بعض النسخ " عن الكرسف " أى: متجاوزا عنه، و هو أظهر. و على الأول محمول على الظهور خلف الكرسف فى الخارج.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٣٨٨

[الحديث ٣٧]

٣٧ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَلَاءٍ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ امْرَأَةٍ لَمْ تَحُجَّ وَلَهَا زَوْجٌ وَأَبَى أَنْ يَأْذَنَ لَهَا فِي الْحُجِّ فَغَابَ زَوْجُهَا فَهَلْ لَهَا أَنْ تَحُجَّ قَالَ لَا طَاعَةَ لَهُ عَلَيْهَا فِي حُجِّهِ الْإِسْلَامِ.

[الحديث ٣٨]

٣٨ وَعَنْهُ عَنِ ابْنِ جَبَلَةَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَرْأَةِ الْمُوسِرَةِ قَدْ حَجَّتْ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ تَقُولُ لِزَوْجِهَا أَحْبَبَنِي مِنْ مَالِي أَلَهُ أَنْ يَمْنَعَهَا مِنْ ذَلِكَ قَالَ نَعَمْ وَيَقُولُ لَهَا حَتَّى عَلَيْكَ أَعْظَمُ مِنْ حَقِّكَ عَلَيَّ فِي هَذَا. وَ لَا بَأْسَ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَحُجَّ بِغَيْرِ مَحْرَمٍ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا مَحْرَمٌ إِذَا كَانَتْ مَأْمُونَةً

الحديث السابع و الثلاثون: صحيح.

و لا خلاف بين الأصحاب فى عدم جواز حج التطوع للمرأة بدون إذن الزوج، و لا فى أنه لا يشترط إذنه فى الواجب المضيق، و المشهور فى الموسع أيضا ذلك.

و ربما قيل: بأن للزوج المنع فى الموسع إلى محل التضيق، و هو ضعيف.

الحديث الثامن و الثلاثون: موثق.

قوله: و لا بأس للمرأة أن تحج هذا مجمع عليه بين الأصحاب، و مقتضى الروايات الاكتفاء فى المرأة بوجود

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٣٨٩

عَلَى نَفْسِهَا رَوَى

[الحديث ٣٩]

٣٩ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ مُثَنَّى عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَرْأَةِ أ تَحُجُّ بِغَيْرِ وَلِيِّهَا قَالَ نَعَمْ إِذَا كَانَتْ امْرَأَةً مَأْمُونَةً تَحُجُّ مَعَ أُخِيهَا الْمُسْلِمِ.

[الحديث ٤٠]

٤٠ وَعَنْهُ عَنِ النَّخَعِيِّ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَرْأَةِ تَحُجُّ بِغَيْرِ مَحْرَمٍ فَقَالَ إِذَا كَانَتْ مَأْمُونَةً وَ لَمْ تَقْدِرْ عَلَى مَحْرَمٍ فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ

الرفقه المأمونه، و هي التي تغلب ظنها بالسلامه معها، فلو انتفى الظن المذكور، بأن خافت على النفس، أو البضع، أو العرض، و لم يندفع ذلك إلا بالمحرم اعتبر وجوده قطعاً.

و قال فى المدارك: يحتمل قويا اعتبار المحرم فى من يشق عليها مخاطبه الأجانب من النساء مشقه شديده.

الحديث التاسع و الثلاثون: حسن.

قوله عليه السلام: مأمونه أى: فى نفسها، فهذا القيد للولى و تمكينها منه، أو مأمونه عند الناس، فيكون جواز خروجها مشروطا بكونها مأمونه عند الناس لثلاثتهم فى عرضها، فتكون مأمونه فى قوه آمنه.

الحديث الأربعون: صحيح.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٣٩٠

[الحديث ٤١]

٤١ وَ عَنْهُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ صَيْفُوَانَ بْنِ مِهْرَانَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع تَأْتِينِي الْمَرْأَةُ الْمُسْلِمَةُ قَدْ عَرَفْتَنِي بِعَمَلٍ أَعْرِفُهَا بِإِسْلَامِهَا لَيْسَ لَهَا مَحْرَمٌ قَالَ فَاحْمِلْهَا فَإِنَّ الْمُؤْمِنَ مَحْرَمٌ لِلْمُؤْمِنِ ثُمَّ تَلَا هَذِهِ آيَةَ وَ الْمُؤْمِنُونَ وَ الْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ.

[الحديث ٤٢]

٤٢ وَ عَنْهُ عَنْ صَيْفُوَانَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الْمَرْأَةِ تَخْرُجُ بِغَيْرِ وَلِيٍّ قَالَ لَا بَأْسَ وَ إِنْ كَانَ لَهَا زَوْجٌ أَوْ أَخٌ أَوْ ابْنٌ أَخٍ فَأَبَوْا أَنْ يَحْجُبُوا بِهَا وَ لَيْسَ لَهُمْ سَعَةٌ فَلَا يَتَّبِعِي لَهَا أَنْ تَقْعِدَ عَنِ الْحَجِّ وَ لَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَمْنَعُوهَا وَ قَالَ لَا تَخْرُجُ الْمُطَلَّقَةُ فِي عِدَّتِهَا.

وَ الْمُعْتَدَةُ عِدَّةَ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا لَا بَأْسَ أَنْ تَخْرُجَ إِلَى الْحَجِّ وَ لَيْسَ لِلْمُطَلَّقَةِ ذَلِكَ رَوَى

[الحديث ٤٣]

٤٣ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ صَيْفُوَانَ عَنْ أَبِي هِلَالٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ فِي الَّتِي يَمُوتُ عَنْهَا زَوْجُهَا تَخْرُجُ إِلَى الْحَجِّ وَ الْعُمْرَةِ

الحديث الحادى و الأربعون: صحيح.

قولها بعملى، أى: يأتى جمال لا تعرفنى أكثر من هذا.

و الظاهر أن المراد من قوله "المؤمن محرم المؤمنه" إن المؤمن كالمحرم في جواز مرافقته للمرأة.

الحديث الثاني و الأربعون: صحيح.

الحديث الثالث و الأربعون: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٣٩١

وَ لَا تَخْرُجُ الَّتِي تُطَلِّقُ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ وَ لَا يَخْرُجَنَّ إِلَّا أَنْ تَكُونَ طُلِّقَتْ فِي سَفَرٍ.

[الحديث ٤٤]

٤٤ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ صِهْمَانَ بْنِ يَحْيَى وَ فَضَالَةَ عَنِ الْعَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا قَالَ الْمُطَلَّعَةُ تَحُجُّ فِي عِدَّتِهَا.

فَالْمُرَادُ بِهِ إِذَا كَانَ حُجُّهَا حَجَّهَ الْإِسْلَامِ فَإِذَا كَانَ حُجُّهَا تَطَوُّعًا لَا يَجُوزُ لَهَا أَنْ تَخْرُجَ فِي الْعِدَّةِ حَسَبَ مَا قَدَّمْنَا يُدُلُّ عَلَى هَذَا مَا رَوَاهُ

[الحديث ٤٥]

٤٥ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْبَرْقِيِّ عَمَّنْ ذَكَرَهُ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْمُطَلَّعَةِ تَحُجُّ فِي عِدَّتِهَا قَالَ إِنْ كَانَتْ صَرُورَةً حَجَّتْ فِي عِدَّتِهَا وَإِنْ كَانَتْ قَدْ حَجَّتْ فَلَا تَحُجُّ حَتَّى تُفْضَى عِدَّتُهَا.

فَأَمَّا عِدَّةُ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا فَإِنَّهُ يَجُوزُ لَهَا الْخُرُوجُ فِيهَا وَ قَدْ قَدَّمْنَا ذَلِكَ وَ يَزِيدُهُ بَيَانًا مَا رَوَاهُ

[الحديث ٤٦]

٤٦ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِي الْفَضْلِ الثَّقَفِيِّ عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحَصِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا قَالَ تَحُجُّ وَ إِنْ كَانَتْ فِي عِدَّتِهَا

و قال فى المدارك: و المعتده رجعيه كالزوجه فى توقف حجها المندوب على إذن الزوج دون الواجب.

الحديث الرابع و الأربعون: صحيح.

الحديث الخامس و الأربعون: مرسل.

الحديث السادس و الأربعون: موثق.

[الحديث ٤٧]

٤٧ وَ عَنْهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجَهَا تَحُجُّ قَالَ نَعَمْ.
قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَإِذَا جَعَلَ الرَّجُلُ عَلَى نَفْسِهِ الْمَشَى إِلَى بَيْتِ اللَّهِ تَعَالَى فَعَجَزَ عَنْهُ فَلْيُرْكَبْ وَ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ

[الحديث ٤٨]

٤٨ رَوَى مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ وَ صَيْفُوَانَ عَنْ رِفَاعَةَ بْنِ مُوسَى قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع رَجُلٌ نَذَرَ أَنْ يَمْشِيَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ تَعَالَى قَالَ فَلْيَمْشِ قُلْتُ فَإِنَّهُ تَعَبَ قَالَ فَإِذَا تَعَبَ رَكِبَ.

[الحديث ٤٩]

٤٩ وَ عَنْهُ عَنْ صَفْوَانَ وَ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ ذَرِيحِ الْمُحَارِبِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا

الحديث السابع والأربعون: موثق كالصحيح.

الحديث الثامن والأربعون: صحيح.

قوله عليه السلام: فإذا تعب ركب قال الفاضل التستري رحمه الله: لعل هذا إذا تعلق النذر بسنه معينه، و أما مع الإطلاق، فالظاهر أنه يترقب الممكنه، مع احتمال الإتيان بما ذكر في الروايه، لأن المبادره في مثله مطلوب، لعدم ظن البقاء في عرض السنه الآتيه. انتهى.

و قال المحقق في الشرائع: لو عجز قيل: يركب و يسوق بدنه. و قيل:

يركب و لا- يسوق. و قيل: إن كان مطلقا توقع الممكنه من الصفه، و إن كان معينا بوقت سقط فرضه لعجزه، و المروى الأول، و السياق ندب.

الحديث التاسع والأربعون: صحيح.

عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ حَلَفَ لِيُحَجَّنَ مَاشِيًا فَعَجَزَ عَنْ ذَلِكَ فَلَمْ يُطْفِئْهُ قَالَ فَلْيُرْكَبْ وَ لِيُسْقِ الْهَدْيَ.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ الرَّجُلُ إِذَا زَامَلَ امْرَأَتَهُ فِي الْمَحْمَلِ لَا يُصَلِّيَانِ مَعًا وَ لَكِنْ إِذَا صَلَّى أَحَدُهُمَا وَ فَرَّغَ صَلَّى الْآخَرَ

[الحدیث ۵۰]

۵۰ رَوَى مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ عَلِيٍّ عَنْ دُرُسْتِ بْنِ مُشِيكَانَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ يُصَلِّيَانِ جَمِيعًا فِي الْمَحْمِلِ قَالَ لَا وَ لَكِنْ يُصَلِّي الرَّجُلُ وَ تُصَلِّي الْمَرْأَةُ بَعْدَهُ.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْحِجُّ فَمَنَعَهُ مِنْهُ مَرَانِعٌ حَتَّى مَاتَ وَ لَمْ يَحِجَّ وَ جَبَ أَنْ يَحِجَّ عَنْهُ مِنْ أَصْلِ مَالِهِ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا قَدَّمْنَا ذِكْرَهُ فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ وَ يَزِيدُهُ بَيَانًا مَا رَوَاهُ

[الحدیث ۵۱]

۵۱ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا قَدَرَ الرَّجُلُ عَلَى مَا يَحِجُّ بِهِ ثُمَّ دَفَعَ ذَلِكَ وَ لَيْسَ لَهُ شَعْلٌ يَعْدِرُهُ اللَّهُ فِيهِ فَقَدْ تَرَكَ شَرِيعَهُ مِنْ شَرَائِعِ الْإِسْلَامِ فَإِنْ كَانَ مُوسِرًا وَ حَالٌ بَيْنَهُ وَ بَيْنَ الْحِجِّ مَرَضٌ أَوْ حَصْرٌ أَوْ أَمْرٌ يَعْدِرُهُ اللَّهُ فِيهِ فَإِنَّ عَلَيْهِ أَنْ يَحِجَّ عَنْهُ مِنْ مَالِهِ صَرُورَةً لَا مَالَ لَهُ وَ قَالَ يُقْضَى عَنِ الرَّجُلِ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ مِنْ جَمِيعِ مَالِهِ

الحدیث الخمسون: ضعيف.

الحدیث الحادی و الخمسون: صحيح.

و لا خلاف ظاهرا فى أنه إذا استقر الحج فى ذمته ثم عرض مانع من مرض أو عدو تجب الاستنابة.

و اختلف فيما إذا عرض المانع قبل استقرار الوجوب، فذهب الشيخ و أبو الصلاح و ابن الجنيد و ابن البراج و غيرهم إلى الوجوب. و قال ابن إدريس: لا

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ۸، ص: ۳۹۴

[الحدیث ۵۲]

۵۲ وَ عَنْهُ عَنِ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى وَ زُرْعَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الرَّجُلِ يَمُوتُ فَلَمْ يَحِجَّ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ وَ لَمْ يُوصِ بِهَا وَ هُوَ مُوسِرٌ فَقَالَ يَحِجُّ عَنْهُ مِنْ صُلْبِ مَالِهِ لَا يَجُوزُ غَيْرُ ذَلِكَ.

فَإِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ وَ لَمْ يُخَلَّفْ شَيْئًا فَأَحَجَّ عَنْهُ بَعْضُ إِخْوَانِهِ أَوْ وُلْدِهِ فَإِنَّهُ يُجْزَى عَنْهُ ذَلِكَ رَوَى

[الحدیث ۵۳]

۵۳ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْكَانَ عَنْ عَمَّارِ بْنِ عُمَيْرٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع بَلَّغْنِي عَنْكَ أَنَّكَ قُلْتَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا مَاتَ وَ لَمْ يَحِجَّ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ فَأَحَجَّ عَنْهُ بَعْضُ أَهْلِهِ أَجْزَأَ ذَلِكَ عَنْهُ فَقَالَ أَشْهَدُ عَلَى أَبِي ع أَنَّهُ حَدَّثَنِي عَنْ رَسُولِ

اللَّهِ صَ أَنَّهُ أَتَاهُ رَجُلٌ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَبِي مَاتَ وَ لَمْ يَحِجَّ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ فَقَالَ حُجَّ عَنْهُ فَإِنَّ ذَلِكَ يُجْزِي عَنْهُ.

[الحديث ٥٤]

٥٤ وَ عَنْهُ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع

تجب. و استقر به فى المختلف، و إنما تجب عند القائلين به مع اليأس من البرء، فلو رجبى البرء لم تجب عليه الاستنابه إجماعا.

الحديث الثانى و الخمسون: موثق.

الحديث الثالث و الخمسون: مجهول.

و إطلاق كلامهم يقتضى عدم الفرق فى الميت بين أن يخلف ما يحج به عنه و غيره، و لا فى المتبرع بين كونه وليا أو غيره، و هذا الحكم مقطوع به فى كلام الأصحاب، بل قال فى التذكرة: إنه لا يعلم فيه خلافا.

الحديث الرابع و الخمسون: صحيح.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٣٩٥

عَنْ رَجُلٍ مَاتَ وَ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ وَ لَمْ يَحِجَّ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ فَأَحَجَّ عَنْهُ بَعْضُ إِخْوَانِهِ هَلْ يُجْزِي ذَلِكَ عَنْهُ أَوْ هَلْ هِيَ نَاقِصَةٌ قَالَ ع بَلْ هِيَ حَجَّةٌ تَامَةٌ.

فَإِذَا أَوْصَى الرَّجُلُ بِحَجِّهِ فَإِنْ كَانَتْ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ فَمِنْ جَمِيعِ الْمَالِ تُخْرَجُ حَسَبَ مَا قَدَّمْنَا وَ إِنْ كَانَتْ نَافِلَةً فَمِنْ ثُلْثِهِ رَوَى

[الحديث ٥٥]

٥٥ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ مَاتَ فَأَوْصَى أَنْ يُحِجَّ عَنْهُ قَالَ إِنْ كَانَ صَرُورَةً فَمِنْ جَمِيعِ الْمَالِ وَ إِنْ كَانَ تَطَوُّعًا فَمِنْ ثُلْثِهِ.

[الحديث ٥٦]

٥٦ وَ عَنْهُ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع مِثْلَ ذَلِكَ وَ زَادَ فِيهِ فَإِنْ أَوْصَى أَنْ يُحِجَّ عَنْهُ رَجُلٌ فَلْيُحِجَّ ذَلِكَ الرَّجُلُ.

فَإِنْ أَوْصَى أَنْ يُحِجَّ عَنْهُ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ وَ لَمْ يَبْلُغْ مَالَهُ ذَلِكَ فَلْيُحِجَّ عَنْهُ مِنْ بَعْضِ الْمَوَاقِيتِ رَوَى ذَلِكَ

الحديث الخامس و الخمسون: صحيح.

الحديث السادس و الخمسون: صحيح.

و قال الفاضل التستري رحمه الله: كان فيه أنه يحج عنه حجه الإسلام مع السعة من بلده، و مع الضيق من بعض المواقيت. و فيه أيضا أنه لا يشترط أن يكون ذلك من ميقات أهله، فربما يفهم من هذا أن ما ورد مما اشتمل على ميقات أهله محمول على ما هو المتعارف لهم أو على الاستحباب. انتهى.

أقول: المشهور وجوب الاستنجار من أقرب المواقيت. و قال ابن إدريس و جماعة: لا يجزى إلا من بلده إن خلف سعه، و إن قصرت التركة حج عنه من الميقات. و فسر الأكثر البلد ببلد الموت.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٣٩٦

[الحديث ٥٧]

٥٧ موسى بن القاسم عن الحسن بن محبوب عن علي بن رئاب قال سألت أبا عبد الله ع عن رجل أوصى أن يحج عنه حجه الإسلام فلم يبلغ جميع ما ترك إلا خمسين درهما قال يحج عنه من بعض المواقيت التي وقتها رسول الله ص من قرب.

و لا ينافى هذا الخبر ما رواه

[الحديث ٥٨]

٥٨ موسى بن القاسم عن صفوان بن يحيى عن سعيد بن يسار عن معاوية بن عمارة عن أبي عبد الله ع قال من مات و لم يحج حجه الإسلام و لم يترك إلا بقدر نفقه الحج فورثته أحق بما ترك إن شاءوا حجوا عنه و إن شاءوا أكلوا.

لأن الخبر الأول متناول لمن يكون قد وجب عليه حجه الإسلام فلم يحجها حتى نفد ماله و مات و لم يترك إلا القدر اليسير فوجب أن يحج عنه من بعض المواقيت و الخبر الثانى متناول لمن لم يكن قد وجب عليه الحج لقله ذات يده و مات و خلف قدر ما يبلغ نفقه الحج فلم يجب أن يحج عنه لأن من هذه صفة من لا يجب عليه حجه الإسلام و يصير ماله ميراثا و كان الأمر فى ذلك إلى ورثته إن شاءوا حجوا عنه و إن شاءوا لم يحجوا عنه- و من نذر أن يحج لله تعالى و قد وجب عليه حجه الإسلام ثم مات يحج عنه حجه الإسلام من أصل ماله و يحج عنه ما نذر من ثلثه إن بلغ ماله ذلك و إلا فليحج عنه و ليه حجه النذر تطوعاً

الحديث السابع و الخمسون: صحيح.

الحديث الثامن و الخمسون: صحيح.

قوله عليه السلام: إلا بقدر نفقه الحج أى: لا بقدر نفقه العيال أيضا حتى يجب عليه الحج.

ملاذ الأختيار

[الحديث ٥٩]

٥٩ روى موسى بن القاسم عن الحسن بن محبوب عن علي بن رئاب عن ضريس بن أعين قال سألت أبا جعفر عن رجل عليه حجه الإسلام ونذر في شكر ليحجن رجلاً فمات الرجل الذي نذر قبل أن يحج حجه الإسلام وقيل أن يفى لله تعالى بنذره فقال إن كان ترك ما حج عنه حجه الإسلام من جميع ماله ويخرج من ثلثه ما يحج به عنه للنذر وإن لم يكن ترك ما إلا بقدر حجه الإسلام مما ترك وحج وثيئه عنه النذر فإنما هو دين عليه.

قوله ع فليحج عنه وثيئه ما نذر على جهه التطوع والاستحباب دون الفرض والإيجاب يدل على ذلك ما رواه

الحديث التاسع والخمسون: صحيح.

قوله: ونذر في شكر قال الفاضل التستري رحمه الله: كان مقتضى هذا الكلام أن المنذوره هي حجه الإسلام، فعلى هذا يشكل إيجاب حجه أخرى عليه. انتهى.

وفيه ما لا يخفى، إذ الظاهر أن متعلق النذر أن يبعث رجلاً إلى الحج، وهذا مما لا يتصور فيه التداخل، لكن كونه من الثلث هنا أشكال، لأنه مالى بحت.

قوله عليه السلام: فإنما هو دين عليه الضمير إما راجع إلى الولي، فالحمل على الاستحباب أبعد. أو إلى الميت فلعله مما قرب الحمل المذكور، إذ لا يلزم الولي أداء ديون الميت إذا لم يخلف مالا.

و يحتمل أن يكون المراد أنه دين لا يتعلق بصلب المال بخلاف حجه الإسلام، فتدبر.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٣٩٨

[الحديث ٦٠]

٦٠ موسى بن القاسم عن ابن محبوب عن علي بن رئاب عن عبد الله بن أبي يعفور قال قلت لأبي عبد الله ع

رَجُلٌ نَذَرَ لِلَّهِ لَيْتُنَّ عَافَى اللَّهُ ابْنَهُ مِنْ وَجَعِهِ لِيُحَجَّهَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ فَعَافَى اللَّهُ الْإِبْنَ وَ مَاتَ الْأَبُ فَقَالَ الْحَجَّهَ عَلَى الْأَبِ يُؤَدِّيهَا عَنْهُ بَعْضُ وُلْدِهِ قُلْتُ هِيَ وَاجِبَةٌ عَلَى ابْنِهِ الَّذِي نَذَرَ فِيهِ فَقَالَ هِيَ وَاجِبَةٌ عَلَى الْأَبِ مِنْ ثُلْثِهِ أَوْ يَتَطَوَّعُ ابْنُهُ فَيُحْجُّ عَنْ أَبِيهِ

ثم اعلم أنه اتفق الأصحاب على وجوب إخراج حجه الإسلام من الأصل، و اختلف في حجه النذر، فذهب جمع من الأصحاب- ومنهم ابن إدريس و المحقق و من تأخر عنه- إلى وجوب إخراجها من الأصل أيضا كحجه الإسلام.

وقال الشيخ في النهايه و المبسوط و هنا بوجوب إخراجها من الثلث لهذه الروايه، و أجاب عن هذه الروايه في المختلف بالحمل على من نذر في مرض الموت، و هو يتوقف على وجود المعارض.

وقال في المدارك: يمكن المناقشه في هذا الاستدلال، بأن مورد الروايه خلاف محل النزاع، لأن موردها من نذر أن يحج رجلا، أى: يبذل له ما يحج به، و هو خلاف نذر الحج.

الحديث الستون: صحيح.

و يدل على أن بنذر الأب أن يبعث الابن إلى الحج لا يجب على الابن قبوله، و يومئ إلى أنه إذا أوصى أو نذر أن يستأجر من أحد و لم يقبل ذلك الرجل يلزم أن يستأجر من غيره، كما هو المشهور، و قيل بالسقوط.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٣٩٩

وَ مَتَى نَذَرَ الْإِنْسَانُ حَجًّا وَ عَلَيْهِ حَجُّهُ الْإِسْلَامِ فَإِنَّهُ إِذَا حَجَّ أَجْرَاهُ عَنْهُمَا جَمِيعًا وَ إِنْ حَجَّ عَنْ غَيْرِهِ أَجْرَاهُ أَيْضًا عَمَّا نَذَرَ فِيهِ رَوَى

[الحديث ٦١]

٦١ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ صَفْوَانَ وَ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ رِفَاعَةَ بْنِ مُوسَى قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ نَذَرَ

أَنْ يَمْشِيَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ هَلْ يُجْزِيهِ

قوله: ومتى نذر الإنسان حجا قال الوالد العلامة نور الله مرقده: يشكل هذا الإطلاق مع إطلاقه المتقدم.

انتهى.

وقال فى المدارك: إذا نذر المكلف الحج، فإما أن ينوى حجه الإسلام أو غيرها، أو يطلق بأن لا ينوى شيئا منها، فالصور ثلاث:

الأولى: أن ينذر حج الإسلام، والأصح انعقاده.

الثانية: أن ينذر حجا غير حج الإسلام، ولا ريب فى عدم التداخل حينئذ.

الثالثة: أن يطلق النذر، بأن لا يقصد حجه الإسلام ولا غيرها. وقد اختلف فيه، فذهب الأكثر إلى أن حكمها كالثانية. وقال الشيخ فى النهاية: إن نوى حج النذر أجزأ عن حج الإسلام، وإن نوى حجه الإسلام لم تجز عن المنذوره.

و مرجع هذا القول إلى التداخل مطلقا، وإنما لم يكن الحج المنوى به حج الإسلام خاصة مجزيا عن الحج المنذور، لأن الحج إنما ينصرف إلى النذر بالقصد، بخلاف حج الإسلام فإنه يكفى فيه الإتيان بالحج.

الحديث الحادى و الستون: صحيح.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٤٠٠

ذَلِكَ مِنْ حَجِّهِ الْإِسْلَامِ قَالَ نَعَمْ قُلْتُ أَرَأَيْتَ إِنْ حَجَّ عَنْ غَيْرِهِ وَ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ وَ قَدْ نَذَرَ أَنْ يَحُجَّ مَا شَاءَ أَوْ يُجْزَى عَنْهُ ذَلِكَ عَنْ مَشِيهِ قَالَ نَعَمْ.

وَ مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ حَجُّهُ الْإِسْلَامِ فَمَيَاتَ قَبِيلٍ أَنْ يَبْلُغَ الْحَرَمَ فَعَلَى وَ لِيهِ أَنْ يَقْضَى عَنْهُ مِنْ تَرَكْتِهِ فَإِنْ مَاتَ بَعِيدَ دُخُولِهِ الْحَرَمَ أَجْزَأَهُ ذَلِكَ رَوَى

[الحديث ٦٢]

٦٢ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبِئَابٍ عَنْ بُرَيْدِ بْنِ مُعَاوِيَةَ الْعِجَلِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ خَرَجَ حَاجًّا وَ مَعَهُ جَمَلٌ

و يمكن حمله على ما إذا تعلق النذر بالمشى فقط لا

بالحج، كما هو ظاهر أول الخبر.

وقال في المدارك: أوجب العلامة عنها بالحمل على ما إذا تعلق النذر بحج الإسلام، وهو بعيد. وبالجملة فالقول بالاجتزاء لا يخلو من قوه، وإن كان التعدد أحوط. ولو عمم الناذر النذر، بأن نذر الإتيان بأى حج اتفق، قوى القول بالاجتزاء بحج الإسلام و بحج النيايه أيضا.

قوله: فعلى وليه أن يقضى عنه هذا هو المشهور، و يكفى الإحرام فى الإجزاء.

و لو مات قبل ذلك، فالمشهور أنه مع استقرار الحج قبل تلك السنه يجب الاستئجار من ماله و إلا فلا.

و ظاهر الخبر لزوم الاستئجار و إن كان فى عامه الأول، و حمل على استحباب ذلك على الوارث.

الحديث الثانى و الستون: صحيح.

اصفهانى، مجلسى دوم، محمد باقر بن محمد تقى، ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ١٦ جلد، كتابخانه آيه الله مرعشى نجفى - ره، قم - ايران، اول، ١٤٠٦ هـ ق

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار؛ ج ٨، ص: ٤٠١

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٤٠١

وَ نَفَقَهُ وَ زَادَ فَمَاتَ فِي الطَّرِيقِ فَقَالَ إِنْ كَانَ صَيْرُورَهُ فَمَاتَ فِي الْحَرَمِ فَقَدْ أَجْزَأَتْ عَنْهُ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ وَ إِنْ مَاتَ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ وَ هُوَ صَيْرُورَهُ جَعَلَ جَمَلُهُ وَ زَادَهُ وَ نَفَقْتُهُ فِي حَجَّةِ الْإِسْلَامِ فَإِنْ فَضَلَ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ فَهُوَ لَوَرَثَتِهِ قُلْتُ أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَتِ الْحَجَّةُ تَطَوُّعًا فَمَاتَ فِي الطَّرِيقِ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ لِمَنْ يَكُونُ جَمَلُهُ وَ نَفَقْتُهُ وَ مَا تَرَكَ قَالَ لَوَرَثَتِهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ دَيْنٌ فَيَقْضَى عَنْهُ أَوْ يَكُونَ أَوْصَى بِوَصِيَّتِهِ فَيَنْفَقَ ذَلِكَ لِمَنْ أَوْصَى وَ يُجْعَلَ ذَلِكَ مِنَ الثُّلْثِ.

وَ مَنْ أَوْصَى بِحَجَّةٍ وَ عَتَقَ وَ غَيْرَهُ فَلْيُقَدِّمِ الْحَجَّ ثُمَّ الَّذِي يَلِيهِ مِنْ

٦٣ مَوْسَى بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ زَكَرِيَّا الْمُؤْمِنِ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ قَالَ إِنَّ امْرَأَةً هَلَكَتْ فَأَوْصَتْ بِثُلْثِهَا يُتَصَدَّقُ بِهِ عَنْهَا وَيُحَجَّ عَنْهَا وَيُعْتَقُ عَنْهَا فَلَمْ يَسْعَ الْمَالُ ذَلِكَ فَسَأَلْتُ أَبَا حَنِيفَةَ وَ سُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ فَقَالَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا انْظُرْ إِلَى رَجُلٍ قَدْ حَجَّ فَقَطِّعْ بِهِ فَيَقْوَى وَ رَجُلٍ قَدْ سَعَى فِي فَكَاكِ رَقَبَتِهِ فَيَبْقَى عَلَيْهِ شَيْءٌ فَيُعْتَقُ وَيُتَصَدَّقُ بِالْبَقِيَّةِ فَأَعْجَبَنِي هَذَا الْقَوْلُ وَقُلْتُ لِلْقَوْمِ يَعْنِي أَهْلَ الْمَرْأَةِ إِنِّي قَدْ سَأَلْتُ لَكُمْ

و في الكافي و النهاية: عن علي بن رثاب عن بريد بن معاوية. بدون الواو، و هو أظهر.

قوله: و من أوصى بحجه و عتق ظاهر كلامه أن مراده بالحجه الحجه الواجبه، كما هو مدلول الخبر، و نسب إلى الشيخ القول بأن العتق و التدبير مطلقا مقدم على سائر الوصايا المندوبه.

الحديث الثالث و الستون: ضعيف.

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٤٠٢

فَتُرِيدُونَ أَنْ أَسْأَلَ لَكُمْ مَنْ هُوَ أَوْتَقَى مِنْ هَؤُلَاءِ قَالُوا نَعَمْ فَسَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ ابْيَدَأْ بِالْحَجِّ فَإِنَّ الْحَجَّ فَرِيضَةٌ فَمَا بَقِيَ فَضَعُهُ فِي النَّوَافِلِ قَالَ فَاتَيْتُ أَبَا حَنِيفَةَ فَقُلْتُ إِنِّي قَدْ سَأَلْتُ فَلَانًا فَقَالَ لِي كَذَا وَ كَذَا قَالَ فَقَالَ هَيْدَا وَ اللَّهُ الْحَقُّ وَ أَخَذَ بِهِ وَ أَلْقَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ عَلَى أَصْحَابِهِ وَ قَعَدْتُ لِحَاجَتِهِ لِي بَعْدَ انْصِرَافِهِ فَسَمِعْتُهُمْ يَتَطَارَحُونَهَا فَقَالَ بَعْضُهُمْ بِقَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ الْأَوَّلِ فَخَطَأَهُ مَنْ كَانَ سَمِعَ هَذَا وَ قَالَ سَمِعْتُ هَذَا مِنْ أَبِي حَنِيفَةَ مُنْذُ عِشْرِينَ سَنَةً.

وَ مَنْ أَوْصَى أَنْ يُحَجَّ عَنْهُ كُلُّ سَنَةٍ بِمَالٍ مَعْلُومٍ فَلَمْ يَسْعَ ذَلِكَ الْقَدْرُ لِلْحَجِّ فَلَا بَأْسَ أَنْ يَجْعَلَ حَجَّتَيْنِ فِي حَجِّهِ رَوَى

قوله: فقال بعضهم الظاهر أنه ذكر هذا البعض

أصحابه، و طرحوا هذه المسألة بينهم، فقال من لم يسمع القول الأخير منه بقوله الأول، فخطأه من كان سمع منه القول الأخير، فقال من قال بالقول الأول: سمعت هذا منه منذ عشرين سنة.

و يحتمل أن يكون القائل من قال بالقول الأخير، لكن قال هذا لعدم فضيحه إمامه و كذبه افتراء و كذبا.

و روى الكليني في الصحيح عن معاوية مثل هذا، و ذكر في آخره: فاستقبلت أبا حنيفة و قلت له: سألت جعفر بن محمد عن الذى سألتك عنه، فقال لى: ابدأ بحق الله أولاً، فإنه فريضة عليها، و ما بقى فاجعله بعضاً فى ذا و بعضاً فى ذاء، قال:

فو الله ما قال لى خيراً و لا -شراً، و جئت إلى حلقه قد طرحوها و قالوا: قال أبو حنيفة ابدأ بالحج فإنه فريضة من الله عليها. قال قلت: بالله كان كذا و كذا؟ فقالوا: هو خبرنا هذا. انتهى.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٤٠٣

[الحديث ٦٤]

٦٤ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَهْزِيَارٍ قَالَ كَتَبَ إِلَيْهِ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ الْخَضَعِيُّ أَنَّ ابْنَ عَمِّى أَوْصَى أَنْ يُحَجَّ عَنْهُ بِخَمْسَةِ عَشَرَ دِينَاراً فِي كُلِّ سَنَةٍ فَلَيْسَ يَكْفِي مَا تَأْمُرُنِي فِي ذَلِكَ فَكَتَبَ عَ تَجْعَلُ حَجَّتَيْنِ حَجَّةً فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَالِمٌ بِذَلِكَ.

وَ مَنْ أَوْصَى أَنْ يُحَجَّ عَنْهُ مُبْتَهَمًا فَإِنَّهُ يُحَجُّ عَنْهُ مَا دَامَ بَقِيَ مِنْ ثَلَاثَةِ شَيْءٍ رَوَى

[الحديث ٦٥]

٦٥ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نَجْرَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ أَنَّهُ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عَ جُعِلْتُ فِدَاكَ قَدِ اضْطُرَرْتُ إِلَى مَسْأَلَتِكَ فَقَالَ هَاتِ فَقُلْتُ سَعْدُ بْنُ سَعْدٍ قَدْ أَوْصَى حُجُّوا عَنِّي مُبْتَهَمًا وَ لَمْ يُسَمَّ شَيْئاً وَ لَا نَدْرِي كَيْفَ ذَلِكَ فَقَالَ يُحَجُّ عَنْهُ مَا دَامَ لَهُ مَالٌ.

[الحديث ٦٦]

٦٦ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ الْعَبَّاسِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ أَبِي خَالِدٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَ عَنْ رَجُلٍ أَوْصَى أَنْ يُحَجَّ عَنْهُ مُبْتَهَمًا فَقَالَ

قوله: فلا بأس أن يجعل هذا الحكم مقطوع به فى كلامهم.

الحديث الرابع و الستون: صحيح.

الحديث الخامس و الستون: مجهول.

قوله عليه السلام: ما دام له مال أى: مال يمكنه التصرف فيه، أى الثلث، فإن الزائد ليس مالا للميت بل للورثة. و حمل هذا الخبر و الذى بعده على قرينه إرادته التكرار.

الحديث السادس و الستون: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٤٠٤

يُحَجُّ عَنْهُ مَا بَقِيَ مِنْ ثَلَاثَةِ شَيْءٍ.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ يُجَرِّدُ الصَّبِيَانَ لِلْإِحْرَامِ مِنْ فَحٍّ

[الحديث ٦٧]

٦٧ رَوَى مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ صِدْقَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسَيْكَانَ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ الْحُرِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الصَّبِيَانِ مِنْ أَيْنَ نَجَّرْتَهُمْ فَقَالَ كَانَ أَبِي يُجَرِّدُهُمْ فِي فَحٍّ.

[الحديث ٦٨]

٦٨ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى عٍ مِثْلَ ذَلِكَ.

[الحديث ٦٩]

٦٩ وَ عَنْهُ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ - قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ قَدَّمُوا مَنْ كَانَ مَعَكُمْ مِنَ الصَّبِيَانِ إِلَى الْجُحْفَةِ أَوْ إِلَى بَطْنِ مَرٍّ ثُمَّ يُصْنَعُ بِهِمْ مَا يُصْنَعُ بِالْمُحْرَمِ يُطَافُ بِهِمْ وَ يُسْعَى بِهِمْ وَ يُرْمَى عَنْهُمْ وَ مَنْ لَمْ يَجِدْ مِنْهُمْ هَدِيًّا

الحديث السابع و الستون: صحيح.

و المراد بالتجريد الإحرام، كما صرح به المحقق فى المعتبر و العلامة فى جملة من كتبه، و فسخ بئر معروف على نحو فرسخ من مكة.

و قد نص الشيخ و غيره على أن الأفضل الإحرام بالصبيان من الميقات، لكن رخص فى تأخير الإحرام بهم إلى أن يصيروا إلى فسخ.

و ذكر المحقق الشيخ على أن المراد بالتجريد التجريد من المخيط خاصة، فىكون الإحرام من الميقات كغيرهم، و ضعفه المتأخرون عنه.

الحديث الثامن و الستون: صحيح.

الحديث التاسع و الستون: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٤٠٥

فَلْيَصُمْ عَنْهُ وَوَلِيَّهُ.

وَ يُجَنَّبُ الصَّبِيَّ كُلَّ مَا يَجِبُ عَلَى الْمُحْرَمِ تَجَنُّبُهُ وَ يُفْعَلُ بِهِ جَمِيعُ مَا يَجِبُ عَلَى الْمُحْرَمِ فِعْلُهُ وَ إِذَا فَعَلَ مَا يَلْزَمُهُ فِيهِ الْكُفَّارَةُ فَعَلَى وَوَلِيَّهُ أَنْ يَفْضِيَ عَنْهُ رَوَى

[الحديث ٧٠]

٧٠ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَضِحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرِ عَنْ مُشْنَى عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَحَدِهِمَا ع قَالَ إِذَا حَجَّ الرَّجُلُ بِإِثْنِهِ وَ هُوَ صَغِيرٌ فَإِنَّهُ يَأْمُرُهُ أَنْ يُلَبِّيَ وَ يَفْرِضَ الْحَجَّ فَإِنْ لَمْ يُحْسِنْ أَنْ يُلَبِّيَ - لَبَّوْا عَنْهُ وَ يُطَافُ بِهِ وَ يُصَلَّى عَنْهُ قُلْتُ لَيْسَ لَهُمْ مَا يَذْبَحُونَ قَالَ يُذْبَحُ عَنِ الصَّغَارِ وَ يَصُومُ الْكِبَارُ وَ يُتَّقَى عَلَيْهِمْ مَا يُتَّقَى عَلَى الْمُحْرَمِ مِنَ الشَّيْبِ وَ الطَّيْبِ وَ إِنْ قَتَلَ صَيْدًا فَعَلَى أَبِيهِ.

[الحديث ٧١]

٧١ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ

الحديث السبعون: ضعيف.

و ذكر الأصحاب أنه إذا أحرم الولي بالصبي، فعل به ما يجب على المحرم و جنبه ما يجتنبه. و لو فعل الصبي ما يجب به الكفاره، لزم ذلك الولي. و ربما يخص الحكم بالصيد.

و كل ما يعجز عنه الصبي يتولاه الولي من تلبيه و طواف و سعى و غير ذلك.

و يجب على الولي الهدى من ماله.

و قال المحقق: و روى إذا كان الصبي مميزا جاز أمره بالصيام عن الهدى، و لو لم يقدر على الصيام صام عنه و ليه مع العجز عن الهدى، و قيل: بجواز صوم الولي مطلقا.

الحديث الحادى و السبعون: صحيح.

قَالَ سَيَأْتِي أَبَا عُبَيْدِ اللَّهِ عَ وَكُنَّا تَلَمَّكَ السَّنَهَ مُجَاوِرِينَ وَ أَرَدْنَا الْإِحْرَامَ يَوْمَ التَّرْوِيهِ فَقُلْتُ إِنَّ مَعَنَا مَوْلُودًا صَبِيًّا فَقَالَ مُرُوا أُمَّهُ فَلْتَلِقَ حَمِيدَهَ فَلْتَسْأَلْهَا كَيْفَ تَفْعَلُ بِصَبِيَانِهَا قَالَ فَاتَّهَمَهَا فَسَأَلْتُهَا فَقَالَتْ لَهَا إِذَا كَانَ يَوْمَ التَّرْوِيهِ فَجَرِّدُوهُ وَ غَسِّلُوهُ كَمَا يُجَرِّدُ الْمُحْرِمُ ثُمَّ أَحْرَمُوا عَنْهُ ثُمَّ قَفُوا بِهِ فِي الْمَوَاقِفِ فَإِذَا كَانَ يَوْمَ النَّحْرِ فَارْمُوا

عَنْهُ وَاحْلِقُوا رَأْسَهُ ثُمَّ زُورُوا بِهِ الْبَيْتَ ثُمَّ مُرُوا الْخَادِمَ أَنْ يَطُوفَ بِهِ الْبَيْتَ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ.

وَ إِذَا لَمْ يَكُنِ الْهَدْيُ فَلْيَصُمْ عَنْهُ وَ لِيَهُ إِذَا كَانَ مُتَمَتِّعًا رَوَى ذَلِكَ

[الحديث ٧٢]

٧٢ مُحَمَّدُ بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ يَصُومُ عَنِ الصَّبِيِّ وَ لِيَهُ إِذَا لَمْ يَجِدْ هَدْيًا وَ كَانَ مُتَمَتِّعًا.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْحَجُّ فَلَمَّا يَجُوزُ أَنْ يَحُجَّ عَنْ غَيْرِهِ وَ لَا بَأْسَ أَنْ يَحُجَّ الصَّرُورَةَ عَنِ الصَّرُورَةِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلصَّرُورَةِ مَالٌ يَحُجُّ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ

[الحديث ٧٣]

٧٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي خَلْفٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ مُوسَى ع - عَنْ الرَّجُلِ الصَّرُورَةَ يَحُجُّ عَنِ الْمَيْتِ قَالَ نَعَمْ إِذَا لَمْ يَجِدِ الصَّرُورَةَ مَا يَحُجُّ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ فَإِنْ كَانَ لَهُ مَا يَحُجُّ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ فَلَيْسَ يُجْزَى عَنْهُ حَتَّى يَحُجَّ مِنْ مَالِهِ وَ هِيَ تُجْزَى عَنِ الْمَيْتِ

الحديث الثاني و السبعون: موثق كالصحيح.

و يدل على صوم الولي مع عدم الهدى، و إن أطاق الصبي الصيام، و حمله بعضهم على عدمه.

الحديث الثالث و السبعون: صحيح.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٤٠٧

إِنْ كَانَ لِلصَّرُورَةِ مَالٌ وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ

و أجمع الأصحاب على جواز نيابه الصروره، إذا كان ذكرا و لم يجب عليه الحج، و المشهور في المرأه أيضا ذلك.

و منع الشيخ في الاستبصار من نيابه المرأه الصروره عن الرجل. و في النهايه أطلق المنع من نيابه المرأه الصروره. و هو ظاهر اختياره هنا.

و الصروره: بفتح الصاد الذي لم يحج، يقال: رجل صروره و امرأه صروره.

و ظاهر هذا الخبر أن الضروره مع كونه ذا مال يمكنه الحج لنفسه لو حج لغيره كان مجزيا و إن كان آثما، و هو خلاف المشهور.

و يمكن أن يكون قوله " هي " راجعا إلى

أول الخبر، أى: الحج مع عدم استطاعه النائب، و يكون المراد بالصروره الميت، أى: سواء كان للميت مال أو لم يكن، بأن يكون مستطيعا ثم ذهب ماله، أو لم يكن مستطيعا أصلا و تكون نيابه الحج للاستحباب.

و فى الفقيه هكذا: و هو يجزى عن الميت، كان له مال أو لم يكن له مال.

و قيل: المراد التعميم بالنظر إلى حال الحج لا حال أخذ الحج.

و يمكن أن يكون المراد مع الحج من ماله، أى: لا- يجزى عنه حتى يحج من ماله، فإذا حج من ماله و حج بعد ذلك للميت يجزى عنه، سواء كان له مال أو لم يكن حينئذ.

و الظاهر أن الشيخ رحمه الله حمله على المعنى الأول، كما يدل عليه كلامه

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٤٠٨

[الحديث ٧٤]

٧٤ وَ عَنْهُ عَنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ صَيْرُورَهُ مَيَاتٍ وَ لَمْ يَحُجَّ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ وَ لَهُ مَالٌ قَالَ يَحُجُّ عَنْهُ صِرُورَةٌ لَأَ مَالٍ لَهُ

عند تأويل مرسله ابن فضال، فإن ظاهر هذا الخبر أنه إذا حج مع الاستطاعه عن غيره لا يجزى هذا الحج عن نفسه حتى يحج من ماله ثانيا، و لا يدل على عدم وقوع الحج عن المنوب عنه. و آخر الكلام صريح فى وقوع ذلك، لكن لم ينسب إلى الشيخ هذا القول فيما وقفت عليه.

و قال فى المدارك: قد قطع الأصحاب بفساد التطوع و الحج عن الغير مع الاستطاعه و عدم الإتيان بالواجب، و هو إنما يتم إذا ورد فيه نهى على الخصوص، أو قلنا باقتضاء الأمر بالشىء النهى عن ضده الخاص، و ربما

ظهر من صحيحه سعد بن أبي خلف خلاف ذلك، و المسأله محل تردد.

الحديث الرابع و السبعون: حسن.

و فى الكافى: عن أبيه عن ابن أبى عمير عن معاويه إلى آخره. و هو الظاهر.

و يدل على أن استئجار الضروره أفضل كغيره من الأخبار، بخلاف ما يفهم من كلام أكثر الأصحاب، و لعل العله أنه أحوج إلى ذلك لعدم استساعده بالحج، و منظور الأصحاب معرفه أفعال الحج، و لا مدخل للفعل فى ذلك كثيرا، بل الجاهل لو حج ألف حجه لم يأت به على وجهه.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٢٠٩

[الحديث ٧٥]

٧٥ رَوَى مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى عَنْ رَبِيعِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا قَالَ لَا بَأْسَ أَنْ يَحُجَّ الضَّرُورَةُ عَنِ الضَّرُورَةِ.

[الحديث ٧٦]

٧٦ وَ أَمَّا مَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُقْبَةَ قَالَ كَتَبْتُ إِلَيْهِ أَسْأَلُهُ عَنْ رَجُلٍ حَاجَّ عَنْ ضَرُورَةٍ لَمْ يَحُجَّ قَطُّ أَوْ يُجْزَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا تِلْكَ الْحَجَّةَ عَنْ حَجِّهِ الْإِسْلَامِ أَمْ لَا بَيْنَ لِي ذَلِكَ يَا سَيِّدِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ فَكَتَبَ عَ لَا يُجْزَى ذَلِكَ.

فَمَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ إِذَا كَانَ لِلضَّرُورَةِ مَالٌ لِأَنَّهُ مَتَى كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ لَمْ يُجْزَ عَنْهُ ذَلِكَ وَقَدْ رَوَيْنَاهُ فِي خَبَرِ سَعْدِ بْنِ أَبِي خَلْفٍ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى ع وَ يَحْتَمِلُ أَيْضاً أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ ع لَا يُجْزَى ذَلِكَ يَعْنِي عَنِ الَّذِي يَحُجُّ إِذَا أَيْسَرَ لَأَنَّ مَنْ حَاجَّ عَنْ غَيْرِهِ ثُمَّ أَيْسَرَ وَجَبَ عَلَيْهِ الْحُجُّ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٧٧]

٧٧ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَهْلٍ عَنْ آدَمَ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ع قَالَ مَنْ حَاجَّ عَنْ إِنْسَانٍ فَلَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ يَحُجُّ بِهِ أَجْرَاتُ عَنْهُ حَتَّى يَرْزُقَهُ اللَّهُ مَا يَحُجُّ بِهِ وَ يَجِبُ عَلَيْهِ الْحُجُّ.

[الحديث ٧٨]

٧٨ وَ الَّذِي رَوَاهُ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ صَيْفَوَانَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ حُجَّ الضَّرُورَةَ يُجْزَى عَنْهُ وَ عَنْ مَنْ حَاجَّ عَنْهُ

الحديث الخامس و السبعون: صحيح.

الحديث السادس و السبعون: حسن.

الحديث السابع و السبعون: مجهول.

الحديث الثامن و السبعون: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٤١٠

لَمَّا يُنَافَى مَا ذَكَرْنَاهُ لِأَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ ع يُجْزَى عَنْهُ مَا دَامَ مُعْسِرًا لَا مَالَ لَهُ فَإِذَا أَيْسَرَ وَجَبَ عَلَيْهِ الْحِجُّ حَسَبَ مَا تَضَمَّنَهُ
الْخَبْرُ الْأَوَّلُ وَ إِنَّمَا قُلْنَا ذَلِكَ لِأَنَّهُ مُجْمَلٌ مُحْتَمِلٌ وَ الْخَبْرُ الْأَوَّلُ مُفْصَّلٌ وَ الْحُكْمُ بِهِ عَلَى الْمُجْمَلِ أَوْلَى وَ الَّذِي رَوَاهُ

[الحديث ٧٩]

٧٩ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَّارَ عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ قَالَ كَتَبْتُ إِلَى أَبِي جَعْفَرٍ ع أَنَّ ابْنِي
مَعِيَ وَ قَدْ أَمَرْتُهُ أَنْ يَحِجَّ عَنْ أُمِّي أَيْ جِزَى عَنْهَا حَجَّهَ الْإِسْلَامَ فَكَتَبَ ع لَهَا وَ كَانَ ابْنُهُ صَرُورَةً وَ كَانَتْ أُمُّهُ صَرُورَةً.

فَهَذَا الْخَبْرُ أَيْضًا مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ إِذَا كَانَ لِلابْنِ مَالٌ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَحِجَّ عَنْهَا إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَحِجَّ عَنْ نَفْسِهِ أَوْ يُعْطَى صَرُورَةً لَا مَالَ لَهُ
حَسَبَ مَا قَدَّمْنَاهُ وَ لَا يَنْقُضُ هَذَا التَّأْوِيلَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٨٠]

٨٠ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْثَدَةَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ ابْنِ فَضَالٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ عَمْرِو بْنِ إِلْيَاسَ قَالَ
حَجَّجْتُ مَعَ أَبِي وَ أَنَا صَرُورَةٌ فَقُلْتُ أَنَا أَحِبُّ أَنْ أَجْعَلَ حَجَّتِي عَنْ أُمِّي فَإِنَّهَا قَدْ مَاتَتْ قَالَ فَقَالَ لِي حَتَّى أَسْأَلَ لَكَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع
فَقَالَ إِلْيَاسُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع وَ أَنَا أَسْمِعُ جَعَلْتُ فِيمَا كَرِهْتُمْ أَنَّ ابْنِي هَذَا صَرُورَةٌ وَ قَدْ مَاتَتْ أُمُّهُ فَأَحَبُّ أَنْ يَجْعَلَ حَجَّتَهُ لَهَا أَوْ يَجُوزُ
ذَلِكَ لَهُ

الحديث التاسع و السبعون: ضعيف.

و فى بعض النسخ "عنها" فيحمل على ما إذا كانت الأم حيه قادره، أو على ما حملة الشيخ، و الأظهر "عنهما".

الحديث الثمانون: مرسل.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٤١١

فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع يُكْتَبُ لَهُ وَلِهَا وَيُكْتَبُ لَهُ ثَوَابُ أَجْرِ الْبِرِّ.

لَأَنَّهُ لَيْسَ فِي هَذَا الْخَبَرِ أَنَّهُ يُجْزَى عَنْهُمَا مَعًا وَيُسْقِطُ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْفَرْضَ - وَ الْمَعْنَى فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّهُ إِنْ كَانَ الْبَائِنُ نَوَى بِهَذِهِ الْحَجَّةِ قَضَاءً عَنْ أُمِّهِ فَهِيَ تُجْزَى عَنْهَا وَيَلْزَمُهُ هُوَ الْحَجُّ فِي مَالِهِ لِنَفْسِهِ حَسَبَ مَا

قَدَّمَاهُ مِنْ حَدِيثِ سَعْدِ بْنِ أَبِي خَلْفٍ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى عَ وَ إِنْ كَانَ يَنْوِي الْحَجَّ عَنْ نَفْسِهِ وَ عَنْهَا مَعًا فَهِيَ تُجْزَى عَنْهُ وَ تَسْتَحِقُّ هِيَ ثَوَابَ الْحَجِّ وَ إِنْ كَانَ لَا يَسْقُطُ عَنْهَا الْفَرَضُ وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٨١]

٨١ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْرَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ مُوسَى عَ - عَنِ الرَّجُلِ يُشْرِكُ فِي حَجَّتِهِ الْأَرْبَعَةَ وَ الْخَمْسَةَ مِنْ مَوَالِيهِ فَقَالَ إِنْ كَانُوا صَرُورَةً جَمِيعاً فَلَهُمْ أَجْرٌ وَ لَا يُجْزَى عَنْهُمْ الَّذِي حَجَّ عَنْهُمْ مِنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ وَ الْحَجَّةِ لِلَّذِي حَجَّ.

وَ لَا بَأْسَ أَنْ تَحُجَّ الْمَرْأَةُ عَنِ الرَّجُلِ إِذَا كَانَتْ قَدْ حَجَّتْ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ وَ تَعْرِفُ مَنَاسِكَ الْحَجِّ وَ لَا يَجُوزُ لَهَا أَنْ تَحُجَّ عَنْ غَيْرِهَا وَ هِيَ لَمْ تَحُجَّ بَعْدُ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

الحديث الحادي و الثمانون: مجهول.

و يمكن حمله على أنه بعد الحج لنفسه أشركهم في الثواب.

و قال في الدروس: يجوز أن ينوب الواحد في النسك المندوب عن جماعه، و لا يجوز في الواجب، فلو فعل عنهم لم يقع لهم، و في وقوعها لنفسه تردد، لروايه ابن أبي حمزه، و لأنه لم ينو عن نفسه.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٤١٢

[الحديث ٨٢]

٨٢ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنِ الْحَسَنِ اللَّوْلُؤِيِّ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ مُصَادِفٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ أَ تَحُجُّ الْمَرْأَةُ عَنِ الرَّجُلِ قَالَ نَعَمْ إِذَا كَانَتْ فَقِيهَةً مُسْلِمَةً وَ كَانَتْ قَدْ حَجَّتْ رَبَّ امْرَأَةٍ خَيْرٌ مِنْ رَجُلٍ.

[الحديث ٨٣]

٨٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ الرَّجُلُ يَحُجُّ عَنِ الْمَرْأَةِ وَ الْمَرْأَةُ تَحُجُّ عَنِ الرَّجُلِ قَالَ لَا بَأْسَ

و قال في موضع آخر منه: و في روايه ابن أبي حمزه لو حج الأجير عن نفسه وقع عن المنوب، و لو أحرم عن نفسه و عن المنوب، فالمرورى عن الكاظم عليه السلام وقوعه عن نفسه، و يستحق المنوب ثواب الحج و إن لم يقع عنه. و قال الشيخ:

لا ينعقد الإحرام عنهما و لا عن أحدهما.

الحديث الثانی و الثمانون: مجهول.

و فی الکافی: عن الحسن بن محبوب، عن ابن رئاب، عن مصادف إلى آخره.

و يمكن أن يكون التقييد بالحج بناء على أن الغالب أن المرأة لا تعرف مناسك الحج إلا بعد أن تحج. و فيه إشكال أيضا، لأنها إذا لم تعرف الحج الأول فلم تبرز ذمتها من حجها، فكيف تؤجر نفسها لغيرها؟ إلا- أن يقال: إذا كانت فقيهة لا تخل بأركان الحج و إنما تخل بما يفسد الحج.

الحديث الثالث و الثمانون: حسن.

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٤١٣

[الحديث ٨٤]

٨٤ الحَسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ عَنْ رِفَاعَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ قَالَ تَحِيُّ الْمَرْأَةِ عَنْ أُخْتِهَا وَ عَنْ أُخِيهَا وَ قَالَ تَحِيُّ الْمَرْأَةِ عَنْ أَبِيهَا.

وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا إِذَا كَانَتْ صَرُورَةً لَا يَجُوزُ لَهَا أَنْ تَحِيَّ عَنْ غَيْرِهَا مَا رَوَاهُ مُصَادِفٌ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع الْمُقَدَّمُ ذِكْرُهُ لِأَنَّهُ قَالَ إِذَا كَانَتْ فَقِيهَةً وَ كَانَتْ قَدْ حَجَّتْ فَشَرَطَ فِي جَوَازِ حَجَّتِهَا عَنْ غَيْرِهَا مَجْمُوعَ الشَّرْطَيْنِ الْفَقْهَ بِمَنَاسِكَ الْحَجِّ وَ أَنْ تَكُونَ قَدْ حَجَّتْ فَيَجِبُ اعْتِبَارُهُمَا مَعًا وَ

يُؤَكِّدُ ذَلِكَ أَيْضًا مَا رَوَاهُ

[الحديث ٨٥]

٨٥ مَوْسَى بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ مُفَضَّلٍ عَنْ زَيْدِ الشَّحَّامِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ يَحُجُّ الرَّجُلُ الصَّرُورَةَ عَنِ الرَّجُلِ الصَّرُورَةَ وَ لَا تَحُجُّ الْمَرْأَةُ الصَّرُورَةَ عَنِ الرَّجُلِ الصَّرُورَةَ.

[الحديث ٨٦]

٨٦ وَ رَوَى أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ أَشْتَمِمْ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ سَأَلْتُ الرَّضَاعَ عَنِ امْرَأَةٍ صَرُورَةٍ وَ حَجَّتْ عَنِ امْرَأَةٍ صَرُورَةٍ قَالَ لَا يَتَّبِعِي

الحديث الرابع و الثمانون: صحيح.

الحديث الخامس و الثمانون: ضعيف.

الحديث السادس و الثمانون: مجهول.

قوله: و لا يجوز لأحد أن يحج هذا هو المشهور، و تردد في المعتبر في عدم الجواز، و أنكر ابن إدريس النياحه عن الأب أيضا، و ادعى عليه الإجماع.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٤١٤

وَ لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَحُجَّ عَنْ غَيْرِهِ إِذَا كَانَ مُخَالَفًا لَهُ فِي الْإِعْتِقَادِ رَوَى ذَلِكَ

[الحديث ٨٧]

٨٧ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ وَهْبِ بْنِ عَبْدِ رَبِّهِ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أ يَحُجُّ الرَّجُلُ عَنِ النَّاصِبِ قَالَ لَا قُلْتُ فَإِنْ كَانَ أَبِي قَالَ إِنْ كَانَ أَبَاكَ فَنَعَمْ.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ إِذَا أَخَذَ الرَّجُلُ حَجَّهُ فَفَضَّلَ مِنْهَا شَيْءٌ فَهُوَ لَهُ وَ إِنْ عَجَزَ فَعَلَيْهِ

[الحديث ٨٨]

٨٨ رَوَى مَوْسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَجْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبَّابٍ عَنْ مِسْمَعٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَعْطَيْتُ رَجُلًا دَرَاهِمَ يَحُجُّ بِهَا عَنِّي فَفَضَّلَ مِنْهَا شَيْءٌ فَلَمْ يَرُدَّهُ عَلَيَّ فَقَالَ هُوَ لَهُ لَعَلَّهُ ضَيَّقَ عَلَيَّ نَفْسِهِ فِي النَّفَقَةِ لِحَاجَتِهِ إِلَى النَّفَقَةِ

الحديث السابع و الثمانون: صحيح.

قوله: و إذا أخذ الرجل حجه لا خلاف فى الحكمين بين الأصحاب.

الحديث الثامن و الثمانون: صحيح.

قوله عليه السلام: لعله ضيق لعل هذا التعليل مبنى على المماشاه، أو هو عله لكون المستأجر مالكا لجميع وجه الإجاره.

و بالجملة الذى يفهم من الأخبار و كلام الأصحاب أنه لا مدخل للتضييق و التوسعه فى ذلك، و لا لكونه بقدر أجره المثل أو أزيد أو أنقص.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٤١٥

[الحديث ٨٩]

٨٩ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَبْدِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَ عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ جَمِيعاً عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْقُمِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ الرُّضَاعَ عَنِ الرَّجُلِ يُعْطَى الْحَجَّهَ يَحُجُّ بِهَا وَ يُوسَّعُ عَلَى نَفْسِهِ فَيَفْضُلُ مِنْهَا أَيْرُدُّهَا عَلَيْهِ قَالَ لَا هِيَ لَهُ.

[الحديث ٩٠]

٩٠ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ عَنِ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ عَنْ عَمَّارِ بْنِ مُوسَى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَأْخُذُ الدَّرَاهِمَ لِيَحُجَّ بِهَا عَنْ رَجُلٍ هَلْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُنْفِقَ مِنْهَا فِي غَيْرِ الْحَجِّ قَالَ إِذَا ضَمِنَ الْحَجَّهَ فَالدَّرَاهِمُ لَهُ يَضَعُ بِهَا مَا أَحَبَّ وَ عَلَيْهِ حَجَّهٌ.

وَ إِذَا أَعْطَى رَجُلٌ رَجُلًا حَجَّهً يَحُجُّ عَنْهُ مِنْ بَلَدٍ فَحَجَّ عَنْهُ مِنْ بَلَدٍ آخَرَ فَقَدْ أَجْرَاهُ ذَلِكَ رَوَى

الحديث التاسع و الثمانون: مجهول.

الحديث التسعون: موثق.

قوله: و إذا أعطى رجل رجلا قال الفاضل التستري رحمه الله: لعل هذا إذا لم يتعلق بالحج من ذلك البلد غرض شرعى، و أما إذا تعلق كما إذا كان فى ذلك الطريق يتمكن من زياره النبى صلى الله عليه و آله مثلا، فالظاهر الاستعاده من الأجره، إما مطلقا لأنه متبرع بالمأتمى به، و إما بالنسبه لأنه قد نقص من المقصود شىء و أتى بالباقي فيسقط بالنسبه.

و لعل هذا أعدل و ذاك أوفق ببعض الأصول، و إن كان مقصود الشيخ مطلق الإجزاء من غير نظر إلى استحقاق الأجره و عدمه كان ذلك موجهاً.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٤١٦

[الحديث ٩١]

٩١ مَوْسَى بْنِ الْقَاسِمِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبِثٍ عَنْ حَرِيزِ بْنِ عَبِيدِ اللَّهِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبِيدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ أُعْطِيَ رَجُلًا حَبَّةً يَحْبُجُّ عَنْهُ مِنَ الْكُوفَةِ فَحَجَّ عَنْهُ مِنَ الْبَصْرَةِ قَالَ لَا بَأْسَ إِذَا قَضَى جَمِيعَ الْمَنَاسِكِ فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ

و قال المحقق فى الشرائع: لو شرط الحج على طريق معين، لم يجز العدول إن تعلق بذلك غرض، و قيل: يجوز مطلقاً.

و

قال فى المدارك: القول بالجواز مطلقا للشيخ فى جملة من كتبه و المفيد فى المقنعه، و استدل عليه بصحيحه حريز، و هى لا تدل صريحا على جواز المخالفه، لاحتمال أن يكون قوله " من الكوفه " صفة لرجل لا صله ليحج.

و الأصح ما ذهب إليه المصنف من عدم جواز العدول مع تعلق الغرض بذلك الطريق المعين، بل الأظهر عدم جواز العدول إلا مع العلم بانتفاء الغرض فى ذلك الطريق، و أنه هو و غيره سواء عند المستأجر، و مع ذلك فالأولى و جوب الوفاء بالشرط مطلقا. الحديث الحادى و التسعون: صحيح.

و قال فى الدروس: فيها دليل على أنه لا يتعين المسير من نفس بلد الميت. انتهى.

و الظاهر من الخبر أن الحج حج مندوب يؤتى به للحى، و على تقدير تسليم كونه للميت لا يظهر منه ابتداء السير، فلعل السير كان من بلد آخر، و إنما شرط أن يذهب من طريق الكوفه، نعم فى قوله " إذا قضى جميع المناسك " إشعار بذلك، فتأمل.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٤١٧

وَ مَنْ أَعْطَى غَيْرَهُ حَجَّهَ مُفْرَدَةً فَحَجَّ عَنْهُ مُتَمَتِّعًا فَقَدْ أَجْرًا ذَلِكَ عَنْهُ رَوَى

[الحديث ٩٢]

٩٢ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنِ ابْنِ مَجْزُوبٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَحْمَدِ بْنِ حَمَّادٍ فِي رَجُلٍ أَعْطَى رَجُلًا دَرَاهِمَ يَحْرُجُ عَنْهُ حَجَّهَ مُفْرَدَةً فَيُجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ قَالَ نَعَمْ إِنَّمَا خَالَفَ إِلَى الْفَضْلِ.

وَ الْخَبْرُ الَّذِي رَوَاهُ

[الحديث ٩٣]

٩٣ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنِ الْهَيْثَمِ النَّهْدِيِّ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَجْزُوبٍ

الحديث الثانى و التسعون: صحيح.

و قال المحقق فى الشرائع: يجب أن يأتى بما شرط عليه من تمتع، أو قران، أو إفراد. و روى إذا أمر أن يحج مفردا أو قارنا فحج متمتعا، جاز لعدوله إلى الأفضل. و هذا يصح إذا كان الحج مندوبا، أو قصد المستأجر الإتيان بالأفضل، لا مع تعلق الغرض بالقران أو الإفراد.

و قال فى المدارك: بمضمون هذه الرواية أفتى الشيخ و جماعه، و مقتضى التعليل الواقع فيها اختصاص الحكم بما إذا كان المستأجر مخيرا بين الأنواع، كالمتطوع و ذى المنزلين المتساويين فى الإقامة و نادر الحج مطلقا، لأن التمتع لا يجزى مع تعيين

الإفراد، فضلا عن أن يكون أفضل منه. و متى جاز العدول استحق الأجير تمام الأجره، أما مع امتناعه فيقع الفعل عن المنوب عنه، و لا يستحق الأجير شيئا.

الحديث الثالث و التسعون: ضعيف على المشهور.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٤١٨

عَيْنِ عَلِيٍّ فِي رَجُلٍ أُعْطِيَ رَجُلًا دَرَاهِمَ يَحِجُّ بِهَا عَنْهُ حَجَّهَ مُفْرَدَةً قَالِ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَتَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحِجِّ لَمَّا يُخَالِفُ صَاحِبَ الدَّرَاهِمِ.

فَأَوْلُ مَا فِيهِ أَنَّهُ حَدِيثٌ مَوْثُوقٌ غَيْرُ مُسْتَدْرِكٍ إِلَى أَحَدٍ مِنَ الْأَثْمَةِ عَ وَ مَا هَذَا حُكْمُهُ مِنَ الْأَخْبَارِ لَا يُتْرَكُ لِأَجْلِ الْأَخْبَارِ الْمُسْتَدْرَكَةِ وَ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ مُسْتَدْرِكٌ فَالْأَخْذُ بِهِ أَوْلَى وَ لَوْ سَلِمَ مِنْ ذَلِكَ كَانَ مَحْمُولًا عَلَى مَنْ

أَعْطَى غَيْرَهُ حَجَّهَ مِنْ قَاطِنِي مَكَّةَ وَ الْحَرَمَ لِأَنَّ مَنْ هَذَا حُكْمُهُ لَيْسَ عَلَيْهِ التَّمَتُّعُ فَلَا يَجُوزُ لِمَنْ حَجَّ عَنْهُ أَنْ يَتَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ وَالْحَدِيثُ الْأَوَّلُ يَكُونُ مُتَنَاقِلًا لِمَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ التَّمَتُّعُ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَحَجَّ عَنْهُ كَذَلِكَ فَإِنَّهُ يُجْزِيهِ وَإِنْ كَانَ قَدْ أَمَرَ بِالْأَفْرَادِ وَمَنْ أُوْدِعَ غَيْرَهُ مَالًا ثُمَّ مَاتَ فَلَا بَأْسَ أَنْ يَحُجَّ عَنْهُ الْمُوْدَعُ وَيُرَدُّ مَا فَضَلَ مِنْ ذَلِكَ عَلَى وَرَثَتِهِ رَوَى

قوله: و ما هذا حكمه قال الفاضل التستري رحمه الله: لعل هذا متمش في كثير من المسائل التي ترك فيها ظاهر الأخبار الصحيحة أو الحسنه، للأخبار الضعيفه.

قوله: الحديث الأول يكون متناولا- قال الفاضل التستري رحمه الله: لعل قوله عليه السلام "إنما خالف إلى الفضل" يأبى التقييد بالجوب، و كأنه لو حمله على ما إذا كان مخيرا بين الأفراد و التمتع كان أولى، لظهور استحباب التمتع حينئذ.

قوله: فلا بأس أن يحج عنه قال الفاضل التستري رحمه الله: لعله ينبغي التقييد بما إذا علم أو ظن أن

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٤١٩

[الحديث ٩٤]

٩٤ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ النُّعْمَانِ عَنْ سُؤَيْدِ الْقَلَاءِ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ حَرِيْزِ عَنْ بُرَيْدِ الْعِجْلِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ اسْتَوْدَعَنِي مَالًا فَهَلَكَ وَ لَيْسَ لُوْلِدِهِ شَيْءٌ وَ لَمْ يَحُجَّ حَجَّهَ الْإِسْلَامِ قَالَ حُجَّ عَنْهُ وَ مَا فَضَلَ فَأَعْطَاهُمْ.

وَ لَا بَأْسَ أَنْ يَأْخُذَ الرَّجُلُ حَجَّهَ فَيُعْطِيهَا لِغَيْرِهِ رَوَى

[الحديث ٩٥]

٩٥ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَبِي سَعِيدٍ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَرِيدَ عَنْ جَعْفَرِ

الورثه لا يخرجون عنه الحج، و إلا فيشكل التصرف فى ذلك المال، نظرا إلى أن الظاهر لهم تعيين الأجره من غير هذا المال.

الحديث الرابع و التسعون: صحيح.

و فى الكافى: عن أيوب بن الحر، عن بريد.

و اعلم أنه اعتبر المحقق و غيره فى جواز الإخراج علم المستودع أن الورثه لا يؤدون، و إلا وجب استئذانهم، و هو جيد. و اعتبر فى التذكرة مع ذلك أمن الضرر، و هو حسن.

و اعتبر أيضا عدم التمکن من الحاکم و إثبات الحق عنده، و إلا وجب استثنائه.

و حکى الشهيد فى اللمعه قولاً باعتبار إذن الحاکم فى ذلك مطلقاً و استبعده.

و قال فى المدارك: مقتضى الروايه أن المستودع يحج، لكن جواز الاستتجار ربما كان أولى، خصوصاً إذا كان الأجير أنسب لذلك من الودعى.

الحديث الخامس و التسعون: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٤٢٠

الأحول عن عثمان بن عيسى قال قلت لأبي الحسن الرضا ع ما تقول فى الرجل يعطى الحجة فيدفعها إلى غيره قال لا بأس.

قال الشيخ رحمه الله و إذا حج الإنسان عن غيره فصد عن بعض الطريق عن الحج كان عليه مما أخذ بمقدار نفقه ما بقى من الطريق التى يؤدى فيها

الْحَجُّ إِلَّا أَنْ يَضْمَنَ الْعُودَ لِأَدَاءِ مَا وَجَبَ عَلَيْهِ يَدُلُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ اسْتَأْجَرَهُ لِقَطْعِ جَمِيعِ الْمَسَافَةِ وَالْقِيَامِ بِجَمِيعِ الْمَنَاسِكِ فَإِذَا قَطَعَ بَعْضَهُ وَ لَمْ يَقْطَعْ الْبَاقِيَ وَجَبَ عَلَيْهِ رُدُّ أُجْرِهِ مِمَّا بَقِيَ مِنَ الطَّرِيقِ لِأَنَّ ذَلِكَ حُكْمُ جَمِيعِ الْإِحْرَازَاتِ فَإِنْ ضَمِنَ الْوَفَاءَ بِهِ فِيمَا بَعْدَ لَمْ يَلْزَمُهُ ذَلِكَ

و قال الوالد العلامة طيب الله مرقدته: لعل هذا إذا لم يتعلق الغرض بخصوص الأول، و عرف من الدافع أن مقصوده تصدى أى نائب كان. انتهى.

و قال فى الدروس: لا يجوز للنائب الاستنابه إلا مع التفويض، و عليه تحمل روايه عثمان بن عيسى.

قوله: و إذا حج الإنسان عن غيره مقتضى الأصول أن الإجاره إن تعلق بالحج خاصة، فصد الأجير قبل الإحرام، لم يستحق شيئاً. و إن تعلق بالحج مع الذهاب و العود، أو الذهاب خاصة، فصد بعد الشروع فى العمل، استحق بنسبه ما عمل و استعيد من الأجره بنسبه المتخلف.

و لا- فرق بين أن يقع الصيد قبل الإحرام و دخول الحرم أو بعدهما، و ظاهر أكثر الأصحاب أنه إذا كان بعد الإحرام و دخول الحرم لا يستعيد شيئاً.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٤٢١

ثُمَّ قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ فَإِنْ مَاتَ النَّائِبُ فِي الْحَجِّ وَ كَانَ مَوْتُهُ بَعِيدَ الْإِحْرَامِ وَ دُخُولِ الْحَرَمِ فَقَدْ سَقَطَ عَنْهُ عَهْدُهُ الْحَجِّ وَ أَجْزَأَ ذَلِكَ عَمَّنْ حَجَّ عَنْهُ فَإِنْ مَاتَ قَبْلَ الْإِحْرَامِ وَ دُخُولِ الْحَرَمِ كَانَ عَلَى وَرَثَتِهِ إِنْ خَلَفَ فِي أَيْدِيهِمْ شَيْئاً بَقِيَهُ مَا عَلَيْهِ مِنْ نَفَقَةِ الطَّرِيقِ قَدْ بَيَّنَّا فِيمَا تَقَدَّمَ أَنَّ مَنْ حَجَّ عَنْ نَفْسِهِ فَمَاتَ بَعْدَ دُخُولِهِ فِي الْحَرَمِ فَإِنَّهُ يَسْقُطُ عَنْهُ فَرُضُ الْحَجِّ فَإِنْ مَاتَ قَبْلَ دُخُولِهِ الْحَرَمِ فَإِنَّهُ لَا يُجْزَى عَنْهُ وَ حُكْمُ مَنْ

حَجَّ عَنْ غَيْرِهِ حُكْمٌ مَنْ حَجَّ عَنْ نَفْسِهِ فِي كَيْفِيَّتِهِ الْمَنَاسِكِ رَوَى

[الحديث ٩٦]

٩٦ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صَيْفَوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَمُوتُ فَيُوصَى بِحَجَّتِهِ فَيُعْطَى رَجُلٌ دَرَاهِمَ يَحْجُّ بِهَا عَنْهُ فَيَمُوتُ قَبْلَ أَنْ يَحْجَّ ثُمَّ أُعْطِيَ الدَّرَاهِمَ غَيْرُهُ قَالَ إِنْ مَاتَ فِي الطَّرِيقِ أَوْ بِمَكَهَ قَبْلَ أَنْ يَقْضِيَ مَنَاسِكَهَ فَإِنَّهُ يُجْزَى عَنِ الْأَوَّلِ قُلْتُ فَإِنْ ابْتُلِيَ بِشَيْءٍ يُفْسِدُ عَلَيْهِ حَجَّتَهُ حَتَّى يَصِيرَ عَلَيْهِ الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ أَيْ جُزِيَ عَنِ الْأَوَّلِ قَالَ نَعَمْ قُلْتُ لِأَنَّ الْأَجِيرَ ضَامِنٌ لِلْحَجِّ قَالَ نَعَمْ.

وَ لَا يَنَافِي مَا ذَكَرْنَاهُ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٩٧]

٩٧ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ

الحديث السادس و التسعون: موثق.

و لا خلاف فى الإجزاء إذا مات النائب بعد الإحرام و دخول الحرم، و اكتفى الشيخ فى الخلاف و ابن إدريس فى الإجزاء بموته بعد الإحرام، و لم يعتبر دخول الحرم. و اختلف فى أنه هل يستعاد مع الإجزاء ما بقى من الأجره أم لا؟ المشهور العدم، و لعله أقوى.

الحديث السابع و التسعون: مرسل.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٤٢٢

الْحُسَيْنِ بْنِ عَثِمَانَ عَمَّنْ ذَكَرَهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ أُعْطِيَ رَجُلًا مِا يُحِبُّهُ فَحَدَّثَ بِالرَّجُلِ حَدَّثَ فَقَالَ إِنْ كَانَ خَرَجَ فَاصَابَهُ فِي بَعْضِ الطَّرِيقِ فَقَدْ أَجْرَأَتْ عَنِ الْأَوَّلِ وَ إِلَّا فَلَا.

لِأَنَّ الْوَجْهَ فِي هَذَا الْخَبَرِ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ يَحْدُثُ بِهِ الْحَدَّثُ بَعْدَ دُخُولِهِ الْحَرَمِ وَ لَيْسَ فِي الْخَبَرِ صِرِيحٌ أَنَّهُ قَبْلَ الدُّخُولِ أَوْ بَعْدَهُ وَ هُوَ مُحْتَمِلٌ لِمَا ذَكَرْنَاهُ قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ إِذَا حَجَّ الْإِنْسَانُ عَنْ غَيْرِهِ فَلْيُقْلُ بَعْدَ فَرَغِهِ مِنْ غَسْلِ الْإِحْرَامِ

[الحديث ٩٨]

٩٨ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي نَصِيرٍ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ عَنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ قُلْتُ لَهُ الرَّجُلُ يَحْجُّ عَنْ أَخِيهِ أَوْ عَنْ أَبِيهِ أَوْ عَنْ رَجُلٍ مِنَ النَّاسِ هَلْ يَتَّبِعِي لَهُ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِشَيْءٍ قَالَ نَعَمْ يَقُولُ بَعِيدًا مَا يُحْرَمُ- اللَّهُمَّ مَا أَصَابَنِي فِي سَفَرِي هَذَا مِنْ تَعَبٍ أَوْ شِدَّةٍ أَوْ بَلَاءٍ أَوْ سَعَبٍ فَأَجْزُ فَلَانَا فِيهِ وَ أَجْزِنِي فِي قَضَائِي عَنْهُ

وقال الفاضل التستري رحمه الله: لا- يظهر لنا بينهما تناف حتى يحتاج إلى الجمع، لأن هذا الخبر تضمن الموت في الطريق كالخبر

الأول، و التقييد بالحرم غير مستفاد من الروايه الأولى، بل الخبران يحتاجان جميعا إلى التقييد بالحرم إن اضطر إلى ذلك، أو إلى الإحرام إن اكتفى بذلك، كما نقل عن بعض.

و بالجملة ليس فى هذه الأخبار دلالة على التقييد بالإحرام و الحرم، و كان مستمسكهم فى التقييد خروج ما عدا صورته التقييد بالإجماع، و لكن لا نحقق الإجماع، فالقول بالإطلاق إن عملنا بأخبار الآحاد فيما خالف الأصول، و لم يؤيده شىء خارج قوى.

الحديث الثامن و التسعون: ضعيف.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٤٢٣

[الحديث ٩٩]

٩٩ وَ عَنْهُ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صَيْفَوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ حَرِيزِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ قُلْتُ لَهُ مَا يَجِبُ عَلَى الَّذِي يَحُجُّ عَنِ الرَّجُلِ قَالَ يُسَمِّيهِ فِي الْمَوَاطِنِ وَ الْمَوَاقِفِ.

وَ هَذَا عَلَى جِهَةِ الْأَفْضَلِ لِأَنَّ مَنْ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ كَانَتْ حَاجَتُهُ جَائِزَةً فِي ذَلِكَ

[الحديث ١٠٠]

١٠٠ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَامِرٍ عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ بْنِ مَثْنَى بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الرَّجُلِ يَحُجُّ عَنِ الْإِنْسَانِ يَذْكُرُهُ فِي جَمِيعِ الْمَوَاطِنِ كُلِّهَا قَالَ إِنْ شَاءَ فَعَلَ وَ إِنْ شَاءَ لَمْ يَفْعَلْ اللَّهُ يَعْلَمُ أَنَّهُ قَدْ حَجَّ عَنْهُ وَ لَكِنْ يَذْكُرُهُ عِنْدَ الْأَضْحِيِّ إِذَا ذَبَحَهَا.

وَ لَا يَطُوفُ الرَّجُلُ عَنِ الرَّجُلِ وَ هُمَا بِمَكَهَ وَ يَجُوزُ أَنْ يَطُوفَ عَنْهُ وَ هُوَ غَائِبٌ رَوَى

[الحديث ١٠١]

١٠١ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ

و قال فى الدروس: يجب تعيين المنوب عنه قصدا، نعم و يستحب لفظا فى جميع الأفعال، فيقول عند الإحرام: اللهم ما أصابنى - إلى آخره.

الحديث التاسع و التسعون: صحيح.

قوله عليه السلام: يسميه أى: لفظا أو قصدا، و الأول أظهر كما فهمه القوم.

الحديث المائة: حسن.

الحديث الحادى و المائة: مرسل.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٤٢٤

أَبِي نَجْرَانَ عَمَّنْ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِي عَدِيدٍ اللَّهُ ع قَالَ قُلْتُ لَهُ الرَّجُلُ يَطُوفُ عَنِ الرَّجُلِ وَ هَمًّا مُقِيمَانِ بِمَكَّةَ قَالَ لَا وَ لَكِنْ يَطُوفُ عَنِ الرَّجُلِ وَ هُوَ غَائِبٌ عَنْ مَكَّةَ قَالَ قُلْتُ وَ كَمْ مَقْدَارُ الْعَيْبَةِ قَالَ عَشْرَةُ أَمْيَالٍ.

وَ مَنْ أَحَدَتْ حَدَثًا فِي غَيْرِ الْحَرَمِ فَلَجَأَ إِلَى الْحَرَمِ فَإِنَّهُ يُضَيِّقُ عَلَيْهِ فِي الْمَطْعَمِ وَ الْمَشْرَبِ حَتَّى يَخْرُجَ فَيَقَامَ عَلَيْهِ الْحَدُّ فَإِنْ أَحَدَتْ فِي الْحَرَمِ فَإِنَّهُ يُقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ فِيهِ رَوَى

[الحديث ١٠٢]

١٠٢ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ صَيْفُوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مَعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَدِيدٍ اللَّهُ ع قَالَ قُلْتُ لَهُ رَجُلٌ قَتَلَ رَجُلًا فِي الْحِلِّ ثُمَّ دَخَلَ فِي الْحَرَمِ قَالَ لَا يُقْتَلُ وَ لَكِنْ لَا يُطْعَمُ وَ لَا يُسْقَى وَ لَا يُبَاعُ وَ لَا يُؤْوَى حَتَّى يَخْرُجَ مِنَ الْحَرَمِ فَيُؤَخَذَ فَيَقَامَ عَلَيْهِ الْحَدُّ قَالَ قُلْتُ فَرَجُلٌ قَتَلَ رَجُلًا فِي الْحَرَمِ وَ سَرَقَ فِي الْحَرَمِ فَقَالَ يُقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ وَ صَغَارٌ لَهُ لِأَنَّهُ لَمْ يَرِ لِلْحَرَمِ حُرْمَةً وَ قَدْ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ -

قوله عليه السلام: و لكن يطوف الظاهر أن هذا فى الطواف المندوب المتبرع به عن الإخوان. و لو حمل على الواجب كان مبنيًا على الغالب من عدم العذر فى الحاضر و وجوده فى

الغائب.

وقال المحقق: لا تجوز النيابة في الطواف الواجب للحاضر، إلا مع العذر كالإغماء و البطن و ما شابههما.

الحديث الثاني و المائة: صحيح.

و يستفاد من هذه الروايات أن من هذا شأنه يمنع من السوق، و لا يطعم و لا يسقى و لا يبيع و لا يؤوى و لا يكلم، و ليس فيها لفظ التضييق عليه في ذلك، و إنما

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٢٢٥

فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ يَعْنِي فِي الْحَرَمِ وَقَالَ فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ.

[الحديث ١٠٣]

١٠٣ وَ عَنْهُ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ

وقع هذا اللفظ في عبارات الفقهاء، و فسروه بأن يطعم و يسقى ما لا يحتمله مثله عادة، أو بما يسد الرمق، و كلا المعنيين مناسب للفظ التضييق لو كان واردا في النصوص، و مورد النص الالتجاء إلى الحرم.

و نقل الشهيد الثاني قدس سره عن بعض علمائنا أنه ألحق به مسجد النبي صلى الله عليه و آله و مشاهد الأئمة عليهم السلام، محتجا بإطلاق اسم الحرم عليها في بعض الأخبار، و هو ضعيف لكنه مناسب للتعظيم كما قيل.

قوله عليه السلام: يعنى في الحرم أى: الآية نزلت في حكم الحرم، أو المماثلة المذكوره في الآية شامله لهذا أيضا، و يؤيده أن سابق هذا الكلام في الآية " الشَّهْرُ الْحَرَامُ بِالشَّهْرِ الْحَرَامِ وَ الْحُرْمَاتُ قِصَاصٌ "

و فسر بأن القصاص يجرى في الحرمات، فإذا لم يرعوا لكن حرمة الشهر الحرام في القتال، فلا تراعوا أيضا بالنسبة إليهم، فهو شامل لعدم رعايه حرمة الحرم، فتفريع قوله " فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ " عليه يقتضى الشمول فيه أيضا.

و الاعتداء و العدوان على مجاز المشاكلة.

الحديث

الثالث و المائة: صحيح.

و المشهور بين الأصحاب كراهه المجاوره بمكه.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٤٢٦

عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ - وَ مَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَادِ بُظْلًا نُدِقْهُ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ فَقَالَ كُلُّ الظُّلْمِ فِيهِ إِحَادٌ حَتَّى لَوْ ضَرَبْتَ خَادِمَكَ ظُلْمًا خَشِيتُ أَنْ يَكُونَ إِحَادًا فَلِلذَلِكَ كَانَ الْفُقَهَاءُ يَكْرَهُونَ سُكْنَى مَكَّةَ.

[الحديث ١٠٤]

١٠٤ وَ عَنْهُ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ قَالَ ذَكَرَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع هَذِهِ الْمَايَةَ - سَوَاءَ الْعَاكِفُ فِيهِ وَ الْبَادِ فَقَالَ كِدَانَتْ مَكَّةَ لَيْسَ عَلَى شَيْءٍ مِنْهَا بَابٌ وَ كَانَ أَوَّلَ مَنْ عَلَّقَ عَلَى بَابِ الْمَصِيرَاعَيْنِ - مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ لَعَنَهُ اللَّهُ وَ لَيْسَ يَتَّبَعِي لِأَحَدٍ أَنْ يَمْنَعَ الْحَاجَّ شَيْئًا مِنَ الدُّورِ وَ مَنَازِلِهَا.

[الحديث ١٠٥]

١٠٥ وَ عَنْهُ عَنْ صَفْوَانَ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينَ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنِ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ لَا يَتَّبَعِي لِأَحَدٍ أَنْ يَرْفَعَ بِنَاءً فَوْقَ بِنَاءِ الْكَعْبَةِ. وَ مَنْ أَخَذَ شَيْئًا مِنْ تُرَابِ الْبَيْتِ وَ مَا حَوْلَ الْكَعْبَةِ فَعَلَيْهِ أَنْ يَرُدَّهُ إِلَى مَوْضِعِهِ رَوَى

قوله عليه السلام: كان الفقهاء أى: الأئمة، أو الزهاد من الصحابة.

الحديث الرابع و المائة: حسن.

و الأشهر أنه يكره أن يمنع أحد من سكنى دور مكه، و قيل: يحرم، و أول الخبر يومى إلى الثانى و آخره إلى الأول.

الحديث الخامس و المائة: صحيح.

و ذهب الشيخ و جمع من الأصحاب إلى تحريم رفع بناء فوق الكعبة، و قيل:

يكره.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٤٢٧

[الحديث ١٠٦]

١٠٦ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ لَا يَتَّبِعِي لِأَخِي أَنْ يَأْخُذَ مِنْ تَرْبِهِ مَا حَوْلَ الْكَعْبَةِ وَإِنْ أَخَذَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا رَدَّهُ.

وَمَنْ وَجَدَ شَيْئًا فِي الْحَرَمِ فَلَا يَجُوزُ لَهُ أَخْذُهُ فَإِنْ أَخَذَهُ فَلْيَعْرِفْهُ سَنَّهُ فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهُ وَإِلَّا تَصَدَّقْ بِهِ وَعَلَيْهِ بَدْلُهُ إِذَا جَاءَ صَاحِبُهُ وَلَمْ يَرْضَ بِهِ وَإِذَا وَجَدَ فِي غَيْرِ الْحَرَمِ فَلْيَعْرِفْهُ سَنَّهُ ثُمَّ هُوَ كَسَبِيلِ مَالِهِ يَعْمَلُ بِهِ مَا يَشَاءُ غَيْرَ أَنَّهُ ضَامِنٌ أَيْضًا رَوَى

[الحديث ١٠٧]

١٠٧ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيانَ بْنِ عُثْمَانَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ يَسَارٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ ع عَنْ لُقْطَةِ الْحَرَمِ فَقَالَ لَا تَمَسَّ أَيْدَاءَ حَتَّى يَجِيءَ صَاحِبُهَا فَيَأْخُذَهَا قُلْتُ فَإِنْ كَانَ مَالًا كَثِيرًا قَالَ فَإِنْ لَمْ يَأْخُذَهَا إِلَّا مِثْلَكَ فَلْيَعْرِفْهَا

أقول: ولا يبعد تعميم الخبر بحيث يشمل البيوت في سائر البلاد، وإن لم يقل به أحد، لورود النهي عن كثره ارتفاع البيوت.

الحديث السادس و المائة: صحيح.

و لعله محمول على ما سوى القمامه.

وقال في الدروس: لا يجوز أخذ شىء من ترابه المسجد و حصاه، فلو فعل وجب رده إلى موضعه فى روايه محمد بن مسلم، و إلى مسجد فى روايه زيد الشحام، و هو أشبه و الأولى على الأفضليه.

الحديث السابع و المائة: موثق كالصحيح.

و ظاهره جواز أخذها على هذا الوجه، فلا يتم الاستدلال بها على التحريم مطلقا.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٤٢٨

[الحديث ١٠٨]

١٠٨ وَ عَنْهُ عَنِ ابْنِ جَبَلَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ قَالَ سَأَلْتُ الْعَبِيدَ الصَّالِحَ ع عَنْ رَجُلٍ وَحَدَّ دِينَارًا فِي الْحَرَمِ فَأَخَذَهُ قَالَ بَشَسَ مَا صَنَعَ مَا كَانَ يَتَّبِعِي لَهُ أَنْ يَأْخُذَهُ فَقُلْتُ ابْتَلِي بِمِثْلِكَ قَالَ يُعْرِفُهُ قُلْتُ فَإِنَّهُ قَدْ عَرَفَهُ فَلَمْ يَجِدْ لَهُ بَاغِيًّا قَالَ يَرْجِعُ بِهِ إِلَى بَلَدِهِ فَيَتَصَدَّقُ بِهِ عَلَى أَهْلِ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَإِنْ جَاءَ طَالِبُهُ فَهُوَ لَهُ ضَامِنٌ

و اعلم أنه اختلف الأصحاب فى لقطه الحرم، فذهب الشيخ فى النهايه و المحقق فى موضع من الشرائع و بعض الأصحاب إلى أنها لا-تحل، قليلة كانت أو كثيره. و اختار المحقق فى النافع الكراهه مطلقا. و اختار فى كتاب اللقطه من الشرائع جواز القليل

مطلقا و الكثير على كراهيه مع نيه التعريف، و قوى

القول بالكراهه جماعه من المتأخرين، و لا يخلو من قوه.

و اختلف أيضا فى حكم هذه اللقطه بعد الالتقاط، فخير المحقق فى موضع من الشرائع بعد التعريف بين التصدق و لا ضمان و بين إبقائها فى يده أمانه، و ظاهره عدم جواز تملكها مطلقا.

و جوز فى موضع آخر منه تملك ما دون الدرهم درن الزائد، و خير بين إبقائه أمانه و التصدق و لا ضمان. و نقل عن أبى الصلاح أنه جوز تملك الكثير أيضا، و هو غير بعيد، و إن كان الأظهر وجوب التصدق بها بعد التعريف.

الحديث الثامن و المائة: ضعيف على المشهور.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٢٢٩

[الحديث ١٠٩]

١٠٩ وَ عَنْهُ عَنْ صَيْفَوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ شُعَيْبٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ اللَّقْطَةِ وَ نَحْنُ يَوْمَئِذٍ بِمَنْى فَقَالَ أَمَّا بِأَرْضِنَا هَذِهِ فَلَا يَصْلُحُ وَ أَمَّا عِنْدَكُمْ فَإِنَّ صَاحِبَهَا الَّذِي يَجِدُهَا يُعْرِفُهَا سَنَهُ فِي كُلِّ مَجْمَعٍ ثُمَّ هِيَ كَسَبِيلٍ مَالِهِ.

[الحديث ١١٠]

١١٠ وَ عَنْهُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُمَرَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ اللَّقْطَةُ لِقَطَّتَانِ لِقَطَةُ الْحَرَمِ وَ تُعْرَفُ سَنَهُ فَإِنْ وَجَدَتْ لَهَا طَالِبًا وَ إِلَّا تَصَدَّقَتْ بِهَا وَ لِقَطَةُ غَيْرِهَا تُعْرَفُ سَنَهُ فَإِنْ لَمْ تَجِدْ صَاحِبَهَا فَهِيَ كَسَبِيلٍ مَالِكٍ.

[الحديث ١١١]

١١١ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ صَيْفَوَانَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ أُخْصِرَ وَ فَبَعَثَ بِالْهَدْيِ فَقَالَ يُوَاعِدُ أَصْحَابَهُ مِيعَادًا

الحديث التاسع و المائة: صحيح.

و ظاهره الكراهه.

الحديث العاشر و المائة: صحيح.

و ظاهره الجواز، و عدم جواز التملك بعد التعريف.

الحديث الحادى عشر و المائة: صحيح.

وقال فى المدارك: هذه الروايه لا تدل على وجوب البعث إذا وقع الإحصار بعد الإحرام، بل مقتضى قوله عليه السلام "فإن كان مرض فى الطريق بعد ما يخرج، فأراد الرجوع رجع إلى أهله و نحر بدنه" وجوب النحر فى مكان الإحصار، و كذا فعل أمير المؤمنين بالحسين عليهما السلام. و على هذا فىمكن حمل قوله

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٤٣٠

.....

عليه السلام فى أول الروايه على الهدى المتطوع به إذا بعثه المريض من منزله.

أقول: بل هذا أظهر من الخبر، على ما فهمه الأكثر فىمكن حمل البعث على ما إذا لم يرد الرجوع و الذبح مكانه على ما إذا أراد الرجوع، و فىمكن الجمع بوجه آخر يظهر مما سنقله من أقوال الأصحاب فى ذلك.

فاعلم أنه قد أجمع العلماء كافه على أن المحصر يتحلل بالهدى، ثم اختلفوا فذهب أكثر علمائنا إلى أنه يجب على بعثه إلى منى إن كان حاجا، و إلى مكة إن كان معتمرا، و لا يحل حتى يبلغ الهدى محله.

و نقل عن ابن الجنيد أنه

خير المحصر بين البعث وبين الذبح حيث أحصر، و عن الجعفى أنه قال: يذبح مكان الإحصار ما لم يكن ساق، و عن سلار أن المتطوع ينحر مكانه و يتحلل حتى من النساء، و المفترض يبعث و لا يتحلل من النساء، و المسألة محل إشكال، و إن كان القول بالتخيير مطلقاً- كما اختاره ابن الجنيد خصوصاً لغير السائق- لا يخلو من قوه.

و لا خلاف فى عدم بطلان تحلله إذا تبين عدم ذبح هديه، و علل بأن تحلله وقع بإذن الشارع، فلا يتعقبه البطلان، و يستفاد من هذه الروايه و جوب الإمساك عن محرّمات الإحرام إذا بعث الهدى فى القابل، و بمضمونها أفتى الشيخ فى النهايه و المبسوط، و قال ابن إدريس: لا يجب، و استوجهه العلامة فى المختلف و قال:

إن الأقرب عندى حمل الروايه على الاستحباب.

و اعلم أنه ليس فى الروايه و لا- كلام الأصحاب تعيين لوقت الإمساك صريحاً، و إن ظهر من بعضها أنه من حين البعث، و هو مشكل. و لعل المراد أنه يمسك من حين إحرام المبعوث معه الهدى، كما ذكره بعض المحققين.

و قال المحقق فى الشرائع: فإذا بلغ قصر و أحل إلا من النساء خاصه حتى

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٤٣١

فَإِنْ كَانَ فِي حَيْجٍ فَمَحِلُّ الْهَدْيِ يَوْمَ النَّحْرِ فَإِذَا كَانَ يَوْمَ النَّحْرِ فَلْيَقْصُ مِنْ رَأْسِهِ وَ لَا يَجِبُ الْحَلْقُ حَتَّى تَنْقَضِيَ مَنَاسِكَهُ وَ إِنْ كَانَ فِي عُمْرِهِ فَلْيَنْتَظِرْ مَقْدَارَ دُخُولِ أَصْحَابِهِ مَكَّةَ وَ السَّاعَةَ الَّتِي يَعْمَدُهُمْ فِيهَا فَإِذَا كَانَ تِلْكَ السَّاعَةَ قَصَرَ وَ أَحَلَّ وَ إِنْ كَانَ مَرِيضاً فِي الطَّرِيقِ بَعْدَ مَا أَحْرَمَ فَأَرَادَ الرُّجُوعَ إِلَى أَهْلِهِ رَجَعَ وَ نَحَرَ بَدَنَهُ إِنْ أَقَامَ مَكَانَهُ وَ إِنْ كَانَ

فِي عُمْرِهِ فَإِذَا بَرَأَ فَعَلَيْهِ الْعُمْرَةُ وَاجِبَةٌ وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ الْحَجُّ رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ وَأَقَامَ فَفَاتَهُ الْحَجُّ وَكَانَ عَلَيْهِ الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ وَإِنْ رَدُّوا
الدَّرَاهِمَ عَلَيْهِ وَلَمْ يَجِدُوا هَدْيًا

يحج في القابل إن كان واجبا، أو يطاف عنه طواف النساء إن كان مستحبا.

وقال في المدارك: أما أنه لا يحل له النساء بالذبح والتقصير حتى يحج من قابل، فيدل عليه صحيحه معاويه. و أما الاكتفاء
بالاستنابه في طواف النساء في الحج المندوب، فأسنده في المنتهى إلى علمائنا.

قوله عليه السلام: و لا- يجب عليه الحلق أى: يكفيه التقصير هاهنا، و أما الحلق فإنما يتعين عليه إذا كان ذهب بنفسه و قضى
المناسك، أو إذا تمكن منها و لو من قابل.

قوله عليه السلام: و الساعه قصر و أحل كذا في المختلف.

و فى الكافى: و الساعه التى يعدهم فيها، فإذا كان تلك الساعه قصر إلى آخره.

و هو الصواب.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٤٣٢

.....

قوله عليه السلام: إن أقام مكانه فى الكافى: أو أقام مكانه حتى يبرأ إذا كان فى عمره، و إذا برأ- إلى آخره.

و هو الظاهر، و التقييد بالعمره لأن الوقت فيها موسع.

قوله عليه السلام: و كان عليه الحج من قابل فى الكافى هكذا: و إن كان عليه الحج رجع أو أقام ففاتته الحج، فإن عليه الحج من
قابل. و لم يذكر فيه قوله " فإن ردوا " إلى قوله " فإن الحسين بن على عليهما السلام ".

وقال المحقق الأردبيلي قدس سره بعد إيراد هذه الزيادة التى فى التهذيب خاصه: و الأصحاب حملوها على أنه محل، و لا يبطل
إحلاله، و لكن يبعث الهدى فى القابل و يمسك عما يمسك عنه المحرم

من حين البعث.

و مثلها ما فى روايه غير صحيحه فى الكافى عن زراره عن أبى جعفر عليه السلام، فقال بعض: لا يعقل وجوب الإمساك بعد تحقق التحلل، فحمل على الاستحباب.

وقال بعض: إنه لا استبعاد بعد وقوعه فى النص، و أنت تعلم أن قوله عليه السلام "فإن ردوا الدراهم عليه" إلى آخره لا يدل على أنه محل، حتى يرد الاستبعاد و يحتاج إلى التكلف و دفعه.

بل الظاهر أن معناه ما عليه إثم و لا كفاره، و لكن يبعث و يكون محرماً ممسكاً عما يمسك عنه كما كان قبل البعث، إذ قد يراد بقوله "و قد أحل" أنه فعل أفعال المحل و اعتقد أنه محل، و يؤيده فأتى النساء فى الثانية، على أن هذه الزيادة ليست فى غير التهذيب، و الثانية ضعيفه فلو لم يكن لهم دليل على ذلك من إجماع

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٤٣٣

يُنَحْرُونَهُ وَ قَدْ أَحْيَلَّ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ شَيْءٌ وَ لَكِنْ يَبْعَثُ مِنْ قَابِلٍ وَ يُمَسِّكُ أَيْضاً وَ قَالَ إِنَّ الْحُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ ع خَرَجَ مُعْتَمِراً فَمَرَضَ فِي الطَّرِيقِ فَبَلَغَ عَلِيّاً ع وَ هُوَ بِالْمَدِينَةِ فَخَرَجَ فِي طَلْبِهِ فَأَدْرَكَهُ فِي السُّقْيَا وَ هُوَ مَرِيضٌ وَ قَالَ يَا بَنِيَّ مَا تَشْتَكِي فَقَالَ أَشْتَكِي رَأْسِي فَدَعَا عَلِيٌّ ع بِيَدَيْهِ فَنَحَرَهُمَا وَ حَلَقَ رَأْسَهُ وَ رَدَّهُ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلَمَّا بَرَأَ مِنْ وَجَعِهِ اعْتَمَرَ فَقُلْتُ أَرَأَيْتَ حِينَ بَرَأَ مِنْ وَجَعِهِ أَحْيَلَّ لَهُ النِّسَاءُ فَقَالَ لَا تَحِلُّ لَهُ النِّسَاءُ حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ وَ يَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ قُلْتُ فَمَا بَالُ النَّبِيِّ ص حَيْثُ رَجَعَ إِلَى الْمَدِينَةِ حَلَّ لَهُ النِّسَاءُ وَ لَمْ يُطَفْ بِالْبَيْتِ فَقَالَ لَيْسَ هَذَا مِثْلَ هَذَا - النَّبِيُّ

ص كَانَ مَصْدُودًا وَ الْحُسَيْنُ ع كَانَ مَحْصُورًا.

[الحديث ١١٢]

١١٢ وَ عَنْهُ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبَائِبٍ عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَعْيَنَ

و نحوه لم يبعد القول بما ذكرناه، فيندفع الإشكال.

و أيضا يمكن القول بالتخير في المحصور، و حمل فعل الحسين عليه السلام على الجواز، حتى يندفع التناقض بين الروايات و بين أجزاء هذه الرواية أيضا. انتهى كلامه رفع مقامه.

قوله عليه السلام: فدعا على عليه السلام ببدنه أقول: يمكن أن يكون هذا فداء الحلق كما سيأتى، لا أنه هدى الحصر.

و قال الفاضل التستري رحمه الله: روى الصدوق مرسلا عن الصادق عليه السلام أن المصدود و المضطرب ينحران بدنتهما في المكان الذى يضطربان فيه، و لم يزد فى التذكرة فى الاستدلال على جواز النحر فى موضع الصد من الروايات على غير هذا.

الحديث الثانى عشر و المائة: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٤٣٤

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ إِذَا أَحْصَى الرَّجُلُ بَعَثَ بِهَدْيِهِ فَإِنْ أَفَاقَ وَ وَجَدَ مِنْ نَفْسِهِ خِفَّةً فَلْيَمْضِ إِنَّ ظَنَّنَّ أَنْ يُدْرِكَ هَدْيَهُ قَبْلَ أَنْ يُنْحَرَ فَإِنْ قَدِمَ مَكَّةَ قَبْلَ أَنْ يُنْحَرَ هَدْيُهُ فَلْيَقِمْ عَلَى إِحْرَامِهِ حَتَّى يَقْضِيَ الْمَنَاسِكَ وَ يُنْحَرَ هَدْيَهُ وَ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَ إِنْ قَدِمَ مَكَّةَ وَ قَدْ نُحِرَ هَدْيُهُ فَإِنَّ عَلَيْهِ الْحَجَّ مِنْ قَابِلٍ وَ الْعُمْرَةَ قُلْتُ فَإِنْ مَاتَ قَبْلَ أَنْ يَنْتَهِيَ إِلَى مَكَّةَ - قَالَ إِنْ كَانَتْ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ يُحُجُّ عَنْهُ وَ يَعْتَمِرُ فَإِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ عَلَيْهِ.

[الحديث ١١٣]

١١٣ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ الْمَحْصُورُ غَيْرُ الْمَصْدُودِ قَالَ الْمَحْصُورُ هُوَ الْمَرِيضُ

و قال المحقق فى الشرائع: و لو بعث هديه ثم زال العارض لحق بأصحابه، فإن أدرك أحد الموقفين فى وقته فقد أدرك الحج،

إلا تحلل بعمره و عليه فى القابل قضاء الواجب، و يستحب قضاء الندب.

و قال فى المدارك: اعلم أن إطلاق هذه العبارة و غيرها يقتضى عدم الفرق فى وجوب التحلل بالعمره مع الفوات، بين أن يتبين وقوع الذبح عنه و عدمه، و بهذا التعميم صرح الشهيدان. و يحتمل عدم الاحتياج إلى العمره إذا تبين وقوع الذبح عنه، لحصول التحلل به. انتهى.

و ما ذكره احتمالاً يدل عليه الروايه الصحيحه، و موافق للأصول، فتعين العمل به.

قوله عليه السلام: فإن كانت حجه الإسلام لعله على طريقه الأصحاب محمول على ما إذا استقر الحج فى ذمته.

الحديث الثالث عشر و المائة: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٤٣٥

وَ الْمَضِيْدُ هُوَ الَّذِي رَدَّهَ الْمُشْرِكُونَ كَمَا رَدُّوا رَسُولَ اللَّهِ ص لَيْسَ مِنْ مَرَضٍ وَ الْمَضِيْدُ تَحِلُّ لَهُ النِّسَاءُ وَ الْمَحْضُورُ لَا تَحِلُّ لَهُ النِّسَاءُ.

وَ الْقَارِنُ إِذَا أُحْصِرَ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَتَمَتَّعَ فِي الْعَامِ الْقَابِلِ بَلْ عَلَيْهِ أَنْ يَفْعَلَ مِثْلَ مَا دَخَلَ بِهِ رَوَى

[الحديث ١١٤]

١١٤ الْحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ النَّضْرِ عَنِ عَاصِمِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنِ أَبِي جَعْفَرٍ ع وَ فَضَالَةَ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ رِفَاعَةَ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُمَا قَالَا الْقَارِنُ يُحْصِرُ وَ قَدْ قَالَ وَ اشْتَرَطَ فَحُلْنِي حَيْثُ حَبَسْتَنِي قَالَ يَبْعَثُ بِهِدِيهِ قُلْنَا هَلْ يَتَمَتَّعُ فِي قَابِلٍ قَالَ لَا وَ لَكِنْ يَدْخُلُ بِمِثْلِ مَا خَرَجَ مِنْهُ.

[الحديث ١١٥]

١١٥ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنِ مِثْنَى عَنِ زُرَّارَةَ عَنِ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ إِذَا أُحْصِرَ الرَّجُلُ فَبَعَثَ بِهِدِيهِ وَ آذَاهُ رَأْسُهُ قَبْلَ أَنْ يَنْحَرَ فَحَلَقَ رَأْسَهُ فَإِنَّهُ يَذْبَحُ فِي الْمَكَانِ الَّذِي أُحْصِرَ فِيهِ أَوْ يَصُومُ أَوْ يُطْعِمُ سِتَّةَ مَسَاكِينَ

قوله: بل عليه أن يفعل هذا هو المشهور، و ذهب ابن إدريس و جماعه إلى أنه يأتي بما كان واجبا عليه، و إن كان ندبا حج بما شاء من أنواعه، و حملوا الروايه على الاستحباب، أو على أنه قد كان القران متعينا فى حقه.

الحديث الرابع عشر و المائة: صحيح.

قوله عليه السلام: بمثل ما خرج منه يشعر بعدم اختصاص الحكم بالقران، و الأصحاب خصوه به لخصوص السؤال.

الحديث الخامس عشر و المائة: حسن.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٤٣٦

[الحديث ١١٦]

١١٦ الحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ زُرْعَةَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ أَحْصَرَ فِي الْحَجِّ قَالَ فَلْيَبْعَثْ بِهِدِيهِ إِذَا كَانَ مَعَ أَصْحَابِهِ وَ مَحَلَّهُ أَنْ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ وَ مَحَلَّهُ مِنِّي يَوْمَ النَّحْرِ إِذَا كَانَ فِي الْحَجِّ وَ إِذَا كَانَ فِي عُمْرِهِ نَحَرَ بِمَكَّةَ وَ إِنَّمَا عَلَيْهِ أَنْ يَعِدَهُمْ لِذَلِكَ يَوْمًا فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ الْيَوْمُ فَقَدْ وَفَى وَ إِنْ اخْتَلَفُوا فِي الْمِعَادِ لَمْ يَضُرَّهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

وَ مَنْ بَعَثَ بِهِدِيهِ تَطَوُّعًا فَلْيُؤَاعِدْ أَصْحَابَهُ يَوْمًا يُقَلِّدُهُ فِيهِ ثُمَّ لِيَجْتَنِبَ جَمِيعَ مَا يَجْتَنِبُهُ الْمُحْرِمُ مِنَ الثِّيَابِ وَ النَّسَاءِ وَ الطِّيبِ وَ غَيْرِهِ إِلَّا أَنَّهُ لَا يُلَبِّي فَإِنْ فَعَلَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ كَانَ عَلَيْهِ الْكُفَّارَةُ مِثْلُ مَا عَلَى الْمُحْرِمِ رَوَى

[الحديث ١١٧]

١١٧ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ بَعَثَ بِهِدِيهِ مَعَ قَوْمٍ يُسَاقُونَ وَاعِدَهُمْ يَوْمًا يُقَلِّدُونَ فِيهِ هَدْيَهُمْ وَ يُحْرِمُونَ فَقَالَ يَحْرُمُ عَلَيْهِ مَا يَحْرُمُ عَلَى الْمُحْرِمِ فِي الْيَوْمِ الَّذِي

وَ قَالَ الْفَاضِلُ التَّسْتَرَى رَحِمَهُ اللَّهُ: اسْتَدَلَّ فِي التَّذَكْرَةِ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَى أَنَّهُ إِذَا آذَاهُ رَأْسَهُ يَحْلِقُ وَ يَفْدِي.

الحديث السادس عشر و المائة: موثق.

قوله عليه السلام: و محله أى: وقت إحلاله، و ظاهره عدم إحلاله بظهور عدم ذبح الهدى، و إن لم يكن صريحا فى ذلك.

الحديث السابع عشر و المائة: صحيح.

وَ قَالَ الْمُحَقِّقُ فِي الشَّرَائِعِ: رَوَى أَنْ بَاعَثَ الْهَدْيُ تَطَوُّعًا يُوَاعِدُ أَصْحَابَهُ وَقْتًا

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٤٣٧

وَاعِدَهُمْ فِيهِ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ قُلْتُ أَرَأَيْتَ إِنْ اخْتَلَفُوا فِي الْمِعَادِ وَ أَبْطَأُوا فِي الْمَسِيرِ عَلَيْهِ وَ هُوَ يَحْتَاجُ أَنْ يَحِلَّ هُوَ فِي الْيَوْمِ الَّذِي وَاعِدَهُمْ فِيهِ قَالَ لَيْسَ عَلَيْهِ جُنَاحٌ أَنْ

يَحِلُّ فِي الْيَوْمِ الَّذِي وَاَعَدَّهُمْ فِيهِ.

[الحديث ١١٨]

١١٨ وَ عَنْهُ عَنْ صَيْفَوَانَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ يُرْسِلُ بِالْهَدْيِ تَطَوُّعًا قَالَ يُوَاعِدُ أَصِيحَابَهُ يَوْمًا يُقْلِدُونَ فِيهِ فَإِذَا كَانَ تِلْكَ

لذبحه أو نحره، ثم يجتنب ما يجتنبه المحرم، فإذا كان وقت المواعده أحل لكن هذا لا يلبي، و لو أتى بما يحرم على المحرم كفر استحباباً.

و قال فى المدارك: ذكر الشارح أن ملابسه تروك الإحرام بعد المواعده أو الإشعار مكروه لا محرم، و يشكل بأن مقتضى روايتى الحلبي و أبى الصباح التحريم و لا معارض لهما.

و أما ما ذكره المصنف من استحباب التكفير بملابسه ما يوجب على المحرم، فلم أقف له على مستند. و غايه ما يستفاد من صحيحه هارون أن من لبس ثيابه للتقيه كفر بقره، و هى مختصه باللبس، و مع ذلك فحملها على الاستحباب يتوقف على وجود المعارض انتهى. و هو حسن.

قوله: أ رأيت إن اختلفوا أى: احتمال الاختلاف فى الميعاد هل يمنع إحلاله؟ فأجاب عليه السلام بأنه يبنى إحلاله على الميعاد، و لا عبره بهذا الاحتمال.

الحديث الثامن عشر و المائة: صحيح.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٤٣٨

السَّاعَةَ مِنْ ذَلِكَ الْيَوْمِ اجْتَنَبَ مَا يَجْتَنِبُهُ الْمُحْرِمُ فَإِذَا كَانَ يَوْمُ النَّحْرِ أَجْزَأَ عَنْهُ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص حَيْثُ صَدَّهُ الْمُشْرِكُونَ - يَوْمَ الْحُدَيْبِيَةِ نَحَرَ بَدَنَهُ وَ رَجَعَ إِلَى الْمَدِينَةِ.

[الحديث ١١٩]

١١٩ وَ عَنْهُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِتَّانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَعَلِيٌّ أَعَاكَانَا يَبْعَثَانِ بِهَدْيِهِمَا مِنَ الْمَدِينَةِ ثُمَّ يَنْجَرِدَانِ وَ إِنِ بَعَثَا بِهِمَا مِنْ أُفْئِ مِنَ الْأَفَاقِ وَاعِدَا أَصِيحَابَهُمَا بِتَقْلِيدِهِمَا وَ إِشْعَارِهِمَا يَوْمًا مَعْلُومًا ثُمَّ يُمْسِكَانِ يَوْمَئِذٍ إِلَى يَوْمِ النَّحْرِ - عَنْ

كُلُّ مَا يُمَسِّكُ عَنْهُ الْمُحْرِمُ وَيَجْتَنِبَانِ كُلَّ مَا يَجْتَنِبُ الْمُحْرِمُ إِلَّا أَنَّهُ لَا يُلَبِّي إِلَّا مَنْ كَانَ حَاجِبًا أَوْ مُعْتَمِرًا

قوله عليه السلام: فإن رسول الله صلى الله عليه وآله لعله من قبيل تشبيه حكم بحكم لرفع الاستبعاد، أو يقال: إذا أجزأ الذبح مع عدم حضور الذابح والمذبوح محل الذبح في الإحلال، فالإجزاء مع عدم حضور الذابح فقط أولى.

الحديث التاسع عشر و المائة: صحيح.

قوله عليه السلام: ثم يتجردان أى: عند البعث فى المدينة، لأن محل تقليد الهدى هو المدينة عند مسجد الشجرة، فلا يحتاج إلى مواعده للإشعار و التقليد.

" و إن بعث بهما " أى بهديهما " من أفق من الآفاق " أى: غير المدينة كالكوفه، واعداد من يبعثان معه يوماً معلوما للإشعار و التقليد.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٤٣٩

[الحديث ١٢٠]

١٢٠ وَ عَنْهُ عَنْ صَفْوَانَ وَ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ هَارُونَ بْنِ خَارِجَةَ قَالَ إِنَّ أَبَا مَرَادٍ بَعَثَ بِنَدْنِهِ وَ أَمَرَ الَّذِي بَعَثَ بِهَا مَعَهُ أَنْ يُقَلِّدَ وَ يُشْعِرَ فِي يَوْمٍ كَذَا وَ كَذَا فَقُلْتُ لَهُ إِنَّهُ لَمَا يَنْبَغِي لَكَ أَنْ تَلْبَسَ الثِّيَابَ فَبَعَثَنِي إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع وَ هُوَ بِالْحِجْرَةِ فَقُلْتُ لَهُ إِنَّ أَبَا مَرَادٍ فَعَلَّ كَذَا وَ كَذَا وَ إِنَّهُ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَدَعَ الثِّيَابَ لِمَكَانِ أَبِي جَعْفَرٍ فَقَالَ مُرُّهُ فَلْيَلْبَسِ الثِّيَابَ وَ لِيُنْحَرْ بِقَرَّةٍ - يَوْمَ النَّحْرِ عَنْ لُبْسِهِ الثِّيَابِ.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ كَرِهَ الصَّلَاةَ فِي طَرِيقِ مَكَّةَ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ

[الحديث ١٢١]

١٢١ رَوَى مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنِ الْعَامِرِيِّ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ اعْلَمْ أَنَّ تَكَرُّهُ الصَّلَاةَ فِي ثَلَاثَةِ أَمْكِنَةٍ مِنَ الطَّرِيقِ الْبَيْدَاءِ وَ هِيَ ذَاتُ الْجَيْشِ وَ ذَاتُ الصَّلَاصِلِ وَ ضَجْنَانَ وَ قَالَ لَا بَأْسَ بِأَنْ يُصَلِّيَ بَيْنَ الظُّوَاهِرِ وَ هِيَ الْجَوَادُّ جَوَادُّ الطُّرُقِ وَ يُكْرَهُ أَنْ يُصَلِّيَ فِي الْجَوَادِّ.

وَ يُسْتَحَبُّ إِيْتِمَامُ الصَّلَوَاتِ فِي الْحَرَمَيْنِ فَإِنَّ فِيهِ فَضْلًا كَثِيرًا رَوَى

الحديث العشرون و المائة: صحيح.

قوله: لمكان أبي جعفر أى: الدوانيقى للتقيه منه.

الحديث الحادى والعشرون و المائة: صحيح.

و العامرى هو الحسين بن عثمان الثقه، أو العباس بن عامر، و الأخير أظهر.

و لعل المراد بالظواهر الطرق التى أثر الاستطراق فيها، أى: لا بأس بأن يصلى فى قطعه من الأرض وقعت بين جادتين، و يكره أن يصلى فى نفس الجاده.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٤٤٠

[الحديث ١٢٢]

١٢٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ شَيْبَةَ قَالَ كَتَبْتُ إِلَى أَبِي جَعْفَرٍ أَسْأَلُهُ عَنْ إِتِمَامِ الصَّلَاةِ فِي الْحَرَمَيْنِ فَكَتَبَ إِلَيَّ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ص يُحِبُّ إِكْتَارَ الصَّلَاةِ فِي الْحَرَمَيْنِ فَأَكْثِرْ فِيهِمَا وَ أَتَمَّ

الحديث الثانى و العشرون و المائة: مجهول.

و اختلف الأصحاب فى إتمام الصلاة فى الحرمين و قصرها، فذهب الأكثر إلى التخيير و أن الإتمام أفضل، و عزاه فى المعتبر إلى الثلاثة و أتباعهم. و قال ابن بابويه: يقصر ما لم ينو المقام عشره، و الأفضل أن ينو المقام بها ليقوع صلاته تماما.

و قال المرتضى فى الجمل: لا تقصير فى مكة و مسجد النبى صلى الله عليه و آله و مشاهد

الأئمة القائمين مقامه عليهم السلام. و هذه العبارة تعطى منع التقصير، و المعتمد الأول.

ثم الاستفادة من الأخبار الكثيره جواز الإتمام فى مكه و المدينه، و إن وقعت الصلاه خارج المسجدين، و به قطع الشيخ و المحقق و أكثر الأصحاب.

و أما مسجد الكوفه و الحائر، فالروايه المعتبره الوارده بالإتمام فيهما إنما وردت بلفظ حرم أمير المؤمنين عليه السلام، و حرم الحسين عليه السلام، و فى هذا اللفظ إجمال. لكن قال المحقق فى المعتبر: إنه ينبغى تنزيل حرم أمير المؤمنين عليه السلام على مسجد الكوفه خاصه أخذًا بالمتيقن، و لم يتعرض لحرم الحسين

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٤٤١

[الحديث ١٢٣]

١٢٣ وَ عَنْهُ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَصِيحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَ عَنْ إِتْمَامِ الصَّلَاةِ وَ الصِّيَامِ فِي الْحَرَمَيْنِ فَقَالَ أَتَمَّهَا وَ لَوْ صَلَّاهُ وَاحِدَةً

عليه السلام، و ينبغى اختصاصه بالحائر أيضا.

و قال ابن إدريس: يستحب الإتمام فى أربعه مواطن فى السفر فى نفس المسجد الحرام و فى نفس مسجد المدينه و مسجد الكوفه و الحائر.

و عمم الشيخ فى هذا الكتاب و الاستبصار الحكم فى البلدان الثلاثه و الحائر.

و حكى الشهيد عن المحقق أنه حكم فى كتاب له فى السفر بالتخيير فى البلدان الأربعة حتى فى الحائر المقدس، لورود الحديث بحرم الحسين عليه السلام، و قدر بخمسه فراسخ و بأربعة فراسخ.

و ذكر ابن إدريس أن المراد بالحائر ما دار سور المشهد و المسجد عليه، لأن الحائر فى لسان العرب الموضع الذى يحار فيها الماء.

و ذكر الشهيد فى الذكرى أن فى هذا الموضع حار الماء لما أمر المتوكل بإطلاقه على قبر الحسين عليه السلام ليعفيه فكان لا يبلغه.

و لعل الإتمام فى ما عدا المسجد و الحائر أقوى، و الجمع بينهما أحوط.

و الظاهر أن ما يظن كونه حائرا فى هذا الزمان ما انخفض من الصحن المقدس من إمام الروضة المقدسه و يمينها و شمالها، و فى حجرات الصحن فى تلك الجهات إشكال.

الحديث الثالث و العشرون و المائة: موثق.

و لعل فى السكوت عن حكم الصيام إيماء إلى أن ليس حكمه حكم الصلاة.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٤٤٢

[الحديث ١٢٤]

١٢٤ عَلِيُّ بْنُ مَهْرِيَّارٍ عَنْ فَضَّالَةَ عَنْ أَبِيانٍ عَنْ مِسْمَعٍ عَنْ أَبِي إِسْرَاهِيمَ ع قَالَ كَانَ أَبِي يَرَى لِهَيْدَيْنِ الْحَرَمَيْنِ مَا لَا يَرَاهُ لِغَيْرِهِمَا وَ يَقُولُ إِنَّ الْإِتْمَامَ فِيهِمَا مِنَ الْأَمْرِ الْمَذْخُورِ.

[الحديث ١٢٥]

١٢٥ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْخَطَّابِ عَنْ صَيْفَوَانَ عَنْ عُمَرَ بْنِ رَبِيحٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ ع أَقْدَمَ مَكَّةَ أُتِمُّ أَوْ أَقْصُرُ قَالَ أُتِمُّ قُلْتُ وَ أَمْرٌ عَلَى الْمَدِينَةِ فَأَتِمُّ الصَّلَاةَ أَوْ أَقْصُرُ قَالَ أُتِمُّ.

[الحديث ١٢٦]

١٢٦ وَ عَنْهُ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ مِسْمَعٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ لِي إِذَا دَخَلْتَ مَكَّةَ فَأَتِمُّ يَوْمَ تَدْخُلُ.

[الحديث ١٢٧]

١٢٧ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صَيْفَوَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ التَّمَامِ بِمَكَّةَ وَ الْمَدِينَةِ قَالَ أُتِمُّ وَ إِنْ لَمْ تُصَلِّ فِيهِمَا إِلَّا صَلَاةً وَاحِدَةً

الحديث الرابع و العشرون و المائة: موثق كالصحيح.

قوله عليه السلام: من الأمر المذخور يحتمل زائدا على ما تقدم أن يراد به ما يذخر ثوابه، أو من نفائس الأحكام، فإن الجيد النفيس مما يذخر، أو لا نقوله إلا لخواص شيعتنا للمصلحة.

الحديث الخامس و العشرون و المائة: ضعيف.

و يدل على شمول الحكم لجميع مكة و جميع المدينة.

الحديث السادس و العشرون و المائة: صحيح.

الحديث السابع و العشرون و المائة: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٤٤٣

[الحديث ١٢٨]

١٢٨ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عِيسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَرِيْعٍ قَالَ سَأَلْتُ الرَّضَاعَ عَنِ الصَّلَاةِ بِمَكَّةَ وَ الْمَدِينَةِ تَفْصِيْرًا أَوْ إِتْمَامًا فَقَالَ قَصْرٌ مَا لَمْ تَغْزِمِ عَلَى مَقَامِ عَشْرِهِ.

[الحديث ١٢٩]

١٢٩ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ حَدِيدٍ قَالَ سَأَلْتُ الرَّضَاعَ فَقُلْتُ إِنَّ أَصْحَابَنَا اِخْتَلَفُوا فِي الْحَرَمَيْنِ فَبَعْضُهُمْ يَفْضِرُ وَ بَعْضُهُمْ يُتِمُّ وَ أَنَا مِمَّنْ يُتِمُّ عَلَى رِوَايَةٍ قَدْ رَوَاهَا أَصْحَابُنَا فِي التَّيْمَامِ وَ ذَكَرْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ جُنْدَبٍ أَنَّهُ كَانَ يُتِمُّ قَالَ رَحِمَ اللَّهُ ابْنَ جُنْدَبٍ ثُمَّ قَالَ لِي لَا يَكُونُ الْإِتْمَامُ إِلَّا أَنْ تَجْمَعَ عَلَى إِقَامَةِ عَشْرِهِ أَيَّامًا وَ صَلَّى النَّوَافِلِ مَا شِئْتَ قَالَ ابْنُ حَدِيدٍ وَ كَانَ مَحَبَّتِي أَنْ يَأْمُرَنِي بِالْإِتْمَامِ.

فَلَيْسَ فِي هَيْدَيْنِ الْخَبْرَيْنِ مُنَافَاةً لِمَا ذَكَرْنَاهُ لِأَنَّ الْأَمْرَ بِالتَّقْصِيرِ إِنَّمَا تَوَجَّهَ إِلَى مَنْ لَمْ يَغْزِمِ عَلَى إِقَامَةِ عَشْرِهِ أَيَّامًا إِذَا اعْتَقَدَ وَجُوبَ الْإِتْمَامِ فِيهِمَا وَ نَحْنُ لَمْ نَقُلْ إِنَّ الْإِتْمَامَ فِيهِمَا وَاجِبٌ بَلْ إِنَّمَا قُلْنَا عَلَى جِهَةِ الْأَفْضَلِ وَ الْأَوْلَى أَلَّا تَرَى أَنَّ خَبَرَ عَلِيٍّ بْنِ حَدِيدٍ عَنِ الرَّضَاعِ تَضَمَّنَ أَنَّهُ لَمَّا ذَكَرَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جُنْدَبٍ وَ أَنَّهُ كَانَ مِمَّنْ يُتِمُّ تَرَحَّمَ عَلَيْهِ الرَّضَاعُ فَلَمَوْ كَانَ أَمْرُهُ بِالتَّقْصِيرِ عَلَى جِهَةِ الْوُجُوبِ لَمْ يَتَرَحَّمْ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ مُخَالَفٌ لَهُ ثُمَّ بَيَّنَّ عَلِيٌّ بْنُ حَدِيدٍ أَيْضًا ذَلِكَ فِي آخِرِ الْخَبْرِ لِأَنَّهُ قَالَ وَ كَانَ مَحَبَّتِي أَنْ يَأْمُرَنِي بِالْإِتْمَامِ فَيَبَيِّنُ أَنَّهُ طَلَبَ الْوُجُوبَ فَلَمْ يَأْمُرْهُ بِذَلِكَ لِأَنَّ أَوْامِرَهُمْ عَلَى الْوُجُوبِ وَ لَمْ يَقُلْ يَنْدُبُنِي إِلَيْهِ وَ يَحْتَمِلُ هَذَا

الحديث الثامن و العشرون و المائة: صحيح.

الحديث التاسع و العشرون و المائة: ضعيف.

قوله: لم يترحم لا يخفى ما فيه، إذ بالمخالفة فى حكم من الأحكام جهلا لا

الْخَبْرَانِ وَجْهًا آخَرَ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ عِنْدِي وَهُوَ أَنَّ مَنْ حَصَلَ بِالْحَرَمَيْنِ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَعْزِمَ عَلَى مُقَامِ عَشْرَةِ أَيَّامٍ وَ يُتِمَّ الصَّلَاةَ فِيهِمَا وَ
إِنْ كَانَ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يُقِيمُ أَوْ يَكُونُ فِي عَزْمِهِ الْخُرُوجُ مِنَ الْعَمَدِ وَ يَكُونُ هَذَا مِمَّا يَخْتَصُّ بِهِ هَذَانِ الْمَوْضِعَانِ وَ يَتَمَيَّزَانِ بِهِ مِنْ سَائِرِ
الْبِلَادِ لِأَنَّ سَائِرَ الْمَوَاضِعِ مَتَى عَزَمَ الْإِنْسَانُ فِيهَا عَلَى الْمُقَامِ عَشْرَةَ أَيَّامٍ وَجَبَ عَلَيْهِ الْإِتْمَامُ وَ مَتَى كَانَ دُونَ ذَلِكَ وَجَبَ عَلَيْهِ التَّقْصِيرُ
وَ الَّذِي يَكْشِفُ عَنْ هَذَا الْمَعْنَى مَا رَوَاهُ

[الحديث ١٣٠]

١٣٠ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَارٍ

الترحم بعد كونه إماميا، بل يمكن أن يكون الترحم لهذا الخطأ، أو ليعلم السائل أن مخالفه هذا الحكم لروايه وصلت إليه لا
تصير سببا لنقص رتبته عندهم عليهم السلام.

قوله: و إن كان يعلم أنه لا- يقيم ظاهر كلامه رحمه الله أنه يعزم على إقامة العشرة، و إن علم الخروج قبل ذلك، و لا يخفى أن
هذا العلم ينافى ذلك العزم، إلا أن يقال: غرضه من العزم محض الإخطار بالبال، و لا يخفى بعده.

و أما الخبر فيمكن أن يكون المراد به العزم على العشرة متفرقا قبل الخروج إلى عرفات و بعده، و يكون هذا من خصائص هذا
الموضع، أو العزم على الإقامة فى مكة و نواحيها إلى عرفات. و يمكن أن لا يكون هذا من الخصائص أيضا.

و يمكن حمل كلام الشيخ- على بعد- على أحد هذين المعنيين.

و يحتمل الخبر وجهها ثالثا، و هو قصد الإقامة بعد المعاودة من منى إلى مكة، و لعله أوجه الوجوه.

الحديث الثلاثون و

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٤٤٥

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْحَضَنِيِّ قَالَ اسْتَأْمَرْتُ أَيَا جَعْفَرِ ع فِي الْإِتْمَامِ وَ التَّقْصِيرِ قَالَ إِذَا دَخَلْتَ الْحَرَمَيْنِ فَانُو عَشْرَةَ أَيَّامٍ وَ أَيَّامِ الصَّلَاةِ فَقُلْتُ لَهُ إِنِّي أَقْدَمُ مَكَّةَ قَبْلَ التَّرْوِيهِ بِيَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ قَالَ انُو مَقَامَ عَشْرِهِ أَيَّامٍ وَ أَيَّامِ الصَّلَاةِ.

[الحدِيث ١٣١]

١٣١ وَ الَّذِي رَوَاهُ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ مَعَاوِيَةَ بْنِ وَهْبٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ التَّقْصِيرِ فِي الْحَرَمَيْنِ وَ التَّمَامِ فَقَالَ لَا تُتَمَّ حَتَّى تَجْمَعَ عَلَى مَقَامِ عَشْرِهِ أَيَّامٍ فَقُلْتُ إِنَّ أَصْحَابَنَا رَوَوْا عَنْكَ أَنَّكَ أَمَرْتَهُمْ بِالتَّمَامِ فَقَالَ إِنَّ أَصْحَابَكَ كَانُوا يَدْخُلُونَ الْمَسْجِدَ فَيُصَلُّونَ وَ يَأْخُذُونَ نِعَالَهُمْ وَ يَخْرُجُونَ وَ النَّاسُ يَسْتَقْبِلُونَهُمْ يَدْخُلُونَ الْمَسْجِدَ لِلصَّلَاةِ فَأَمَرْتَهُمْ بِالتَّمَامِ.

فَالْوَجْهُ فِي هَذَا الْخَبَرِ أَنَّهُ لَا يَجِبُ التَّمَامُ إِلَّا عَلَى مَنْ أَجْمَعَ عَلَى مَقَامِ عَشْرِهِ أَيَّامٍ وَ مَتَى لَمْ يَجْمَعْ عَلَى ذَلِكَ كَانَ مُخَيَّرًا بَيْنَ الْإِتْمَامِ وَ التَّقْصِيرِ وَ يَكُونُ قَوْلُهُ ع لِمَنْ كَانَ يَخْرُجُ عِنْدَ الصَّلَاةِ مِنَ الْمَسْجِدِ وَ لَا يُصَلِّي مَعَ النَّاسِ أَمْرًا عَلَى الْوُجُوبِ لَا يَجُوزُ تَرْكُهُ لِمَنْ هَذَا سَبِيلُهُ لِأَنَّ فِيهِ رَفْعًا لِلتَّقِيهِ وَ إِغْرَاءً بِالنَّفْسِ وَ تَشْنِيعًا عَلَى الْمَذْهَبِ وَ الَّذِي يَكْشِفُ عَمَّا ذَكَرْنَاهُ أَنَّ هَذَا خَرَجَ مَخْرَجَ التَّقِيهِ مَا رَوَاهُ

الحدِيث الحادى و الثلاثون و المائة: صحيح.

و فيه أن الأمر بالإتمام محمول على التقيه، خلافا لما سيجى ء.

قوله: و الذى يكشف عما ذكرناه قال الفاضل التستري رحمه الله: فيه تأمل، إذ ربما يقال: إن فيه دلالة على التفصيل كان موافقا للمخالفين مع التمام مخالفا، حيث ذكر عليه السلام الاستتار بعد التمام.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٤٤٦

[الحدِيث ١٣٢]

١٣٢ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ حَسَنِ بْنِ حُسَيْنِ بْنِ اللَّؤْلُؤِيِّ عَنْ صِهْفَوَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ ع إِنَّ هِشَامًا رَوَى عَنْكَ أَنَّكَ أَمَرْتَهُ بِالتَّمَامِ فِي الْحَرَمَيْنِ وَ ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ النَّاسِ قَالَ لَا كُنْتُ أَنَا وَ مَنْ مَضَى مِنْ آبَائِي إِذَا وَرَدْنَا مَكَّةَ أَتَمَمْنَا الصَّلَاةَ وَ اسْتَتَرْنَا مِنَ النَّاسِ.

الَّذِي قَدَّمَ نَاهُ مِنْ أَنَّهُ يَتَّبِعِي أَنْ يَجْمَعَ عَلَى الْمَقَامِ عَشْرَةَ أَيَّامٍ حَسِبَ مَا ذَكَرْنَا عَلَى جِهَةِ النَّدْبِ وَالِاسْتِحْبَابِ دُونَ الْفَرَضِ وَالِإِجَابِ وَ مَتَى لَمْ يَفْعَلْهُ الْإِنْسَانُ جَازَ لَهُ أَيْضًا الْإِتْمَامُ بَلْ هُوَ الْأَفْضَلُ وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

الحديث الثاني و الثلاثون و المائة: مجهول كالصحيح.

و قال الفاضل التستري رحمه الله: كان فيه أن ما ورد من الأمر بالتقصير في الخبرين محمول على التقية.

قوله: و ذلك من أجل الناس أى: كان يقول هشام: إن ذلك أى الأمر بالتمام من أجل التقية عن العامة.

و منهم من صحف و قرأ بتشديد اللام، أى: هشام من أجل الناس و أعظمهم، و لا يخفى بعده.

و يحتمل أن يكون استفهاما، أى: هل ذلك لأجل التقية؟ فقال عليه السلام:

لا- ليس ذلك للتقية، بل أنا و آبائي كنا إذا وردنا مكة أتممنا الصلاة مع استتارنا عن الناس أيضا، لا أن الاستتار كان لأجل الإتمام، بل الإتمام أوفق لما ذهبوا إليه من التخيير في السفر مطلقا مع أفضليه الإتمام.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٤٤٧

[الحديث ١٣٣]

١٣٣ عَلِيُّ بْنُ مَهْزَبَارٍ قَالَ كَتَبْتُ إِلَى أَبِي جَعْفَرٍ الثَّانِي عِ الْرَّوَايَةَ قَدْ اخْتَلَفَتْ عَنْ آبَائِكَ عِ فِي الْإِتْمَامِ وَ التَّقْصِيرِ لِلصَّلَاةِ فِي الْحَرَمَيْنِ فَمِنْهَا أَنْ يَأْمُرَ بِتَمِيمِ الصَّلَاةِ وَ لَوْ صِلَاءً وَاحِدَةً وَ مِنْهَا أَنْ يَأْمُرَ بِتَقْصِيرِ الصَّلَاةِ مَا لَمْ يَنْوِ مَقَامَ عَشْرَةِ أَيَّامٍ وَ لَمْ أَرْزَلْ عَلَى الْإِتْمَامِ فِيهِمَا إِلَى أَنْ صَدَرْنَا مِنْ حَجَّاتِنَا فِي عَامِنَا هَذَا فَإِنَّ فُقَهَاءَ أَصِحَابِنَا أَشَارُوا عَلَيَّ بِالتَّقْصِيرِ إِذَا كُنْتُ لَا أَنْوِي مَقَامَ عَشْرَةِ وَ قَدْ ضِيقْتُ بِذَلِكَ حَتَّى أَعْرِفَ رَأْيَكَ فَكَتَبْتُ بِخَطِّهِ عِ قَدْ عَلِمْتُ يَرْحَمُكَ اللَّهُ فَضَلَ الصَّلَاةِ فِي الْحَرَمَيْنِ عَلَيَّ غَيْرِهِمَا فَأَنَا

أَحَبُّ لِمَكَ إِذَا دَخَلْتُهُمَا أَنْ لَا تَقْصِرَ وَ تُكْثِرَ فِيهِمَا مِنَ الصَّلَاةِ فَقُلْتُ لَهُ بَعِيدَ ذَلِكَ بِسَيِّئِينَ مُشَافَهَةً إِنِّي كَتَبْتُ إِلَيْكَ بِكَذَا فَأَجَبْتَ بِكَذَا

و يمكن أن يكون الاستتار لثلا يحتجوا على الشيعة بفعلهم عليهم السلام، و لثلا يصير سببا لرسوخهم فى الباطل، أو لثلا يصير سببا لمزيد تشنيعهم على الأئمة عليهم السلام، لأن الفرق بين المواضع كان أغرب عندهم من الحكم بالتقصير مطلقا، و كان تحتم التقصير فى السفر معروفا عندهم من مذهب أهل البيت عليهم السلام، و لعله لأحد هذه الوجوه قالوا: إنه من الأمر المذخور، أو لأنه حجب عنهم هذا العلم.

الحديث الثالث و الثلاثون و المائة: صحيح.

قوله: أن يأمر يتم الصلاة فى الكافى " يأمرؤا بأن يتم ".

و فى الاستبصار " بتتميم الصلاة ".

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٤٤٨

فَقَالَ نَعَمْ فَقُلْتُ أَى شَيْءٍ تَغْنَى بِالْحَرَمَيْنِ فَقَالَ مَكَّةَ وَ الْمَدِينَةَ وَ مَتَى إِذَا تَوَجَّهْتَ مِنْ مَنَى فَقَصِّرِ الصَّلَاةَ فَإِذَا انْصَرَفْتَ مِنْ عَرَافَاتِ إِلَى مَنَى وَ زُرْتَ الْبَيْتَ وَ رَجَعْتَ إِلَى مَنَى فَأَتِمَّ الصَّلَاةَ تِلْكَ الثَّلَاثَةَ الْأَيَّامَ وَ قَالَ بِإِصْبَعِهِ ثَلَاثًا.

وَ الَّذِى يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِتِمَامَ فِي هَذَيْنِ الْمَوْضِعَيْنِ وَرَدَّ عَلَى جِهَةِ الْأَفْضَلِ وَ أَنَّهُ مَتَى لَمْ يُتِمَّ الْإِنْسَانُ فِيهِمَا لَمْ يَكُنْ مَأْثُومًا مُضَافًا إِلَى هَذَا الْخَبَرِ وَ إِلَى مَا قَبْلَهُ مَا رَوَاهُ

[الحديث ١٣٤]

١٣٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَقْطِينٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا إِبْرَاهِيمَ عَنِ التَّقْصِيرِ بِمَكَّةَ فَقَالَ أَتَمُّ وَ لَيْسَ بِوَاجِبٍ إِلَّا أَنَّى أَحَبُّ لَكَ مِثْلَ الَّذِى أَحَبُّ لِنَفْسِي.

[الحديث ١٣٥]

١٣٥ وَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ يُونُسَ عَنْ زِيَادِ بْنِ مَرْوَانَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا إِبْرَاهِيمَ عَنِ إِتْمَامِ الصَّلَاةِ فِي الْحَرَمَيْنِ فَقَالَ أَحَبُّ لَكَ مَا أَحَبُّ لِنَفْسِي أَتَمَّ الصَّلَاةَ

قوله عليه السلام: فأتم الصلاة ظاهره أن خصوص منى داخل فى هذا الحكم، و هى من توابع مكة. و يمكن أن يكون لدخولها

فى الحرم، و المعبر مطلق الحرم.

فإن قيل: فالمشعر أيضا من الحرم.

قلنا يمكن أن يكون عدم ذكر المشعر لأن ما يقع فيه ثلاث صلوات يقصر واحده منهن، و هذه يدخل وقتها قبل الدخول فى الحرم، فلذلك لا- يتمها بل يقصرها اعتبارا بحال الوجوب. و يحتمل أن يكون ذكر منى على المثال، و الغرض إخراج عرفات، لكنه بعيد.

الحديث الرابع و الثلاثون و المائة: مجهول.

الحديث الخامس و الثلاثون و المائة: مجهول.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٤٤٩

[الحديث ١٣٦]

١٣٦ وَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ يُونُسَ عَنْ مُعَاوِيَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ أَنَّ مِنَ الْمَذْخُورِ الْإِتْمَامَ فِي الْحَرَمَيْنِ.

[الحديث ١٣٧]

١٣٧ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْمُخْتَارِ عَنْ أَبِي إِبْرَاهِيمَ ع قَالَ قُلْتُ لَهُ إِنَّا إِذَا دَخَلْنَا مَكَّةَ وَ الْمَدِينَةَ نُبْتِمُ أَوْ نَقْصُرُ قَالَ إِنْ قَصَرْتَ فَذَاكَ وَ إِنْ أَتَمَمْتَ فَهُوَ خَيْرٌ تَزْدَادُ.

[الحديث ١٣٨]

١٣٨ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيْسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي خَلْفٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَقُطِينٍ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ع فِي الصَّلَاةِ بِمَكَّةَ قَالَ مَنْ شَاءَ أَتَمَّ وَ مَنْ شَاءَ قَصَّرَ.

[الحديث ١٣٩]

١٣٩ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ حَمَادِ بْنِ عُمَيْدِيسٍ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُمْرَانَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ ع أَقْصُرُ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَوْ أُتَمُّ قَالَ إِنْ قَصَرْتَ فَلَكَ وَ إِنْ أَتَمَمْتَ فَهُوَ خَيْرٌ وَ زِيَادَةُ الْخَيْرِ خَيْرٌ.

وَ يُسْتَحَبُّ أَيْضاً الْإِتْمَامُ فِي حَرَمِ الْكُوفَةِ وَ الْحَائِرِ عَلَى سَاكِنَيْهِمَا السَّلَامُ مُضَافاً إِلَى هَذَيْنِ الْحَرَمَيْنِ رَوَى

[الحديث ١٤٠]

١٤٠ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ التُّعْمَانِ عَنْ أَبِي

الحديث السادس و الثلاثون و المائة: مجهول.

الحديث السابع و الثلاثون و المائة: موثق.

الحديث الثامن و الثلاثون و المائة: صحيح.

الحديث التاسع و الثلاثون و المائة: مجهول.

الحديث الأربعون و المائة: صحيح.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٤٥٠

عَبِيدُ اللَّهِ الْجَبْرِقِيُّ عَنِ عَلِيِّ بْنِ مَهْزَبِيارَ وَ أَبِي عَلِيٍّ بْنِ رَاشِدٍ عَنِ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى عَنِ أَبِي عَبِيدِ اللَّهِ عَ أَنَّهُ قَالَ مِنْ مَخْزُونِ عِلْمِ اللَّهِ الْإِتْمَامُ فِي أَرْبَعِ مَوَاطِنَ - حَرَمِ اللَّهِ وَ حَرَمِ رَسُولِهِ وَ حَرَمِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ وَ حَرَمِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ ع.

[الحديث ١٤١]

١٤١ أَبُو الْقَاسِمِ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ قَوْلَوَيْهِ قَالَ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ هَمَّامِ بْنِ سَهْلٍ عَنِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مَالِكِ الْغَزَارِيِّ قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَمْدَانَ الْمَدَائِنِيُّ عَنِ زِيَادِ الْقَنْدِيِّ قَالَ قَالَ أَبُو الْحَسَنِ ع يَا زِيَادُ أَحَبُّ لَكَ مَا أَحْبَبَهُ لِنَفْسِي وَ أَكْرَهُ لَكَ مَا أَكْرَهُهُ لِنَفْسِي أَتَمَّ الصَّلَاةَ فِي الْحَرَمَيْنِ وَ بِالْكَوْفَةِ وَ عِنْدَ قَبْرِ الْحُسَيْنِ ع.

[الحديث ١٤٢]

١٤٢ وَ عَنْهُ عَنِ أَبِيهِ وَ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَتِيْلٍ عَنِ سَهْلِ بْنِ زِيَادِ الْأَدَمِيِّ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبِيدِ اللَّهِ عَنِ صَالِحِ بْنِ عُقْبَةَ عَنِ أَبِي سَهْلٍ قَالَ قَالَ لِأَبِي عَبِيدِ اللَّهِ ع أَزُورُ قَبْرَ الْحُسَيْنِ ع قَالَ قَالَ زُرِ الطَّيِّبِ وَ أَتَمَّ الصَّلَاةَ عِنْدَهُ قُلْتُ أُنْتُمْ الصَّلَاةَ قَالَ أَتَمَّ قُلْتُ بَعْضُ أَصْحَابِنَا يَرَى التَّقْصِيرَ قَالَ إِنَّمَا يَفْعَلُ ذَلِكَ الضَّعْفَةُ

و ألحق ابن الجنيد و المرتضى بهذه الأماكن جميع مشاهد الأئمة عليهم السلام.

قال فى الذكرى: و لم نقف على مأخذ لهما فى ذلك، و القياس عندنا باطل.

الحديث الحادى و الأربعون و المائة: ضعيف.

الحديث الثانى و الأربعون و المائة: ضعيف.

قوله عليه السلام: إنما يفعل ذلك الضعفه أى: الضعفه فى الدين الجاهلين بالأحكام، أو المراد يفعل ذلك من يكون

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٤٥١

[الحديث ١٤٣]

١٤٣ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ عَنِ عَبْدِ الْمَلِكِ الْقُمِيِّ عَنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَابِرٍ عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ خَادِمِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ تَتَمُّ الصَّلَاةُ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاطِنَ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَ مَسْجِدِ الرَّسُولِ ص وَ مَسْجِدِ الْكُوفَةِ وَ حَرَمِ الْحُسَيْنِ ع.

[الحديث ١٤٤]

١٤٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الْعَطَّارِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ حُدَيْفَةَ بْنِ مَنْصُورٍ قَالَ حَدَّثَنِي مَنْ سَمِعَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ تَتَمُّ الصَّلَاةُ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَ مَسْجِدِ الرَّسُولِ وَ مَسْجِدِ الْكُوفَةِ وَ حَرَمِ الْحُسَيْنِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ.

[الحديث ١٤٥]

١٤٥ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ دَاوُدَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ سُفْيَانَ قَالَ حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَمِيدَانَ الْمَدَائِنِيُّ عَنْ زِيَادِ الْقَنْدِيِّ قَالَ قَالَ أَبُو الْحَسَنِ مُوسَى ع أَحَبُّ لَكَ مَا أَحْبَبَهُ لِنَفْسِي وَ أَكْرَهُ لَكَ مَا أَكْرَهُهُ لِنَفْسِي أَنَّمَا الصَّلَاةُ فِي الْحَرَمَيْنِ وَ عِنْدَ قَبْرِ الْحُسَيْنِ ع وَ بِالْكُوفَةِ.

[الحديث ١٤٦]

١٤٦ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنِ مُحَمَّدِ

له ضعف لا يمكنه الإتمام، أو يشق عليه فيختار الأسهل و إن كان مرجوحا، و الأخير أظهر.

الحديث الثالث و الأربعون و المائة: ضعيف على المشهور.

الحديث الرابع و الأربعون و المائة: ضعيف.

الحديث الخامس و الأربعون و المائة: ضعيف.

الحديث السادس و الأربعون و المائة: ضعيف على المشهور.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٤٥٢

بْنِ سَيِّدَانٍ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ جَرِيرٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ تَتِمُّ الصَّلَاةُ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاطِنَ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَ
مَسْجِدِ الرَّسُولِ وَ مَسْجِدِ الْكُوفَةِ وَ حَرَمِ الْحُسَيْنِ ع.

وَ لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ لِأَجْلِ هَذَا الْخَبَرِ وَ الْخَبَرِ الْمُنْتَقَدِمِ الَّذِي رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ مُنْصُورٍ إِنَّ الْإِتِمَامَ يَخْتَصُّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ وَ مَسْجِدَ
الْكُوفَةِ فَإِذَا خَرَجَ الْإِنْسَانُ مِنْهُمَا فَلَا تَمَامَ لَأَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ فِي هَذَيْنِ الْخَبَرَيْنِ قَدْ خُصَّ بِالذِّكْرِ تَعْظِيمًا لَهُمَا ثُمَّ ذَكَرَ فِي الْأَخْبَارِ
الْآخِرِ الْفَاطَاً يَكُونُ هَذَانِ الْمَسْجِدَانِ دَاخِلَيْنِ فِيهِ وَ إِنْ كَانَ غَيْرُهُمَا دَاخِلًا فِيهِ أَيْضًا وَ هَذَا غَيْرُ مُسْتَبْعَدٍ وَ لَا مُتَنَافٍ وَ قَدْ قَدَّمْنَا مِنْ
الْأَخْبَارِ مَا يَتَضَمَّنُ عُمُومَ الْأَمَاكِنِ الَّتِي مِنْ جُمْلَتِهَا هَذَانِ الْمَسْجِدَانِ مِنْهَا الْخَبَرُ الْأَوَّلُ عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ
قَالَ فِي

حَرَمَ رَسُولُ اللَّهِ صَ وَ حَرَمَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَ وَ بَعِيدَهُ حَدِيثُ زِيَادِ الْقَنْدِيِّ أَنَّهُ قَالَ أُتِمَّ الصَّلَاةُ فِي الْحَرَمَيْنِ وَ بِالْكَوْفَةِ وَ لَمْ يَقُلْ بِمَسْجِدِ الْكَوْفَةِ وَ أَمَّا مَا قَدَّمَ نَاهُ مِنَ الْأَخْبَارِ فِي تَضَمُّنِ ذِكْرِ الْحَرَمَيْنِ عَلَى الْإِطْلَاقِ فَهِيَ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ تُحْصَى وَ إِذَا ثَبَتَ أَنَّ الْإِتْمَامَ فِي حَرَمِ رَسُولِ اللَّهِ صَ هُوَ الْمُسْتَحَبُّ دُونَ الْمَسْجِدِ عَلَى الْإِخْتِصَاصِ وَ إِنْ كَانَ قَدْ خُصَّ فِي هَذَيْنِ الْخَبْرَيْنِ فَكَذَلِكَ فِي مَسْجِدِ الْكَوْفَةِ لِأَنَّ أَحَدًا مَا فَزَقَ بَيْنَ الْمَوْضِعَيْنِ وَ مَنْ حَصَلَ بِعَرَفَاتٍ فَلَا يَجُوزُ لَهُ الْإِتْمَامُ عَلَى حَالٍ رَوَى

[الحديث ١٤٧]

١٤٧ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى وَ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُعَاوِيَةَ

قوله: لأن أحدا أقول: يظهر منه أن القول بالفرق مما أحدثه المتأخرون، و لم يكن هذا القول قبل الشيخ و في زمانه.

الحديث السابع و الأربعون و المائة: صحيح.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٤٥٣

بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ قُلْتُ لَهُ إِنْ أَهَلَ مَكَّةَ يَتِمُّونَ الصَّلَاةَ بِعَرَفَاتٍ فَقَالَ وَيْلَهُمْ أَوْ وَيْحَهُمْ وَ أَيُّ سَفَرٍ أَشَدُّ مِنْهُ لَا لَا يَتِمُّوا.

وَ الْعُمْرَةُ فَرِيضَةٌ مِثْلُ الْحَجِّ لَا يَجُوزُ تَرْكُهَا عَلَى حَالٍ رَوَى

[الحديث ١٤٨]

١٤٨ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنِ حَمَادِ بْنِ عِيسَى عَنْ عُمَرَ بْنِ أَدِينَةَ عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَعْيَنَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عَ الَّذِي يَلِي الْحَجَّ فِي الْفُضْلِ قَالَ الْعُمْرَةُ الْمُفْرَدَةُ ثُمَّ يَذْهَبُ حَيْثُ شَاءَ وَ قَالَ الْعُمْرَةُ وَاجِبَةٌ عَلَى الْخَلْقِ بِمَنْزِلَةِ الْحَجِّ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ - وَ أَتَمُّوا الْحَجَّ وَ الْعُمْرَةَ لِلَّهِ وَ إِنَّمَا نَزَلَتِ الْعُمْرَةُ بِالْمَدِينَةِ فَأَفْضَلُ الْعُمْرَةِ عُمْرَةُ رَجَبٍ وَ قَالَ الْمُفْرَدُ لِلْعُمْرَةِ إِنْ اِعْتَمَرَ فِي رَجَبٍ ثُمَّ أَقَامَ إِلَى الْحَجِّ بِمَكَّةَ كَانَتْ عُمْرَتُهُ تَامَةً وَ حَجَّتُهُ نَاقِصَةً مَكِّيَّةً

و يدل على وجوب التقصير في الأربعة فراسخ إذا أراد الرجوع قبل العشرة، كما اخترناه و تقدم القول فيه في كتاب الصلاة.

الحديث الثامن و الأربعون و المائة: صحيح.

و يدل على أن المراد بقوله تعالى " أَتَمُّوا الْحَجَّ وَ الْعُمْرَةَ لِلَّهِ " أوقعهما تأمين، كما ذكره جماعه من المفسرين.

قوله عليه السلام: و حجته ناقصه مكيه أى: لا يمكنه التمتع بهذه العمره، إذ هي لما لم تقع في أشهر الحج لم يجز للتمتع بالحج أفراد، و لما لم يحرم له من الميقات فهو ناقص.

اصفهانى، مجلسى دوم، محمد باقر بن محمد تقى، ملاذ الأختيار

فى فهم تهذيب الأخبار، ١٦ جلد، كتابخانه آيه الله مرعشى نجفى - ره، قم - ايران، اول، ١٤٠٦ هـ ق

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار؛ ج ٨، ص: ٤٥٤

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٤٥٤

وَ مَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ سَقَطَ عَنْهُ فَرَضُ الْعُمْرَةِ رَوَى

[الحديث ١٤٩]

١٤٩ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنِ الْحَاسِبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا تَمَتَّعَ الرَّجُلُ بِالْعُمْرَةِ فَقَدْ قَضَى مَا عَلَيْهِ مِنْ فَرِيضَةِ الْعُمْرَةِ.

[الحديث ١٥٠]

١٥٠ وَ رَوَى مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى وَ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ شُعَيْبٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ - وَ أَنْتُمُوا الْحَجَّ وَ الْعُمْرَةَ لِلَّهِ يَكْفَى الرَّجُلَ إِذَا تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ مَكَانَ تِلْكَ الْعُمْرَةِ الْمُفْرَدَةِ قَالَ كَذَلِكَ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ص أَصْحَابَهُ.

[الحديث ١٥١]

١٥١ وَ الَّذِي رَوَاهُ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ نَجِيهٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ إِذَا دَخَلَ الْمُتَمَتِّرُ مَكَّةَ غَيْرَ مُتَمَتِّعٍ فَطَافَ بِالْبَيْتِ وَ سَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ وَ صَلَّى الرَّكَعَتَيْنِ خَلْفَ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ ع فَلْيَلْحَقْ بِأَهْلِهِ إِنْ شَاءَ وَ قَالَ إِنَّمَا أُنزِلَتْ الْعُمْرَةُ الْمُفْرَدَةُ وَ الْمُتَمَتُّعَةُ لِأَنَّ الْمُتَمَتُّعَةَ دَخَلَتْ فِي الْحَجِّ وَ لَمْ تَدْخُلِ الْعُمْرَةُ الْمُفْرَدَةُ فِي الْحَجِّ.

فَلَيْسَ بِمُنَافٍ لِمَا ذَكَرْنَاهُ لِأَنَّ قَوْلَهُ ع وَ لَمْ تَدْخُلِ الْعُمْرَةُ الْمُفْرَدَةُ فِي

قوله: سقط عنه فرض العمرة عليه إجماع العلماء كاهه.

الحديث التاسع و الأربعون و المائة: حسن.

الحديث الخمسون و المائة: صحيح.

الحديث الحادى و الخمسون و المائة: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٤٥٥

الْحَجِّ يَعْنِي الْعُمْرَةَ الَّتِي اغْتَمِرَ بِهَا فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ لِأَنَّهُ إِنَّمَا تَدْخُلُ الْعُمْرَةُ الْمُفْرَدَةُ فِي الْحَجِّ إِذَا وَقَعَتْ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ وَ مَتَى كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ فَهِيَ غَيْرُ مُجْزِيَةٍ عَنِ الْمُتَعَةِ وَ أَمَّا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ إِذَا تَمَتَّعَ فَقَدْ أَجْزَأَ عَنِ الْعُمْرَةِ الْمُفْرَدَةِ مُضَافًا إِلَى مَا ذَكَرْنَاهُ مَا رَوَاهُ

[الحديث ١٥٢]

١٥٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَمِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَيْهَلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَنِ الْعُمْرَةِ أَوْاجِبَةٌ هِيَ قَالَ نَعَمْ قُلْتُ فَمَنْ تَمَتَّعَ يُجْزِي عَنْهُ قَالَ نَعَمْ.

وَ يُسْتَحَبُّ أَنْ يَغْتَمِرَ الْإِنْسَانُ فِي كُلِّ شَهْرٍ مَرَّةً رَوَى

و الظاهر أنه عليه السلام أراد بيان الفرق بين العمره المفردة و المتمتع بها، بأنك إذا أدخلت العمره في الحج و حججت بعدها، فهي العمره المتمتع بها، و إذا لم تدخلها فيه فهي المفردة، فإذا أحرمت بالمفردة و دخلت مكة لا يلزمك الحج و يجوز لك الانصراف.

و لا دلالة فيه على

أنه لا- يجوز له التمتع بهذه العمره حتى يحتاج إلى التأويل، و ظاهره عدم لزوم طواف النساء في العمره المفرده، و ينبغي أن يحمل الطواف على الجنس ليشملهما، و الله يعلم.

قوله: فقد أجزأ عنه العمره المفرده الخبر يدل على أن التمتع يجزى عن المفرده، لا- أنه لا- يجزى عنه المفرده و الأظهر " عن العمره " و يمكن إرجاع الضمير إلى المتمتع.

الحديث الثاني و الخمسون و المائة: ضعيف.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٤٥٦

[الحديث ١٥٣]

١٥٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ فَضَالٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ إِنَّ عَلِيًّا كَانَ يَقُولُ فِي كُلِّ شَهْرٍ عُمْرَةً.

[الحديث ١٥٤]

١٥٤ وَ عَنْهُ عَنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ ع عَنْ رَجُلٍ يَدْخُلُ مَكَّةَ فِي السَّنَةِ الْمَرَّةَ أَوْ الْمَرَّتَيْنِ أَوْ الْأَرْبَعِ كَيْفَ يَصْنَعُ قَالَ إِذَا دَخَلَ فَلْيَدْخُلْ مُلْتَبِعًا وَإِذَا خَرَجَ فَلْيَخْرُجْ مُجَلًّا قَالَ وَ لِكُلِّ شَهْرٍ عُمْرَةٌ فَقُلْتُ يَكُونُ أَقَلَّ فَقَالَ يَكُونُ

الحديث الثالث و الخمسون و المائة: موثق كالصحيح.

و ذهب السيد المرتضى و ابن إدريس و المحقق و جمع من الأصحاب إلى جواز الاتباع بين العمرتين مطلقا، لا- طلاق الأمر بالاعتبار. و قال ابن أبي عقيل:

لا تجوز عمرتان فى عام واحد.

و قال الشيخ فى المبسوط: أقل ما يكون بين العمرتين عشرة أيام. و قال أبو الصلاح و ابن حمزه و المحقق فى النافع و العلامة فى المختلف: أقله شهر.

و يمكن المناقشه فى دلاله الروايات بعدم الصراحه فى المنع من تكرار العمره فى الشهر الواحد، إذ من الجائز أن يكون الوجه فى تخصيص الشهر تأكد استحباب إيقاع العمره فى كل شهر، و لا يلزم من ذلك عدم مشروعيه تكرارها فى الشهر الواحد.

الحديث الرابع و الخمسون و المائة: ضعيف على المشهور.

و يدل على جواز الحلف بقوله: و حَقَّكَ.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٤٥٧

لِكُلِّ عَشْرِهِ أَيَّامٍ عُمُرُهُ ثُمَّ قَالَ وَ حَقَّكَ لَقَدْ كَانَ فِي عَامِي هَذِهِ السَّنَةِ سِتُّ عُمُرٍ قُلْتُ وَ لِمَ ذَاكَ قَالَ كُنْتُ مَعَ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ
بِالطَّائِفِ وَ كَانَ كَلَّمَا

دَخَلَ دَخَلَتْ مَعَهُ.

[الحديث ١٥٥]

١٥٥ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ كَانَ عَلِيُّ ع يَقُولُ لِكُلِّ شَهْرٍ عُمْرَةٌ.

[الحديث ١٥٦]

١٥٦ وَ عَنْهُ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ كَانَ عَلِيُّ ع يَقُولُ لِكُلِّ شَهْرٍ عُمْرَةٌ.

[الحديث ١٥٧]

١٥٧ وَالَّذِي رَوَاهُ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ وَالْعُمْرَةُ فِي كُلِّ سَنَةٍ مَرَّةً.

[الحديث ١٥٨]

١٥٨ وَمَا رَوَاهُ أَيْضًا عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى عَنْ حَرِيزٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع وَ جَمِيلٍ عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَعْيَنَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ لَا يَكُونُ عُمْرَتَانِ فِي سَنَةٍ.

فَالْمُرَادُ بِهَذَيْنِ الْحَبْرَيْنِ أَنَّهُ لَا يَكُونُ فِي السَّنَةِ عُمْرَةٌ يُتَمَنَعُ بِهَا إِلَى الْحِجِّ إِلَّا دَفَعَهُ وَاحِدَةً فَأَمَّا الْعُمْرَةُ الْمَبْتُولَةُ الَّتِي لَا يُتَمَنَعُ بِهَا إِلَى الْحِجِّ فَهِيَ جَائِزَةٌ فِي كُلِّ شَهْرٍ حَسَبَ مَا قَدَّمَاهُ

الحديث الخامس و الخمسون و المائة: صحيح.

الحديث السادس و الخمسون و المائة: موثق كالصحيح.

الحديث السابع و الخمسون و المائة: صحيح.

الحديث الثامن و الخمسون و المائة: صحيح.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٤٥٨

وَ مَنْ اعْتَمَرَ فِي أَشْهُرِ الْحِجِّ ثُمَّ أَقَامَ إِلَى وَقْتِ الْحِجِّ كَانَتْ مُتَعَهُ رَوَى

[الحديث ١٥٩]

١٥٩ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُذَافِرٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ مَنْ دَخَلَ مَكَّةَ مُعْتَمِرًا مُفْرِدًا لِلْعُمْرَةِ فَقَضَى

عُمَرَتُهُ ثُمَّ خَرَجَ كَانَ ذَلِكَ لَهُ وَإِنْ أَقَامَ إِلَى أَنْ يُدْرِكَهُ الْحَجُّ كَانَتْ عُمَرَتُهُ مُتَعَهُ وَقَالَ لَيْسَ يَكُونُ مُتَعَهُ إِلَّا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ.

[الحديث ١٦٠]

١٦٠ وَعَنْهُ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ شُعَيْبٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْمُعْتَمِرِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ فَقَالَ هِيَ مُتَعَهُ.

وَيَجُوزُ لِمَنْ اعْتَمَرَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ عُمَرَهُ مُفْرَدَةً أَنْ يَرْجِعَ إِلَى أَهْلِهِ وَإِنْ لَمْ يَحْجَّ رَوَى

[الحديث ١٦١]

١٦١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عِدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَجْجُوبٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَا بَأْسَ بِالْعُمَرَةِ الْمُفْرَدَةِ فِي

قوله: و من اعتمر في أشهر الحج هذا الحكم مقطوع به في كلامهم.

الحديث التاسع والخمسون والمائة: صحيح.

قال في المنتقى: قد مر روايه موسى بن القاسم عن محمد بن عمر بن يزيد عن محمد بن عذافر.

الحديث الستون والمائة: صحيح.

الحديث الحادى والستون والمائة: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٤٥٩

أَشْهُرِ الْحَجِّ ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى أَهْلِهِ.

[الحديث ١٦٢]

١٦٢ وَعَنْهُ عَنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ وَ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُمَرَ الْيَمَانِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ خَرَجَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ مُعْتَمِرًا ثُمَّ رَجَعَ إِلَى بِلَادِهِ قَالَ لَا بَأْسَ وَإِنْ حَجَّ مَرَّةً فِي عَامِهِ ذَلِكَ وَ أَفْرَدَ الْحَجَّ فَلَيْسَ عَلَيْهِ دَمٌ وَإِنَّ الْحُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ ع خَرَجَ - يَوْمَ التَّرْوِيهِ إِلَى الْعِرَاقِ وَقَدْ كَانَ دَخَلَ مُعْتَمِرًا

الحديث الثانى والستون والمائة: حسن كالصحيح.

وقال في الدروس: لا- يجوز للمتمتع بعد قضاء عمرته الخروج من مكة، بحيث يفتقر إلى استئناف إحرام، بل إما أن يخرج محرماً، وإما أن يعود قبل شهر، فإن انتفى الوصفان جدد عمره هي عمره التمتع، و في استدراك طواف النساء في الأولى احتمال. و لو رجع في شهره دخلها محلاً، فإن أحرم فيه من الميقات بالحج، فالمرؤى عن الصادق عليه السلام أنه فعله من ذات عرق و كان قد خرج من مكة إليها.

و منع الشيخ في النهاية و جماعه الخروج

من مكه، لارتباط عمره التمتع بالحج، فلو خرج صارت مفرده، و الروايه تدل عليه، و أطلقوا المنع، و لعلهم أرادوا الخروج المحوج إلى عمره أخرى، كما قاله في المبسوط، أو الخروج لا بنيه العوده.

و في كلامهم و في الروايات دلالة على وجوب حج التمتع بالشروع في العمره و إن كان ندبا، و ابن إدريس قال بکراهيه الخروج، و هو ظاهر المبسوط.

و الأفضل للمعتمر في أشهر الحج مفردا الإقامة بمكه حتى يأتي بالحج و يجعلها متعه. و قال القاضي: و إذا أدرك يوم الترويه فعليه الإحرام بالحج و يصير متمتعا،

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٤٦٠

[الحديث ١٦٣]

١٦٣ وَ الَّذِي رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ مُوسَى بْنِ سَعْدَانَ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ حَمَّادٍ عَنْ إِسْحَاقَ عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ مَنْ دَخَلَ مَكَّةَ بِعُمُرِهِ فَأَقَامَ إِلَى هِلَالِ ذِي الْحِجَّةِ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَخْرُجَ حَتَّى يَحُجَّ مَعَ النَّاسِ.

[الحديث ١٦٤]

١٦٤ وَ مَا رَوَاهُ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ قَالَ أَخْبَرَنِي بَعْضُ أَصْحَابِنَا أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا جَعْفَرٍ ع فِي عَشْرِ مِنْ شَوَّالٍ فَقَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُفْرِدَ عُمُرَةَ هَيْدَا الشَّهْرِ فَقَالَ لَهُ أَنْتَ مُرْتَهَنٌ بِالْحَجِّ فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ إِنَّ الْمَدِينَةَ مَنْزِلِي وَ مَكَّةَ مَنْزِلِي وَ لِي بَيْنَهُمَا أَهْلٌ وَ بَيْنَهُمَا أَمْوَالٌ فَقَالَ لَهُ أَنْتَ مُرْتَهَنٌ بِالْحَجِّ فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ فَإِن لِي ضِيَاعاً حَوْلَ مَكَّةَ وَ أَحْتَاجُ إِلَى الْخُرُوجِ إِلَيْهَا فَقَالَ تَخْرُجُ حَلَالاً وَ تَرْجِعُ حَلَالاً إِلَى الْحَجِّ.

فَإِنَّ هَيْدَيْنِ الْخَبْرَيْنِ مَحْمُولَانِ عَلَى مَنْ كَانَ قَدْ دَخَلَ مَكَّةَ مُعْتَمِراً عَلَى أَنْ يَتَمَتَّعَ بِهَا إِلَى الْحَجِّ ثُمَّ أَرَادَ إِفْرَادَهَا وَ إِذَا كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ لَمْ يَجُزْ لَهُ ذَلِكَ لِأَنَّهُ

و في روايه عمر بن يزيد إذا أهل عليه ذو الحجه حج، و يحمل على الندب، لأن الحسين عليه السلام خرج بعد عمرته يوم الترويه، و قد يجاب بأنه مضطر.

الحديث الثالث و الستون و المائة: ضعيف.

الحديث الرابع و الستون و المائة: مرسل.

قوله: في عشر من شوال قال الفاضل التستري رحمه الله: كذا فيما راجعناه بعد المقابلة، و في المنتهى بخط مصنفه عشرين من شوال.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨ ص: ٤٦١

مُرْتَبِطٌ بِالْحَيْجِ وَ لَيْسَ فِي الْحَبْرِ أَنَّهُ قَالَ أَرَدْتُ أَنْ أُفْرِدَ الْعُمْرَةَ قَبْلَ دُخُولِي فِيهَا فَقَالَ لَهُ أَنْتَ مُرْتَهَنٌ بِالْحَيْجِ وَإِذَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ فِي ظَاهِرِ الْحَبْرِ وَ

كَانَ مُحْتَمِلًا لِمَا ذَكَرْنَاهُ فَلَا يَكُونُ مُنَافِيًا لِمَا قَدَّمْنَاهُ وَ الَّذِي يُدَلُّ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى مَا رَوَاهُ

[الحديث ١٦٥]

١٦٥ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع مِنْ أَيْنَ افْتَرَقَ الْمُتَمَتِّعُ وَالْمُعْتَمِرُ فَقَالَ إِنَّ الْمُتَمَتِّعَ مُرْتَبَطٌ بِالْحَجِّ وَالْمُعْتَمِرُ إِذَا فَرَغَ مِنْهَا ذَهَبَ حَيْثُ شَاءَ وَقَدْ اعْتَمَرَ الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ ع فِي ذِي الْحِجَّةِ ثُمَّ رَاحَ يَوْمَ التَّزْوِيهِ إِلَى الْعِرَاقِ وَالنَّاسُ يَرْوِحُونَ إِلَى مِيٍّ وَ لَمَّا يَأْسَ بِالْعُمْرَةِ فِي ذِي الْحِجَّةِ لِمَنْ لَمَّا يُرِيدُ الْحَجَّ

قوله عليه السلام: أنت مرتهن بالحج لعله كان الواجب عليه التمتع، أو أمره عليه السلام بذلك لإدراك الفضل.

الحديث الخامس و الستون و المائة: مجهول.

قوله عليه السلام: و قد اعتمر لعل المراد أن عمره التمتع أيضا إذا اضطر الإنسان يجوز أن يجعلها عمره مفردة، كما فعله الحسين عليه السلام. و يحتمل أن يكون عليه السلام لعلمه بعدم التمكن من الحج نوى الأفراد، و لعله من الخبر أظهر.

ثم اعلم أن قوله " و لا بأس بالعمره " داخل في الحديث، لذكره في الكافي و لقوله: و روى.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٤٦٢

[الحديث ١٦٦]

١٦٦ وَ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَنْ وَهَيْبِ بْنِ حَفْصِ بْنِ عَلِيٍّ قَالَ سَأَلَهُ أَبُو بَصِيرٍ وَ أَنَا حَاضِرٌ عَمَّنْ أَهْلًا بِالْعُمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ قَالَ لَيْسَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ عُمْرَةٌ يَرْجِعُ مِنْهَا إِلَى أَهْلِهِ وَ لَكِنَّهُ يُحْتَبَسُ بِمَكَهَ حَتَّى يَقْضِيَ حَجَّهُ لِأَنَّهُ إِنَّمَا أَحْرَمَ لِذَلِكَ.

فَبَيَّنَ ع فِي هَذَا الْخَبَرِ أَنَّهُ إِنَّمَا لَمْ يَجْزُ لَهُ ذَلِكَ لِأَنَّهُ أَحْرَمَ لَهُ وَ هَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا لِمَنْ قَصَدَ التَّمَتُّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ وَ مَنْ فَاتَتْهُ عُمْرَةُ الْمُتَمَتِّعِ فَعَلَيْهِ أَنْ يَعْتَمِرَ بَعْدَ

الْحَجِّ إِذَا أُمِّكَنَ الْمُوسَى مِنْ رَأْسِهِ وَإِنْ أَخَّرَهُ إِلَى اسْتِقْبَالِ الشَّهْرِ جَازَ رَوَى

[الحديث ١٦٧]

١٦٧ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِي عُبَيْدِ بْنِ عُمَرَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْمُعْتَمِرِ بَعْدَ الْحَجِّ قَالَ إِذَا أُمِّكَنَ الْمُوسَى مِنْ رَأْسِهِ فَحَسَنٌ

الحديث السادس و الستون و المائة: ضعيف على المشهور.

و قال الوالد قدس سره: لعل فيه أنه لا يجوز للآتي بالعمرة المتمتع بها مندوبا ترك الحج، و استشكله في القواعد.

الحديث السابع و الستون و المائة: موثق كالصحيح.

و قال المحقق الشيخ حسن: مر مثل هذا الإسناد، و فيه موسى بن القاسم عن عباس عن أبان. و مراعاة الطبقة تشهد بثبوت الواسطة بين موسى و أبان.

و قال في المدارك: محل العمرة المفردة بعد الفراغ من الحج، و ذكر جمع من الأصحاب أنه يجب تأخيرها إلى انقضاء أيام التشريق. و نص العلامة و غيره على جواز تأخيرها إلى استقبال المحرم، و استشكل الشارح رحمه الله هذا الحكم

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٤٦٣

[الحديث ١٦٨]

١٦٨ وَ قَدْ رَوَى أَصْحَابُنَا وَ غَيْرُهُمْ أَنَّ الْمُتَمَتِّعَ إِذَا فَاتَتْهُ عُمْرُهُ الْمُتَعَةَ اعْتَمَرَ بِعَيْدِ الْحَجِّ وَ هُوَ الَّذِي أَمَرَ بِهِ - رَسُولُ اللَّهِ ص عَائِشَةَ وَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع قَدْ جَعَلَ اللَّهُ فِي ذَلِكَ فَرْجًا لِلنَّاسِ وَ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع الْمُتَمَتِّعُ إِذَا فَاتَتْهُ عُمْرُهُ الْمُتَعَةَ أَقَامَ إِلَى هِلَالِ الْمُحَرَّمِ اعْتَمَرَ فَأَجْرَأَتْ عَنْهُ مَكَانَ عُمْرِهِ الْمُتَعَةَ.

فَإِذَا فَرَغَ الْمُعْتَمِرُ مِنْ طَوَافِهِ وَ سَعْيِهِ إِِنْ شَاءَ قَصَرَ وَ إِِنْ شَاءَ حَلَقَ وَ الْحَلْقُ أَفْضَلُ رَوَى

[الحديث ١٦٩]

١٦٩ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ صَيْفُوانِ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الْمُعْتَمِرُ عُمْرَهُ مُفْرَدَةً إِذَا فَرَغَ مِنْ طَوَافِ الْفَرِيضَةِ وَ صَلَّى الرَّكْعَتَيْنِ خَلْفَ الْمَقَامِ وَ السَّعْيِ بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ حَلَقَ أَوْ قَصَرَ وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْعُمْرَةِ الْمَبْتُولَةِ فِيهَا الْحَلْقُ قَالَ نَعَمْ وَ قَالَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص قَالَ فِي الْعُمْرَةِ الْمَبْتُولَةِ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْمُحَلِّقِينَ فَقِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ص وَ لِلْمُقَصِّرِينَ

بوجوب إيقاع الحج و العمره فى عام واحد، قال: إلا أن يراد بالعام اثنا عشر شهرا، و مبدؤها زمان التلبس بالحج، و هو محتمل، مع أنه لا دليل على اعتبار هذا الشرط، و أوضح ما وقفت عليه صحيحه عبد الرحمن.

قوله: و قد روى كأنه من كلام موسى بن القاسم، و يحتمل أن يكون من كلام الشيخ.

الحديث التاسع و الستون و المائة: صحيح.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٤٦٤

فَقَالَ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْمُحَلِّينَ فَقِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَ لِلْمَقْصِرِينَ فَقَالَ وَ لِلْمَقْصِرِينَ.

وَ قَدْ بَيَّنَّا فِيمَا تَقَدَّمَ أَنَّ الْمُعْتَمِرَ عُمْرَهُ مُفْرَدَةً يَلْزِمُهُ طَوَافُ النِّسَاءِ وَ يُؤَكِّدُ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ١٧٠]

١٧٠ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي الْبَلَادِ قَالَ قُلْتُ لِإِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ وَ قَدْ هَيَّأْنَا نَحْوًا مِنْ ثَلَاثِينَ مَسْأَلَةً نَبَعْتُ بِهَا إِلَى أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى عَ أَذْخُلُ لِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ وَ لَا تُسَمِّنِي لَهُ سَلُهُ عَنِ الْعُمْرَةِ الْمُفْرَدَةِ عَلَى صَاحِبِهَا طَوَافُ النِّسَاءِ قَالَ فَجَاءَهُ الْجَوَابُ فِي الْمَسْأَلِ كُلِّهَا غَيْرَهَا فَقُلْتُ لَهُ أَعَدَّهَا فِي مَسَائِلِ أُخَرَ فَجَاءَهُ الْجَوَابُ فِيهَا كُلِّهَا غَيْرَ مَسْأَلَتِي فَقُلْتُ لِإِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ إِنَّ هَاهُنَا لَشَيْئًا أَفْرَدَ الْمَسْأَلَةَ بِاسْمِي فَقَدْ عَرَفْتُ مَقَامِي بِحَوَائِجِكَ فَكَتَبَ بِهَا إِلَيْهِ فَجَاءَ الْجَوَابُ نَعَمْ هُوَ وَاجِبٌ لَّا

بُيِّدَ مِنْهُ فَلَقِيَ إِبْرَاهِيمَ بْنَ عَبْدِ الْحَمِيدِ إِسْمَاعِيلَ بْنَ حُمَيْدِ الْمَازَرِقِ وَمَعَهُ الْمَسْأَلَةُ وَالْجَوَابُ فَقَالَ لَقَدْ فَتَقَ عَلَيْكُمْ إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي
الْبَلَادِ فَتَقًا وَهَذِهِ مَسْأَلَتُهُ وَالْجَوَابُ عَنْهَا فَدَخَلَ عَلَيْهِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ حُمَيْدٍ فَسَأَلَهُ عَنْهَا فَقَالَ نَعَمْ هُوَ وَاجِبٌ فَلَقِيَ إِسْمَاعِيلَ بْنَ حُمَيْدٍ -
بَشَرَ بْنَ إِسْمَاعِيلِ بْنِ عَمَّارِ الصَّيْرَفِيِّ فَأَخْبَرَهُ

وقال الفاضل التستري رحمه الله: و كان فيه دلالة على أن التقصير في العمره المفردة قبل طواف النساء، كما يفهم من بعضهم،
بل لا خلاف فيه. انتهى.

و المشهور بين الأصحاب أنه إذا حلق المعتمر عمره مفردة أو قصر، حل له كل شيء إلا النساء، فإذا أتى بطواف النساء حلت له
النساء.

و حكى الشهيد في الدروس عن الجعفي أنه حكم بسقوط طواف النساء في العمره المفردة، و له شواهد من الأخبار، غير أن
المشهور أولى و أحوط كما ذكره بعض المحققين.

الحديث السبعون و المائة: صحيح.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٤٦٥

فَدَخَلَ فَسَأَلَهُ عَنْهَا فَقَالَ نَعَمْ هُوَ وَاجِبٌ.

[الحديث ١٧١]

١٧١ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُوسَى عَنِ غِيَاثِ بْنِ كَلُوبٍ عَنِ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ ع أَنَّ عَلِيَّ ع
كَانَ يَكْرَهُ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ عَلَى الْإِبِلِ الْجَلَّالَاتِ.

وَ مَنْ حَجَّ عَلَى طَرِيقِ الْعِرَاقِ فَالْأَفْضَلُ أَنْ يَبْدَأَ بِالْمَدِينَةِ رَوَى

[الحديث ١٧٢]

١٧٢ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ صِهْمَانَ عَنْ عِيصِ بْنِ الْقَاسِمِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْحَاجِّ مِنَ الْكُوفَةِ يَبْدَأُ بِالْمَدِينَةِ أَمْ أَفْضَلُ أَوْ
بِمَكَّةَ قَالَ بِالْمَدِينَةِ.

[الحديث ١٧٣]

١٧٣ وَ الَّذِي رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنِ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ ع

الحديث الحادى و السبعون و المائة: حسن أو موثق و على المشهور ضعيف.

و قال فى الدروس: يكره الحج و العمره على الإبل الجلاله و على الزامله.

الحديث الثانى و السبعون و المائة: صحيح.

و ما ورد من أن للإمام أن يجبرهم على زياره النبى صلى الله عليه و آله بعد الحج محمول على ما إذا لم يزوروا قبل.

و قال الفاضل التستري رحمه الله: كان فى هذه الروايه دلالة على أن المواقيت المذكوره مواقيت لأهلها و لمن مر بها، نظرا إلى ما ورد من أن من دخل المدينة ليس له أن يحرم إلا من ميقاتها.

الحديث الثالث و السبعون و المائة: موثق.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٤٦٦

غِيَاثِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ أَيْدُ بِالْمَدِينَةِ أَوْ بِمَكَّةَ قَالَ أَيْدُ بِمَكَّةَ وَ اخْتِمَ بِالْمَدِينَةِ فَإِنَّهُ أَفْضَلُ.

فَمَحْمُولٌ عَلَى مَنْ حَجَّ عَلَى غَيْرِ هَذَا الطَّرِيقِ إِذَا كَانَ مِنَ الشَّامِ أَوْ الْيَمَنِ أَوْ غَيْرِهِمَا فَأَمَّا إِذَا حَجَّ عَلَى طَرِيقِ الْعِرَاقِ كَانَ الْأَفْضَلُ مَا قَدَّمَاهُ وَ قَدْ رَوَى أَنَّهُ أَى ذَلِكَ شَاءَ فَعَلَّ وَ هَذَا لَا يُنَافَى أَنَّ الْبَدَأَةَ بِالْمَدِينَةِ أَفْضَلُ وَ إِنَّمَا يُفِيدُ رَفْعَ الْحِطْرِ فِي ذَلِكَ

[الحديث ١٧٤]

١٧٤ رَوَى أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيْسَى عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ يَقُطِينَ عَنْ أَخِيهِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ يَقُطِينَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَنِ الْمَمَرِّ بِالْمَدِينَةِ فِي الْبَدَايَةِ أَفْضَلُ أَوْ فِي الرَّجْعَةِ قَالَ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ أَيُّهُ كَانَ.

[الحديث ١٧٥]

١٧٥ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُوسَى بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ جَعَلَ جَارِيَتَهُ هَدِيًّا لِلْكَعْبَةِ كَيْفَ يَضْمَعُ قَالَ إِنَّ أَبِي آتَاهُ رَجُلٌ قَدْ جَعَلَ جَارِيَتَهُ هَدِيًّا لِلْكَعْبَةِ فَقَالَ مَرُّ مُنَادِيًا يَقُمُ عَلَى الْحِجْرِ فَيُنَادِي أَلَا مَنْ قَصُرَتْ بِهِ نَفَقَتُهُ أَوْ قُطِعَ بِهِ أَوْ نَفِدَ طَعَامُهُ فَلْيَأْتِ فُلَانٌ بْنُ فُلَانٍ وَ أَمْرُهُ أَنْ يُعْطَى أَوَّلًا فَأَوَّلًا حَتَّى يَنْفَدَ تَمَنُّ الْجَارِيَةِ

و قائل " سألت " جعفر عليه السلام، فقله " قال: سألت " بيان لقوله " عن أبيه " .

الحديث الرابع و السبعون و المائة: صحيح.

الحديث الخامس و السبعون و المائة: صحيح.

قوله عليه السلام: مر مناديا لعله محمول على ما إذا لم يعرف من كان بتلك الصفات، و إن احتمل أن يكون النداء للاطلاع على الأوج. و لو تضمن النداء الاضطرار إلى أن يعطى من لا يستحق من المخالفين، فلا يبعد أن يكون التفحص خفيه أولى.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٤٦٧

[الحديث ١٧٦]

١٧٦ وَ عَنْهُ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنِ الْفِهْرِىِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيْنَانَ عَنِ الْمُفْضَلِ بْنِ عُمَرَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ قَالَ مَنْ رَكِبَ زَامِلَةً ثُمَّ وَقَعَ مِنْهَا فَمَاتَ دَخَلَ النَّارَ.

فَالْوَجْهُ فِي هَذَا الْخَبَرِ مَا ذَكَرَهُ أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ يَابَوَيْهٍ رَحِمَهُ اللَّهُ مِنْ أَنَّهُ كَانَ مِنْ عَادَةِ الْعَرَبِ إِذَا أَرَادُوا النَّزُولَ رَمَوْا بُنْفُوسِهِمْ عَنِ الزَّامِلَةِ مِنْ غَيْرِ

و لعله يستنبط منه حكم نذر قبور الأئمة عليهم السلام مع استغنائها عن العماره.

و يدل على أن مصرف نذر بيت الله محاويج الحاج، و أنه يقبل قول مدعى الحاجه من غير يمين و بينه.

و قال فى الدروس: لو نذر أن يهدى عبدا أو أمه إلى بيت

الله، أو مشهد معين، بيع و صرف فى مصالحه و معونه الحاج و الزائر، لظاهر صحيحه على بن جعفر.

الحديث السادس و السبعون و المائة: ضعيف.

و يدل على المنع عن ركوب الزامله. و يمكن حمله على ما إذا ظن الهلاك بركوبها.

و قيل: يمكن أن يكون النهى عن ركوب ما استكراه لحمل طعامه و متاعه لا للركوب، فركوبه حينئذ تعد و ظلم على المكارى،
فنهى عن ذلك.

و يؤيده ما قاله الجوهرى فى لغه الزوامل حيث قال: الزامله بعير يستظهر به الرجل لحمل متاعه و طعامه.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٤٦٨

تَعَلَّقَ بِشَيْءٍ - مِنْهَا فَتَهَيَّئِ النَّبِيَّ ص فَقَالَ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ وَ مَاتَ دَخَلَ النَّارَ

[الحديث ١٧٧]

١٧٧ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ بَعْضِ رِجَالِهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ مَنْ رَكِبَ زَامِلَةً
فَلْيُوصِصْ.

وَ هَذَا الْخَبْرُ أَكْثَرُ مَا فِيهِ الْحَثُّ عَلَى الْوَصِيَّةِ وَ إِنَّمَا خُصَّ هَذَا الْمَوْضِعُ لِأَنَّ فِيهِ بَعْضَ الْخَطَرِ لِمَا يَلْحَقُ الْإِنْسَانَ مِنَ النَّوْمِ وَ السَّهْرِ فَلَا
يَأْمَنُ مِنْ أَنْ يَقَعَ مِنْهُ فَيُؤَدَّى ذَلِكَ إِلَى هَلَاكِهِ

[الحديث ١٧٨]

١٧٨ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَفْصِ بْنِ الْبُخَيْرِيِّ وَ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ وَ حَسَنِ الْأَحْمَسِيِّ وَ حَمَادٍ وَ غَيْرِ وَاحِدٍ وَ مُعَاوِيَةَ
بْنَ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَوْ أَنَّ النَّاسَ تَرَكَوا الْحَجَّ لَكَانَ عَلَى الْوَالِي أَنْ يُجْبِرَهُمْ عَلَى ذَلِكَ وَ عَلَى الْمُقَامِ عِنْدَهُ وَ لَوْ تَرَكَوا
زِيَارَةَ النَّبِيِّ ص لَكَانَ عَلَى الْوَالِي أَنْ يُجْبِرَهُمْ عَلَى ذَلِكَ وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ أَمْوَالٌ أَنْفَقَ عَلَيْهِمْ مِنْ بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ.

[الحديث ١٧٩]

١٧٩ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهْبٍ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع إِنِّي رَجُلٌ
ذُو دَيْنٍ أَفَاتَدِينُ وَ أَحُجُّ

الحديث السابع و السبعون و المائة: صحيح.

الحديث الثامن و السبعون و المائة: صحيح.

و قال فى الدروس: يجبر الإمام الناس على الحج و زياره النبى صلى الله عليه و آله لو تركوهما، و على المقام بالحرمين لو تركوه، فلو لم يكن لهم مال أنفق عليهم من بيت المال.

الحديث التاسع و السبعون و المائة: مرسل كالصحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٤٦٩

فَقَالَ نَعَمْ هُوَ أَقْضَى لِلدِّينِ.

[الحديث ١٨٠]

١٨٠ وَ رَوَى الْحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عُمَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ جَاءَنِي سَيْدِي الصَّيْرَفِيُّ فَقَالَ إِنَّ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقْرَأُ عَلَيْكَ السَّلَامَ وَ يَقُولُ لَكَ مَا لَكَ لَا تَحُجُّ اسْتَقْرَضُ وَ حُجَّ.

فَالْمَرَادُ بِهَذَيْنِ الْخَبْرَيْنِ أَنَّهُ إِذَا كَانَ لَهُ وَجْهٌ يَقْضَى دَيْنُهُ مِنْهُ فَأَمَّا مَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ فَلَا يَسْتَدِينُ لِلْحَجِّ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ١٨١]

١٨١ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنِ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُبَيْدَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ ع عَنِ الرَّجُلِ عَلَيْهِ دَيْنٌ يَسْتَقْرَضُ وَ يَحُجُّ قَالَ إِنْ كَانَ لَهُ وَجْهٌ فِي مَالٍ فَلَا بَأْسَ بِهِ.

[الحديث ١٨٢]

١٨٢ وَ عَنْهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْبَرْقِيِّ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بَشِيرٍ عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرِ الْوَاسِطِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ ع عَنِ الرَّجُلِ يَسْتَقْرَضُ وَ يَحُجُّ فَقَالَ إِنْ كَانَ خَلْفَ ظَهْرِهِ مَا إِنْ حَدَّثَ بِهِ حَدَّثَ أُدِّيَ عَنْهُ فَلَا بَأْسَ

قوله عليه السلام: هو أقضى للدين حمل على المندوب، أو على المندور، أو على استقرار الوجوب، أو على ما إذا كان له مال يفي بدينه و يزيد بقدر الاستطاعة.

الحديث الثمانون و المائة: مجهول.

الحديث الحادى و الثمانون و المائة: صحيح.

الحديث الثانى و الثمانون و المائة: ضعيف أو مجهول.

[الحديث ١٨٣]

١٨٣ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ حَمَادِ بْنِ طَلْحَةَ عَنْ عَيْسَى بْنِ أَبِي مُنْصُورٍ قَالَ قَالَ لِي جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَ يَا عَيْسَى إِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَأْكُلَ الْخُبْزَ وَالْمِلْحَ وَتُحِجَّ فِي كُلِّ سَنَةٍ فَافْعَلْ.

[الحديث ١٨٤]

١٨٤ وَ عَنْهُ عَنِ الْبُرْقِيِّ عَنْ شَيْخٍ رَفَعَ الْحَدِيثَ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ لَهُ يَا فُلَانُ أَقَلَّ النَّفَقَةَ لِلْحَجِّ تَشْطُ لِلْحَجِّ وَ لَا تُكْثِرِ النَّفَقَةَ فِي الْحَجِّ فَتَمَلَّ الْحَجِّ.

[الحديث ١٨٥]

١٨٥ وَ عَنْهُ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ غِيَاثِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيٍّ ع أَنَّهُ قَالَ لَا عَرَفَهُ إِلَّا بِمَكَّةَ. قَوْلُهُ ع لَمَّا عَرَفَهُ إِلَّا بِمَكَّةَ أَيْ لَمَّا فَوُضَّ فِي الْاجْتِمَاعِ فِي عَرَفَةَ إِلَّا بِمَكَّةَ فَأَمَّا الْاجْتِمَاعُ عَلَى طَرِيقِ الْإِسْتِحْبَابِ وَ الدُّعَاءِ فِي مِثْلِ هَذَا الْيَوْمِ فِي سَائِرِ

الحديث الثالث و الثمانون و المائة: مجهول.

قوله عليه السلام: تأكل الخبز و الملح أى: فى عرض السنه لتخلف نفقه الحج، أو فى طريق الحج، و الأول أظهر.

الحديث الرابع و الثمانون و المائة: مرفوع.

و قال فى الدروس: يستحب إقلال النفقه فى الحج لينشط له و الاستدانه له، فإنه أقضى للدين.

الحديث الخامس و الثمانون و المائة: موثق.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٤٧١

الْبِلَادِ وَ الْمَشَاهِدِ فَمُنْدُوبٌ إِلَيْهِ مُرَغَّبٌ فِيهِ

[الحديث ١٨٦]

١٨٦ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ الْبُضْرِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ حَجَّ رَسُولُ اللَّهِ ص عِشْرِينَ حَجَّةً.

[الحديث ١٨٧]

١٨٧ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ عَنِ السُّنْدِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ أَسْلَمَ الْمَكِّيِّ رَاوِيهِ عَامِرِ بْنِ وَاثِلَةَ قَالَ قُلْتُ لَهُ فَكَمْ حَجَّ رَسُولُ اللَّهِ ص قَالَ عَشْرَهُ أَمَا تَسْمَعُ حَجَّهَ الْوُدَاعِ فَتَكُونُ حَجَّهَ الْوُدَاعِ إِلَّا وَقَدْ حَجَّ قَبْلَ ذَلِكَ

الحديث السادس و الثمانون و المائة: موثق.

الحديث السابع و الثمانون و المائة: مجهول.

و الظاهر روايه أسلم عن عامر، و يحتمل العكس.

و فى الكافى: عشر حجّات مستسرات.

قوله عليه السلام: أ ما تسمع حجه على من أنكر تعدد الحج، و ليس دليلا- على خصوص العدد. و يدل على أن المراد بحجه الوداع آخر الحج لا الحج الذى ودع الناس فيه رسول الله صلى الله عليه و آله و أخبرهم بوفاته.

و يمكن الجمع بأن يحمل العشر على ما فعله عليه السلام علانيه، و العشرين على مجموع حججه عليه السلام، و يؤيده أن فى الكافى فى خبر ابن أبى يعفور

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٤٧٢

[الحديث ١٨٨]

١٨٨ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ عَيْسَى الْفَرَّاءِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَعْفُورٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ حَجَّ رَسُولُ اللَّهِ ص عَشْرِينَ حَجَّهَ مُسْتَسْرَأً فِي كُلِّهَا يُمُرُ بَيْنَ الْمَأْزَمِينَ فَيُنزَلُ فَيُبُولُ.

[الحديث ١٨٩]

١٨٩ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ غِيَاثِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ مَا حَجَّ النَّبِيُّ ص بَعْدَ قُدُومِهِ الْمَدِينَةَ إِلَّا حَجَّهَ وَاحِدَةً وَ قَدْ حَجَّ بِمَكَّةَ مَعَ قَوْمِهِ حَجَّاتٍ

عشر حجّات مستسرات. و يؤيده أيضا قوله عليه السلام "قد حج بمكة مع قومه حجّات" و إن أمكن أن يكون المراد كائنا مع قومه بمكة، لا أنه حج معهم.

و على ما فى هذا كتاب من كون حجه عليه السلام سرا عشرين يمكن أن يكون المراد أن بعضها وقع سرا، أو يكون المراد الإسرار فى بعض الأعمال التى كانوا يتركونها، كوقوف عرفات مثلا فيما إذا لم يكن فيه نسيء، و ما كان فيه نسيء كان يوقع جميع الحج سرا. و يمكن أيضا حمل العشرين على الحج و العمره معا تغليبا.

و قال الوالد العلامة نور الله مضجعه: الطاهر أن حج رسول الله صلى الله عليه و آله سرا كان لأجل النسيء، فإن قريشا لما أخروا وقت الحج و لم يمكن له صلى الله عليه و آله أن يأتى بالحج فى وقته ظاهرا خلافا لهم كان يحج مستسرا.

الحديث الثامن و الثمانون و المائة: مجهول.

قوله عليه السلام: فينزل فيبول لأنه موضع عبد فيه الأصنام، و منه أخذ الحجر الذى نحت منه هبل، كما فى خبر الأعمش.

الحديث التاسع و الثمانون و المائة: موثق.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٤٧٣

[الحديث ١٩٠]

١٩٠ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنِ الْبَرْقِيِّ عَنْ أَصِيرَمَ بْنِ حَوْشَبٍ عَنْ عَيْسَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ أَوْدِيَهُ الْحَرَمِ تَسِيلٌ فِي الْحِلِّ وَ أَوْدِيَهُ الْحِلِّ لَا تَسِيلُ فِي الْحَرَمِ.

[الحديث ١٩١]

١٩١ وَ عَنْهُ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ رَفَعَهُ قَالَ مَنْ خَرَجَ مِنْ مَكَّةَ وَ هُوَ لَا يُرِيدُ الْعُودَ إِلَيْهَا فَصَدِ اقْتَرَبَ أَجْلُهُ وَ دَنَا عَذَابُهُ.

[الحديث ١٩٢]

١٩٢ وَ عَنْهُ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِنَّ يَزِيدَ

الحديث التسعون و المائة: مجهول.

قوله: أوديه الحرم تسيل قال الوالد العلامة طيب الله مرقدته: لارتفاع الحرم على الحل دون العكس، و الغرض بيان أن الله تعالى جعله مرتفعا صوره كما رفعه معنى و شرفا، إذ المنافع الصوريه و المعنويه تصل منه إلى العالم، كما قال تعالى " لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ " .

أو المراد بالحرم من عظمه الله من أهله، و هم النبى و الأئمه صلوات الله عليهم، فإن منافع العلوم و الكمالات تصل منهم إلى

العالمين دون العكس، كما قال صلى الله عليه و آله: لا تعلموهم فإنهم أعلم منكم. انتهى.

و لعل غير الأول أظهر، إذ يجرى من عرفات الماء الذى الآن ينتفع به أهل مكة، إلا أن يقال: المراد به ما يجرى على وجه الأرض من غير عمل.

الحديث الحادى و التسعون و المائة: مرفوع.

الحديث الثانى و التسعون و المائة: موثق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٤٧٤

بِن مُعَاوِيَةَ لَعَنَهُمَا اللَّهُ حَجَّ فَلَمَّا انصَرَفَ قَالَ شِعْرًا

إِذَا جَعَلْنَا ثَافِلًا يَمِينًا فَلَا نَعُودُ بَعْدَهَا سِينًا

لِلْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ مَا بَقِينَا

فَنَقَصَ اللَّهُ عُمْرَهُ وَ أَمَاتَهُ قَبْلَ أَجَلِهِ.

[الحديث ١٩٣]

١٩٣ الحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ الصَّبَّاحِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ لَقِيَ مُسْلِمَ مَوْلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ صَدَقَهُ الْأَحْدَبُ وَ قَدَّمَ مِنْ مَكَّةَ فَقَالَ لَهُ مُسْلِمٌ - الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي يَسِّرَ سَبِيلَكَ وَ هَدَى دَلِيلَكَ وَ أَقْدَمَكَ بِحَالٍ عَافِيَهُ وَ قَدْ قَضَى الْحَجَّ وَ أَعَانَ عَلَى السَّعَةِ فَقَبِلَ اللَّهُ مِنْكَ وَ أَخْلَفَ عَلَيْكَ نَفَقَتَكَ وَ جَعَلَهَا حَجَّةً مَبْرُورَةً وَ لِيَذُنُوبِكَ طَهُورًا فَبَلَغَ ذَلِكَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ فَقَالَ لَهُ كَيْفَ قُلْتَ

لِصِدْقِهِ فَأَعْرَادَ عَلَيْهِ فَقَالَ لَهُ مَنْ عَلَّمَكَ هَذَا فَقَالَ جُعِلْتُ فِدَاكَ مَوْلَايَ أَبُو الْحَسَنِ ع فَقَالَ لَهُ نِعْمَ مَا تَعَلَّمْتَ إِذَا لَقِيتَ أَخًا مِنْ إِخْوَانِكَ فَقُلْ لَهُ هَكَذَا فَإِنَّ الْهُدَى بِنَا هُدَى وَإِذَا لَقِيتَ هَؤُلَاءِ فَقُلْ لَهُمْ مَا يَقُولُونَ

و كان هنا إرسالا، إذ لم ينقل روايه الحسن عنه عليه السلام.

و يمكن أن يكون حج يزيد في زمان أبيه عليهما اللعنه، كما نقل أنه أتى به أبوه إلى الحرمين لأخذ البيعه له من أهلها، و لم ينقل حر كته من الشام بعد خلافته، و إن دل عليها بعض الأخبار.

الحديث الثالث و التسعون و المائة: مجهول.

و الظاهر أن صدقه كان من المخالفين، فأدب عليه السلام مسلما بأن لا يقول مثل ذلك إلا لمن يستحقه من أهل الولاية.

و يحتمل أن يكون من أهل الولاية لذكره في كتب الرجال، فالمراد النهي عن ذكر ذلك لغيره.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٤٧٥

[الحديث ١٩٤]

١٩٤ وَ عَنْهُ عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ مُوسَى بْنِ عَامِرٍ عَنِ الْعَبِيدِ الصَّالِحِ ع قَالَ أَمِيرَانِ وَ لَيْسَا بِأَمِيرَيْنِ صَاحِبُ الْجَنَازَةِ لَيْسَ لِمَنْ يَتَّبِعُهَا أَنْ يَرْجِعَ حَتَّى يَأْذَنَ لَهُ وَ أَمْرَاهُ حَجَّتْ مَعَ قَوْمٍ فَأَعْتَلَتْ بِالْحَيْضِ فَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَرْجِعُوا وَ يَدْعُوهَا حَتَّى تَأْذَنَ لَهُمْ.

[الحديث ١٩٥]

١٩٥ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ الْحَجَّالِ عَنْ صَيْفَوَانَ الْجَمَّالِ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ مَا يُعْبَأُ بِمَنْ يَوْمَ هَذَا الْبَيْتِ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ خِصَالٌ ثَلَاثٌ حِلْمٌ يَمْلِكُ بِهِ غَضَبَهُ وَ خُلُقٌ يُخَالِقُ بِهِ مَنْ صَحَبَهُ وَ وَرَعٌ يَحْجِزُهُ عَنْ مَعَاصِي اللَّهِ.

[الحديث ١٩٦]

١٩٦ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ صَيْفَوَانَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ - الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفْتٌ وَ لَا فُسُوقٌ وَ لَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ وَ هُنَّ سَوَالٌ وَ ذُو الْقَعْدَةِ وَ ذُو الْحِجَّةِ.

[الحديث ١٩٧]

١٩٧ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ

الحديث الرابع و التسعون و المائة: مجهول.

قوله عليه السلام: و ليسا بأميرين أى: ليس لهما إماره عامه، أو لا يجب متابعتهما بل يستحب، و الأول أظهر، ففي الأول الظاهر الاستحباب، و فى الثانى يحتمل الوجوب لا سيما مع خوف تلفها.

الحديث الخامس و التسعون و المائة: صحيح.

الحديث السادس و التسعون و المائة: صحيح.

الحديث السابع و التسعون و المائة: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٤٧٦

ع قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ لَا تَأْخُذْ مِنْ شَعْرِكَ إِذَا أَرَدْتَ الْحَجَّ فِي ذِي الْقَعْدَةِ وَ لَا فِي الشَّهْرِ الَّذِي تُرِيدُ فِيهِ الْعُمْرَةَ.

[الحديث ١٩٨]

١٩٨ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حُسَيْنٍ عَنْ صَيْفُوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ مُوسَى ع كَمْ أُوقِرُ شَعْرِي إِذَا أَرَدْتُ الْعُمْرَةَ قَالَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا.

[الحديث ١٩٩]

١٩٩ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ صَيْفُوَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ قَالَ حَاضَتْ صَاحِبَتِي وَ أَنَا بِالْمَدِينَةِ قَالَ فَكَانَ مِيعَاتُ جَمَالِنَا وَ إِبَانُ مُقَامِنَا وَ خُرُوجِنَا قَبْلَ أَنْ تَطْهَرُ وَ لَمْ تَقْرَبِ الْقَبْرَ وَ لَا الْمَسْجِدَ وَ لَا الْمِنْبَرَ قَالَ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ مُرْهِيَا لَتُعْتَسِلَ ثُمَّ لَتِيَأْتِ مَقَامَ جَبْرِئِيلَ ع فَإِنَّ جَبْرِئِيلَ ع كَانَ يَجِيءُ فَيَسْتَأْذِنُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ص فَإِنْ كَانَ عَلَى حَالٍ لَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَأْذَنَ لَهُ قَامَ فِي مَكَانِهِ حَتَّى يَخْرُجَ إِلَيْهِ وَ إِنْ أَذِنَ لَهُ دَخَلَ عَلَيْهِ قَالَ قُلْتُ لَهُ وَ أَيْنَ الْمَكَانُ قَالَ كَانَ بِحِيَالِ الْمِيزَابِ الَّذِي إِذَا خَرَجْتَ مِنَ الْبَابِ الَّذِي يُقَالُ لَهُ بَابُ فَاطِمَةَ ع بِحِذَاءِ الْقَبْرِ رَفَعْتَ رَأْسَكَ مَعَ حِذَاءِ الْبَابِ وَ الْمِيزَابُ فَوْقَ رَأْسِكَ وَ الْبَابُ وَرَاءَ ظَهْرِكَ قَالَ تَقَعَّدُ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ وَ لَتِيدْعُ رَبَّهَا قُلْتُ وَ أَى شَيْءٍ تَقُولُ قَالَ تَقُولُ اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِأَنَّكَ أَنْتَ اللَّهُ لَيْسَ كَمِثْلِكَ شَيْءٌ أَنْ تَفْعَلَ بِي كَذَا وَ كَذَا قَالَ فَصَبَّ نَعْتِ صَاحِبَتِي الَّذِي أَمَرَنِي وَ تَطَهَّرْتُ وَ دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ قَالَ وَ كَانَتْ لَنَا خَادِمٌ أَيْضًا وَ كَانَتْ قَدْ حَاضَتْ قَالَ فَقَالَتْ

و قد مضى هذا الخبر و الذى بعده فى أوائل كتاب الحج.

الحديث الثامن و التسعون و المائة: موثق.

الحديث التاسع و التسعون و المائة: موثق كالصحيح.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨ ص: ٤٧٧

يَا سَيِّدِي أَذْهَبُ أَنَا زِيَارَةً فَأَصْنَعُ كَمَا صَنَعْتَ سَيِّدَتِي قَالَ قُلْتُ بَلَى قَالَ

فَذَهَبَتْ فَصَنَعَتْ مِثْلَ الَّذِي صَنَعَتْ مَوْلَاتُهَا فَتَطَهَّرَتْ وَ دَخَلَتْ الْمَسْجِدَ

قوله: أذهب أنا زياده فى الكافى " زاده " بدل " زياده " و منهم من صحح ما فى الكافى " زائده " أى:

متفرعه مرعوبه، على أن تكون حالا من الضمير فى " قالت " تأخرت فى الكلام.

قال فى القاموس: زاده كمنعه أفرعه.

و لا يخفى ما فيه.

و يمكن أن يكون " زنده " بكسر الهمزة بهذا المعنى.

و قيل: يمكن أن يكون بالراء المهملة المفتوحه و الهمزة المكسوره أو الساكنه، فىكون ظرفا.

قال فى القاموس: رند الضحى و رأده ارتفاعه.

و على ما فى هذا الكتاب: الظاهر أنه بمعنى أيضا، أى: اذهب فاصنع زياده على ما صنعت سيدتى، أى: أصل صنيعتى تزيد على صنعها و تضاف إليه.

و على النسختين يحتمل بعيدا أن يكون اسمها.

و الأظهر عندى أن نسخه الكافى أصح و أصوب، و هو من اللغات المولده بمعنى أيضا، و هو شائع الآن بين أكثر العرب لا سيما أهل العراق، يقولون: أنا زاد أفعال كذا، و أنا عاد أفعال كذا، يستعملونهما بمعنى أيضا، فالتاء إما للتأنيث

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٤٧٨

[الحدِيث ٢٠٠]

٢٠٠ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسَيْكَانَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْمُونٍ وَ قَدْ كَانَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَيْمُونٍ تِلْكَ السَّنَةَ مَعَنَا بِالْمَدِينَةِ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع إِنَّ أَصْحَابَنَا مُجَاوِرُونَ بِمَكَّةَ وَ هُمْ يَسْأَلُونَنِي لَوْ قَدِمْتُ عَلَيْهِمْ كَيْفَ يَصْنَعُونَ قَالَ قُلْ لَهُمْ إِذَا كَانَ هَلْمَالُ ذِي الْحِجَّةِ فَلْيَخْرُجُوا إِلَى التَّنْعِيمِ فَلْيُحْرِمُوا وَ لِيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ وَ بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ ثُمَّ يَطُوفُوا فَيَعْتَدُوا بِالتَّلْبِيَةِ عِنْدَ كُلِّ طَوَافٍ ثُمَّ قَالَ أَمَّا أَنْتَ فَإِنَّكَ تَمَتَّعَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ وَ أَحْرَمَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ

أو زياده من النساخ، و الله

يعلم.

الحديث المائتان: مجهول.

وقال في الدروس: المجاور قبل انتقال فرضه يخرج إلى ميقات أهله أو غيره، فإن تعذر فمن أدنى الحل، فإن تعذر فبمكة.

وقال فيه أيضا: في صحيح عبد الرحمن بن الحجاج عن الصادق عليه السلام إحرام المجاور بحجه من الجعرانه. انتهى.

أقول: الظاهر أنه عليه السلام إنما أمرهم بالإفراد، لأنهم صاروا في حكم أهل مكة، ولذا لم يأمرهم بأن يأتوا المواقيت و الطواف والسعي للحج جوز لهم تقديمهما مع التلبية، كما هو المشهور.

ويحتمل أن يكون أمرهم بالإفراد، و الاكتفاء بالخروج عن الحرم للتقيه، لأن الذين يمرون على الميقات، لا يعلم أنهم بأى شىء أحرموا، و الذى خرج عن مكة أو أتى الميقات يعلمون أنه إنما خرج للتمتع، و فيه تأمل، و الأول أظهر.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٤٧٩

[الحديث ٢٠١]

٢٠١ وَ عَنْهُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ حَرِيْزٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الطَّوَافِ بِغَيْرِ أَهْلِ مَكَّةَ مِمَّنْ جَاوَرَ بِهَا أَفْضَلُ أَوْ الصَّلَاةِ - فَقَالَ الطَّوَافُ لِلْمُجَاوِرِينَ أَفْضَلُ وَ الصَّلَاةُ لِأَهْلِ مَكَّةَ وَ الْقَاطِنِينَ بِهَا أَفْضَلُ مِنَ الطَّوَافِ.

[الحديث ٢٠٢]

٢٠٢ وَ عَنْهُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَفْصِ بْنِ الْبُخْتَرِيِّ وَ حَمَّادٍ وَ هِشَامٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا أَقَامَ الرَّجُلُ بِمَكَّةَ سَنَةً فَالطَّوَافُ أَفْضَلُ وَ إِذَا أَقَامَ سَنَتَيْنِ خَلَطَ مِنْ هَذَا وَ هَذَا فَإِذَا أَقَامَ ثَلَاثَ سِنِينَ فَالصَّلَاةُ أَفْضَلُ.

[الحديث ٢٠٣]

٢٠٣ وَ عَنْهُ عَنِ النَّخَعِيِّ عَنْ صَيْفَوَانَ عَنْ مَعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَمَّا يَتَّبِعِي لِأَهْلِ مَكَّةَ أَنْ يَلْبَسُوا الْقَمِيصَ وَ أَنْ يَتَشَبَّهُوا بِالْمُحْرَمِينَ شُعْثًا

الحديث الحادى و المائتان: صحيح.

قوله: يعنى أهل مكة قيل: الصواب لغير أهل مكة.

الحديث الثانى و المائتان: صحيح.

و كذا ذكره الأصحاب، و الظاهر أن المراد بالصلاه النوافل المطلقة غير الرواتب.

الحديث الثالث و المائتان: صحيح.

قوله عليه السلام: و أن يتشبهوا قال الفاضل التستري رحمه الله: كان المراد ينبغي أن يتشبهوا. انتهى.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٤٨٠

عُبْرًا وَقَالَ يَتَّبِعِي لِلسُّلْطَانِ أَنْ يَأْخُذَهُمْ بِذَلِكَ.

[الحديث ٢٠٤]

٢٠٤ وَ عَنْهُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ قَالَ أَبِي قَالَ عَلِيُّ ع اذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَغْلُومَاتٍ قَالَ قَالَ عَشْرُ ذِي الْحِجَّةِ وَ أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ قَالَ أَيَّامُ التَّشْرِيقِ.

[الحديث ٢٠٥]

٢٠٥ وَ عَنْهُ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ امْرَأَةٍ أَوْصَتْ أَنْ يُنْظَرَ قَسْدٌ مَا يُحِجُّ بِهِ فَيَسْأَلُ فَإِنْ كَانَ الْفَضْلُ أَنْ يُوَضَعَ فِي فُقْرَاءٍ وَوَلَدِ فَاطِمَةَ ع وَوَضَعَ فِيهِمْ وَ إِنْ كَانَ الْحِجُّ أَفْضَلَ حُجِّجَ بِهِ عَنْهَا فَقَالَ إِنْ كَانَ عَلَيْهَا حَجٌّ مَفْرُوضٌ فَلْيُجْعَلْ مَا أَوْصَتْ فِي حَجَّتِهَا أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يُقَسَمَ فِي فُقْرَاءٍ وَوَلَدِ فَاطِمَةَ ع

و يمكن تقدير عليهم، إذ ظاهر آخر الخبر الوجوب، و المشهور بين الأصحاب الاستحباب، و ظاهره أن التشبه بالمحرمين ليس فى خصوص ترك المخيط، بل فى ترك الطيب و غيره أيضا.

و يحتمل على بعد أن يكون قوله " أن يتشبهوا " عطفًا على قوله " أن يلبسوا " فيكون الاستحباب مخصوصًا بترك المخيط.

الحديث الرابع و المائتان: صحيح.

الحديث الخامس و المائتان: صحيح.

قوله عليه السلام: أحب إلى يمكن أن يكون المراد بالأحبيه اللزوم و الوجوب.

و يحتمل أن يكون عليه السلام علم أنه يجب عليه الخمس، فتبرع عليه السلام عن حقه و قال: الحج أحب إلى.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٤٨١

[الحديث ٢٠٦]

٢٠٦ الْحَسَنُ بْنُ مَخْبُوبٍ عَنْ رَجُلٍ قَالَ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ سَجِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ وَ قَدْ سَأَلْتُهُ امْرَأَةً فَقَالَتْ إِنَّ ابْنَتِي تُؤَفِّيتُ وَ لَمْ يَكُنْ بِهَا بَأْسٌ فَأَحْرِجْ عَنْهَا قَالَ نَعَمْ قَالَتْ إِنَّهَا كَانَتْ مَمْلُوكَةً فَقَالَ لَا عَلَيْكَ بِالذُّعَاءِ فَإِنَّهُ يَدْخُلُ عَلَيْهَا كَمَا يَدْخُلُ الْبَيْتَ الْهَدْيَةَ.

[الحديث ٢٠٧]

٢٠٧ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ

و قال فى الدروس: صرف المال الموصى به فى الحج الواجب متعين، و لو خير الموصى بينه و بين الصرف فى الفاطميين صرف فى الحج، و لو كان الحج ندبا فمفهوم الروايه أفضلية الصرف فيهم. انتهى.

أقول: يمكن المناقشه فى فهم الأحييه من المفهوم، بل يحتمل التساوى، لكن هو الظاهر من السياق.

الحديث السادس و المائتان: مرسل.

قوله: و لم يكن بها بأس أى: فى عقائدها و كان إماميا.

قوله عليه السلام: لا أى: لا تحج عنها، فإنها لما كانت مملوكه لم يجب عليها الحج، و لكن حج لنفسك و ادع لها.

الحديث السابع و المائتان: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٤٨٢

ع قَالَ سِئَلٌ عَنْ دُخُولِ النِّسَاءِ الْكَعْبَةَ فَقَالَ لَيْسَ عَلَيْهِنَّ وَ إِنْ فَعَلْنَ فَهُوَ أَفْضَلُ.

[الحديث ٢٠٨]

٢٠٨ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَ عَنِ الْحَرَمِ وَ أَعْلَامِهِ فَقَالَ إِنَّ آدَمَ عَ لَمَّا هَبَطَ عَلَى أَبِي قُبَيْسٍ شَكَرًا إِلَى رَبِّهِ الْوَحْشَةَ وَ أَنَّهُ لَا يَسْمَعُ مَا كَانَ يَسْمَعُ فِي الْجَنَّةِ فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ يَاقُوتَةَ حَمْرَاءَ فَوَضَعَهَا فِي مَوْضِعِ الْبَيْتِ فَكَانَ يَطُوفُ بِهَا وَ كَانَ يَبْلُغُ ضَوْوُهَا مَوْضِعَ الْأَعْلَامِ فَعَلَّمَتِ الْأَعْلَامَ عَلَى ضَوْئِهَا فَجَعَلَهُ اللَّهُ حَرَمًا

و قال فى الدروس: الدخول إلى الكعبة لا يتأكد فى حق النساء، خصوصا مع الزحام.

الحديث الثامن و المائتان: صحيح.

قوله عليه السلام: و أنه لا يسمع لعله على المثال، و الهبوط على أبي قبيس لا ينافي ما ورد من هبوطه عليه السلام على الصفا، لأن الصفا جزء من أبي قبيس.

و أما ما ورد من نزوله بسرنديب، فلعله محمول على التقيه، لاشتهاره بين المخالفين،

و إن أمكن حمل هذا الخبر و أمثاله [على] أنه انتقل من سرنديب إليه، فيكون نحو قوله تعالى " اهْبِطُوا مِصْرًا " و قد بسطنا الكلام في ذلك في كتابنا الكبير.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٤٨٣

[الحديث ٢٠٩]

٢٠٩ عَنْهُ عَنْ فَصَّالَةَ بْنِ أَبِي ثَيْبٍ عَنِ الْعُلَمَاءِ بْنِ رَزِينٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ لَمَّا يَتَّبِعِي لِلرَّجُلِ أَنْ يُقِيمَ بِمَكَّةَ سَنَةً قُلْتُ كَيْفَ يَصْنَعُ قَالَ يَتَحَوَّلُ عَنْهَا وَ لَا يَتَّبِعِي لِأَحَدٍ أَنْ يَرْفَعَ بِنَاءً فَوْقَ الْكَعْبَةِ.

[الحديث ٢١٠]

٢١٠ عَنْهُ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُؤَيْدٍ عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ هَلْ يَدْخُلُ الرَّجُلُ مَكَّةَ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ قَالَ لَا إِلَّا مَرِيضًا أَوْ مَنْ بِهِ بَطْنٌ.

[الحديث ٢١١]

٢١١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَقِيلٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الْحَسَنِ عَنِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنِ عَلِيِّ بْنِ عِيسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَزِيدَ الرَّفَاعِيِّ رَفَعَهُ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ

و الظاهر أن الياقوته غير الحجر، و لا ينافي ما ورد من وضع الأعلام لضوء الحجر، إذ يمكن وقوعهما و سطوع النور منهما معا.

الحديث التاسع و المائتان: صحيح.

و فيه كراهية استيطان مكة سنة متواليه، و رفع بناء فوق الكعبة، كما مر.

الحديث العاشر و المائتان: صحيح.

و يدل على جواز تجاوز المريض و صاحب البطن عن الميقات بغير إحرام.

و يمكن حمله على المرض الذي لا يمكنه معه دخول المسجد، لثلا ينافي ما ورد من الإحرام به و الطواف عنه.

و يمكن حمل هذا الخبر على الجواز و تلك على الاستحباب، أو هذا على المستحب و تلك على الواجب.

الحديث الحادي عشر و المائتان: مرفوع.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٤٨٤

ع سَيْئِلَ عَنِ الْوُقُوفِ بِالْجَبَلِ لِمَ لَمْ يَكُنْ فِي الْحَرَمِ فَقَالَ لِأَنَّ الْكَعْبَةَ بَيْتُهُ وَالْحَرَمَ بَابُهُ فَلَمَّا قَصَّ دُوهُ وَافِدِينَ وَقَفَهُمْ بِالْبَابِ يَتَضَرَّعُونَ
قِيلَ لَهُ فَاَلَمْشَعُرُ الْحَرَامُ- لِمَ صَارَ فِي الْحَرَمِ قَالَ لِأَنَّهُ لَمَّا أُذِنَ لَهُمْ بِالْدُخُولِ وَقَفَهُمْ بِالْحِجَابِ الثَّانِي فَلَمَّا طَالَ تَضَرُّعُهُمْ بِهَا أُذِنَ لَهُمْ
بِتَقْرِيْبِ قُرْبَانِهِمْ فَلَمَّا قَضَوْا تَفَثَهُمْ وَتَطَهَّرُوا بِهَا مِنَ الذُّنُوبِ الَّتِي كَانَتْ حِجَابًا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُ أُذِنَ لَهُمْ بِالزِّيَارَةِ عَلَى الطَّهَارَةِ فَقِيلَ لَهُ لِمَ
حُرِّمَ الصِّيَامُ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ قَالَ لِأَنَّ الْقَوْمَ زَارُوا اللَّهَ وَهُمْ فِي ضِيَاْفَتِهِ وَ لَا يَجْمَلُ

بِمُضِيفٍ أَنْ يُصَوِّمَ أَضْيَافَهُ قِيلَ لَهُ فَالْتَلَقُ بِأَسْتَارِ الْكُعْبَةِ لِأَيِّ مَعْنَى هُوَ قَالَ مَثَلُهُ مَثَلُ رَجُلٍ لَهُ عِنْدَ آخَرَ جَنَابَةٌ وَ ذَنْبٌ فَهُوَ يَتَعَلَّقُ بِتَوْبِهِ يَتَضَرَّعُ إِلَيْهِ وَ يَخْضَعُ لَهُ أَنْ يَتَجَافَى عَنْ ذَنْبِهِ.

[الحديث ٢١٢]

٢١٢ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ مَجْبُوبٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ - وَ مَنْ دَخَلَهُ كَانَ

قوله: بالجبل أى: بعرفات فى سفح الجبل.

قوله عليه السلام: لما أذن له فى الكافى " لهم " و فيه: لأن القوم زوار الله.

و يدل على استحباب تكليف صاحب البيت الضيف لإفطاره.

الحديث الثانى عشر و المائتان: حسن.

و ورد فى بعض الأخبار التفسير بالبيت أيضا، و لا تنافى بينهما كما لا يخفى.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٤٨٥

أَمِنَّا الْبَيْتَ عَنِّي أَوْ الْحَرَمَ قَالَ مَنْ دَخَلَ الْحَرَمَ مِنَ النَّاسِ مُسْتَجِيرًا بِهِ فَهُوَ آمِنٌ مِنْ سَخَطِ اللَّهِ وَ مَنْ دَخَلَهُ مِنَ الْوَحْشِ وَ الطَّيْرِ كَانَ آمِنًا مِنْ أَنْ يُهَاجَ أَوْ يُؤَذَى حَتَّى يَخْرُجَ مِنَ الْحَرَمِ.

[الحديث ٢١٣]

٢١٣ وَ عَنْهُ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُثْبَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ شَيْءٍ يَصِلُ إِلَيْنَا مِنْ ثِيَابِ الْكُعْبَةِ هَلْ يَصْلُحُ لَنَا أَنْ نَلْبَسَ شَيْئًا مِنْهَا فَقَالَ يَصْلُحُ لِلصُّبَّانِ وَ الْمَصَاحِفِ وَ الْمَخَدَّةِ يَبْتَغَى بِذَلِكَ الْبَرَكَةَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

[الحديث ٢١٤]

٢١٤ وَ عَنْهُ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَمَاعَةَ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ عَنْ أَبَانَ عَنْ زَيْدِ الشَّحَامِ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَخْرِجْ مِنَ الْمَسْجِدِ فِي تَوْبِي حَصَاةً قَالَ تَرُدُّهَا أَوْ اطْرَحْهَا فِي مَسْجِدِ

الحديث الثالث عشر و المائتان: ضعيف.

و يدل على جواز البأس الحرير الصبيان، و على جواز افتراشه للرجال، و استحباب كون غلاف المصحف و المخده من ثياب الكعبه.

الحديث الرابع عشر و المائتان: مرسل كالموثق.

و قال فى الدروس: لا يجوز أخذ شىء من ترابه المسجد و حصاه، فلو فعل وجب رده إلى موضعه فى روايه محمد بن مسلم " و إلى مسجد " فى روايه زيد الشحام، و هى أشبه و الأولى على الأفضليه. انتهى.

أقول: يمكن حمل روايه محمد بن مسلم على ما إذا أخرجها اختيارا، و هذا على ما إذا أخرجها غفله، كما هو ظاهر الروايتين. و يمكن الجمع.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٤٨٦

[الحديث ٢١٥]

٢١٥ وَ عَنْهُ عَنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ رَجُلٍ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ إِنَّ رَجُلًا اسْتَشَارَنِي فِي الْحَجِّ وَ كَانَ ضَعِيفَ الْحَالِ فَأَشْرَفْتُ عَلَيْهِ أَلَّا يَحْجَّ فَقَالَ مَا أَخْلَقَكَ أَنْ تَمْرَضَ سَنَةً قَالَ فَمَرَضْتُ سَنَةً.

[الحديث ٢١٦]

٢١٦ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ النَّهْدِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ عَنْ أَبَانَ عَنْ ذَرِيحٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ مَنْ مَضَتْ لَهُ خَمْسُ سِنِينَ فَلَمْ يَفِدْ إِلَى رَبِّهِ وَ هُوَ مُوسِرٌ إِنَّهُ لَمَحْرُومٌ.

[الحديث ٢١٧]

٢١٧ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ يَوْمِ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ فَقَالَ هُوَ يَوْمُ النَّخْرِ وَ الْأَصْغَرِ الْعُمْرَةَ

الحديث الخامس عشر و المائتان: حسن أو موثق.

الحديث السادس عشر و المائتان: ضعيف على المشهور.

قوله: إنه لمحروم أى: عن الخير و السعاده.

الحديث السابع عشر و المائتان: حسن.

قوله عليه السلام: هو يوم النحر تفسير لليوم، أى: المراد باليوم الذى حصل فيه الأذان هو يوم النحر.

و المراد بالحج الأكبر مطلق الحج، لأنه أكبر بالنسبة إلى العمره، و العمره الحج الأصغر.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨ ص: ٤٨٧

[الحديث ٢١٨]

٢١٨ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْكُوفِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَّارَ عَنْ مُوسَى بْنِ الْقَاسِمِ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرِ الثَّانِي عَ قَدْ أَرَدْتُ أَنْ أَطُوفَ عَنْكَ وَ عَنْ أَبِيكَ فَقِيلَ لِي إِنَّ الْأَوْصِيَاءَ لَا يُطَافُ عَنْهُمْ فَقَالَ بَلَى طُفْ مَا أَمَكَّنَكَ فَإِنَّ ذَلِكَ حِرَاءٌ ثُمَّ قُلْتُ لَهُ بَعِيدَ ذَلِكَ بِنِثَالِ سِنِينَ إِنِّي كُنْتُ اسْتَأْذَنْتُكَ فِي الطَّوْفِ عَنْكَ وَ عَنْ أَبِيكَ فَأَذَنْتَ لِي فِي ذَلِكَ فَطُفْتُ عَنْكَ مَا شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ وَقَعَ فِي قَلْبِي شَيْءٌ فَعَمِلْتُ بِهِ قَالَ وَ مَا هُوَ قُلْتُ طُفْتُ يَوْمًا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ص فَقَالَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ وَ الْيَوْمَ الثَّانِي عَنِ امِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ع ثُمَّ طُفْتُ الْيَوْمَ الثَّلَاثَ عَنِ الْحَسَنِ ع وَ الْيَوْمَ الرَّابِعَ عَنِ الْحُسَيْنِ ع وَ الْيَوْمَ الْخَامِسَ عَنِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ ع وَ الْيَوْمَ السَّادِسَ عَنِ أَبِي جَعْفَرِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الْبَاقِرِ ع وَ الْيَوْمَ السَّابِعَ عَنِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ ع وَ الْيَوْمَ الثَّامِنَ عَنِ أَبِيكَ مُوسَى

ع وَ الْيَوْمَ التَّاسِعَ عَنْ أَبِيكَ عَلِيِّ بْنِ مُوسَى ع وَ الْيَوْمَ الْعَاشِرَ عَنْكَ يَا سَيِّدِي وَ هُوَ لِمَاءِ الَّذِينَ أُدِينُ اللَّهُ بِوَلَايَتِهِمْ فَقَالَ إِذْنٌ وَاللَّهِ
تَدِينُ اللَّهُ بِالَّذِينَ الَّذِي لَا يَقْبَلُ مِنَ الْعِبَادِ غَيْرَهُ قُلْتُ وَ رَبِّمَا طُفْتُ عَنْ أُمَّكَ فَاطِمَةَ ع وَ رَبِّمَا لَمْ أَطْفُ فَقَالَ اسْتَكْبَرُوا

و قيل: إنما سمي الحج في تلك السنه الحج الأكبر، لأنه حج فيها المسلمون و المشركون، فممنع المشركون بعدها.

الحديث الثامن عشر و المائتان: صحيح.

و في بعض النسخ " عن الحسين بن علي الكوفي " و في بعض النسخ كما في الكافي " عن الحسن " و في الكافي: قال: قلت لأبي جعفر الثاني. و هو الصواب، كما يقتضيه ما سيجيء من قوله: و اليوم العاشر عنك يا سيدي.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٤٨٨

مِنْ هَذَا فَإِنَّهُ أَفْضَلُ مَا أَنْتَ عَامِلُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

[الحديث ٢١٩]

٢١٩ وَ عَنْهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَهْلٍ بْنِ زِيَادٍ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ الْعَبَّاسِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَشْبَاطٍ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِنَا يُقَالُ لَهُ عَبْدُ
الرَّحْمَنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيِّدَانٍ قَالَ كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع إِذْ دَخَلَ عَلَيْهِ رَجُلٌ فَأَعْطَاهُ ثَلَاثِينَ دِينَارًا يَحُجُّ بِهَا عَنْ إِسْمَاعِيلَ وَ لَمْ
يُتْرِكْ شَيْئًا مِنَ الْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ إِلَّا اشْتَرَطَ عَلَيْهِ حَتَّى اشْتَرَطَ عَلَيْهِ أَنْ يَشْرِيَ فِي وَادِي مُحَسَّرٍ ثُمَّ قَالَ يَا هَيْدَا إِذَا أَنْتَ فَعَلْتَ هَيْدَا
كَانَ لِإِسْمَاعِيلَ حَجَّهَ بِمَا أَنْفَقَ مِنْ مَالِهِ وَ كَانَتْ لَكَ تِسْعٌ بِمَا أَنْعَبْتَ مِنْ بَدَنِكَ

و قال في الدروس: يستحب الطواف عن النبي صلى الله عليه و آله و الأئمة عليهم السلام، و عن الأبوين و الأهل و الإخوان.

قوله: فإنه أفضل لعل الأفضليه لأنه كان السائل و أمثاله الطواف

لسائر الأئمة عليهم السلام موافقا لطباعهم، مذعنين له، بخلاف الطواف لها صلوات الله عليها، فإنه كان عسرا عليهم و ما كان مثل ذلك من أحكام الشريعة يكون الإتيان به أهم و الثواب عليه أتم، كما ورد في عله فضل زياره الرضا عليه السلام: إنه لا يزوره إلا الخواص من الشيعة.

الحديث التاسع عشر و المائتان: ضعيف.

و يدل على رجحان ذكر الأعمال مفصله عند الاستئجار، و لعله عليه السلام إنما فعل ذلك للتعليم، و يدل على أن ثواب الأجير أكثر من ثواب صاحب المال إذا أتى بالحج صحيحا.

ملاذ الأخير في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٤٨٩

[الحديث ٢٢٠]

٢٢٠ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ أَقُومُ أُصِلِّي بِمَكَهَ وَ الْمَرْأَةُ بَيْنَ يَدَيَّ جَالِسَةً أَوْ مَارَةً فَقَالَ لَا بَأْسَ إِنَّمَا سُمِّيَتْ بِكَهَ لِأَنَّهَا تَبْكُ فِيهَا الرِّجَالُ وَ النِّسَاءُ.

[الحديث ٢٢١]

٢٢١ وَ عَنْهُ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنِ ابْنِ فَضَالٍ عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ مَيْمُونٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنِ الْحَطِيمِ فَقَالَ هُوَ مَا بَيْنَ الْحَجْرِ الْأَسْوَدِ وَ بَيْنَ الْبَابِ وَ سَأَلْتُهُ لِمَ سُمِّيَ الْحَطِيمَ فَقَالَ لِأَنَّ النَّاسَ يَحْطِمُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا

الحديث العشرون و المائتان: حسن.

و لا يبعد أن يفهم منه جواز صلاه الرجال و النساء معا فيها، و فيه إشكال.

و في القاموس: بكه خرقة و مزقه و فسخه، و فلانا زاحمه أو زحمه و رد نخوته و وضعه و عنقه دقها، و منه بكه لمكه، أو لما بين جبليةا، أو للمطاف لدقها أعتاق الجبابره، أو لازدحام الناس بها، و تباك تراكم و القوم ازدحموا.

الحديث الحادى و العشرون و المائتان: موثق.

و فى النهايه: يحطمكم الناس، أى: يدوسونكم و يزدحمون عليكم، و منه سمي حطيم الكعبه، و هو ما بين الركن و الباب. و قيل: هو الحجر المنخرج، سمي به لأن البيت رفع و ترك هو محطوما.

ملاذ الأخير في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٤٩٠

[الحديث ٢٢٢]

٢٢٢ وَعَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَمَّنْ حَدَّثَهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ وَهَيْبِ بْنِ حَفْصٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِنَّ الْقَائِمَ ع إِذَا قَامَ رَدَّ الْبَيْتَ الْحَرَامَ إِلَى أَسَاسِهِ وَرَدَّ مَسْجِدَ رَسُولِ اللَّهِ ص إِلَى أَسَاسِهِ وَرَدَّ مَسْجِدَ الْكُوفَةِ إِلَى أَسَاسِهِ وَقَالَ أَبُو بَصِيرٍ مَوْضِعَ التَّمَارِينَ مِنَ الْمَسْجِدِ.

[الحديث ٢٢٣]

٢٢٣ وَعَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَمَادٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ مَنْ خَرَجَ مِنَ الْحَرَمَيْنِ بَعْدَ ارْتِفَاعِ النَّهَارِ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ نُودِيَ مِنْ خَلْفِهِ لَا صَحْبَكَ اللَّهُ.

[الحديث ٢٢٤]

٢٢٤ وَعَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى وَغَيْرِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ يَحْيَى بْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ع قَالَ قُلْتُ جُعِلْتُ فِدَاكَ كَانَ عِنْدِي كَبْشٌ سَمِينٌ لِأَصْحَى بِهِ فَلَمَّا أَخَذْتُهُ وَأَضَجَعْتُهُ نَظَرَ إِلَيَّ فَرَحِمْتُهُ وَرَقِقْتُ لَهُ ثُمَّ إِنِّي ذَبَحْتُهُ قَالَ فَقَالَ لِي مَا كُنْتُ أَحِبُّ لَكَ أَنْ تَفْعَلَ لَا تُرَبِّينَ شَيْئًا مِنْ هَذَا ثُمَّ تَذَبَحُهُ

الحديث الثاني والعشرون والمائتان: مرسل.

الحديث الثالث والعشرون والمائتان: مجهول.

وقال في الدروس: يكره أن يخرج من الحرمين بعد ارتفاع النهار قبل أن يصلى الظهرين.

الحديث الرابع والعشرون والمائتان: مجهول.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٤٩١

[الحديث ٢٢٥]

٢٢٥ وَعَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ فَضَالٍ وَالحَجَّالِ عَنْ ثَعْلَبَةَ عَنْ أَبِي خَالِدِ الْقَمَّاطِ عَنْ عَبْدِ الْخَالِقِ الصَّيْقَلِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ - وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا فَقَالَ لَقَدْ سَأَلْتَنِي عَنْ شَيْءٍ مَا سَأَلْتَنِي عَنْهُ أَحَدٌ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ قَالَ مَنْ أَمَّ هَذَا الْبَيْتَ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ الْبَيْتُ الَّذِي أَمَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ وَعَرَفْنَا أَهْلَ الْبَيْتِ حَقَّ مَعْرِفَتِنَا كَانَ آمِنًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ.

[الحديث ٢٢٦]

٢٢٦ سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَا يَتَّبِعُنِي لِأَحَدٍ أَنْ يَحْتَبِيَ قُبَالَهُ الْبَيْتِ

و حمل على الكراهه.

الحديث الخامس والعشرون والمائتان: صحيح.

و الظاهر أن عبد الخالق هو ابن عبد ربه.

الحديث السادس والعشرون والمائتان: ضعيف.

قوله عليه السلام: أن يحتبى فى القاموس: احتبى بالثوب اشتمل أو جمع بين ظهره و ساقيه.

و قال فى الدروس: يكره الاحتباء قبالة البيت و استدباره.

و قال الفاضل التستري رحمه الله: كأنه من الاحتباء، قيل: إنه جمع الظهر إلى الركبتين بعمامه أو اليدين، و الاسم الحبوّه. و بالجمله فى الدروس أنه يكره الاحتباء للمحرم و فى المسجد الحرام.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٤٩٢

[الحديث ٢٢٧]

٢٢٧ وَ رُوِيَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ وَ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى ع أَنَّهُمَا قَالَا مَنْ سَهَا عَنِ السَّعْيِ حَتَّى يَصِيرَ مِنَ السَّعْيِ عَلَى بَعْضِهِ أَوْ كُلِّهِ ثُمَّ ذَكَرَ فَلَا يَصْرِفُ وَجْهَهُ مُنْصَرِفًا وَ لَكِنْ يَرْجِعُ الْقَهْقَرَى إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي يَجِبُ فِيهِ السَّعْيُ.

[الحديث ٢٢٨]

٢٢٨ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ لَيْسَ يَتَّبِعِي لِأَحَدٍ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ تَرْبِهِ مَا حَوْلَ الْبَيْتِ وَ إِنْ أَخَذَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ رَدَّهُ

الحديث السابع والعشرون والمائتان: مرسل.

قوله عليه السلام: من سها عن السعى أى: الهرولة.

و قال فى المدارك: القهقرى الرجوع إلى خلف قاله فى القاموس، و هذا الحكم - أعنى تدارك الهرولة على هذا الوجه مع النسيان - ذكره الشيخ و جمع من الأصحاب، و مستنده ما رواه الشيخ مرسلا.

و ظاهر الرواية المنع من الرجوع بالوجه، لكنها قاصره من حيث السند عن إثبات التحريم، بل يمكن المناقشه فى أصل الحكم

لضعف مستنده، و استحباب العود مخصوص بمن ذكرها في ذلك الشوط، أم يرجع إلى الشوط الذي نسيها فيه، و إن تجاوزه وجهان، أظهرهما: الأول.

الحديث الثامن و العشرون و المائتان: صحيح.

و حمل على ما سوى القمامه، و يمكن الجمع بينه و بين ما تقدم زائدا على

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٤٩٣

[الحديث ٢٢٩]

٢٢٩ أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مَهْزِيَارٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْوَانَ قَالَ رَأَيْتُ يُوسُفَ بْنَ مَيْمَنَةَ يَسْأَلُ أَبَا الْحَسَنِ ع - عَنْ الرَّجُلِ إِذَا حَضَرَتْهُ صَيْلَمَةُ الْفَرِيضَةِ وَ هُوَ فِي الْكَعْبَةِ فَلَمْ يُمَكِّنْهُ الْخُرُوجَ مِنَ الْكَعْبَةِ فَقَالَ اسْتَلْقَى عَلَيَّ قَفَاهُ وَ صَلَّى إِيمَاءً وَ ذَكَرَ قَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ فَأَيْسَمَا تَوَلَّوْا فَنَمَّ وَجْهَ اللَّهِ.

[الحديث ٢٣٠]

٢٣٠ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصِيرٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ نَعِيمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَمَّا زَادُوا فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ عَنِ الصَّلَاةِ فِيهِ فَقَالَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ وَ إِشِيمَاعِيلَ ع حَدَا الْمَسْجِدَ مَا بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ فَكَانَ النَّاسُ يَحْجُونَ مِنَ الْمَسْجِدِ إِلَى الصَّفَا

ما مر، بتخصيص هذا بالتراب و ما مر بالحصاه.

الحديث التاسع و العشرون و المائتان: مجهول.

و فيه الصلاة في الكعبة مستلقيا إيماء، و لم أر قائلًا به، بل قال به بعض الأصحاب في من كان على سطح الكعبة لا في جوفها، و يمكن حمله على السطح، لكنه بعيدا جدا.

الحديث الثلاثون و المائتان: صحيح.

و ظاهر هذا الخبر أن المسجد كان في زمنهما عليهما السلام أوسع منه الآن، بحيث كان المسعى داخلا فيه، فكانوا يحجون أي يقصدون من نفس المسجد إلى الصفا، إذ كان المسعى داخلا فيه، أو المراد سعه المطاف.

و المراد بقوله "يحجون" أي: يطوفون حول الكعبة إلى الصفا، أو المراد كانوا يحرمون للحج من المسجد إلى الصفا كما قيل.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٤٩٤

٢٣١ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ خَطَّ إِبْرَاهِيمُ ع بِمَكَّةَ مَا بَيِّنَ الْحَزُونَ إِلَى الْمَسْجِدِ فَذَلِكَ الَّذِي خَطَّ إِبْرَاهِيمُ ع يَعْنِي الْمَسْجِدَ

وقيل: أى كان المسجد الحرام بشكل الدائره، و كانت مسافه المحيط بقدر ما بين الصفا و المروه، فيكون من مركز الكعبه إلى منتهى المسجد من كل جانب بقدر سدس ما بينهما، لأن قطر الدائره قريب من ثلث المحيط، و لا يخفى ما فيه.

و قال فى الدروس: روى

أن حد المسجد ما بين الصفا والمروه. و روى أن خط إبراهيم ما بين الحزوره إلى المسعى. و روى جميل أن الصادق عليه السلام سئل عما زيد في المسجد أ من المسجد؟ قال: نعم إنهم لم يبلغوا مسجد إبراهيم وإسماعيل، و قال: الحرم كله مسجد.

الحديث الحادى و الثلاثون و المائتان: صحيح.

قوله عليه السلام: إلى السعى فى بعض النسخ و الكافى " إلى المسعى " و على ما فى الكتاب لعل المراد مبدأ السعى أى الصفا.

و فى النهايه: الحزوره موضع بمكه عند باب الحنطين، و هى بوزن قسوره، قال الشافعى: الناس يشددون الحزوره و الحديبيه، و هما مخفتان. انتهى.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٤٩٥

[الحديث ٢٣٢]

٢٣٢ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَخْيُوبٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَيْمُونٍ عَنِ جَعْفَرِ عَنْ أَبِيهِ ع قَالَ كَانَ الْمَقَامُ لَأَرْقًا بِالْبَيْتِ فَحَوَّلَهُ عُمَرُ.

[الحديث ٢٣٣]

٢٣٣ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ الْبُرْقِيِّ عَنْ أَضْرَمَ بْنِ حَوْشِبٍ عَنْ عِيسَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ ع قَالَ أُوْدِيَهُ الْحَرَمُ تَسِيلٌ فِي الْحِلِّ وَ أُوْدِيَهُ الْحِلُّ لَا تَسِيلٌ فِي الْحَرَمِ

و قال الوالد العلامة قدس الله سره: لا- يظهر من هاتين الروايتين أن المسعى الحال داخل فى المسجد، بحيث يكون له حكم المسجد، بل الظاهر أن المراد بهما طول المسجد، فيكون المسعى خارجا.

أو لم يكن لمسجد إبراهيم عليه السلام هذه الحرمه التى كانت لمساجدنا، سيما المسجد الحرام من عدم جواز دخول الجنب و الحائض و إدخال النجاسه فيها، كما يظهر من جواز سعى الجنب و الحائض و إزاله النجاسه فى المسعى و غيرهما، بل لا يظهر أن جميع المسجد الذى الآن مسجد يكون له حرمه المسجد الحرام.

الحديث الثانى و الثلاثون و المائتان: مجهول.

و هذه من بدعه المشهوره، و المكان الذى كان فيه سابقا هو المكان الذى تركوه منخفضا مقابل المقام، و ورد أن القائم عليه السلام يرده إلى ذلك المكان.

الحديث الثالث و الثلاثون و المائتان: مجهول.

و قد مر بعينه قبل ذلك بثلاث ورقات تقريبا.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٤٩٦

[الحديث ٢٣٤]

٢٣٤ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ وَ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ وَ عَلِيِّ بْنِ السُّنْدِيِّ وَ الْعَبَّاسِ كُلِّهِمْ عَنِ صَيْفَوَانَ عَنِ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَ أَقَامَ بِالْمَدِينَةِ عَشْرَ سِنِينَ لَمْ يَخِجْ ثُمَّ أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَ أَدَّ فِي النَّاسِ بِالْحِجِّ يَا تُوكَ رِجَالًا وَ عَلِيٌّ كُلُّ ضَامِرٍ يَأْتِيَنَّ مِنْ كُلِّ فَصْحٍ عَمِيقٍ فَأَمَرَ الْمُؤَدِّينَ أَنْ يُؤَدُّوا بِأَعْلَى

أَصْوَاتِهِمْ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ص يَحُجُّ مِنْ عَامِهِ هَذَا فَعَلِمَ بِهِ مَنْ حَضَرَ الْمَدِينَةَ وَ أَهْلَ الْعَوَالِي وَ الْأَعْرَابُ فَاجْتَمَعُوا فَحَجَّ رَسُولُ اللَّهِ ص وَ إِنَّمَا كَانُوا تَابِعِينَ يَنْتَظِرُونَ مَا يُؤْمَرُونَ بِهِ فَيُضِيْعُ نَعْوَنَهُ أَوْ يَصِيْبُ شَيْئًا فَيُضِيْعُ نَعْوَنَهُ فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ص فِي أَرْبَعِ بَقِيْنَ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ فَلَمَّا انْتَهَى إِلَى ذِي الْحُلَيْفَةِ - فَزَالَتِ الشَّمْسُ ثُمَّ اغْتَسَلَ ثُمَّ خَرَجَ حَتَّى أَتَى الْمَسْجِدَ الَّذِي عِنْدَ الشَّجَرَةِ فَصَلَّى فِيهِ الظُّهْرَ وَ عَزَمَ بِالْحَجِّ مُفْرِدًا وَ خَرَجَ حَتَّى انْتَهَى إِلَى الْبَيْدَاءِ عِنْدَ الْمَيْلِ الْأَوَّلِ فَصَفَّ النَّاسَ لَهُ سِمَاطَيْنِ فَلَبَّى بِالْحَجِّ مُفْرِدًا وَ سَاقَ الْهَدْيَ

الحديث الرابع و الثلاثون و المائتان: صحيح.

قوله تعالى وَ أَذِّنُ الْخُطَابَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آله، أَوْ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَ الْأَوَّلُ أَظْهَرَ مِنْ هَذَا الْخَبَرِ.

وَ قَالَ الْفَاضِلُ الْأُرْدَبِيلِيُّ قَدَسَ سِرُّهُ فِي آيَاتِ الْأَحْكَامِ: "يَأْتُوكَ" أَيْ يَجِيئُونَ إِلَيْكَ "رِجَالًا" أَيْ مَشَاهِدًا جَمْعَ رَاجِلٍ "وَ عَلِيٌّ كُلُّ ضَامِرٍ" وَ رِجَالًا عَلَى كُلِّ إِبِلٍ، حَالٌ مَعْطُوفَةٌ عَلَى الْحَالِ السَّابِقَةِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: رِجَالًا وَ رِجَالًا.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٤٩٧

سِتًّا وَ سِتِّينَ أَوْ أَرْبَعًا وَ سِتِّينَ حَتَّى انْتَهَى إِلَى مَكَّةَ فِي سَلْخِ أَرْبَعٍ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ

وَ الضَّامِرُ الْإِبِلُ الضَّعِيفُ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ مَا يَدْخُلُ مَكَّةَ إِبِلٌ وَ لَا غَيْرُهُ إِلَّا هَزَلَ "يَأْتِيَنَّ" صَفَهُ لِكُلِّ ضَامِرٍ، وَ يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ صَفَهُ لَهُ وَ لِرِجَالًا أَيْضًا "مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ" أَيْ: طَرِيقٍ بَعِيدٍ. انْتَهَى.

وَ فِي الصَّحَاحِ: الْفَجُّ الطَّرِيقُ الْوَاسِعُ بَيْنَ الْجَبَلَيْنِ وَ الْجَمْعُ فَجَاجٌ انْتَهَى.

وَ فِي النِّهَايَةِ: فِيهِ ذِكْرُ الْعَالِيَةِ وَ الْعَوَالِيِ، وَ هِيَ أَمَاكِنُ بِأَعْلَى أَرْضِي الْمَدِينَةِ وَ أَدْنَاهَا مِنَ الْمَدِينَةِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَمْيَالٍ وَ أَبْعَدَهَا مِنْ جِهَةِ نَجْدِ ثَمَانِيَةِ. انْتَهَى.

قوله عليه السلام:

مفردا أى: عن عمره، و الغرض نفى التمتع، لأنه صلى الله عليه و آله كان قارنا.

و قال الفاضل التستري رحمه الله: و كان فيه أن نيه الحج تكون فى مسجد الشجره، و التلبيه تكون بالبيداء، كما تقدم بعض التنبيه على ذلك، فعلى هذا فالاحتياط إعادته التلبيه فى البيداء.

و فى القاموس: سباط القوم بالكسر صفهم. انتهى.

و فى الصحاح: سباطان من النخل جانباه.

قوله: أو أربعا و ستين التردد باعتبار اختلاف الروايات، لأنه جمع بين الروايات و خلط بينها، كما

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٤٩٨

فَطَافَ بِالْبَيْتِ سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ وَ صَلَّى بِكَعْتَيْنِ خَلْفَ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ عِ ثُمَّ عَادَ إِلَى الْحَجَرِ فَاسْتَلَمَهُ وَ قَدْ كَانَ اسْتَلَمَهُ فِي أَوَّلِ طَوَافِهِ ثُمَّ قَالَتْ إِنَّ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَإِذْ يَدُؤُا بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ فَإِنَّ الْمُسْلِمِينَ كَانُوا يَطْنُونَ أَنَّ السَّعْيَ بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةَ شَيْءٌ صَنَعَهُ الْمُشْرِكُونَ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى إِنَّ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ

أومئ إليه فى السند.

ثم اعلم أن الخبر يدل على أن النبى صلى الله عليه و آله إنما ساق ستا أو أربعا و ستين، و ساق البقيه أمير المؤمنين عليه السلام. و الذى يظهر من سائر الأخبار أن النبى صلى الله عليه و آله ساق المائة، و جعل لأمر المؤمنين عليه السلام ستا أو أربعا و ثلاثين، و جعل البقيه لنفسه.

كما رواه فى الفقيه، قال: نزلت المتعه على النبى صلى الله عليه و آله عند المروه بعد فراغه من السعى، فقال: أيها الناس هذا جبرئيل، ثم ساق الحديث إلى قوله:

و أنت شريكى فى هدبى. على اختلاف فى ألفاظه.

ثم قال: و كان النبى صلى الله عليه و آله ساق

معه مائه بدنه، فجعل لعلی منها أربعا و ثلاثین و لنفسه ستا و ستین، و نحرها كلها بيده.

و ساق إلى أن قال: و كان على عليه السلام يفتخر على الصحابه، و يقول: من فيكم مثلى و أنا شريك رسول الله صلى الله عليه و آله في هديه، من فيكم مثلى و أنا الذى ذبح رسول الله صلى الله عليه و آله هدى بيده.

و روى أيضا فى الكافى بسند صحيح عن الحلبي عن أبى عبد الله عليه السلام قال: إن رسول الله صلى الله عليه و آله حين حج حجه الإسلام خرج فى أربع بقين من ذى القعدة حتى أتى الشجرة فصلى بها، ثم قاد راحلته حتى أتى البيداء فأحرم

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٤٩٩

الْبَيْتِ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا ثُمَّ أَتَى إِلَى الصَّفَا فَصَيَّعَ عَلَيْهِ فَاسْتَقْبَلَ الرُّكْنَ الْيَمَانِيَّ فَحَمِدَ اللَّهَ وَ أَثْنَى عَلَيْهِ وَ دَعَا مَقْدَارًا مَا يُقْرَأُ سُورَةُ الْبَقَرَةِ مُتَرَسِّلاً ثُمَّ

منها و أهل بالحج و ساق مائه بدنه.

و ساق الحديث مثل ما فى الكتاب إلى قوله: فانطلق- أى على عليه السلام- إلى رسول الله صلى الله عليه و آله مستفتيا، فقال رسول الله صلى الله عليه و آله:

يا على بأى شىء أهلت؟ فقال: أهلت بما أهل به النبى صلى الله عليه و آله.

فقال: لا- تحل أنت شريكى فى الهدى، و جعل له سبعا و ثلاثين و نحر رسول الله صلى الله عليه و آله ثلاثا و ستين- إلى آخر الخبر.

فيمكن حمل هذا الخبر على أن ما ساقه صلى الله عليه و آله لنفسه كان بضعا و ستين، و البقيه ساقها لعلی عليه السلام، بأنه جعل إحرامه

تابعاً لإحرامه.

وقوله عليه السلام بعد ذلك " وجاء على بأربع و ثلاثين " أى: من مكة بعد ما شاركه النبي صلى الله عليه وآله في هديه.

و فى القاموس: سلخ الشهر مضى كانسلخ. انتهى.

وقال الطيبي: الشعائر جمع شعيره و هى العلامه، أى: من أعلام مناسكه و متعبداته.

قوله عليه السلام: فاستقبل الركن اليمانى هذا غريب، و المعهود استقبال ركن الحجر، و لما كانا موافقين جهه الأمر هين.

قوله عليه السلام: مترسلاً أى: متأنياً.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٥٠٠

انْحَدَرَ إِلَى الْمَرْوَةِ فَوَقَفَ عَلَيْهَا كَمَا وَقَفَ عَلَى الصَّفَا حَتَّى فَرَغَ مِنْ سَبْعِيهِ ثُمَّ أَتَاهُ جَبْرِئِيلُ عَ وَهُوَ عَلَى الْمَرْوَةِ فَأَمَرَهُ أَنْ يَأْمُرَ النَّاسَ أَنْ يَجْلُوا إِلَّا سَائِقِ الْهُدَى فَقَالَ رَجُلٌ أَنْجَلْ وَ لَمْ نَفْرُغْ مِنْ مَنَاسِكَ كِنَا فَقَالَ نَعَمْ قَالَ فَلَمَّا وَقَفَ رَسُولُ اللَّهِ ص بِالْمَرْوَةِ بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنَ السَّعْيِ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ بِوَجْهِهِ فَحَمِدَ اللَّهَ وَ أَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ إِنَّ هَذَا جَبْرِئِيلُ عَ وَ أَوْمَى بِيَدِهِ إِلَى خَلْفِهِ يَأْمُرُنِي أَنْ أَمُرَ مَنْ لَمْ يَسُقْ هَدِيًّا أَنْ يَجْلُ وَ لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مِثْلَ مَا اسْتَدْبَرْتُ لَصَنَعْتُ مِثْلَ مَا أَمَرْتُكُمْ وَ لَكِنِّي سَقْتُ الْهُدَى وَ لَا يَتَّبِعِي لِسَائِقِ الْهُدَى أَنْ يَجْلُ حَتَّى يَبْلُغَ الْهُدَى مَحَلَّهُ قَالَ قَالَ لَهُ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ لَنُخْرِجَنَّ حُجَّاجًا وَ شُعُورُنَا تَقَطَّرُ فَقَالَ

ثم الظاهر أن الطواف و السعى اللذين فعلهما صلى الله عليه وآله الطواف و السعى للحج قدمهما، و الطواف الذى أتى به آخر طواف النساء، و لذا لم يذكر فيه السعى، فيدل على جواز التقديم للقارن و المفرد.

قوله صلى الله عليه وآله: و لو استقبلت من أمرى قال فى النهايه: أى لو عن لى

هذا الأمر الذى رأيتَه آخرا و أمرتكم به فى أول أمرى لما سقت الهدى، و إنما أراد بهذا القول تطيب قلوب أصحابه، لأنه كان يشق عليهم أن يحلوا و هو محرم، فقال لهم ذلك لئلا يجدوا فى أنفسهم و ليعلموا أن الأفضل لهم قبول ما دعاهم إليه، و أنه لو لا الهدى لفعله.

قوله عليه السلام: فقال له رجل هو عمر، و كذا الرجل الآتى، كما رواه الخاصه و العامه، و قد بسطنا الكلام

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٥٠١

لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَ أَمَا إِنَّكَ لَنْ تُؤْمِنَ بِعِيدِهَا أَيَّدًا فَقَالَ لَهُ سِرَاقَةُ بْنُ مَالِكِ بْنِ جُعْشَمِ الْكِنَانِيُّ يَا رَسُولَ اللَّهِ عَلَّمْنَا دِينَنَا كَأَنَّمَا خُلِقْنَا الْيَوْمَ فَهَذَا الَّذِي أَمَرْتَنَا بِهِ لِعَامِنَا هَذَا أَمْ لِمَا يَسْتَقْبَلُ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ص بَلْ هُوَ لِلْأَبَدِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ثُمَّ شَبَّكَ أَصَابِعَهُ بَعْضَهَا إِلَى بَعْضٍ وَقَالَ دَخَلَتِ الْعُمْرَةُ فِي الْحَجِّ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَقَدِمَ عَلَيَّ ع مِنَ الْيَمَنِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ص وَهُوَ بِمَكَّةَ فَدَخَلَ عَلَيَّ فَاطِمَةَ ع وَهِيَ قَدْ أَحَلَّتْ فَوَجَدَ رِيحًا

فى كتابنا الكبير.

قوله: و شعورنا تقطر كنايه عن غسل الجنابه و مقاربه النساء. و إخباره صلى الله عليه و آله بعدم إيمانه بذلك أبدا من جملة أخباره بالغيب، فإنه ما آمن به حتى مات، بل كان يقول على المنبر مرارا: متعتان كانتا على عهد رسول الله و أنا أحرمهما و أعاقب عليهما: متعه النساء، و متعه الحج.

قوله: سراقه بن مالك بن خثعم فى الكافى "جعشم" و كذا ضبطه العامه.

قوله: كانا خلقنا اليوم إذ بالعلم حياه القلوب و الأرواح، فإذا علم شريعته عظيمه من الدين، فصارت له حياه مجددته، فكأنه خلق

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٥٠٢

طَيْبَهُ وَ وَجَدَ عَلَيْهَا ثِيَابًا مَضِيَّةً بُوغَةً فَقَالَ مَا هَذَا يَا فَاطِمَةُ فَقَالَتْ أَمَرْنَا بِهَذَا رَسُولُ اللَّهِ ص فَخَرَجَ عَلَيَّ عِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ص مُسْتَفْتِيًا
مُحَرِّشًا عَلَى فَاطِمَةَ ع فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي رَأَيْتُ فَاطِمَةَ قَدْ أَحَلَّتْ وَ عَلَيْهَا ثِيَابٌ مَضِيَّةٌ بُوغَةً فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص أَنَا أَمَرْتُ النَّاسَ
بِذَلِكَ وَ أَنْتَ يَا عَلِيُّ بِمِ أَهَلَّتْ قَالَ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِهْلَالًا كَاهِلَالِ النَّبِيِّ ص

قوله: مستغينا فى الكافى: مستفتيا.

قوله: محرشا على فاطمه عليها السلام ليس هذا فى الكافى، و هو أصوب، و لعله من زيادات العامة لذكره فى رواياتهم.

قال فى النهايه: منه حديث على عليه السلام فى الحج " فذهبت إلى رسول الله صلى الله عليه و آله محرشا على فاطمه " أراد
بالتحريش هنا ذكر ما يوجب عتابه لها. انتهى.

و فى القاموس: التحريش الإغراء بين القوم.

قوله عليه السلام: إهلالا- يدل على أنه يجوز للإنسان أن يجعل تعيين إحرامه تابعا لإحرام غيره، و لا- خلاف فى أنه لو قال:
كإحرام فلان، و كان عالما بما ذا أحرم صح. و إن كان جاهلا، فقليل بالبطلان، و الأكثر على الصحة.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٥٠٣

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص كُنْ عَلَى إِحْرَامِكَ مِثْلِي وَ أَنْتَ شَرِيكِي فِي هَدْيِي قَالَ وَ نَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ ص بِمَكَّةَ - بِالْبَطْحَاءِ هُوَ وَ أَصْحَابُهُ وَ
لَمْ يَنْزِلِ الدُّورَ فَلَمَّا كَانَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ عِنْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ أَمَرَ النَّاسَ أَنْ يَغْتَسِلُوا وَ يُهْلُوا بِالْحَجِّ وَ هُوَ قَوْلُ اللَّهِ الَّذِي أَنْزَلَهُ عَلَى نَبِيِّهِ
ص - فَاتَّبِعُوا مَلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا فَخَرَجَ النَّبِيُّ ص وَ أَصْحَابُهُ مُهْلِينَ بِالْحَجِّ حَتَّى أَتَوْا مِنِّي فَصَلَّى الظُّهْرَ وَ العَصْرَ وَ المَغْرِبَ وَ

الْعِشَاءِ الْآخِرَةَ وَالْفَجْرَ ثُمَّ غَدَا وَ النَّاسُ مَعَهُ وَ كَانَتْ قُرَيْشُ تُفِيضُ مِنَ الْمُرْدَلِفَةِ وَ هِيَ جَمْعٌ وَ يَمْنَعُونَ النَّاسَ أَنْ يُفِيضُوا مِنْهَا فَأَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ص وَ قُرَيْشٌ تَرْجُو أَنْ تَكُونَ إِفَاضَتُهُ مِنْ حَيْثُ كَانُوا يُفِيضُونَ فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى

فإن انكشف الحال قبل الطواف، كما اتفق لأمر المؤمنين عليه السلام، فالأمر واضح. و إن استمر الاشتباه لموت أو غيبه، قال الشيخ يتمتع احتياطا للحج و العمره، لأنه إن كان متمتعا فقد وافق، و إن كان غيره فالعدول منه جائز.

و قال السيد في المدارك: و هو غير جيد، لأن العدول إنما يسوغ في حج الأفراد خاصة إذا لم يكن متعينا عليه. انتهى.

أقول: قوله "كإحرام فلان" لا يكون مع سياق الهدى، و معه ينحصر في الأفراد و التمتع، و من تعين عليه الأفراد أو التمتع لا يجوز له الإحالة على غيره في نوع الحج، فلا بد من عدم التعيين، فظهر أن قول الشيخ جيد.

و قيل بالتخير حينئذ، كما في حالة الإطلاق و نسيان ما أحرم به. و قيل: بالبطلان.

قوله عليه السلام: و هو قول الله في القرآن في سورة آل عمران "فَاتَّبِعُوا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَ مَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٥٠٤

نَبِيِّهِ ص ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ وَ اسْتَغْفِرُوا اللَّهَ يَغْنَى إِبْرَاهِيمَ

إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ " إلى قوله تعالى " وَ لِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ "

و في الكافي: فاتبعوا ملة أبيكم إبراهيم. و ليس في القرآن هكذا، بل في سورة الحج " وَ مَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ ". و ما هنا أظهر بتبديل الواو بالفاء.

و لعل المعنى أن هذه الآية نزلت في

حج التمتع، أو حج التمتع داخل في تلك المله، و كان في شرعه صلى الله عليه و آله حج التمتع.

قوله تعالى ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ قَالَ الْبِضَاوِيُّ: أى: من عرفه لا- من المزدلفه، و الخطاب مع قريش، كانوا يقفون بجمع و سائر الناس بعرفه، و يرون ذلك ترفعا عليهم، فأمرُوا بأن يساووهم.

و قيل: من مزدلفه إلى منى بعد الإفاضه من عرفه إليها، و الخطاب عام، و قرأ الناس بالكسر، أى: الناسى، يريد آدم من قوله تعالى "فَنَسِيَ"، و المعنى أن الإفاضه من عرفه شرع قديم فلا تغيروه. انتهى.

و قال فى مجمع البيان بعد ذكر الوجه الأول: إن فى المقام سؤالاً، و هو أن "ثم" للترتيب، فما معنى الترتيب هاهنا؟ و قد روى أصحابنا فى جوابه أن هاهنا تقديماً و تأخيراً، و تقديره: لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ، ثُمَّ أَفِيضُوا

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٥٠٥

وَ إِسْمَاعِيلَ وَ إِسْحَاقَ عِ فِي إِفَاضَتِهِمْ مِنْهَا وَ مَنْ كَانَ بَعْدَهُمْ فَلَمَّا رَأَتْ قُرَيْشٌ أَنَّ قُبَّةَ رَسُولِ اللَّهِ ص قَدْ مَضَتْ كَأَنَّهُ دَخَلَ فِي أَنْفُسِهِمْ شَيْءٌ لِلَّذِي كَانُوا يَرْجُونَ مِنَ الْإِفَاضَةِ مِنْ مَكَانِهِمْ حَتَّى انْتَهَى إِلَى نِعْمَةٍ وَ هِيَ بَطْنُ عُرْنَةَ بِحِثَالِ الْأَرَاكِ فَضَرَبَ قُبَّتَهُ وَ ضَرَبَ النَّاسُ أَحْبَبَتُهُمْ عِنْدَهَا فَلَمَّا زَالَتِ الشَّمْسُ خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ص وَ مَعَهُ فَرَسُهُ وَ قَدِ اعْتَسَلَ وَ قَطَعَ التَّلْبِيَةَ حَتَّى وَقَفَ بِالْمَسِيِّ جِدِ فَوَعِظَ النَّاسَ وَ أَمَرَهُمْ وَ نَهَاهُمْ ثُمَّ صَلَّى الظُّهْرَ وَ الْعَصِيرَ بِأَذَانٍ وَاحِدٍ وَ إِقَامَتَيْنِ ثُمَّ مَضَى إِلَى الْمَوْقِفِ فَوَقَفَ بِهِ فَجَعَلَ النَّاسُ يَبْتَدِرُونَ أَحْفَافَ نَاقَتِهِ يَقْفُونَ إِلَى جَنْبِهَا فَفَعَلُوا مِثْلَ ذَلِكَ فَقَالَ أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّهُ لَيْسَ مَوْضِعُ أَحْفَافِ نَاقَتِي الْمَوْقِفِ وَ

لَكِنْ هَذَا كُلُّهُ مَوْقِفٌ وَ أَوْمَى بِيَدِهِ إِلَى الْمَوْقِفِ فَتَفَرَّقَ النَّاسُ وَ فَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ بِمُزْدَلِفَةَ فَوَقَفَ حَتَّى وَقَعَ الْقُرْصُ قُرْصُ الشَّمْسِ ثُمَّ أَفَاضَ وَ أَمَرَ النَّاسَ بِالِدَّعَةِ حَتَّى إِذَا انْتَهَى إِلَى الْمُزْدَلِفَةِ وَ هِيَ الْمَشْعَرُ الْحَرَامُ فَصَلَّى الْمَغْرِبَ وَ الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ بِأَذَانٍ وَاحِدٍ وَ إِقَامَتَيْنِ ثُمَّ أَقَامَ حَتَّى صَلَّى فِيهَا الْفَجْرَ وَ عَجَلَ ضِعْفًا بَيْنَ هَاشِمٍ بِاللَّيْلِ وَ أَمَرَهُمْ أَنْ لَا يَزُمُوا الْجُمْرَةَ الْجُمْرَةَ الْعَقَبَةَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَلَمَّا أَضَاءَ لَهُ النَّهَارُ أَفَاضَ حَتَّى انْتَهَى إِلَى مَنَى فَرَمَى جُمْرَةَ الْعَقَبَةِ وَ كَانَ الْهَدْيُ الَّذِي جَاءَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَ أَرْبَعًا وَ سِتِّينَ أَوْ سِتًّا وَ سِتِّينَ وَ جَاءَ عَلِيُّ عَ بِأَرْبَعٍ وَ ثَلَاثِينَ أَوْ سِتِّ وَ ثَلَاثِينَ فَنَحَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَ مِنْهَا سِتًّا وَ سِتِّينَ وَ نَحَرَ عَلِيُّ عَ أَرْبَعًا

مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ، فَإِذَا أَفْضُتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَادْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ.

وقال في الكشاف ما حاصله: موقع "ثم" هاهنا موقعها في قولك "أحسن إلى الناس ثم لا تحسن إلى غير كريم" لما سبق من دلالة "فإذا أفضتكم" على أن الإفاضه تكون من عرفات، و أن معنى "ثم أفيضوا" ليكن أفاضتكم من حيث أفاض

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٥٠٦

وَ ثَلَاثِينَ يَدَنَّهُ وَ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَ أَنْ يُؤْخَذَ مِنْ كُلِّ يَدَنِهِ مِنْهَا حِذْوَةٌ مِنْ لَحْمٍ ثُمَّ تُطْرَحَ فِي بُرْمِهِ ثُمَّ تُطْبَخُ فَأَكَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَ مِنْهَا وَ عَلِيُّ عَ وَ حَسَنًا مِنْ مَرْقِهَا وَ لَمْ يُعْطِ الْجَرَارِينَ جُلُودَهَا وَ لَا جِلَالَهَا وَ لَا قَلَائِدَهَا وَ تَصَدَّقَ بِهِ وَ حَلَقَ وَ زَارَ الْبَيْتَ وَ رَجَعَ إِلَى مَنَى فَأَقَامَ بِهَا حَتَّى كَانَ الْيَوْمُ الثَّلَاثُ مِنْ آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ثُمَّ رَمَى الْجِمَارَ

وَنَفَرَ حَتَّى انْتَهَى إِلَى الْأَبْطَحِ فَقَالَتْ

الناس لا من المزدلفه، فكأنه قيل: أفيضوا من عرفات ثم لا تفيضوا من المزدلفه، ف "ثم" للدلالة على بعد ما بين الإفاضتين، لأن الأولى صواب والثانية خطأ، وبينهما بون بعيد.

قوله عليه السلام: جذوه من لحم في أكثر النسخ بالجيم والذال المعجمه، و هي مثلثة القطعه من النار.

وقال الجوهري: قال مجاهد في قوله تعالى " أَوْ جَذْوَهُ مِنَ النَّارِ "، أي:

قطعه. انتهى.

و في بعضها بالحاء المهمله، و لعله أظهر.

قال الفيروز آبادي: الحدوه بالكسر القطعه من اللحم.

وقال: البرمه بالضم قدر من الحجاره.

وقال: حسي زيد الماء شربه شيئا بعد شىء.

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٥٠٧

لَهُ عِيَاشُهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ تَرْجِعُ نِسَائُوكَ بِحَجَّهِ وَعُمْرَهُ مَعًا وَأَرْجِعُ بِحَجَّهِ فَأَقَامَ بِالْأَبْطَحِ وَبَعَثَ مَعَهَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي بَكْرٍ إِلَى التَّنْعِيمِ فَأَهْلَتْ بِعُمْرِهِ ثُمَّ جَاءَتْ فَطَافَتْ بِالْبَيْتِ وَصَلَّتْ رَكَعَتَيْنِ عِنْدَ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ ع وَسَبَّحَتْ بَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ ثُمَّ أَتَتْ النَّبِيَّ ص فَارْتَحَلَ مِنْ يَوْمِهِ وَلَمْ يَدْخُلِ الْمَسْجِدَ وَلَمْ يُطْفِ بِالْبَيْتِ وَدَخَلَ مِنْ أَعْلَى مَكَّةَ - مِنْ عَقَبَةِ الْمَدْيَنِيِّينَ وَخَرَجَ مِنْ أَشْفَلِ مَكَّةَ مِنْ ذِي طَوًى

قوله عليه السلام: و لم يعط في الكافي " و لم يعطيا " و فيما سوى الجلود على الاستحباب، و فيها أيضا في غير الواجب على الاستحباب، و فيه على الوجوب كما هو المشهور.

قوله: فقالت له عائشه إنما قالت ذلك لأنها كانت حاضت و لم يمكنها التمتع، و ظاهره عدم طواف النساء في العمره المفرده، و يمكن حملة على التقية. و إدخاله في قوله " و طافت " أولا بعيد.

اصفهانى، مجلسى دوم، محمد باقر بن محمد تقى، ملاذ الأختيار فى

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار؛ ج ٨، ص: ٥٠٧

و ظاهره أن النبى صلى الله عليه و آله لم يعتمر، لأنه كان اعتمر قبل ذلك، بل الظاهر أن حجه صلى الله عليه و آله كان حجا مندوبا، و يدل على عدم تأكيد استحباب طواف الوداع بعد العود، و على استحباب الدخول من أعلى مكة و الخروج من أسفلها كما مر.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٥٠٨

[الحديث ٢٣٥]

٢٣٥ يَعْقُوبُ بْنُ يَزِيدَ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الَّذِي كَانَ عَلَى بُدْنِ رَسُولِ اللَّهِ ص نَاجِيَهُ بْنُ جُنْدَبِ الْخُزَاعِيِّ الْأَسْلَمِيِّ وَالَّذِي حَلَقَ رَأْسَ النَّبِيِّ ص يَوْمَ الْحُدَيْبِيَةِ - خِرَاشُ بْنُ أُمَيَّةَ الْخُزَاعِيِّ وَالَّذِي حَلَقَ رَأْسَ النَّبِيِّ ص فِي حَجَّتِهِ مَعْمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَارِثَةَ بْنِ نَضْرٍ بْنِ عَوْفِ بْنِ عَوِيحِ بْنِ عَيْدِيِّ بْنِ كَعْبٍ قَالَ وَ لَمَّا كَانَ فِي حَجَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ص وَ هُوَ يَخْلُقُهُ قَالَتْ قُرَيْشٌ أَيْ مَعْمَرُ أُذُنُ رَسُولِ اللَّهِ ص فِي يَدِكَ وَ فِي يَدِكَ الْمَوْسَى فَقَالَ مَعْمَرٌ وَ اللَّهُ إِنِّي لَأَعُدُّهُ فَضْلاً مِنْ اللَّهِ عَظِيماً عَلَى قَالٍ وَ كَانَ مَعْمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ هُوَ الَّذِي يَزْحَلُ لِرَسُولِ اللَّهِ ص فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ص يَا مَعْمَرُ إِنَّ الرَّحْلَ اللَّيْلَةَ يَسْتَرْحِي فَقَالَ مَعْمَرُ يَا أَبَى أَنْتَ وَ أُمِّي لَقَدْ شَدَدْتُهُ كَمَا كُنْتُ أَشُدُّهُ وَ لَكِنْ بَعْضُ مَنْ حَسَدَنِي مَكَانِي مِنْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَادَ أَنْ تَسْتَبْدِلَ بِي فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص مَا كُنْتُ لَأَفْعَلَ

الحديث الخامس و الثلاثون و المائتان: صحيح.

قوله: أذن رسول الله

ظرف، أو بضميتين أريد به العضو المخصوص، تسميه للكل باسم الجزء، و غرضهم أنك تقدر على فتله، و لذا كانوا يكرهون الحلق.

و فى الفقيه: و كان معمر بن عبد الله يرحل شعره. و لعله بعد التصحيف ألحق شعره به، و الرحل للبعير كالسرج للدابة، يقال: رحل البعير يرحل رحلا إذا شد على ظهره الرحل.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٥٠٩

[الحديث ٢٣٦]

٢٣٦ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَالٍ عَنْ عِيْسَى الْفَرَّاءِ عَنِ ابْنِ أَبِي يَعْفُورٍ أَوْ عَنْ زُرَّارَةَ الشَّكِّ مَنِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قَالَ حَجَّ رَسُولُ اللَّهِ ص عَشْرَ حَجَجٍ مُسْتَسِرًّا كُلَّهَا يَمُرُّ بِالْمَأْمِنِينَ فَيَنْزِلُ فَيَبُولُ.

[الحديث ٢٣٧]

٢٣٧ وَ عَنْهُ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ أُسَيْلَمَ الْمَكِّيِّ عَنْ عِمَامِ بْنِ وَائِلَةَ أَنَّهُ قِيلَ لَهُ كَمْ حَجَّ رَسُولُ اللَّهِ قَالَ عَشْرًا أَمَا سَمِعْتُمْ بِحَجَّةِ الْوَدَاعِ فَهَلْ يَكُونُ وَدَاعٌ إِلَّا وَقَدْ حَجَّ قَبْلَهُ.

[الحديث ٢٣٨]

٢٣٨ عَنْهُ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ حَجَّ رَسُولُ اللَّهِ ص عَشْرِينَ حَجَّةً.

[الحديث ٢٣٩]

٢٣٩ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ عَنِ فَضَالَةَ عَنْ أَبَانَ عَنِ الْفَضْلِ أَبِي الْعَبَّاسِ

الحديث السادس و الثلاثون و المائتان: مجهول.

و قد مر الخبر بعينه، و لم يكن فيه الشك بين أبى يعفور و زرارته.

الحديث السابع و الثلاثون و المائتان: مجهول.

و قد مضى بتغيير يسير فى أول السند.

الحديث الثامن و الثلاثون و المائتان: موثق.

و قد مضى بعينه.

الحديث التاسع و الثلاثون و المائتان: موثق كالصحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨ ص: ٥١٠

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ - وَ اتَمُّوا الْحَجَّ وَ الْعُمْرَةَ لِلَّهِ قَالَ هُمَا مَفْرُوضَتَانِ. □

[الحديث ٢٤٠]

٢٤٠ وَ عَنْهُ عَنِ الْحُسَيْنِ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ عَنِ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ - وَ لِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مِنَ اسْتِطَاعٍ إِلَيْهِ سَبِيلًا قَالَ يَمْشِي إِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ قُلْتُ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْمَشْيِ قَالَ يَمْشِي وَ يَزُكُّ قُلْتُ لَا يَقْدِرُ عَلَى ذَلِكَ قَالَ يَخْدُمُ الْقَوْمَ وَ يَخْرُجُ مَعَهُمْ. □

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ هَذَا الْخَبْرُ مَحْمُولٌ عَلَى الْإِسْتِحْبَابِ بِدَلَالِهِ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْأَخْبَارِ

[الحديث ٢٤١]

٢٤١ أَحْمَدُ عَنِ الْحُسَيْنِ عَنِ النَّضْرِ عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ ع عَنْ رَجُلٍ نَذَرَ أَنْ يَمْشِيَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ فَمَشَى أَوْ يُجْزِيهِ عَنْ حَجِّهِ الْإِسْلَامَ قَالَ نَعَمْ

الحديث الأربعون و المائتان: ضعيف.

قوله عليه السلام: يمشى لم يقل به أحد إلا- فى القريب الذى لا يحتاج إلى الراحله لقرب المسافه، أو المكى و إن كان موافقا لعموم الآيه.

و يمكن حمله على من استقر الحج فى ذمته، أو على التقيه.

الحديث الحادى و الأربعون و المائتان: صحيح.

و حمل على ما إذا كان مستطيعا و كان غرضه المشى فى ضمن أى حج كان، و قد مر بعض القول فيه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨ ص: ٥١١

[الحديث ٢٤٢]

٢٤٢ عَنْهُ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَارٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ حَجَّ عَنْ غَيْرِهِ أَوْ يُجْزِيهِ ذَلِكَ عَنْ حَجِّهِ الْإِسْلَامَ قَالَ نَعَمْ.

[الحديث ٢٤٣]

٢٤٣ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرِ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ مَنْ كَانَ مُؤْمِنًا فَحَجَّ وَعَمَلَ فِي إِيْمَانِهِ ثُمَّ قَدْ أَصَابَتْهُ فِي إِيْمَانِهِ فِتْنَةٌ فَكَفَرَ ثُمَّ تَابَ وَآمَنَ قَالَ يُحْسَبُ لَهُ كُلُّ عَمَلٍ صَالِحٍ عَمِلَهُ فِي إِيْمَانِهِ وَ لَا يَبْطُلُ مِنْهُ شَيْءٌ.

[الحديث ٢٤٤]

٢٤٤ أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَالٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَعْقُوبَ الْهَاشِمِيِّ عَنْ مَرْوَانَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ حَرِيْزٍ عَنْ بُرَيْدٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع فَقُلْتُ إِنَّ

الحديث الثاني و الأربعون و المائتان: صحيح.

و حمل على أنه يجزى عنه ما دام معسرا.

الحديث الثالث و الأربعون و المائتان: ضعيف على المشهور.

و الظاهر الحسن بن علي، و هو الكوفي.

و يدل على أنه إذا رجع المرتد عن ارتداده يحسب له كل ما عمله.

و قال المحقق في الشرائع: لو حج المسلم ثم ارتد لم يعد على الأصح.

و قال في المدارك: خالف في ذلك الشيخ في المبسوط، فذهب إلى وجوب الإعادة، محتجا بأن ارتداده يدل على أن إسلامه لم يكن إسلاما، فلا يصح حجه.

الحديث الرابع و الأربعون و المائتان: مجهول.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٥١٢

رَجُلًا اسْتَوْدَعَنِي مَالًا فَهَلَكَ وَ لَيْسَ لُوْلَدِهِ شَيْءٌ وَ لَمْ يُحِجَّ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ قَالَ حُجَّ عَنْهُ فَإِنْ فَضَلَ شَيْءٌ فَأَعْطِهِمْ.

[الحديث ٢٤٥]

٢٤٥ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ وَ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ جَمِيعًا عَنْ عَلِيٍّ عَنْ فَضَالَةَ عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ سَلَمَةَ أَبِي حَفْصٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ أَبِيهِ ع أَنَّ رَجُلًا أَتَى عَلِيًّا ع وَ لَمْ يُحِجَّ قَطُّ فَقَالَ إِنِّي كُنْتُ كَثِيرَ الْمَالِ وَ فَرَطْتُ فِي الْحَجِّ حَتَّى كَبُرَ سِنِّي قَالَ فَتَشْتَبِيعُ الْحَجِّ قَالَ لَا فَقَالَ لَهُ عَلِيُّ ع إِنْ شِئْتَ فَجَهِّزْ رَجُلًا ثُمَّ ابْعَثْهُ يُحِجَّ عَنْكَ

و قد مضى بسند صحيح عن حريز.

الحديث الخامس و الأربعون و المائتان: مجهول.

و قال المحقق فى الشرائع: هل تجب الاستنابه مع المانع من مرض أو عدو؟

قيل: نعم، و هو المروى، و قيل: لا.

و قال فى المدارك: موضع الخلاف ما إذا

عرض المانع قبل استقرار الوجوب أما لو استقر ثم عرض المانع وجبت الاستنابه قولاً واحداً، والقول بوجوب الاستنابه للشيخ و
أبي الصلاح وابن الجنيد وابن البراج وغيرهم. وقال ابن إدريس لا- تجب واستقر به المختلف، والمعتمد الأول، للأخبار
الكثيرة الداله عليه.

انتهى.

و ما جعله معتمدا أقوى، وإن كان ظاهر هذا الخبر الاستحباب، إذ الأخبار الداله على الوجوب أقوى.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٥١٣

[الحديث ٢٤٦]

٢٤٦ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ عَنِ الْقَاسِمِ عَنِ عَلِيِّ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ مُسْلِمٍ حَالَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْحِجِّ مَرَضٌ أَوْ أَمْرٌ يَعْذِرُهُ اللَّهُ
فِيهِ قَالَ عَلَيْهِ أَنْ يُحِجَّ عَنْهُ مِنْ مَالِهِ صَرُورَةً لَأَمَالٍ لَهُ.

[الحديث ٢٤٧]

٢٤٧ صَيْفُوَانُ بْنُ يَحْيَى عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ ع أَمَرَ شَيْخًا كَبِيرًا لَمْ يُحِجَّ قَطُّ وَ لَمْ
يُطِقِ الْحِجَّ لِكِبَرِهِ أَنْ يُجَهَّزَ رَجُلًا يُحِجُّ عَنْهُ.

[الحديث ٢٤٨]

٢٤٨ حَمَادٌ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ مُحَمَّدٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الصَّرُورَةِ يُحِجُّ مِنَ الزَّكَاةِ قَالَ نَعَمْ.

[الحديث ٢٤٩]

٢٤٩ يَعْقُوبُ بْنُ يَزِيدَ عَنِ سُلَيْمَانَ بْنِ الْحُسَيْنِ كَاتِبِ عَلِيِّ بْنِ يَقْطِينٍ قَالَ أَحْصَيْتُ لِعَلِيِّ بْنِ يَقْطِينٍ مَنْ وَافَى عَنْهُ فِي عِيَامٍ وَاحِدٍ
خَمْسِمِائَةٍ وَخَمْسِينَ رَجُلًا أَقَلُّ مَنْ أَعْطَاهُ سَبْعِمِائَةٍ وَ أَكْثَرُ مَنْ أَعْطَاهُ عَشْرَةَ آلَافٍ

الحديث السادس والأربعون والمائتان: ضعيف.

الحديث السابع والأربعون والمائتان: صحيح.

الحديث الثامن والأربعون والمائتان: صحيح.

قوله عليه السلام: نعم أى: استحباباً إذا لم يستطع، و وجوباً إذا استطاع، و لا يدل على أن سبيل الله يشمل الحج، لجواز أن يعطى
من سهم الفقراء و يصرفه الفقير فى الحج، لكن الظاهر ذلك.

الحديث التاسع والأربعون و المائتان: مجهول.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٥١٤

[الحديث ٢٥٠]

٢٥٠ يَعْقُوبُ بْنُ يَزِيدَ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ ابْنِ أَبِي حَمْزَةَ وَ الْحُسَيْنِ بْنِ يَحْيَى عَمَّنْ ذَكَرَهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ أُعْطِيَ رَجُلًا مَالًا يَحُجُّ عَنْهُ فَمَاتَ قَالَ إِنْ مَاتَ فِي مَنْزِلِهِ قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ فَلَا يُجْزِيهِ عَنْهُ وَإِنْ مَاتَ فِي الطَّرِيقِ فَقَدْ أُجْزِيَ عَنْهُ.

[الحديث ٢٥١]

٢٥١ يَعْقُوبُ بْنُ يَزِيدَ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ ابْنِ أَبِي حَمْزَةَ وَ الْحُسَيْنِ بْنِ يَحْيَى عَمَّنْ ذَكَرَهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ أُعْطِيَ رَجُلًا مَالًا يَحُجُّ مِنْهُ فَخَرَجَ عَنْ نَفْسِهِ فَقَالَ هِيَ عَنْ صَاحِبِ الْمَالِ

الحديث الخمسون و المائتان: مرسل.

و فى الكافى: و الحسين بن عثمان. و هو الظاهر.

و لعله محمول على الحج المندوب، إذ لا خلاف فى أنه لا يجزى الواجب قبل الإحرام.

الحديث الحادى و الخمسون و المائتان: صحيح.

و لعله محمول على المندوب أيضا.

و قال فى الدروس: لو أحرم عنه ثم عدل إلى نفسه لغا العدول، فإن أتم الأفعال عن نفسه أجزأ عند الشيخ عن المنوب عنه، بناء على أن نية الإحرام كافية عن نية باقى الأفعال، و أن الإحرام يستتبع باقى الأفعال، و أن النقل فاسد لمكان النهى عنه، و تبعه فى المعترى دون الشرائع، و فى روايه ابن أبى حمزه " لو حج الأجير عن نفسه وقع عن المنوب " و هذا أبلغ من الأول. انتهى.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٥١٥

[الحديث ٢٥٢]

٢٥٢ يَعْقُوبُ بْنُ يَزِيدَ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عُثْمَانَ عَنِ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ حَجَّ فَاجْتَرَحَ فِي حَجِّهِ شَيْئًا يَلْزَمُهُ فِيهِ الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ أَوْ كَفَّارَةً قَالَ هِيَ لِلأَوَّلِ تَامَّةٌ وَ عَلَى هَذَا مَا اجْتَرَحَ

و قال فى المدارك: هى روايه ضعيفه شاذه متروكه الظاهر، فلا يمكن التعلق بها.

الحديث الثانى و الخمسون و المائتان: موثق.

و ذهب الأكثر إلى أنه إذا أفسد الأجير الحج و كان أجيرا لسنه معتنه، فهو مبنى على أن الأولى فرضه و الثانى عقوبه أو بالعكس، فعلى الأول فقد برئت ذمه المستأجر بإتمامه، و استحق الأجير أجره كما هو ظاهر الخبر. و

على الثاني كان الجميع لازماً للنائب و يستعاد منه الأجره.

و لو كانت الإجاره مطلقه، لم تنفسخ الإجاره و كان على الأجير الحج عن المستأجر بعد ذلك.

و اختلف الأصحاب فى أن قضاء الفاسد فى المطلقه على هذا التقدير هل يكون مجزياً عن حج النياه أو يجب إيقاع حج النياه بعد القضاء؟ فذهب الشيخ فى المبسوط و الخلاف إلى الثانى، و اختاره العلامة فى جملة من كتبه، و قواه فى المنتهى، و استقرب المحقق فى المعبر و علامه فى المختلف أجزاء القضاء عن المستأجر.

قال فى المعبر: و هذا القول موجود فى أحاديث أهل البيت عليهم السلام،

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٥١٦

[الحديث ٢٥٣]

٢٥٣ عَمَّا رُ السَّابِاطِيُّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ حَجَّ عَنْ آخَرَ وَ مَاتَ فِي الطَّرِيقِ قَالَ قَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ وَ لَكِنْ يُوصِي فَإِنْ قَدَرَ عَلَى رَجُلٍ يَزْكُبُ فِي رَحْلِهِ وَ يَأْكُلُ زَادَهُ فَعَلَّ.

[الحديث ٢٥٤]

٢٥٤ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ أَخَذَ ذَرَاهِمَ رَجُلٍ لِيُحِجَّ عَنْهُ فَأَنْفَقَهَا فَلَمَّا حَضَرَ أَوْانُ الْحَجِّ لَمْ يَقْدِرِ الرَّجُلُ عَلَى شَيْءٍ قَالَ يَحْتَالُ وَ يُحِجُّ عَنْ صَاحِبِهِ كَمَا ضَمِنَ سُئِلَ إِنْ لَمْ يَقْدِرْ قَالَ إِنْ كَانَ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ حَجَّةٌ - أَخَذَهَا مِنْهُ فَجَعَلَهَا لِلَّذِي أَخَذَ مِنْهُ الْحَجَّةَ.

[الحديث ٢٥٥]

٢٥٥ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بَشِيرٍ عَنِ الْأَحْوَلِ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ع فِي الرَّجُلِ يُعْطَى الْحَجَّةَ فَيَدْفَعُهَا إِلَى غَيْرِهِ قَالَ لَا بَأْسَ

و الآخر تخريج غير مستند إلى روايه، ثم ذكر هذه الروايه.

الحديث الثالث و الخمسون و المائتان: موثق.

و لعله محمول على ما إذا كان مأذوناً فى ذلك على قواعد القوم.

الحديث الرابع و الخمسون و المائتان: موثق.

و لا يدل على الإجزاء، بل على أنه يعطى ثواب حجه، مع أنه يحتمل أن يكون السؤال عن الحج المندوب.

الحديث الخامس و الخمسون و المائتان: مجهول.

و فى بعض النسخ " عن هيثم بن عيسى " و فى بعضها " عن عثمان بن عيسى " .

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٥١٧

[الحديث ٢٥٦]

٢٥٦ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ ذَرِيحِ الْمُخَارِبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ مَنْ مَاتَ وَلَمْ يَحِجَّ حَجَّهَ الْإِسْلَامَ مَا يَمْنَعُهُ مِنْ ذَلِكَ حَاجَةٌ تُجْحِفُ بِهِ أَوْ مَرَضٌ لَا يُطِيقُ مَعَهُ الْحَجَّ أَوْ سُلْطَانٌ يَمْنَعُهُ فَلْيَمْتَّ يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا وَقَالَ مَنْ مَضَتْ لَهُ خَمْسُ حَجَجٍ وَلَمْ يَفِدْ إِلَى رَبِّهِ وَهُوَ مُوسِرٌ إِنَّهُ لَمَحْرُومٌ.

[الحديث ٢٥٧]

٢٥٧ أَحْمَدُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع الْحَجُّ وَاجِبٌ عَلَى الرَّجُلِ وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ.

[الحديث ٢٥٨]

٢٥٨ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ عَنِ أَبِي الْجَهْمِ عَنْ أَبِي خَدِيجَةَ قَالَ كُنَّا مَعَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع وَ قَدْ نَزَلْنَا الطَّرِيقَ فَقَالَ تَرَوْنَ هَذَا الْجَبَلَ تَافِلًا إِنْ يَزِيدَ بَنَ مُعَاوِيَةَ لَعْنَهُمَا اللَّهُ لَمَا رَجَعَ مِنْ حَجِّهِ مُرْتَحِلًا إِلَى الشَّامِ ثُمَّ أَنْشَأَ يَقُولُ -

إِذَا تَرَكْنَا تَافِلًا يَمِينًا فَلَنْ نَعُودَ بَعْدَهَا سِينًا

لِلْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ مَا بَقِينَا

فَأَمَاتَهُ اللَّهُ قَبْلَ أَجَلِهِ

و قد مضى هذا الخبر بسند آخر عن الأحول قبل ذلك بإحدى عشر ورقة تقريبا.

الحديث السادس و الخمسون و المائتان: صحيح.

الحديث السابع و الخمسون و المائتان: ضعيف.

و حمل على ما إذا كان له زائدا عن الدين قدر الاستطاعة، أو على ما إذا استقر الحج فى ذمته ثم ذهب ماله.

الحديث الثامن و الخمسون و المائتان: مجهول.

[الحديث ٢٥٩]

٢٥٩ إبراهيم بن إسحاق النهأوندي عن عبد الله بن حماد الأنصاري عن محمد بن جعفر عن أبيه ع قال قال رسول الله ص يأتي على الناس زمان يكون فيه حج الملوكة نزهة وحج الأغنياء تجارة وحج المساكين مسأله.

[الحديث ٢٦٠]

٢٦٠ علي بن مهزيار عن فضاله عن معاوية بن عمارة عن أبي عبد الله ع قال قلت له رجل قتل رجلاً في الحبل ثم دخل الحرم فقال لا يقتل ولا يطعم ولا يثقب ولا يبائع ولا يؤوى حتى يخرج من الحرم فيقام عليه الحد قلت فما تقول في رجل قتل في الحرم أو سرق فقال يقيم عليه الحد صغراً إنّه لم ير للحرم حرمه وقد قال الله تعالى فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم يقول هذا في الحرم فقال - فلا عدوان إلا على الظالمين

و أبو الجهم هو ثوير بن أبي فاخته.

وقد مضى بسند آخر.

الحديث التاسع والخمسون والمائتان: ضعيف.

الحديث الستون والمائتان: صحيح.

وقد مضى قبل ذلك بإحدى عشر ورقة بسند آخر عن معاوية و كان صحيحاً أيضاً.

وقد مضى الخبران بعده أيضاً في هذا الموضوع بتغيير السند.

وقال الوالد العلامة برد الله مضجعه: الظاهر أن مراده عليه السلام بالاستشهاد

[الحديث ٢٦١]

٢٦١ يعقوب بن يزيد عن ابن أبي عمير عن حفص بن البختري عن أبي عبد الله ع قال ليس ينبغي لأهل مكة أن يجعلوا على دورهم أبواباً وذلك أن الحاج ينزلون معهم في ساحة الدار حتى يقضوا حجهم.

[الحديث ٢٦٢]

٢٦٢ عَلِيُّ بْنُ مَهْزِيَارٍ عَنْ فَضَالَةَ عَنِ الْعَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ لَا يَتَّبِعِي لِلرَّجُلِ أَنْ يُقِيمَ بِمَكَّةَ سَنَةً قُلْتُ كَيْفَ يَصْنَعُ قَالَ يَتَّحَوَّلُ عَنْهَا وَلَا يَتَّبِعِي لِأَحَدٍ أَنْ يَرْفَعَ بِنَاءً فَوْقَ الْكَعْبَةِ.

[الحديث ٢٦٣]

٢٦٣ أَحْمَدُ عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوَشَاءِ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا يَرْفَعُ

بالآية أنه إذا اعتدى في الحرم يعتدى عليه. وقوله "هذا في الحرم" بيان هذا المعنى، وأيده عليه السلام بآية أخرى.

و يحتمل أن يكون الاستشهاد بالآيتين بأن القصاص لازم بالآية الأولى، والجناية في الحرم إحداد و ظلم، فلا يراعى حرمة.

الحديث الحادي و الستون و المائتان: صحيح.

و يدل على شركة الحاج معهم في الساحة فقط، و لعله لكونهم أولى بالأعيان لإحداثهم فيها.

الحديث الثاني و الستون و المائتان: صحيح.

و قال الفاضل التستري رحمه الله: لعل فيه أنه إذا أطلق سته أشهر، اشترط فيه التوالى، فلا تحصل الإقامة الموجهة للتمام في غير بلده، إلا إذا أقام سته أشهر متواليه خلافا لبعضهم.

الحديث الثالث و الستون و المائتان: مرسل.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٥٢٠

الْحَدِيثُ عَنْ بَعْضِ الصَّادِقِينَ ع قَالَ التَّحْصِينُ بِالْحَرَمِ إِحْدَادٌ.

[الحديث ٢٦٤]

٢٦٤ الْبَرْقِيُّ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ حَفْصِ بْنِ الْبُخْتَرِيِّ عَنِ أَبِي هِلَالٍ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلَيْنِ افْتَتَلَا وَ هُمَا مُحْرِمَانِ - فَقَالَ سُبْحَانَ اللَّهِ بِنُسْ مَا صَنَعَا قُلْتُ فَقَدْ فَعَلَا فَمَا الَّذِي يَلْزُمُهُمَا قَالَ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا دَمٌ.

[الحديث ٢٦٥]

٢٦٥ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ خَالِدِ بْنِ جَرِيرٍ عَنِ أَبِي الرَّبِيعِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ خَرَجَ إِلَى مَكَّةَ وَ لَهُ فِي مَنَزِلِهِ حَمَامٌ طَيَّارَةٌ فَأَلْفَهَا طَيْرٌ مِنَ الصَّيْدِ وَ كَانَ مَعَ حَمَامِهِ قَالَ فَلْيَنْظُرْ أَهْلُهُ فِي الْمِقْدَارِ إِلَى الْوَقْتِ الَّذِي يَطْنُونُ أَنَّهُ يُحْرَمُ فِيهِ وَ لَا يَعْرِضُونَ لِذَلِكَ الطَّيْرِ وَ لَا يُغْزِعُونَهُ وَ يُطْعَمُونَهُ حَتَّى يَوْمِ النَّخْرِ وَ يَجِلَّ صَاحِبُهُمْ مِنْ إِحْرَامِهِ.

٢٦٦ عَلِيُّ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ

و لعله محمول على ما إذا علم أنه ينهتك به حرمة الحرم، أو يقال: تعطيل حدوداته و أحكامه بسبب الحرم منهي عنه.

الحديث الرابع و الستون و المائتان: مجهول.

الحديث الخامس و الستون و المائتان: مجهول.

و فى القاموس: و قد ألفه كعلمه ألفا بالكسر و الفتح و هو آلف، الجمع آلاف.

و فى الدروس: لا يزول ملكه عما نأى عنه من الصيد، و روى أبو الربيع عن الصادق عليه السلام فى رجل - إلخ.

الحديث السادس و الستون و المائتان: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٥٢١

خَرَجَ بِطَيْرٍ مِنْ مَكَّةَ حَتَّى وَرَدَ بِهِ الْكُوفَةَ كَيْفَ يَصْنَعُ قَالَ يَرُدُّهُ إِلَى مَكَّةَ فَإِنْ مَاتَ تَصَدَّقَ بِثَمَنِهِ.

٢٦٧ عَلِيُّ بْنُ مَهْزِيَارٍ عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ عَنْ مُعَاوِيَةَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ الْمَحْضُورُ غَيْرُ الْمَصْدُودِ وَ قَالَ الْمَحْضُورُ هُوَ الْمَرِيضُ وَ الْمَصِيْدُودُ هُوَ الَّذِي يَرُدُّهُ الْمُشْرِكُونَ كَمَا رَدُّوا رَسُولَ اللَّهِ ص لَيْسَ مِنْ مَرَضِ الْمَصِيْدُودِ تَحِلُّ لَهُ النِّسَاءُ وَ الْمَحْضُورُ لَا تَحِلُّ لَهُ النِّسَاءُ.

٢٦٨ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصِيرٍ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ مُحْرِمٍ انْكَسَرَتْ سَاقُهُ أَيْ شَيْءٌ حَلَّ لَهُ وَ أَيْ شَيْءٌ عَلَيْهِ قَالَ هُوَ حَلَالٌ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ فَقُلْتُ مِنَ النِّسَاءِ وَ الثِّيَابِ وَ الطَّيِّبِ فَقَالَ نَعَمْ مِنْ جَمِيعِ مَا يَحْرُمُ عَلَى الْمُحْرِمِ وَ قَالَ أَمَا مَا بَلَغَكَ قَوْلُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع - وَ حَلْنِي حَيْثُ حَبَسْتَنِي لِقَدْرِكَ الَّذِي قَدَرْتَ عَلَيَّ قُلْتُ أَضِلَّحَكَ اللَّهُ مَا تَقُولُ فِي الْحَجِّ قَالَ لَا بُدَّ أَنْ يَجِيَّ مِنْ قَابِلٍ قَالَ قُلْتُ فَأَخْبِرْنِي عَنِ الْمَحْضُورِ وَ الْمَصِيْدُودِ هُمَا سَوَاءٌ قَالَ لَا قُلْتُ فَأَخْبِرْنِي عَنِ النَّبِيِّ ص حِينَ رَدَّهُ الْمُشْرِكُونَ فَصَى عُمَرَتَهُ فَقَالَ لَا وَ لَكِنَّهُ اعْتَمَرَ بَعْدَ ذَلِكَ

الحديث السابع و الستون و المائتان: صحيح.

و قد مضى بروايه الحسين بن سعيد عن فضاله.

الحديث الثامن و الستون و المائتان: صحيح.

و ظاهره أن المحصور يحل من النساء أيضا إما مطلقا أو مع الاشتراط، و هو خلاف المشهور و الخبر السابق، و أنه إذا اشترط في إحرامه يتحلل عند الإحصار

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٥٢٢

[الحديث ٢٦٩]

٢٦٩ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ يُونُسَ قَالَ سَأَلْتُ أَيْمَانَ الْحَسَنِ الْمَأْوَلَ عَ عَنْ رَجُلٍ عَرَضَ لَهُ شَيْطَانٌ فَأَخَذَهُ يَوْمَ عَرَفَةَ قَبْلَ أَنْ يُعْرِفَ فَبَعَثَ بِهِ إِلَى مَكَّةَ فَحَبَسَهُ فَلَمَّا كَانَ يَوْمَ النَّحْرِ خَلَّى سَبِيلَهُ كَيْفَ يَصْنَعُ قَالَ يَلْحَقُ بِجَمْعٍ ثُمَّ يَنْصَرِفُ إِلَى مَنَى وَيَزِمِي وَيَذْبُحُ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ قُلْتُ فَإِنْ خَلَّى عَنْهُ يَوْمَ الثَّانِي كَيْفَ يَصْنَعُ قَالَ هَذَا مَصْدُودٌ عَنِ الْحَجِّ إِنْ كَانَ دَخَلَ مَكَّةَ مُتَمَتِّعًا بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَلْيَطْفُ بِالْبَيْتِ أُسْبُوعًا وَيَسْعَى أُسْبُوعًا وَيَحْلِقُ رَأْسَهُ

وَيَذْبُحُ شَاءَ وَإِنْ كَانَ دَخَلَ مَكَّهُ مُفْرِدًا لِلْحَجِّ فَلَيْسَ عَلَيْهِ ذَبْحٌ وَلَا حَلْقٌ

من غير هدى، كما ذهب إليه المرتضى و ابن إدريس و نقلا فيه الإجماع.

و يمكن حمله على أنه لا يلزمه التربص إلى أن يبلغ الهدى محله، كما ذهب إليه جماعه فى المشترط، و إن احتمل أن يكون المراد أن الاشتراط دليل على جواز الإحلال مطلقا، لأنه بعيد معنى و إن قرب لفظا. و ينبغى حمله على ما إذا لم يمكن حمله إلى مكة و أداءه المناسك محمولا أو بالاستنايه.

و يدل على الفرق بين المحصور و المصدود بوجوب القضاء على الأول دون الثانى.

و قال فى الدروس: لا يجب على المصدود إذا تحلل بالهدى من النسك المندوب حج و لا عمره، و لا يلزم من وجوب عمره بالفوات وجوبها بالتحلل، إذ ليس التحلل فواتا محضا.

الحديث التاسع و الستون و المائتان: موثق.

و لزوم الهدى على من صد عن التمتع حتى فاته خلاف المشهور، و حكى الشيخ عن بعض أصحابنا قولاً بالوجوب، و ظاهر الخبر عدم لزوم عمره لو فات

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٥٢٣

[الحديث ٢٧٠]

٢٧٠ مُحَمَّدُ بْنُ عِيَسَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ سُلَيْمَانَ قَالَ كَتَبْتُ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ عَ أَسْأَلُهُ عَنِ الْمَيْتِ يَمُوتُ بِيَمْنِي أَوْ بَعْرَفَاتٍ أَوْ مَنَى يُدْفَنُ بَعْرَفَاتٍ أَوْ يُنْقَلُ إِلَى الْحَرَمِ وَ أَيُّهُمَا أَفْضَلُ فَكَتَبَ عَ يُحْمَلُ إِلَى الْحَرَمِ فَيُدْفَنُ فَهُوَ أَفْضَلُ.

[الحديث ٢٧١]

٢٧١ عَلِيُّ بْنُ السُّنْدِيِّ عَنِ حَمَادٍ عَنْ حَرِيْزِ عَمَّنْ أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ كُلُّ مَيَّا خَافَ الْمُحْرِمُ عَلَى نَفْسِهِ مِنَ السَّبَّاحِ وَ الْحَيَّاتِ وَ غَيْرِهِمْ فَلْيَقْتُلْهُ

عنه الأفراد للتحلل، و هذا أيضا خلاف ما قال به الأصحاب.

و يمكن حمل الأول على الاستحباب، و الثانى على سقوط تأكيد استحباب الحلق، و سقوط استحباب الذبح لا سقوط العمره للتحلل.

قال فى الدروس: أوجب على بن بابويه و ابنه على المتمتع بالعمرة يفوته الموقفان العمرة و دم شاه، و لا شىء على المفرد سوى العمرة. انتهى.

و فى الكافى فى آخر الخبر " و لا شىء عليه " فىصير الحمل أبعد.

الحديث السبعون و المائتان: صحيح.

قوله: الوهم منى كأنه كلام محمد بن عيسى، أو على بن سليمان.

و الظاهر عرفات، لأن النقل إلى الحرم يدل على أنه مات خارجا عنه و منى داخله فيه.

الحديث الحادى و السبعون و المائتان: مرسل.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٥٢٤

وَ إِنْ لَمْ يُرِدْكَ فَلَا تُرِدْهُ.

[الحديث ٢٧٢]

٢٧٢ الحسن بن محبوب عن علي بن رئاب عن أبي عبيدة عن أبي عبد الله قال إذا أصاب المحرم الصيد ثم لم يجد ما يكفر من موضعه الذى أصاب فيه الصيد قوم جزأوه من النعم ذراهم ثم قومت الدراهم طعاما ثم جعل لكل مسكين نصف صاع فإن لم يقدر على طعام صام عن كل نصف صاع يوما.

[الحديث ٢٧٣]

٢٧٣ محمد بن الحسين عن محمد بن إسماعيل عن صالح بن عقبه بن يزيد عن عبد الملك عن أبي عبد الله ع فى رجل مر و هو محرم فى الحرم فأخذ عنز ظبييه فأحتلبها و شرب لبنها قال عليه دم و جزاء فى الحرم ثمن اللبن.

[الحديث ٢٧٤]

٢٧٤ الحسن بن محبوب عن علي بن رئاب عن أبي عبيدة قال سألت أبا جعفر ع عن رجل اشترى لرجل محرم بيض نعام فأكله المحرم فقال على

و قد مضى بسند صحيح عن حريز فى باب الكفارات.

الحديث الثانى و السبعون و المائتان: صحيح.

و قد مضى بعينه فى باب الكفارات مرويا عن الكلينى ياسناده عن ابن محبوب.

الحديث الثالث و السبعون و المائتان: ضعيف.

و قد مضى بعينه عن محمد بن الحسن عن محمد بن الحسين بن أبى الخطاب.

الحديث الرابع و السبعون و المائتان: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٥٢٥

الَّذِي اشْتَرَاهُ لِلْمُحْرَمِ فِدَاءً وَ عَلَى الْمُحْرَمِ فِدَاءٌ قُلْتُ وَ مَا عَلَيْهِمَا فَقَالَ عَلَى الْمُحْرَمِ الْجَزَاءُ قِيمَةُ الْبَيْضِ لِكُلِّ بَيْضَةٍ دِرْهَمٌ وَ عَلَى الْمُحْرَمِ لِكُلِّ بَيْضَةٍ شَاةٌ.

[الحديث ٢٧٥]

٢٧٥ عَلِيُّ بْنُ السُّنْدِيِّ عَنْ صَيْفَوَانَ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الْقُبْرَةِ وَ الْعُضِيِّ فُورٍ وَ الصَّغْوَةِ يَقْتُلُهَا الْمُحْرَمُ قَالَ عَلَيْهِ مُدٌّ مِنْ طَعَامٍ لِكُلِّ وَاحِدٍ.

[الحديث ٢٧٦]

٢٧٦ سُلَيْمَانُ بْنُ خَالِدٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَمَّا فِي الْقُمْرِيِّ وَ الدُّبْسِيِّ وَ السُّمَانِيِّ وَ الْعُضِيِّ فُورٍ وَ الثُّبُلِيِّ قَالَ قِيمَتُهُ فَإِنْ أَصَابَهُ وَ هُوَ مُحْرَمٌ فَقِيمَتَانِ لَيْسَ عَلَيْهِ دَمٌ

و قد مضى بعينه عن موسى بن القاسم عن ابن محبوب.

الحديث الخامس و السبعون و المائتان: مرسل.

و مضى بعينه عن موسى بن القاسم عن صفوان.

الحديث السادس و السبعون و المائتان: حسن.

و قد مضى بسند فيه جهاله عن سليمان.

و فى النهايه: الدبسى طائر صغير، قيل: هو ذكر السمام. قيل: إنه منسوب إلى طير دبس، و الدبسه لون بين السواد و الحمرة. و

قيل: إلى دبس الرطب، و ضمت داله فى النسب كدهرى و سهلى.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٥٢٦

[الحديث ٢٧٧]

٢٧٧ عَلِيُّ بْنُ السُّنْدِيِّ عَنْ صَيْفَوَانَ عَنْ عَبِيدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَ عَنْ رَجُلَيْنِ أَصَابَا صَيْدًا وَهُمَا مُحْرَمَانِ الْجَزَاءِ بَيْنَهُمَا أُمَّ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا جَزَاءٌ فَقَالَ لَا بَلْ عَلَيْهِمَا جَمِيعًا وَ يُجْزَى عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الصَّيْدُ فَقُلْتُ إِنَّ بَعْضَ أَصْحَابِنَا سَأَلَنِي عَنْ ذَلِكَ فَلَمْ أَذِرْ مَا عَلَيْهِ فَقَالَ إِذَا أَصَبْتُمْ مِثْلَ هَذَا فَلَمْ تَدْرُوا فَعَلَيْكُمْ بِالْإِحْتِيَاظِ حَتَّى تَسْأَلُوا عَنْهُ فَتَعْلَمُوا.

[الحديث ٢٧٨]

٢٧٨ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ عَنِ النَّضْرِ بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ عَبْدِ الْغَفَّارِ الْجَازِيِّ قَالَ

الحديث السابع و السبعون و المائتان: حسن كالصحيح.

و يدل على لزوم الاحتياط في الفتوى، أو العمل، أو الأعم، و لعل الأول أظهر.

ثم إنه يحتمل الخبر تعدد الكفاره و عدمه، و الأول هو المشهور، و لعله من الخبر أيضا أظهر، لقوله " و يجزى كل واحد منهما الصيد " إذ الظاهر أنه على بناء المجرد، فالمراد بقوله " عليهما جميعا " أنه يلزمهما معا الفداء.

و في بعض النسخ " و يجزى عن كل واحد "، فالثاني أظهر، لكن يصير تصحيحه محتاجا إلى التكلف.

الحديث الثامن و السبعون و المائتان: مجهول.

و مضى بعينه.

قوله: إذا كنت حلالا مضى مضمونه في الصحيح عن الحلبي.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٥٢٧

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنِ الْمُحْرَمِ إِذَا اضْطُرَّ إِلَى مَيْتِهِ فَوَجَدَهَا وَ وَجَدَ صَيْدًا فَقَالَ يَا كُلُّ الْمَيْتَةِ وَ يَثْرُكُ الصَّيْدِ وَ ذَكَرَ أَنَّكَ إِذَا كُنْتَ حَلَالًا وَ قَتَلْتَ الصَّيْدَ مَا بَيْنَ الْبَرِيدِ وَ الْحَرَمِ فَإِنَّ عَلَيْكَ جَزَاءَهُ فَإِنْ فَقَأَتْ عَيْنَهُ أَوْ كَسَرَتْ قَرْنَهُ أَوْ جَرَحَتْهُ تَصَدَّقَتْ بِصَدَقَةٍ.

[الحديث ٢٧٩]

٢٧٩ ابْنُ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ حَمَّادِ عَنِ الْحَلَبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ الْمُحْرَمُ إِذَا قَتَلَ الصَّيْدَ فَعَلَيْهِ جَزَاؤُهُ وَ يَتَّصِدُّ بِالصَّيْدِ عَلَى مِسْكِينٍ فَإِنْ عَادَ فَقَتَلَ صَيْدًا آخَرَ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ جَزَاؤُهُ وَ يَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ وَ النَّقْمَةُ فِي الْآخِرَةِ.

[الحديث ٢٨٠]

٢٨٠ ابْنُ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَفْصِ بْنِ الْبَخْتَرِيِّ عَنْ مَنُصُورِ بْنِ حَازِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ الْمُحْرِمُ لَا يَدُلُّ عَلَى الصَّيْدِ فَإِنْ دَلَّ عَلَيْهِ فَقَتَلَ فَعَلَيْهِ الْفِدَاءُ.

[الحديث ٢٨١]

٢٨١ الْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيِّدَانَ عَنْ حَفْصِ الْأَعْوَرِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ إِذَا أَصَابَ الْمُحْرِمُ الصَّيْدَ فَقُولُوا لَهُ هَلْ أَصَبْتَ صَيْدًا قَبْلَ

الحديث التاسع و السبعون و المائتان: صحيح.

و مضى بعينه عن الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير.

و يمكن أن يكون الباء في قوله " بالصيد " للسببية، أى: يتصدق بسبب الصيد أى: جزاء الصيد، و هو بعيد، و قد مر القول فيه.

الحديث الثمانون و المائتان: صحيح.

و قد مضى عن محمد بن يعقوب بسند كالصحيح عن ابن أبي عمير.

الحديث الحادى و الثمانون و المائتان: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٥٢٨

هَذَا وَ أَنْتَ مُحْرِمٌ فَإِنْ قَالَ نَعَمْ فَقُولُوا لَهُ إِنَّ اللَّهَ مُتَّقِمٌ مِنْكَ فَاحْذَرِ النَّقْمَةَ فَإِنْ قَالَ لَا فَاحْكُمُوا عَلَيْهِ جَزَاءَ ذَلِكَ الصَّيْدِ.

[الحديث ٢٨٢]

٢٨٢ عَلِيُّ بْنُ مَهْرِيَّارٍ عَنْ فَضَالَةَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع الْجَزَاءُ مِنَ الْبَحْرِ وَ كُلُّ شَيْءٍ أَضْلُهُ مِنَ الْبَحْرِ وَ يَكُونُ فِي الْبَرِّ وَ الْبَحْرِ فَلَا يَتَّبَعِي لِلْمُحْرِمِ أَنْ يَقْتُلَهُ فَإِنْ قَتَلَهُ فَعَلَيْهِ الْفِدَاءُ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى.

[الحديث ٢٨٣]

٢٨٣ حَمَادُ بْنُ عِيسَى عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع إِذَا أَصَابَ الرَّجُلُ الصَّيْدَ فِي الْحَرَمِ وَ هُوَ مُحْرِمٌ فَإِنَّهُ يَتَّبَعِي لَهُ أَنْ يَفْدِيَهُ وَ لَا يَأْكُلُهُ أَحَدٌ وَ إِنْ أَصَابَهُ فِي الْحِلِّ فَإِنَّ الْحِلَّ يَأْكُلُهُ وَ عَلَيْهِ هُوَ الْفِدَاءُ.

[الحديث ٢٨٤]

٢٨٤ أَحْمَدُ عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ عَنْ أَبَانَ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي

الحديث الثاني و الثمانون و المائتان: صحيح.

و قد مضى بتغيير عن الحسين بن سعيد عن فضاله عن معاوية.

الحديث الثالث و الثمانون و المائتان: صحيح.

و قد مضى مضمونه بسند آخر عن معاوية.

قوله عليه السلام: فإن الحلال يأكله قال به الصدوق و ابن الجنيد.

الحديث الرابع و الثمانون و المائتان: موثق كالصحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٥٢٩

عَبْدُ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ أَيَّنَ يُمَسِّكُ الْمُتَمَتِّعُ عَنِ التَّلْبِيهِ فَقَالَ إِذَا دَخَلَ الْبُيُوتَ بِيُوتَ مَكَّةَ لَا بُيُوتَ الْأَبْطَحِ.

[الحديث ٢٨٥]

٢٨٥ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَضْرٍ عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع يَدْخُلُ أَحَدُ الْحَرَمِ إِلَّا مُحْرِمًا قَالَ لَا إِلَّا مَرِيضٌ أَوْ مَبْطُونٌ.

[الحديث ٢٨٦]

٢٨٦ عَمْرُو بْنُ عُمَيْرَانَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْجَلِيِّ عَنْ خَالِدِ بْنِ مَيَّادٍ الْقَلَانِسَبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ ع تَسْبِيحُهُ بِمَكَّةَ أَفْضَلُ مِنْ خَرَجِ الْعِرَاقَيْنِ يُنْفَقُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَ قَالَ مَنْ خَتَمَ الْقُرْآنَ بِمَكَّةَ لَمْ يَمُتْ حَتَّى يَرَى رَسُولَ اللَّهِ ص وَ يَرَى مَنَزَلَهُ فِي الْجَنَّةِ

قوله عليه السلام: لا بيوت الأبطح أى: يدخل بيوت مكة قبل الوصول إلى الأبطح، أو لا يكفى الوصول إلى الأبطح، بل لا بد من الوصول إلى معمره البلد، و لا عبره بالعمارات النادره.

و المشهور أنه يقطع التلبيه إذا نظر إلى بيوت مكة لا إذا دخلها.

الحديث الخامس و الثمانون و المائتان: صحيح.

و قد مضى فى هذا الباب عن الحسين بن سعيد عن النضر عن عاصم عن محمد ابن مسلم عن أبى جعفر عليه السلام.

الحديث السادس و الثمانون و المائتان: مجهول.

و الرؤيه عند الموت، أو فى المنام قبله، أو الأعم.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٥٣٠

[الحديث ٢٨٧]

٢٨٧ الحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ عَنِ ابْنِ سِتَّانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِنَّمَا لِالسَّيِّئَاتِ عَلَى الرِّجَالِ وَ لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ مَفْرُوضٌ.

[الحديث ٢٨٨]

٢٨٨ الحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع مَا تَقُولُ فِيمَنْ أَحَدَتْ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ مُتَعَمِّدًا قَالَ يُضْرَبُ رَأْسُهُ ضَرْبًا شَدِيدًا ثُمَّ قَالَ مَا تَقُولُ فِيمَنْ أَحَدَتْ فِي الْكَعْبَةِ مُتَعَمِّدًا قَالَ يُقْتَلُ.

[الحديث ٢٨٩]

٢٨٩ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَالٍ وَ عَبْدِ اللَّهِ الْحَجَّالِ عَنِ ثَعْلَبَةَ بْنِ مَيْمُونٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْحِجْرِ هَلْ فِيهِ شَيْءٌ مِّنَ الْبَيْتِ قَالَ لَا وَ لَا قَلَامَهُ طُفْرٌ

الحديث السابع و الثمانون و المائتان: صحيح.

الحديث الثامن و الثمانون و المائتان: صحيح.

لعل المراد بالحدث ما يوجب التلوين من البول و الغائط، أو الأعم منه و مما يوجب تعزيرا أو حدا من الذنوب، و الأول أظهر.

الحديث التاسع و الثمانون و المائتان: صحيح.

و قال فى المدارك: اعلم أن وجوب إدخال الحجر فى الطواف لا يستلزم كونه من البيت، بل الأصح أنه ليس منه، كما يدل عليه صحيحه معاويه بن عمار.

و ذكر الشهيد فى الدروس أن المشهور كونه من البيت، و لم نقف فى ذلك على روايه من طرق الأصحاب.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٥٣١

[الحديث ٢٩٠]

٢٩٠ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ سِئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَ وَأَنَا حَاضِرٌ عَنْ رَجُلٍ طَافَ بِالْبَيْتِ ثَمَانِيَةَ أَشْوَاطٍ قَالَ نَافِلَهُ أَوْ فَرِيضَهُ فَقَالَ فَرِيضَهُ فَقَالَ يُضَيِّفُ إِلَيْهَا سِتَّةَ فَإِذَا فَرَغَ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ عِنْدَ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ عَ ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ فَطَافَ بَيْنَهُمَا فَإِذَا فَرَغَ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ آخَرَيْنِ فَكَانَ طَوَافَ نَافِلِهِ وَطَوَافَ فَرِيضِهِ.

[الحديث ٢٩١]

٢٩١ إِبْرَاهِيمُ بْنُ هَاشِمٍ عَنْ صَفْوَانَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَ عَنْ ثَلَاثَةِ نَفَرٍ دَخَلُوا فِي الطَّوَافِ فَقَالَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ لِصَاحِبِهِ تَحْفَظُ الطَّوَافَ فَلَمَّا ظَنُّوا أَنَّهُمْ فَرَغُوا قَالَ وَاحِدٌ مَعِيَ سَبْعَةُ أَشْوَاطٍ وَقَالَ الْآخَرُ مَعِيَ سِتَّةُ أَشْوَاطٍ وَقَالَ الثَّلَاثُ مَعِيَ خَمْسَةُ أَشْوَاطٍ قَالَ إِنْ شَكُوا كُلَّهُمْ فَلْيَسْتَأْنِفُوا وَإِنْ لَمْ يَشْكُوا وَاسْتَيْقَنَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ عَلَى مَا فِي يَدِهِ فَلْيَبْنُوا

الحديث التسعون و المائتان: ضعيف.

قوله عليه السلام: يضيف إليها ستة هذا هو المشهور، و حمل على السهو، و الترتيب الذكرى لا يمكن الاستناد إليه في القول بكون الثاني فريضة.

الحديث الحادى و التسعون و المائتان: حسن.

و يدل على ما هو المشهور من أن الشك في النقيصه مبطل في الفريضة. و قال على بن بابويه و جماعه: يبني على الأول كما عرفت.

قوله عليه السلام: فليبنوا أى: كل على يقينه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٥٣٢

[الحديث ٢٩٢]

٢٩٢ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صَفْوَانَ عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْمُونٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ فِي الرَّجُلِ الَّذِي يُسَلِّمُ وَ يُرِيدُ أَنْ يَخْتَبِرَ وَ قَدْ حَضَرَ الْحُجَّ أَيْحُجُّ أَمْ يَخْتَبِرُ قَالَ لَا يَحُجُّ حَتَّى يَخْتَبِرَ.

[الحديث ٢٩٣]

٢٩٣ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ عَنِ الْحَكَمِ بْنِ مَسِيكِينَ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ أَعْيَنَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ إِنْ امْرَأَةٌ كَانَتْ تَطُوفُ وَ حَلَفَتْ رَجُلٌ فَأَخْرَجَتْ ذِرَاعَهَا فَقَالَ بِيَدِهِ حَتَّى وَضَعَهَا عَلَى ذِرَاعِهَا فَأَتَبَتَ اللَّهُ يَدَهُ فِي ذِرَاعِهَا حَتَّى قَطَعَ الطَّوَافَ وَ أُرْسِلَ إِلَى الْأَمِيرِ وَ اجْتَمَعَ النَّاسُ وَ أُرْسِلَ إِلَى الْفُقَهَاءِ فَجَعَلُوا يَقُولُونَ اقْطَعْ يَدَهُ فَهُوَ الَّذِي جَنَى الْجَنَائِيَةَ فَقَالَ هَاهُنَا أَحَدٌ مِنْ وُلْدِ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ صَ فَقَالُوا نَعَمْ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ عَ قَدِمَ اللَّيْلَةَ فَأُرْسِلَ إِلَيْهِ فَدَعَاهُ فَقَالَ انْظُرْ مَا لَقِيَا ذَانَ فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ وَ رَفَعَ يَدَيْهِ فَمَكَثَ طَوِيلًا يَدْعُو ثُمَّ جَاءَ

إِلَيْهَا حَتَّى خَلَصَ يَدَهُ مِنْ يَدِهَا فَقَالَ الْأَمِيرُ أَلَا نُعَاقِبُهُ بِمَا صَنَعَ فَقَالَ لَا

الحديث الثاني و التسعون و المائتان: مجهول.

و ما دل عليه من اشتراط الاختتان للرجل فى صحه الطواف هو المقطوع به فى كلام الأصحاب، بل ظاهر المنتهى أنه موضع وفاق. و نقل عن ابن إدريس أنه توقف فى هذا الحكم.

و جزم الشهيد الثانى رحمه الله بأن الختان إنما يعتبر مع الإمكان، فلو تعذر و لو بضيق الوقت سقط، و اشتراطه مطلقاً لا يخلو من قوه.

الحديث الثالث و التسعون و المائتان: مجهول.

و عدم المعاقبه و التعزير أما للتقيه، أو لأنه لما عاقبه الله ثم عفا عنه، فلا ينبغى

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٥٣٣

[الحديث ٢٩٤]

٢٩٤ عَلِيُّ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ وَ هُوَ جُنُبٌ فَيَذْكُرُ وَ هُوَ فِي الطَّوَافِ فَقَالَ يَقْطَعُ طَوَافَهُ وَ لَا يَعْتَدُ بِشَيْءٍ مِمَّا طَافَ.

[الحديث ٢٩٥]

٢٩٥ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ زَيْدُ الشَّحَامُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ طَافَ بِالْبَيْتِ عَلَى غَيْرِ وُضوءٍ قَالَ لَا بَأْسَ.

فَمَحْمُولٌ عَلَى مَنْ طَافَ نَاسِيًا أَوْ سَاهِيًا فَأَمَّا إِذَا كَانَ مُتَعَمِّدًا فَعَلَيْهِ الْإِعَادَةُ وَ قَدْ بَيَّنَّا الْكَلَامَ فِي هَذَا الْمَعْنَى فِيمَا تَقَدَّمَ

[الحديث ٢٩٦]

٢٩٦ يَغْتُوبُ بْنُ يَزِيدَ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلٍ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ طُفْتُ مَعَ أَبِي جَعْفَرٍ ع ثَلَاثَةَ عَشَرَ أُسْبُوعًا قَرَنَهَا جَمِيعًا وَ هُوَ آخِذٌ بِيَدِي ثُمَّ خَرَجَ فَتَنَحَّى نَاحِيَةَ فَصَلَّى سِتًّا وَ عَشْرِينَ رَكْعَةً وَ صَلَّيْتُ مَعَهُ

للمخلوق أن يعاقبه.

الحديث الرابع و التسعون و المائتان: صحيح.

و عليه الفتوى.

الحديث الخامس و التسعون و المائتان: صحيح.

و يمكن حمله على الطواف المندوب، كما ذهب إليه جماعه من عدم اشتراط الطهاره فيه، فأما ما حمله الشيخ فإن كان مراده الواجب، فلم أر قائلًا به، إذ اشتراط الواجب بالطهاره إجماعى. و إن كان مراده المندوب فله وجه لو كان قائلًا بالاشتراط مع الذكر.

الحديث السادس و التسعون و المائتان: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٥٣٤

[الحديث ٢٩٧]

٢٩٧ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع مَنْ تَرَكَ السَّعْيَ مُتَعَمِّدًا فَعَلَيْهِ الْحُجُّ مِنْ قَابِلٍ.

[الحديث ٢٩٨]

٢٩٨ فَضَالُهُ عَنِ الْعَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ نَسِيَ أَنْ يُصَلِّيَ الرَّكْعَتَيْنِ قَالَ يُصَلِّي عَنْهُ.

[الحديث ٢٩٩]

٢٩٩ فَضَالُهُ عَنِ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع رَجُلٌ

و ظاهره عدم كراهه القران بين الأسابيع فى النافله، و ذهب الأكثر إلى الكراهه.

و يمكن حمل فعله عليه السلام على التقيه، كما يظهر من بعض الأخبار.

الحديث السابع و التسعون و المائتان: صحيح.

قوله عليه السلام: فعلية الحج من قابل عليه الفتوى.

الحديث الثامن و التسعون و المائتان: صحيح.

و قال فى الدروس: لو نسى الركعتين رجع إلى المقام، فإن تعذر فحيث شاء من الحرم، فإن تعذر فحيث أمكن من البقاع. و روى ابن مسكان مقطوعا و محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام الاستنابه فيهما، و اختاره فى المبسوط و تبعه الفاضل، و الأول أظهر، و الجاهل كالناسى لو تركها للنص، و رويت رخصه صلاتهما بمنى.

الحديث التاسع و التسعون و المائتان: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٥٣٥

نَسِيَ الرَّكْعَتَيْنِ خَلَفَ مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ عَ فَلَمْ يَذْكُرْ حَتَّى ارْتَحَلَ مِنْ مَكَّةَ قَالَ فَلْيَصِيْ لِمَهُمَا حِينَ ذَكَرَ وَإِنْ ذَكَرَهُمَا وَ هُوَ بِالْبَلَدِ فَلَا يَبْرُحُ حَتَّى يَقْضِيَهُمَا.

[الحديث ٣٠٠]

٣٠٠ ابْنُ مُسَيْكَانَ عَنِ عُمَرَ بْنِ الْبَرَاءِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ نَسِيَ أَنْ يُصَلِّيَ عِنْدَ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ عَ رَكَعَتَيْنِ لِلْفَرِيضَةِ حَتَّى أَتَى مِنْى قَالَ يُصَلِّيَهُمَا بِمِنَى.

[الحديث ٣٠١]

٣٠١ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصِيرٍ عَنِ عَلِيِّ عَنِ أَبِي بَصِيرٍ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ يُسْتَحَبُّ أَنْ يُطَافَ بِالْبَيْتِ عَدَدَ أَيَّامِ السَّنَةِ كُلِّ أُسْبُوعٍ لِسَبْعَةِ أَيَّامٍ فَذَلِكَ اثْنَانِ وَ خَمْسُونَ أُسْبُوعًا.

[الحديث ٣٠٢]

٣٠٢ فَضَالَهُ عَنِ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ يُشْتَحَبُّ أَنْ يُطُوفَ ثَلَاثِمِائَةٍ وَ سِتِّينَ أُسْبُوعًا عَدَدَ أَيَّامِ السَّنَةِ فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَمَا قَدَرْتَ عَلَيْهِ مِنَ الطَّوَافِ

و المراد بالبلد مكة.

الحديث الثلاثمائة: مجهول.

و يمكن حمله على تعذر الرجوع.

الحديث الحادى و الثلاثمائة: ضعيف على المشهور.

و يدل على زياده أربعة أشواط على ثلاثمائة و ستين، حذرا من القران.

الحديث الثانى و الثلاثمائة: صحيح.

و قال فى الدروس: يستحب التطوع بالطواف مهما أمكن، و سن ثلاثمائة و ستون طوفا بعده أيام السنه، رواه معاويه و أبو بصير عن الصادق عليه السلام، فإن

[الحديث ٣٠٣]

٣٠٣ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْكَرْخِيُّ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَيْمُونٍ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ ع قَالَ كَانَ النَّبِيُّ ص يَسْتَهْدِي مِنْ مَاءٍ زَمَزَمَ وَ هُوَ بِالْمَدِينَةِ.

[الحديث ٣٠٤]

٣٠٤ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ عَنْ صَيْفَوَانَ بْنِ الْعَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ نَسِيَ أَنْ يَطُوفَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ فَقَالَ يُطَافُ عَنْهُ.

[الحديث ٣٠٥]

٣٠٥ مُحَمَّدٌ عَنْ صَيْفَوَانَ بْنِ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِنْ طَافَ الرَّجُلُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ تِسْعَةَ أَشْوَاطٍ فَلَيْسَ عَلَى وَاحِدَةٍ وَ لَيْطَرُحَ ثَمَانِيَةً وَ إِنْ طَافَ ثَمَانِيَةً بَيْنَهُمَا فَلَيْطَرُحَهَا وَ لَيْسْتَائِفِ السَّعَى وَ إِنْ بَدَأَ بِالْمَرْوَةِ فَلَيْطَرُحَ مَا سَعَى وَ لَيْبَدَأَ بِالصَّفَا

عجز فأشواط، فالأخير عشره، و زاد ابن زهره أربعة أشواط حذرا من الكراهيه، و ليوافق عدد أيام السنه الشمسيه، و رواه البرزطي.

الحديث الثالث و الثلاثمائه: مجهول.

و يدل على شرف زمزم و استحباب استهذائه.

الحديث الرابع و الثلاثمائه: صحيح.

و حمل على تعذر الرجوع.

الحديث الخامس و الثلاثمائه: صحيح.

و قد مضى في باب أحكام السعي بتغيير ما في أول السند، و قد مر الكلام

[الحديث ٣٠٦]

٣٠٦ عَنْهُ عَنْ صَيْفَوَانَ بْنِ عَزِيدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَبَّاجِ عَنْ أَبِي إِبْرَاهِيمَ ع فِي رَجُلٍ سَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ثَمَانِيَةَ أَشْوَاطٍ مَا عَلَيْهِ فَقَالَ إِنْ كَانَ خَطَا طَرَحَ وَاحِدًا وَ اعْتَدَّ بِسَبْعَةٍ.

٣٠٧ عَلِيُّ بْنُ مَهْرِيَّارٍ عَنْ فَصَّالَةَ بْنِ أَيُّوبَ عَنِ الْعَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا ع قَالَ قُلْتُ لَهُ رَجُلٌ طَافَ بِالْبَيْتِ فَاسْتَيْقَنَ أَنَّهُ طَافَ ثَمَانِيَةَ أَشْوَاطٍ قَالَ يُضِيفُ إِلَيْهَا سِتَّةً وَكَذَلِكَ إِذَا اسْتَيْقَنَ أَنَّهُ طَافَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ثَمَانِيَةَ فَلْيُضِفْ إِلَيْهَا سِتَّةً

في شرحه فلا نعيده، ويمكن الجمع بين هذا الخبر و ما بعده بحمل هذا على العامد.

الحديث السادس و الثلاثمائة: صحيح.

و قد مضى عن محمد بن يعقوب بإسناده إلى صفوان.

قوله: ثمانيه أشواط قيل: عليه اتفقت النسخ، و الظاهر تسعه بدل ثمانيه، أو سبعة بدل ستة، أو يحمل ذلك على الابتداء من المروه. انتهى.

و قال الفاضل الأسترآبادي رحمه الله: قصده رحمه الله أن مقتضى الروايه المتقدمه هذا. انتهى.

أقول: لا يخفى ما في أصل الكلام و توجيهه.

الحديث السابع و الثلاثمائة: صحيح.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٥٣٨

٣٠٨ صِهْفَوَانُ عَنْ يَحْيَى الْأَزْرَقِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَ عَنِ الرَّجُلِ يَسِيرُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ فَيَسِيرُ ثَلَاثَةَ أَشْوَاطٍ أَوْ أَرْبَعَةَ فَلِقَاءَهُ الصَّدِيقُ فَيَدْعُوهُ إِلَى الْحَاجَةِ أَوْ إِلَى الطَّعَامِ قَالَ إِنْ أَجَابَهُ فَلَا بَأْسَ وَ لَكِنْ يَفْضِي حَقَّ اللَّهِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يَفْضِي حَاجَةَ صَاحِبِهِ.

٣٠٩ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْبَرْقِيُّ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ قَالَ سَأَلْتُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ أَنَا وَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ رَاشِدٍ وَ قُلْتُ لَهُ تَحْفَظُ عَلَيَّ فَجَعَلَ يَعُدُّ ذَاهِبًا وَ جَائِيًا شَوْطًا فَلَبَّغْنَا ذَلِكَ فَلَقْتُ لَهُ كَيْفَ تَعُدُّ قَالَ ذَاهِبًا وَ جَائِيًا شَوْطًا وَاحِدًا فَاتَمَمْنَاهَا أَرْبَعَةَ عَشَرَ ثُمَّ ذَكَرْنَا ذَلِكَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فَقَالَ قَدْ زَادُوا عَلَيَّ مَا عَلَيْهِمْ وَ لَيْسَ عَلَيْهِمْ شَيْءٌ.

٣١٠ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ عَنِ صِهْفَوَانَ عَنِ ابْنِ سِنَانٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنِ رَجُلٍ عَقَصَ رَأْسَهُ وَ هُوَ مُتَمَتِّعٌ فَقَدِمَ مَكَّةَ فَقَضَى نُسْكَهُ وَ حَلَّ عِقَاصَ رَأْسِهِ وَ قَصَرَ وَ أَذْهَنَ وَ أَحَلَّ فَقَالَ عَلَيْهِ دَمٌ شَاهٍ

الحديث الثامن و الثلاثمائة: صحيح.

و قد مضى بتغيير فى السند و اختصار فى المتن.

الحديث التاسع و الثلاثمائة: صحيح.

و قد مضى بسند صحيح آخر عن ابن أبى عمير.

الحديث العاشر و الثلاثمائة: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٥٣٩

[الحديث ٣١١]

٣١١ يَعْقُوبُ بْنُ يَزِيدَ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ عَنْ أَحَدِهِمَا عَ فِي مُتَمَتِّعٍ حَلَقَ رَأْسَهُ فَقَالَ إِنْ كَانَ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ وَإِنْ كَانَ مُتَمَتِّعًا فِي أَوَّلِ شَهْرِ الْحَجِّ فَلَيْسَ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ قَدْ أَغْفَاهُ شَهْرًا.

[الحديث ٣١٢]

٣١٢ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي الصُّهْبَانِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ فُضَيْلٍ قَالَ

و قد مضى عن موسى بن القاسم عن صفوان عن العيص.

الحديث الحادى عشر و الثلاثمائة: مرسل كالصحيح.

و ظاهره أنه إذا اعتمر فى أول شهور الحج أى شوال، فإذا كان قد أعفى شعره شهرا إما متقدما على العمره أو متأخرا أو ملفقا، فليس عليه شىء فى الحلق قبل الحج.

و يحتمل أن يكون المراد أنه إذا حلق بعد العمره، و كان مده إعفائه للحج بعد ذلك شهرا، فليس عليه شىء، و على التقديرين لم أر به قائلا.

و يمكن أن يحمل على أن المراد أنه إذا خرج للمتعم فى شوال، فلا بأس أن يحلق رأسه قبل الإحرام إذا كان مده إعفائه بعد ذلك شهرا و أكثر.

و يؤيد هذا التأويل ما مر بسند آخر عن جميل قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن متمتع حلق رأسه بمكه؟ قال: إن كان

جاهلا فليس عليه شىء، و إن تعمد ذلك في أول شهر الحج بثلاثين يوما، فليس عليه شىء، و إن تعمد بعد الثلاثين الذى يوفى فيها الشعر للحج، فإن عليه دما يهريقه. انتهى.

و الظاهر أنه وقع هنا اختصار مخل.

الحديث الثانى عشر و الثلاثمائة: ضعيف.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٥٤٠

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ وَ امْرَأَةٍ تَمَتَّعَا جَمِيعًا فَقَصَّرَتْ امْرَأَتُهُ وَ لَمْ يُقَصِّرْ فَقَبَّلَهَا قَالَ يُهْرِيْقُ دَمًا

وَإِنْ كَانَا لَمْ يُقَصِّرَا جَمِيعًا فَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَنْ يُهَرِّيقَ دَمًا.

[الحديث ٣١٣]

٣١٣ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ عُمَرَ بْنِ رَبَاحٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ عَ أَقْدَمَ مَكَّةَ أَنْتُمْ أَوْ أُقَصِّرُ قَالَ أَنْتُمْ.

[الحديث ٣١٤]

٣١٤ عَلِيُّ بْنُ مَهْزِيَارٍ عَنْ فَضَّالِهِ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ قَدِمَ مَكَّةَ فَأَقَامَ عَلَى إِحْرَامِهِ قَالَ فَلْيُقَصِّرِ الصَّلَاةَ مَا دَامَ مُحْرِمًا.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الْوَجْهُ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الْخَبْرَيْنِ مَا قَدَّمْنَاهُ مِنْ أَنَّ الْإِتِمَامَ هُوَ الْأَفْضَلُ وَ يَجُوزُ التَّقْصِيرُ وَ يُؤَكِّدُ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٣١٥]

٣١٥ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَّالٍ عَنْ عِمْرَانَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ عَ أَقَصِّرُ الصَّلَاةَ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَوْ أَنْتُمْ قَالَ إِنْ قَصَرْتَ فَلَكَ وَإِنْ أَنْمَمْتَ فَهُوَ خَيْرٌ وَ زِيَادَةُ الْخَيْرِ خَيْرٌ.

[الحديث ٣١٦]

٣١٦ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ قَالَ

الحديث الثالث عشر و الثلاثمائة: مجهول.

و قد مضى بعينه.

الحديث الرابع عشر و الثلاثمائة: صحيح.

الحديث الخامس عشر و الثلاثمائة: مجهول.

و قد مضى بسند آخر عن عمران.

الحديث السادس عشر و الثلاثمائة: موثق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٥٤١

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ إِنِّي كُنْتُ أَصِيْلِي فِي الْحِجْرِ فَقَالَ لِي رَجُلٌ لَا تُصَلِّ الْمَكْتُوبَةَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ فَإِنَّ فِي الْحِجْرِ مِنَ الْبَيْتِ فَقَالَ

كَذَبَ صَلَّى فِيهِ حَيْثُ شِئْتَ.

[الحديث ٣١٧]

٣١٧ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ النَّعْمَانِ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهَبٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع امْرَأَةٌ لَهَا زَوْجٌ فَأَبَى أَنْ يَأْذَنَ لَهَا فِي الْحَيْجِّ وَلَمْ تَحُجَّ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ فَغَابَ عَنْهَا زَوْجُهَا وَقَدْ نَهَاها أَنْ تَحُجَّ فَقَالَ لَا طَاعَةَ لَهُ عَلَيْهَا فِي حَجَّةِ الْإِسْلَامِ وَلَا كَرَامَةَ لِتَحُجَّ إِنْ شَاءَتْ.

[الحديث ٣١٨]

٣١٨ عَلِيُّ بْنُ السُّنْدِيِّ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الرَّجُلِ يَخْرُجُ إِلَى جِدَّةَ فِي الْحَاجَةِ فَقَالَ يَدْخُلُ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ.

[الحديث ٣١٩]

٣١٩ يَعْقُوبُ بْنُ يَزِيدَ عَنِ الْحَسَنِ عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ خَرَجَ إِلَى الرَّبَذَةِ يُشِيعُ أَبَا جَعْفَرَ ثُمَّ دَخَلَ مَكَّةَ حَلَالًا.

[الحديث ٣٢٠]

٣٢٠ عَلِيُّ بْنُ السُّنْدِيِّ عَنِ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى عَنْ حَرِيزِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ امْرَأَةٍ طَافَتْ ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ أَوْ أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ

الحديث السابع عشر و الثلاثمائة: صحيح.

و يدل على عدم اشتراط إذن الزوج فى الحج الواجب و عليه الأصحاب.

الحديث الثامن عشر و الثلاثمائة: حسن كالصحيح.

و لعله لأنه أقرب من المواقيت.

الحديث التاسع عشر و الثلاثمائة: مرسل كالموثق.

و لعله كان رجوعه عليه السلام قبل مضى الشهر.

الحديث العشرون و الثلاثمائة: حسن كالصحيح.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٥٤٢

ثُمَّ رَأَتْ دَمًا فَقَالَ تَحْفَظُ مَكَانَهَا فَإِذَا طَهَّرْتَ طَافَتْ مِنْهُ وَاعْتَدَّتْ بِمَا مَضَى.

[الحديث ٣٢١]

٣٢١ أَحْمَدُ عَنِ الْحُسَيْنِ عَنِ النَّضْرِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع الْمَرْأَةُ تَجِيءُ مُتَمَتِّعَةً فَتَطْمِئُتُ قَبْلَ أَنْ تَطُوفَ بِالْبَيْتِ فَيَكُونُ طَهْرُهَا لَيْلَهُ عَرَفَهُ فَقَالَ إِنْ كَانَتْ تَعْلَمُ أَنَّهَا تَطْهُرُ وَتَطُوفُ بِالْبَيْتِ وَتَحِلُّ مِنْ إِحْرَامِهَا وَتَلْحَقُ النَّاسَ بِمَنَى فَلْتَفْعَلْ.

[الحديث ٣٢٢]

٣٢٢ مُحَمَّدٌ عَنْ صَيْفَوَانَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا إِبْرَاهِيمَ ع عَنْ جَارِيَةٍ لَمْ تَحْضُ خَرَجَتْ مَعَ زَوْجِهَا وَ أَهْلِهَا فَحَاضَتْ فَاسْتَحَيْتُ أَنْ تُعْلِمَ أَهْلَهَا وَ زَوْجَهَا حَتَّى قَضَتِ الْمَنَاسِكَ وَ هِيَ عَلَى تِلْكَ الْحَالِ وَ وَقَعَهَا زَوْجُهَا وَ رَجَعَتْ

و قد مضى عن موسى بن القاسم عن عبد الرحمن عن حماد.

قوله عليه السلام: تحفظ مكانها يدل على البناء وإن لم تتجاوز النصف. و يمكن حمله على المستحب.

الحديث الحادى و العشرون و الثلاثمائة: صحيح.

و قد مضى بتغيير ما فى السند.

قوله: و تلحق الناس بمنى فلتفعل أى قبل المضى إلى عرفات.

الحديث الثانى و العشرون و الثلاثمائة: موثق.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٥٤٣

إِلَى الْكُوفَةِ فَقَالَتْ لِأَهْلِهَا قَدْ كَانَ مِنَ الْأَمْرِ كَذَا وَ كَذَا قَالَ عَلَيْهَا سَوْقُ بَدَنِيهِ وَ الْحُجُّ مِنْ قَابِلٍ وَ لَيْسَ عَلَى زَوْجِهَا شَيْءٌ.

[الحديث ٣٢٣]

٣٢٣ يَعْقُوبُ بْنُ يَزِيدَ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَا تَطُوفُ الْمَرْأَةُ بِالْبَيْتِ وَ هِيَ مُتَنَقِّبَةٌ.

[الحديث ٣٢٤]

٣٢٤ عَلِيُّ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ كَانَ مُتَمَتِّعًا خَرَجَ إِلَى عَرَفَاتٍ وَ جَهْلٍ أَنْ يُحْرِمَ يَوْمَ التَّزْوِيهِ بِالْحَجِّ حَتَّى رَجَعَ إِلَى بَلَدِهِ مَا حَالُهُ قَالَ إِذَا قَضَى الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ وَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ نَسِيَ الْإِحْرَامَ بِالْحَجِّ

و حمل على ما إذا كانت المرأة عالمة بالحكم و استحيت عن إظهار ذلك، فلذا تجب عليها البدنه، لكن لو حملناه على ما بعد الموقفين - كما هو الظاهر - فوجوب البدنه ظاهر. و أما الحج من قابل، فلعله للإتيان بالطوافين، لأنه لا يفسد حجها بذلك.

و لو حملناه على قبل الوقوفين، فالحج من قابل لانزم للإفساد، لكن عدم لزوم شىء على الزوج ينافيه، إلا أن يحمل على أن الزوج لم يكن محرماً بالحج، و فيه بعد، و لعل الأول أظهر.

ثم الظاهر من الخبر كون المرأة جاهله للحكم، فيدل على أن الجاهل فى ذلك حكمه حكم العالم، و الله يعلم.

الحديث الثالث و العشرون و الثلاثمائة: صحيح.

و حمل على الطواف فى حاله الإحرام، و إن كان الظاهر أن الخصوص الطواف مدخلا فى المنع.

الحديث الرابع و العشرون و الثلاثمائة: صحيح.

و قال فى الدروس: ناسى الإحرام حتى يكمل مناسكه يصح نسكه فى فتوى

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٥٤٤

فَذَكَرَ وَ هُوَ بَعْرَفَاتٍ مَا حَالُهُ قَالَ يَقُولُ اللَّهُمَّ عَلَى كِتَابِكَ وَ سُنَّةِ نَبِيِّكَ فَقَدْ تَمَّ إِحْرَامُهُ.

[الحديث ٣٢٥]

٣٢٥ يَعْقُوبُ بْنُ يَزِيدَ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَفْصِ بْنِ الْبُخْتَرِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الْمَجَاوِرِ بِمَكَّةَ يَخْرُجُ إِلَى أَهْلِهِ ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى مَكَّةَ بِأَيِّ شَيْءٍ يَدْخُلُ فَقَالَ إِنْ كَانَ مُقَامُهُ بِمَكَّةَ أَكْثَرَ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ فَلَا يَتَمَتَّعُ وَ إِنْ كَانَ أَقَلَّ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ فَلَهُ

الأصحاب، إلا ابن إدريس فإنه حكم بفساده، و لم نجد شاهدا لهم سوى مرسله جميل، و فيها دليل على أن المنسى هو التلبيه لا النيه و أن الجاهل يعذر، و ظاهره أنه جاهل بالحكم، و روى على بن جعفر - إلى آخره. انتهى.

و ذكر العلامة في التذكرة و المنتهى أن من نسى الإحرام يوم الترويه بالحج حتى حصل بعرفات، فليحرم من هناك، و استدل بهذه الروايه. و ربما ظهر من تخصيص الحكم بعرفات أنه لا يجوز تجديد الإحرام بالمشعر، و جزم الشهيدان بالجواز.

قوله: يقول اللهم حمل هذا على الإحرام، أى: يحرم هناك.

الحديث الخامس و العشرون و الثلاثمائة: صحيح.

و حمل على ذى المنزلين الذى كان إقامته بمكه أكثر.

و يمكن حمله على المستحب، أو على التقية، لأن من يذهب من الآفاق لا يتميز له حج التمتع عن غيره، بخلاف من يخرج من مكه لعمره التمتع، فإنه

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٥٤٥

[الحديث ٣٢٦]

٣٢٦ العَبَّاسُ بْنُ مَعْرُوفٍ عَنْ فَضَالَةَ عَنِ الْعَلَاءِ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا ع قَالَ مَنْ أَقَامَ بِمَكَّةَ سَنَةً فَهُوَ بِمَنْزِلِهِ أَهْلٌ مَكَّةَ.

[الحديث ٣٢٧]

٣٢٧ عَلِيُّ بْنُ مَهْزِيَارٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَ الْمُقَامَ أَفْضَلُ بِمَكَّةَ أَوِ الْخُرُوجُ إِلَى بَعْضِ الْأَمْصِيَارِ فَكَتَبَ عَ الْمُقَامَ عِنْدَ بَيْتِ اللَّهِ أَفْضَلُ.

[الحديث ٣٢٨]

٣٢٨ أَيُّوبُ بْنُ نُوحٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عُثْمَانَ وَ غَيْرِهِ

يذهب إلى الميقات، و يأتي مكه و يعلم الناس أنه يتمتع.

و قال فى الدروس: لو أقام النائي بمكه سنتين انتقل فرضه إليها فى الثالث، كما فى المبسوط و النهايه. و يظهر من أكثر الروايات

أنه في الثانيه، و روى محمد بن مسلم من أقام سنه فهو بمنزله أهل مكه. و روى حفص بن البختری أنه من أقام أكثر من ستة أشهر لم يتمتع.

الحديث السادس و العشرون و الثلاثمائه: صحيح.

الحديث السابع و العشرون و الثلاثمائه: صحيح.

و يدل على استحباب المقام بمكه، و يعارضه بعض الأخبار.

و ربما يجمع بينها بحمل أخبار الاستحباب على ما إذا كان للعباده، و النهى على ما إذا كان لغيرها كالتجاره، أو الأولى على ما إذا لم يصبر سببا لقساوته.

أو على من يضبط نفسه عن ارتكاب المحرمات، و الثانيه على غير ذلك.

أو الأولى على ما إذا خرج في أثناء السنه، و الثانيه على ما إذا أقام سنه كامله، كما مر في الخبر، و قد مر بعض الكلام في ذلك.

الحديث الثامن و العشرون و الثلاثمائه: مرسل.

ملاذ الخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٥٤٦

عَمَّنْ ذَكَرَهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ مَنْ أَقَامَ بِمَكَّةَ خَمْسَةَ أَشْهُرٍ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَتَمَتَّعَ.

[الحديث ٣٢٩]

٣٢٩ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ قَالَ مَا دُونَ الْأَوْقَاتِ إِلَى مَكَّةَ.

[الحديث ٣٣٠]

٣٣٠ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ عَنِ صَيْفَوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَمْرِو بْنِ حَرْبِثِ الصَّيْرَفِيِّ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع وَ هِيَ بِمَكَّةَ مِنْ أَيِّنَ أَهْلٌ بِالْحَجِّ فَقَالَ إِنْ شِئْتَ مِنْ رَحْلِكَ وَ إِنْ شِئْتَ مِنَ الْمَسْجِدِ وَ إِنْ شِئْتَ مِنَ الطَّرِيقِ.

[الحديث ٣٣١]

٣٣١ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ وَ جَمِيلٍ عَنِ

الحديث التاسع و العشرون و الثلاثمائه: صحيح.

و قد مر القول فيه فى أول الكتاب.

الحديث الثلاثون و الثلاثمائة: صحيح.

قوله عليه السلام: و إن شئت من الطريق أى: من طريق مكة.

و قال فى الدروس: ميقات حج التمتع مكة، و الأفضل المسجد، و أفضله المقام أو تحت الميزاب.

الحديث الحادى و الثلاثون و الثلاثمائة: صحيح.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٥٤٧

أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُمَا قَالَا عَنِ الْمُتَمَتِّعِ يُقَدِّمُ طَوَافَهُ وَ سَعِيَّهُ فِي الْحَجِّ فَقَالَ هُمَا سَيِّانٍ قَدَّمَتْ أَوْ أَخْرَتْ.

[الحديث ٣٣٢]

٣٣٢ صِفْوَانُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا إِبْرَاهِيمَ عَ عَنِ الرَّجُلِ يَتَمَتَّعُ ثُمَّ يَهْلُ بِالْحَجِّ وَ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ وَ يَشِيعُ بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ قَبْلَ خُرُوجِهِ إِلَى مِنَى فَقَالَ لَا بَأْسَ.

[الحديث ٣٣٣]

٣٣٣ صِفْوَانُ عَنْ حَمَادِ بْنِ عَثْمَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَمِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ مُفْرِدِ الْحَجِّ أَوْ يُعَجِّلُ طَوَافَهُ أَوْ يُؤَخِّرُهُ فَقَالَ هُوَ وَ اللَّهُ سِوَاءَ عَجَلِهِ أَوْ أَخْرَهُ.

[الحديث ٣٣٤]

٣٣٤ مُحَمَّدُ بْنُ عَيْسَى عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَالٍ عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنِ زُرَّارَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَ عَنْ مُفْرِدِ الْحَجِّ أَوْ يُقَدِّمُ طَوَافَهُ أَوْ يُؤَخِّرُهُ فَقَالَ يُقَدِّمُهُ فَقَالَ رَجُلٌ إِلَى جَنْبِهِ لَكِنَّ شَيْخِي لَمْ يَكُنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ كَانَ إِذَا قَدِمَ أَقَامَ بَفِخٍ حَتَّى إِذَا رَاحَ النَّاسُ إِلَى مِنَى رَاحَ مَعَهُمْ قَالَ فَقُلْتُ لَهُ وَ مَنْ شَيْخُكَ فَقَالَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عَ فَسَأَلْتُ عَنِ الرَّجُلِ فَإِذَا هُوَ أَخُو عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ

قوله: عن المتمتع أى: سائلين عنه.

الحديث الثانى و الثلاثون و الثلاثمائة: صحيح.

الحديث الثالث و الثلاثون و الثلاثمائة: صحيح على الظاهر.

و لا وجه لذكر ابن أبى عمير هنا، فقد مضى إيراد الحديث بطريق الحسين ابن سعيد عن صفوان عن حماد بن عثمان.

الحديث الرابع و الثلاثون و الثلاثمائه: موثق كالصحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٥٤٨

ع لأمه.

[الحديث ٣٣٥]

٣٣٥ إِسْحَاقُ بْنُ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ع قَالَ هُمَا سَوَاءٌ عَجَّلَ أَوْ أَخَّرَ.

[الحديث ٣٣٦]

٣٣٦ صَفْوَانُ عَنْ سَيْفِ الثَّمَارِ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع إِنَّا كُنَّا نَحُجُّ مُشَاهَ فَبَلَّغْنَا عَنْكَ شَيْءٌ فَمَا تَرَى فَقَالَ إِنَّ النَّاسَ لِيُحُجُّونَ مُشَاهَ وَ يَزُكَّبُونَ قُلْتُ لَيْسَ عَنْ ذَلِكَ أَسْأَلُكَ قَالَ فَعَنْ أَىِّ شَيْءٍ سَأَلْتِ قُلْتُ أَيُّهُمَا أَحَبُّ إِلَيْكَ أَنْ نَضَيِّعَ قَالَ تَزُكَّبُونَ أَحَبُّ إِلَيَّ فَإِنَّ ذَلِكَ أَقْوَى لَكُمْ عَلَى الدُّعَاءِ وَ الْعِبَادَةِ

و قد مضى فى آخر باب ضروب الحج عن محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن محمد عن الحسن بن على.

و قال فى الدروس: يجوز للقران و المفرد إذا دخلا مكة الطواف ندبا، و تقديم طواف الحج و سعيه على المضى إلى عرفات، خلافا لابن إدريس فى التقديم، و صحاح الأخبار و فتاوى الأصحاب على الجواز.

و الأولى تجديد التلبيه عقب صلاه كل طواف، فإن تركها ففى التحلل روايات، ثالثها تحلل المفرد دون السائق.

و لا يجوز تقديم الطواف و السعى للمتمتع، إلا لضروره كخوف الحيض و النفاس، و الأولى تجديد التلبيه فى حقه، لقول الباقر عليه السلام: من طاف بالبيت و بالصفاء و المروه أحل أحب أو كره.

الحديث الخامس و الثلاثون و الثلاثمائه: موثق.

الحديث السادس و الثلاثون و الثلاثمائه: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٥٤٩

[الحديث ٣٣٧]

٣٣٧ يَعْقُوبُ بْنُ يَزِيدَ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ رِفَاعَةَ وَ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْحَجِّ مَا شِئاً أَفْضَلُ أَوْ رَاكِباً فَقَالَ بَلْ رَاكِباً فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص حَجَّ رَاكِباً.

٣٣٨ عَلِيُّ بْنُ مَهْرِيَّارٍ عَنْ فَصَّالَةَ عَنْ أَبِي بَانٍ عَنْ جَمِيلٍ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عِ إِذَا حَجَّجْتَ مَاشِيًا وَرَمَيْتَ الْجُمْرَةَ فَقَدْ انْقَطَعَ الْمَشْيُ

الحديث السابع و الثلاثون و الثلاثمائة: صحيح.

و قد مر الكلام فيه.

الحديث الثامن و الثلاثون و الثلاثمائة: موثق كالصحيح.

و الظاهر رمى الجمره يوم العيد، و يمكن حمله على إتمام رمى الجمار.

و قال فى الدروس: و لو قيد النذر بالمشى و جب من بلده على الأقوى، و يسقط المشى بعد طواف النساء. انتهى.

و قال فى المسالك: و قيل إلى آخر أفعال الحج. انتهى.

و قال فى المدارك: اختلف الأصحاب فى مبدء المشى و منتهاه، و الذى يقتضيه الوقوف مع المعنى المستفاد من اللفظ و جوبه من حين الشروع فى أفعال الحج و انتهائه بآخر أفعاله، و هو رمى الجمار، لأن ماشيا وقع حالا من فاعل أحج، فيكون وصفا له، و إنما يصدق حقيقه بتلبسه به.

و لو تعلق النذر بالمشى من بلد النذر أو الناذر أو غيرهما، أو دل العرف عليه و جب.

و لو اضطرب العرف بالنسبه إلى بلد النذر أو الناذر، فالظاهر الاكتفاء بالمشى

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٥٥٠

٣٣٩ أَحْمَدُ عَنِ الْبُرْقِيِّ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنِ جَعْفَرٍ عَنِ أَبِيهِ عَنِ آبَائِهِ ع أَنَّ عَلِيَّاع سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ نَذَرَ أَنْ يَمْشِيَ إِلَى الْبَيْتِ فَمَرَّ فِي الْمِعْبَرِ قَالَ فَلْيَتَّقِمْ فِي الْمِعْبَرِ قَائِمًا حَتَّى يَجُوزَ.

٣٤٠ يَعْقُوبُ بْنُ يَزِيدَ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ حَفْصِ وَ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ أَنَّهُمَا سَأَلَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع أَيُّمَا أَفْضَلُ الْحَرَمُ أَوْ عَرَفَهُ فَقَالَ - الْحَرَمُ فَحَيْلَ كَيْفَ لَمْ تَكُنْ عَرَفَاتُ فِي الْحَرَمِ فَقَالَ هَكَذَا جَعَلَهَا اللَّهُ.

اصفهانى، مجلسى دوم، محمد باقر بن محمد تقى، ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ١٦ جلد، كتابخانه آيه الله مرعشى نجفى - ره، قم - ايران، اول، ١٤٠٦ هـ ق

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار؛ ج ٨، ص: ٥٥٠

[الحديث ٣٤١]

٣٤١ عَلِيُّ بْنُ مَهْزِيَارٍ عَنْ فَضَالَةَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ الْيَوْمُ الْمَشْهُودُ يَوْمَ عَرَفَةَ.

[الحديث ٣٤٢]

٣٤٢ عَنْهُ عَنْ فَضَالَةَ عَنْ أَبَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَيَّابَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا

من أقرب البلدين إلى الميقات، للشك فى وجوب الزائد.

الحديث التاسع و الثلاثون و الثلاثمائه: ضعيف على المشهور.

و قال فى المعتبر: و هل القيام فى المعبر على الوجوب؟ فيه وجهان، أحدهما [نعم] و الأقرب أنه على الاستحباب.

و قال فى المدارك: ما قربه جيد، بل يمكن المناقشه فى استحباب القيام أيضا لضعف مستنده.

الحديث الأربعون و الثلاثمائه: صحيح.

الحديث الحادى و الأربعون و الثلاثمائه: صحيح.

الحديث الثانى و الأربعون و الثلاثمائه: مجهول.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٥٥١

عَبْدِ اللَّهِ عَنِ غُسَلِ يَوْمِ عَرَفَةَ فِي الْأَمْصَارِ فَقَالَ اغْتَسِلْ أَيَّمَا كُنْتَ.

[الحديث ٣٤٣]

٣٤٣ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي الصُّهْبَانِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي الْبَلَادِ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو بَلَالٍ الْمَكِّيُّ قَالَ رَأَيْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عِ بَعَرَفَةَ أَتَى بِخَمْسِينَ نَوَاهٍ وَ كَانَ يُصَلِّي بِ قُلِّ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ وَ صَلَّى مِائَةً رَكَعَةٍ بِ قُلِّ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ وَ خَتَمَهَا بِآيَةِ الْكُرْسِيِّ فَقُلْتُ لَهُ جُعِلَتْ فِدَاكَ مَا رَأَيْتُ أَحَدًا مِنْكُمْ صَلَّى هَذِهِ الصَّلَاةَ هَاهُنَا فَقَالَ مَا شَهِدَ هَذَا الْمَوْضِعَ نَبِيٌّ وَ لَا وَصِيٌّ نَبِيٌّ إِلَّا صَلَّى هَذِهِ الصَّلَاةَ.

[الحدِيث ٣٤٤]

٣٤٤ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ يَقْطِينٍ عَنْ أَخِيهِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْمَاضِي ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ قَالَ لَامْرَأَتِهِ أَوْ لَجَارِيَتِهِ - بِمَنَى بَعْدَ مَا حَلَقَ وَ لَمْ يَطْفُ بِالنَّيْتِ وَ لَمْ يَسْعَ اطْرَحِي ثَوْبِكَ وَ نَظَرَ إِلَى فَرْجِهَا مَا عَلَيْهِ قَالَ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ غَيْرُ النَّظَرِ

الحدِيث الثالث و الأربعون و الثلاثمائة: مجهول.

قوله: أتى بخمسين نواه كان هذا لتعليم الناس لضبط الحساب.

قوله: و ختمها بآيه الكرسي أى: قرأها فى آخر الركعه منها، أو بعد جميع الركعات و إتمامها.

و يمكن أن تكون هذه الصلاه من خصائصهم عليهم السلام، و إلا فقد ورد فى الأخبار الاهتمام بصرف الأوقات فى الدعاء و المسأله، كما لا يخفى على من نظر فيها.

الحدِيث الرابع و الأربعون و الثلاثمائة: صحيح.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٥٥٢

[الحدِيث ٣٤٥]

٣٤٥ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ طَلْحَةَ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيٍّ ع أَنَّهُ قَالَ لَمَّا عَرَفَهُ إِلَّا بِمَكَّةَ وَ لَمَّا بَيَّأَسَ بِأَنْ يَجْتَمِعُوا فِي الْأَمْصَارِ يَوْمَ عَرَفَةَ يَدْعُونَ اللَّهَ.

[الحدِيث ٣٤٦]

٣٤٦ عَلِيُّ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ هَلْ يَصْلُحُ لَهُ أَنْ يَقِفَ بِعَرَفَاتٍ عَلَى غَيْرِ وُضُوءٍ قَالَ لَا يَصْلُحُ إِلَّا وَ هُوَ عَلَى وُضُوءٍ.

[الحدِيث ٣٤٧]

٣٤٧ يَعْقُوبُ بْنُ يَزِيدَ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَا بَأْسَ أَنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ إِذَا أَمْسَى بِعَرَفَةَ

و ظاهره جواز النظر بشهوه قبل طواف النساء، و لم أر به قائلًا. و ذكر فى الدروس مضمون الروايه و اقتصر عليه.

و يحتمل بعيدا أن يكون المراد النظر بغير شهوه، بأن يكون المراد بقوله عليه السلام "إذا لم يكن غير النظر" إذا لم تكن الشهوه أيضا، والله يعلم.

الحديث الخامس و الأربعون و الثلاثمائة: كالموتق.

و قال فى الدروس: يستحب التعريف بالأمصار، و الروايه بعدمه ضعيفه.

الحديث السادس و الأربعون و الثلاثمائة: صحيح.

و ظاهره استحباب الوضوء.

الحديث السابع و الأربعون و الثلاثمائة: صحيح.

و يدل على جواز إيقاع العشاءين أو المغرب بعرفه، و لا ينافى استحباب التأخير إلى المزدلفه، و لعل المراد بالإمساء ذهاب بعض الليل.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٥٥٣

[الحديث ٣٤٨]

٣٤٨ الْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ عَنْ رَجُلٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ أَفَاضَ مِنْ عَرَفَاتٍ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ قَالَ عَلَيْهِ يَدَنَهُ فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى بَدَنِهِ صَامَ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ يَوْمًا.

[الحديث ٣٤٩]

٣٤٩ صَيْفُوَانٌ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ صَلَاةُ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ يُجْمَعُ بِأَذَانٍ وَاحِدٍ وَ إِقَامَتَيْنِ لَا تُصَلَّى بَيْنَهُمَا شَيْئًا وَ قَالَ هَكَذَا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ص.

[الحديث ٣٥٠]

٣٥٠ حَمَادٌ عَنْ حَرِيْزٍ قَالَ سُنِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ مُفْرِدِ الْحَجِّ

الحديث الثامن و الأربعون و الثلاثمائة: مرسل.

قوله عليه السلام: عليه بدنه هذا هو المشهور. و قال ابنا بابويه: الكفاره شاه.

الحديث التاسع و الأربعون و الثلاثمائة: صحيح.

وقال في الدروس: يستحب تأخير العشاءين إلى جمع، و الجمع بأذان وإقامتين إجماعاً، و أوجب الحسن تأخيرهما إلى المشعر في ظاهر كلامه، و له التأخير و إن ذهب ثلث الليل، رواه محمد بن مسلم، و أن لا يصلى سنه المغرب بينهما بل بعدهما، و روى فعلها بينهما، و ينبغى الصلاة قبل حط الرحل للتأسي، و لو منع صلى بعرفه أو في الطريق. انتهى.

وقال في المدارك: الأقرب جواز الصلاة في عرفه، و في الطريق اختياراً لصحيحه هشام بن الحكم.

الحديث الخمسون و الثلاثمائة: صحيح.

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٥٥٤

فَاتَهُ الْمُؤَقَّفَانِ جَمِيعًا فَقَالَ لَهُ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ فَإِنْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ يَوْمَ النَّحْرِ فَلَيْسَ لَهُ حَيْجٌ وَ يَجْعَلُهَا عُمْرَةً وَ عَلَيْهِ الْحَيْجُ مِنْ قَابِلٍ قُلْتُ كَيْفَ يَصِيحُ قَالَ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ وَ بِالصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ فَإِنْ شَاءَ أَقَامَ بِمَكَّةَ وَ إِنْ شَاءَ أَقَامَ بِمِنَى مَعَ النَّاسِ وَ إِنْ شَاءَ ذَهَبَ حَيْثُ شَاءَ وَ لَيْسَ هُوَ مِنَ النَّاسِ فِي شَيْءٍ .

[الحديث ٣٥١]

٣٥١ الْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ عَنْ دَاوُدَ الرَّقِّيِّ قَالَ كُنْتُ مَعَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عِندَ اللَّهِ عِ بِنِي إِذْ دَخَلَ عَلَيْهِ رَجُلٌ فَقَالَ إِنْ قَوْمًا قَدِمُوا الْيَوْمَ وَ قَدْ فَاتَهُمُ الْحَيْجُ فَقَالَ نَسَأَلُ اللَّهَ الْعَافِيَةَ أَرَى أَنْ يَهْرِيقَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ دَمَ شَاهٍ وَ يُجْلُونَ وَ عَلَيْهِمُ الْحَيْجُ مِنْ قَابِلٍ إِنْ أَنْصَرَفُوا إِلَى بِلَادِهِمْ وَ إِنْ أَقَامُوا حَتَّى تَمُضِيَ أَيَّامُ التَّشْرِيقِ بِمَكَّةَ حَتَّى

و يدل على عدم إدراك

الحج يادراك اضطرارى المشعر و الحج من قابل على الوجوب، مع الاستقرار أو بقاء الاستطاعه للصروره، و على الاستحباب مع عدمهما.

الحديث الحادى و الخمسون و الثلاثمائه: صحيح.

و قد تقدم بعينه.

و قال فى الدروس: من فاته الموقفان سقطت عنه أفعال الحج، و وجب عليه التحلل بعمره مفردة. و الأفضل الإقامه بمنى أيام التشريق ثم الاعتمار، و إن كان قد ساق هديا نحره بمكه لا بمنى، لعدم سلامه الحج له، و إلا فلا دم عليه للفوات.

و نقل الشيخ وجوبه، و هو المروى عن الصادق عليه السلام بطريق داود الرقى، و فى الروايه: أنه يحلق ثم يتخير بين إنشاء العمره من أدنى الحل فتجزيه عن الحج فى القابل، و بين العود إلى أهله فيحج فى القابل. و حملها الشيخ على كون الفائت ندبا، أو على من اشترط فى إحرامه لروايه ضريس.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٥٥٥

خَرَجُوا إِلَى وَقْتِ أَهْلِ مَكَّةَ وَ أَحْرَمُوا مِنْهُ وَ اعْتَمَرُوا فَلَيْسَ عَلَيْهِمُ الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ.

[الحديث ٣٥٢]

٣٥٢ إِبْرَاهِيمُ بْنُ هِاشِمٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنِ بَعْضِ أَصْحَابِهِ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ أ تَدْرِي لِمَ جُعِلَ الْمَقَامُ ثَلَاثًا بِمِنَى قَالَ قُلْتُ لِأَيِّ شَيْءٍ جُعِلَتْ أَوْ لِمَاذَا جُعِلَتْ قَالَ مَنْ أَدْرَكَ شَيْئًا مِنْهَا فَقَدْ أَدْرَكَ الْحَجَّ.

[الحديث ٣٥٣]

٣٥٣ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ عَلِيِّ بْنِ حَدِيدٍ عَنِ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنِ أَحْمَدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَمِي الْجِمَارِ يَوْمَ النَّحْرِ مَا لَهَا تَرْمَى وَحَدَّهَا وَ لَا يُرْمَى مِنَ الْجِمَارِ غَيْرُهَا يَوْمَ النَّحْرِ فَقَالَ قَدْ كُنَّ يُرْمَيْنَ كُلُّهُنَّ وَ لَكِنَّهُنَّ تَرَكُوا ذَلِكَ فَقُلْتُ لَهُ جُعِلَتْ فِدَاكَ فَأَرْمِيَهُنَّ قَالَ لَا تَرْمِيَهُنَّ أَمَا تَرْضَى أَنْ تَصْنَعَ مِثْلَ مَا أَصْنَعُ

الحديث الثانى و الخمسون و الثلاثمائه: حسن.

قوله: فقد أدرك الحج أى: ثوابه.

و قال الفاضل الأسترآبادى: ظاهره أن المراد يوم النحر و اليومان بعده لا يوم الإقامه، و على هذا يوافق الحديث المتقدم، لعل هذا من باب التفضل، و الأحاديث المنافية لذلك من باب الاستحقاق.

و يحتمل أن يكون المراد المقام بمنى ليله عرفه و صبيحه عرفه و يوم النحر بعد الإفاضه من المشعر.

الحديث الثالث و الخمسون و الثلاثمائة: ضعيف على المشهور.

و لم يقل به ظاهرا أحد.

و قال فى الدروس: روى الكلينى عن زرارہ عن أحدهما عليهما السلام أن الحمار كن يرمى كلهن يوم النحر ثم ترك ذلك. و عن حمران أن الباقر عليه السلام

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٥٥٦

[الحديث ٣٥٤]

٣٥٤ عَلِيُّ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ النِّسَاءِ هَلْ عَلَيْنَ التَّكْبِيرُ أَيَّامَ الشَّرِيقِ قَالَ نَعَمْ وَ لَا يَجْهَرْنَ.

[الحديث ٣٥٥]

٣٥٥ فَضَالُهُ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَمْلُوكِ الْمُتَمَتِّعِ فَقَالَ عَلَيْهِ مِثْلُ مَا عَلَى الْحُرِّ إِمَّا أَضْحِيَّةً وَ إِمَّا صَوْمٌ.

[الحديث ٣٥٦]

٣٥٦ النَّوْفَلِيُّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيٍّ ع قَالَ فِي الرَّجُلِ يَقُولُ عَلِيٌّ بَدَنَّهُ قَالَ يُجْزَى عَنْهُ بَقْرَةٌ إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَنَى بَدَنَّهُ مِنَ الْإِبِلِ

كان يرميهن جمع يوم النحر.

الحديث الرابع و الخمسون و الثلاثمائة: صحيح.

الحديث الخامس و الخمسون و الثلاثمائة: صحيح.

و محمول على أن المراد المماثلة فى كميته ما يجب عليه، و إن كانت كيفية الوجوب مختلفه.

الحديث السادس و الخمسون و الثلاثمائة: ضعيف على المشهور.

و قال فى المسالك: إذا نذر أن يهدى بدنه، فالبحث فيه من وجهين:

أحدهما: البدنه ما هي؟ فالذى عليه الأصحاب الأنثى من الإبل، لأنها فى اللغه كذلك، و ليس فى العرف ما يخالفه. و قال بعض العامة: البدنه تقع على الإبل و البقر و الغنم جميعا، فإن نوى شيئا بعينه فذاك، و إلا لم يجز.

و لهم قول آخر: أنه يتخير بينها و بين بقره أو سبع شياه، و المذهب الأول. انتهى.

و قال فى الدروس: البدنه الأنثى من الإبل، و لا تجزى البقره إلا مع العجز،

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٥٥٧

[الحديث ٣٥٧]

٣٥٧ أَحْمَدُ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَصَّالٍ عَنْ دَاوُدَ الرَّقِّيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الرَّجُلِ يَكُونُ عَلَيْهِ بَدَنُهُ وَاجِبُهُ فِي فِدَائِهِ قَالَ إِذَا لَمْ يَجِدْ بَدَنَهُ فَسَبْعُ شِيَاهٍ فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ صَامَ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ يَوْمًا بِمَكَّةَ أَوْ فِي مَنْزِلِهِ.

[الحديث ٣٥٨]

٣٥٨ صَيْفُوَانُ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قُلْتُ لَهُ الرَّجُلُ يَخْرُجُ مِنْ حَجَّهِ وَ عَلَيْهِ شَيْءٌ وَ يَلْزِمُهُ فِيهِ دَمٌ يُجْزِيهِ أَنْ يَذْبَحَهُ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ فَقَالَ نَعَمْ وَ قَالَ فِيمَا أَعْلَمُ يَتَصَدَّقُ بِهِ

و لو عجز عن البقره فسبع شياه. انتهى.

و فى القاموس: البدنه محرکه من الإبل و البقر كالأضحيه من الغنم تهدى إلى مكه للذكر و الأنثى. انتهى.

فما ورد فى الخبر ليس ببعيد عن مدلولها اللغوى، و الأحوط متابعه القوم.

الحديث السابع و الخمسون و الثلاثمائة: موثق كالصحيح.

و ذكر الشيخ و جمع من الأصحاب أن من وجب عليه بدنه فى نذر أو كفاره و لم يجد، كان عليه سبع شياه لهذه الروايه، و هى مختصه ببدنه الفداء، و مع ذلك فيجب تقييد الحكم بما إذا لم يكن للبدنه بدل منصوص، كما فى كفاره النعامه.

الحديث الثامن و الخمسون و الثلاثمائة: موثق.

و المشهور أنه إن كان فعل ما يلزم الفداء فى الحج يجب ذبحه بمنى، و إن كان فى العمره يجب ذبحه بمكه. و يمكن حمل هذا الخبر على ما إذا لم يمكنه البعث.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٥٥٨

[الحديث ٣٥٩]

٣٥٩ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَالٍ عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنِ الْحَسَنِ الْعَطَّارِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ أَمَرَ مَمْلُوكَهُ أَنْ يَتَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ أَعَلَيْهِ أَنْ يَذْبَحَ عَنْهُ فَقَالَ لَا إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَيَّ شَيْءٌ .

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الْمَعْنَى فِيهِ أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الذَّبْحُ وَهُوَ مُخَيَّرٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَنْ يَأْمُرَهُ بِالصَّوْمِ يَدُلُّ عَلَيْهِ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٣٦٠]

٣٦٠ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي خَلْفٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ ع أَمَرْتُ مَمْلُوكِي أَنْ يَتَمَتَّعَ قَالَ إِنْ شِئْتَ فَادْبَحْ عَنْهُ وَإِنْ شِئْتَ مُرَّهُ فَلْيَصُمْ

قال الشيخ في الخلاف: كل دم يتعلق بالإحرام، كدم المتعه و القران و جزاء الصيد و ما وجب بارتكاب محظورات الإحرام إذا أحصر، جاز له أن ينحر مكانه في حل أو حرم إذا لم يتمكن من إنفاذه بلا خلاف. انتهى.

الحديث التاسع و الخمسون و الثلاثمائة: موثق كالصحيح.

قوله: أن يذبح عنه ليس "عنه" في بعض النسخ، فضمير "عليه" راجع إلى المملوك، و الاستشهاد بالآية ينطبق عليه، و على نسخه "عنه" أيضا يحتمل ذلك، لكنه بعيد.

و على تقدير إرجاع الضمير إلى المولى، فالغرض من الاستشهاد أن العبد لما لم يكن قابلا للمالكية لا يتعلق به الذبح أصلا حتى يتحمل عنه المولى.

الحديث الستون و الثلاثمائة: صحيح.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٥٥٩

[الحديث ٣٦١]

٣٦١ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ الْعَبَّاسُ عَنْ سَعْدِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ فَضِيلِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع إِنْ مَعَنَا مَمَالِكُ لَنَا قَدْ تَمَتَّعُوا عَلَيْنَا أَنْ نَذْبَحَ عَنْهُمْ قَالَ فَقَالَ الْمَمْلُوكُ لَا حَجَّ لَهُ وَ لَا عُمْرَةٌ وَ لَا شَيْءٌ .

فَمَحْمُولٌ عَلَى مَنْ تَمَتَّعَ بِغَيْرِ إِذْنِ مَوْلَاهُ فَأَمَّا إِذَا أُذِنَ لَهُ فِي ذَلِكَ كَانَ الْحُكْمُ فِيهِ مَا قَدَّمْنَاهُ

[الحديث ٣٦٢]

٣٦٢ النَّوْفَلِيُّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ ع قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص صَدَقَهُ رَغِيفٌ خَيْرٌ مِنْ نُسْكِ مَهْزُولٍ .

[الحديث ٣٦٣]

٣٦٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَالٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ شُعَيْبِ الْعَقْرُقُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قُلْتُ لَهُ سُئِلْتُ فِي الْعُمَرَةِ بَدَنَهُ فَأَيُّنَ أَنْحَرَهَا قَالَ بِمَكَّةَ قُلْتُ أَيُّ شَيْءٍ أُعْطِيَ مِنْهَا قَالَ كُلُّ ثُلَاثًا وَ أَهْدِ ثُلَاثًا وَ تَصَدَّقْ بِثُلَاثٍ

الحديث الحادى و الستون و الثلاثمائة: موثق كالصحيح.

و فى أكثر النسخ " عن فضيل " ، و الظاهر محمد بن القاسم بن فضيل.

الحديث الثانى و الستون و الثلاثمائة: ضعيف على المشهور.

و الغرض التحريص على كون الهدى سميئا.

الحديث الثالث و الستون و الثلاثمائة: موثق.

قوله عليه السلام: و تصدق بثلاث هذا هو المشهور، و اختلفوا فى أن هذه القسمة هل هى على الوجوب أو

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٥٦٠

[الحديث ٣٦٤]

٣٦٤ عَلِيُّ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ جَعَلَ ثَمَنَ جَارِيَتِهِ هَدِيًّا لِلْكَعْبَةِ كَيْفَ يَصْنَعُ قَالَ إِنَّ أَبِي أَتَاهُ رَجُلٌ قَدْ جَعَلَ جَارِيَتَهُ هَدِيًّا لِلْكَعْبَةِ فَقَالَ لَهُ مَرُّ مُنَادِيًا يَقُومُ عَلَى الْحِجْرِ فَيُنَادِي أَلَا مَنْ قَصَرَتْ بِهِ نَفَقَتُهُ أَوْ قُطِعَ بِهِ أَوْ نَفِدَ طَعَامُهُ فَلَئَانَ بَنٍ فُلَانٍ وَ أَمْرُهُ أَنْ يُعْطَى أَوْلًا فَأَوْلًا حَتَّى يَتَصَدَّقَ بِثَمَنِ الْجَارِيَةِ.

[الحديث ٣٦٥]

٣٦٥ إِبرَاهِيمُ بْنُ مَهْزَبَانَ عَنِ أَحْوَيْهِ عَلِيٍّ وَ دَاوُدَ عَيْنِ حَمَادٍ عَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَعْيَنَ قَالَ حَجَجْنَا سِنَةَ وَ مَعَنَا صَبِيَّانُ فَعَزَّتِ الْأَضَاحِيُّ فَأَصْرَبْنَا شَاهَ بَعِيدَ شَاهٍ فَذَبَحْنَا لَأَنْفُسِنَا وَ تَرَكْنَا صَبِيَّتَانَا قَالَ فَآتَى بُكَيْرٌ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع فَسَأَلَهُ فَقَالَ إِنَّمَا كَانَ يَتَّبِعُنِي أَنْ تَذْبَحُوا عَنِ الصَّبِيَّانِ وَ تَصُومُوا أَنْتُمْ عَنْ أَنْفُسِكُمْ فَإِذَا لَمْ تَفْعَلُوا فَلْيَصُمْ عَنْ كُلِّ صَبِيٍّ مِنْكُمْ وَ لِيَّهِ.

[الحديث ٣٦٦]

٣٦٦ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ فَضَالٍ عَنْ عُبَيْسٍ عَنْ كَرَامٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ تَمَتَّعَ وَ لَمْ يَجِدْ مَا يُهْدِي وَ لَمْ يَصُمْ الثَّلَاثَةَ

على الاستحباب؟ الحديث الرابع و الستون و الثلاثمائة: صحيح.

و قد مر الكلام فيه.

الحديث الخامس و الستون و الثلاثمائة: حسن.

الحديث السادس و الستون و الثلاثمائة: موثق.

و قد مضى بتغيير فى السند.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٥٦١

الْأَيَّامِ حَتَّى إِذَا كَانَ بَعْدَ النَّفْرِ وَجَدَ ثَمَنَ شَاهٍ أَوْ يَذْبَحُ أَوْ يَصُومُ قَالَ لَا بَلَّ يَصُومُ فَإِنَّ أَيَّامَ الذَّبْحِ قَدْ مَضَتْ.

[الحديث ٣٦٧]

٣٦٧ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ عَيْنِ صِفْوَانَ عَيْنِ هَارُونَ بْنِ خَارِجَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّ عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ ع كَانَ يُطْعِمُ مِنْ ذَبِيحَتِهِ الْحَزْوَرِيَّةَ قُلْتُ وَ هُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُمْ حَزْوَرِيَّةٌ قَالَ نَعَمْ

قوله عليه السلام: لا- بل يصوم هذا خلاف المشهور، بل الظاهر هنا وجوب الهدى، و حمله الشيخ فيما مضى على ما إذا صام الثلاثة. و ذهب أكثر الأصحاب إلى أنه إذا وجد الهدى بعد صوم الأيام الثلاثة جاز مضيه فى الصوم و الهدى أفضل.

و استقرب العلامة فى القواعد وجوب الهدى إذا وجد فى وقت الذبح، و ذهب الأكثر إلى أنه إذا وجد الهدى قبل إتمام الثلاثة وجب عليه الهدى، و ذهب ابن إدريس و العلامة إلى سقوط الهدى بمجرد التلبس بالصوم.

الحديث السابع و الستون و الثلاثمائة: صحيح.

و يمكن أن يكون فعله عليه السلام للتقيه، أو يكون ذلك فى الأضحيه المستحبه أو إذا ما أعطى من نصيب نفسه أو نصيب الاهداء لا نصيب الصدقه، و الأول أظهر.

و قال فى الدروس: المستحق الفقير المؤمن، ثم نقل هذه الروايه و اقتصر على النقل.

و قال فى المدارك:

الأولى اعتبار الإيمان فى المستحق و إن كان فى تعينه نظر.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٥٦٢

[الحديث ٣٦٨]

٣٦٨ أَحْمَدُ عَنِ الْحُسَيْنِ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُؤَيْدٍ عَنِ ابْنِ سِنَانٍ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ كَرِهَ أَنْ يُطْعِمَ الْمُشْرِكَ مِنْ لُحُومِ الْأَضَاحِيِّ.

[الحديث ٣٦٩]

٣٦٩ أَحْمَدُ عَنِ الْبُرْقِيِّ عَنِ ابْنِ سِنَانٍ عَنِ عَبْدِ الْمَلِكِ الْقُمِيِّ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ يُؤْكَلُ مِنْ كُلِّ هَدْيٍ نَذْرًا كَانَ أَوْ جَزَاءً.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ إِنَّمَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَأْكُلَ مِنَ الْهَدْيِ الْوَاجِبِ إِذَا تَصَدَّقَ بِشَمَنِهِ عَلَى مَا مَضَى الْقَوْلُ فِيهِ وَ الرُّوَايَاتُ

[الحديث ٣٧٠]

٣٧٠ الْحُسَيْنُ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُؤَيْدٍ عَنِ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ

الحديث الثامن و الستون و الثلاثمائة: صحيح.

الحديث التاسع و الستون و الثلاثمائة: ضعيف على المشهور.

قوله عليه السلام: يؤكل من كل هدى يمكن أن يكون المراد جواز أكل غير المالك منه.

و قال فى الدروس: لا يجوز الأكل من الواجب غير المتعه، فإن أكل ضمن القيمة، و جوز الشيخ الأكل منه للضروره و لا قيمه عليه. و روى عبد الملك القمى عن الصادق عليه السلام: يؤكل من كل هدى نذرا كان أو جزاء.

و روى الكاهلى: يؤكل من الهدى كله مضمونا أو غيره. و فى روايه جعفر بن بشير: يؤكل من الجزاء. و حملها الشيخ على الضروره، أو على الصدقه بالقيمه، لتصريح الباقر عليه السلام: إذا كان واجبا فعليه قيمه ما أكل.

الحديث السبعون و الثلاثمائة: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٥٦٣

ع إِذَا عَقَصَ الرَّجُلُ رَأْسَهُ أَوْ لَبَدَهُ فِي الْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ فَقَدْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْحَلْقُ.

[الحديث ٣٧١]

٣٧١ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ عَلَى الصَّرُورَةِ أَنْ يَحْلِقَ رَأْسَهُ وَ لَا يُقَصِّرَ إِنَّمَا التَّقْصِيرُ لِمَنْ قَدْ حَجَّ حَجَّهُ الْإِسْلَامَ.

[الحديث ٣٧٢]

٣٧٢ يَعْقُوبُ بْنُ يَزِيدَ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ يَتَّبِعِي لِلصَّرُورَةِ أَنْ يَحْلِقَ وَ إِنْ كَانَ قَدْ حَجَّ فَإِنْ شَاءَ قَصَّرَ وَ إِنْ

الحديث الحادى و السبعون و الثلاثمائة: ضعيف على المشهور.

و قال فى الدروس: لا يتعين الحلق على الصروره و الملبد عند الأكثر، بل يجزى التقصير، و للشيخ قول بتعيينه عليهما، و هو قول ابن الجنيد، و زاد المعقوص شعره و المضافور، و وافق الحسن على الأخيرتين و لم يذكر الصروره.

و قال يونس بن عبد الرحمن: إن عقص شعره أى صفره أو لبده، أى: ألزقه بصمغ أو ربط بعضه إلى بعض بسير، أو كان صروره، تعين الحلق فى الحج و عمره الأفراد.

و فى روايه أبى بصير: الصروره يحلق و لا يقصر، إنما التقصير لمن حج حجه الإسلام.

و فى روايه معاويه: إذا لبد أو عقص، فليس له التقصير. و يظهر من روايه العيص أنه إذا قصر و لم يحلق فعليه دم. و فى التهذيب و صحيحه حريز مطلقه، فيحمل غيرها على الندب.

الحديث الثانى و السبعون و الثلاثمائة: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٥٦٤

شَاءَ حَلَقَ فَإِذَا لَبَدَ شَعْرَهُ أَوْ عَقَصَهُ فَإِنَّ عَلَيْهِ الْحَلْقَ وَ لَيْسَ لَهُ التَّقْصِيرُ.

[الحديث ٣٧٣]

٣٧٣ عَنْهُ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَفْصِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ يَتَّبِعِي لِلصَّرُورَةِ أَنْ يَحْلِقَ وَ إِنْ كَانَ قَدْ حَجَّ فَإِنْ شَاءَ قَصَّرَ وَ إِنْ شَاءَ حَلَقَ فَإِذَا لَبَدَ شَعْرَهُ أَوْ عَقَصَهُ فَإِنَّ عَلَيْهِ الْحَلْقَ وَ لَيْسَ لَهُ التَّقْصِيرُ.

[الحديث ٣٧٤]

٣٧٤ عَنْهُ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَفْصِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ حَلَقُ الرَّأْسِ فِي غَيْرِ حَجٍّ وَ لَا عُمَرَةٍ مُثْلُهُ.

[الحديث ٣٧٥]

٣٧٥ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَرِيعٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ عَنْ سُؤَيْدِ الْقَلَاءِ عَنْ أَبِي سَعْدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ يَجِبُ الْحَلْقُ عَلَى ثَلَاثَةِ نَفَرٍ رَجُلٍ لَبَدٌ وَ رَجُلٍ حَجَّ نَدْبًا لَمْ يَحِجَّ قَبْلَهَا وَ رَجُلٍ عَقَصَ رَأْسَهُ

الحديث الثالث و السبعون و الثلاثمائة: صحيح.

الحديث الرابع و السبعون و الثلاثمائة: صحيح.

و قيل: يمكن تخصيصه بأهل مكة و من فى حكمهم، بناء على أنه ينبغي توفير الشعر لكل عمره.

أقول: و يمكن تخصيصه بعصر الرسول صلى الله عليه و آله و ما قرب منه، و يكون المراد كونه مثله عند الناس.

الحديث الخامس و السبعون و الثلاثمائة: مجهول.

و يدل على أن المراد بالضرورة من لم يحج، و إن لم يكن مستطعا و حج ندبا و لعل التخصيص بالمندوب لكونه أخفى.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٥٦٥

[الحديث ٣٧٦]

٣٧٦ عَمْرُو بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مُصَيْدِقِ بْنِ صَدَقَةَ عَنْ عَمَّارِ السَّابِطِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ بِرَأْسِهِ قُرُوحٌ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْحَلْقِ قَالَ إِنْ كَانَ قَدْ حَجَّ قَبْلَهَا فَلْيُجِزْ شَعْرَهُ وَ إِنْ كَانَ لَمْ يَحِجَّ فَلَا بُدَّ لَهُ مِنَ الْحَلْقِ وَ عَنِ الرَّجُلِ حَلَقَ قَبْلَ أَنْ يَذْبَحَ قَالَ يَذْبَحُ وَ يُعِيدُ الْمُوسَى لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ - وَ لَا تَخْلِقُوا رُؤُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ.

[الحديث ٣٧٧]

٣٧٧ عَلِيُّ بْنُ السُّنْدِيِّ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ وَ وَقَفَ بِعَرَفَةَ وَ بِالْمَشْعَرِ وَ رَمَى الْجُمْرَةَ وَ ذَبَحَ وَ حَلَقَ أَيْعُطَى رَأْسَهُ فَقَالَ لَا حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ وَ بِالصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ قِيلَ لَهُ فَإِنْ كَانَ قَدْ فَعَلَ فَقَالَ مَا أَرَى عَلَيْهِ شَيْئًا

الحديث السادس و السبعون و الثلاثمائة: موثق.

و يدل على عدم تجويز الحلق للضرورة مع العذر أيضا، و لعله محمول على عذر لا يكون موجبا لتعذر الحلق بل لتعسره. و يمكن حمل الحلق على حلق البقيه من الرأس التى ليس فيها القروح.

و قال فى الدروس: يجب الحلق بعد الذبح، و اكتفى فى المبسوط و النهايه و ابن إدريس بحصول الهدى فى رحله، و هو مروى، و فى الخلاف ترتيب مناسك منى مستحب، و هو مشهور، و الترتيب ليس بشرط فى الصحه و إن قلنا بوجوبه.

نعم يستحب لمن حلق قبل الذبح أن يعيد موسى على رأسه بعد الذبح لروايه عمار.

الحديث السابع و السبعون و الثلاثمائه: حسن كالصحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٥٦٦

[الحديث ٣٧٨]

٣٧٨ عَلِيُّ بْنُ السُّنْدِيِّ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ حَرِيْزٍ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَنْ رَجُلٍ وَقَعَ عَلَى امْرَأَتِهِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ طَوَافَ النِّسَاءِ قَالَ عَلَيْهِ جَزُورٌ سَمِيْنَةٌ قُلْتُ رَجُلٌ قَبْلَ امْرَأَتِهِ وَقَدْ طَافَ طَوَافَ النِّسَاءِ وَ لَمْ تَطُفْ هِيَ قَالَ عَلَيْهِ دَمٌ يَهْرِيْقُهُ مِنْ عُنْدِهِ.

[الحديث ٣٧٩]

٣٧٩ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ قَالَ حَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ مَحْرَزٍ أَنَّهُ كَانَ تَمَتَّعَ حَتَّى إِذَا كَانَ يَوْمَ النَّحْرِ طَافَ بِالْبَيْتِ وَ بِالصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ ثُمَّ رَجَعَ إِلَى مَنَى وَ لَمْ يَطُفْ طَوَافَ النِّسَاءِ فَوَقَعَ عَلَى أَهْلِهِ فَمَذَّكَرَهُ لِأَصْحَابِهِ فَقَالُوا فَلَانٌ قَدْ فَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ فَسَأَلَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ فَاَمَرَهُ أَنْ يَنْحَرَ بِدَنَّهُ قَالَ سَلِمَهُ فَمَذَّهَبْتُ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ لَيْسَ عَلَيْكَ شَيْءٌ فَرَجَعْتُ إِلَى أَصْحَابِي فَأَخْبَرْتُهُمْ بِمَا قَالَ فَقَالُوا اتَّقَاكَ وَ أَعْطَاكَ مِنْ عَيْنِ كَدْرِهِ فَرَجَعْتُ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ فَقُلْتُ إِنِّي لَقَيْتُ أَصْحَابِي فَقَالُوا اتَّقَاكَ فَقَدْ فَعَلَ فَلَانٌ مِثْلَ مَا فَعَلْتَ فَاَمَرَهُ أَنْ يَنْحَرَ بِدَنَّهُ فَقَالَ صِدْقُوا مَا اتَّقَيْتُكَ وَ لَكِنْ فَلَانٌ فَعَلَهُ مُتَعَمِّدًا وَ هُوَ يَعْلَمُ وَ أَنْتَ فَعَلْتَهُ وَ أَنْتَ لَا تَعْلَمُ فَهَلْ كَانَ بَلَعَكَ ذَلِكَ قَالَ قُلْتُ لَا وَ اللَّهُ مَا كَانَ بَلَعَنِي فَقَالَ لَيْسَ عَلَيْكَ شَيْءٌ

الحديث الثامن و السبعون و الثلاثمائه: حسن كالصحيح.

و عليه الفتوى.

و قال فى الدروس: قال المفيد: من قبل امرأته و قد طاف للنساء و لم تطف هى مكرها لها، فعليه دم، فإن طاوعته فالدم عليها دونه، و روايه زراره بالدم هنا ليس فيها ذكر الإكراه.

الحديث التاسع و السبعون و الثلاثمائه: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٥٦٧

[الحديث ٣٨٠]

٣٨٠ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ فَضَالٍ عَنْ عَبَّاسِ بْنِ عَامِرٍ عَنْ أَبَانَ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ع قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ قَدْ جَاءَ رَجُلٌ إِلَى أَبِي جَعْفَرٍ ع فَقَالَ إِنِّي أَهْدَيْتُ حَارِيَّةً إِلَى الْكَعْبَةِ وَ أُعْطِيتُ بِهَا خَمْسَةَ مِائَةِ دِينَارٍ مَا تَرَى قَالَ بَعْهَا ثُمَّ خُذْ ثَمَنَهَا فَتَقُمْ بِهِ عَلَيَّ هَذَا الْحَائِطِ حَائِطِ الْحِجْرِ ثُمَّ نَادِ

فَأَعْطِ كُلَّ مُنْقَطِعٍ بِهِ وَكُلَّ مُحْتَاجٍ مِنَ الْحَاجِّ.

[الحديث ٣٨١]

٣٨١ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ ابْنِ أَبِي نَصْرِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَنِ الْمُتَمَتِّعِ يَكُونُ لَهُ فُضُولٌ مِنَ الْكِسْوَةِ بَعْدَ الَّذِي يَحْتَاجُ إِلَيْهِ فَتَسْوَى تِلْكَ الْفُضُولُ بِمَائِهِ دِرْهَمٌ يَكُونُ مِمَّنْ يَجِبُ عَلَيْهِ فَقَالَ لَهُ بُدٌّ مِنْ كِرَاءٍ وَنَفَقَةٍ قُلْتُ لَهُ كِرَاءٌ وَ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ بَعْدَ هَذَا الْفُضْلِ مِنَ الْكِسْوَةِ قَالَ وَ أَى شَيْءٍ كَسْوَةٌ بِمَائِهِ دِرْهَمٌ هَذَا مِمَّنْ قَالَ اللَّهُ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامًا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَ سَبْعَةَ إِذَا رَجَعْتُمْ.

[الحديث ٣٨٢]

٣٨٢ الْعَبَّاسُ وَ عَلِيُّ بْنُ السُّنْدِيِّ جَمِيعًا عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ قَالَ عَلِيُّ ع فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ - وَ يَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ قَالَ أَيَّامُ الْعَشْرِ وَ قَوْلُهُ وَ اذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ قَالَ أَيَّامُ التَّشْرِيقِ

و قد مضى بتغيير فى أول السند.

الحديث الثمانون و الثلاثمائة: موثق كالصحيح.

الحديث الحادى و الثمانون و الثلاثمائة: صحيح.

و يدل على عدم وجوب بيع ثياب التجمل فى الهدى، كما ذكره الأصحاب، بل يدل على استثناء أكثر من ذلك، كما لا يخفى.

الحديث الثانى و الثمانون و الثلاثمائة: صحيح.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٥٦٨

[الحديث ٣٨٣]

٣٨٣ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ عَنْ صَيْفَوَانَ عَنِ الْعَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحْيَدِهِمَا ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ فَاتَتْهُ رَكْعَةٌ مَعَ الْإِمَامِ مِنَ الصَّلَاةِ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ فَقَالَ يَتِيمٌ صِيْلَمَاتُهُ ثُمَّ يُكَبِّرُ قَالَ وَ سَأَلْتُهُ عَنِ التَّكْبِيرِ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ بَعْدَ كَمِّ صِيْلَمَاءَ فَقَالَ كَمَّ شِئْتَ إِنَّهُ لَيْسَ بِمَوْقِفٍ يَغْنَى فِي الْكَلَامِ

و قال فى الدروس: الأيام المعدودات أيام التشريق و آخرها غروب الشمس من الثالث، و الأيام المعلومات عشر ذى الحجة، و هو المروى فى الصحيح عن على عليه السلام، و فى النهاية بالعكس، و قال الجعفى: أيام التشريق هى المعلومات و المعدودات، و تظهر الفائدة فى نذر الصدقة و الصيام.

الحديث الثالث و الثمانون و الثلاثمائة: صحيح.

قوله: بعدكم صلاه فى الكافى: بعد كل صلاه. و هو الظاهر، فىكون السؤال عن عدد ما يقرأ من التكبير الذى يستحب بعد كل صلاه، فقال عليه السلام: كم شئت أى: عددا.

فمراد الراوى بقوله " يعنى فى الكلام " أى: فى عدد التكبير لا فى عدد الصلاه.

و على ما فى

الكتاب يمكن أن يكون مراد الراوى تفسير " ليس بموقت " أى:

ليس هو تأكيداً لقوله " كم شئت " بل المراد أن عدده أو كلفته غير موقت، بل يجوز بأى عدد و أى كيفية كانت، فيدل على جواز التكبير بالأنحاء المختلفه الواردة فى الروايات و كلام الأصحاب.

و قال الفاضل الأسترآبادى: إشاره إلى أن مراده عليه السلام جواز الزيادة على القدر المعروف، فلو كبر فى تلك الأيام عقيب كل صلاه لجاز.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٥٦٩

[الحدِيث ٣٨٤]

٣٨٤ عَلِيٌّ عَنْ فَضَالَةَ عَنْ رِفَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يَتَعَجَّلُ فِي يَوْمَيْنِ مِنْ مَنِيَّ أَوْ يَقْطَعُ التَّكْبِيرَ قَالَ نَعَمْ بَعِيدَ صِلَاهِ الْغَدَاةِ.

[الحدِيث ٣٨٥]

٣٨٥ أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ عَنْ عَمَّارِ السَّابِاطِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يَنْسَى أَنْ يَكْبُرَ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ قَالَ إِنْ نَسِيَ حَتَّى قَامَ مِنْ مَوْضِعِهِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

[الحدِيث ٣٨٦]

٣٨٦ الْعَبَّاسُ وَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ جَمِيعاً عَنْ عَلِيٍّ عَنْ فَضَالَةَ عَنْ مُعَاوِيَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قُلْتُ لَهُ إِنْ أَهْلَ مَكَّةَ يَتِمُّونَ الصَّلَاةَ بِعَرَفَاتٍ فَقَالَ وَيْلَهُمْ أَوْ وَيْحَهُمْ وَ أَيُّ سَفَرٍ أَشَدُّ مِنْهُ لَّا لَّا يُيْتَمُّ.

[الحدِيث ٣٨٧]

٣٨٧ صَيْفُوَانُ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ ع - عَنْ أَهْلِ مَكَّةَ إِذَا زَارُوا عَلَيْهِمْ إِتِمَامَ الصَّلَاةِ قَالَ نَعَمْ وَ الْمُقِيمِ بِمَكَّةَ إِلَى شَهْرِ بِمَنْزِلَتِهِمْ

الحدِيث الرابع و الثمانون و الثلاثمائة: صحيح على الظاهر.

إذ الظاهر أن المراد ب " على " هو ابن الحكم.

الحدِيث الخامس و الثمانون و الثلاثمائة: موثق.

الحدِيث السادس و الثمانون و الثلاثمائة: صحيح على الظاهر.

و كان الحسن بن على هو الحسن بن على بن عبد الله بن المغيرة، و على هو ابن الحكم كما عرفت.

الحديث السابع و الثمانون و الثلاثمائة: موثق.

و لعل تخصيص الشهر، لأن بعد الشهر الحكم فى سائر البلدان أيضا الإتمام، و إنما الحكم المخصوص بمكة إلى شهر، و سيأتى توضيحه.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨ ص: ٥٧٠

[الحديث ٣٨٨]

٣٨٨ حَمَادٌ عَنْ حَرِيْزٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ مَنْ قَدِمَ بَعْدَ التَّزْوِيَةِ بِعَشْرَةِ أَيَّامٍ وَجَبَ عَلَيْهِ إِتِمَامُ الصَّلَاةِ وَهُوَ بِمَنْزِلِهِ أَهْلٍ مَكَّةَ فَإِذَا خَرَجَ إِلَى مَنَى وَجَبَ عَلَيْهِ التَّفْصِيْرُ فَإِذَا زَارَ الْبَيْتَ أَتَمَّ الصَّلَاةَ وَ عَلَيْهِ إِتِمَامُ الصَّلَاةِ إِذَا رَجَعَ إِلَى مَنَى حَتَّى يُنْفِرَ

الحديث الثامن و الثمانون و الثلاثمائة: صحيح.

قوله عليه السلام: فإذا خرج إلى منى لأنه أنشأ السفر إلى عرفات، و هذا موافق للأخبار الداله على أن فى أربعة فراسخ يلزم القصر أو يجوز، فإذا رجع إلى مكة للطواف، فقد قطع سفره بدخول بلد قد كان عزم الإقامة فيه، فيتم و لما انقطع سفره، فإذا رجع إلى منى يتم أيضا، لأنه لم يقصد المسافه بعد، و الخروج إلى من لا يضر، لعدم كونها على حد المسافه.

هذا ظاهر الخبر، و هو مخالف لما هو المشهور من أنه ليس حكم بلد قصد فيه الإقامة حكم بلده الأصلي فى

أنه يقطع سفره بمجرد دخوله، بل يلزمه قصد إقامه ثانيه لیتم، إلا- أن يحمل على نيه الإقامة بعد ذلك، و يقال: بأنه لا يخل الخروج إلى منى فى ذلك، لكونها من توابع مكة بعزم الإقامة.

و هذا أيضا مخالف للمشهور، لأن منى خارجه عن الترخص، و خبر إسحاق أشكل، لأن خصوص الشهر لا مدخل له فى الإقامة أيضا.

إلا- أن يقال: ذكر الشهر على المثال، أو يكون إلى عشر فصحف، أو يكون المراد من دخل مكة و لم يقصد الإقامة عشرا، بل كان مترددا إلى شهر، فإن بعد الشهر فى حكم المقيم.

و يمكن أن يكون بناء الخبرين على كون الحرم من مواضع التخيير، و يكون

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٥٧١

[الحديث ٣٨٩]

٣٨٩ يَغُوبُ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ أَهْلُ مَكَّةَ إِذَا زَارُوا الْبَيْتَ وَ دَخَلُوا إِلَى مَنَازِلِهِمْ ثُمَّ رَجَعُوا إِلَى مِنَى أَتَمُّوا الصَّلَاةَ وَ إِنْ لَمْ يَدْخُلُوا مَنَازِلَهُمْ قَصَرُوا.

[الحديث ٣٩٠]

٣٩٠ أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ عَنْ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ التَّكْبِيرِ فَقَالَ وَاجِبٌ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ فَرِيضَةٍ أَوْ نَافِلَةٍ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الْمَعْنَى أَنَّهُ شَدِيدُ اللَّاسِيْتَجَابِ لِمَا أَنَّهُ فَرَضَ يَسْتَحِقُّ تَارِكُهُ الْعِقَابَ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا قَدَّمَ نَاهٍ مِنَ الْأَخْبَارِ وَ يَزِيدُهُ بَيَانًا مَا رَوَاهُ

الفرق بين الذهاب و العود و غيره بأفضليه التمام و القصر.

الحديث التاسع و الثمانون و الثلاثمائة: صحيح.

قوله عليه السلام: أتموا الصلاة هذا مخالف للمشهور، و لعله موافق لمذهب المرتضى و على بن بابويه و ابن الجنيد من اعتبار دخول المنزل.

و يحتمل على بعد أن يكون المراد بدخول المنزل الوصول إلى حد الترخص.

و قوله " و إن لم يدخلوا منازلهم " أى: لم يرجعوا إلى مكة للزياره، أو ما لم يدخلوا فى رجوعهم حد الترخص.

الحديث التسعون و الثلاثمائة: موثق.

و حمل فى الاستبصار التكبیر عقیب النافله على الاستحباب.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذیب الأخبار، ج ٨، ص: ٥٧٢

[الحديث ٣٩١]

٣٩١ عَلِيُّ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ التَّكْبِيرِ - أَيَّامَ التَّشْرِيقِ أَوْاجِبٌ هُوَ أَمْ لَا قَالَ يُسْتَحَبُّ وَإِنْ نَسِيَ فَلَا شَىْءَ عَلَيْهِ قَالَ وَ سَأَلْتُهُ عَنِ النِّسَاءِ هَلْ عَلَيْهِنَّ التَّكْبِيرُ - أَيَّامَ التَّشْرِيقِ قَالَ نَعَمْ وَ لَا يَجْهَرْنَ.

[الحديث ٣٩٢]

٣٩٢ عَلِيُّ عَنْ فَضَالَةَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ نَسِيَ طَوَافَ النِّسَاءِ حَتَّى رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ قَالَ يُرْسَلُ فَيُطَافُ عَنْهُ فَإِنْ تُوَفِّيَ قَبْلَ أَنْ يُطَافَ عَنْهُ فَلْيُطَفَّ عَنْهُ وَ لِيَّهِ

الحديث الحادى و التسعون و الثلاثمائة: صحيح.

و لعل فيه إيماء إلى رجحان الجهر للرجال.

الحديث الثانى و التسعون و الثلاثمائة: صحيح على الظاهر.

و قال فى الدروس: يجب العود لطواف النساء إن تركه عمداً، و إلا أجزأته الاستنابه، و روى على بن جعفر أن ناسى الطواف يبعث بهدى و يأمر من يطوف عنه، و حملة الشيخ على طواف النساء.

و الظاهر أن الهدى ندب، و حكم البعض المقضى من غير طواف النساء حكم طواف النساء فى عدم وجوب العود إذا رجع إلى بلده، و فى التهذیب يجب العود إلى طواف النساء لو نسيه، إلا مع التعذر يستتبع لروايه معاويه، و الأشهر جواز الاستنابه للقادر، و تحمّل الروايه على الندب.

و قال فيه أيضاً: و لو مات قضاء الولى، قاله الأصحاب و رواه معاويه عن الصادق عليه السلام، و فيها لو قضاء غير وليه أجزأ، و قال: ما دام حيا فلا يصلح أن يقضى عنه، و هو معارض بروايته القضاء عنه فى حياته. انتهى.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذیب الأخبار، ج ٨، ص: ٥٧٣

[الحديث ٣٩٣]

٣٩٣ عَنْهُ عَنْ فَضَالَةَ عَنْ مَعَاوِيَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ نَسِيَ طَوَافَ النِّسَاءِ حَتَّى رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ قَالَ لَا تَحِلُّ لَهُ النِّسَاءُ حَتَّى يَزُورَ الْبَيْتَ فَإِنْ مَاتَ هُوَ فَلْيَقْضِ عَنْهُ وَوَيْتُهُ أَوْ غَيْرُهُ فَأَمَّا مَا دَامَ حَيًّا فَلَا يَصِلُحُ أَنْ يُقْضَى عَنْهُ وَإِنْ نَسِيَ رَمَى الْجِمَارِ فَلَيْسَا سَوَاءَ الرَّمْيِ سُنَّةٌ وَالطَّوَافُ فَرِيضَةٌ.

[الحديث ٣٩٤]

٣٩٤ مُوسَى بْنُ جَعْفَرِ بْنِ وَهْبٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوَشَّاءِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ أَتَى امْرَأَتَهُ مُتَعَمِّدًا وَ لَمْ يَطْفِ طَوَافَ النِّسَاءِ قَالَ عَلَيْهِ بَدَنُهُ وَ هِيَ تُجْزَى عَنْهُمَا.

[الحديث ٣٩٥]

٣٩٥ صَيْفُوَانُ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ سَمَاعَةَ عَنْ أَبِي إِبْرَاهِيمَ عَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ طَافَ طَوَافَ الْحَجِّ وَ طَوَافَ النِّسَاءِ قَبْلَ أَنْ يَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَوْزَةِ قَالَ لَا يَضُرُّهُ يَطُوفُ بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَوْزَةِ وَ قَدْ فَرَّغَ مِنْ حَجِّهِ

و الظاهر حمله على الكراهة، بل هو ظاهر الرواية.

الحديث الثالث و التسعون و الثلاثمائة: صحيح على الظاهر.

الحديث الرابع و التسعون و الثلاثمائة: مجهول.

قوله عليه السلام: و هي تجزى عنهما لعله محمول على ما إذا طافت المرأة طواف النساء.

الحديث الخامس و التسعون و الثلاثمائة: موثق بسنديه.

قوله عليه السلام: لا يضره حمله الأصحاب على ما إذا قدمه للضروره أو ساهيا، فأما مع العمد بدون ضروره، فالمقطوع به في كلامهم عدم الجواز و عدم الإجزاء.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٥٧٤

[الحديث ٣٩٦]

٣٩٦ وَ قَالَ إِسْحَاقُ وَ رَوَى مِثْلَ ذَلِكَ سَمَاعَةُ عَنْ سُلَيْمَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع.

[الحديث ٣٩٧]

٣٩٧ يَعْقُوبُ بْنُ يَزِيدَ عَنِ ابْنِ سِنَانٍ عَنِ ابْنِ مُسَيْكَانَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ نَاجِيَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَمَّنْ بَاتَ لَيْلِي مَنِي بِمَكَّةَ فَقَالَ عَلَيْهِ ثَلَاثَةٌ مِنَ الْغَنَمِ.

[الحديث ٣٩٨]

٣٩٨ عَمْرُو بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ عَنْ عَمَّارِ السَّابِاطِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ نَسِيَ أَنْ يَطُوفَ طَوَافَ النِّسَاءِ حَتَّى رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ قَالَ عَلَيْهِ بَدَنُهُ يَنْحَرُهَا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ.

[الحديث ٣٩٩]

٣٩٩ عَلِيُّ بْنُ السُّنْدِيِّ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ

الحديث السابع و التسعون و الثلاثمائة: ضعيف على المشهور.

محمول على غير المتقى.

و قال فى الدروس: و لوبات بغيرها، فعليه عن كل ليله شاه، إلا أن يبيت بمكة مشغلا بالعبادة الواجبه أو المستحبه فلا شىء، سواء كان خروجه للعباده من منى قبل غروب الشمس أو بعده.

الحديث الثامن و التسعون و الثلاثمائة: موثق.

قوله عليه السلام: عليه بدنه لعله محمول على الاستحباب، أو على ما إذا واقع بعد الذكر، و على الثانى حملة فى الدروس.

الحديث التاسع و التسعون و الثلاثمائة: حسن كالصحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٥٧٥

ع قَالَ لَا بَأْسَ بَأَنْ يَأْتِيَ الرَّجُلُ - مَكَّةَ فَيَطُوفَ أَيَّامَ مِنَى وَ لَا يَبِيتَ بِهَا.

[الحديث ٤٠٠]

٤٠٠ وَ لَا يَنَافِي هَذَا مَا رَوَاهُ الْعَيْصُ بْنُ الْقَاسِمِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الزِّيَارَةِ بَعْدَ زِيَارَةِ الْحَجِّ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ فَقَالَ لَا.

لِأَنَّ الْمَعْنَى فِيهِ أَنَّ الْمَقَامَ بِمِنَى أَفْضَلُ وَ إِنْ كَانَتِ الزِّيَارَةُ جَائِزَةً يَدُلُّ عَلَيْهِ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٤٠١]

٤٠١ مُحَمَّدُ بْنُ عِيْسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيِّدَانَ عَنِ ابْنِ مُسَيْكَانَ عَنْ لَيْثِ الْمُرَادِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يَأْتِي مَكَّةَ أَيَّامَ مِنَى بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنْ زِيَارَةِ الْبَيْتِ فَيَطُوفُ بِالْبَيْتِ تَطَوُّعًا فَقَالَ الْمَقَامُ بِمِنَى أَفْضَلُ وَ أَحَبُّ إِلَيَّ.

[الحديث ٤٠٢]

٤٠٢ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ عَنْ صَيْفَوَانَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي إِبْرَاهِيمَ ع رَجُلٌ زَارَ فَقَضَى طَوَافَ حَجِّهِ كُلَّهُ أَيْطُوفُ
بِالْبَيْتِ أَحَبُّ إِلَيْكَ أَمْ يَمْضِي عَلَيَّ وَجْهَهُ إِلَى مِنِّي فَقَالَ أَيُّ ذَلِكَ شَاءَ فَعَلَ مَا لَمْ يَبْتَ

الحديث الأربع مائه: صحيح.

الحديث الحادى و الأربعمائه: صحيح على المشهور.

وقال فى الدروس: و أما نهار أيام التشريق، فلا يجب فيه سوى الرمى، فإذا رمى جاز له مفارقه منى لزياره البيت وغيره، وإن كان المقام بمنى نهاراً أفضل، كما رواه ليث المرادى عن الصادق عليه السلام أن المقام بها أفضل من الطواف تطوعاً. و منع الحلبي الصروره من النفر فى الأول إلا لضروره، و يجوز تقديم رحله قبل الزوال.

الحديث الثانى و الأربعمائه: موثق.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٥٧٦

[الحديث ٤٠٣]

٤٠٣ مُحَمَّدُ بْنُ عِيْسَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيٍّ عَنْ أَحْمَدِ بْنِ هَمَّاعٍ أَنَّهُ قَالَ فِي رَجُلٍ بَعَثَ بِثَقَلِهِ يَوْمَ النَّفْرِ الْأَوَّلِ وَ أَقَامَ هُوَ إِلَى
الْأَخِيرِ قَالَ هُوَ مِمَّنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ.

[الحديث ٤٠٤]

٤٠٤ مُحَمَّدُ بْنُ عِيْسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ حَمَّادٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا أَصَابَ الْمُحْرِمُ الصَّيْدَ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَنْفِرَ فِي النَّفْرِ
الْأَوَّلِ وَ مَنْ نَفَرَ فِي النَّفْرِ الْأَوَّلِ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُصَيْبَ الصَّيْدَ حَتَّى يَنْفِرَ النَّاسُ وَ هُوَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ
... لِمَنْ اتَّقَى قَالَ اتَّقَى الصَّيْدَ

الحديث الثالث و الأربعمائه: موثق.

وقال فى الدروس: لو قدم رحله فى النفر الأول و بقى هو إلى الأخير، فهو ممن تعجل فى يومين على الروايه.

الحديث الرابع و الأربعمائه: مجهول.

لاشتراك ابن يحيى، و يحتمل الصحه بناء على ظهور كونه الخزاز.

وقال في الدروس: أما الصيد الذي حرم بالإحرام، فيحل له بطواف النساء قاله الفاضل، و ذكر أنه مذهب علمائنا، لقوله تعالى "لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ" و روى الصدوق تحريم الصيد بعد طواف النساء، و لعله لمكان الحرم، و صرح ابن الجنييد بتحريم الصيد أيام منى و لو أحل.

قوله: قال: اتقى الصيد أقول: ورد في تأويل تلك الآية وجوه

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٥٧٧

[الحديث ٤٠٥]

٤٠٥ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ هَيْثَمٍ عَنِ الْحَكَمِ بْنِ مَسِيكِينَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع مَنْ نَفَرَ فِي النَّفْرِ الْأَوَّلِ مَتَى يَحِلُّ لَهُ الصَّيْدُ قَالَ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ مِنَ الْيَوْمِ الثَّلَاثِ حَدَّثَنِي بِهِ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْخَطَّابِ الرَّيَّانِيُّ.

[الحديث ٤٠٦]

٤٠٦ يَعْقُوبُ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع

أحدها: أن التخيير بين التعجيل و التأخير إنما هو لمن اتقى الصيد و النساء في إحرامه، كما مر.

و الثاني: أن من تعجل إنما يكون بغير إثم إذا اتقى الصيد، إلى أن ينفر الناس في النفر الأخير.

و هذا الخبر يحتمل كلا- من الوجهين و الجمع بينهما أيضا، و إنما وصل قوله "لِمَنِ اتَّقَى" بقوله "فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ" لبيان أنه قيد للأول.

الثالث: أن الحج مكفر للسيئات لمن اتقى الشرك و الكفر و كان إماميا صحيح العقيدة.

الرابع: أنه يقع كفرا إذا كان في طريق الحج و أثنائه متقيا من المحرمات، فإنه تعالى إنما يتقبل من المتقين.

الخامس: أن المراد أنه لا يكون له إثم إذا اتقى في بقيه العمر عن الكبائر.

و قيل: إنما قيد بالمتقى لأنهم المنتفعون بتلك الأحكام الآتون بها.

الحديث الخامس و الأربعمائه: مجهول.

و موافق للخبر السابق، و اقتصر في الدروس على نقل الرواية، و لم أر من تعرض لها غيره، و لعلها محمولة على الاستحباب.

الحديث السادس و الأربعمائه: صحيح.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٥٧٨

قَالَ مَا دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ صِ الْكَعْبَةَ إِلَّا مَرَّةً وَ بَسَطَ فِيهَا ثَوْبَهُ تَحْتَ قَدَمَيْهِ وَ خَلَعَ نَعْلَيْهِ.

[الحدِيث ٤٠٧]

٤٠٧ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي نَضِيرٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ لَمَّا يَدْعُ الْبَيْتَ قَالَ لَمَّا يَأْسُ إِنَّ كَانَتْ بِهِ عِلَّةٌ أَوْ كَانَ نَاسِيًا.

[الحدِيث ٤٠٨]

٤٠٨ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَمَّادٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ قَالَ سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ يَقُولُ مَنْ خَرَجَ مِنَ الْحَرَمَيْنِ بَعْدَ ارْتِفَاعِ النَّهَارِ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ الظُّهْرَ وَ الْعَصْرَ نُودِيَ مِنْ خَلْفِهِ لَا صَحْبَكَ اللَّهُ.

[الحدِيث ٤٠٩]

٤٠٩ صَفْوَانُ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَا يَطُوفُ الْمُعْتَمِرُ بِالْبَيْتِ بَعْدَ طَوَافِ الْفَرِيضَةِ حَتَّى يُقْصَرَ

الحدِيث السابع و الأربعمائة: موثق.

و قال فى الدروس: يستحب العود إلى مكة بعد النفر من منى لطواف الوداع و ليس واجبا عندنا.

الحدِيث الثامن و الأربعمائة: مجهول.

الحدِيث التاسع و الأربعمائة: صحيح.

و ظاهره الحرمه، و هو أحوط. و يمكن حملة على الكراهه.

قال فى الدروس: روى محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام أنه لا يعجبه التطوع بالطواف بعد السعى حتى يقصر.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٥٧٩

[الحدِيث ٤١٠]

٤١٠ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَحْمُودٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْ أَبِي خَالِدٍ مَوْلَى عَلِيِّ بْنِ يَقْطِينٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ ع عَنْ مُفْرِدِ الْحَجِّ عَلَيْهِ طَوَافُ النِّسَاءِ فَقَالَ لَيْسَ عَلَيْهِ طَوَافُ النِّسَاءِ.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ هَذَا الْخَبْرُ غَيْرُ مَعْمُولٍ عَلَيْهِ لِأَنَّ الَّذِي لَا خِلَافَ فِيهِ بَيْنَ الطَّائِفَةِ أَنَّ طَوَافَ النِّسَاءِ لَا بُدَّ مِنْهُ فِي سَائِرِ أَنْوَاعِ الْحَجِّ وَفِي الْعُمْرَةِ أَيْضًا

[الحديث ٤١١]

٤١١ مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ عَنْ سَعِيدِ الْأَعْرَجِ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع لَيْسَ لِأَهْلِ سَرِفٍ وَ لَا لِأَهْلِ مَرِّ وَ لَا لِأَهْلِ مَكَّةَ مُتَعَهُ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ.

[الحديث ٤١٢]

٤١٢ عَلِيُّ بْنُ السُّنْدِيِّ عَنْ حَمَادٍ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى - ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ قَالَ ذَلِكَ أَهْلُ مَكَّةَ لَيْسَ لَهُمْ مُتَعَهُ وَ لَا عَلَيْهِمْ عُمْرَةٌ قَالَ قُلْتُ فَمَا حَدُّ ذَلِكَ قَالَ ثَمَانِيَةٌ وَ أَرْبَعُونَ مِيلًا مِنْ جَمِيعِ نَوَاحِي مَكَّةَ دُونَ عُسْفَانَ وَ دُونَ ذَاتِ عِزْقٍ.

[الحديث ٤١٣]

٤١٣ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ فِيمَنْ أَقَامَ بِمَكَّةَ سَتَيْنِ فَهُوَ

الحديث العاشر و الأربعمائة: مجهول.

الحديث الحادي عشر و الأربعمائة: ضعيف على المشهور.

الحديث الثاني عشر و الأربعمائة: حسن كالصحيح.

قوله عليه السلام: و لا عليهم عمره أى: قبل الحج.

الحديث الثالث عشر و الأربعمائة: صحيح.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٥٨٠

مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ لَمَّا مُتَعَهُ لَهُ فَقُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ ع إِنْ كَانَ لَهُ أَهْلٌ بِالعِرَاقِ وَ أَهْلٌ بِمَكَّةَ قَالَ فَلْيَنْظُرْ أَيُّهُمَا الغَالِبُ عَلَيْهِ فَهُوَ مِنْ أَهْلِهِ.

[الحديث ٤١٤]

٤١٤ يَعْقُوبُ بْنُ يَزِيدَ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَفْصِ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الْمُجَاوِرِ بِمَكَّةَ يَخْرُجُ إِلَى أَهْلِهِ ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى مَكَّةَ بِأَيِّ شَيْءٍ يَدْخُلُ فَقَالَ إِنْ كَانَ مَقَامُهُ بِمَكَّةَ أَكْثَرَ مِنْ سِتِّهِ أَشْهُرٍ فَلَا يَتَمَتَّعُ وَ إِنْ كَانَ أَقَلَّ مِنْ سِتِّهِ أَشْهُرٍ فَلَهُ أَنْ يَتَمَتَّعَ

و قال الفاضل التستري رحمه الله: لعل هذا إذا لم يقيم بأهله في مكة سنتين، وإلا فقد شمله ما دل على حكم إقامة سنتين، هو ما إذا أقام بدون أهله.

و على الأخير ربما يستشكل الأمر، و يقال: كيف يستقيم الحكم على من كان مع أهله في غير مكة سنين كثيره، و ينفرد عنهم سنتين في مكة بأنه من أهل مكة، مع الحكم بأنه إذا كان مع أهله في مكة سنتين و مع أهله في غير مكة عشر سنين مثلا بأنه ليس من أهل مكة.

فعلى هذا لا يبعد أن يحمل ما دل على أن إقامة سنتين يجعل الشخص كالمقيم على ما إذا أقام مع أهله في مكة، و لم يكن له أهل آخر في غيرها، و يؤيده قوله تعالى "ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ".

و ربما

يقال: إن إقامه سنتين في مكة إنما يجعله بحكم المقيم في من لم يتعارف في شأنه أن يكون له قبل الاستطاعه إقامتان مع أهلين: أحدهما بمكة، و الآخر في بلد آخر، و أما إذا تعارف ذلك فالحاكم الغلبه.

الحديث الرابع عشر و الأربعمائه: صحيح.

و حمل على أن المراد من يكون هذا شأنه في كل سنه، فحكم عليه السلام

ملاذ الخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٨، ص: ٥٨١

[الحديث ٤١٥]

٤١٥ أَحْمَدُ عَنِ الْحُسَيْنِ عَنِ النَّضْرِ عَنْ عَاصِمٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَنِ رَجُلٍ مَاتَ وَ لَمْ يَحْجَّ حَجَّهَ الْإِسْلَامِ وَ لَمْ يُوصِ بِهَا أَتَقْضَى عَنْهُ قَالَ نَعَمْ.

[الحديث ٤١٦]

٤١٦ مُحَمَّدُ بْنُ عَيْسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ عَنِ ابْنِ مُسَيْكَانَ قَالَ حَدَّثَنِي سَعِيدٌ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ أَوْصَى بِحَجِّهِ فَجَعَلَهَا وَصِيئَةً فِي نَسَمِهِ قَالَ يَغْرُمُهَا وَصِيئَةٌ وَ يَجْعَلُهَا فِي حَجِّهِ كَمَا أَوْصَى فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ - فَمَنْ يَدَّلْهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ قُلْتُ فَمَنْ أَوْصَى بِعَشْرِينَ دِرْهَمًا فِي حَجِّهِ قَالَ يَحْجُّ بِهَا رَجُلٌ مِنْ حَيْثُ يَبْلُغُهُ.

[الحديث ٤١٧]

٤١٧ سَلَّمَ بْنُ الْخَطَّابِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَزِيدِ الْحَمِيدِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَيْسَى عَنْ غَيْلَانَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ ع عَنِ التَّكْبِيرِ فِي أَيَّامِ الْحَجِّ مِنْ أَى يَوْمٍ يَبْتَدِئُ بِهِ وَ فِي أَى يَوْمٍ يَقْطَعُهُ وَ هُوَ بِيَمْنَى وَ سَائِرِ الْأَمْصَارِ سِوَاءِ أَوْ بِيَمْنَى أَكْثَرَ فَقَالَ التَّكْبِيرُ بِيَمْنَى يَوْمَ النَّحْرِ عَقِيبَ صَلَاةِ الظُّهْرِ إِلَى صَلَاةِ الْغَدَاةِ مِنْ يَوْمِ النَّفْرِ فَإِنْ أَقَامَ الظُّهْرَ كَبَّرَ وَ إِنْ أَقَامَ الْعَصِيرَ كَبَّرَ وَ إِنْ أَقَامَ الْمَغْرِبَ لَمْ يُكَبِّرْ وَ التَّكْبِيرُ بِالْأَمْصَارِ يَوْمَ عَرَفَةَ صَلَاةِ الْغَدَاةِ إِلَى النَّفْرِ الْأَوَّلِ وَ صَلَاةِ الظُّهْرِ وَ هُوَ وَسَطُ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ

بالأغلب.

الحديث الخامس عشر و الأربعمائه: صحيح.

الحديث السادس عشر و الأربعمائه: ضعيف على المشهور.

و على الحكمين فتوى الأصحاب.

الحديث السابع عشر و الأربعمائه: ضعيف.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ هَذَا الْخَبْرُ مُوَافِقٌ لِلْعِيَامَةِ وَ لَسَيْنَا نَعْمَلُ بِهِ وَ الْعَمَلُ عَلَى مَا قَدَّمَ نَاهُ مِنَ الْأَخْبَارِ تَمَّ الْجُزْءُ الْخَامِسُ مِنْ كِتَابِ
تَهْذِيبِ الْأَحْكَامِ وَ آخِرُهُ كِتَابُ الْحَجِّ وَ يَتْلُوهُ فِي الْجُزْءِ السَّادِسِ كِتَابُ الزِّيَارَاتِ وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ* وَ صَلَّى اللَّهُ عَلَى
مُحَمَّدٍ وَ آلِهِ الطَّاهِرِينَ

تمت التعليقات المعلقة على كتاب الحج فى شهر رجب الأصب من شهور سنة أربع و تسعين بعد الألف الهجرية.

و الحمد لله

وحده، و صلى الله على محمد سيد المرسلين و آله الأكرمين الأنجيين.

و تم استنساخ الكتاب تحقيقا و تعليقا عليه فى اليوم الثانى عشر من شوال سنه ألف و أربعمائه و ست هجرىه فى المشهد الرضى على يد العبد السيد مهدي الرجائى.

اصفهانى، مجلسى دوم، محمد باقر بن محمد تقى، ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ١٦ جلد، كتابخانه آيه الله مرعى نجفى - ره، قم - ايران، اول، ١٤٠٦ هـ ق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
الغمامة
اصبحان
للبحوث والتحريات الكمبيوترية



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

